جون فوران

مستقبل الثورات

الفارابي
anep

مستقبل الثورات

The Future of Revolutions

Rethinking Radical Change in the Age of Globalization

Edited by John Foran

ZED BOOKS
London & New York
2003

جون فوران

مستقبل الثورات

إعادة التفكير بالتغيُّر الجذري في عصر العولمة

ترجمة: تانيا بشارة

ANEP ــ دار الفارابي

الكتاب: مستقبل الثورات
المحرّر: جون فوران
المترجم: تانيا بشارة
الغلاف: فارس غصوب

الناشر: * دار الفارابي ـ بيروت ـ لبنان
ت: 301461(01) ـ فاكس: 307775(01)
ص.ب: 3181/ 11 ـ الرمز البريدي: 2130 1107
e-mail: farabi@inco.com.lb
www.dar-alfarabi.com

* منشورات آنيب ANEP
05 شارع خزناجي ـ الأبيار ـ الجزائر
الهاتف: 76 09 92 21 213
الفاكس: 77 09 92 21 213
e-mail: anep-edition@wissal.dz

الطبعة الأولى 2007
ISBN: 978-9953-438-96-2

© جميع الحقوق محفوظة

The Future of Revolutions was first published in 2003 by
Zed Books Ltd, 7 Cynthia Street, London NI 9JE, UK,
and Room 400, 175 Fifth Avenue, New York, NY 10010, USA

www.zedbooks.demon.co.uk.

Editorial copyright © John Foran 2003
Individual chapters copyright © individual authors 2003

ISBN 1 84277 032 2 (Hb)
ISBN 1 84277 033 0 (Pb)

تباع النسخة الكترونياً على موقع:
www.arabicebook.com

المحتويات

1 مقدّمة لمستقبل الثورات 9

الجزء الأول
تحديد الثورة والعولمة

2 إيجاد المذهب الثوري في الثورة: مفاهيم العلم الاجتماعي ومستقبل الثورة 29
3 التحوّل الديموقراطي: طرق جديدة لفهم الثورة 41
4 الاختلاف المنظري: الثورات و«الثورة» في الخيال العالمي 54

الجزء الثاني
إعادة النظر في الثورات على ضوء العولمة

5 تجديد الاشتراكية وانحطاط الثورة 73
6 هل انتشار الديموقراطيّة والعولمة سيجعل الثورات مهملة؟ 88
7 حصان زاپاتيستا الأبيض وقلنسوة تشي: طروحات حول مستقبل الثورة 99
8 بين ديموقراطيات السوق والعولمة الرأسماليّة:
هل من احتمال للثورة الاجتماعيّة في أميركا اللاتينيّة؟ 112
9 العولمة والعنف والثورات: تسع أطروحات 126
المناقشة الموضوعيّة الأولى 146
الاقتصاد السياسيّ وسياسة العولمة الطبيعيّة: ما الذي تبدّل؟
وما تعنيه لمستقبل الثورات 146

الجزء الثالث
لغات المستقبل واستراتيجياته

10 زوال البولشيفيّة وظهور الزپاتيّة من جديد: الخيارات الثوريّة
في عالم ما بعد السوفيات 171
11 هل ينادي مستقبل الثورات بالمساواة بين النساء والرجال؟
إعادة صياغة «الجنس والثورات» في عالم معولم 182
12 على مفترق طرق العولمة: ديموقراطية المشاركة
كوسيلة للنضال الثوري في المستقبل 194
13 العولمة والسياسة التقنية والثورة دوغلاس كيلنر 206
النقاش الموضوعي الثاني صياغة الثورات عبر الثقافة والوكالة
والعرق والطبقة والجنس 224

الجزء الرابع
من أفغانستان إلى الزاپاتيستا

14 العولمة والحركات الشعبية 247
15 السير مع الطالبان أو الرقص مع الزپاتيستيين؟ الثورة بعد الحرب الباردة 259
16 تمرّد حركة زاپاتيستا في اطار العولمة 277
17 الإطاحة بالآباء: إمكانيات تحوّل ثوري في الأنظمة الملكية
في الخليج العربي 291

الجزء الخامس
هل سيكون المستقبل أفضل؟

18 الواقعيّة السحريّة: كيف سيكون لثورات المستقبل نتائج (نهايات) أفضل؟ 311
المناقشة الموضوعيّة الثالثة كيف يمكن أن تؤدّي ثورات
المستقبل إلى نتائج أفضل؟ 326
خاتمة: الواقعيّة اليوطوبيّة: تحدّي «الثورة» في أزمنتنا 343
تعريف بالمشاركين 355

1

مقدّمة لمستقبل الثورات

جون فوران

يبدو القرن العشرون الذي يوشك على الانتهاء كالعصر الكلاسيكي للثورات من عدّة نواح، وفقاً للمعنى الذي أعطته ثيدا سكوكبول، «وهو التحوّل السريع والأساسيّ في حالة المجتمع، والبنيات الطبقيّة، وهو يترافق مع حركات التمرّد الطبقيّة التي تبدأ من الأسفل، وهي مسؤولة عن هذا التحوّل جزئيّاً» (1979: 4). فيما ندخل الآن وبتهوّر حقبة العولمة، بدأ مستقبل الثورات يتلقى العناية المستمرة من جانب الخبراء.

وممّا لا شكّ فيه أنَّ هذا العمل يدعو إلى الإبداع والتكهّن عند محاولة الإجابة عن أسئلة مثل: هل انتهى عصر الثورات؟ وإذا كان ذلك صحيحاً فلماذا؟ وإذا لم ينته، فكيف يمكن أن تبدو ثورات المستقبل؟ إنّ هذا الكتاب الذي يستند إلى تعاون ناشط للغاية بين مجموعة من العلماء في مجال الثورة يحاول مناقشة واستكشاف هذه الأسئلة، وغيرها من الأسئلة الحاسمة حيال مستقبل الثورات في ظلّ العولمة.

ووفقاً للموقف المحافظ فإنَّ عصر الثورات قد انتهى بالتأكيد (نوديا 2000، 71 ـ 167، راجع أيضاً سنايدر 1999). وبالرغم من عدم قبولهم نظرية نهاية التاريخ، بدا بحلول منتصف التسعينيّات أنّ العديد من الناشطين والمواطنين في العالمين الأول والثالث يذعنون ضمنيّاً إلى وجهة النظر التي تُختصر بالأحرف الأولى المتشائمة (م م ب آ). «ما من بديل آخر»، التي قالتها للمرّة الأولى مارغريت تاتشر المبتهجة[1]. وفي لفتة متعاطفة مع الذين ما زالوا يودّون تغيير العالم، ناقش جيف غودوين وأريك

سلبين هذه المقترحات، وتوصلا إلى استنتاجات مختلفة نوعاً ما (رغم أنّها ليست معاكسة للأخرى تماماً). وقد ركّز جيف غودوين على نوعية الدولة التي كانت تاريخيّاً عرضة للثورات، وهو يرى فسحة ضئيلة في المستقبل للنزاعات الثورية الحادة ـ وليس للحركات التقدميّة الاجتماعيّة الأخرى، مع زوال الاستعمار وظهور الأنظمة الديكتاتورية القمعية بلا تمييز: «إنّ صندوق الاقتراع هو كفن الثوريين» (غودوين 1998، 8). أمّا أريك سلبين المعروف بتفسيراته للثورات المرتكزة على دور الوكالات، فقد فاجأنا بردّه عبر طرح ذريعة اقتصاديّة: «مع ازدياد الثغرات الشاملة بين الأثرياء والمحرومين، وفشل النيوليبراليّة في الإيفاء بوعودها، فإنّ الثورة باتت محتملة أكثر (1998، 2). وقد أضاف إلى ذلك تركيزه المميّز على ثقافات المقاومة، مشيراً إلى أنّ الثورات وعدت دائماً ببدايات جديدة تتحوّل إلى أساطير أزليّة، واحتمالات سحريّة ملهمة؛ وبالتالي فإنّه يقول بثقة إنّ الناس سيواصلون رواية القصص المقنعة بشأن التغيير من أجل تحقيقها.

تتوافق آرائي (فوران 1997) مع آراء سلبين في هذا النقاش البعيد كلّ البعد عن الانتهاء. وأنا أشعر بأنّ الفوارق بين الشمال والجنوب ستتعمّق باستمرار على عدّة مستويات مع «انتصار» النيوليبراليّة، وأنّ الفئة اليسارية في العالم الثالث لم تعانِ من ضربة قاضية أو دائمة في إبداعها السياسي مع انهيار ما كان يُعتبر بالاشتراكية حتى الآن. إضافة إلى ذلك فإنّ غودوين (غودوين 1997، 18، راجع نقاشه في a2000 لأوروبا الشرقية)، وسلبين، وكذلك مارك كاتز (1999، الفصل 5) الذي علّق على هذا النقاش، لم يأخذوا هذا النقاش بشكل كافٍ، وعلى محمل الجدّ، بأنّ هناك احتمال أن يسلك الثوار طرقاً غير عنيفة و/أو ديموقراطيّة للوصول إلى السلطة، وأنّهم في الواقع فعلوا ذلك في غواتيمالا في الخمسينيات. وفي أيار/ماي 1968 في فرنسا، وفي التشيلي بقيادة أليندي، وفي جامايكا بقيادة مايكل مانلي، وفي إيران (في عهد مصدّق).

وثم في أوروبا الشرقية، في العام 1978، والصين عام 1989، وثورة التشياپاس (Chiapas). وهذه هي الحالات الأبرز وحسب، (ولا بدّ من القول إنّ هذه الثورات لم تشهد النجاح الدائم، باستثناء الحالة المثيرة للسخرية التي تمثّلت بإعادة الرأسماليّة إلى الكتلة الاشتراكيّة).

سأتوسّع في هذه المقدّمة بهدف التطرق إلى الأسباب التي تدفعني إلى الاعتقاد بأنّ الثورات سترافقنا على الدوام، كما سيناقش المساهمون في الكتاب هذا السؤال المطروح عبر صفحاته. إنّ المسائل التي سنعالجها هنا تتضمّن ما يلي: ما هو وقع العولمة السيّء والجيد، على احتمالات الثورة؟ هل ينبغي علينا إعادة النظر في الأشكال التي قد تتخذها الثورات في ظلّ الظروف المتغيّرة؟ كيف تتطوّر الثقافات السياسيّة ـ لا سيما الملاحظات حول الثورات الديموقراطيّة جذريّاً ـ وأيّ دور ستؤدّي التقنيات الجديدة فيها، لا سيما تلك المتعلقة بالفضاء التقديري؟ أيّة علاقة ـ في حال وجدت ـ أو ربما قد تنشأ بين حركة العدالة الشاملة المنبثقة[2]، والثوار الوطنيين؟ في النهاية ما هي آثار أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 المدمّرة على الصعيد العالمي؟ وممّا لا شكّ فيه أنّ مناقشة هذه المسائل تطرح السؤال حول كيفيّة التفكير في المستقبل وتحليله، وهو ما سأتطرق إليه في البداية.

كيفيّة درس المستقبل

صحيح أنّه لا يمكننا معرفة المستقبل، لكنّ علماء الاجتماع أمضوا الكثير من الوقت، وبذلوا الكثير من الجهد لإطلاق التوقعات المختلفة. (راجع هيشتر Hechter 1995 للاّطلاع على عيّنة لهذه الآراء). كما يقول كارلوس ڤيلاس في بحثه «من الخطير تقييم احتمال الثورة في أيّ وضع معيّن، ولا يمكن حسم المسألة إلاّ في حال حصلت الثورة المتوقعة، ومن ثمّ القيام بذلك». (راجع أيضاً آيريش ـ برامبل Irish-Bramble 2000، وكتابات نيكي كيدي، تيمور كوران، وجاك غولدستون في كيدي 1995 بشأن هذا السؤال)؛ يقتبس ڤيلاس كلام أريك هوبسبوم، بمعنى أنّ الأوضاع الثورية «تتعلّق بالاحتمالات ولا يمكن توقّع نتائج تحليلها» (هوبسبوم 1986، 19)، وأُقرّ بأنّ التفكير في المستقبل مختلف عن التكهّن به، ويبدو أقلّ جرأة وأكثر تحريراً، بحيث إنّه يحرّر المفكّر من مشاكل التكهّن ويؤمّن نفاذ البصيرة، مما قد يعطي الأفكار حيال كيفيّة التوصّل إلى مستقبل أفضل، وقد أطلقتُ هذا المشروع في إطار هذه الأجواء.

من المفاجيء أن نرى كم كانت المجموعة متردّدة أساساً لجهة التكهّن بجرأة بما يتخطى الحاضر. وللتشجيع على ذلك، قدّمتُ ثلاث فِكَرٍ حول الوسائل التي قد تكون

مفيدة في هذا الشأن، تقضي الفكرة الأولى بتركيز التحليل على الماضي، كما سيفعل عدد منّا في الفصول التالية. ممّا يعني الحديث عن الثورات الماضية ومحاولة «تنقيتها» عبر ما قد يكون مختلفاً في الوقت الحاضر، للتوصل إلى توافق حول ما قد يبدو عليه المستقبل، وهي طريقة علمية اجتماعية ثابتة وواضحة. أمّا المقاربة الثانية التي لا تختلف كثيراً هي النظر إلى المستقبل في إطار النظريات، ولدينا العديد من النظريات الخاصة بالثورات، أسبابها، مسيراتها ونتائجها. ويمكن التوصل إلى ذلك بالتأكيد عبر مقارنة الحالات الماضية. هنا، يأخذ المرء عناصر هذه النظريات وينقّي منها الخصائص التي تدلّ على كيفيّة تبدّل الحاضر، ويقيسها مع العوامل التي تحدّدها نظرياتنا، ويسقطها على المستقبل (هذا ما أفعل في فوران 1997). أمّا الزاوية الثالثة والعريضة، فيمكن التوصل إليها ببساطة عبر استعمال مخيلتنا الاجتماعيّة وغيرها لتصوّر المستقبل والتكهّن بجديّة مرحة حول ما قد يؤول إليه. سيفعل كلّ واحد ذلك بمقادير مختلفة من النظريات والعمل والخيال. ويضاف إلى ذلك، كما يلاحظ كارلوس ڤيلاس، ميلنا العقائدي وحدسنا وخوفنا، ورغبتنا. وقد دفعت المجموعة إلى تخطّي أيّ تردّد حيال هذه الطريقة في التفكير لأنّها الناحية المختلفة في المشروع. وقد تعمّدتُ جعل الفصول قصيرة بدلاً من أن تكون طويلة، كي نحظى بالعديد من الآراء أكثر مما نجده عادة في مجلّد منقّح.

العولمة: أعلى مراحل الرأسماليّة:

في حديثه الكلاسيكي عن الإمبرياليّة عام 1916، اعتبر لينين أنّها أعلى مراحل الرأسماليّة. حدّد ظهورها بكلمات ما زال صداها يتردّد بشكل مخيف بعد مضيّ قرن: «تمثّل بداية القرن العشرين نقطة تحوّل من الرأسماليّة القديمة إلى الجديدة، من هيمنة رأس المال بشكل عام، إلى هيمنة المال» (لينين 1997: 46). من جهته أريك سلبين يتطرق إلى هذا الصدى في بحثه أيضاً. فكما بزغ فجر الرأسماليّة الصناعيّة مع اقتراب القرن التاسع عشر، وظهور الإمبرياليّة (بالتالي الاستعمار الجديد) في فجر القرن العشرين. يبدو أنّ فجر العولمة على وشك أن يبزغ في السنوات الأولى للألفيّة الجديدة. وكما مثّلت الإمبرياليّة بالنسبة إلى لينين مرحلة خاصة في الرأسماليّة

(1997: 90)، فإنّ العولمة قد تمثّل مرحلة خاصة في الإمبرياليّة والاستعمار الجديد؛ إنّها المرحلة الأخيرة في تطوّر الرأسماليّة، وهذا هو الاعتبار الأقلّ إثارة للجدل.

لكن ما هي العولمة؟ لا مجال هنا للدخول في نقاش طويل حول الكتابات الواسعة والمتزايدة التي تتناول هذه الظاهرة المتعدّدة الجوانب. من الصعب التوصّل إلى نتيجة أفضل من لائحة الخصائص التي حدّدها دايفيد هارفي في «فسحات الأمل» (وقد أعدت صياغتها بنفسي):

1 ـ إنّ فقدان الضوابط الماليّة وانهيار نظام بريتون وُدز (Bretton Woods) التجاري، بدأ في الولايات المتحدة في أول السبعينيات كردّ على التضخّم المصحوب بالركود الاقتصادي. ثمّ امتدّا إلى الأماكن الأخرى بين عامي 1979 و1985. كان بريتون وُدز نظاماً هرميّاً شاملاً تسيطر عليه الولايات المتحدة بشكل كبير؛ غير أنّ نظام اليوم لا يتمركز في نقطة واحدة (بوجود قطبين آخرين في اليابان وأوروبا). ويتم التنسيق فيه عبر السوق وبفضل قطاع ماليّ متقلّب.

2 ـ موجة سريعة من التحديثات التكنولوجية القريبة من التقدّم السابق، لكن المسرّعة بفضل تجارة السلاح والعلم الدولي. ويرى الكثير من التحليلات الشعبيّة أنّ هذا ما يشكّل العولمة.

3 ـ يظنّ الكثيرون أنّ «ثورة المعلومات» هي جوهر العولمة: فأشكال وسائل الإعلام والاتصالات الجديدة تبدّل أماكن العمل وتُفسح المجال لإنجاز الصفقات الماليّة على الفور، إضافة إلى أنّها تولّد الحاجات والرغبات الجديدة.

وخصائص أخرى تضمّ: 4 ـ الكلفة المنخفضة لنقل البضائع والناس، 5 ـ تطوير مناطق فرز الصادرات عبر الدول؛ أشكال جديدة من الإنتاج المرن وسلسلة السلع العالميّة المتطورة. 6 ـ قوة عاملة متزايدة باستمرار مستغَلّة أكثر ومتنوعة ومنقسمة أكثر مما كانت عليه في السابق، (7) الهجرة التي بدّلت وجه الطبقة العاملة، (8) التمدّن الفائق، (9) خسارة الكثير من الدول السيطرة على السياسة الضريبيّة بسبب برامج الاصلاح الهيكلي التي يفرضها صندوق النقد الدولي، (10) ظهور المشاكل البيئيّة الشاملة، (11) وبروز الثقافة في الواجهة بطرق غير متوقعة فيما تتسارع مسيرتا التناغم والمقاومة (هارفي 2000: 61 ـ 7).

يجب إضافة تطوّر سياسيّ هائل إلى هذه اللائحة الجيّدة: انهيار الاشتراكيّة في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية، وأماكن أخرى في التسعينيات، ممّا أدّى إلى زوال

المواجهة الثنائيّة القطبين في الحرب الباردة، وفتح مرحلة جديدة من السيطرة العسكريّة والسياسيّة الطبيعيّة الأميركيّة. يتطرق العديد من الأبحاث في هذا الكتاب، بما فيها أبحاث دوغ كيلْنَر ونويل باركر وجون والتون إلى الأبعاد المتنوّعة لهذه العملية بشكل مباشر، ويستغلّ الجميع ذلك كأساس لأفكارهم المتعلّقة بالمستقبل.

إضافة إلى ذلك، في أوّل نقاش من النقاشات الثلاثة الموضوعيّة في هذا الكتاب، تناقش المجموعة صلاحية الصفة التي أطلقها پري أندرسون على الحالة الراهنة للاقتصاد العالمي، استناداً إلى الاقتراحات بأن (1) أميركا تقود الاقتصاد العالمي، وتُملي الأحكام على الدول الباقية، (2) الديموقراطيّة الأوروبيّة الموجودة في السلطة قد اعتمدت الخصخصة بطرق خشيت الحكومات المحافظة القيام بها، (3) الرأسماليّة اليابانية سقطت في هوّة عميقة، وهي تخضع للضغوط التدريجيّة، مع كوريا الجنوبية للخضوع لمعايير إلغاء الضوابط مع ازدياد البطالة، (4) الصين تتوق للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بأيّ ثمن كان (وقد تحقّق ذلك في تشرين الثاني/نوڤمبر 2001)، وهي بالطبع تفتح الباب لرأس المال الأجنبي، وتتحرّر من الصناعة الرسمية، (5) الهند هي للمرة الأولى الآن معتمدة طوعاً على صندوق النقد الدولي، و(6) الاقتصاد الروسي الجديد هو أضعف حلقة في نظام السوق الشامل، لكن رغم التراجع المأساوي في الإنتاج وتوقعات الحياة، لم تحصل أيّة حركة ارتجاعيّة شعبيّة (أندرسون 2000).

يستحق موضوعان في إطار الأبحاث المتعلّقة بالعولمة الذكر الخاص في هذه المقدّمة، بما أنّهما يؤثّران مباشرة في مستقبل الثورات: النقاش حول مدى الفقر في العالم، والبحث حول تضاؤل أهميّة الدولة ـ الأمّة. إنّها اللمحات الأولى حول درجة مساهمة العولمة في خفض عدم المساواة والفقر أو تفاقمهما في أنحاء العالم في العقد الماضي أو ما شابه. يبدو من الواضح أنّ العلاقات بين الشمال والجنوب تبقى هرميّة وغير متساوية إلى حدّ كبير، ويدافع العديد من الأبحاث في هذا الكتاب عن هذا الاقتراح مباشرة. فميساغ پارسا (Parsa) مثلاً يزعم أنّ الفروقات الاقتصاديّة تزداد في مختلف أنحاء العالم. مشيراً إلى أنّ ممتلكات الأشخاص الثلاثة الأغنى في العالم في العام 1998 تخطّت إجمالي الدخل القومي للدول الـ 25 الأقل تطوّراً، التي يتخطّى عدد سكانها الـ 500 مليون نسمة. فيما أصول الأشخاص الـ 200 الأغنى

في العالم في السنة ذاتها تخطت دخل 41% من سكان العالم (بيانات ترتكز على تقرير برنامج التنمية الدولية للعام 1999، 38، راجع أيضاً هوكن 2000: 15؛ سينغر 1999: 153؛ غاليانو 1998، 28)[3]. وتستند ڤالنتين مُقدَّم إلى تقرير التنمية البشرية للبرنامج الدولي للتنمية كي توثّق عدم المساواة على الصعيد العالمي، وضمن المجتمعات. وتشير دراسات البنك الدولي إلى أنّ «عدم المساواة في الدخل العالمي في الثمانينيات وبداية التسعينيات ازداد بسرعة أكبر من عدم المساواة في الدخل المحليّ ضمن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة... فعدم المساواة الشامل ارتفع [في السنوات العشرين الماضية] بقدر ما ارتفع في الـ 200 سنة [الماضية]» (مورفي 2001: 350)، وهي تقتبس كلام (ميلانوفيتش 1999). لقد ازداد عدم المساواة داخل الأمم وبينها، في الشمال والجنوب. أمّا «الثغرة في الدخل الفردي بين العالم الصناعي والدول التي في طور النمو فقد تضاعفت ثلاث مرات من العام 1960 حتى العام 1993». (س. أندرسن 2000: 53، نقلاً عن تقرير البرنامج الدولي للتنمية 1996: 2؛ بشأن عدم المساواة في الولايات المتحدة وأماكن أخرى من العالم الأول، راجع هانل 1999: 8 ـ 9). وقد ازداد الفقر بشكل مطلق ونسبي على حدّ سواء: دَخَلَ 200 مليون شخص إضافي عالم الفقر المطلق بين العامين 1995 و1999 (بريشر 1999). وكما يقول روبن هانل:

> حسب رأيي، لكلّ دولة صناعية حديثة برزت عشر دول متأخرة خلال مرحلة الازدهار النيوليبرالية. لكلّ مستفيد ثريّ من عملية ارتفاع الأسهم وحصص الأرباح والرواتب العالية، هناك 10 ضحايا لانخفاض الأجور وأمان العمل وخسارة المنافع. إنّ التجربة الأخيرة المتمثّلة بنزع الضوابط والعولمة كانت في الوقت ذاته «أفضل الأوقات وأسوأ الأوقات». لكنّها لسوء الحظ كانت أفضل الأوقات لعدد ضئيل، وأسوأها للغالبيّة. على الأقل هذا ما كان يحصل قبل الانفجار في تموز/يوليو 1999.

أمّا نويل باركر فيتحدّث عن صلة هامة بين هذا الميل، وأثر التقنيات الحديثة: «هناك أدلّة كافية بأنّ عدم المساواة في الثورة والسلطة يصبح أكثر قوة، وأكثر وضوحاً وسط ظروف العولمة عبر آثار الاتصالات الشاملة». ومع بروز أسئلة هامة حول الدرجة التي يمكن فيها اعتبار مسيرات العولمة الأسباب الرئيسية، يبدو أنّ الميل العام أصبح قائماً: تشوسودوفسكي (1998) (Chossudovsky) ومورفي (2001) يناقشان

تعقيد البيانات، ويؤكدان الاستنتاج الذي توصّلتُ إليه هنا. والأوّل يفتتح بحثه بالقول: «ستُعرف أواخر القرن العشرين في التاريخ العالمي بمرحلة زيادة الفقر الشامل». (تشوسودوفسكي 1998: 293). ومن الصحيح القول إنّ العلاقة بين الفقر وعدم المساواة، والعولمة معقّدة ومتنازع عليها بالفعل (قارن هانل 1999: 5 ـ 3 مع غوز 2000 (Ghose))، لكن إذا أخذنا النتائج المدمِّرة لِدَين العالم الثالث والتعديل الهيكليّ للتنمية بعين الاعتبار، كما يفعل جون والتون في هذا الكتاب، يصبح وقع العولمة واضحاً بما فيه الكفاية، ويجب التفكير فيه في النقاشات التي تلي.

يسود الاعتقاد بأنّ العولمة أضعفت قوّة الدولة ـ الأمّة. رغم أنّها مسألة معقّدة، وما من تسوية بشأنها بعد، فأنا هنا أكثر شكّاً ولأسباب تؤثر في مستقبل الثورات. لا شكّ في أنّ الاقتصاد العالميّ يتبدّل، فيما تتطوّر الشركات العالميّة، بقدرات أكبر على تفادي ضوابط الدول، والسيطرة على عملية توزيع الأرباح، وخفض أجور العمّال. وأحياناً يوسّع العلماء في مجال الثورة نطاق هذا التفكير، ويقولون إنّ سلطة الدولة لم تعد هدفاً يستحقّ العناء ممّا يقوّض منطق النشاط الثوري وحياته. ويمكن التطرّق إلى هذا النقاش من عدة مستويات إذ يبرز مستويان على الأقلّ في هذه الصفحات: هل تضعف سلطة الدولة حقاً بشكل لا يمكن قلبه، وهل تحوّل الثوريون، وبالتالي عليهم تحويل محور نضالهم؟.

غالباً ما يُعزى تضاؤل أهميّة الدولة إلى فقدان دول العالم الثالث السيطرة على السياسة الضريبيّة بسبب برامج التعديل الهيكليّ التي يفرضها صندوق النقد الدوليّ، وإلى ضعف الدول أمام تقلّب الأسواق المالية التي تفتقر للضوابط بشكل هائل، وانتقال السيادة في المسائل التجارية إلى الهيئات العالمية كمنظمة التجارة العالمية التي تفضّل الشركات المتعدّدة الجنسيّات في النزاعات مع الدول الأمم. إنّ هذه الوقائع الجديدة غير مطروحة للنقاش، لكنّ البعض يرى في هذه الأزمة دوراً متجدّداً تؤدّيه الدول في محاولتها لحماية مواطنيها من هذه القوى، ممّا يجعل الدولة ركناً أساسيّاً في مقاومة العولمة، تدافع عن الوظائف، والهويات العرقيّة والثقافيّة والبيئة والرفاه الاقتصادي، وما إلى ذلك (هارفي 2000: 65؛ إيفانز 1995) وكما تقول فريدة فرحي في بحثها:

> قد لا يُنظر إلى الدولة بعد الآن كالهيئة التي ينبغي «الاستيلاء عليها» وتحويلها إلى أداة للتغيير الاجتماعي الجذري. لكنّ طريقة تدخّلها في الحياة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافيّة، ومساهمة تدابيرها المؤسّساتيّة في تحفيز المشاركة

المفيدة بدلاً من السطحية أصبحت تمثّل أكثر فأكثر النقطة المحوريّة في النضال السياسي في دول متنوّعة مثل إيران وأندونيسيا والبيرو والمكسيك، وما إلى ذلك.

أمّا المقاربة الأخرى فيطرحها جورج وجاين كولييه (Collier) في هذا الكتاب، وهما يقدّمان نظريّة مثيرة للاهتمام تشير إلى وجود تحوّل من الإضعاف الاقتصادي للدّول عبر برامج التعديل الهيكليّ، والاتفاقات التجاريّة إلى تقوية دولة النظام والقانون الديموقراطيّة، مع توافر الضمانات العسكريّة والقانونيّة للمستثمرين الأجانب. إنّ هذا التحوّل ـ أو بالأحرى هذه الإضافة لنقطة التركيز الثانية ـ في استراتيجيات العولمة، يبدو كردّ على الاضطراب الذي سبّبته برامج التعديل الهيكليّ.

بالتالي، ربما ينبغي علينا عدم التسرّع كثيراً في الاستنتاج بأنّ الهدف الثوري الكلاسيكيّ المتمثّل بالسيطرة على سلطة الدولة لم يعد قائماً أو حيّاً. بالنسبة إلى جيف غودوين:

> في الواقع، بدلاً من تقلص سلطة الدول، فإنّ العولمة قد تزيد من محاولات استخدام سلطة الدولة، وتوسيع نطاقها إذا اقتضت الحاجة بهدف تعزيز الحسّ التنافسيّ الشامل... لا سبب يدعو إلى الاعتقاد في أيّة حال أنّ الناس في المستقبل سيتقبّلون نهب الدول الاستبداديّة، ويتجنّبون الثوار على أساس أنّ سلطة الدولة «لم تعد كما كانت».

في الوقت ذاته، شكّكت حركات ثوريّة أخرى مثل الزاپاتيستا، في هذا الهدف، مما يعكس تفهّمها الدقيق لعمل السلطة السياسيّة في ظلّ العولمة: إنّ توفير الفسحات الديموقراطيّة من أجل المناقشة الحرّة للخيارات البديلة السياسيّة، الاقتصاديّة، والثقافيّة، هو هدف مناسب للثوار أكثر من الاستيلاء المباشر على سلطة الدولة. وإنّ ربط نضال التحرير الوطني بالحاجات المحلية والمخاوف الشاملة قد يكون المشروع الأكثر فاعلية ـ وربما الأكثر ترهيباً ـ لبناء التحالف الملائم للتحوّل الاجتماعي العميق، وسأتحدّث أكثر عن حركة الزاپاتيستا في ما يلي.

ثورات المستقبل

آمل في أن تكون هذه الملاحظات الموجزة كافية للإشارة إلى الوقت المناسب للدعوة إلى التفكير في مستقبل الثورات في عصر العولمة، وقد حان الوقت الآن

لإلقاء الضوء على بعض المواضيع التي يعالجها هذا الكتاب، لا سيما احتمال تبدّل الثورة في هذه الظروف الجديدة الظاهرة.

إعادة التحديد:

يشير جيف غودوين إلى أنّ الجواب على السؤال المتعلّق باحتمال حدوث ثورات في المستقبل يعتمد على طريقة تحديدنا للتعبير. وهو يرى في المستقبل عدداً أدنى «من الحركات التي تسعى إلى إدخال تعديل جذري على المجتمعات بالاستيلاء على سلطة الدولة عبر الوسائل غير البرلمانية من دون أن تكون عنيفة بالضرورة». فيما يزداد عدد «الحركات الشعبيّة للعدالة الاجتماعيّة». أمّا جيفري پيج (Paige)، وبعد دراسة مكثّفة للتحديدات التي تُطلق على الثورات، فيقترح تحديداً جديداً:

> إنّ الثورة هي تحوّل سريع وأساسي في فئات الحياة الاجتماعيّة والوعي، والافتراضات الماورائية التي ترتكز عليها هذه الفئات، وعلاقات القوة التي يُعبّر عنها كنتيجة للقبول الشعبي الواسع النطاق للبديل الطوباوي للنظام الاجتماعي الراهن.

ويتابع قائلاً:

> هل للثورة مستقبل؟ يعتمد الجواب على هذا السؤال على التحديد المختار. إذا كانت الثورة تعني الاستيلاء العنيف على سلطة الدولة عبر التمرّدات الطبقيّة من الأسفل، فالجواب شبه المؤكّد هو لا... لكنّ الاحتمالات تبدو مختلفة للغاية من منظار التحديد البديل الذي يشدّد على التغييرات في الفئات الاجتماعيّة، والافتراضات الماورائيّة.

ويختم بالقول:

> إنّ الحجّة المقدّمة هنا لا تشير إلى أنّ التحوّل الثوريّ يجب أن يكون عنيفاً بالضرورة، استناداً إلى نضال طبقيّ عالمي أو يتضمّن الاستيلاء على السلطة على المستوى الوطنيّ أو الدولي، رغم أنّ هذه الأمور قد تحصل بشكل كلّي أو جزئيّ، ومن الممكن أيضاً من جهة أخرى أن يساهم ترسيخ تيارات حقوق الإنسان وتعزيز الفئات المقموعة لجهة الجنس والعرق والعمر والطبقة ونهوض الجنوب بكامله، في إيصال العالم إلى نوع من التحوّل الثوري للوعي والخبرة الاجتماعيّة، وعلاقات السلطة التي كانت تشهدها سابقاً مجتمعات وطنيّة محدّدة.

الديموقراطيّة والثورة:

إنّ إعادة تحديد الثورات بهذه الطريقة تطلق نقاشاً مثيراً للاهتمام حول علاقة الديموقراطيّة بالتحوّل الاجتماعي الجذري. ويرى جيف غودوين وميساغ پارسا أنّ إضفاء طابع ديموقراطي رسمي يخفض من فرص الثورات عبر إرسال موجات الاستياء إلى الحلبات القانونيّة. إضافة إلى ذلك تتطرق فريدة فرحي وعبدالله دشتي إلى تقبّل «الديموقراطيّة» من جانب قوى العولمة من الأعلى، والحدود البلاغيّة، والتأثيرات المحبطة لهذا الأمر، وانخفاض القيمة العمليّة للديموقراطيّة، وتضاؤل محتواها التحرري. لكنّي أنطلق مع فرحي ودشتي في بحث مشترك عن الجذور الديموقراطيّة غير العنيفة لثورات الماضي والمستقبل. كما أن غودوين بحدّ ذاته، وجيفري بايج مهتمّان بهذه النقطة للمستقبل. لكن هناك اختلافات: تركّز فرحي على العصيان المدنيّ الشعبيّ (إيران 1979، أوروبا الشرقيّة 1989، أندونيسيا، صربيا وجنوب أفريقيا في التسعينيات). أمّا دشتي فيتحدّث عن ديموقراطيّة المشاركة ما بعد الثورات، فيما أتطرّق أنا إلى المسيرات الانتخابيّة، إضافة إلى أمور أخرى كما في التشيلي في ظلّ حكم الليندي، وغواتيمالا في حقبة أربنز/أريڤالو (Arévalo)، والتشياباس بعد العام 1994، وإلى سلفادور بعد اتفاقات السلام عام 1992، والأورغواي وإيران في الوقت الراهن. كريستوفر ماكولي يتبع تحليل سمير أمين وهو كدشتي يشير بتفاؤل إلى احتمالات ديموقراطيّة المشاركة، مع التركيز بشكل خاص على حماية المشاركة السياسيّة والرفاه الاجتماعيّ للشعوب الريفيّة، وتوسيع نطاقهما، ويرى مبدأ زاپاتيسمو (Zapatismo) في الثورة المكسيكيّة الأولى كأفضل نموذج تاريخيّ لهذه الممارسة، ويتوقع أن تكون أجزاء من آسيا وأفريقيا كمواقع تاريخيّة محتملة للثورات المماثلة. بالنسبة إليه إنّ التطور المركزي الذاتي يتطلّب مشاركة المجتمعات المستقلّة مباشرة في تحديد جداول أعمالها، ويعرب المساهمون في هذا الكتاب عن اهتمام مشترك بتعليم المجتمع المدنيّ عبر حرب مواقع تُشنّ على طريقة غرامشي.

ونبتعد كلّنا عن نماذج الماضي العنيفة، رغم أنّ البعض، وأبرزهم: أدولفو غيلي (Gilly)، يرى العنف كعنصر النزاع في عالم اليوم.

ثقافات جديدة، تقنيات جديدة:

تتطرق هذه النقاشات إلى المسائل الأوسع نطاقاً المتعلّقة بالثقافة والتقنيات في

ثورات المستقبل. وعلى غرار موقفه من القضايا الأخرى، يعرب جيف غودوين عن الشكّ السليم: «إنّ الدعم الشعبي للثورة لا ينبع كثيراً من الرؤى الجذابة للمستقبل ـ رغم أنّ هذه الرؤى هامّة بالنسبة إلى المفكّرين ـ، بل من القناعة المشتركة إلى حدّ واسع بأنّ الوضع الراهن لا يُحتمل بكلّ بساطة. وهو يؤيّد بذلك موقف جورج كاستانييدا (Castañda):

> إنّ الذريعة الأقوى بين يدي اليسار في أميركا اللاتينية ـ أو في أيّ مكان آخر ـ لم تكن قط، ولا يُحتمل أن تكون أبداً، التقدير الجوهريّ للبديل الذي يقترحه أو القدرة على تطبيقه حصرياً. أمّا الحجّة الأقوى فهي طابع الحياة غير المقبول أخلاقيّاً، وهي الحياة التي تعيشها غالبيّة سكّان المنطقة الساحقة (1993: 254).

إنّ قراءة أدولفو غيلي لمقاربة الدراسات الثانويّة، تبدو في البداية وكأنّها تؤكّد أنّ هذا الرأي عن صورة المقاومة الحافزة هو بمثابة صورة خلفيّة، لكنّه يختم في النهاية بقوله: «هذه هي الطريقة التي يُشقّ بها السبيل الأساسيّ في كلّ ثورة، أو حركة تمرّديّة قديمة أو جديدة، ويتشاركها الجميع: ليس الحفاظ على الماضي بل تجديد آماله بحداثة الثورة وسبيلها وأعمالها». وربما يمكن حلّ التناقض الظاهر عبر الإشارة إلى تركيز غيلي على الحياة والتجربة اليومية. يذكّرنا غيلي بقراءة والتر بنجامين: «بالنسبة إلى ماركس، تُعتبر الثورات محرّك التاريخ العالمي. لكنّ الأمور قد تكون مختلفة، قد تكون الثورات السبيل الذي يتيح للبشرية التي تركب هذا القطار، أن تمدّ يدها لبلوغ مكابح الطوارىء» يتطرّق جيف غودوين إلى ماركس أيضاً ليعرض موقفاً مختلفاً من الممارسات المستقبليّة، والماضية في ما يتعلّق بالثقافة: «النقل كلام ماركس بعبارات أخرى، لا يمكن للحركات الاشتراكيّة في القرن الحادي والعشرين أن تستمدّ أشعارها من الماضي، بل من المستقبل وحده». أمّا فريدة فرحي وجيفري پيج، وعبدالله دشتي وكريستوفر ماكولي، فقد قدّموا رؤى متقدّمة حول ثقافة المشاركة استناداً إلى قراءات الماضي. بالنسبة إلى ڤالنتاين مُقدَّم، باتت هذه الثقافة أكثر ميلاً إلى المرأة في الظروف الراهنة. برأيي الخاص، إن أكثر الثقافات الثورية في المستقبل سترتكز على مزيج سحريّ من الواقعيّة والطوباوية التي تضمنها أشكال الديموقراطيّة الجذرية المتمثّلة باتخاذ القرارات. ويقول جون والتون: «إنّ الدرس الأوسع نطاقاً هو ظهور

إدراك سياسي عالميّ جديد... يحاول تحديد رمز متناسق للعدالة العالمية يضمّ السكان الأصليّين والمزارعين والفقراء الريفيين، والعمال والديموقراطيّين والدلافين».

قد يكون أريك سلبين المساهم الأكثر تركيزاً في هذا النقاش:

> هناك دور شامل أو دولي تؤدّيه الأفكار والأساطير والمفاهيم التي يشاركها الناس... بالتالي فإنّ ذكريات القمع وروايات الاحتلال والنضال، وقصص المعارضة، وأساطير الأمجاد الماضية والمستقبليّة، وكلمات الألغاز والرموز مستمدّة من تاريخ المقاومة، والتمرّدات المشتركة في كلّ الثقافات تقريباً، والتي يتمّ اقتراحها من الثقافات الأخرى وصياغتها في قالب الماضي الصالح للاستعمال، الذي يتحدّى الحاضر ويمدّ يده إلى المستقبل.

من بين هذه الرموز قد توجد في حصان زاباتا الأبيض وقلنسوة تشي، وقبّعة ساندينو، وخوذة هُو، وعكّاز الخيزران، واللحية الرفيعة، وقلنسوة كابرال المحبوكة. يسأل سلبين عن المستقبل «هل سيرتدون قمصان تشي في الجزائر كما فعلوا في طهران عام 1979؟، ويشاهدون حصان زاپاتا في هافانا كما حصل للبعض في نيكاراغوا؟ وينشدون نشيد الثورة، والنشيد الوطني الفرنسي في جاكارتا؟ إنّ الإجابات على هذه الأسئلة تشير إلى السبل التي يساهم بها القديم والجديد في صناعة الثقافات الثوريّة في المستقبل.

ومع الإشارة إلى تكنولوجيات الأنترنت والبريد الإلكتروني الجديدة، المثيرة للجدل يصرّ دوغلاس كلنر على التالي:

> يجب على ناشطي الديموقراطيّة الجذريّة النظر إلى الاحتمالات التي تقدّمها من أجل المقاومة، وتعزيز التعليم، والعمل والتنظيم السياسي، وخوض النضال بسبب الانقسام الرقميّ في الوقت ذاته... إذا أرادت القوى التي تناضل من أجل الديموقراطيّة والعدالة الاجتماعيّة أن تشارك في معارك المستقبل الثقافيّة والسياسيّة، يجب أن تبتكر السبل لاستخدام التقنيات الجديدة لتقديم جدول أعمال ديموقراطي وبيئي جذري، وتعزيز اهتمامات المقموعين.

بالتالي فإنّ الثقافة التقديريّة السيبرنيتية (Cyberculture)(*) تقدّم نفسها أيضاً كأحد

(*) السيبرنيتية (Cybernetics) علم يبحث في دراسة «مقارنة» للماكينات الأليكترونية الحاسبة والجهاز العصبي البشري كمحاولة لتفسير طبيعة الدماغ. (المترجم).

أدوات الثقافات السياسيّة الثوريّة في المستقبل، وهي شكل من أشكال التنظيم، وسبيل لممارسة الموضوعيّة.

أهميّة الزاپاتيستا (الآفلة؟)

من المميّزات الأساسيّة للعديد من القضايا التي طُرحت حتى الآن، هي ثورة الزاپاتيستا في تشاپاس؛ وهي نقطة تركيز عدد كبير من الكتابات ومحور أبحاثي وأبحاث جايف وجورج كوليه، وكارن كامبويرث. إنّ العديد من الذين أجروا بحثاً إثنيّاً مكثّفاً في تشياپاس ـ آل كوليه وجان راس ـ يتوخّون الحذر حيال رفع مستوى دروس التمرّد لتتحوّل إلى مبادىء ثورات المستقبل. غير أنّ آخرين مثلي ومثل كامبويرث يجدون في هذا مشروعاً شرعيّاً. لا شكّ في أنّ العديد من أكاديميّي العالم الأوّل (والثالث) يفكّرون في هذه القضيّة بطريقة رومنسيّة. لكنّ غنى حديث الزاپاتيستا ودفع مشاريعهم وأعمالهم إلى الساحة السياسيّة المكسيكيّة، وتأثيرهم المباشر وغير المباشر في حركة العدالة الشاملة التي بدأت تظهر، والتركيبة الجنسية والعرقية للمجموعة، تشير إلى أهميّة هذه التجربة من أجل محاولات التغيير المستقبليّة. إنّ الكتابات والمحادثات في هذا المجلّد تبرز العديد من تبعات هذه المواقف المتعدّدة.

من الحركات المعادية للعولمة إلى ثورة عالمية

إنّ أبعاد الحركة المعادية للعولمة، وحركة العدالة العالميّة، التي باتت مرئيّة منذ المواجهة التاريخيّة لمنظمة التجارة العالمية في سياتل، في تشرين الثاني/نوڤمبر ـ كانون الأول/ديسمبر 1999، تستحقّ أيضاً الدراسة عن كثب. يتطرق جيف غودوين إلى مهام الحركة، وتقيّم ڤالنتين مُقدَّم الشبكات التي أدّى إلى ظهورها، ويتحدّث دوغلاس كلنر عن استعمالها للتكتيكات السبرانيّة (Cyber-tactics). يعالج بحث جون والتون المسألة محورياً: «يظهر أمر جديد في العالم في ظلّ العولمة، وفي مواقف الناس من الظروف التي يتواجدون فيها... باختصار، إنّها مرحلة من السياسات النيوليبراليّة، والحركات المضادة العالميّة». من المثير للجدل أنّ الحركة «المعادية للعولمة» قد تؤدّي أيضاً إلى نوع جديد من الثورات، الثورة العالميّة. هذه العبارة

موجودة لدى كيفن داناهر (Danaher)، وروجر بورباك (Burbach) اللذين يكتبان بعبارات يتردّد صداها مع صدى تحليلنا الخاص:

> إذا نظرنا عن كثب رأينا أجزاء الثورة العالميّة الأولى تُركّب مع بعضها. كلّ ثورة حتى الآن كانت ثورة وطنيّة تهدف إلى السيطرة على الحكومة الوطنيّة. لكنّ الانحياز الفاضح للمؤسسات العالميّة الواضعة للقوانين مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظّمة التجارة العالميّة، أرغمت الحركات الديموقراطيّة الجديدة على البدء بالتخطيط للثورة العالميّة. إنّها ثورة بالقيم، وكذلك بالمؤسّسات، وهي تسعى إلى استبدال القيم المالية للنظام الحالي بالقيم الحياتية للنظام الديموقراطيّ الفعلي (2000: 9).

إنّ الظروف الجديدة للعولمة تدعو إلى نسخ جديدة للتحالفات الشاملة التي قامت بالثورات في السابق، وهي مسألة أطرحُ مهامها ومشكلاتها في بحثي الختاميّ، ممّا يسلّط الضوء على الكثير، ممّا يُقال في المحادثة الموضوعيّة الختاميّة.

11 أيلول/سبتمبر: الأزمة التي كان الكلّ بانتظارها ولم يكن ينتظرها...[4]

نحن نعيش في مرحلة جديدة، تميّزها مسيرات العولمة وأحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001. وكما يقول جيف غودوين بالتحديد في النقاش الموضوعيّ الثالث: «تبرز دائماً إمكانية، أو يبرز احتمال وقوع أحداث غير منتظرة وغير متوقّعة تبدّل بشكل كامل، حسّنا لما قد يحصل لاحقاً وتوقعاتنا للإمكانيات». أو كما سأل ادواردو غاليانو في العام 1998:

> في منتصف العام 1998، وضع البيت الأبيض شرّيراً آخر على الساحة العالميّة. إنّه يستخدم اسم أسامة بن لادن، وهو أصولي إسلامي، له لحية، يعتمر عمامة، ويداعب البندقيّة الموضوعة في حضنه. هل ستزول حياة هذا النجم الجديد المهنيّة؟ هل سيتحقّق النجاح على شباك التذاكر؟ هل سينجح في تقويض أسس الحضارة الغربيّة، أو أنّه سيؤدّي فقط دوراً ثانويّاً؟ في أفلام الرعب، لا نعرف ما قد يحصل أبداً.

إنّ مواضيع هذا الكتاب أنجزت تقريباً في صيف العام 2001. أمّا النقاشات فقد

جرت في كانون الثاني/جانفي 2001. لكنّ البعض منّا ـ مثل كارين كامپويرث (Karen Campwirth) في بحثها، وڤالنتين موغدام في النقاش الموضوعيّ الثاني ـ كانتا تناقشان إمكانية اعتبار الطالبان حركة ثوريّة. إنّ وضع كامپويرث للطالبان في إطار الحرب الباردة يتزامن مع سقوطهم نتيجة السياسة الطبيعيّة العالميّة. أمّا الآخرون مثل أريك سلبين، وفريدة فرحي، فيحذّرون من أنّ الاستعمال المكثّف «للقبضة» الأميركيّة هو ضربة معاكسة جاهزة للتهديدات المحدّقة بالنظام العالمي. ويختتم أدولفو غيلي بحثه بتركيز قويّ على «عنف الحداثة الرأسماليّة»، مطلقاً جدلاً معيّناً:

> إنّ العلاقات الجديدة بين السيطرة والمقاومة والعنف، تنشأ ضمن العولمة. في هذه الحالة، فإنّ العولمة تحضر معها بذور حروب جديدة، وثورات سيعيد فيها العنف تحديد هذه العلاقات. وأيّ افتراض آخر، نظراً إلى الوضع الراهن للشؤون البشرية يقع في نطاق الخيال المحض.

يتطرّق نويل پاركر إلى 11 أيلول/سپتمبر في الختام مباشرة: مع تزايد الآراء التي تنظر إلى الولايات المتحدة «كالدولة الكونيّة المتدخّلة من وراء البحار، فإنّ المعارضة الثوريّة للنسخة الأخيرة من التحديث، يمكن أن تحدّد نفسها كمقاومة للوضع الأميركي، أو للمجتمع الأميركي». قد يصحّ ذلك انطلاقاً من نظرة پاركر «للسرد الثوري» المتوفّر للعديد من القوى، والبعض منّا. وفي الطليعة ڤالنتين موغدام[5]، تنكر أيّ صفة ثوريّة على القاعدة أو الطالبان. لكنّ منطق الحجّة يشير إلى أنّ العولمة ستواجه المخاطر من جهات أخرى، إضافة إلى التهديدات الثوريّة.

بالتالي لم يشكل الحادي عشر من أيلول الأزمة التي أرادها الثوريون الديموقراطيّون، بل كانت المواجهة التي سعى إليها منافسوهم (القاعدة وأسامة بن لادن)، وأخصامهم (الولايات المتحدة). وقد قالت ماري آن تيترو (Mary Ann Titreault) قبل ثمانية أشهر من أحداث 11 أيلول:

> أظنّ أنّه علينا الاستعداد لأنّني واثقة من وقوع أزمة... قد يحالفنا الحظ ولا تنشب حرب عالميّة، قد تقع كارثة بيئيّة هائلة، لن تؤدّي على الأقلّ إلى تقسيمنا بالطريقة ذاتها، ولا تؤثّر في الأمور على النحو ذاته، رغم تمتّعها بالقدرة المماثلة على القتل. أظنُّ أنّه ينبغي علينا أن نكون مستعدّين للتحرّك في حال وقوع أزمة، وتوقّع هذه الأزمة والتفكير في أبشع نوع من الأزمات، وذلك عبر التخطيط مسبقاً.

إنّ تبعات الحرب الأميركية على الطالبان في الشرق الأوسط، ووسط آسيا، خلّفت العواقب على الأنظمة المحافظة في المنطقة، والأنظمة المنافسة لها. بالتالي، فإنّ سؤال كارين كامبويرث عمّا إذا كان ثوار المستقبل سيرقصون كالزاپاتيستا، أو يسيرون كالطالبان يتضمّن أهميّة بارزة. وكذلك الأسئلة حول ما إذا كانت السياسة الخارجيّة الأميركيّة تفرض علينا حركات من النوع الثاني، وتسعى إلى استغلال الأزمات للحدّ من أنشطة حركة العدالة الشاملة ـ تحذّر سوزان جورج من «المنطق الخاطىء»، لكن الفاعل أحياناً وهو القائل «إنّك إذا كنت معادياً للعولمة، فأنت معادٍ للولايات المتحدة. بالتالي أنت تساند الإرهابيين» (2002: 12).

إذا لم يكن بوسعنا أن نعرف ماذا يخبّئ المستقبل، فمن الأفضل أن نتكهّن إلى أكبر قدر ممكن بالاحتمالات التي ينطوي عليها. يقول روبرتو أونغر (Roberto Unger): «نحن ممزّقون بين الأحلام التي يبدو أنّه لا يمكننا تحقيقها (عالم الأحلام الذي تعطينا إيّاه وسائل الإعلام)، والإمكانيات التي يبدو أنّها ليست مهمّة كثيراً (الحياة اليومية في الشارع)». إذا كنّا نرفض أن نحلم لأنّ احتمالات أن تصحو في «الواقع» كبيرة للغاية، فإنّنا نتخلّى عن أيّ دور في صياغة المستقبل نحو الأفضل. وكما يقول كارلوس ڤيلاس: «إنّ النجاح السياسي بالنسبة إلى الثورات والحكومات، هو احتمال يمكن تحقيقه. وهذا الاحتمال يجب السعي بلا هوادة إلى بلوغه. عندها قد يظهر أو لا». توجد أجوبتنا، على الأقلّ جزئيّاً، في الحديث الأخير في هذا الكتاب، حيث نتطرق إلى كيفيّة تحقيق ثورات المستقبل نتيجة أفضل. وكما اختتم ادواردو غالينو بقوله: «إذا لم يكن بوسعنا أن نخمّن ما الآتي، فإننا على الأقلّ نتمتّع بحقّ تخيّل المستقبل الذي نريده» (1998: 334). لن نكون غداً في المكان ذاته الذي نحتله اليوم، على الأقلّ لن نبقى في المكان ذاته إذا رفض عدد كافٍ من الناس قبول الواقع.

ملاحظات:

تلقّيت تعليقات قيّمة عل مسودّة هذا البحث من جيف غودوين، وماري آن تيترو وغيرهما.

1 ـ تُعتبر مارغريت تاتشر مصدر هذا الإعلان الشهير في هارفي (2002: 63). ويعزوه دانيال سينجر إلى أبعد من ذلك. إنّ العهد غير المكتوب لكلّ النقاش السياسي

(1999: 2)، بالنسبة إلى پري أندرسن، إنّ نقطة الانطلاق الوحيدة لليسار الواقعي اليوم، هي التسجيل الواعي للهزيمة التاريخية. بالطبع، لاحظت روزا لوكسمبورغ في كتاب Die Role Fahne في 14 كانون الثاني/جانفي 1919، أنّ «الثورة هي شكل «الحرب» الوحيد الذي يُعدّ النصر فيه عبر سلسلة من الهزائم».

2 ـ تشير سوزان جورج إلى أنّ عبارة «حركة معادية للعولمة» هي صفة سلبيّة تطلقها وسائل الإعلام. فبالنسبة إلى «آلاف المشاركين فيها وملايين المناصرين لها، [إنها تُعرف بـ] حركة العدالة العالميّة». رغم أنني لا أجد العبارة الأولى خاطئة للغاية، بدأت اعتمد التسمية الثانية في كتاباتي.

3 ـ ينقل غاليانو ما يلي عن تقرير لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية «إن عشرة أشخاص، وهم الأغنى في العالم، يمتلكون ثروة توازي قيمة إجمالي إنتاج 50 دولة، و447 مليونيراً يملكون ثروة تفوق الدخل السنوي لنصف البشرية. بحلول العام 1999، أفيد عن وجود 475 ملياردیراً في العالم.

4 ـ لقد أفاد هذا القسم من تبادل للبريد الإلكتروني مع المساهمين فيه. يعرض دوغلاس كيلْنَر تحليلاً مفصّلاً للعواقب المحليّة لأحداث 11 أيلول على الموقع التالي: www.gseis. ucla. edu/faculty/ kellner/ kelner. html.

وقد أنشأ مجلس الأبحاث المتعلّقة بالعلوم الاجتماعيّة أرشيفاً واسعاً من التحليلات القيمة على الموقع التالي: www.ssrc.org.

5 ـ «من المهمّ تحديد الثورات كأنّها حركات تحرّر شعبيّة تُحدث التطورات الاقتصاديّة، السياسيّة والثقافيّة. هذا التحديد الذي يضع الثورة في إطار التقاليد التنويرية والماركسيّة، يستثني الحركات الثوريّة. لم يكن الطالبان ثواراً بل كانوا معارضين للثوار، كما كان المجاهدون من قبلهم. لكن الثوار هم «شيوعيّو» الحقبة الممتدة بين عام 1978 و1992... ولا يمكن أبداً اعتبار أسامة بن لادن والقاعدة بالثوار. وكذلك لم يمكن إطلاق صفة الثوار على الخمير الحمر وسنديرو لومينوسو (Sendero Luminoso)، رينامو وغيرها من المنظمات الفاشية، أو الإرهابية، أو الحركات الخالية من أيّ برنامج سياسي واجتماعي داعٍ إلى التحرّر أو المساواة». وهذا بريد الكتروني من ڤالنتين مُقدَّم إلى الناشر في 23 تشرين الثاني/نوڤمبر 2001. ويجيب جيف غودوين «هل نريد حقاً تحديد الثوار السيّئين بدلاً من السؤال عن كيفية انتهاء بعض الثورات بشكل سيّىء؟». بريد الكتروني إلى الناشر 11 كانون الأول/ديسمبر 2001. بالتالي فإنّ النقاش مستمرّ.

الجزء الأول

تحديد الثورة والعولمة

2

إيجاد المذهب الثوري في الثورة:
مفاهيم العلم الاجتماعي ومستقبل الثورة

جيفري أم. بيج
Jeffery M. Paige

إعادة تحديد الثورة:

أشار عدد كبير من الدراسات الحديثة (فوكوياما 1992، غودوين 1998، غودوين وغرين 1999، سنايدر 1999، نوديا 2000) إلى أنّ عصر الثورات انتهى، وحتى أنّ مفهوم الثورة بات قديماً. قد تكون مفاهيم الثورة الحالية بالية، لكن هذا لا يعني بالضرورة أنّه لا مستقبل للثورة متى تمّ فهمها جيّداً. سيناقش هذا الفصل مفهوم الثورة كما يُحدّد تقليديّاً في العلوم الاجتماعيّة، ومفهوم الثورة الماركسي اللينينيّ فهو لا يستأثر بالتحوّلات الاجتماعيّة والثقافيّة التي تجعل الثورات ثوريّة، ولا يستحوذ أيضاً على الرؤى اليوطوبيّة، والحماس الشعبي الذي يعزّز مكاسب الثورة، ويؤمّن الكثير من قوة التحويل التي تتمتّع بها. تصف هذه التحديدات في الواقع المسيرات المعادية للثورات أو المضادة لها، ولا تتطابق مع العديد من الحالات الكلاسيكيّة ـ الثورات الفرنسية، الأميركية، الصينيّة، وثورات العالم الثالث الحديثة. إذا تمّ فهم الثورة جيّداً. كما يُفترض هنا، فإنّها ستحظى بمستقبل، حتى لو لم يكن هذا هو حال العديد من التحديدات النظريّة للثورة.

إنّ كلّ التحديدات المعاصرة التي يطلقها العلم الاجتماعيّ على الثورة تشدّد على التحوّل العنيف لبنية «الدولة» و«الطبقة»، وهذه التحديدات التالية نموذجيّة:

ـ تيدا سكوكبل: «تحوّل سريع وأساسي في حالة بنية المجتمع وطبقاته، مرفق بحركات التمرّد الطبقيّة من أدنى المستويات، وهي التي تؤدّي جزئيّاً إلى هذا التحول» (4: 1979).

ـ ساموبل پ. هانتينغتون (Samuel P. Huntington): «تحوّل محلّي سريع، أساسي وعنيف في القيم والأساطير المسيطرة في مجتمع ما، وفي مؤسساته السياسيّة، وبنيته الاجتماعيّة، وقيادته وأنشطته الحكوميّة وسياساته» (264: 1968).

ـ أنطوني غيدن (Gidden): «سيطرة قادة حركة شعبية على سلطة الدولة عبر السبل العنيفة، واستخدام هذه السلطة لإطلاق مسيرات هامة من الاصلاح الاجتماعي (605: 1989).

ـ تشارلز تيلي: «انتقال للسلطة على دولة ما بالقوة، وخلال العملية، تطلق مجموعتان على الأقلّ المزاعم غير المتطابقة للسيطرة على الدولة، وجزء هام من الشعب الخاضع لسلطة الدولة يؤيد مطالب كلّ من المجموعتين» (8: 1993).

ـ الكاتب: «أيّ حدث يرتبط فيه المشاركون مع حزب اشتراكي ثوري، ويطالبون إمّا بالتغيير السياسي غير الدستوري، أو التحوّل الجذريّ لبنية الطبقة الريفيّة أو بالإثنين... وعادة يرتبط هذان المطلبان بمطالب الإطاحة العنيفة بالنظام السياسي القائم»: (پيج 94: 1975).

نظراً إلى أنّ تيلي يعتبر الطبقات جزءاً من «المجموعات المنفصلة المتنافسة»، ونظراً إلى أنّ الطبقات تؤلّف القاعدة الشعبيّة لمعظم الحركات الشعبيّة في القرن العشرين، فإنّ التعريفات تتطابق أكثر ممّا يظهر في البداية، رغم أنّ الغالبيّة تركز على المسيرة السياسيّة أكثر من تركيزها على الصراع الطبقي. وبالتالي فهم يشبهون لينين في «ما الذي يمكن فعله». أكثر من تروتسكي في «نتائج واحتمالات» أو ماركس وإنجلز في «البيان الشيوعي». لكن في العلم الاجتماعي ومفهوم لينين وماركس التقليديين، فإنّ السلطة السياسيّة والدولة هما موضوعا النضال الثوري. أمّا السبيل فهو العنف السياسي المنظّم والغاية التحول الاجتماعي بقيادة الدولة، والمجموعات الاجتماعيّة الطبقيّة التي يقودها زعيم ثوري واعٍ، هي إمّا الطرف الحصري أو الأساسيّ. ورغم أنّ سكوكبول ترفض القيادة الثوريّة الواعية، فهي تجعل العنف داخل الدولة، وانهيار الدول وتحوّلها والثورات الطبقيّة محوراً لنظريّتها.

إذا نظرنا إلى الطريقة التي تتبلور بها الثورات الفعلية، نجد انحرافاً قوياً عن نموذج القاعدة الطبقيّة، والتمحور حول الدولة الخاص بالعنف السياسي الذي يشدّد عليه أصحاب نظريات الثورة. إنّ المقتطفات التالية مأخوذة من ثلاثة خبراء في الثورات الفرنسية الأميركية والكوبية، وهي تختصر الدراسات الحديثة المكثفة.

الثورة الفرنسيّة 1789:

شكّلت ليلة الرابع من آب/أوت [1789] نقطة تحوّل أساسيّة في الثورة... فبفضل التخطيط الدقيق من جانب فصيلة القوميين، وموجة الجذريّة الهائلة التي اجتاحت النواب، أبطلت الجمعية قانون الامتياز بكامله. إنّ طريقة حصول ذلك مثيرة للاهتمام: فقد ألغيت الامتيازات وسط دموع الفرح التي ذرفها المستفيدون منها؛ فأسياد الأراضي اقترحوا إلغاء مستحقاتهم، وممثلو رجال الدين قدّموا الضرائب العائدة لهم، وممثلو المقاطعات والمدن تخلّوا عن امتيازاتهم البلدية، وما إلى ذلك، وكانت النتيجة محرقة للامتيازات (سيويل 69: 1985).

الثورة الأميركيّة 1776:

في عالم ملكيّ تسوده العلاقات المتعدّدة بين السيّد والزبون، ودرجات الاعتماد المختلفة، لا شيء أكثر راديكالية من محاولة جعل كلّ شخص مستقلاً. ما كان مثاليّاً في العالم الناطق باللغة الانكليزيّة أصبح الآن ضرورة عقائديّة بالنسبة إلى الأميركيين. فجأة، أصبحت معايير الصفوف ودرجات عدم الحرية في المجتمع الملكي التقليدي، سخيفة وتحطّ من قدر الإنسان بنظر الثوار. أصبحت الثورة هجوماً كاملاً على الاتكاليّة (وُدز 1790: 1993).

الثورة الكوبية 1959:

كان مثال «الحضارة» المهمين في مرحلة انتقاليّة، وكانت قوّة الثورة في قدرتها على إعادة ترتيب معايير قياس الحضارة بطريقة يمكن استعمالها، وخلال هذه العملية اقتراح فكرة عن نظام أخلاقيّ بديل. اكتسب اقتراح «الدولة» معنى جديداً لمجتمع يضمّ الجميع، ويتيح إيجاد حسّ الهدف ومصدر الهوية. أُعيد ابتكار فكرة «الدولة» الحرة والسيّدة، وتمحورت حول الوظائف الأساسيّة حيث يشكّل مشروع المساواة شرطاً ضرورياً للحضارة (بيريز 4825: 1999)..

ما يفاجئنا في هذه المحاولات الثلاث لتحديد قلب المسيرة الثوريّة في ثلاث ثورات مثالية، بفضل ثلاثة من أبرز المفسّرين لها هو أنّه ما من ذكر للدولة، الطبقة، الصراع الطبقي، العنف السياسي، الاستيلاء على سلطة الدولة، جهود الدولة الإصلاحية، والحركات الشعبيّة الاجتماعية، وغيرها من الفئات التي تجد التحديدات الماركسيّة اللينينيّة، والعملية الاجتماعيّة أنّها من المميّزات المحدّدة للثورة. في الواقع، لا تُعتبر الثورة الأميركيّة ثورة على الإطلاق، وفقاً للتعريفات التقليدية. لم تحدث ثورات طبقية بقيادة المزارعين أو العمّال أو تحوّل في الهيكليّة الطبقيّة، أو سيادة للإرهاب، أو استيلاء على السلطة (فقط رفض السيطرة الأجنبية) أو مشروع إصلاح بتوجيه من الدولة، لكنّ غوردن س. وُدز يشير إلى أنّها كانت «ثورة جذريّة واجتماعيّة بقدر ما لغيرها من الثورات في التاريخ» (5: 1993).

لم تعتمد الثورة الكوبيّة على تمرّد طبقيّ من أدنى المستويات (كان الإضراب العام في نيسان/أفريل 1958 فاشلاً) والقوات العسكريّة المحتشدة ضد باتيستا كانت مثيرة للسخرية (كان لدى كاسترو أقلّ من 300 رجل عندما بدأ هجومه الأخير). في النهاية لم تكن هناك مجموعات اجتماعية متنافسة، ولم يعانِ باتيستا هزيمة عسكريّة داخليّة أو خارجيّة، فقد انحلّ النظام وفقد الجيش إرادة القتال بعدما خسر حوالى 300 جندي. لم يستولِ حزب سياسيّ منظم أو حركة شعبيّة على سلطة الدولة. وحركة 26 تموز/يوليو التابعة لفيدل كاسترو كانت عبارة عن تحالف ضعيف من القوات المعتدلة والراديكالية. وقد برز الدعم الشيوعيّ في وقت لاحق. سار كاسترو إلى هافانا وسط الترحيب العام والعالمي بدافع من الرؤيا القوية والواسعة النطاق المتعلّقة بالدولة التي وضعها بيريز وليس بفضل قوته العسكريّة. ولاحقاً عندما بدأت كوبا تعتمد النموذج السوفياتي،راحت تشبه الفئات التي حددها أصحاب النظريات الثوريّة التقليديّة ـ مشروع الإصلاح الاجتماعي المرتكز على الطبقات تفرضه السلطة بمساعدة الحزب الشيوعي الثوري والدول المركزيّة.

لذلك لا تتوافق الثورة الفرنسيّة مع فئات أصحاب النظريات. وكما ذكرت مجموعة متزايدة من الدعاة إلى التطور، فإنّ الفئات الطبقيّة التي قدّمها تفسير لوفيڤر (Lefebvre)/ سوبول، الجمهوري/الماركسي تكاد لا تتطابق مع نظام الامتياز الأرستقراطي في فرنسا قبل الثورة. الفروقات الطبقيّة بين الفصائل المتنافسة لم تكن بارزة والتحول في بنية الطبقات كان أدنى من المتوقّع. فالثورة أطلقتها دعوة مجلس

الطبقات، ولم يطلقها حزب شعبيّ. ألغيت الإقطاعية وأعلنت حقوق الإنسان، وأنشىء نظام جديد في ظلّ غياب نسبيّ للعنف ضدّ الأشخاص ـ فعنف الإرهاب وقع بعد الثورة الثانية في العام 1792. لم يحصل أيّ استيلاء على سلطة الدولة بما أنّه لم يكن هناك من وجود للدولة بالمعنى الحديث للاستيلاء عليها. في الواقع كانت الثورة بحدّ ذاتها من أهم القوى التي ساهمت في إيجاد فكرة الدولة العصرية المنفصلة عن المجتمع.

إضافة إلى ذلك، فإنّ المسيرات التي أحدثت التحوّلات الثوريّة لا تشبه تلك التي ذكرتها النظريات التقليديّة. بالنسبة إلى سويل كانت ليلة الرابع من آب/أوت «محرقة للامتيازات»، «موجة من الراديكالية الهائلة»، وليست استيلاء عنيفاً على السلطة من جانب حزب شعبي. وبنظر وُدز كانت الثورة أشبه «بتحطيم سدّ»، فقد تحرّر الناس وتحرّرت طاقتهم بعد «انفجار لم يسبق له مثيل». ما يدعوه وُدز «بأكبر قوة عقائديّة، والأكثر جذرية» وهي فكرة المساواة، «اخترقت المجتمع الأميركيّ بقوّة هائلة». بالنسبة إلى بيريز، كانت الثورة مصدر «فرحة عفوية وابتهاج مستمرّ وحماسة وغبطة». وما يدعوه «بماورائيات» الشعب والدولة. [الهوية الوطنية الكوبية] استحوذت على «السلطة والوعد». وهي لم تكن قد فعلت ذلك منذ صراعات الاستقلال في القرن التاسع عشر. فالثورة رفعت هذه المفاهيم إلى «علوّ كبير»، وأكسبتها «قدرة واسعة على تحريك الشعب».

استناداً إلى سيويل و وُد وبيريز، تقع قوّة الثورة الهائلة في هذه الموجات من الطاقة والحماس، وفي الرؤى اليوطوبيّة التي أوحت بها، وليس في الأحزاب والمجموعات الثوريّة أو تمرّدات المزارعين. فبرأيهم أنّ هذه القوة الثوريّة تخترق الفئات الاجتماعيّة والمفاهيم الخاصة بالمجتمع السابق للثورة بسرعة وطاقة ملحوظتين. وقد أزالت «محرقة الامتيازات» التي تحدّث عنها سيويل فكرة النظام الملكي الأرستقراطي للعهد السابق مع ترتيباته المؤسساتيّة والقانونيّة، والمهمّ أيضاً هو أنّها دمّرت «الافتراضات الماورائيّة» التي كان هذا النظام يستند إليها. عوضاً عن ذلك، حدّد إعلان حقوق الإنسان والمواطن الأساس الماورائي للنظام الجديد ـ حقوق الإنسان غير القابلة للتحويل. كان لحقوق الإنسان الأثر ذاته في الثورة الأميركيّة. وتجد «محرقة سيويل للامتيازات» ما يوازيها في «الاعتداء الشامل على

الاتكاليّة» عند وُد. فقد قُضي على عالم الملكية والامتياز الأرستقراطي، والاتكالية والتباين كما حصل في فرنسا. ويشير وُدز إلى أنّ التحوّل الثوريّ ربما كان أكثر عمقاً في أميركا.

ينطبق الأمر ذاته على رواية پيريز لما حصل في كوبا، حيث يؤكّد أنّ المثال المسيطر للحضارة بحدّ ذاتها كان في مرحلة انتقالية. فالمثال السابق للثورة كانت قد صاغته النماذج الأميركيّة، وتأثر بوجود أميركا في كوبا، وبالوجود الكوبي في أميركا. ركّز على الشعب المستقل سياسيّاً والسيّد في إطار الثورة الأميركيّة، والوفرة المادية للحياة التجارية الأميركيّة. «الشعب»، «السيادة»، «الوفرة»، هي كلمات أعيد تحديدها في فكرة الدولة الشاملة (أرض الآباء). وكان لا بدّ من تركيز الهوية القوميّة الكوبية على رؤيا الوفرة المتساوية التي يتشاركها كلّ الكوبيين. قُلبت أحكام الحضارة بعدما تحوّلت الكاديلاك إلى رمز فاسد لهمجيّة استهلاك النخبة، وأصبح الرفاه المادي للشعب الكوبي المعيار الجديد. وأحد الأنظمة الماورائيّة (الذي رأى النور في ظلّ التمرّد الأميركيّ على الملكيّة)، تداعى كما هي الحال في فرنسا وأميركا، وابتُكر نظام جديد يستند إلى القوميّة الكوبيّة.

اجتاحت هذه التحوّلات الأساسيّة في الماورائيّات والعقائد والمراعاة كلّ المجتمعات، وأحدثت تغييراً في معظم نواحي الحياة الاجتماعيّة. يصف كلٌّ من سيويل وَ وُد وپيريز هذه العملية بطرق متشابهة. فالثورة الفرنسيّة أوجدت عبارات مخاطبة جديدة (مواطن)، أعادت تسمية أشهر السنة وهيكلة الرزنامة، أعادت تحديد عيارات الوزن والمقاس، وحدّدت من جديد الزواج كعقد مدنيّ، جعلت الولادة والوفاة حدثين مدنيين، بدلاً من دينيين، وحوّلت قطع الرأس إلى الوسيلة الكونيّة لتنفيذ عقوبة الإعدام، بدلاً من أن يكون امتياز النبلاء. أعادت تنظيم الإدارة إلى الإقليمية على طول الخطوط الطبيعيّة، وحاولت إصلاح عمليّة اختيار الكهنة، كما يقول سيويل «تطول اللائحة إلى ما لانهاية». أمّا الثورة الأميركيّة فاستناداً إلى وُد لم تلغ الملكية، وتؤسس حكومة جمهوريّة فحسب، بل أعادت صياغة «الفن والهندسة المعمارية، وصنع الأيقونات»، وحتى أنّها «بدّلت فهمها للتاريخ والمعرفة والحقيقة»، وكما هي الحال في فرنسا، تبدّلت طرق المخاطبة لتعكس الواقع الجديد، فاختفى لقب المبجّل الأرستقراطي، واستبدل بلقب السيد الديموقراطي.

كذلك كانت الحال في كوبا، فقد اجتاح الجزيرة الشغفُ بالمنتجات الكوبيّة.

تدعم هذا الموقف يقدّمها سكوت. يشير إلى أنّ الثورة البولشيفيّة لم تنفصل عن فئات الحداثة الرأسماليّة، أو عن فئات النظام الإمبراطوري السابق للثورة. عوضاً عن ذلك، لقد عكس عقيدة استبداديّة يعبّر عنها بقوله «الحداثة العليا»، وهي «نسخة قويّة». ويمكن القول أيضاً إنّها متينة، عن الثقة بالتقدّم العلميّ والتقنيّ، وتوسّع الإنتاج، والسيطرة على الطبيعة (بما في ذلك الطبيعة البشريّة). وفوق كلّ ذلك «التصميم المنطقي للنظام الاجتماعي» للرأسمالية الصناعية.

إنّ «الحداثة العليا» في «الدولة والثورة» للينين تطلق رأياً عن الثورة مشابهاً لرأي النظريات العمليّة الاجتماعيّة المذكورة أعلاه. «فطبقة العمّال تحتاج إلى سلطة الدولة، والتنظيم المركّز للقوة وتنظيم العنف بهدف إرشاد الشعب ـ المزارعين، الطبقة البرجوازيّة الصغرى، والطبقة شبه البروليتاريّة، لتنظيم الاقتصاد الاشتراكي». تتحدّث سكوكبول وغيرها من أصحاب نظريات العلم الاجتماعي عن التجربة السوفياتية بشكل ملائم. فبناء الدولة الفاشستيّة كان ضرورياً بالنسبة إلى مشروع الحداثة العليا للينين. لكن لسوء الحظ لا علاقة كبيرة لهذا الأمر بكيفيّة حصول الثورات بما فيها الثورة الروسية. كان البولشيفيّون مهمّشين في شباط/فيڤري 1917 عندما بدأت الثورة الشعبيّة، ولم يشكّل استيلاؤهم على السلطة نفياً للثورة فحسب. بل كان نقضاً لمعنى الثورة بحدّ ذاتها.

بالنسبة إلى فرانسوا فوريه، انتهت الثورة الشعبيّة بحلول آذار/مارس 1921 مع سحق تمرّد كرونستاد، وهزيمة المعارضة العمّالية، وحظر الفصائل في مؤتمر الحزب العاشر؛ رغم أنّ فوريه يتجاهل الاضطراب الثقافي والاجتماعي في روسيا (1921 ـ 1928)، فإنّ العام 1921 عزّز الديكتاتوريّة البولشيفيّة، وكما يقول روبن بلاكبرن، مهّد الطريق لثورة ستالين (المضادة) بين عامي 1929 و1933. وعلى غرار ذلك فأنّ العناصر اليوطوبيّة في الثورات المؤيّدة للشيوعيّة الوطنية أو الإصلاحية في هنغاريا (1956) وتشيكوسلوفاكيا (1968) وبولندا (1980)، أعاقتها بشدّة الثورة السوفياتيّة المضادة، لدرجة أنّ «الثورات المخمليّة» البرغماتيّة عام 1989 كانت تفتقر إلى الرؤيا اليوطوبيّة التي تُعتبر الميزة المحدّدة للثورة. وانهيار الاتحاد السوفياتي بحدّ ذاته، كما يشير إليه فوريه. لم يكن ثورة، بقدر ما كان «انهياراً لنظام اجتماعي». ولم يترك وراءه «أحزاباً حقيقية أو مجتمعاً جديداً، أو اقتصاداً جديداً... بل خلّف شعباً متنافراً ومنتظماً». لقد كان انتهاء اليوطوبيا كاملاً.

رغم أنّ الثورة الصينيّة تضمّنت أيضاً تمرّداً شعبيّاً من أدنى المستويات واستيلاء عنيفاً لسلطة الدولة، فإنّ العقيدة اليوطوبيّة الماويّة تفصل بوضوح هذه الثورة عن الثورة البولشيفيّة المضادة، وتفسّر معظم القوّة المحرّكة للثورة الصينيّة قبل العام 1949 وبعده. وكما شرح ماو في النصّ المؤسّس للماويّة، في تقريره عام 1927 حول التحقيق في حركة الفلاحين في هونان، استخدم كلمات تشبه صور الثورة التي تحدّث عنها سيويل وَ وُد وبيريز:

> خلال فترة قصيرة، سيهبّ مئات ملايين الفلاحين في مقاطعات الصين الوسطى والشمالية والجنوبيّة كرياح قويّة أو عاصفة. ستكون قوّة سريعة وعنيفة تعجز أيّة قوّة أخرى، مهما كانت كبيرة عن محوها، سيكسرون كلّ القيود التي تربطهم ويهرعون إلى الدرب المؤدّية إلى الحرية.

إنّ ملاحظات ماو عن الثورة تشكّل أيضاً تصريحاً عن الإيمان الماوي بالإرادة العفويّة للشعب الصينيّ لاختراق الفئات الاجتماعيّة التقليديّة للكنفوشيّة، والتراتبيّة العصريّة للمكانات والمهارات والتربية والتمدّن والعلم والثروة المادية لخلق مجتمع قائم على المساواة والانضباط، يناضل لمصلحة الجميع. تحدّت الماويّة المبادىء الماورائيّة والفئات الاجتماعيّة للنظام الاجتماعي الرأسماليّ التقليديّ والليبرالي، وطرحت رؤيا يوطوبيّة عن بديل كاف لتحريك الانتصارات السياسيّة المميّزة، والأعمال الاقتصاديّة والسياسيّة الحمقاء، والكارثية. بالتالي فإنّ الثورة الصينيّة في الحقبة الماوية كانت ثورة استناداً إلى التعريفات المقترحة هنا، كما لم تكن الثورة البولشيفيّة. وقد تركت نهاية الماويّة في الصين فراغاً عقائديّاً يهدّد الشرعيّة الثوريّة لخلفاء ماو.

مستقبل الثورة:

هل للثورة مستقبل؟ إنّ الردّ على هذا السؤال يعتمد على التحديد المختار. إذا كانت الثورة تعني الاستيلاء العنيف على سلطة الدولة عبر التمرّدات من أدنى المستويات، فإنّ الجواب شبه المؤكّد هو لا. وقد شُكّك كثيراً بنموذج لينين لدرجة أنّه من الصعب معرفة كيف يمكن أن يُحييه أحد الآن أو في أيّ وقت لاحق. لا شكّ في أنّ نماذج أخرى من الحداثة العليا قد تظهر في روسيا أو غيرها من الأماكن لحلّ

حلّت الأزياء الكوبيّة، مكان الأميركيّة والقطن أخذ مكان الدكرون، ودعا المهندسون المعماريون إلى اعتماد نمط بناء وطني. أنشئت شركات الأفلام والباليه والتسجيل الوطنية، ألغيت المدارس الخاصة، استبدلت البذلات وربطات العنق الأميركيّة بالملابس الكوبية، وابتكرت كلمات إسبانية لاستعمالها مكان التعابير الأميركيّة. بُدّلت العطلات ـ ألغي سانتا كلوز، وشجرة الميلاد، واستبدلا بالرمز الكوبي دون فليسيانو ـ، واعتمدت الطبقة السياسيّة فكرة معاداة الأمركة. أمّا الإصلاحات في الحياة الثقافية والاجتماعيّة فقد رافقت التغييرات المادية والمؤسساتيّة العميقة التي أحدثتها الثورة وعزّزتها (طبق أكثر من 1500 قانون في العام 1959 وحده). وقد تمحورت حول فكرة الدولة كمجتمع مادي وثقافي مشترك، محدد الآن في مواجهة الولايات المتحدة.

إنّ هذه التحوّلات هي قلب فكرة الثورة بحدّ ذاتها، لهذا السبب نطلق على الثورات الفرنسيّة، الأميركيّة والكوبية هذه الصفة. مع أنّه يتم تجاهلها على نحو كبير في التحديدات التقليديّة للثورة. ما نحتاج إليه هو تعريف جديد يستأثر بالقواسم المشتركة بين هذه الثورات (وغيرها)، ويضع الثورة مجدداً في إطار النظرية الثوريّة. إنّ تعريف جاك غولد ستون الحديث، «جهد لتحويل المؤسسات السياسيّة، وتبرير السلطة في المجتمع، مرفق بالتعبئة الشعبيّة الرسمية، وغير الرسمية، وتحرك غير مؤسساتي يقوّض السلطات القائمة، يحوّل الانتباه بعيداً عن العنف والاستيلاء الطبقيّ على سلطة الدولة. غير أنّ تركيزه على السياسة يهمل التغيرات الثقافيّة والماورائيّة العميقة، والرؤى اليوطوبية التي يصفها سيويل وَ وُد وبيريز. وأنا أقترح التالي كتعريف بديل:

> إنّ الثورة هي تحوّل سريع وجوهري في فئات الحياة الاجتماعية والوعي، والافتراضات الماروائية التي ترتكز عليها هذه الفئات، وعلاقة السلطة التي يُعرب عنها في إطارها، نتيجة للقبول الشعبي الواسع النطاق للبديل اليوطوبي للنظام الاجتماعي الراهن.

هذا التعريف ليس ثقافياً أو عقائديّاً ببساطة، فالتحوّلات الجوهرية والسريعة في الدين والعقيدة، قد تحدث من دون أن تغيّر بالضرورة تجربة الحياة الاجتماعيّة، أو توزيع السلطة. في هذه الحالة لا يُقال: إنّ ثورة قد حصلت. من جهة أخرى، قد تقع الثورات من دون عنف أو نزاع طبقي أو استيلاء على سلطة الدولة أو غيرها من عناصر الثورة التقليديّة (كما في الحالة الأميركيّة، وربما الحالة الكوبيّة). رغم أنّ

العنف والنزاع ليسا مفاجئين، نظراً إلى التحول العميق في علاقات السلطة كما يقترح التعريف. إلاّ أنّ نواحي وجهة النظر التقليديّة المتعلقة بالثورة ليست نهائية، ونظريّاً على الأقل، قد تحصل الثورة من دونها إذا كانت التحوّلات في الفئات الأساسيّة واسعة بما فيه الكفاية، وإذا كانت المعارضة ضعيفة أو واهنة. في النهاية، وهذه هي الفكرة الأكثر أهميّة، قد يحصل الاستيلاء العنيف على السلطة عبر التمرّدات الطبقيّة من أدنى المستويات والتحولات في البنية الطبقيّة في غياب الثورة. وتقتضي هذه الملاحظة الأخيرة المزيد من الدراسة.

الثورة المضادة بمثابة ثورة:
اشتراكية الدولة من 1921 حتى 1989:

نظراً إلى عدم قدرة التعريفات التقليديّة للثورة على أن تصف بدقّة الدراسات الحديثة للثورات الفرنسيّة والأميركيّة والكوبيّة التي أجراها سيويل وَ وُد وبيريز، قد تتساءل إلي أيّ الظواهر قد ترجع فعلياً هذه التحديدات التقليدية. هناك على الأقلّ ثورة واحدة تشبه هذه التحديدات في نواح هامة، وهي الثورة البولشيفيّة. وقد لوحظت أوجه الشبه بين نظريات العلم الاجتماعي وأفكار لينين عن السيطرة على السلطة والمفاهيم الماركسيّة الصارمة عن النزاع الطبقي. إنّ استيلاء البولشيفيين على السلطة وسط اضطرابات المزارعين الواسعة النطاق، وتمرّدات العمال في موسكو، وسانت بيترسبورغ، يتطابق مع التعريفات بشكل ممتاز. فقد استولي على السلطة بالقوة، وعُزّزت عبر الإرهاب المكثّف والحرب الأهليّة المدمّرة. اعتُمد برنامج إصلاحي جذريّ من الأعلى بواسطة دولة بيروقراطيّة أنشئت خلال المسيرة الثوريّة بحدّ ذاتها.

هل يمكن أن تستوفي الثورة البولشيفية أيضاً متطلبات التعريف البديل للثورة المقدّم أعلاه، فتُعتبر ثورة وفقاً للتعريفين؟ بكلام آخر، إلى جانب الثورات الطبقيّة والسيطرة العنيفة على السلطة هل حدث تحوّل جوهري في فئات الحياة الاجتماعيّة الأساسيّة، وفي افتراضاتها الماورائية؟ رغم عبارات النعي الاجتماعي للتجربة البولشيفية الفاشلة التي ما زالت تُكتب، فإنّ تقييماً تمهيديّاً يستند إلى عمل سكوت (1998) كورناي (1992)، فرديري (1996)، كونراد وزيليني (1979) وغيرهم، يفيد بأن هذه التحوّلات الجوهرية لم تبق قائمة بعد تعزيز النظام الاشتراكي. وأقوى حجّة

معضلات التخلّف الدائمة، لكن من غير المرجّح أن تتمتّع أو تزعم بأنّها تتمتّع بالرؤيا اليوطوبيّة التي اعتمدت عليها الأنظمة السوفياتيّة، ولو بشكل خاطىء، لتستمدّ شرعيتها. وقد كان انهيار الاتحاد السوفياتي أيضاً بمثابة نهاية الثورة الماركسيّة اللينينيّة كشكل تاريخي.

غير أنّ الاحتمالات قد تبدو مختلفة من منظار التعريف البديل الداعي إلى التغييرات في الفئات الاجتماعيّة والافتراضات الماورائيّة. وكما قال أرّيغي (Arrighi) وهوبكنز وَ واليرستين (Wallerstein)، تحدّت التمرّدات العالميّة عام 1968 بشكل كبير الفئات الأساسيّة للحياة الاجتماعيّة، لا سيما «النقاط المخبّأة للحياة اليومية». ورغم فشل العام 1968 سياسيّاً، فإنّ تراتيبات العرق والإثنية والجنس والعمر والوضع الجسدي قد تعرّضت لتحدّيات أساسية. في هذا الإطار، فإنّ إرث العام 1968 يبقى ثابتاً. إضافة إلى ذلك فإنّ العلاقات بين «التمدّن» و«الهمجيّة» أو «النمو» و«التخلّف»، قد هُدمت بشكل مماثل. وتبدّلت العلاقات الشاملة بين الدول والمواطنين من الناحية الجوهرية عام 1968؛ فالحكومات الفاشستيّة في كلّ مكان تتعرّض للانتقادات بسبب الحديث البارز عن «حقوق الإنسان». وأثار أرّيغي أنّ تناقض المبادىء بين العمل ورأس المال تعرّض للهجوم، وقد يكون من الأدقّ اليوم القول إنّ هذه الفئات تتحوّل جوهريّاً بسبب عولمة الشركات.

إنّ هذه التحوّلات في الفئات الأساسيّة للحياة الاجتماعيّة أتاحت التحوّل في القاعدة الماورائيّة للمجتمع باتجاه ما يدعوه وليام غرايدر (Greider) «الإنسانية الشاملة». لم يعد العنصر الإنساني يُعتبر في إطارها الفرد القانوني المجرّد للرأسماليّة الليبراليّة. بل يتحول بالأحرى إلى مجموعة من الإمكانيات البشرية الخلاّقة القريبة من مفاهيم ماركس السابقة للمخلوقات البشريّة. وكما يقول غرايدر، تمثّل هذه العقيدة الجديدة دمجاً للتيارات الاشتراكيّة التقليديّة، حقوق الإنسان، حقوق المرأة، التوجّهات البيئيّة، واحترام التنوّع الثقافي. وهذا ما لم يكن ممكناً من دون العام 1968. ما زالت «روح العام 1968» تعيش في هذه الحركات، التي يزداد نطاقها العالمي بدلاً من الوطني. في الوقت الراهن تتعايش هذه الإنسانية الشاملة بصعوبة مع الظهور الشامل للعقائد الرأسماليّة الليبراليّة المتمثّلة «بالنيوليبراليّة» و«الديموقراطيّة».

من جهة أخرى، وكما ألمح إليه دايفيد هارفي، تزيد العولمة من التناقضات بين النيوليبرالية الشاملة، وروح العام 1968. استناداً إلى هارفي، يقدّم خطاب العولمة

صوراً عن الإدراك الذاتي والإمكانيات البشرية، ينكرها عدم المساواة البنيوية وتكييف الحياة الاجتماعيّة والسياسيّة عل نحو كبير، وحديثه عن الحقوق الديموقراطيّة يؤمّن سلاحاً ضدّ إنكار هذه الحقوق الضروريّة للحفاظ على عدم المساواة. بالتالي ليس مفاجئاً أن يُظهر السكان الأصليون أقوى مقاومة ضد عولمة الشركات. وهؤلاء السكان يدافعون عن إمكانياتهم الثقافيّة المميّزة، ككائنات حيّة تتمتع باللغة الكونية للمشاركة الديموقراطيّة والحقوق المدنيّة. لكنّ عدم المساواة البنيويّة، وتكييف الحياة الخاصة والاجتماعيّة لا يقتصران على السكان الأصليين، بل يؤثران باستمرار الشمال والجنوب على حدّ سواء، والطبقة المحترفة والإدارية الجديدة إضافة إلى الطبقة العاملة والقديمة من رجال ونساء، في سياتل كما في سان كريستوبال.

إذا تعمّقت التناقضات بين النيوليبرالية الدولية وروح العام 1968 باستمرار، يُحتمل أن يحلّها التحوّل الثوريّ. والحجّة المقدّمة هنا لا تقترح أن يكون التحوّل الثوري عنيفاً بالضرورة، استناداً إلى نضال طبقيّ في أنحاء العالم، أو يتضمن الاستيلاء على السلطة على الصعيدين الدولي والعالمي، رغم أنّ هذه الأمور قد تحصل بكاملها، أو جزئيّاً. من جهة أخرى، إنّ ترسيخ تيارات حقوق الإنسان وتأكيد وجود المجموعات العرقية والإثنية والجنسية والطبقيّة، ومجموعات الأعمار التي كانت مقموعة سابقاً، وبروز الجنوب قد يؤديان إلى عالم من التحوّل الثوريّ في مجال الوعي والتجربة الاجتماعيّة، وعلاقات السلطة التي كانت تُشاهد سابقاً في مجتمعات وطنية محدّدة. إذا كانت هذه هي الحال، فإنّ الإجراءات المؤسّساتيّة ستتغيّر لتعكس التغييرات في التجربة القائمة، كما حصل في فرنسا وأميركا وكوبا. هل من مستقبل للثورة؟ إذا كنّا نعني بالثورة الترسيخ الشامل لروح العام 1968، قد يكون المستقبل أمامنا.

3

التحوّل الديموقراطي: طرق جديدة لفهم الثورة

فريدة فرحي

«قد يكون من سخرية القدر أنّ الثورات التي يقودها المفكّرون لا تؤدّي إلى أفكار جديدة، بل إلى حقائق جديدة فقط»، هكذا كان تقييم تيموثي غارتون آش (Timothy Garton Ash) (1999) في الذكرى العاشرة للثورات الأوروبية الشرقيّة. سأستوحي من هذا التعليق لاستكشاف التغييرات في الطريقة التي يُنظر بها إلى الثورات على ضوء الحقائق الجديدة، وأترك إلى الآخرين تقييم فكرة غارتون آش عن النقص في الحداثة[1]. لكنني أودّ الإشارة إلى أنّه بغضّ النظر عن الحجّة المتعلّقة بنهاية الثورة كظاهرة «رائعة» وتاريخيّة، فإنّ أحداث السنوات العشرين الماضية ومسيراته ـ بما في ذلك الانهيار المذهل والمفاجىء للدول التي كانت تُعتبر في السابق لا تُقهر وَ الأهميّة المتزايدة للشبكات الدوليّة الرسميّة وغير الرسميّة، والعولمة القوية لوسائل الإعلام الإلكترونية ـ أثّرت في النظرة حيال الثورات والتغيّرات الثوريّة في المستقبل.

لا شكّ في أنّ بعض تلامذة الثورة المتحمّسين يلمحون إلى أن فكرة الثورة «كمثال دافع ونموذج للتناقضات فقدت معظم جاذبيتها الشعبيّة وتأثيرها». (غودوين 1998) وهناك البعض الذين يشيرون بالتحديد إلى أنّ الثورات لم تعد تُعتبر تقدّميّة، وبالتالي يجب النظر إليها كمنتجات قديمة الطراز لمرحلة سابقة «من التصنيع والاندماج الوطني بقيادة الدولة ومنتج الحرب الدوليّة والإمبرياليّة» (سنايدر 1999). من زاوية أخرى، هناك الذين يرون الثورات المستقبليّة كأحداث عالمية أكثر منها قوميّة، يزيد

من حدّتها ظهور الحركات الاجتماعيّة العالميّة، وعدم وضوح الفرق بين الثورات والحركات الاجتماعيّة (راجع مثلاً بوسيول وتشايس دان 2000). لكنّني أودّ الإشارة هنا إلى أنَّ الفهم الخاص للثورة المتمحورة حول الدولة قد فقد معظم فائدته، لذلك فإنّ فكرة الثورة، التي تُعتبر عادة تغييراً فجائيّاً نسبيّاً ومستوحى من الشعب لحكّام البلاد، لا يمكن محوها من الخيال الشعبيّ بهذه السهولة. في الواقع، إنّ أقلّ ما يمكن قوله عنها هو أنّها في نسختها الجديدة البارزة بوضوح على التلفزيون العالمي، تواصل تشكيل خطر على الدول التي تبقى من أقوى العوامل[2] المحليّة والدوليّة رغم الذرائع التي تشير إلى العكس. بالتالي، وعوضاً عن إعلان زوال هذه الفكرة، من الأفضل أن نلاحظ التحوّل الذي تشهده على ضوء هذه الحقائق الجديدة.

بالنسبة إلى غارتون آش، إنّ أهمّ عاقبة للأحداث التي ظهرت في أوروبا الشرقيّة والوسطى، في أواخر الثمانينيّات، كما في جنوب أفريقيا، وربما في الآونة الأخيرة في دول مثل أندونيسيا وصربيا/ يوغوسلافيا، كانت الزيادة في عدم وضوح الخط الفاصل بين الاصلاح والثورة. وخلق ذلك الدافع الفعّال لشعبيته ما يدعوها غارتون آش «بالثورة غير الثوريّة» في مكان ما و«ثورجية» و«فاشوش» في مكان آخر. إنّ هذه الأحداث المدنيّة إلى حدٍّ كبير تجمع بين الإصرار على اللاعنف أو «استخدام العنف بشكل مدروس»[3]، وبين الاستعمال الخلاّق للعصيان المدنيّ الذي تقوده معارضة النخبة، ومناشدات الرأي العام العالمي عبر استخدام وسائل الإعلام الإلكترونية، والاهتمام والضغط من العالم الخارجي، «والاستعداد للتفاوض مع أصحاب السلطة مع رفض الخضوع للسلطة»[4]. إنّ المحرّك العقائديّ لهذه الثورات تغذّيه الأفكار الموجّهة نحو الوسائل أو السبل، وليس نحو الأهداف. بالتالي فإنّه يعي بشكل أكبر الخطوات التي تُتّخذ وتلك التي ينبغي عدم اتخاذها نظراً إلى المسار الكارثيّ المعروف للثورات السابقة. كما يغذّيه أيضاً الوعي المتجدّد[5]، أو الأكثر عالميّة وعمقاً الآن، من قبل عدد متزايد من أفراد الطبقات الوسطى والطلاّب والطبقات الشعبيّة المدنيّة، والأطراف الأساسيّين ذوي القيم الديموقراطيّة الكونيّة؛ وهذا الوعي يطمح إلى أن يُترجم إلى برنامج عمليّ للإصلاح السياسي المحليّ. وأرى أنّ هذا التحوّل الديموقراطيّ في الوعي يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار في الدراسة الأخيرة للثورات المستقبليّة. وهذا ضروري لا سيما في الحقبة التي نتعرّض فيها فعليّاً لقصف بوابل من

العبارات مثل «الديموقراطيّة» و«الحريّة» (في التعاطي بين الأفراد والدول) لوصف المسيرات التي تُترجم بفاعليّة إلى زيادة في عدم المساواة الاجتماعيّة، وفقدان السيطرة المحليّة على سبل الحياة اليوميّة. يبدو لي أنّ مزيج الأفكار المتعلّقة بالتجارب الثوريّة الماضية، وعدم الرضى حيال الوضع الراهن، يغذّي الديناميكيات التي تساهم في إيجاد إمكانية الاستحواذ على هذه المفاهيم الأساسيّة، وتحويلها إلى دعوات لإعادة رسم القوة السياسيّة بطريقة جذريّة لتكون نقطة الدخول الجديدة إلى مشروع التغيير الاجتماعي الاقتصادي التدريجي، والطويل الأمد.

إنّ السؤال الأوّل الذي ينبغي الإجابة عليه بالتأكيد يتعلّق بالتصنيف. إذا كانت الثورات في أوروبا الشرقيّة تعتّم الخطوط التي رُسمت بوضوح أكثر، في ما يتعلّق بالثورات «الكلاسيكية»، لماذا الإصرار على جمع الفئات التي يبدو أنّها لا تشبه بعضها[6]؟ إنّ التردّد في التخلّي عن فكرة الثورة، ضمن الإطارات التي يُفترض أنّها تخضع للمزيد من المفاهيم والتفسيرات غير الثوريّة، مثل الإصلاح أو تغيير النظام عبر السبل غير العنيفة، يبدو أنّه يتعلّق بوجود عناصر التعبئة الثوريّة. رغم أنّ هذه الأحداث تفتقر إلى ما يدعوه تشارلز تيلي «بالرؤيا الساحرة»، أو الثقة بالسياسة كعلاج لكلّ شيء، وبالطبع العنف الانتقامي، فإنّها تتميّز ببعض الخصائص الموجودة في الثورات. وهي في الواقع لا تفتقر إلى «دمج الثورات الشعبيّة بالجهود المركزيّة غير الفاعلة للإصلاح، وتضمّن المفكّرين والظهور في مراحل الانهيار العام للنظام الاجتماعي». باختصار، يمكن اعتبارها ثورات لأنّها سعت إلى إعادة ترتيب الدولة وعلاقتها بالمجتمع عبر إدخال الإرادة الشعبيّة. في النسخة الأخيرة من «الثورات غير الثوريّة» التي تمركزت في بلغراد، استخدمت التظاهرات، والأضراب العام، واجتياح البرلمان، والاستيلاء المخطّط له على ما كان يُعتبر محور السلطة السياسيّة (مقرّ التلفزيون الرسميّ)، وذلك لإرغام ديكتاتور على قبول نتائج الانتخابات، ولإضفاء مزيد من الارتباك على فكرة الثورة، عندما بدا أنّ الخيارات تنفد لديه، تخلّى هذا الديكتاتور بهدوء عن السلطة من على التلفزيون وحتى أنّه حاول إظهار نفسه كزعيم المعارضة للنظام الجديد قبل اعتقاله كسبيل للتخفيف من الضغط الخارجيّ. بالطبع، لا يمكن لأحد القول إنّ هذا النوع من الثورات «الهادئة» والتي تدوم ليلة واحدة سيُقتفى أثرها بشكل كامل في كلّ موقف ثوريّ. من الممكن أن تُعتبر هذه الأحداث أيضاً كأمثلة على المحاولات الفاشلة، غير أنّ طابعها الحقيقيّ ينكشف مع الوقت،

مع زيادة البؤس بسبب التنمية غير المتساوية (ظلّ العولمة كما يقول نيدرفين بيترس (Nedervean Pieterse)) أو زيادة الجرائم (كما في روسيا) في المجتمعات التي تعاني في الأساس من التقصير الهائل في تطبيق القانون. لكنّ الواقع يبقى قائماً، وهو أنّ الفشل الحاليّ والمستقبليّ، لا يمكن أن يقوّض الاعتقاد بأنّ هذه الأحداث كانت تنطوي على شيء ثوري، وهي تشكّل للآن جزءاً من مخزون المسارات المستساغة أكثر، والمتوافرة للراغبين في تحقيق «دولة بديلة»، وليس فقط إحلال بديل في السلطة (اقتباس عن ماركوس في جونستون 2000). وفي الواقع أدّت الحقائق الجديدة إلى بعض التحوّل في التفكير.

إنّ فهم هذه التحوّلات والتحديدات وتعريف سكوكبول الكلاسيكيّ الآن للثورة كتحوّل سريع وأساسي في حالة المجتمع والتركيبة الطبقيّة (والإيديولوجية)، يترافق مع التمرّدات الطبقيّة من أدنى المستويات، وهي تؤدّي إليه جزئيّاً. إنّ هذا الفهم هو نقطة البداية الجيّدة (سكوكبول 1979 و1982 والفكرة المتأخّرة عن العقيدة). لا يتضمّن هذا التحديد العنف لكنّ التحديدات الأخرى تشتمل عليه. وهذا ما يمكن اعتباره أيضاً بالتحديد الضيّق، بالإشارة إلى سلسلة من الأحداث المفاجئة والعنيفة التي تستهلك أمّة ودولة لمدّة معيّنة من الزمن. ويركّز أيضاً على الناحية «الاجتماعيّة»، بما أنّه ينظر إلى الحالة الثوريّة كآليّة تتدخّل بقوّة وتُحدث التغييرات الأساسيّة في الحياة اليوميّة. حتى أنّ فوريست كولبرن (Forrest Colburn) كان أكثر وضوحاً في هذا الشأن في تحديده للثورة. فهو يرى الثورة «كالاستبدال المفاجيء والعنيف والجذري لمجموعة حاكمة في كيان سياسي معيّن بمجموعة أخرى كانت مستبعدة سابقاً عن الحكومة، والهجوم اللاحق على الدولة والمجتمع جذريّاً». كما ذُكر سابقاً، إنّ فهم الثورات بهذه الطريقة المتأثرة بالنموذجين الفرنسي والروسيّ، أتاح لبعض الطلاب في مجال الثورة إعلان نهاية حقبة الثورات أو قرنه. ببساطة، إنّ تضاؤل وجود الشروط المسبقة الهامة ـ لا سيما الحاكم المستبدّ أو الحكم الوراثي، والأحكام الإيديولوجية والثقة التي تبرّر الاستخدام الحرّ للعنف من جانب الثورات هي أمور يُقال إنّها تجعل هذه الثورات قديمة الطراز. من جهة، إنّ فشل نموذج الثورة العنيفة خفّف من جاذبيّة الثورات الاجتماعيّة، وجعل السياسات الليبراليّة الإصلاحيّة بمثابة نهج شامل. وإنّ ظهور شكل محدود من السياسة الانتخابيّة التنافسيّة، والوزن الإيديولوجي والاقتصادي للنيوليبراليّة الدوليّة، حرما الثوار من أحد الشروط الأساسيّة والضروريّة الهامّة للثورة،

وهو استبداد الدولة. «فالديموقراطيّات الخفيفة» تساهم في تشريع عدم المساواة القائم، والقضاء على السياسات الثوريّة بفاعلية أكبر من الأنظمة الاستبدادية، فقد أصبحت معروفة بليونتها المؤسّساتيّة للسماح بدرجة محدودة من التغيير، بدلاً من قدرتها على إحداث التحوّلات. والنظام المنتخب الجديد يؤدّي إلى تحوّل في السلطة ضمن النخبة المحليّة الحاكمة، وقطع الصلات بين الطبقات الوسطى والقوى الشعبيّة. وبالتالي تقويض إمكانيّة حصول ثورة اجتماعيّة كبيرة وعنيفة[7].

والسؤال هنا هو ما إذا كان الاعتماد على هذا التحديد الضيّق فاعلاً نتيجة للتحوّلات في طبيعة الدول وأنظمتها، إضافة إلى التغييرات التي تعزّز فهم الثورات بحدّ ذاتها. وكما يقول تيلي، تغيّرت الظروف الاجتماعيّة والدول والنظام الدولي بشكل كبير بحيث لا يسمح بتكرار السيناريو القديم. انطلاقاً من نهج التفكير هذا قد تكون الدول المتغيّرة وأنظمتها مصدراً للثورات المتغيّرة أو عدمها. قد يكون ذلك صحيحاً لكنّ اهتمامي هنا هو بالفهم المتغيّر للثورات في مقابل الدول المتغيّرة.

استناداً إلى هانّا أرينت (Hannah Arendt)، هناك أربعة عناصر هامة في فهمنا للثورة ما بعد الثورة الفرنسيّة، وهي تشكل مفهوماً حديثاً أساسيّاً. إنّها الحداثة، البداية، العنف وعدم القدرة على المقاومة. إنّ الجزء المثير للاهتمام في ذريعة أرينت المعقّدة هي الربط بين المفاهيم المتناقضة في فكرة الثورة. استناداً إلى أرينت، ما إن بدأ الثوار من نساء ورجال، النظر إلى المفاهيم السياسيّة الثوريّة كبداية جديدة وحداثة (كما يظهر في كلمات روبسبيير الشهيرة عن الثورة الفرنسيّة التي انتجت «في أيام قليلة أحداثاً تفوق ما حصل في تاريخ البشرية»)، يبدأون بفصل الفكرة عن الخيار والعمل السياسيّ. رغم أنّ الناس ينفّذون الثورات، إلاّ أنّها ليست من صنع النساء والرجال، بل المسيرات التي لا يمكن مقاومتها. منذ الثورة الفرنسيّة، حتى الآن، بدا أنّ اللاعبين الأساسيّين في الثورة لا يسيطرون على مجرى الأحداث وبالتالي، سلك هذا المسار اتجاهاً لا علاقة له كثيراً بالأهداف الطوعية للكائنات البشريّة. عوضاً عن ذلك اضطر الثوار إلى إخضاع إرادتهم وهدفهم إلى قوة الثورة المجهولة، مارّين بمراحلها المختلفة للبقاء على قيد الحياة. في وقت لاحق، تعلّم الثوار الروس «التاريخ وليس العمل» من نظرائهم الفرنسيّين. بكلمات أرينت الصائبة «اكتسبوا المهارات لتأدية أيّ دور تعهد به إليهم دراما التاريخ، وإذا لم يتوافر إلاّ دور الشرير، كانوا مستعدّين

لقبول دورهم بدلاً من البقاء خارج المسرحيّة». إذا اقتضت الضرورة التاريخيّة التهام أبناء الثورة، فلم يكن لدى عملاء الثورة خيار سوى الإذعان.

لا شكّ في أنّ الحقائق الجديدة لم تُبَثّ في هذا الفهم للثورة. فقد حصل انهيار إيديولوجي لغائيّة التشكيل الطبقي والوعي الكوني، والوسيلة السياسيّة. وطرأ ضعف على غائيّة نظريّة التحديث (أو أيّ مشروع آخر واسع النطاق للهندسة الاجتماعيّة، سواء نظّمته الدول أو الوكالات الدوليّة، أو النخبة التكنوقراطية). إذ يبدو أنّ قبضة التاريخ ليست متينة للغاية. وكما تؤكد المسارات المختلفة للعديد من الثورات في أوروبا الشرقيّة، فإنّ التدهور والفوضى والتقدم، تبدو عناصر ممكنة في ظلّ الظروف الاجتماعيّة المشابهة، مما يعزّز أهميّة تنويع الخيارات السياسيّة حتى في ظلّ ظروف دوليّة مشابهة. في الوقت ذاته، إنّ إمكانية الانتقال السلميّ للسلطة في الدول البيروقراطيّة أثارت تساؤلات حول مركزيّة العنف في الثورات.

للتأكد، لا يمكن اعتبار رفض الحتميّة التاريخيّة كمبدأ مهيمن. على العكس، يظهر جهد إيديولوجي قويّ لتثبيت العولمة الاقتصاديّة النيوليبراليّة كضرورة تاريخيّة أو حتميّة. لكن كما يقول باري جيلز (Barry Gills) هناك ميول مضادة ومقاومة كافيتان للإشارة إلى أنّ العولمة ليست «نظريّة متلقّاة»، بل هي مفهوم مطروح للجدل. ليس خارجيّاً بالنسبة إلى المجتمع، الدولة أو المسيرات السياسيّة، وهو يظهر المقاومة بالتحديد، لأنّه يهاجم حقّ الشعب في الاستئثار بسلطة الدولة للدفاع عن نفسه على كلّ المستويات من المحليّة والوطنيّة والإقليميّة إلى العالميّة، عبر السياسات الراديكاليّة أو الثوريّة أو الإصلاحيّة.

بالتالي، وعلى الرغم من تأثير مشروع العولمة، الذي حوّل انتباه الدولة إلى الخارج بعيداً عن المسألة الوطنيّة أمام مواطنيها، تبقى الدولة في محور النضال الآيل إلى إحداث تغيير جذريّ. قد لا يُنظر إلى الدولة على أساس أنّها الهيئة التي ينبغي الاستيلاء عليها وتحويلها إلى أداة للتغيير الاجتماعي الجذريّ. لكنّ طريقة إدخال نفسها إلى الحياة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافيّة، وكيفيّة اعتماد تدابيرها المؤسّساتيّة للمشاركة الديموقراطيّة المفيدة، بدلاً من السطحيّة، أصبحا أكثر فأكثر محور النضال السياسي في دول مثل إيران وأندونيسيا وألبيرو والمكسيك، وما إلى ذلك، وقد حصل ذلك على المستويين المحليّ والعالميّ. إنّ الأطراف المباشرة (الطبقات الوسطى، الطلاب، المجموعات الشعبيّة المحليّة، وفي بعض الأماكن مثل تشياپاس الفئات

الريفيّة والأهليّة) الأكثر اهتماماً بتعميق المشاركة الديموقراطيّة تبقى داخليّة، وأعمالها موجّهة إلى السلطات المحليّة. أمّا المنظمات المدنيّة التي قامت بدور قياديّ تطوّرت أيضاً مع الدولة الأمّة. لكن لا شكّ في أنّ الشبكات الدوليّة الرسميّة وغير الرسميّة التي تركّز على النساء والأقليات وحقوق الإنسان، إضافة إلى البيئة لها وقع أيضاً، على الأقلّ في ما يتعلّق بتقدير العمل الديموقراطي (على المستوى العالمي)، وهناك تأثير أيضاً لمجتمعات المنفيين أو المهاجرين الذين باتوا الآن قادرين على عبور الحدود بسهولة لجهة التأثير والأفكار، نظراً إلى قوّة الوساطة الإلكترونيّة الشاملة. أمّا القاسم المشترك بين هذه المجموعات والفئات المحليّة والدوليّة، هو الإدراك للقيم الديموقراطيّة التي يجب أن تُترجم إلى جداول أعمال سياسيّة محليّة.

لا شكّ في أنّ جزءاً كبيراً من جدول الأعمال هذا قد استعمل لغايات مختلفة من جانب الأطراف المسؤولة عن الليبراليّة الهيكليّة، بما في ذلك الديموقراطيّة الإجرائيّة والسوق والقوميّة المتخطّية لحدود الدول. والأكثر تعقيداً هو أنّ لغة التحديث التطوّري (النموّ الاقتصادي، التكنولوجيا العليا، العمل الزراعي، التعليم، القطاع العسكري، والآن العولمة). كما يقول بعض خبراء علم الإنسان الأذكياء مثل أرجون أپادوراي (Arjun Appadurai) (1996)، أصبح أكثر اختباريّة وأقلّ انضباطاً (كما تمّ في الخمسينيات والستينيات عبر آليات الترويج الدعائيّ للدول والأمم المستقلّة حديثاً، وقادتها الكبار). وقد أصبحت مندمجة بذكاء أو ربّما ليس بذكاء شديد، في حياة الاستهلاك والتملّك الثقافيّ اليوميّة. في الوقت ذاته من الحماقة التفكير في الأمر على أنّه مجرّد رواية نجاح خاصة بجدول الأعمال النيوليبراليّ الجديد. على المستوى السياسيّ المكشوف، تتمثّل الناحية السلبيّة للانتصار النيوليبراليّ ذاته بالفشل في تحقيق الأهداف على الصعيدين السياسيّ والاقتصاديّ. وهذا الأمر بدوره يعزّز رغبة العديد من الطبقات المدنيّة أكثر فأكثر، إنّما ليس حصريّاً، لتحقيق مساءلة أكبر وترسيخ قيم الديموقراطيّة التي تتعرّض باستمرار ويوميّاً لتدخلات الدولة وشبكتها الدوليّة. إنّ التملّك التجريبيّ لما تنشره السوق العالميّة للسلع والأفكار والثقافة، غالباً ما تبرزه وتطرح الأسئلة بشأنه أشكال التعبير المحليّة الصغيرة (الأدب، الموسيقى، الأفلام وحتى الاحتفالات العفويّة في الشارع...). تتيح هذه الأشكال بإعادة كتابة التمدّن كأحد أنواع العولمة، وليس كتنازل أمام السياسات الوطنيّة والدوليّة الواسعة النطاق. هذه الروايات الصغيرة تغذّي أيضاً حركات معارضة من الطالبان إلى

الزاپاتيستا، وجمعية حماية الإنسانيّة وحقوق الإنسان، والقوميّين التاميل في سريلنكا، وحتى إلى أنواع مختلفة من الإصلاحيّة/الأصوليّة الإسلاميّة في مصر وإيران، وإلى القوميّين الانفصاليّين في الشيشان. لا شكّ في أنّ هذه الحركات ليست ثوريّة كلّها أو غير عنيفة أو ديموقراطيّة. وهي تلمح إلى سلسلة الأحكام الإيديولوجية والسياسيّة المتوافرة لمجموعة من القوة المعادية للساميّة. لكنّ التحوّل الديموقراطيّ في أفكار الثورة قد أثّر في البعض منها على الأقل.

إنّ المكان المناسب لدراسة هذا الأثر هو إيران، وهي بلد حيث النضال حول معنى وشكل، السلطة الناجمة عن الثورة البركانية التي حصلت قبل أكثر من 20 سنة وما زال قائماً. إنّ الطموحات الديموقراطيّة التي انعكست في تحالف متعدّد الطبقات ضدّ الديكتاتوريّة والملكيّة توقّفت على الفور باسم الإسلام والحرب. (للمزيد من التفاصيل راجع فرحي 2000). أزيلت الملكيّة والديكتاتوريّة، وأعيدا لاحقاً. لكن هذه المرّة باسم مفهوم غريب هو الجمهوريّة الإسلاميّة. باختصار، اعتُمد نظام حكم جمهوريّ لإعلان نهاية الملكيّة، لكن في الواقع استُبدل نظام حكم ديكتاتوري وعشوائيّ بآخر. إضافة إلى ذلك، وضعت آليّة إيديولوجية هائلة لتبرير التناقضات الفاضحة، ضمن الدستور الجديد، وفي الحياة اليوميّة، بين السيادة الشعبيّة، وما اعتُبر سيادة مقدّسة، غير أنّ هذه التناقضات، نظراً للمسار الكارثي للثورة الإيرانيّة بحدّ ذاتها، وتطوّر الأحداث في أوروبا الشرقيّة حملت معها بذور حركة إصلاحيّة ذات عزم واضح على إعادة صياغة القوّة السياسيّة بشكل جذريّ.

هذه الحركة التي تأثرت كثيراً بإنتاجات وأنشطة المفكّرين والطلاّب تعتبر نفسها «إصلاحيّة» لأنّها تعلن أنّ أهدافها هي الترويج للرسالة الإسلاميّة والديموقراطيّة «الحقيقيّة»، أو معنى الثورة. كما أنّها تقرّ بنيّتها العمل ضمن النهج الكلاميّ الإسلاميّ لتحقيق التغيير. والأهمّ من ذلك أنّها بصفتها حركة يرأسها معارضون من ضمن الدولة، مع دعم واسع من القوى المعتدلة في المجتمع، فهي ترى في الأساس أنّ دورها يقضي بإنشاء الإطار اللازم لإرساء الشروط المسبقة الضروريّة للعبة سياسيّة أكثر عدلاً. لقد أثبتت ثلاثة انتخابات متتالية شعبيّة مشروع الإصلاح في صفوف الشعب، لكنّ المعارضة أظهرت حتى الآن مدى عنادها. مما لا شكّ فيه أنّ الذين يُعتبرون «كمناهضي الاصلاح» أو «مافيا السلطة» في إيران بسبب مصالحهم الاقتصاديّة

الراسخة، لا يرون في الحركة أيّ عنصر إصلاحيّ. استناداً إلى ذلك، استغلّوا المؤسّسات العديدة المتوافرة لهم، وكلّ الحيل التي يمكنهم تطبيقها، بما في ذلك سجن المناصرين الأساسيّين للإصلاح، أو الاعتداءات الجسديّة ضدّهم، للحؤول دون القضاء أكثر على سلطتهم السياسيّة والاقتصاديّة. في هذه الأثناء، إنّ الإصلاحيّين الواثقين من الدعم الشعبيّ لمشروع الإصلاح، ما زالوا ملتزمين باستراتيجيتهم القاضية «بالمساومة في أعلى المستويات، وممارسة الضغوط من الأسفل»، للتوصل إلى انتقال سلميّ وغير عنيف نحو اللعبة الديموقراطيّة. لا شكّ في أنّ تصلّب القمّة يجعل المواجهة المباشرة محتملة أكثر، ومن المنتظر بعد رؤية ما إذا كان انفجار سياسي أو تسوية متفاوض عليه، سيخرج إيران من الركود التي تجد نفسها عالقة فيه الآن. في هذه الأثناء، ساهم الحديث الغني والمفصّل الذي جرى في إيران في السنوات القليلة الماضية لجهة متطلبات النظام السياسيّ الديموقراطيّ والشفّاف، والعلاقة بين الإيمان والحريّة في تغيير الآراء حول طريقة تطبيق السياسات «الشرعيّة»، وهذا أمر هام. استناداً إلى مراقب السياسة الإيرانية مراد سغافي (Saghafi) (1999) استُبدلت «التجربة الاستبداديّة» «بالتجربة الديموقراطيّة»[8]. وهذه الثقة في قوّة السبل والوسائل الديموقراطيّة تبقي الحركة الإصلاحيّة في الساحة السياسيّة، رغم المعارضة المستمرّة، الضاريّة والخطيرة للغاية.

إنّ الخطاب الديموقراطيّ الإيرانيّ هو مثل واحد. وثمّة أمثلة أخرى يمكن التفكير فيها ضمن إطارات مختلفة مثل أندونيسيا والمكسيك. لكنّ النقطة الأساسيّة هي أنّ هذا التحوّل الديموقراطيّ له تبعات، ليس فقط على الوسائل المستخدمة، بل على التوقعات المنتظرة من الثورات. إنّ الصورة الاشتراكيّة، التي كانت تركّز لسنوات عديدة على إعادة تنظيم العمل، وتوزيع الثروات عبر استخدام الدولة القويّة، قد توقفت تدريجيّاً عن تقديم شروط الخلاف السياسيّ. كما شاءت احتمالات إعادة التوزيع القويّة والمركزيّة، فإنّ العالم، وفقاً إلى رأي صاحبة النظريات السياسيّة نانسي فرايزر، قد بدأ يشهد زيادة في المطالب «ما بعد الاشتراكيّة»، وهي مرتكزة على الرغبة في الإقرار بالاختلاف بهدف معالجة الظلم الثقافيّ والسياسيّ (فرايزر 1997، راجع أيضاً تايلور 1992). لكن كما تقول فرايزر، في عالم يزداد فيه الترويج للعلاقات الاجتماعيّة، وعدم المساواة الاقتصاديّة، والتهجين الثقافيّ الذي تزيده الهجرة

والوسائل الإعلاميّة العالميّة، فإنّ النضالات لإعادة التوزيع والإقرار لا يمكن النظر فيها إلاّ بشكل منفصل لأهداف تحليليّة. والأهمّ من ذلك أنّه لم يعد بالإمكان اعتبار العلاجات كأنّها مفروضة من الأعلى، فهي تأتي عبر النضال لتعميق معنى المشاركة الديموقراطيّة، وعبر النضال المادي بين المجموعات المتنافسة على الزعامة في الدائرة العامة. بكلام آخر، إنّ الهدف من هذه النضالات هو توفير حلبة للإقرار بالمصلحة، وتكوين الهويّة عبر السياسات الديموقراطيّة[9]. لكنّها تهدف أيضاً إلى طرح مسائل جديدة في واجهة المناقشة الديموقراطيّة عبر التفاعل مع المسؤولين العامين، أملاً في تقديم مساهمة في عمليّة صنع القرار على مستويات حكوميّة عديدة، واتخاذ قرارات ملزمة قانونيّاً بشأن المسائل الهامّة.

غير أنّه يمكن التوصل إلى ذلك فقط إذا حُلّت بعض المسائل الجوهريّة المتعلّقة بالمسيرة الديموقراطيّة وقواعد اللعبة. والنضال هنا لا يقضي بتحويل الدولة إلى أداة للتغيير الاجتماعيّ، بل هو نضال سياسي لإعادة تحديد الدولة، ومحو دورها التقليدي المتمثّل بفرض إرادتها على المجتمع بطريقة عشوائيّة. عند هذا الحدّ الفاصل للنضال الديموقراطيّ من أجل الاستقلاليّة الاجتماعيّة والثقافيّة من جانب الفئات الشعبيّة، تظهر إمكانيات توسيع المجتمع المدنيّ، وهنا أيضاً تظهر الدعامات الإيديولوجية لما يمكن اعتباره بالثورات السياسيّة أولاً. (بدلاً من الاجتماعيّة) في المستقبل.

لا شكّ في أنّ فهم طبيعة الثورات بهذه الطريقة له معانٍ كثيرة، وهو ينطوي على فهم بأنّ أشكال الثورة السياسيّة لا يمكن أن تنجح بين ليلة وضحاها، بتغيير السلطة حتى لو كان التغيير الفجائي في القمّة خطوة ضروريّة. إنّ التغيير الطويل الأمد على مستوى الوعي الفردي ومؤسّسات الدولة والبنيات المادية والمجتمع المدنيّ، ضروري وهذا النوع من التدخّل يعمل ببطء، وقد يكون من الأفضل إنجازه بشكل غير مباشر. يتطلّب هذا النوع من النضال العمل البشري عبر مسيرة متعدّدة الطبقات، وعبر التحوّل التدريجيّ لقيم المجتمع. وبالطبع لا نهاية لهذه العمليّة لأنّ أشكال الثورة المعارضة ليست كاملة أبداً. لكنّ الطلب من الدولة بأن تقرّ بالتغيّرات التي يحتاج إليها المجتمع ما زال قائماً. بالتالي، فإنّ احتمال حصول مواجهة من الدول المتردّدة سيبقى سلاحاً قويّاً ينبغي على الثوار غير الثوريين التفكير فيه.

إنّ الصبر هي الكلمة الأساسيّة هنا في الانتقال من السياسة الإصلاحية إلى

السياسة الثوريّة. للتأكد، يجب القلق بشأن سياسة الصبر في المرحلة التي تقلّص فيها العولمة المسافة بين النخب، وتحوّل العلاقات الأساسيّة بين المنتجين والمستهلكين، وتكسر العديد من الصلات بين العمل والحياة العائليّة، وترخي الظلال على الخطوط بين المواقع المؤقّتة، والارتباطات الوطنيّة الخياليّة. لكنّ النقطة الجوهريّة هي عدم وجود قمّة تحرّرية لإرتقائها. أمّا السياسات الثوريّة أو التقدميّة، فهي عبارة عن عمل التسلّق اليومي بثبات وعزم. وهو ليس حدثاً يقع مرّة واحدة، ولا فورة مذهلة للطاقة، تتخطى قوى القمع القاتمة، وترفع التحرّر إلى مرحلة متفوّقة من الانتصار الدائم. هل هذا يعني، كما قال غارتون آش، إنّه إحياء لأكبر نقاد لينين، الإصلاحي إدوارد بيرنشتاين، وعبارته التي غالباً ما تمّ اقتباسها «إنّ الهدف ليس بشيء، والحركة هي كلّ شيء؟». قد يكون ذلك صحيحاً. لكنّ الرسالة الأعمق تنبع من مسيرة طويلة من التفكير، في أوروبا وفي العالم الثالث، وعبر الدروس التي تمّ تعلّمها بشأن فصل الغاية عن الوسيلة، وفقدان الشرعيّة، وحسّ الاتجاه، كما حصل خلال ثورات القرن العشرين البرلمانية بشكل خاص، والتمدّن المفروض بشكل عام. وكما يقول نورمان جيراس (Geras) بفصاحة، يرتكز الأمر على فهم للتقدّم البشريّ، ليس كخطّ أماميّ لنقطة نهاية يوطوبيّة، بل كصراع مستمرّ:

> بمعارضة فكرة الكمال أو الطيبة الجوهريّة، وقبول خطر الشرّ كاحتمال بشريّ دائم، لا يمكننا أن نثق بأيّ تناغم كوني أو باحتمال نهاية حكم القانون. على العكس، على ضوء ما يمكن للبشر القيام به، وما فعله أحدهم للآخر، لدينا كلّ الأسباب التي تدفعنا إلى مواصلة فرض الحدود على الأنواع المؤذية والخطيرة للاحتمالات البشريّة.

ملاحظات

أودّ أن أشكر جون فوران على الملاحظات القيّمة على نسخة سابقة لهذا البحث:

(1) «رغم كلّ الاضطراب والضجّة، لم تظهر فكرة جديدة عام 1989 في أوروبا الشرقية»، هذا هو الحكم القاسي الذي أطلقه فرانسوا فوريه، المؤرّخ البارز للثورة الفرنسيّة. غنيّ عن القول إنّ عدم وجود أفكار جديدة بالنسبة إلى فوريه يعني عدم قيام ثورة. أمّا بنظر غارتون آش، تتمثّل الفكرة الجديدة في الثورات في أوروبا الشرقيّة بشكل الثورات بحدّ ذاتها: وواقع أنّ الناس انطلقوا عمداً للقيام بتحرّك مختلف عن النموذج الثوريّ التقليدي.

وفكرة القيام بأمر مختلف تجد صداها في مكان آخر أيضاً. فمثلاً حركة الإصلاح الإيرانيّة الحديثة تستوحي من فكرة القيام بأمر مختلف في نطاق التاريخ الإيراني عبر محاولة الإفلات من دورة الثورات العنيفة، والاستبداديّة التي سيطرت على «إيران لأكثر من قرن».

(2) مثلاً: إنّ الأحداث التي أدّت إلى تخلّي سلوبودان ميلوزيفيتش عن السلطة قد تمّ تسجيلها، وذكرها كتحذير للقادة المعارضين للإصلاح في طهران، في حال استمرّت معارضتهم.

(3) في مناقشة معيار «النظريّة المدروسة للعنف» المأخوذة عن بيكو باريخ (Bikhu Barekh)، يقول جوسي جونستون إنّ الزاپاتيستا في تشياپاس يستوفون هذا المعيار «عبر إبقائهم العمل العسكري عند أدنى حدّ، وتطوير علاقة وثيقة مع المجتمع المدنيّ المكسيكي. تمكّن الثوار من الحفاظ على المعنويات العالية في نزاعهم مع الدولة، وتشريع مطلبهم بإحلال ديموقراطيّة أكبر في المكسيك».

(4) للإطلاع على أحدث نسخة راجع غارتون آش 2000. من المثير للاهتمام ملاحظة ديناميكيات التعبئة الثوريّة ذاتها التي كانت ظاهرة في الثورة الإيرانيّة عام 1979. لا شكّ في إنّ عدم استعداد التحالف الثوريّ على التفاوض، عندما أصبح النظام أخيراً جاهزاً لذلك، والعنف الذي تبع ذلك سبّب اختلافات هامة في النتيجة.

(5) أتطرّق إلى احتمال إعادة اليقظة بسبب الحجّة التي قدّمها بعض طلاب الثورة الفرنسيّة حول الطموحات الديموقراطيّة الكونيّة للثورة. استناداً إلى باتريس هيغونيه (Patrice Higonnet)، «إنّ انحسار الافتراضات اللينينيّة والشيوعيّة، يتيح لنا إدراك قوة فكرة الجمهورية، التي يمكننا اعتبارها مجدداً مبدأ حقيقيّاً للعدالة الاجتماعيّة، وليس فقط حجر الأساس للنعيم الاجتماعي الصعب».

(6) إنّ حكمة الخلط بين فكرة الإصلاح والثورة لم تناقش فقط في إطار أحداث أوروبا الشرقية، بل أيضاً غيرها من الأماكن. في تشياپاس مثلاً قال جورج كاستانييدا إنّه رغم الاستخدام الاستراتيجيّ للعنف، وفهمهم الذاتي كثوار، يُستحسن اعتبار الزاپاتيستا «كإصلاحيين مسلّحين» بسبب الخليط غير التقليديّ للتكتيكات التي يستخدمونها.

(7) من المهمّ الإشارة إلى أنّه بالنسبة إلى جيلز وروكامورا، تُعتبر الديموقراطيّات الجديدة أنظمة ضعيفة تسيطر عليها القوى الخارجيّة عبر المؤسّسات الماليّة الدوليّة. والمثير للاهتمام أنّهما يريان الديموقراطيّات الجديدة في العالم الثالث نتيجة للاستراتيجيّة العالميّة للولايات المتحدة كسلطة مسيطرة، مع الطبقات الحاكمة المحليّة لاستباق الاحتمال الثوريّ لتمرّد العام 1989. وهما يريان الإصلاحات الاجتماعيّة ضعيفة مع مستقبل يحمل الفوضى الاقتصاديّة والنزاع الاجتماعي العميق، والاستبداديّة الجديدة. بالتالي لا يستبعدان احتمال حصول تغيّر مفاجىء في المستقبل. روبنسون الذي يستخدم عبارة «الملكية المتعددة» في الإشارة إلى النظام الذي تقتصر فيه الديموقراطيّة على انتخاب النخب المتنافسة المصمّمة للتجاوب مع متطلبات العولمة، يلمح أيضاً إلى أنّ الديموقراطيّة الرسمية، إضافة إلى النظام الاقتصادي الاجتماعي القائم على عدم المساواة، سيولّدان تمرّدات اجتماعيّة، وربما ثورات. ويرى آخرون مثل غودوين (1998) وسنايدر (1999) أنّ إضفاء طابع مؤسساتيّ على المنافسة المحدودة لسلطة الدولة، سيعيق الثورات في المستقبل.

(8) يمكن طرح فكرة التجربة الديموقراطيّة مقابل فكرة التجربة الاستبداديّة، وقد ناقش أدام بريزيفورسكي (Przeworski) الأمر بشكل جيّد. بالنسبة إليه، تظهر التجربة الاستبداديّة من فوضى الديموقراطيّة، أمّا التجربة الديموقراطيّة فيولّدها فشل الأنظمة الاستبداديّة العاجزة عن حلّ النزاعات الداخليّة، والتي تواجه شعباً متعلّماً قادراً على استغلال النزاعات الداخليّة ضمن النظام.

(9) إنّ أهميّة سياسة الإقرار تنعكس في شعارات الزاپاتيستا مثل «لن نقبل بمكسيك من دوننا». وهذا ما قاله ماركوس للحشود في مسيرة الزاپاتيستا إلى العاصمة: «لا تدعوا فجراً يشرق من دون مكان لنا». (كما ورد في صحيفة واشنطن پوست 12 آذار/مارس 2003).

4

الاختلاف المنظري: الثورات و«الثورة» في الخيال العالمي

نويل باركر

العولمة، الثورة والدولة

إضافة إلى مساهمين آخرين في هذا الكتاب، تساورني الشكوك بشأن العولمة، وهذا لا يعني أنّني لا أظنّ أنّ أمراً يحصل وراء هذا التعبير. بل أنّني أجد أنّ التعبير يربط الواقع بالكلام السياسيّ إلى درجة غير عاديّة. نظراً إلى وجود أدلّة بأن المفهوم يمكن أن يُطبق على ميول أخرى في فترات تاريخيّة مختلفة، هناك أسس لاعتبار «العولمة» كتعبير جديد لأمر كان يحصل في مراحل سابقة في الماضي، لكن وتيرتها تزداد سرعة الآن وهي تكتسب معنى جديداً، وقوّة بلاغية في هذه اللحظة التاريخيّة المميّزة في العلاقات العالميّة. لكن منذ العام 1990 أعطت الحقائق الجديدة زخماً قويّاً ومعنى جديداً للعولمة، وهذا يتعدّى على «معنى» الثورات.

إنّ معنى الثورة يهمّ مجموعتين من الأشخاص: الذين يسعون إلى فهم الثورات كموقع للعمل الإنساني، والذين هم متورطون (كمناصرين أو مناوئين)، أو قد يتورّطون في التحدّيات الثوريّة. والمتورّطون يتصرفون جزئيّاً انطلاقاً من الفكرة التي لديهم عن

الثورات السابقة، أو «الثورة» بحدّ ذاتها. لذا اعتبر إنّ مهمّتي تقضي بالنظر في ما قد تعنيه الثورات حيث بات للإطار العالمي معنى جديد. بالتالي، ما معنى العولمة؟ إنّها تعزّز الساحة العالميّة/ الشاملة/ الكونية كحلبة لاكتشاف وتفسير وتأويل ما يحصل في عالمنا، وكأساس لقيمنا. هذا ما يشير إليه مارتن ألبرو (Martin Albrow) (1996) وغيره، بواسطة تعابير مثل «العالميّة» و«الشموليّة» والتعويض الأبرز هو إعادة الشهرة إلى ما كان رائداً في السابق: إنّ السلطة المتمحورة في الدولة القوميّة قد لا تكون حتميّة، وقد لا تتمتّع بسلطة عليا، رغم أنّ الدولة حيويّة بالنسبة إلى بعض هيكليات السلطة في أمكنة وأزمنة معيّنة، أكثر من أخرى[1]. إذا لفتت الأنظار إلى هذه الملاحظة، نجد أنّ لديها تبعات على معنى الثورة، فالتوتّر لطالما شاب العلاقة بين الثورة والدولة. بالنسبة إلى المشاركين، لطالما احتلّت الثورة، طوال عقود، مكانة مفضّلة ضمن المجموعة الواسعة لنزاعات السلطة في المجتمعات البشريّة. كان الهدف من الثورات الاستيلاء على السلطة المتمحورة بالدولة، وتغيير العلاقات الاجتماعيّة والسلطويّة التي نجحت الدولة في إخضاعها إليها. نظراً إلى «العالميّة» البارزة حديثاً، وسلطة الدولة الخاضعة للتحديات، لم يعد واضحاً أنّ الهجوم الثوريّ على الدولة هو الطريق المناسب لإعادة تنظيم السلطة. باختصار، إنّ تراجع الدولة الوطنيّة، وهو الأمر الذي تنطوي عليه العولمة ضمنيّاً، يجب أن يتضمّن فقدان الثقة بالثورة كالمحرّك لما يدعوه تيلي بالنزاع على السلطة[2].

إنّ نتيجة التعليق الراسخ حول الثورات معقّد. فالنظريات التقليديّة (تيلي وغيره 1975، تيلي 1990، 1993، سكوكبول 1979، 1994) نجحت في إدخال الثورات في التاريخ الأوروبي/ العالمي للدول. كانت الثورات تتحدّى الدول في سعيها إلى السيطرة وتؤثر في تكوّنها (كيمل 1988). أمّا رأيي بالثورات (پاركر 1999) فهو مستمدّ من ذلك النهج في التفكير، ومن صورة برودل لنمو الدولة وانتشارها (برودل 1984، واليرستين 1979، 1984). أقول إنّه في مجاراة الدولة، انتشرت الثورة كمقاومة/ تأكيد لموجات التحديث[3] التي ظهرت في القرون الثلاثة الماضية من أوروبا ومن العالم الغربيّ بعدئذٍ. بهذه الطريقة يدخل «الاختلاف المنظري» إلى تاريخ الثورات: والنظرة إلى الأمر تختلف وفقاً للموقع الذي تنظر منه. وأختتم بالقول (پاركر 1999: الفصل 4). إنّ مرحلة الدولة الحديثة الراسخة الجذور، التي لا يُحتمل أن تزعزعها الثورة بنجاح، قد امتدت بشكل كبير مع الزمن، فأوصلت الثورات

إلى الهامش الذي يدفعها بمفردها إلى التأثير بشكل أقلّ في المرحلة التي يسيطر عليها مجتمع الدول.

هناك تشاؤم وسخرية (يتطرق إليها توكڤيل (Tocqueville) بقوة) في وجهة نظر سكوكبول الكلاسيكيّة عن الثورة والدولة. فالثورات المزعومة ضدّ الدولة قد أدّت تقريباً إلى بقاء الدولة. في عالم تزداد فيه قوة الدولة، إن عملاء الثورة الذين كانوا يظنون (أو يؤكدون) أنّهم يواجهون الدولة، قد ساهموا في الواقع في الترسيخ الكامل لها. ربما يكونون قد عدّلوا نموّ الدولة لكنّها استمرت في التطوّر، وازدادت قوّتها للتصدّي لأيّ ثورات في المستقبل. على افتراض أنّ فكرة العولمة تتمتّع بالقوة، إلاّ أنّ هذا المنطق يتقوّض في حال حصول ثورات. فحيث تتضاءل الدولة، لايمكن اعتبار المقاومة الثوريّة الحالة الوسطى بين الخلاف والتغيير الاجتماعي. وفيما كان الثوار في الماضي يتصرفون بدافع الطموح إلى التغيير، واعتماد دولة حديثة. إذا بدت الدولة أقلّ خطورة، على المجموعات المعارضة المستقبليّة، أن تصبّ تركيزها في مكان آخر. بالتالي فإنّ نجاحها وفشلها سيساهمان في تحدّي و/أو تأكيد قوى غير قوى الدولة.

يمكن للمرء الإشارة إلى عدد من أشكال المعارضة غير المرتكزة على الدولة مثل: الحركة العالميّة كالحركات المتخطيّة للحدود (ايفنز 2000، بريشر وكوستيلو 1998، فالك 1999، وراجع كيلنر في هذا الكتاب)، الحركات الدينيّة و/أو العرقيّة، الظاهرة في الثورتين الإيرانيّة والأفغانيّة، والحركات الانفصاليّة عن الدول القائمة في جنوب شرق أوروبا والشرق الأوسط (بارتكوس 1999، كاتنر 1999: 75 ـ 99)، والثورات «الثانويّة» في العالم الثالث (راباسا 1997). هذه طرق معارضة لا تحتل فيها الدولة المرتبة الأساسيّة والأمّة في حال كانت موجودة هي مرتبطة بالدولة[4]. سأعود إلى طموحات الفرق المعارضة الجديدة بعد استكشاف طبيعة القوّة الثوريّة وهويّة المجموعات المعارضة (وغيرها)، والاختلافات المنظريّة التي تلمح إلى المستقبل.

سيرة العولمة و«السيرة الثوريّة»

رغم أنّ سيرة العولمة تخترق النماذج الموروثة للثورة، فإنّ السرد العالميّ للتاريخ السابق سيتجنّب القيود التي تفرضها الروايات المتمركزة حول الدولة، والمتعلّقة بالثورة

والتاريخ، كما هي الحال بالنسبة إلى سكوكبول. أمّا ما يتعلّق بنظريّة النظام العالمي مثلاً، فإنّ انتشار النموذج الغربي للدولة لطالما كان وظيفة أمر أكبر من الدول بحدّ ذاتها: أي طلبات السوق العالميّة. بالتالي فإنّ نظريّة النظام العالمي تقدّم الموارد لوضع مفاهيم حول الحالة الجديدة، حيث لا تعود الدولة مركزاً منطقيّاً للقوة في أيّ مجتمع قوميّ محدّد[5]. استناداً إلى ذلك، وبالنسبة إلى نظرية النظام العالميّ، لطالما تمكّنت حركات المعارضة من التصرّف بشكل معاكس للنظام: هذا يعني في النظام العالمي بالاجمال، فوق الدولة الفرديّة. في ظلّ ظروف العولمة، تتّخذ هذه الإمكانيّة قوة جديدة. وهناك حالتان حتى الآن هما: حركة العام 1968 (واليرستين 1991)، وثورة الزاپاتيستا في تشياپاس عام 1994 (بورباك 2001، كاستلز (Castells) 1997: 72 ـ 84). إنّ توقيت كلّ تحرّك وموقعه أعطاه وقعاً يتخطّى قوّته المباشرة: 1968 لإزالة شرعيّة نموذج التطور في الغرب بعد الحرب العالميّة الثانية؛ 1994 لزعزعة استقرار الأسواق المادية العالميّة في لحظة نصرها مع ظهور اتفاقيّة التجارة الحرة في أميركا الشمالية (NAFTA). باختصار، إذا لم تكن الدول ذات الأهميّة العليا في تنظيم توزيع السلطة في العالم، قد لا تحتاج الثورات إلى تغيير شكل الدول ليكون لها وقع على المستوى العالمي.

تركّز هذه الفكرة الانتباه على العمل الذي يزعزع الصورة الإجماليّة، وتخطّي نقطة التركيز الأساسيّة للعوامل. لكنّ الصفة المهمّة هنا هي أنّ أيّ وقع يتخطى ما تعتزمه مجموعة المنافسة قد لا يتطابق مع سياسات المعارضة. يظهر هذا الاحتمال بوضوح بالتحوّل إلى اليمين السياسيّ في الغرب في السبعينيات، عندما وُجّهت مسؤولية الخلل الوظيفي الذي قدّمته مقاومة العام 1968، نحو الداخل، نحو انتقاد للمجتمعات الأوروبيّة لعدم إيفائها بمتطلّبات السوق. من الواضح أنّ السياسات الثوريّة لطالما قابلتها السياسات الثوريّة المضادة، بما في ذلك استراتيجيّة تحويل المطالب المقدّمة سعياً وراء الثورة. من جهة أخرى، في خارج إطار الدولة المعيّنة وتحوّلها، يمكن توجيه العمل، النظام المعاكس بسهولة أكبر نحو السِيرات العالميّة، مع نتائج تختلف مع التوقعات المنتظرة لمسرح الدولة القوميّة الأضيق.

هذه هي النقطة المناسبة لتقديم الأحكام المركزيّة المتعلّقة بعملي الخاص بشأن حركة الثورة عَبْر التاريخ والفضاء العالمي. وهي تقدّم طريقة، بغضّ النظر عن وقع الثورات «بمفردها» للتفكير في الديناميكيّة المستقلة في التاريخ العالمي لما يدعوه جون

فوران وغيره «بثقافة المقاومة». كما سبق أن اقترحت، أنّ الناشطين في الثورات قد انطلقوا، على الأقلّ منذ الثورة الأميركية في نهاية القرن الثامن عشر، بمفهوم «الثورة» واحتمالاتها، وفقاً لتقدير جزئيّ للثورات السابقة. بالتالي وعلى مرّ قرنين، برز تحديد «خيالي»[7] لفكرة الثورة يتنقّل بين المواقع والأطراف الأساسيّة في سلسلة الأحداث الثوريّة. تضمّن هذا الخيال أيضاً أفكاراً عن الدولة والحداثة والتقدم، وما إلى ذلك، واعتبارها كأمور ينبغي تطويرها وتوجيهها وتحدّيها. وأرى أنّه ضمن هذا الخيال توجد «سيرة ثوريّة» وهي خطة لتدخّل المجموعة البشريّة الثوريّ في الفرض الغريب للحداثة من الخارج من فوق. إنّ السيرة الثوريّة التي تنتقل كمثال من مجموعة منافسة (وأخصامها) إلى مجموعة أخرى، وتعزّزها قدرتها الخاصة على إعادة تملّك عمليّة التغيير، تفترض تسليماً على أنّه بوسع مجموعة بشريّة إعادة صياغة شكل المجتمع بفضل الإرادة الجماعيّة، وهي الثورة بحدّ ذاتها. يمكن طرح السؤال حول مستقبل الثورات في إطار العولمة بشكل مفيد بصيغة السؤال حول مستقبل السيرة الثوريّة في ظلّ العولمة. هناك عناصر مختلفة للعمل وفقاً للسيرة الثوريّة (پاركر 1999، الفصل 5): احتمال/ خطر التغيير الذي لا يمكن عكسه، افتراض تمتّع عنصر أو آخر بالسلطة لدفع أو منع أو تحويل ذلك التغيير؛ وبعض الدول التي يوجّه إليها ذلك التغيير. إنّ الثورة والسيرة الثوريّة ظاهرتان منفصلتان رغم ارتباطهما، ولهما منطقان مختلفان، ووجودان تاريخيان متباينان.

حتى الآن، كانت الدولة أساس التغيير والتحدّي بالنسبة إلى السيرة الثوريّة، وبادعائها القابل للتصديق بتشريع كلّ علاقات السلطة في المجتمع. لكن يبدو أنّ هذا الأمر لم يعد قائماً. قد يكون من الأصحّ اليوم التحدّث عن الدولة كسبيل «ناكر للذات» للتغيير المتمدّن، بما أنّ الدول تتعرض إلى ضغط لتحديث حكمها عبر خفض سيطرتها وفقاً للخطاب النيوليبرالي المهيمن (راجع والتون و أودایاغيري (Udayagiri) 2000). لكنّ الدولة كما وصفت، أقلّ قدرة على أن تشكّل عنصراً جوهريّاً في السيرة الثوريّة. لكن إذا فقدت السيرة الثوريّة الدولة كالحاكم الأعلى للسلطة المتنازع عليها، فإنّها لا تفقد القدرة على نقل خطة المواجهة عبر الفضاء والزمن. إضافة إلى ذلك، وفي ظلّ شروط العولمة، يجب أن تحتفظ بلا شكّ بكلّ قدرتها السابقة على التطرّق إلى حالة الكائنات البشريّة الذين تتأثّر طريقة حياتهم من جرّاء ضغوط التحديث

الغريب. بالتالي من المتوقّع أن تصوغ السيرة الثوريّة، في إطار مفهومها بالعمل الجماعيّ للتغيير الاجتماعي، طرقاً جديدة للقيام «بالثورة»[8].

من الواضح أنّ لا شيء قد وضع حدّاً للاستغلال والقمع وعدم المساواة، وغيرها من الآفات الاجتماعيّة السياسيّة التي تترافق مع ضغوط العصرنة. وما هو مشترك بين جميع المشاركين في هذا الكتاب أنّ ما يشير إليه غيلي «كعلاقات السيطرة/ الخضوع» ستبقى دائماً قائمة وستتعرّض باستمرار للتغيير والتحدّي. في الواقع، هناك أدلّة كثيرة على أنّ عدم المساواة في الثروة والسلطة أصبح أكثر بروزاً، وبات مرئيّاً أكثر في ظلّ ظروف العولمة، عبر تأثير الاتصالات الشاملة. وأشير إذاً إلى أنّه رغم تضاؤل أهمية الدولة كموضوع التحدّي الثوري، في إطار الخيال المعَولَم الجديد، فإنّ الحركات الثوريّة ستواصل صياغة السيرة الثوريّة في أعمال معارضة لعلاقات السيطرة/ الخضوع. لكنّ النسخة الجديدة ستخضع بالطبع لمجموعة جديدة من الاختلافات المنظرية: فهذه تعتمد على الموقع المتوقّع لوجود المجموعة المعترضة، وبجدوى بقاء الدولة القديمة في الموقع الجغرافيّ المعيّن للمجموعة.

الاختلافات المنظرية: المواقع الجديدة للمجموعات المتنافسة

أتوقّع أنّ ثلاثة عناصر في السيرة الثوريّة السابقة ستتخطّى العولمة الجديدة: احتمال/ خطر التغيير؛ الاعتقاد بإمكانيّة تحدّي حكم للسلطة أو آخر، توقّع قدرة مجموعة بشريّة أو أخرى على إعادة بناء المجتمع من أجل الأفضل. ويتطلّب العنصران الأخيران الانتباه الشديد. إنّ هدف التحدّي والعنصر المناسب للقيام بالتحدّي يواجهان المشاكل. إنّ العنصر الأوّل وهو الدولة حتى الآن، لطالما كان تحديده هو الأسهل من بين هذين العنصرين. وبالفعل، لا مبالغة في القول إنّ الثاني مشتقّ من الأوّل: أي شعب الأمّة الذي يمكن تحديده كأحد عنصري التحدّي لأنّه كان خاضعاً للقوّة الموحّدة لمؤسّسات دولة معيّنة. والفكرة الأمميّة بأنّ فئة معيّنة هي عنصر التحدّي والتغيير، لطالما كانت جذورها أقلّ ثباتاً في المنظمة الاجتماعيّة السياسيّة، من الفكرة القائلة إنّ الأمّة التي تحكمها دولة معيّنة هي العامل، رغم أنّ الفكرتين رُبطتا بنجاح. والنقطة الأساسيّة إذاً هي التكوين المستقبليّ للمجموعات المتنافسة. يجب أن نلقي نظرة جديدة إلى المسيرات التي تحدّد المجموعة ونتكهّن بكيفيّة التوصل إلى هذا التحديد في ظلّ ظروف العولمة.

في الواقع، يواجه فكر السياسة اليساريّة هذه المشكلة منذ بعض الوقت، قبل العولمة الحديثة، منذ المرحلة التي أعاد فيها اليسار الجديد النظر في أسس السياسات الثوريّة، فيما فقد الحزب الشيوعيّ في الاتحاد السوفياتي سلطته تدريجيّاً. وقد درس أعضاء سابقون في الحزب ومنشقّون من الداخل بشكل مكثّف الصيغ التي تربط الفئة الاقتصاديّة والإمكانيّة الثوريّة والولاء للحركة الثوريّة في الاتحاد السوفياتي. وقد أدّى ذلك من جهة إلى بروز نقاش حول معنى الطبقة والاستغلال وما إلى ذلك. ومن جهة أخرى إلى تحوّل نحو مناظرة حول الفئة الطبقيّة التي تنتمي إليها السياسة[9]. وقد شهدت هذه الميول متابعة من قبل أرنستو لاكلاو (Aenrsto Laclau)، وشانتال مُوف (Chantal Mauffc)، اللذين سعيا في «استراتيجيّة الهيمنة والاشتراكيّة» ما بعد الحقبة الماركسيّة (1985)، إلى إعادة بناء السياسات اليساريّة من دون افتراضات مسبقة بشأن الطبقات.

لاكلاو الذي يدرك أنواع الثورة الجديدة في جنوب أفريقيا والشرق الأوسط وأميركا الجنوبية، ذهب إلى حدّ التأكيد أنّه يمكن استكشاف السياسات الحديثة، وصولاً إلى الخطاب الذي يبني التحالفات المعارضة (لاكلاو 1994، 2000). وفيما تجعل العولمةُ الدولَ في كلّ مكان تبدو أضعف، فإنّ لغة المعارضة الشعبيّة الموجودة في دول العالم الثالث الضعيفة، تحدّد بالتالي الإمكانيات الراهنة للمعارضة السياسيّة. وإنّ تحديد العضويّة في المجموعة والولاء لها أو العدائيّة حيالها، هي الآن ضروريّة أكثر من السابق للهويّة الجماعيّة والنيّة والقدرة على العمل. وهذا يظهر بوضوح في «الجيل الرابع» من الدراسات المتعلّقة بالثورة[10]، حيث تُعتمد روايات الماضي المكرّرة أو أعمال المقاومة الأسطوريّة، كتعبير عن الهويّة المشتركة للمناضلين. وإنّ إضفاء طابع أسطوريّ على تماسك حركة العولمة من أدنى المستويات. (ماكاي 1996). ولما يمكن للمرء أن يتبيّن من منطقها الضمنيّ. بالنسبة إلى كون التسمية تؤكّد الهوية كي تتحقّق هذه الهويّة، فإنّ تسمية مجموعة المقاومة قد يدخل دائرة السخف. بالتالي فإنّ الروايات المتعلقّة بحركة الزاپاتيستا تتحدّث عن ذكاء سياساتهم و«سخافة» المطالب المقنعة التي تقدّم بها ممثلون مثقفون، ومجهولو الهويّة بالنيابة عن مجموعة إثنيّة متورّطة في النضال منذ زمن (راجع فصل سلبين في هذا الكتاب).

غير أنّ إجراءات التسمية، كما يذكرنا پير آغ برانت (Per Aage Brandt)[11]. منفصلة عن الأنظمة الطارئة المستخدمة لتفسير العالم. وقد تكون القوانين اللغويّة

جوهريّة في تشكيل المجموعة لكن لا يمكنها العمل وحدها. ما هي الفئات الطارئة التي تسمح بعمليات تسمية تربط الهويّات المتنافسة بالعالم الحقيقيّ؟ إنّ أيّة هيكليّة تُسنَد إلى العالم الحقيقيّ، ويُحدّد داخلها موقع الذات هي مركزيّة. وكما يقول برانت بإقناع، رغم أنّ أوجه «الشبه والاختلاف مع الآخرين «مطلقة وغير مشروطة». فهناك أيضاً «معركة متواصلة من النماذج المتنافسة لتحديد أيّة فئة تنتمي إلى أيّ وصف شامل (برانت 1995: 194، 196). باختصار، إنّ تسمية/ تحديد المجموعة، سواء كانت ثوريّة أو غير ذلك، تحتاج إلى نموذج محدّد للعالم حيث يمكن التعرف إلى الفرق بين «هم» و«نحن».

لكن في الخيال المُعَولَم يتمتّع التحديد الذهنيّ للفرق بتعقيد حاد لأنّ الاتصالات المُعَولَمة والفاعليّة الظاهرة للتأثيرات العالميّة تعني أنّ «العالم بالإجمال يتنظّم أكثر فأكثر حول مجموعة من التحديدات المتغيّرة للظروف العالميّة» كما يقول رولاند روبرتسون. وإنّ التأثيرات المباشرة والقمعيّة غالباً للعولمة النيوليبراليّة التي تحدّثت عنها سابقاً تسمّى مثلاً بالهُويات[12]. والهويّات تسوّق إلى حاملي هذه الهويّات غير الحقيقيين بحدّ ذاتهم (ماثيوز 2000). والحنين إلى الموطن الذي لم يعرفوه قط يُنقل إلى سكان المدن الحديثة (أبيا 1992). إضافة إلى العولمة الاقتصاديّة، يمكننا مراقبة نماذج للذّات وللآخر تتداخل بسرعة وبشكل أكبر وأعمق من السابق[13]. ورغم أنّها ليست ظاهرة جديدة بحدّ ذاتها (فون لاو 1987 (Von Laue)، سعيد 1993)[14]، هناك احتمال كبير بأن تحدّد المجموعات المعترضة نفسها إمّا باستيعاب الذات أو بالالتصاق بالآخر المتخيل على الأكثر ولكن عن بعد..

هذه ليست بالضرورة مسيرة هامدة باتجاه واحد، لأنّ النفاذ المتبادل للأفكار المحليّة والشاملة تحدّد واقعاً أظهره مفهوم روبرتسون حول «العولمة» (1995). لكن يلي ذلك أنّ «مساحة الهويّة» التي تتطرق إليها المجموعة المعترضة المزعومة في «تحديدها للظرف الشامل»، وكيف تربط نفسها بمجموعة أخرى أو أكثر هي أبعاد معقّدة. هل يمكننا إذاً تصنيف نطاق تحديد الذات الذي تعتمده المجموعة المعترضة، فيما المواقع الوطنيّة تتعرّض للتشكيك في ظلّ شروط العولمة؟ أفترض أنّه يمكننا استنتاج فئات تحديد الذات من أشكال الاعتراض التي لا تركز على الدولة، والمشار إليها سابقاً. هذه الفئات التي ليست حصريّة[15] تؤمّن الاستراتيجيّات لبناء العنصر العالمي وهويّة المجموعة المعترضة المتعلّقة به.

التنافس الكوزموبوليتي الذي يحدّد نفسه في شموليّة العرق البشريّ وقيمه واهتماماته، أو السلامة البيولوجيّة للكوكب الأرضيّ. قد تختار المجموعة المعترضة في طريقة متنوّرة، أن تتمثّل بهذه القيم الكونيّة، وكما يبيّن جون والتون في فصله في هذا الكتاب، ما يدعوه بالاعتراض المضاد للعولمة موزّع على سلسلة واسعة من الخاسرين من جرّاء العولمة. وحيث تضعف الدولة بحدّ ذاتها، تقترح المجموعة الكوزموبوليتية تخطّيها أو الضغط عليها لمواصلة العمل ضدّ القوى الكوزموبوليتية (لا سيّما الرأسماليّة العالميّة) باسم الكونيّة. لا شكّ في أنّ هذه الهويّة بالذات تجد صعوبة في تحديد «الآخر» الذي توجّه ضدّه المجموعة جهودها، لأنه وفقاً للتعريف عضو في العرق البشري، مع أنّه قد يكون عضواً لا يستحق ذلك.

التنافس الراسخ في الهويّة الدينيّة و/أو العرقيّة يبني الهويّات الثقافيّة التي لا تأبه للدول الوطنيّة القائمة (كاستلز 1997). بالتالي تغطي هذه الهويّة فئة الانفصاليّة غير المركّزة على الدولة. وهي تميل بالطبع إلى معاملة الآخر كأنّه مختلف بعمق أو كأنّه يستحق الاحتقار ـ رغم أنّ ذلك يخفّ في حالة الأصوليّة الدينيّة حيث من الممكن جذب الخصوم بالهدي (آيزنشتان 1999: 105). يقدّم التنافس المرتكز على الأسس الدينيّة و/أو العرقيّة إلى تحديد للظروف العالميّة أكثر تعقيداً من تحديد التنافس الكوزموبوليتي، مما يترك سلسلة واسعة من الاحتمالات لتحديد الآخر[16]. وهو يعطي التحدّيات صفة صحيحة لمصلحة خيارين: الحضارة/الإثنيّة، التي تُعتبر موجودة في التاريخ الماضي والحاضر والمستقبل، والأمور الخارقة للطبيعة التي تتطفّل على التاريخ. يُعتبر الاثنان عبارة عن استراتيجيتين منفصلتين لكنهما ليستا متعارضتين، وهما غالباً ما يحصلان معاً، بمعنى أنّ الهويّة «الإثنيّة» غالباً ما تتمركز حول الولاء إلى اتجاه معيّن. أمّا الخيار الثاني فهو ما تبقى من النقطة المرجعيّة «المحوريّة» السابقة التي يمكن بفضلها تحدّي الظرف المعيّن للعالم الحقيقيّ[17].

إنّ قوّة المعنى اليومي للإنتماء «الوطني» بغضّ النظر عن حالة الدولة تشير إلى أنّ الهويّة الوطنيّة يمكن أن تظهر أيضاً بجانب الهويّة الإثنيّة، في مساحة هويّة لا تركّز على الدولة، حيث يمكن للمجموعات المعترضة تحديد هويّاتها الخاصة، حتى من دون جدول أعمال سياسي قومي (موتيل 1991: 69 ـ 82؛ سميث 1995).

في النهاية، إنّ الهويّة الثانويّة والتنافس يخترقان ما سبق وذُكر ويعرضان استراتيجيّة فريدة بالنسبة إلى الآخر، أمّا الفريد والمثمر بالنسبة إلى الخيال المُعَولَم،

هو القدرة على تحديد المجموعة المعترضة في الوقت ذاته، كأدنى مرتبة، وكممثلة للقيم الكونيّة عبر التمسّك بالمرتبة الدنيا. قد ترسّخ المجموعة الثانويّة نفسها في تاريخ من النضال و/أو القمع. وتتضمّن السيرات الثانويّة استمرار تعايش مجموعات أخرى مختلفة. أثبتت حركة زاپاتيستا نفسها كثورة «ما بعد المعاصرة» عبر احترام الأسس الطويلة الأمد للمقاومة. في حين أنها أبعدت نفسها عن التوقعات الأكبر للسيرات المهيمنة السابقة (برباك 2001). كما قال القائد ماركوس:

> لا يمكنك إعادة بناء العالم أو المجتمع، أو إعادة بناء الدول القوميّة المحطّمة الآن على أساس الخلاف حول الطرف الذي سيفرض سلطته على المجتمع. إنّ العالم بالإجمال، والمجتمع المكسيكي بشكل خاص، يتألف من أنواع مختلفة من الناس، والعلاقات بينهم يجب أن تُقام على أساس الاحترام والمسامحة، وهما أمران لا يظهران في خطاب المنظمات السياسيّة العسكريّة في الستينيات والسبعينيات.

إنّ السيرات الثانويّة «مأساويّة ليس لأنّها تمثّل نهاية التاريخ، بل بالأحرى تعكس استمرار النضال» (راباسا 1997: 409). وقد تواصل المجموعة الثانويّة أيضاً المعارضة الثوريّة غير الموجّهة للاستيلاء على الدولة مع مزاعمها الكونيّة، مما يخوّلها التوصل إلى التحديد «المجازيّ المرسل» (حيث جزء يمثّل الكلّ لكنّه يبقى جزءاً) مع مجموعات المعارضة الأخرى على الصعيدين المحلي والعالمي (راباسا 1997؛ 404) حتى الآن. تعزّزت قوة ثوار الزاپاتيستا بفضل الاستراتيجيّة الثانويّة.

الاختلافات المنظريّة: الإمكانيات المختلفة للدولة

إنّ العولمة خاضعة أيضاً لاختلاف منظريّ: فهي تبدو مختلفة في أماكن مختلفة. في النهاية، علينا إضافة حدّة العولمة إلى الحديث السابق عن فسحات الهويّة اللازمة للاعتراض. هنا يبرز بُعد آخر للاختلاف المنظري: مدى حاجة المجموعات المتنافسة إلى اتباع خيارات بديلة عن الهويّة المرتكزة على الدولة، يعتمد على بقاء النموذج الأقدم للدولة في خيالها المختلف جغرافيّاً. علينا باختصار التمييز بين نسخ جديدة كحركات الاعتراض التي قد نتوقعها في أنحاء مختلفة من العالم شملتها العولمة.

يمكننا تصنيف تجارب الدولة المختلفة وتوقعاتها بين: مناطق الدولة الضعيفة في

العالم الثالث، حيث برزت الدولة كمثال حديث لم يتحقّق بشكل جيّد؛ مناطق الدولة المتضائلة في العالمين الأول والثاني، حيث يبدو أنّ الدول الحديثة قد تحقّقت في الماضي لكنها تتضاءل الآن بفعل تأثيرات العولمة؛ مناطق الدولة القوية، حيث الدولة نافذة وقوية للغاية بحيث إنّ سلطتها لا تواجه أيّ تحدّيات على الاطلاق. إنّ إلقاء نظرة عن كثب إلى هذه الحالات يشير إلى أنّ هذا التصنيف المنقسم إلى ثلاث فئات هو مقياس قد تتغيّر حركة الاعتراض لما بعد العولمة وفقاً له. وتتمتّع الفئة الأخيرة بعضويّة دولة مميّزة: الولايات المتحدة التي تتيح لها قوّتها ومكانتها في النظام الدولي، الاستمرار مع كرامة الدولة الكاملة التي تُحدّد في إطار الحق الكونيّ بحدّ ذاته، والصين التي يشكّل حجمها وتردّدها الاستراتيجي بالتورط في النظام العالمي بمثابة بركان يقاوم جبل العولمة الجليديّ الذي يرهق الدول الأخرى بشكل خاص. إنّ موقف الولايات المتحدة كما سنرى في الوقت المناسب، يؤمّن مسرحاً متناقضاً للاعتراض الثوري العالمي.

إنّ الضعف الحاليّ للدول السابقة «المفرطة النشاط»، لا سيّما في أميركا اللاتينيّة، يتمّ التطرق إليه في فصول أخرى من هذا الكتاب (راجع فصلي پارسا وڤيلاس مثلاً). حتى أنّ الحالات الأوضح التابعة لفئتي الأولى توجد في أفريقيا حيث الأنظمة السياسيّة المختلفة عن نموذج الدولة الأوروبي، تعرّضت للعراقيل طويلاً في المدة الأخيرة، وحيث النموذج الغربي العصري غير العمليّ للتنمية بقيادة الدولة تمّ اعتماده ثمّ أطيح به (شاليباند 1977، 1990، وايتس 1999، وولف 1997)[18]. فثورات أواخر القرن العشرين هنا ليس لديها دولة لتستولي عليها ولا قصة ملازمة لإعادة سردها (ميمبي ورويتمان 1996). نتيجة لذلك تتميّز حركة الاعتراض بميل قويّ إلى اتخاذ طابع دفاعيّ، إثنيّ، متّجه إلى الوراء.

إضافة إلى ذلك، إنّ درجة بُعد الدولة في «مناطق الدولة الضعيفة». تختلف كذلك طريقة اللجوء إلى فسحات الهويّة التي لا ترتكز على الدولة. تتمتّع أميركا اللاتينيّة بتاريخ طويل، غير مكتمل، من تنمية الدول (كاستانييدا 1993)، مع مجتمعات الفلاحين الراسخة القادرة على التوحد حول الاثنيات التي تؤيّد الهويات الوطنيّة (تشرشل 1995، كليفر 1994). وتخضع دول أميركا اللاتينيّة أيضاً لضغوط عولمة مكثّفة من الولايات المتحدة وفي الشمال. ومع وجود المساواة في نواح أخرى، قد يتوقع المرء استمرار الفسحات الإثنيّة وفسحات الهويّة من العيش في تلك

المنطقة من العولمة. أقول بشكل عام، إنّ هويّات المجموعات المعترضة هنا هي غالباً ما تكون الأثر الصافي لضغوط العولمة الآيلة إلى التخفيف من الهويّات الاجتماعيّة غير المرتكزة على الدولة مهما اختلفت أنواعها. يمكن إيجاد الأدلّة، في دول مثل كوبا أو المكسيك، على الهويّة الوطنيّة والإثنيّة الثابتة، بغضّ النظر عن ضعف الدولة (ماكوغان 1997). في ألبيرو والمكسيك، حافظت الحركات الثوريّة القُرويّة الإثنيّة، على وجودها في حالة تعادل مع الدولة التي قد تتكهّن بالمركز الثانويّ على المدى البعيد. وفي أنحاء أخرى من العالم، أرغمت الدولة الفيتناميّة بعد الثورة على قبول تضاؤل مكانتها (أبوزا 1996)، لكّنها تمكّنت من الارتكاز على التماسك الاجتماعي من أسفل المستويات لإيجاد سبل إدارة الأمور بطريقة تتوافق مع حجم الدولة المتضائل (ليلستروم 1998).

يتضمّن الشرق الأوسط عدة دول على الحافة بين الضعف والتضاؤل. فالدولة التركية التي يقويها تاريخها المميّز من النظام الحكومي، والتفافها المتين حول الجيش سعت وراء المثال الجمهوري الأوروبي المجاور، وساعدها الدعم الأميركي خلال الحرب الباردة. فقد تمكّنت (حتى انتهاء الكتابة في أواخر العام 2001) من مقاومة الضغوط الآيلة إلى خفض دورها، لكنّها تلاقي في الثورة الكرديّة هويّة إثنيّة تسعى إلى إطلاق قوميّة بديلة تتخطى الحدود (وايت 2000). ويتضمّن الشرق الأوسط بما فيه تركيا، أقوى هويّة دينيّة معترضة في العالم المعاصر: الأصوليّة الإسلاميّة، رغم أنّها منفصلة عن الدولة، لكن يبدو أنّها تبلغ أقوى حدّ لها حيث يمكن ربطها بقوميّة معيّنة ـ لا سيما في إيران، وهي دولة «قويّة ضعيفة» أخرى، كما في أفغانستان، حيث تلقّت مساعدة للاستيلاء على السلطة من جانب كبار اللاعبين في النظام الدوليّ للدول، (أحمد 1999؛ كولي 1999).

إنّ الدول الأوروبيّة الأساسيّة هي التي تندرج في فئة الدولة «المتضائلة» حسب تصنيفي. فبنى الدول الأوروبيّة تعتمد الآن بشكل كبير على التعاون المتبادل للحفاظ على الكرامة، رغم الضعف (ميلوارد 1992)، فيما المجموعات المعترضة، غير واثقة مما إذا كان عليها معارضة الدولة القوميّة أو التحالف مع المعارضة «الأوروبيّة المشكّكة بمشروع «الدولة العظمى» (أندرسون وكاميلر 1964، إيليوت وأتكينسون 1998: 158 ـ 88). إلى جانب هذه المعارضة الهشّة للدولة وبناها، فإنّ منطقة الدولة المتضائلة الأوروبيّة، تقدّم في مجال البيئة وحقوق الإنسان، أكبر ميل لرفع

القيم الكوزموبوليتية المنقولة عن الماضي الأوروبيّ المتنوّر. برأيي إنّ منطق هذا التفكير واضح: يمكن فصل مبادىء المقاومة هذه عن معارضة الدول في ظلّ ضغوط العولمة. بالفعل هناك شبه كبير بين هذه القيم، كما تعتمدها المجموعات المعترضة، وكما تعتمدها الدول الأوروبيّة بحدّ ذاتها، وكذلك الهيئات الأوروبيّة التي أنشئت للسعي وراءها[19].

الملاحظات الختاميّة: الاعتراض المرتكز على الدولة في مقابل الاعتراض غير المرتكز على الدولة وحالة الولايات المتحدة:

في النهاية، تُعتبر حالة الولايات المتحدة الأكثر تناقضاً وكشفاً، فهي المنطقة التي تتعرّض فيها الدولة لأدنى نسبة من التحدّي من جانب العولمة. في المسرح العالمي، حيث تشكّل الدول أهدافاً أضعف للاعتراض «الثوريّ»، تتمتّع الدولة الأميركيّة بأكبر إمكانيّة على ملء الدور المسند سابقاً إلى الدول في إطار السيرة الثوريّة. بالتالي فإنّ السيرة الثوريّة التقليديّة المرتكزة على الدولة هي ممكنة في ظلّ السياسة الأميركيّة المحليّة. بعض ورثة الثورة الأصليّة يسعون وراء الاستقلاليّة الوطنيّة، في مواجهة التدخّل الأميركيّ في المؤسّسات مثل الأمم المتّحدة التي تنطوي على قيم عالميّة. فالحركات الوطنيّة مثلاً تبني هويّتها، لذاتية في النضال لإعادة الاستيلاء على الدولة الأميركيّة و/أو إعادتها إلى أصالتها بهدف السيادة الوطنية (كاستلز 1997: 84 ـ 97). هذا، وتبقى الولايات المتحدة وريثة التقليد الأوروبيّ الكوزموبوليتي، وهي تستمرّ كدولة ذات قدرة لا متنازع عليها، لنشر القيم «الكونيّة» التي تعتمدها، على المستوى العالمي (مولر 1997؛ كاغن 2000، ليبست 1996)[20].

في البيئة الشاملة، كما وصفت الأمر على امتداد هذا الفصل، إنّ سيرة الماضي الثوريّة، كما كانت سابقاً، تنجرف تحت رحمة الخيال العالمي، بسبب نقص الدول التي تستحقّ الاعتراض الثوريّ. وقلت: إنّ قوة السيرة الثوريّة تحوّلت نتيجة لذلك إلى أشكال جديدة تُحدّد فيها المجموعة المعترضة في إطار اعتراض لا يركّز على الدولة: كوزموبوليتي، دينيّ، إثنيّ، إنفصاليّ، ثانويّ. لكنّ الولايات المتحدة هي الدولة الأقل تأثراً بالعولمة والأكثر دعماً لها في الوقت ذاته[21]. «فالعولمة» بما في ذلك تضاؤل

الدولة الناجم عنها، يمكن اعتبارها كمصلحة وطنيّة أميركيّة (برينان 1997) وبالتالي، في إطار السياسات العالميّة، تتمتّع الولايات المتحدة بمكانة فريدة كدولة يتم تحديدها مع فرض الحداثة بشكلها الراهن المُعَولَم. ولذا، في السياسة العالميّة، تحدّد المعارضة الثورية نفسها في أحدث شكل من العصرنة بشكل مقاومة للدولة الأميركيّة، أو للمجتمع الأميركيّ، أو اعتداءات عليهما.

يبدو أنّ هذا هو المنطق خلف الاعتداء الإرهابي المدمّر على نيويورك في 11 أيلول/سبتمبر 2001، وقد نفّذته حركة القاعدة الإسلاميّة المتطرفة. فالمناهضون المسلمون المتطرفون لتيار الحداثة العصريّ، يحدّدون هويّتهم كمجموعة قادرة على وقف حملات الحداثة العالميّة التي ترعاها الولايات المتحدة، دفاعاً عن خيار بديل دينيّ/ إثنيّ. وعلى غرار الحركات الثوريّة السابقة، تواجه مقاومتها قوة محدّثة واسعة النطاق. لكنّ معارضيها الذين يشكون في استقلالية دولتهم كمسلك للحداثة، يشنون حملة على أفضل هدف ملموس: الولايات المتحدة ـ الدولة الكونيّة المتطفّلة من ما وراء البحار. أمّا المسلك المستقبلي لهذا التطور فهو رهن بالتكهنات. لكنّ احتمالاً قويّاً يشير إلى أنّ الضغط الأميركيّ/ الغربي للعولمة سيقوّي هذا النهج. وإنّ إضعاف استقلالية الدول في أنحاء الكرة الأرضيّة، قد يقلّص من درجة ملاءمتها للسيرة الثوريّة، ويشجّع بالتالي الاعتراض غير المركّز على الدولة. وبما أنّه يصعب أكثر تحديد هويّة المجموعة المعترضة من دون دولة، فإنّ الاعتراض الثوريّ قد يتحول بدلاً من ذلك نحو الولايات المتحدة كدولة داعمة للعولمة كهدف له. ويمكن النظرة إلى السيرة الثوريّة الهادفة إلى الاستيلاء على النظام الاجتماعي في إطار ظروف عالمية، إمّا ضدّ الحداثة المعولمة بحدّ ذاتها، أو ضدّ الولايات المتحدة.

ملاحظات

(1) راجع سپرويت (Spruyt) 1994 للإطلاع على تقرير جيّد حول نجاح الدولة السابق في احتكار السلطة، وهو نجاح لم تكن نتيجته محتمة.

(2) بالنسبة إلى الكثيرين، لم تشكّل الثورة قطّ أعلى سبل الاعتراض. فهناك طرق أخرى للتغيير الاجتماعي، وإنشاء علاقات سلطة جديدة، يمكن تطبيقها وهي مضمونة أكثر، حتى لو كانت أقلّ شمولاً وتأثيراً من الثورة. ثيربورن (Therborn) 2000: 149، لكن لا بدّ دائماً من قياسها وتحديدها إلى جانب هذا النوع من التغيير الاجتماعي.

(3) رغم أنّ هندسة هذه الموجات معقدة، ويجب عدم ربطها بانتشار مستقيم متمركز، راجع باركر 1999: 69.

(4) بما أنّها كانت تتغذى في مرحلة ما أو في الوقت ذاته من الطموح إلى الدولة الأم، ومن الإعجاب بالنموذج الغربي للدولة المتضائلة بكثرة، بات من الصعب تقييم الثورات في أوروبا الوسطى في أواخر الثمانينيات، وأوائل التسعينيات، لا سيّما في ما يتعلق بتاريخ الدولة والثورة السابق، راجع مثلاً التقييم الغريب في الفصل الأخير لتيلي 1993.

(5) يتطرق أريغي (1994) إلى هذا الاحتمال في إطار نظرية النظام العالمي. استناداً إلى منطقِهِ يمكن للمرء الافتراض، بأنّه عندما أنشئت الدولة بشكل مكثّف لخدمة أغراض السوق، فإنّ الضغط ضد الحكومات المتشدّدة كان متوقّعاً. والميل السابق إلى إنشاء الدول حلّ مكانه ميل إلى خفض دورها؛ وهذه هي العولمة، واليرستين 2000: 262.

(6) أشير بذلك إلى مجموع من الموارد الرمزية المتاحة لدولة ما لتمثيل عالم حقيقي، والكيانات في داخله وعلاقاتها المتبادلة.

(7) رسمتُ صورة مختصرة للقرنين التاسع عشر والعشرين (باركر 1999 الفصلان 6 و7). قبل وصول العولمة الحاليّة، كانت الرواية الثوريّة تظهر في أوروبا والولايات المتحدة كمرآة معقّدة لما في العالم الثوريّ، ولعدوّها الحالي، بالتالي لا يمكنها تجديد نفسها عبر الآخر. لقد حصلت هذه العودة بشكل مفاجىء في فرنسا، والولايات المتحدة، وهما دولتان واجهتا ثورات تحرير وطنية في الجزائر وفي فيتنام.

(8) يرى كاتز (Katz) (1999: 117) أنّه في عالم يتبدّل فيه احتمال الديموقراطيّة «ما زال مفهوم الثورة الساكنة نسبياً سائداً» بين أصحاب النظريات. أمّا رأيي فأكثر شمولاً من رأي كاتز؛ وهو تحويل العناصر الأساسيّة لما دعوناه بالثورة إلى مجموعة أشكال اعتراضيّة.

(9) إنّها خطوة تتمثّل بالاهتمام بغرامشي، الذي ساهم مفهومه عن «الهيمنة» الهادفة إلى التعاطي مع الدعم الشعبيّ للفاشية الإيطالية، في تمهيد الطريق لطرح سؤال حول كيفيّة تعلّق الحالة السياسيّة بالعضويّة الطبقيّة.

(10) استناداً إلى غولدستون (200) توسّع نطاق البحث عن العوامل البنيويّة ليشمل القيادة والعقيدة، ومسيرات التعريف، رغم أنّ غولدستون بحدّ ذاته، يبدو ميّالاً إلى التحدّث عن الأعمال التي ينبغي على الدولة تفاديها كي لا تتمكّن المجموعات المعارضة من بناء هويّاتها.

(11) في مقالة صغيرة من العام 1995، حول الهويّات الأوروبيّة، والاندماج الأوروبيّ، اختصر المعارض الدانماركي الحالة النفسيّة التي تظهر طريقة ربط البشر بين المعاني والهويّات والعالم الحقيقي. ويؤكّد أنّ هويات المجموعة تتألف وتستمرّ عبر أعمال الإشارة الكلامية. هذه الأعمال تتعلّق بالهويّة المعروفة بالنيّة المطّردة، ومن دونها لا يمكن إقامة أيّة منظّمة سياسيّة، ويمكنني الإضافة إنّ السيرة الثوريّة لن تكون كاملة.

(12) في دول العالم الثالث الفقيرة مثلاً، هناك إعادة هيكلة لخيارات الهويّة الشخصيّة، وقد انتقلت أساساً عبر التحديث الذي تلى الاستعمار (ممبي ورويتمان 1996).

(13) إنّ تقرير جوناثان فريدمان عن «البناء المعاصر لفسحة الهويّة» كالمحرك الديناميكي الذي يربط المسيرتين الاقتصاديّة والثقافيّة، (1994: 171). يضيف إلى العولمة صياغة واقع يمكن فيه تسمية «النحن» و«الهم» والاعتراض على ذلك. ويقول «إنّ حيوية بعض الحركات الأصليّة تُقاس بدرجة قدرة الشعوب الأصليّة

على استبدال ممثليهم على الساحة الدوليّة (فريدمان 1998: 15).

(14) طوّر تايلور (1996، 1999) نموذجاً يتضمّن تاريخ مسيرات الحداثة الممتدة على مدى قرون، والتي تنشر الصور والهويّات والمكافآت، وقد أعادت باستمرار صياغة شكل الحداثة، واستمالت النخب في كلّ مكان كي تحدّد نفسها من جديد كقوى تحديث.

(15) يجب أن تكون الهويّة فردية. هاندلر 1994: هول (Hall) 1992.

(16) كما قال ستوارت هول (1991) بالنسبة إلى الهويّات الإثنيّة في المجتمعات الغربية، يمكن للمرء تحويل الفئة الإثنيّة المحليّة إلى موقع لتحدّي المبدأ الكونيّ المفروض من الأعلى.

(17) رغم أن الاستنتاج قد يلقي ظلالاً (كما يميل تحليل آيزنشتات (Eienstadt) 1999 إلى الإيحاء) بأن هوية ذوي الخلفية الدينية من الـ «جاكوبيين» العصريين والأصوليين الحديثي البروز ليست في مكانها المناسب.

(19) كما لاحظ تيرونه (Tiruneh) بالنسبة للحبشة، إذ يقول: «إن نهاية الحرب الباردة... كانت تعني بأن الدول الفقيرة لا يمكنها الاختباء خلف ذيول قواعد مثل: مساواة الدول المستقلة، عدم التدخل، وبأن هناك ثمّة خسارة في اقتصاد (الدول الفقيرة) في تقرير المصير... حيث يؤكد الغرب على التوافق البنيوي» (1993: 373). أما جنوب أفريقيا، التي استُعمِرت مرتين وأُعيد بناؤها من قِبَل بريطانيا فهي استثناء جزئي كونها دولة تتميز بكونها أمة الأفريكانر (Afrikaner).

(19) مثلاً المجلس الأوروبي أو «الوحدة الأوروبيّة» EU والتي تصوّر ما يُدعى بـ «مبادئ كوپنهاغن» وبأنها الوسيط في عملية بسط الاعتراف بحقوق الإنسان بين الأعضاء الجدد من وسط وشرق أوروبا.

(20) يزوِّدنا أورين (Oren) لحال معاملة الولايات المتحدة لألمانيا على مدى القرن العشرين مثالاً جيداً على المقدرة التاريخية للدول المسيطرة لتعديل وصفها للآخرين بحيث يصبح الأمر ملائماً للقيم الكونية للسيطرة.

(22) كما يشير رزنبرغ Rosenberg (1994) إن هذا الإلتباس المتعلق بالسيادة والاستقلال الوطني هو ليس جديداً، مثله مثل كثير من صفات العولمة المتعددة. فالدولة الرئيسة في النظام العالمي (أي بريطانيا وفيما بعد الولايات المتحدة) لم تكن شريكة في سيادة واستقلال معاهدة ويستفيليا Westphalia لكنها كانت دائماً تشجّع على خلق حكومات وطنية تنفرد في مسؤوليات أقطارها والمحافظة على خصوصيات محيطها حيث تستطيع علاقات السوق العالمية في الاستمرار.

الجزء الثاني

إعادة النظر في الثورات
على ضوء العولمة

5

تجديد الاشتراكية وانحطاط الثورة

جيف غودوين

يبقى انتقاد الاشتراكية للرأسمالية قائماً كما في السابق، في الواقع أصبح هذا الانتقاد ضرورياً في عصر العولمة المتّحدة. بالإضافة إلى ذلك لطالما ميّز النزاع الاجتماعي الرأسماليّة وقادها لاسيما وأنه نزاع قائم على المعارضة بين أصحاب العمل والعمّال؛ والعولمة لا تقضي على هذه المعارضة إطلاقاً بل تؤدي الى تفاقمها نوعاً ما. ولكن العولمة ومميّزات أخرى لهذا العصر غيّرت بالتأكيد الميدان الاستراتيجيّ الذي يجد معارضو الرأسمالية أنفسهم فيه. هذا بالإضافة إلى أشكال أخرى من السيطرة الاجتماعية. ونتيجة لذلك فان اندلاع الثورات الاشتراكيّة أو الموجّهة نحو الاشتراكية اصبح أقلّ احتمالاً ممّا كان عليه في حقبة الحرب الباردة حتّى أنّ نشوب ثورة للإطاحة بالنظام الرأسماليّ هو أمر بعيد الاحتمال. وفقاً لغرامشي يبدو أنّنا سنواجه «حرب مواقع» طويلة وهي فترة ستستمرّ فيها الاشتراكية وحركات جذريّة أخرى بمواجهة أسوأ مظاهر الرأسمالية وستشهد خلالها مقاومة محليّة ووطنيّة وربما تبدأ بوضع خطّة انتقال الى نظام لاحق لحقبة الرأسمالية وهو نظام يقع ما وراء أفق الوضع الراهن.

تجديد الاشتراكية

قد لا تبدو الحقبة المعاصرة مناسبة للإشتراكيين من مختلف الشرائح، فالكتلة

السوفياتية قد انهارت وأنظمة اشتراكية وديموقراطية اجتماعيّة عدة اعتنقت النظام النيوليبراليّ وفي بعض الحالات تمّ ذلك بحماسة كبيرة. يبدو إذاً انتصار الرأسمالية ساحقاً وبالفعل فإنّ الأسواق والاتحادات هي اليوم أقوى وأكثر توسّعاً وامتداداً ممّا كانت عليه قبلاً. وفقاً لبيري أندرسون «مهما كانت القيود التي تفرض على ممارسة النظام النيوليبراليّ فهو كمجموعة مبادىء نظام سائد على الكوكب كلّه. إنّه أنجح إيديولوجية في تاريخ العالم» (2000: 17) مع ذلك أودّ أن أناقش موضوعاً سيتردّد صداه بل هو يتردّد بالفعل.

نظراً إلى الأوضاع الراهنة: لمَ قد نتوقّع تجديداً للاشتراكية وعلى أيّ أساس؟ إنّ «الأوضاع الراهنة» هي ذلك الأساس بالتحديد. يظهر التاريخ أنّ انتصار الأسواق الحرّة لا يدوم طويلاً لأنّه انتصار يبطل نفسه. قبل أكثر من 50 عاماً عبّر كارل بولانيي عن ذلك في كتابه تحت عنوان «التحوّل العظيم» الذي صدر 1944 والأمر يستحقّ عناء اقتباس فقرة من الكتاب تظهر من خلالها العواقب الوخيمة لتخيّلات مجتمعات الأسواق الحرّة:

> إنّ السماح لآلية السوق بأن تدير وحدها مصير البشر ومحيطهم الطبيعي قد ينتج عنه دمار المجتمع. فالسلعة المزعومة «القوة العاملة» لا تستطيع ان تُقحَم أو أن تُستعمل من دون تمييز أو ألّا تُستعمل حتى من دون أن يتأثّر الفرد وهو حامل هذه المادة بالتحديد، وإن سُلب البشر الفضاء الوقائي للمؤسسات الثقافية سيهلكون متأثرين بالتعرّض الاجتماعي، سيكونون ضحايا اضطراب اجتماعيّ حاد... ستعود الطبيعة إلى عناصرها الأولى وستتلوّث الأحياء والبيئة والأنهر... وستُدمّر القدرة على إنتاج الأغذية والمواد الخام... إنّ أسواق العمل والأرض والمال هي من دون شكّ أساسية لاقتصاد السوق ولكن قد لا يحتمل أيّ مجتمع تأثيرات نظام مماثل قائم على تخيّلات واهية حتى لفترة قصيرة جداً إلا إذا كان البشر والطبيعة محصّنين ومحميين من هذه المطحنة الشيطانية؟ (بولانيي 1957 [1944]: 73).

بالطبع كما قال بولانيي رغم حاجتهم إلى غطاء وقائيّ من السوق فبعض الأشخاص هلكوا بالفعل متأثرين بالتعرّض الاجتماعيّ وتلوّث الأحياء والبيئة والأنهر ومع ذلك أشار بولانيي أيضاً إلى أنّ «حركة مضادة كانت قائمة في الوقت نفسه». كان هذا أكثر من سلوك دفاعي معتاد لمجتمع يواجه تغييراً. كان ردّ فعل ضدّ تفكّك

يهاجم بنية المجتمع وكان ليدمّر جوهر منظّمة الانتاج التي كوّنها السوق" (بولانيي 1975: 130).

إنّ العنصر الأساسيّ في هذه الحركة المضادة الوطنية والذي أنقذ الرأسماليّة من نفسها في نظر بولانيي كان من دون شكّ الحركة الاشتراكية في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. أمّا اليوم فأظنّ أنّنا نشهد المراحل الأوليّة لحركة مضادة مشابهة ضدّ سوق رأسمالية منتصرة ظاهرياً. وكما في السابق إنّ الوضع الأساسيّ لهذه الحركة المضادة هو الاشتراكية عمليّاً إن لم يكن اسميّاً ولو كانت اشتراكية تدخلها تغييرات بيئية وقائلة بالمساواة بين الرجل والمرأة، ولكن يبقى أن نرى إن كانت هذه الحركة الجديدة ستدفن الرأسماليّة الشاملة أو تنقذها من نفسها.

إنّ مؤشّرات هذه الحركة المضادة الصاعدة هي بالكاد غامضة وهذه تشمل ثورة كاراكاس في فنزويلا والمعروفة بإسم ثورة "كاراكازو"[1] والتي ما زالت نتائجها قائمة، واحتجاجات منتشرة على نطاق واسع ضد سياسات صندوق النقد الدولي المتعلّقة بالتعديلات البنيوية وثورات الأهالي في تشياپاس في المكسيك وفي بوليفيا والإكوادور، ثم ثورة المشرّدين في البرازيل وبالطبع الاحتجاجات ضد العولمة في سياتل وواشنطن وبراغ وكيبيك وجنوا(كوكبورن وسانت كلير 2000). تلك بعض المؤشرات المرئية للاحتجاجات الشعبية المنظّمة ضدّ العولمة التي تكون أحياناً الحافز لحصول تلك الاحتجاجات وما ينتج عنها انطلاقاً من كوريا الجنوبية حتى جنوب أفريقيا والسلفادور وصولاً إلى لوس أنجلوس ونيويورك.

ومن الواضح أنّ ردّات الفعل ضدّ العولمة لا تنطلق كلّها من إيديولوجية اشتراكية بالأساس وهي ليست ثوريّة من حيث توجّهها الاستراتيجيّ، فبعضها ينتحل غطاء الوطنيّة والبعض الآخر ينتحل غطاء العرقيّة، ويبقى آخرون من دون هويّة إيديولوجية على الإطلاق. أمّا بالنسبة إلى الاحتجاجات ضدّ العولمة في الولايات المتحدة وأوروبا الغربيّة فهي لم توضح ما تدعمه على الإطلاق. ويقول بوريس كاغارليتسكي (Kagarlitsky): "حان الوقت ليشجب الناشطون اليساريّون العولمة لكن عليهم أيضاً تحديد مطالبهم" (2000: 51). امّا بالنسبة إلى الدعوة إلى "مقايضة منصفة" فهي تحمل معاني جذرية ضمنيّة رغم أنّها تتوافق تماماً مع العولمة الاتحادية.

إن قسماً كبيراً من الحركة المناهضة للرأسمالية الشاملة هو على الأقل ضمنيّ أو اشتراكي عملياً إذ يسعى وراء نشر عمليّات تُتّخذ من خلالها القرارات الرسميّة المتعلّقة

بالشؤون الاقتصاديّة والشؤون السياسية. وتجدر الإشارة إلى أنّ تلك القرارات تُتّخذ بطريقة خاصة، أي سريّاً. ولقد كتب دوبوا (W.E.B. DuBois) «إن خطيئة الرأسماليّة هي السريّة، أي تعمّد إخفاء ميزة طرق ونتائج الجهود التي تُبذل لإشباع حاجات الإنسان. إذاً إنّ خطيئة النظام الرأسمالي ليست الإنتاج على نطاق واسع بل الإخفاء على نطاق واسع» (1965 [1946] :257) ومن خلال نشر طرق استخدام النظام الرأسماليّ الخاص والموارد العامة والطبيعيّة أو سوء استعمالها تسعى الحركة المناهضة للعولمة أيضاً عبر آليات غير واضحة بعد إلى تعديل العمل والموارد الطبيعيّة والرأسماليّة في حدّ ذاتها كما تسعى إلى استبدال منطق السوق بأسرع وقت ممكن بمنطق من الشفافية العامة والمسؤولية الديموقراطية.

إنّ ردّ الفعل الاشتراكي الضمني على العولمة هو واقع اجتماعي. يجدر بنا ألّا نسأل «هل سيحصل ذلك؟» أو «متى سيحصل ذلك» لأنّ الأمر قائم منذ أكثر من عشر سنوات على الأقل، بل يجب أن تتمحور الأسئلة حول الأهداف التي وضعتها هذه الحركة المناهضة الجديدة لنفسها(أو هي بالأحرى حركات مناهضة) وحول الاستراتيجيّات والخطط التي ستتبنّاها واحتمال نجاحها.

في ما يتعلّق بالأهداف تبقى سلسلة كاملة من الأسئلة الحاسمة من دون جواب أو لم تُطرح بعد. أيّ نوع من المؤسسات المحليّة والوطنية والدولية يجب أن يتخّذ أو على الأقل يُنظّم القرارات الاقتصاديّة الرئيسية التي تحدّدها شركات متعدّدة الجنسيات ووكالات دولية غير رسمية؟ هل ستكون الدول القوميّة الحكم على تلك القرارات أو هل سيكون ضرورياً وممكناً خلق مؤسسات دولية فعّالة لهذا الغرض؟ وكيف ستشارك المجتمعات المحليّة والمناطق الفرعية في مؤسسات وطنية ودولية كهذه؟ أيّ نوع من الأسواق والسياسات ستطلب الحركات الاشتراكيّة الجديدة على افتراض أنّ أشكال الاشتراكية القائمة على الملكية الوطنيّة والتخطيط الاقتصادي الوطني هي أشكال غير قابلة للتطبيق؟ هل نسخة دولية وحتّى محدودة عن الديموقراطيّة الاجتماعيّة الإسكندينافيّة ممكنة؟ هل مزيد من أشكال الاشتراكية الجذريّة ستكون محور استقطاب؟ ولمن؟ عاجلاً أم آجلاً ستضطرّ حركات اشتراكية جديدة إلى الردّ على هذه الأسئلة التي تشمل الأسئلة الأساسية نفسها التي طرحها الاشتراكيون خلال أوّل ردّ فعل شامل على الليبراليّة العالميّة قبل اندلاع الثورة الروسية:أيّ نوع من الاشتراكيّة مرغوب وممكن؟ وكيف نصل إليه.

انحطاط الثورة في الحقبة المعاصرة:

وهذا السؤال الأخير يوصلنا إلى موضوع هذا الفصل ألا وهو مستقبل الثورات في عصر العولمة. في وجهة نظري، ستلجأ حركات اشتراكية جديدة عدّة بحكم الضرورة إلى النضال والعنف حتّى، ولكن قلّة منها ستكون ثوريّة عملياً من خلال تولّي مهام السلطة بالطرق البرلمانية ودون اعتماد طرق عنيفة. نتيجة لذلك سيكون عدد الثورات الاجتماعية في المستقبل القريب أقل بكثير من تلك التي اندلعت في الماضي، ولكن يُحتمل أكثر أن تتغيّر الأنظمة وأن تندلع ثورات ديموقراطية ولو أدّى ذلك إلى تجنّب تغيّر جذري كما سأشرح في الفقرة التالية.

إنّ انحطاط الثورات الكبيرة بات واضحاً في الحقبة التالية للحرب الباردة. لقد شهدنا نزاعات عرقية كثيرة وتغيّر أنظمة عدّة في السنوات الأخيرة، بما في ذلك ثورات شعبيّة في إندونيسيا وصربيا أدّت إلى خلع ديكتاتوريين ولكن لم ينتج عنها تغيير اجتماعي واقتصادي أساسي. ساهمت ثورة تشياپاس في تحويل المكسيك إلى ديموقراطيّة وألهمت الملايين من الأشخاص في المكسيك وفي بلدان أخرى ولكن فشلت حركة زاپاتيستا في الانتشار خارج بضع مناطق معزولة في تلك الدولة. في الواقع لم تندلع ثورة اجتماعية واحدة منذ عشر سنوات تقريباً أي منذ عام 1989 ولا يُحتمل أن تندلع واحدة في المستقبل القريب. بالطبع قد تكون هذه الفترة قصيرة جداً للقيام باستنتاجات عن النزاعات التاريخيّة لكن أظن أنّ غياب الثورات الاجتماعيّة في الحقبة التالية للحرب الباردة ليس صدفة ولا يمكننا الاستنتاج من هذا الواقع أنّ التاريخ انتهى نوعاً ما، فمن الواضح أنّ حركات العدالة الاجتماعيّة مستمرّة على نطاق واسع. كما اقترحتُ فمن المحتمل أن تصبح جليّة أكثر على المدى المتوسط ولكن لأسباب سياسيّة واستراتيجيّة وجيهة فإنّ معظم هذه الحركات ليست ثوريّة ولن تصبح كذلك على الأرجح. أمّا تلك التي ستكون ثورية فستجد صعوبة في الاستيلاء على السلطة.

ولكن قبل النظر بتمعّن في هذه الدوافع السياسيّة والاستراتيجيّة تجدر الإشارة إلى أنّ هذه القراءة للسياسات العالمية المعاصرة لا تنمّ عن موقف محافظ كما قد يبدو، أظن أنّه موقف واقعي. إشتهر لينين وتروتسكي بموقفهما المتشائم حيال إمكانيات

حصول ثورة عشيّة إندلاع الثورة الروسيّة ولكن بالكاد جعلهما ذلك محافظين وبالكاد كان المشتركون في الحرب الباردة راديكاليين لأنّهم قبلوا «نظريّة الدومينو» القائلة إنّ الثورات هي إمكانية فعلية وحتّى محتملة من الهند إلى اليابان. إنّ تقييمي المتشائم عن احتمال وقوع ثورات في المستقبل مستقلّ تماماً عن أيّة مواقف سياسية أو أخلاقيّة. بالإضافة إلى ذلك وفقاً لغرامشي قد يكون المرء متفائلاً إراديّاً ومتشائماً فكرياً.

علاوةً على ذلك ليس انحطاط الثورة أمراً ينبغي أن يشلّ حركة الاشتراكيين أو أشخاص آخرين مهتمّين بالعدالة الاجتماعية. ففي نهاية الأمر، لا يخلو سجل الثورات الاجتماعية من الشوائب في ما يتعلّق بإحلال السلام والعدالة والديموقراطية والمساواة ولم يعد ممكناً أن نؤمن بالتقدّمية التي تحققها الثورات ليس بعد ستالين وماو وكيم إيل صونغ وبول بوت والخميني وثورة أبيمائيل غوزمان (Abimael Guzmán) في «الدرب الساطع»، ويقع عبء إثبات ذلك على أولئك الذين يزعمون «أنّ الطرق الثوريّة وحدها كفيلة بمحو الظلم الاجتماعي في هذا العالم» (هاريس2000 [1970]: 20). أنا شخصياً أرفض وجهة النظر هذه، فهي بالنسبة إليّ صادرة عن موقف متشائم فعلاً ولكن بالمقابل يجدر بنا ألا نتعلّق أيضاً بفكرة أنّ نتائج الثورات الاجتماعية-مهما كانت نوايا الثوار تكون دوماً فاشلة. وفقاً لهذه النظرة، إن انهيار سلطة الدولة وهو السمة المميّزة للثورات الاجتماعية ويؤدي إلى إندلاع مواجهة دمويّة بين القوى المحليّة المتنافسة والقوى الأجنبيّة بهدف إعادة تعزيز السلطة. ووفقاً لجاك غولدستون:

> «إنّ مقتضيات هذه المواجهة تؤدّي عموماً إلى الرعب والفوضى والسيطرة المتزايدة للقوّات العسكرية . إنّ تجديد القوّات العسكرية في الثورة يجسّد طاقتها ومثلها ولكنّه نظام ينفذ صبره بسرعة مع الديموقراطيّة الوطنيّة أو الحريّة الفرديّة. باختصار ليست الثورة جزءاً من الحلّ للقضاء على الفاشستيّة والاستبداد بدلاً من ذلك إنّها جزء متكرّر دورياً من المشكلة» (1991: 479 - 480).

بالنسبة لي إنّها وجهة نظر مبالغ فيها وهي تفشل في تقديم وصف دقيق لسير ثورات كثيرة جيّدة وعواقبها رغم ذلك تنطوي هذه النظرة على بعض الحقيقة. لا يستطيع الاشتراكيّون وتقدّميّون آخرون الافتراض أنّ الثورة ستوصلهم إلى حيث يريدون. علينا أن نسأل على الأقل-وهنا أوافق تماماً جون فوران على أفكاره في هذا الكتاب- كيف قد ينتج عن الثورات المستقبلية نهايات أفضل؟ ونصوغ ما قاله

ماركس: لا تستطيع الحركات الاشتراكية في القرن الواحد والعشرين سحب روحانيّتها من الماضي بل فقط من المستقبل وبالطبع ينبغي على الاشتراكيين والراديكاليين الآخرين الاستمرار في كفاحهم لإعادة تقويم الظلم الاجتماعيّ أو حلّه بطرق بعيدة جداً عن الثورة.

لدى التفكير في احتمال اندلاع ثورات في المستقبل علينا أنّ نتذكّر أيضاً أنّه لطالما كانت الثورات العظيمة نادرة وغير متوقّعة نسبياً. أولئك الذين خططوا (أو توقعوا) للثورات ـ بما في ذلك ثورات قد تكون نهايتها أفضل من التي سبقتها ـ فشلوا أكثر ممّا نجحوا. وضع إريك هوبسباوم (1962) كتاباً عن عصر مفترض من الثورات يمتدّ من 1789 الى 1848 وهي فترة لم تندلع خلالها إلاّ ثورة واحدة ناجحة. في الواقع خلال القرنين السابقين للحرب العالمية الثانية، اندلعت ثلاث ثورات اجتماعية بالتحديد، الثورة الفرنسيّة والثورة الروسية والثورة المكسيكيّة. إندلعت ثورات كثيرة أخرى خلال حقبة الحرب الباردة ولكن كما ذكرت سابقاً ثلاثة أنظمة سياسيّة غريبة حضنت معظم تلك الثورات وهي أنظمة تكاد تكون مختفية عن الساحة السياسيّة حالياً: مستعمرات قوى امبريالية ضعيفة نسبياً وقد أقصيت عن الساحة: (فييتنام، الجزائر، أنغولا، موزامبيك) ديكتاتوريّات شخصانيّة (كوبا، إيران، نيكاراغوا) والأنظمة الشيوعيّة التابعة للإتحّاد السوفياتي (أوروبا الشرقية) وقد أطاحت تحالفات من طبقات متعدّدة بهذه الأنظمة السياسيّة الاستثنائية التي تخلّت عنها حتّى النخبة الاقتصادية والبلدان الأجنبيّة الداعمة في نهاية الأمر. ينبغي التشديد على أنّ أنظمة سياسية قليلة جداً تسهّل قيام تحالفات ثورية واسعة النطاق كهذه.

في الواقع، إنّ قسماً كبيراً من تشاؤمي-أم أنّه تفاؤل؟- بشأن احتمال اندلاع ثورات كبيرة مصدره السياقات السياسيّة التي تجد الحركات الجديدة نفسها فيها حالياً. هناك بضعة استثناءات لكن هذه السياقات السياسيّة لا تؤدّي إلى نزاعات ثوريّة ناجحة. هذا من دون أن نذكر طبعاً أنّ الحركات الشعبية أو الثورية التي تحظى بفرصة ضئيلة للاستيلاء على السلطة قد لا تكون مبرّرة أخلاقياً أو مهمّة سياسياً. وهذه مسألة أخرى على حدة. إن نظرنا إلى الأمر على المستوى الشامل،كيف تمكّنت الظروف السياسيّة الحالية من جعل الثورات الكبيرة أكثر صعوبة؟ وهل يُلقى اللوم على العولمة في ذلك؟

لقد اقترح البعض أنّ العولمة دمرّت الأساس المنطقي للثورات. وفقاً لهذا المنطلق فإنّ القوة المتزايدة للشركات المتعددة الجنسيات وللمؤسسات المالية الدولية تآكلت سلطة الدولة ـ تلك الجائزة الكبرى للثوريين ـ كما ضعفت تلك السلطة من جراء تحرّكات رأس المال والسلع والشعوب وهي تحرّكات سريعة وخارجة عن السيطرة. ووفقاً لتشارلز تيلي هذه الوقائع «تقوّض وحدة وحدود الدول الفردية وتصعّب على أيّة دولة الاستمرار في تطبيق سياسة مالية أو اجتماعية أو عسكرية منفصلة ممّا يخفّض القدرة على السيطرة على آلية دولة قوميّة» (1193: 247). بعبارة أخرى، كلّما قوّضت العولمة سلطة الدولة وأضعفتها خفّت أكثر منطقية أي مشروع سياسي يهدف إلى الإستيلاء على سلطة دولة بما في ذلك الثورة.

أظن أنّ العولمة ساعدت على التخفيف من احتمال اندلاع الثورات ولكن ليس لهذا السبب المريب. في الواقع بدلاً من إضعاف الدولة، زادت العولمة نسبة المحاولات لنشر سلطة الدولة وتوسيعها إن قضت الحاجة بهدف تعزيز المنافسة الشاملة. فتاريخياً كان هناك علاقة إيجابية قويّة بين تعرّض بلد ما إلى المنافسة الاقتصادية الخارجيّة وبين حجم قطاعه العام (إيڤانز، 1997) ولقد جادل البعض أنّ العولمة هي في حدّ ذاتها مشروع دولة قويّة (ڤايس (Weiss)، 1997). إنّ الدعم الشعبي للثوّار لا يعتمد عادةً على تقديرات عن إحتمال نجاحهم في تعزيز السياسة المالية في بلد ما أو حتّى تعزيز المنافسة الشاملة الطويلة الأمد داخل ذلك البلد. لطالما دعم الشعب الثوّار لأنّهم يمثلّونه ويتكلّمون نيابة عنه في غياب أيّ طرف آخر للقيام بذلك كما أنّ الثوّار أمنّوا للشعب حاجاته ودافعوا عن حقوقه وحموه من العنف السائد. وكما يجادل خورخي كاستانيدا فإنّ الدعم الكبير للثورة لا يستمر مصدره من رؤى مستقبلية- رغم أنّ رؤى مماثلة كانت مهمّة بالنسبة إلى المفكرّين- بل يستمدّه من اقتناع مشترك أنّ الوضع الراهن لا يطاق:

> «إنّ المنطق الأساسي للثورة من إنكلترا في القرن السابع عشر وصولاً إلى رومانيا عند نهاية الألفية الثانية لطالما اعتمد على النقمة التي أثارها الوضع الراهن وعلى رؤيا مستقبليّة ملفتة. إنّ أقوى جدال قدّمه اليساريّون في أميركا اللاتينية (أو في أي مكان آخر) لم يكن أبداً-ولن يكون- الحلول البديلة التي تقترحها الثورة. اعتمد الثوّار على الوضع الراهن غير المقبول أخلاقياً الذي يعيشه معظم سكّان المنطقة» (كاستانيدا 1993: 254).

لا داعي للاعتقاد أن الشعب سيوافق في المستقبل على النهب الذي تقوم به الدولة الاستبدادية وسيتحوّل عن الثوّار لأن سلطة الدولة «لم تعد كما كانت في السابق».

الديموقراطية كحاجز للثورة:

من وجهة نظري، لا يُحتمل أن تظهر الحقبة الحالية المعيار نفسه من النزاع الثوري الذي برز خلال حقبة الحرب الباردة بسبب الانتشار الواسع للأنظمة الانتخابية الديموقراطية أو شبه الديموقراطية إنطلاقاً من أميركا اللاتينيّة وأوروبا الشرقية وأجزاء من آسيا وأفريقيا خلال العشرين سنة المنصرمة. هذا تطور يعود الفضل فيه بقسم كبير إلى الثوّار ولكن رغم ذلك ومهما كانت الأوضاع فهذه أنظمة مناهضة للثورات وفي الواقع ليس من الصدفة بمكان أنّ أيّة حركة شعبيّة ثورية لم تقم يوماً بالإطاحة بنظام ديموقراطي قوي. وبالتأكيد ما من حركة ثورية اليوم تهدد بالإطاحة بديموقراطية راسخة ولا حتّى من بعيد، لا في أوروبا الغربية أو الشرقية، اليابان، أميركا الشمالية، كوستاريكا، أوستراليا أو نيوزيلندا وكما كتب عالم اجتماع شهير:

> «ما من سبب مادي حالياً للظن أنّ الثورات الماركسيّة ستندلع في المستقبل القريب في أي مجتمع رأسمالي متقدّم. في الواقع إنّ الطاقة الثوريّة للأجراء ونقابات العمّال والأحزاب السياسية ضعيفة. بات هذا الأمر واقعاً في الحقبة المزدهرة التي تلت الحرب العالمية الثانية، كما بات واقعاً خلال الثلاثينيات حين شهدنا أهم أزمة عرفها العالم الرأسمالي حتّى الآن. يجدر بمواقع مماثلة ألّا تحدّد نظرتنا إلى المستقبل ولكن لا يمكن تفسيرها من خلال مراجع عن فساد مضلّلي العمل وعن نجاح الترويج الإعلامي الرأسمالي والازدهار الاقتصادي بسبب الحرب والاقتصاد إلخ. ولنفترض أنّ هذا كلّه صحيح فما زالت الأدلّة تشير إلى أنّه من دون مؤهلات جديّة فإنّ الأُجَرَاء في ظلّ نظام رأسمالي ناضج يقبلون النظام وحيثما يبرز حزب عمّال في مجتمع رأسمالي متقدّم، فإمّا أن يصبح ضعيفاً أو يندمج داخل آلية المجتمع الاجتماعية»
> (ميلز، 1962: 468- 469)

كُتبت هذه الكلمات قبل أربعين عاماً ولم يكتبها محافظ بل الراديكالي الاشتراكي س. رايت ميلز (C. Wright Mills) وهي لا تحتاج إلى المراجعة إطلاقاً.

لِمَ الديموقراطية غير مضيافة للثوّار؟ أوّلاً الديموقراطية تهدئ وتُخضِع ضمن القوانين أشكالاً عدّة من النزاعات الاجتماعية وتحصرها ولكنّها لا تقضي عليها. ولقد أشار (سايمور مارتن ليبسيت Seymour Martin Lipset) (1960: الفصل 7) إلى الإنتخابات على أنّها «ترجمة ديموقراطية لصراع الطبقات» وبالفعل تترجم الديموقراطية مجموعة مختلفة من النزاعات الاجتماعية بما في ذلك نزاع الطبقات وتوجّهها إلى منافسة حزبية في التصويت وفي تجمّع ممثّلي الأحزاب. بالطبع هذه الترجمة تؤدي إلى الاضطرابات والعنف أحياناً خاصّة وأنّ طريقة سير العمليات الانتخابية وإنصافها هما موضع شك، ولكن الأنظمة الديموقراطية تقمع محاولات الثورة ضدّ الدولة بسبب اليقين أنّ انتخابات جديدة ستحصل بعد بضع سنوات، ومعها ستأتي فرص معاقبة الحكّام. وتجدر الإشارة إلى أنّ الثورات نادراً ما تحصل من دون عمليات نهب وسلب نظراً إلى كونها قصيرة الأمد وإلى عواقبها.

والأهم من ذلك هو أنّ الأنظمة الديموقراطية وفّرت عادةً سياقاً يحظى من خلاله الأشخاص العاديون، وعبر احتجاجات شعبية، بتنازلات من القيادات الاقتصادية والسياسية رغم أنّ ذلك غالباً ما يتطلّب كثيراً من الاضطرابات والعنف أحياناً (غامسون 1975، بيفين وكلاورد 1977). ولكن الصراعات المسلّحة الهادفة إلى الإطاحة بالحكومات المنتخبة نادراً ما تحظى بدعم شعبي واسع النطاق إلّا إذا دفعت تلك الحكومات شعوبها إلى المعارضة المسلّحة من خلال قمع المتعاطفين مع الثورة من دون تمييز. ولقد كتب تشي غيفارا:

> «ينبغي ألاّ ننسى أنّ هناك حدّاً أدنى ضرورياً من دونه لا يمكن تأسيس الدولة وتعزيزها. ينبغي أن يرى الناس بوضوح عبث الاستمرار في الصراع من أجل أهداف اجتماعية ضمن إطار الجدل المدني... حيث هناك حكومة تسلّمت زمام الحكم من خلال تصويت شعبي سواء كان احتيالياً أم لا وتحافظ على الأقل بمظهر القانونية الدستورية فلا يمكن قيام ثورة المتمرّدين بما أنّ احتمالات صراع سلمي لم تُستنفد بعد» (1985 [1960] :50-51)[2].

مع استثناءات قليلة اقتباساً عن آلان داولي (Alan Dawley) (1976: 70) «كان صندوق الاقتراع تابوت الثوّار».

هل ما سبق ذكره يعني أن الراديكالية السياسيّة والنضالية هما أمران غير مجازين في المجتمعات الديموقراطية؟ بالكاد. أكرر أن الديموقراطية لا تقضي على النزاع

الاجتماعي، في الواقع وبطرق مختلفة تشجّع الديموقراطية قيام النزاع الاجتماعي من خلال توفير «المساحة السياسية» أو «الفرص السياسية» ضمن الدستور التي تستطيع معها تلك المجموعات الخارجية التقدّم بمطالب لدى السلطات السياسية والاقتصادية (تارو Tarrow، 1994). حينها تصبح الأحزاب السياسية الأداة الأساسيّة أو "البنى المحرّكة" للحياة السياسيّة في الأنظمة الديموقراطية والأمر لا يقتصر على الأحزاب السياسية بل يتعدّاه إلى سلسلة كاملة من المجموعات والنقابات والجمعيّات المهنية والحركات الاجتماعيّة وحتّى شبكات على نطاق دولي. ولكن مؤسسات المجتمع المدني هذه تكون عامةً مدنيّة فحسب؛ إنّ ذخيرتها من الأفعال الجماعيّة تتضمّن حملات انتخابية وجماعات ضغط وعرائض وإضرابات ومقاطعة وتظاهرات سلميّة وعصياناً مدنياً- وهو شكل من التحرّك الجماعي الذي قد يحصل بحماسة وبروح قتالية (وأحياناً لأهداف راديكالية)، وقد يتسبب أحياناً بأعمال عنف، ولكن هو تحرّك لا يهدف إلى الإطاحة بالدولة والأمر نفسه ينطبق على أعمال الشغب غير المستثناة من الديمقراطيات والتي تحمل طابعاً ثورياً. إذاً حيث إن الراديكالية والنضالية (سواء اشتراكية أم غيرها) قد تنشأ وتستمر في نظام ديموقراطي أو على الأقل في بعض الأنظمة الديموقراطية نادراً ما ينطبق ذلك على الثوّار.

إذاً تُضعِف الديموقراطية وبشكل دراماتيكي احتمال حصول تغيير ثوري ولكن لا يعود السبب إلى كونها تحقق العدالة الاجتماعية (رغم أنّ العدالة تُطبّق أحياناً في بعض الأنظمة الديموقراطية). إنّ مصطلح الديموقراطية الذي نعرفه كلنا من الخبرة العمليّة يتطابق تماماً مع الفقر المنتشر وعدم المساواة والعرقية والآفات الاجتماعية من كل نوع، لذا انتقد كارل ماركس «التحرّر السياسي» والديموقراطية البرجوازية المزعومة بإسم «التحرّر البشري». إنّ انتشار الفقر ومشكلات اجتماعية أخرى هي بالضبط سبب نشوء حركات خارج البرلمان تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية ضمن السياق الديموقراطي، ولكن في معظم الأحيان تنظر هذه الحركات إلى الدولة كأداة قابلة للضغط وللتأثّر لا كأداة يتمّ الاستيلاء عليها أو الإطاحة بها. إذاً التشاؤم بشأن احتمال اندلاع ثورات خلال الحقبة الحالية لا يعني على الإطلاق التشاؤم بشأن احتمال نشوء صراعات لتحقيق العدالة الاجتماعية أو الاشتراكية.

قد يعترض البعض قائلاً إن ديموقراطيّات جديدة كثيرة في "العالم الثالث" ليست ديموقراطيّات حقيقية على الإطلاق ولكن حتّى الديموقراطيّات غير الكاملة والضعيفة

تنزع إلى تهدئة الضغوط الثورية. إنّ قضيّة الهوندوراس المهملة دليل واضح على ذلك (بوث وَ والكر 1993 الفصل 8 غودوين a2001 الفصل 5). خلال الثمانينات اندلعت ثورات عنيفة في البلدان المجاورة ولكن ظلّ الهدوء مهيمناً على هوندوراس. لم تقم أيّة حركة ثورية مهمّة بتهديد أمن دولة الهوندوراس رغم الفقر والتشرّد والتبعيّة وعدم المساواة وهي أمور كانت موجودة في البلدان المجاورة وتخطتّها مدّة أحياناً. ورغم وجود حركات ثورية صغيرة عدّة حاولت ضمّ أنصار إليها ورغم أنّ إنتخابات عدّة حصلت في هوندوراس خلال الثمانينات، فقد تصدّع النظام الديموقراطي في ذلك البلد ومازال كذلك. إنّ الحزبين السياسيين السائدين كانا ولايزالان غامضين عملياً. بالإضافة إلى ذلك عملت كتيبة خاصّة من القوّات المسلّحة على جعل أكثر من مئة راديكالي مشبوه أو فعلي «يختفون». بالرغم من ذلك وبشكل عمومي أتاحت الحكومة التنازلات ومنحتها للنقابات العمّاليّة ولمنظمّات الفلاّحين. قام مفكّرون منسقون وناشطون في حقوق الإنسان بإلقاء خطابات مناهضة للحكومة. والأهم من ذلك لم تهاجم القوّات المسلّحة في هوندوراس يوماً قرى الفلاّحين أو منظمات شعبية كما حصل في السلفادور أو غواتيمالا، ونتيجة لذلك لم يشعر سكّان هوندوراس يوماً بالحاجة إلى الانضمام إلى الثوّار أو دعمهم للدفاع عن أنفسهم أو لتحسين وضعهم الاجتماعي. إذاً رغم أنّ نظام الهوندوراس شبه الديموقراطي قام بأمور قليلة صالحة غير أنّه كان فعّالاً جداً في الحؤول دون نشوء حركة ثورية.

في الواقع يظهر التاريخ أنّ الشعوب لا تلجأ إلى الثورة بسهولة. واعتقد إنّ ليون تروتسكي أفضل من عبّر عن ذلك «لا تتوق الشعوب إلى القيام بثورة تماماً كما لا تتوق إلى الحروب ولكن هناك هذا الفرق ألا وهو أنّ الإكراه يلعب دوراً مصيرياً لنشوب الحرب بينما وحدها الظروف تكون قسرية في إندلاع ثورة. تندلع الثورة فقط في غياب أيّ مخرج آخر». (تروتسكي 1961 [1932] :167). في الواقع قد تلعب القوّة المكرهة دوراً مهماً جداً في الثورات ولكن هذا يعزز وجهة نظر تروتسكي بشأن نقص الحماسة التي تلجأ فيها الشعوب إلى السياسات الثوريّة. تكون الثورة عادةً آخر ملاذ يائس.

ستبدأ حتماً حقبة جديدة من النزاع الثوري واسع النطاق إن صحّ تحليلي، أي إنْ تراجعت أحدث موجة من الديموقراطية بشكل دراماتيكي، وإنْ حلّت أنظمة فاشستية عنيفة محل الأنظمة الديموقراطية وشبه الديموقراطية في أميركا اللاتينية وأوروبا الشرقية

وآسيا وأفريقيا. (ولكن من غير المحتمل أن يطيح الثوّار بأنظمة مماثلة إلّا إذا كانت ضعيفة بشكل غير مألوف أو إذا أصبحت ضعيفة فجأة؛ علينا أن نتذكّر أنّه حتّى الحركات الثورية القويّة لا تنجح دوماً). ولكن يبدو أنّه من غير المرجّح حصول انتشار واسع للفاشستية العنيفة إذ يبدو أنّ السلطات الاقتصادية والسياسية، وحتّى الضبّاط العسكريين يدركون أكثر فأكثر التكاليف المتزايدة للعنف السياسي في اقتصاد العولمة و يعون نقاط الضعف الاستثنائية للديكتاتوريّات الضيّقة بالتحديد. إنّ حكومة الولايات المتّحدة إزدادت ذكاء في ما يتعلّق «بالتضحيّة بالديكتاتوريين لإنقاذ الدولة» (بيتراس ومورلي، 1990 الفصل 4) وهي بذلك تستبق اندلاع ثورة من خلال التخلّي عن الديكتاتوريين أو استبدالهم (ماركوس ودوفالييه ونورييغا وموبوتو وسوهارتو وميلوسيفيتش) بأنظمة ديموقراطية رسميّة وواسعة النطاق أكثر. وفي الواقع منذ الثمانينات رعت حكومة الولايات المتّحدة وبشكل ناشط عددًا من الأنظمة الديموقراطية في العالم الثالث فيما دعمت سابقاً الأنظمة الفاشستية على أنّها أفضل ضامن لمصالحها الجغرافية والسياسية والاقتصادية (روبنسون 1996). هذا لا يعني أنّ صانعي سياسة الولايات المتّحدة الأجنبية أو سلطات العالم الثالث أصبحوا فجأة محسنين ولكنهم تعلّموا أنّ مصطلح الديموقراطيّة قد يكون حاجزاً أقوى للثورة.

العولمة والديموقراطية:

قد تكون الديموقراطيّة حاجزاً قويّاً للثورة في عصر من العولمة المتّحدة. وبدورها قد تساعد العولمة على تعزيز الديموقراطيّة. من المؤكد أنّ سرعة الرأسمال وتنقّله اللذين لم يسبق لهما مثيل في الحقبة الحالية يشكّلان خطراً على كلٍّ من اليساريين واليمنيين الذين قد يعطّلون مناخات العمل المتوقّعة وثقة المستثمر في نظام العالم الجديد. إنّ الخوف من سحب رأس المال أو مقاطعته قد يبقى قائماً وكأنه بيدِ شبيهِ بينوشيه أو لينين. بعبارة أخرى إنّ العولمة رغم تأثيرها الاقتصادي والاجتماعي المشؤوم غالباً على العمّال قد تساعد على تقويض الفاشستية والمحافظة على الأنظمة الديموقراطيّة وشبه الديموقراطيّة. قد يفسّر هذا صدفة التقاء العولمة والديموقراطيّة وهو أمر يعتبره محلّلون كثر متناقضاً خلال العشرين سنة المنصرمة. فإليزابيت وُدز مثلاً أظهرت كيف أنّ العولمة سهّلت انتشار الديموقراطيّة وأضعفت التحدّيات الثوريّة في ألسلفادور وأفريقيا الجنوبية: إنّ دمج الأسواق المحليّة بالاقتصاد العالمي والسيطرة

المتزايدة للسياسات الاقتصادية في الأنظمة الليبرالية المحدثة أبعدا احتمال قدرة الدول على تنفيذ سياسات مصادرة وإعادة توزيع قد تهدد مصالح النخبة. إنّ تحرّكات رأس المال قد تعاقب الإنحراف عن النموذج الليبرالي المحدث (وُدز 2000: 15) ولكن العولمة أمنّت حافزاً للسلطات الاقتصادية الفاشستية السابقة لجعلها توافق وأخيراً على التضمين السياسي الكامل للطبقات التابعة علماً أنّ هذه الأخيرة قد يكون لها وسائل محدودة لتهديد مصالح النخبة. في الواقع قبلت النخبة الديموقراطيّة فيما قَبِلَ خصومهم الرأسمالية واليوم يسعى الثوّار السابقون مثل جبهة تحرير فارابوندو مارتي في السلفادور والكونغروس الأفريقي الوطني في أفريقيا الجنوبية إلى إصلاح الرأسمالية لا الإطاحة بها.

إنّ التحرّكية الرأسمالية تلازم أيضاً «الطريق البرلماني» المؤدّي إلى التغيير الثوري. وللأسباب المذكورة سابقاً ليس هذا طريق يمكن سلوكه (وأفضل مثلٍ على ذلك هو حكومة الوحدة الشعبية في تشيلي التي تقترح أنّ هذا الطريق سيكون خادعاً جداً) أولئك الذين يشعرون برغبة سلوك هذا الطريق المؤدّي إلى الثورة سيواجهون التهديدات نفسها التي واجهها سابقاً الثوّار في السلفادور وأفريقيا الجنوبية: سحب رأس المال ومقاطعته والكابوس الاقتصادي الذي قد يلي ذلك. في الواقع كلّما ازداد اندماج الاقتصاد الوطني (إلى حدّ يبقى فيه هذا المفهوم منطقياً) بإحكام أكبر بدوران رأس المال المُعَولَم، إزدادت التكاليف الاقتصادية لبرنامج سياسي مناهض للرأسمالية. يمكن تجنّب بعض هذه التكاليف إن شرّع تكتلّ من الدول هذا البرنامج في الوقت نفسه، ولكن هذا السيناريو الذي أمل تروتسكي ولينين والبولشيفيون بعد الثورة الروسية تحقّقه بحماسة يبدو غير مرجّح اليوم بقدر ما كان في الماضي. من جهة أخرى قد يكون افتراضاً «الطريق البرلماني» المؤدّي إلى الثورة الذي قد يُسلك إن (وحين) أصبحت جماعات من الشعب في دولة ديموقراطيّة-الأغلبية منهم- مقتنعة أنّ التغيير الاجتماعي والاقتصادي الجذري هو الحلّ الوحيد لمشكلاتها اليوميّة والطارئة وسط أزمة اقتصادية حادّة جداً. لا يمكننا حذف إمكانية كهذه ولكن بالرغم من ذلك قد يضطرّ الثوّار ومن دون شك إلى التنافس مع مصلحين وأحزاب شعبية مختلفة من أجل الحصول على الدعم من ضمنهم مؤيّدين للحلول الفاشستيّة.ويعلّمنا التاريخ أنّه حتّى الأزمات الرأسمالية الحادّة لا تضمن التغييرات الجذرية فكيف بالأحرى التغييرات الثوريّة.

وأخيراً العولمة المتّحدة كونها مشروعاً سياسياً للبلدان الرأسمالية الأكثر تقدّماً وبخاصّة الولايات المتّحدة، فهي تسعى إلى تقويض كلّ أشكال الوطنية الاقتصادية والتبعية سواء في الحزبين اليساري واليمني. وتسعى إلى تعزيز التجارة الحرّة التي ستهيمن عليها حتماً المصارف والشركات المتعدّدة الجنسيات. وهكذا فإنّ العولمة تمقت بشدّة الاستبداد والأوليغاركية في الرأسمالية الوديّة التي غذّت حركات ثوريّة عديدة خلال القرن الماضي. باختصار كان لينين محقّاً من دون شك في الجدال بأنّ مصطلح الديموقراطيّة يوفرّ الملجأ السياسي المثالي للرأسمالية.

خلاصة القول ستستمر الثورات بدون شك بالاندلاع في تلك المجتمعات المتميّزة بمزيج من الظلم الاقتصادي والتطرف السياسي والقمع الذي تمارسه دول ضعيفة أو أصبحت ضعيفة فجأة. ولكن بسبب العولمة من جهة والثورات من جهة أخرى أصبح العامل الأخير أقلّ احتمالاً اليوم ممّا كان عليه سابقاً. وقد يصبح نادراً أكثر. إنّ السياقات السياسية والجغرافية التي تواجهها حالياً الحركات الجديدة المناهضة للرأسمالية العالمية والتي قد تواجهها في المستقبل القريب، لا تقود فعلاً إلى استراتيجيّة الثورة كما في حقبة الحرب الباردة، ولكن بالكاد يشير ذلك إلى أنّ التاريخ انتهى أو أنّ الاشتراكية ماتت. إنّ الحركات الجماهيرية القائمة ضدّ العولمة بالإضافة إلى نزاعات أخرى مستمرّة هي ميزة لا تُمحى من الحقبة الحالية. ستحاول معظم هذه الحركات تشريع إصلاحات من خلال صراعات نضالية خارج البرلمان أو من خلال الفوز بحصّة من السلطة عبر طرق انتخابية. إنّها لا تقلّ أهميّة عن الحركات الثورية وليست أقلّ جدارة بالدعم الفكري الانتقادي لأنّها اختارت هذه الدرب.

ملاحظات

(1) إنّ ثورة «كاراكازو» في شباط/فيڤري 1989 أشعلها ارتفاع أسعار الغازولين (وتباعاً أجرة الحافلات) وهو أمر كان جزءاً من البرنامج الاقتصادي للرئيس كارلوس أندريس پيريز لدعم الليبرالية المحدثة. ولقد نتج عنها المئات وربّما الآلاف من الأشخاص الذين فقدوا حياتهم. ولقد كانت بداية نهاية نظام الحزبين في فنزويلا ووصول العسكري الشعبي هوغو شافيز إلى الحكم. ولقد تمّت إدانة پريز وصُرف من منصبه عام 1993 بتهمة الفساد (غوت 2000).

(2) وبطريقة غير حكيمة تخلّى غيفارا عن وجهة النظر هذه لاحقاً زاعماً أنّ الثوار قد يستطيعون من الإطاحة حتّى بالأنظمة الديموقراطيّة.

6

هل انتشار الديموقراطيّة والعولمة سيجعل الثورات مهملة؟

ميساغ پارسا

إنّ الثورات ظاهرة معقّدة جداً ونتيجة لذلك يصعب توقّعها، وغالباً ما تتطلب انهيار بنيات المجتمعات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ينبغي أن تأخذ نظريات الثورة في عين الاعتبار عدداً كبيراً من المتغيّرات التي تساهم بالانهيار الاجتماعي وبنزاع اجتماعي واسع النطاق، ومن بين هذه المتغيّرات ظروف دولية وقوى تؤثر على أرجحية الثورات وحتّى على طبيعتها. رغم أنّ أجيالاً عديدة من أعمال المثقفين قد برزت في السنوات الماضية فما من نظرية أو نموذج يستطيع أن يشرح العملية الكاملة التي تنتج عنها الثورة.

قد يظهر تحليل مثمر للثورات من خلال وصل الطرق البنويّة والعمليّة لفهم موضوع الثورة. هذه النظرة متجذّرة في معاينة بنى الدولة وطرق فهم الدولة التي تتنبأ بقيام نزاعات اجتماعية كما هي متجذّرة في تلك المتغيّرات التي تسهّل تكوين الإئتلافات وتداعي البنية الاجتماعية. تساهم كلّ نظرة في فهم العمليات المعقّدة جداً المسيطرة في النزاعات الاجتماعية الواسعة النطاق، وفي الثورات في البلدان التي في طور النمو. إنّ النظريات البنيوية تحلّل طبيعة الدولة والاقتصاد ضمن سياق النظام العالمي الأوسع، كما تحلّل بنية الدولة ونظامها وعلاقة الدولة بالطبقات الاجتماعية

المختلفة. في النظريات البنيويّة يكون تحليل طبيعة الدولة واقتصادها أمراً أساسياً لدراسة الثورات؛ وتساعد هذه المتغيّرات في الإشارة إلى مدى ضعف الدولة وإلى مدى أرجحية أن تصبح الدولة عرضة لهجوم. كما تعزّز فهم مدى إمكانية قيام معارضة على الدولة في زمن نزاع اجتماعي أو أزمة ما. أمّا الفهم العملي للموضوع فيساعد على تفسير توقيت وطبيعة النزاع الاجتماعي والتحرّك الجماعي وأرجحية تكوين ائتلاف وتداعي البنية الاجتماعية. بالطبع ينبغي في كلّ تحليل عن الثورة الاجتماعية يجب أن يكون هنالك تفسير لأسباب نشوء تحدّيات جذرية لمناصب القيادة؛ وتوافقياً تستطيع هذه النظرات المساعدة على تفسير أمور كثيرة عن أسباب الثورات وسيرها، كما ينبغي بتحليل كامل للثورة أن يعاين بنية القوى المسلّحة وعلاقتها بالمواطنين، كذلك أن يطال هذا التحليل معاينة القوى الخارجية والظروف الدولية. ولكن وفي ما يلي سأركّز أوّلاً على التغييرات البنيوية التي تؤثر على أرجحية اندلاع ثورات. سيكون التحليل مستمراً بجزء كبير من عملي الجديد عن الثورات في إيران ونيكاراغوا والفيليبين (پارسا 2000).

باختصار، يبدو أنّ انتشار الديموقراطيّة ونشوء سوق اقتصادية عالميّة يحرّكان قوى معقّدة ومتناقضة في الأنظمة السياسيّة للبلدان التي في طور النمو. وفيما تشير بعض التغييرات إلى انخفاض احتمال اندلاع الثورات والثورات الاجتماعية بالتحديد، تشير تغييرات أخرى إلى استمرار النزاعات العنيفة. من جهة أخرى فإنّ انتشار الديموقراطيّة وانخفاض معدّل تدخّل الدولة وتوسّع نطاق الأسواق قد لا تجعل الدولة المستهدف الأساسي لدى المعارضين، في الوقت نفسه قد تقوّي المؤسسات الديموقراطيّة موقف المعارضين الاعتداليين وتقلّل احتمال تكوّن ائتلافات بين المعارضين الاعتداليين والثوريين. وهذا بدوره قد يعزل المعارضين الثوريين الراديكاليين ويعطّل فعاليتهم وينبغي بهذه التغيّرات البنيوية أن تميل إلى تخفيض إمكانية اندلاع نزاعات ثورية أو ثورات حتّى.

من جهة أخرى، فإنّ قوى السوق المنتشرة والاندماج المتزايد للاقتصاد في النظام الرأسمالي الشامل يميلان إلى زيادة التفاوت الاجتماعي والاقتصادي ويعرّضان الاقتصاد الوطني إلى تقلّبات السوق العالمية. وبالمقابل تتأثر بذلك شرائح المجتمع المختلفة. إنّ التفاوت الاجتماعي والاقتصادي الناشئ قد يؤدّي إلى توليد نوعين من النزاع. إنّ توسّع قوى السوق قد يقوّي النزاع الطبقي والإقليمي ويولّد حركات داعية

إلى التغيير الاجتماعي. وفي المقابل، فإنّ الاندماج في الاقتصاد العالمي قد يؤدّي إلى حركات وطنية واسعة النطاق ضدّ القوى الخارجيّة وبالمقابل تؤثّر على السكّان. في كلتا الحالتين، إنّ إزدياد تلك النزاعات حدّة قد يؤدي إلى عنف اجتماعي واسع النطاق واحتمال قيام تحدّيات ثورية أو حتّى إلى عودة الحكم الفاشستي واستبعاد المؤسسات الديموقراطيّة.

إنّ الدول التي تتميّز بحكم حصري تميل إلى أن تصبح ضعيفة أمام التحديّات والهجوم في أوقات المحنة. مثل هكذا دول تقلّص هدف الحكم وتسدّ إمكانية بلوغ الدولة ومراكز السلطة السياسية، وهي تنزع غالباً إلى استبعاد المؤسسات الديموقراطيّة الرسمية أو تجعلها غير فعّالة. وفي حالات قصوى قد ينشأ في الدول الحصريّة حكم شخصاني متطرّف يقصي الشعب كلّه وحتى النخبة الاقتصاديّة عن اتّخاذ القرارات وعن الموارد الحكوميّة. وتميل أنظمة مماثلة أيضاً إلى تقليل مسؤولية القطاع العام أو حتى استبعاده وهي تحكم باستقلالية عن الشعب (ماكدانيال 1991: 6، ميدلارسكي وروبيرتس 1986: 24-27). أمّا الأنظمة المركّزة القائمة على السلالات الحاكمة فهي ضعيفة بشكل خاص لأنّها تمنع النخبة من بلوغ الحكم وهي تبقى حصرية لفترات طويلة من دون تقديم أيّ خيار للتغيير (فوران 1997 أ: 229، غودوين 1994: 758، سنايدر 1998: 56) وللبقاء في السلطة قد تضطرّ أنظمة مماثلة إلى اللجوء إلى العنف المستمر والقمع لإضعاف خصومها أو لاستبعادهم. إنّ اللجوء المستمرّ إلى القمع قد يضعف الدعم الاجتماعي للنظام ويرغمه على أن يصبح معتمداً على الدعم العسكري والخارجي للحفاظ على السلطة.

إنّ الكثير من ثورات القرن العشرين اندلعت في بلدان العالم الثالث حيث تسيطر دول حصرية ومركّزة بنسبة عالية. إنّ عائلتي بهلوي وسوموزا أسّستا أنظمة دامت لعشرات السنين واستثنت الأغلبية الساحقة من الشعب من الحكم. انتقلت السلطة من الأب إلى الابن ولم يحصل الآخرون على خيار استلام زمام السلطة، ونتيجة لذلك لم تُمنع المعارضة الاعتدالية فقط من بلوغ الحكم بل أيضاً شرائح كبيرة من الطبقة العالية كما أصبح النظامان معتمدين على القمع والقوّة العسكرية وقوّة الولايات المتّحدة للاستمرار.

أثّر الإقصاء والقمع على طبيعة النزاعات وعلى خيارات التحرّك المتوافرة في النزاعات. فالقمع أدّى بشكل عام إلى انتشار معتقدات راديكالية لدى شرائح المجتمع

وبخاصّة لدى الطلّاب الذين كانوا في مقدّمة المواجهات الثورية، كما أضعف القمع أو استبعد المعارضين المعتدلين الراعين للاصلاح السياسي لصالح الثوّار الراديكاليين. إنّ النظامين في إيران ونيكارغوا إمّا قمعا المعارضة الاعتدالية بقوّة كما في إيران أو جعلاها غير فعّالة كما في نيكاراغوا. ونتيجة لذلك اضطرّت المعارضة الاصلاحية المعتدلة إلى تشكيل إئتلافات مع المعارضة الراديكالية وإلى قبول قيادتها، كما شجّع الإقصاء والقمع المعارضة الراديكالية على اللجوء إلى المقاومة المسلّحة ضدّ أنظمة مماثلة. توافقياً، ساعدت هذه العوامل على بسط سيطرة المعارضة الراديكالية التي شجّعت على اندلاع الثورات الاجتماعية ما إن أصبحت نافذة.

إنّ معدّلات الحكم المركزّ والحصري منخفضة في البنى السياسيّة الجديدة في البلدان التي في طور النمو ونتيجة لذلك ينخفض احتمال اندلاع نزاعات وثورات سياسية واسعة النطاق. إنّ نشوء مؤسسات ديموقراطيّة رسميّة يوسّع نطاق الحكم ويسمح للمنظمات المعتدلة وللمعارضة ببلوغ الدولة وهذا أمر ينزع إلى انخفاض معدّل انتشار الراديكالية في شرائح المجتمع وبخاصّة لدى الطبقة الوسطى. كما قد تقوّي المؤسسات الديموقراطيّة موقف المعارضة المعتدلة وتعزل المعارضة الثوريّة والراديكالية وتجعلها غير فعّالة. وبدورها هذه الأمور تخفّف من احتمال تشكيل ائتلاف بين الإصلاحيين والثوريّين المعارضين ونتيجة لذلك تتضاءل أرجحية إندلاع ثورات اجتماعية. بالإضافة إلى ذلك فإنّ استبعاد التدابير القمعيّة وقيام مؤسسات ديموقراطيّة رسميّة ينزعان إلى التخفيف من احتمال دعم المقاومة المسلّحة التي غالباً ما تتيح للمعارضة الراديكالية بفرض سيطرتها. باختصار قد تكون نتيجة الديموقراطيّة المنتشرة انخفاضاً في معدّل النزاعات الاجتماعية وإضعاف المعارضات الراديكالية السياسية.

وقد يؤثر تدخّل الدولة في الاقتصاد أيضاً على طبيعة النمو والنزاعات الثورية. إذ إنّ معدّلات مرتفعة من تدخّل الدولة يوسّع نطاق النزعات السياسيّة بسبب تقارب النزاعات الاقتصادية والسياسية على الساحة السياسيّة. بالإضافة إلى النزاعات السياسيّة العادية تصبح الدول أيضاً مركزاً للنزاعات الاقتصادية. إنّ تدخّل الدولة بمعدّلات مرتفعة يستبدل آلية السوق العملية وغير المركزّة وغير المُسَيَّسة بمجتمع مرئي وملموس قابل للهجوم خلال النزاع أو الأزمة (پارسا 1989، روشماير (Rueschemeye) وإيڤنز 1985: 69) كما يؤثّر معدّل تدخّل الدولة على طبيعة النزاعات الاجتماعية والسياسيّة وعلى نتيجتها. بالمقابل، إنّ تدخّل الدولة بمعدّلات منخفضة يشجّع المجتمعات

المحرومة على مطالبة الدولة بالتدخّل نيابة عنها فيما تدخّل الدولة بمعدّلات مرتفعة ينزع إلى تشجيع تلك المجتمعات على استهداف الدولة ومهاجمتها. حين يكون تدخّل الدولة منخفضاً وتعود السيطرة إلى قوى السوق، تتحرّك المجتمعات المحرومة لتطالب بتدخّل الحكومة في البنية الاجتماعية والاقتصادية نيابةً عنها. خلال القرن العشرين تحرّكت معظم الحركات الاجتماعية في الولايات المتّحدة لتعديل بضعة جوانب من النظام الاجتماعي. إنّ قسماً كبيراً من المقاومة العمّالية خلال الأزمة الاقتصادية الكبيرة وحركة الحقوق المدنية خلال الستينيات بقي ضمن إطار العمل الإصلاحي هذا (پارسا 1985).

بالمقابل فحيث يكون تدخل الدولة مرتفعاً يخفف نطاق السوق وعمليّاتها وتُسيِّس العمليات الاقتصادية والنزاعات ويجعل الدولة ضعيفة وعرضة للتحدّيات وللهجوم. وفي فترات الإنحطاط الاقتصادي أو الأزمات يحصل سوء إدارة اقتصادي ويُلقى اللوم مباشرة على الحكومات التي تتدخّل بمعدّل مرتفع فتتحرّك المجتمعات المحرومة والمستثناة لتستهدف الدولة. ولتغيير الوضع كانت الدولة في روسيا القيصرية وفي إيران تتدخّل بمعدّل مرتفع قبل إندلاع ثورتي 1917 و 1979. حين تفاقمت الأزمة أصبح النظامان هدفين سهلين للهجوم فأطاحت بهما الثورة. بالإضافة إلى ذلك إنّ معدّل تدخّل الدولة يؤثّر على طبيعة النظام الطبقي ونتيجة لذلك يؤثر أيضاً على احتمال تشكيل إئتلاف. أمّا معدّل منخفض من تدخّل الدولة فإنه يعزل الدولة عن النزاعات الاقتصادية. ونتيجة لذلك تنزع النزاعات الاجتماعية إلى الاقتصار على الطبقات الاجتماعية المتنافسة؛ هذا بدوره يخفّف من أرجحية تشكيل الائتلافات بين مختلف الطبقات الاجتماعية. بالمقابل إنّ تدخّل الدولة بمعدّل مرتفع يخفف من قوّة النزاعات الطبقيّة ويساهم في تكوين إئتلافات واسعة النطاق قد يضع العمّال والرأسماليون نزاعاتهم جانباً ويتعاونون للإطاحة بالدولة.

إنّ دولاً كثيرة واجهت ثورات في القرن العشرين أصبحت ناشطة وتدخّلت بشكل كبير في الاقتصاد ممّا جعلها وعلى المدى الطويل ضعيفة وعرضة للتحديّات الثوريّة بالمقابل فإن دولاً بقيت مضبوطة في البلدان المتحضّرة فإن حكومات بلدان في طور النموّ تدخّلت بقوّة في الاقتصاد للترويج للتراكم الرأسمالي ونموّه. وغالباً ما أصبحت هذه الدول الناشطة عاملاً اقتصادياً رئيسياً وسيطرت على قسم كبير من الموارد الاقتصادية أصبح بعضها موضع التراكم فراحت تنتج السلع مباشرة وتوزّع الرأسمال.

في حالات قصوى أصبحت الدول الناشطة المتعهّد والصناعي والمصرفي وصاحب الأراضي الوحيد في البلاد.

رغم نمو مدهش فإنّ تدخّل الدولة المتزايد في بلدان عدّة ترافق أيضاً مع استراتيجيّات نمو أدّت إلى تفاقم التفاوت الاجتماعي والاقتصادي وأثّرت بذلك على بعض الطبقات الاجتماعية فأعدّت الساحة للنزاعات الاجتماعية، ومجدداً أصبحت الدولة المستهدف الرئيسيّ لأيّ هجوم. غالباً ما خدم تدخّل الحكومة مصالح رؤوس الأموال الكبيرة على حساب رؤوس الأموال المتوسّطة والصغيرة. إنّ الدول المتدخّلة قمعت منظمات الطبقة العاملة وجعلت شرائح العمل راديكالية. إنّ سياسات حكوميّة كهذه خدمت مجموعة مصالح قليلة، أعطت النزاعات الاقتصادية طابعاً سياسياً وجعلت الدولة ضعيفة وعرضة للتحدّي وللهجوم. أمّا النزاعات القائمة ضدّ الدولة فغالباً ما خفّفت من قوّة النزاع الطبقي وشجّعت على تشكيل إئتلافات عمالية ورأسمالية ضدّ الحكومة؛ كان تشكيل إئتلافات بين المجموعات والطبقات الاجتماعية الرئيسية أمراً مهمّاً في ثورات العالم الثالث وبخاصّة حيث بقيت الدول قائمة أو حيث لم ينجح الثوّار في الإطاحة بالحكومة عبر المقاومة المسلّحة. وبدورها هذه الائتلافات زادت من أرجحية الإطاحة بالدول المتدخّلة وإندلاع الثورات. وقد تكوّن مثل هذا الائتلاف في إيران ونيكاراغوا في ثورات 1979 (پارسا 2000).

إذا خففت الحكومات من حدّة نشاطها إلى حدٍّ ما وأصبحت أقل تدخلاً وسمحت لقوى السوق بتحديد حصص الرأسمال والتراكم ستُعزل الدولة من نوع التحدّيات التي حصلت خلال النزاعات الاجتماعية واسعة النطاق في البلدان النامية في القرن العشرين. وبالتالي، لا يحتمل أن تصبح الدولة المستهدف الرئيسي لأيّ هجوم لأنّ قوى السوق المجرّدة والمجهولة تحدد العمليات الاقتصادية. ورغم أنّ المجتمعات والطبقات المتأثرة قد تتحرّك وتطالب بتدخّل الدولة نيابة عنها، فهي قد لا تخطط للإطاحة بالدولة. وفي ظروف مماثلة تستهدف النزاعات الاجتماعية مجموعات وطبقات اجتماعية أخرى بدلاً من الدولة. ونتيجة لذلك تصبح النزاعات الاجتماعية أكثر انفصالاً وتفشل في توليد إئتلافات واسعة النطاق. إنّ غياب ائتلافات مماثلة يزيد من احتمال قيام إصلاحات اجتماعية تقوم من خلالها المجموعات والطبقات الاجتماعية بالضغط على الحكومة لإحداث تغييرات معتدلة ضمن البنى القائمة.

من جهة أخرى، إنّ النزعة الحالية في التدخّل المخفّف للدول وفي توسّع قوى

السوق قد يولّد تناقضات وأزمات تعدّ لقيام نزاعات. ومع العولمة المتزايدة فإنّ الانحطاط الاقتصادي أو الأزمة الاقتصادية في البلدان الصناعية المتقدّمة سيؤثر على البلدان النامية أكثر من السابق، ومع إندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي بشكل متزايد، فهي تظلّ ضعيفة وعرضة لتقلّبات السوق العالمية والقرارات التي تتخذها الشركات الدولية والمؤسسات المالية كما حصل في البرازيل والمكسيك وتايلندا وكوريا الجنوبية. تنزع قوى السوق إلى توليد تقلّبات اقتصادية لا يمكن السيطرة عليها بسهولة وهي نزعة يُحتمل أن تصبح أقوى في ظلّ ظروف اندماج أكبر في الاقتصاد العالمي كما سيكون للاندماج الإقليمي تأثيرات واسعة النطاق في ما يتعلّق بالانكماش الاقتصادي كما حصل عام 1998 مع تراجع الأسواق الآسيوية.

بالإضافة إلى ذلك إنّ النزعة الحالية تجاه اندماج اقتصادي أكبر قد يوّلد رابحين وخاسرين جدداً عبر مختلف الطبقات والقطاعات الاقتصادية ومع العولمة المتزايدة انتصر القطاع الرأسمالي على القطاع العمّالي وأصبح قادراً على تخطّي الحدود الوطنية على نطاق واسع ولا تتمتع أيّة مجموعة أو طبقة اجتماعية أخرى بهذا الإمتياز. وبالرغم من أنّ مساندي الأسواق الحرّة والعولمة يدافعون عن مؤسسة المشاريع الخاصّة وعن الملكية الخاصّة لوسائل الإنتاج غير أنّه في الواقع تميل الرأسمالية التنافسية إلى استبعاد المنافسين الصغار والضعفاء ممّا يؤدّي إلى قيام تركيز أكبر لرؤوس الأموال والموارد. إنّ استبعاد رأس المال الوطني من قبل الشركات الدولية في أسواق تنافسية مماثلة قد يؤثر على شرائح واسعة من المجتمع في البلدان النامية، وقد ينتج عن هذه الظروف تشكيل ائتلافات واسعة ضدّ القوى الخارجية المعادية، وقد تولّد هذه الظروف حركات وطنيّة مصدرها القطاعات والطبقات الخاسرة التي قد تعارض القوى الدولية مثل الشركات الدولية وصندوق النقد الدولي والمصرف العالمي. قد تطالب هذه الحركات والائتلافات بتدخّل أكبر من قبل الدولة وبحماية من النزعات العالمية التي لا تأتي لمصلحتها.

بالإضافة إلى ذلك إنّ توسع الأسواق الحرّة قد يستمرّ في زيادة التفاوتات الطبقية والعرقية والإقليمية. ورغم أنّ التدخّل المخفف للدولة قد يقلّص رأس المال وتراكم الأموال التي ترعاها الدولة فإنّ توسّع قوى السوق قد يزيد أيضاً التفاوتات بين الطبقات والأقاليم في البلدان النامية. حالياً مع توسّع قوى السوق فإنّ التفاوتات الاقتصاديّة تزداد في كلّ مكان في العالم. إنّ الثغرة بين الثري والفقير في العالم قد

اتسعت بنسبة مرعبة، إذ إن ممتلكات ثلاثة من أغنى رجال في العالم عام 1998 قد تخطّت إجمالي الناتج القومي في الخمسة وعشرين بلداً الأقلّ تحضّراً مع عدد سكان يزيد عن 500 مليون. بالتشابه إنّ أصول الـ200 شخص الأغنى في العالم في العام نفسه تخطّى دخل 41% من سكّان العالم (برنامج الأمم المتّحدة للتنمية 1999: 38) أمّا إجمالي الربح الصافي لأغنى 400 شخص في الولايات المتّحدة فبلغ 1.2 تريليون دولار عام 1999 أو أقل بقليل من إجمالي الناتج المحلّي في المملكة المتّحدة. في خريف العام 2000 كانت ثروة وليام غايتس تبلغ 63 مليار دولار، أي أكثر من إجمالي الناتج المحلّي في البيرو التي يبلغ عدد سكّانها 25 مليون نسمة (فوربس، 9 أكتوبر 2000).

على المدى القصير، قد لا تؤدّي هذه التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية إلى نزاعات سياسية. فأولاً التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عبر آليات السوق لا يمكن إضفاء طابع سياسي عليها بسهولة (پارسا 1989 :13 - 20). بالمقابل فإنّ المجتمعات المتأثرة قد تلوم نفسها أو القدر أو أسباباً أخرى على سوء حظّها وتمتنع عن التحرّك الجماعي. بالإضافة إلى ذلك فإنّ التفاوت المتزايد للدخل قد لا يولّد نزاعات اجتماعية إنّ استمرّ دخل الطبقتين المتوسّطة والسفلى بالارتفاع إلى أمد غير محدود.

ولكن على المدى الطويل، إنّ التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة التي تسيطر على النظام الطبقي قد تولّد أسباباً مؤدية إلى نزاع اجتماعي في أجزاء من الدول النامية على الأقل. في الماضي كانت التفاوتات المتزايدة تميل إلى تحريك شرائح من المجتمع من ضمنها الطبقة العاملة والطبقة المتوسطة للمطالبة بتغيير اجتماعي وبمساواة أكبر كما لعبت التفاوتات المتزايدة دوراً في نشر الراديكالية بين الطلّاب وشرائح من الطبقات العاملة للمطالبة بتغييرات أساسية في البنية الاجتماعية. لعب الطلّاب والعمّال الراديكاليون أدواراً حاسمة في المقاومات ضدّ الأنظمة في إيران ونيكاراغوا والفيليبين (پارسا 2000). في المستقبل قد يشكّل هذان المجتمعان القوى الأساسيّة للحصول على تغييرات جذرية. وأخيراً، إنّ التفاوتات المتزايدة قد تقوّي أيضاً النزاعات الإقليمية والعرقية على السواء ممّهدة الطريق للحركات الاجتماعية الانفصالية. إنّ مقاومة الأكراد في إيران والعراق وتركيا والمسلمين الانفصاليين في الفيليبين هي مثال واضح على عواقب التوزيع المتفاوت وسوء معاملة الأقلّيات العرقية.

مع استبعاد الأنظمة الفاشستية ستحظى المجموعات والطبقات الاجتماعية بقدرات أكبر على التحرّك الجماعي في البلدان التي قامت بها مؤسسات سياسية ديموقراطيّة رسمية. والطبقات الاجتماعية المتأثّرة بالعولمة بات لديها وصول أكبر إلى الإعلام الدولي وإلى وسائل التواصل الجديدة في ما بينها. ضحايا العولمة في بلدان مختلفة وبخاصة البلدان الواقعة في المناطق الجغرافية نفسها ستكون قد عززت قدراتها على تنمية التضامن ما وراء حدودها الوطنية والمقاومة من أجل تحقيق أهداف ومصالح مشتركة. على عكس الرأسمال الشامل الذي لديه القدرة على تخطّي الحدود الوطنية فإنّ معظم الأشخاص العاديين لا يستمتعون بهذه السهولة في التحرّك. ومع ازدياد شمولية الرأسمال تزداد مقاومة الذين تأثّروا بحركة الرأسمال الواسعة النطاق سيكون وقع استبعاد القمع أو ضعفه إيجابياً على مقاومة الشعوب المستبعدة والتي ستطالب بالعدالة الاجتماعية وبضمّها إلى المجتمع وبمساواة اجتماعية أكبر. إنّ الاهتمام بالحفاظ على الديموقراطيّة وعلى مناخ مستقرّ لجذب توظيف رؤوس الأموال الأجنبيّة قد يمنع الحكومات من قمع شعوبها والدول الديموقراطيّة ستضطر إلى تلبية مطالب الشعب.

إنّ التحرّك الجماعي على نطاق واسع سيهدّد حقوق المجموعات والطبقات الاجتماعية الثرية ومصالحها. وفي ظلّ ظروف مماثلة قد تفضّل المجموعات والطبقات الثرية الحقوق الديموقراطيّة المحدودة وحتّى إعادة الحكم الفاشستي. رغم أنّ نهاية الحرب الباردة تآكلت الدعم الأميركي لأنظمة مماثلة فإنّ إزدياد النزاعات الاجتماعية في بعض البلدان قد يؤدّي إلى إعادة القمع للحفاظ على البنية القائمة. بالطبع إنّ خطوة مماثلة قد تعطي عكس النتائج المرجوّة، فتزداد فرص انتشار الراديكالية لدى شرائح أكبر من الشعب من ضمنها الطبقة المتوسّطة وإلى تشكيل ائتلافات واسعة النطاق.

إنّ فرض الحكم الفاشستي المترافق مع تفاوتات اجتماعية واقتصادية متزايدة قد يوفّر مع الوقت الفرصة للمعارضة الثورية بأن تتحرّك وتكتسب حتّى قيادة حركات مماثلة؛ ولاندلاع الثورات الاجتماعية ينبغي أن تكتسب المعارضة الراديكالية والثورية قيادة حركات مطالبة بالتغيير الاجتماعي وبالعدالة الاجتماعية. إنّ قيادة تلك المعارضات كانت أساسيّة في ثورات القرن العشرين الاجتماعية. غالباً ما كانت المعارضات الثوريّة في مقدّمة المقاومات السياسية والإيديولوجية في البلدان النامية.

فهذه المعارضات نجحت في تحويل الطلّاب والشباب إيديولوجياً إلى المقاومة السياسيّة عبر بلدان نامية كثيرة. تمكّنت المعارضات الراديكالية والثورية في إيران ونيكاراغوا والفيليبين من إطلاق مقاومة مسلّحة بدعم من الطلّاب الجامعيين. في كلٍّ من نيكارغوا والفيليبين تمكّنت المعارضة الثوريّة أيضاً من اكتساب الدعم السياسي والإيديولوجي لشرائح الطبقة العاملة. لقد لعب دعم هذه المجموعات دوراً مهمّاً في الهيمنة السياسيّة للمعارضة الثوريّة.

يبدو أنّ دراسات حديثة شددّت بإفراط على دور الإيديولوجيا الثوريّة لدى المعارضات الراديكالية (سكوكبول 1982، مُعدِّل (Moaddel) 1993 ، فرحي 1990 ، كولبورن 1994) وبعض التحاليل عن الثورات صوّرت الإيديولوجيا كعامل مستقلّ يتمتع بقوى وبديناميكية خاصّة، وينبغي في أيّ تحليل عن الإيديولوجيا أن يعاين علاقتها بالبنية الاجتماعية القائمة. فالتحاليل التي تنسب القوى الكاسحة إلى الإيديولوجيا تميل إلى جعلها لغزاً وإلى عزلها عن سياقها الاجتماعي ومصدرها. إنّ الإيديولوجيا الثوريّة تستهوي مختلف مجموعات البنية الاجتماعية بطرق مختلفة. فالمجموعات الفرديّة تتمتّع بنزعات مختلفة تجاه الإيديولوجيات السياسيّة المختلفة وفقاً لموقعها في البنية الاجتماعية بغضّ النظر عن البلد أو الحضارة، أمّا السبب فهو لأنّ المجموعات التي تنفّذ العمليات الثوريّة تحتلّ مواقع مختلفة في البنية الاجتماعية وتمثّل مصالح مختلفة وتتقدّم بمطالب مختلفة.

بالإضافة إلى ذلك إنّ الدول والبنى الاجتماعية في البلدان التي تواجه ثورات اجتماعية لا تعتمد على الإجماع الإيديولوجي العام. بالفعل إنّ القمع السياسي والدعم الخارجي أكثر منه الإجماع الإيديولوجي لعبا دوراً مهمّاً في تكوين الدول واستمراريتها في عدد كبير من البلدان التي خضعت إلى تحوّلات ثوريّة. وفيما كانت الإيديولوجيات الثوريّة والمعارضات شعبيّة لدى بعض شرائح المجتمع وبخاصّة لدى الطلّاب، ويجدر بتحاليل الثورات الاجتماعيّة ألّا تبالغ بدور الإيديولوجيات الثوريّة في الثورات. فالمعارضات الثوريّة قد لا تستطيع تقديم كلّ جوانب إيديولوجيّاتها إلى الرأي العام وهي لم تفعل ذلك دوماً، إمّا بسبب القمع الحكومي أو بدافع القلق من الدعم السياسي الخارجي وتكوين ائتلافات. لقد نجحت المعارضات الراديكالية في تسلّم زمام الحكم عبر المقاومة المسلّحة أو عبر تشكيل ائتلافات واسعة مع معارضات اعتدالية غالباً عبر المساومة وتعديل إيديولوجيّتها. وفي هذا الصدد من المهم أنّ أذكر

أنّ آية الله الخميني وفي رسائله خلال المقاومة الثوريّة لم يخبر الشعب الإيراني قط عن خططه لقيام دولة ثيوقراطيّة في إيران (پارسا 1989 و2000).

بالطبع إنّ ضعف المعارضات الثوريّة أو غيابها الملموس عن الساحة الدولية خلال السنوات العشر المنصرمة خفّف بالتأكيد من احتمال اندلاع الثورات الاجتماعيّة رغم أنّ انتشار الديموقراطيّة وسّع قدرة المجموعات الاجتماعية على التحرّك جماعياً فإنّ الغياب الملموس للمعارضات الثوريّة أو ضعفها في أقسام كثيرة من العالم النامي نتج عنه إستبعاد جدول الأعمال الثوريّ لدى شرائح رئيسية من أهل الفكر في البلدان النامية. ربّما وحدها تغيّرات رئيسية في الاقتصاد العالمي بالإضافة إلى استقطاب في توزيع الموارد قد تُعِدّ السياق لتحويل مهم لمصلحة المعارضات الثوريّة.

باختصار إنّ الضعف الاقتصادي لدى البلدان النامية في سياق اندماج أكبر في السوق العالمية والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة بالإضافة إلى انتشار مستوى تعليمي أعلى قد تؤدّي إلى تهديدات مستمرّة لإندلاع نزاعات وثورات اجتماعية واسعة النطاق. أمّا فشل إنتشار ديموقراطيّة أصلية فسيساهم في التورّط المستمرّ للطلّاب والشباب في مقاومات سياسيّة في البلدان النامية وهم دوماً في طليعة المقاومات المطالبة بإحلال الديموقراطيّة والعدالة الاجتماعية في العالم الثالث في الجزء الأخير من القرن العشرين. تتركزّ التجمّعات الطلابيّة في الكليّات والجامعات وهي تتمتع بشبكة تواصل متوافرة على الدوام لإطلاق تحرّك جماعي. إنّ انتشار وسائل تواصل جديدة مثل الإنترنيت والبريد الإلكتروني عبر العالم النامي سيعزز قدرة الطلّاب على التعبئة والتحرّك الجماعي. بالإضافة إلى ذلك يتمتّع الطلّاب بنفوذ كبير لدى شعوب البلدان النامية وغالباً ما كان لتمرّدهم وقع على المجتمع عامةً. كما يتمتّع الطلّاب بالحريّة الأكاديميّة وبنسبة من الحصانة من القمع الحكومي وهكذا فإنّ هذه العوامل وضعت طلّاب الكليات والجامعات في طليعة المقاومات الإيديولوجية والسياسيّة في البلدان النامية وطالما سيؤثر التفاوت الاجتماعي المتزايد والنزاعات الشاملة سلباً على البلدان النامية، سيستمرّ الطلّاب في النضال مطالبين بالعدالة الاجتماعيّة وبالديموقراطيّة. وفي ظلّ ظروف مماثلة سيستمرّ الطلّاب ومؤسسات التعليم العالمي بإنتاج مفكّرين منشقّين ومعارضين راديكاليين على الأرجح. ومهما كان الاتجّاه المستقبلي، يبدو أنّ عدداً كبيراً من العوامل المنتجة للنزاعات الاجتماعية والعنف مستمرّ على الأقل في أقسام من العالم النامي.

7

حصان زاپاتيستا الأبيض وقلنسوة تشي: طروحات حول مستقبل الثورة

إريك سلبين

نظراً إلى الآراء الحديثة حول زوال الثورات، قد يكون العنوان الملائم أكثر هو «14 فرضيّة بحثاً عن جمهور». قبل 150 سنة بعدما أعلن توكفيل أنّ الثورات «العظيمة» ستصبح نادرة أكثر، وهو إعلان ظهر مجدّداً بشكل منتظم، يؤكّد لنا عدد من الأشخاص أنّ هذه الظواهر تعود إلى الماضي[1]. إذا كانت الثورات التي تشبه نقاطنا المشتركة ـ فرنسا، روسيا، الصين، كوبا أو إيران ـ نادرة بعض الشيء، فمن السابق لأوانه الاستغناء عن افتراض أساسيّ للغاية: سيناضل الناس من أجل الحريّة والمساواة والديموقراطية والفرصة في عالم حيث الظروف الماديّة والعقائديّة لحياتهم اليوم لا تعكس أيّاً ممّا سبق. وسيفعلون ذلك باستخدام مجموعة من الأدوات المتوافرة لديهم. إنّ الثورات هي ابتكارات بشريّة عميقة وليست مسيرات طبيعيّة محتمة، وهي لا تحدث بل تُصنع ـ وذلك بعكس تطرّق سكوكبول (1979: 17) إلى جملة فيليبس الشهيرة.

من المثير للسخرية أنّ إعلان نهاية الثورة تزامن مع تعدّد الاهتمام بالثورة. بعد فترة ركود نسبيّة، تزداد شعبيّة دراسة الثورة؛ وشهدنا ازدهاراً حقيقيّاً في نوعيّة العمل

في هذا الشأن، وقد لاحظ البعض ظهور ما يُسمّى بالجيل الرابع من واضعي النظريات المتعلّقة بالثورة. (فوران 1993، اميربابر وغودوسين 1996، سلبين 1997، غولدستون 2001) وهناك حالات لا بدّ من النظر فيها، تشياپاس في المكسيك والجزائر وكولومبيا واندونيسيا وفلسطين والنيبال، وهناك همسات ولو كانت خفيفة بشأن روسيا.

إنّ ميلنا الطبيعيّ لإخضاع اللحظات المربكة من الاضطراب الاجتماعيّ إلى النظام المهدّىء للتحليل «العلميّ»، لم يؤمّن الأدوات الحساسة الضروريّة لاستكشاف الثورة المحيرة. إنّ المقاربات التي تعتمد بشكل كبير على النواحي السياسية أو النفسيّة أو الاقتصاديّة غير مؤهّلة لفهم السبل التي تحوّل بها حصان زاپاتيستا الأبيض، وقلنسوة تشيه، وقبّعة ساندينو، قبعة هُو من الجريد وعصاه الخيزان ولحيته الرفيعة أو وشاح كبرال، إلى رموز غنيّة بالمعاني، ذات عواقب هامة لدى التطرّق إليها، وفي الدور الذي تلعبه في قصص أخرى. وهي التي يستند إليها الناس من مختلف النواحي في نضالهم لإثبات قضاياهم المؤيّدة للثورة أو المعارضة لها.

أرى أنّه من الضروري، إضافة إلى الشروط الماديّة أو البنيوية التي تقود تحقيقاتنا، أن ندرك الدور الذي تؤديه قصص وروايات المقاومة الشعبيّة وحركات الثورة والتمرّد التي ألهبت أجيالاً من الثوار على مرّ الزمان والحضارات. لتعميق فهمنا للثورة، ليس أَقَلّه مستقبل هذا المفهوم في عالم معولم أكثر فأكثر، نحتاج إلى مقاربات جديدة، لا تهدف فقط إلى اعتماد الأدوات «التقليديّة» للمفكّرين العصريين، بل إلى ضمّ الأدوات التقليدية لقصص المفكّرين والثوار القويّة والمنطوية على هدف معيّن. ويمكن اعتبار Eighteenth Brumaire(*) لماركس دليلاً جيّداً وهو مثل رائع وغنيّ لعمل الخيال الاجتماعيّ. وتهدف هذه المساهمة الأبسط إلى تحريك مخيّلاتكم. وبدلاً من إقناعكم بفضل الذرائع، آمل أن يساهم ما يلي في الحثّ على طرح أسئلة وفتح نقاش وحملنا على النظر في الاحتمالات التي غالباً ما توضع جانباً. لهذه الغاية، فإنّ كلّ الأفكار المقدّمة هنا تمثّل ما يمكن اعتباره نظريّة مسبقة، تقدّم «المواد الخام التي يمكن أن تشكّل أساساً لكلّ أنواع النظريات» (روزنو Rosenau 1980: 127). لقد بالغتُ عمداً في ما طرحته هنا، و «الاختبارات» الملائمة لمنفعة

(*) Brumaire الشهر الثاني من رزنامة الثورة الفرنسية أقرّته الجمهورية الأولى في 1793 وهو من 22 تشرين الأول/أوكتوبر حتى 20 تشرين الثاني/نوفمبر. (المترجم).

ما سيلي هي أكبر من أن تشملها هذه الدراسة. وآمل أن تتحوّل في النهاية إلى منصّة لمعالجة الأسئلة المحيّرة حول أسباب قيام الثورات في مكان وليس في آخر. في زمان وليس في آخر. ضمن هذا الشعب وليس غيره. وحول ما إذا كان الناس سيواصلون القيام بذلك[2].

طروحات حول مستقبل الثورة

I

رغم ميل العديد منّا إلى التحدّث عن سلسلة متواصلة من الثورات التي تعود إلى العام 1789، فما من تقليد واحد للمسيرات الثوريّة، فعدد متنوّع من الناس ـ من ثوار، ثوار مضادين وبيروقراطيين حكوميين وأكاديميين ـ ابتكروا تقليداً واحداً لمجموعة من الأسباب. وفيما يتيح هذا الأمر القيام بالمقارنات المفيدة ويقترح وجود بعض «القواعد العميقة»، فإنّ معظم حالات الثورة تتميّز بفروقاتها وليس نقاط تشابهها. ومن الضروري أن نستكشف هذه الخلافات ونفهمها فيما نبحث عن الموضوع المشترك الذي يربط العديد من هذه المسيرات، ولو بشكل عرضيّ أحياناً. بالتالي، فإنّ جزءاً من النقاش حول مستقبل الثورة يرتبط بعمق مفهومنا لماضي الثورة.

II

يجب التطرّق إلى أيّ نقاش للماضي بحذر شديد. فوراء مشاكل التاريخ في مظاهرها العديدة إضافة إلى تنوّع الذاكرة ـ الجماعيّة، الفولكلوريّة، الأسطوريّة وما إلى ذلك ـ هناك فخ الحنين إلى الماضي. فالحنين إلى الماضي هو نوع خاص من الذاكرة. غالباً ما يُصادَف في إطار القويّ الذي يستغلّه لتشريع امتيازاته، وذاك الذي يعتبره دليلاً على أنّ الحاضر هو كما ينبغي أن يكون، لكنّ الحنين إلى الماضي يؤثّر أيضاً في الثوار والمفكّرين. لأنّ كلّ مجموعة تميل إلى التمثّل بزمن بطوليّ أسطوريّ يضفي طابعاً شرعيّاً على نضالها. وتهدف جهودنا إلى كشف واستكشاف الماضي انطلاقاً من أصوات متعدّدة ومجموعة من المصادر. وهذا التعدّد في الواقع يساعد في صوغ مَنْ نحن وما نحن عليه وما نظنّ أنّه ممكن ولماذا وكيف يتمّ إحراز هذه الأمور وما سيعنيه ذلك، وما نأمل أن يعنيه عندما نحقّق هدفنا، في حال حقّقناه. بالتالي،

يتمّ تذكّر الماضي في الحاضر[3]، ورغباتنا الحاليّة ترسم صورة مستقبلنا. رغم أفضل جهودنا وصور الرزنامات والساعات وما إلى ذلك، فإنّ أيّاً من هذه الأزمنة ـ الماضي والحاضر والمستقبل ـ لا ينفصل بشكل واضح عن الآخر. وكما قال المؤرّخ الفرنسي ميشليه (Michelet) في القرن التاسع عشر عن فرنسا في العام 1789، «في ذلك اليوم كان كلّ شيء ممكناً... فالمستقبل كان حاضراً ... هذا يعني أنّ الزمن لم يعد موجوداً، وبات كلّ شيء كوميض الأزليّة»، (اقتباس في كتاب كيمل Kimmel 1990: 186)[4]. حتى الذين يتحدّثون عن زوال الثورات، يدركون أنّ «الثورات هي أشبه بالهجرة إلى المستقبل [حيث] توجد أرض الميعاد، في أذهان الذين يؤمنون بذلك» (نوديا 2000: 164). في الحالتين. يرسم الناس فرصة مذهلة لإعادة صياغة العالم وأنفسهم.

III

إنّ الإدراك بأنّ الثورة محليّة وتتعلّق في الأساس بالظروف المادية والعقائديّة لحياة الناس اليوميّة لا يعني أنّه لا دخل للغائيّات العالميّة بذلك: فهي تساعد على كشف الحقائق وتساعد بالتأكيد لتفسير ردّات الفعل الدولية حيال مسيرات الثورة والسلوك الدوليّ بهذا الخصوص، حتى ولو كانت ردات الفعل هذه تقلّل من قيمة الدور العميق للعنصر البشريّ في تحقيق هذه المسيرات والإبقاء على احتمال قيامها. إنّ الصلات بين وضمن الثوار والمسيرات الثورية عميقة وقوية حيث الصلة هي بفرنسا (حريّة، مساواة، أخوّة)، أو روسيا (خبز وسلام وأرض) أو المكسيك (أرض وحريّة). لكن هذه المطالب «الكونيّة» اعتُمدت في كلّ مكان، وقد تكيّفت مع المتطلّبات المحليّة وارتبطت بقصص خاصة بكلّ حالة. من المضلّل التركيز على بعد غائيّ على افتراض أنّه ربط مئتي سنة من الثورات. هنالك في الأمر شيءٌ من الغرابة، ولسوء الحظ، رجولي وخطّي وعقلاني حول الفكرة بأن أيَّ ثورة ـ أو ربما كتابات كارل ماركس ـ أمّنت بطريقة ما بعداً غائيّاً للثورة أو للمسيرات الثوريّة. بالتالي، إذا كانت الثورة تتمتّع ببعد غائيّ أيمكننا أن نعرف من أوجده ولمن ولماذا؟ ويمكننا أن نسأل من كان يعرف بالضبط بوجوده؟

IV

تلعب الأفكار والأساطير والمفاهيم التي يتشارك بها الناس، دوراً عالمياً أو

دوليّاً. من هنا، ينبغي عدم تجاهل ذريعة محليّة، وهي أنّ نوعاً من التركيبات الثورية الدوليّة قد ظهر ـ وهو عبارة عن معجم من الكلمات والمفاهيم من مصادر مختلفة، صاغها الناس إلى نوع من العقيدة العمليّة التي يواجهون بها عدم مساواة ومتطلّبات زمنهم ومكانهم، فيخلقون قصصاً ورؤى جديدة من القديمة فيما يحافظون على الصلات الإطاريّة المهمّة بالماضي. بالتالي فإنّ ذكريات القمع وروايات الاحتلال والنضال وقصص المعارضة وأساطير المجد الغابر والمستقبليّ، وكلمات الألغاز والرموز تُستقدم من سجّل تاريخ المقاومة والثورة المشتركة لدى كلّ حضارة تقريباً. ويتمّ استعارتها من الآخرين فتُحوّل إلى ماض يمكن استعماله، لمواجهة الحاضر والتطلّع إلى المستقبل. وتنشىء القصص الموجبات بين أجيال الماضي والحاضر والمستقبل ويُدعى كلّ جيل إلى الدفاع عن نضال الأسلاف والاضطلاع بواجب المستقبل التاريخي، (راجع مثلاً مارتن 1992: 178، الذي يقتبس عن بنجامين 1969 [1940]: 254).

V

قبل زمن طويل على الافتتان الراهن بالعولمة، يشيّد الثوار مجتمعاً شاملاً، شبكة من الأساطير والرموز والصلات التي دعمت وغذّت ظهور المسيرات الثورية في مناطق مفاجئة وسط مجموعة ظروف مفاجئة. ورغم أنّه يمكن عزو الأمر إلى «الأخرويّات الثورية الخفيّة» للالفية المسيحية (كوهن 1990)، أو إلى قصة الخروج (والزر 1985)، أميل إلى التفكير في أنّ الأمر أكثر تعقيداً، يعكس في الوقت ذاته الجذور العميقة والقديمة إضافة إلى الجذور السطحيّة والمنتشرة. وجهود «العولمة» التي بذلها الثوار الفرنسيون أو كومينترن أو تشي غيفارا أو رجال الدين في إيران، أو القائد ماركوس تشير إلى أنّه بغض النظر عن الموانع التي قد تظهرها موجة العولمة الديموقراطية الليبراليّة/ الرأسمالية المتأخرة فمن غير المحتمل أن تؤديّ إلى جمود التذكير المستمرّ بالدعوات والمطالب الثوريّة. فَتشي غيفارا مثلاً يدخل الآن التاريخ ويخرج منه بتعرّج كبير، يتمايل ويترنّح كالأنهر القديمة، يخترق المعالم الطبيعيّة، يترك وراءه «الأنهر التائهة»، والطرقات التي تتحوّل إلى بحيرات، وحتى المناطق التي تصبح عالية وجافة[5]. هل سيرتدون قمصان تشي في الجزائر كما فعلوا في طهران عام

1979؟ ويرون حصان زاپاتيستا في هافانا كما فعل البعض في نيكاراغوا؟ وينشدون نشيد الثورة الأممية (Internationale) أو ربما حتى المارسييّز النشيد الفرنسي في جاكارتا؟ (حصل الأمر الأوّل في ناميمبيا والثاني في السلفادور)، أو أنّهم سيتمثّلون بشخصيّات، رموز وأساطير ذات طابع أقلّ «عولمة» ومعان لا بدّ من كشفها أو معرفتها أو تحديدها؟ إنّ كيفيّة وأسباب كتابة هذه البحوث من قبل أيّ طرف ولمن وكيفية نشرها، هي مسائل تستحق اهتماماً أكبر ممّا حظيت به حتى الآن.

VI

من الواضح أنّ «للعولمة» وهي ما تبقّى ممّا كان يدعى بالإمبرياليّة[6]، الكثير من العواقب. مع الاعتذار على بعض الصفات المعمّمة التي تُطلق على نقاش هام، فإنّ الأسباب الرئيسيّة للثورة في كلّ مفهوم للكلمة تقريباً تبقى موجودة بعمق: إنّه وقت من التغيير العالمي الكبير؛ الناس يشعرون بالجوع ويستنكرون الثغرة المتّسعة بين الفقراء والأثرياء. يواجه الناس الوعود الفاشلة للنيوليبراليّة و / أو الديموقراطيّة الليبراليّة. ولدى الناس نموذج ـ أنفسهم، الذي تغمره سيرات التمرّد والثورة التاريخيّة واحتمالات بناء عالم جديد ـ وأخيراً الفرصة، فيما يناضل الجميع لتحديد وكشف رموز (عدم) النظام العالمي الجديد (ليس إلى حدّ بعيد). بالتالي، قد تكون الثورة محتملة أكثر من السابق. وعوضاً عن الفسحة المتضائلة للمسيرات الثوريّة أو تلك المتعلّقة بها، قد نشهد بعض النشاطات التي فقدت القليل من زخم الثورات السابقة في أمكنة أخرى.

VII

رغم أنّه يمكننا اعتبار عصرنا كعصر العولمة، يبقى جزء كبير من هذا المزعم غير واضح ـ المسائل، الديناميكيات، الحدود، الامكانيات، باختصار ما تعنيه العولمة. ما هي التبعات والتشعّبات. يبدو لي أنّ هذا الأمر يصحّ أكثر في إطار العلاقة بين ما يعرف بالعولمة والظروف الماديّة والإيديولوجية لحياة الشعب اليوميّة. ورغم الحديث عن العولمة والأمجاد المنتظرة، تبقى غالبيّة البشريّة غارقة في البؤس إلى حدّ كبير. وعلينا أن ننتظر لنرى إذا كانت ستختار الثورة.

VIII

لا بدّ من مقاربة تربط وتجمع المنظورات السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصادية والنفسيّة والثقافيّة، مع الاعتذار على التداخل الواضح في بعض هذه الفئات وهذا التداخل يمكن أن يكون قوّة لهذه المقاربة. ما تستثار له جزئيّاً هو الإقرار بأنّ الناس لطالما ارتبطوا معاً في مجموعات لسلسلة من الأسباب، وهذه الحشود مهما كانت عديمة الترابط أو الهيكلة، فهي ترتبط معاً في الأساس عبر القصص التي ترويها والروايات التي تحكيها. فيما يبرز ميل، لا سيّما في الغرب وبين الأكاديميين، إلى رواية هذه القصص وفقاً لبنية مألوفة تتضمّن بداية وما بين ونهاية، تصف التغيّر أو التطوّر إضافة إلى مجموعة الأشخاص المعنيين (ستاينمتز 1992: 490) وهناك العديد من القصص التي ليست روايات من القرن التاسع عشر، غنيّة بتتابع الحبكة المنطقيّ والخاتمات المذهلة. غالباً ما يصادف المرء الروايات الغريبة التي تنبثق من المجهول وتختفي تاركة وراءها الآثار فقط[7]. تحتجب هذه الروايات داخل عالم الأحلام/ أزمنة الأساطير، أو أنّها قد تتحوّل إلى روايات شعبيّة (مثل Gueguense في نيكاراغوا). قد تظهر بشكل مزاعم بأنّ تشي كان هنا أو هناك، وبأنّه قادر على قطع المسافات الشاسعة بلحظات، كذلك الحال بالنسبة إلى كابرال الذي يبدو أنّه قادر على زيارة الناس في الموزمبيق في أحلامهم. وقد يظهر ذلك في رواية غير محتملة عن هُو الذي يتحدّث مع الرئيس روزفلت عن إعلان الاستقلال الأميركي في باريس. إنّ استكشاف الروايات من النوعين قد يكون أفضل سبيل للردّ على السؤال حول سبب ظهور الثورات هنا وليس هناك، الآن وليس في وقت آخر، بقيادة هؤلاء الأشخاص وليس أولئك.

IX

لا يقاتل الناس، لا يخاطرون بحايتهم وحياة أفراد عائلاتهم. لا يضعون آمالهم وأحلامهم على المحكّ باستخفاف، ولا شكّ في أنّهم لا يفعلون ذلك لأجل مفاهيم جافة. قديمة ونظريّة. فالثورات تقوم على الالتزام الحماسي، وهي بالتالي «ثقافية أكثر منها اجتماعية أو اقتصادية في أساسها وتطوّرها، حتى لو كانت الأشكال الاجتماعية والاقتصادية سبباً هاماً وأثراً للاعتقاد الثقافيّ» (هيغونيه Higonnet 1998: 13 مقتبساً عن فيريه Furet 1999 [1995]). إضافة إلى مقاييس العلم الاجتماعيّ المختلفة لا

بدّ لنا من البحث عن شيء ما، قد يكون عنصراً أسطوريّاً، يحرّك قلوب الناس بقدر عقولهم. فما ندعوه بالعولمة قد أخذنا إلى زمان ومكان عابقين بقصّة واقعيّة سحريّة مليئة بالدروب والأسواق الغامضة. يبدو العنصر الخياليّ، الأسطوريّ والسحريّ شائعاً[8]. رغم أنّنا ربما شهدنا النزاع الثوري الأخير في حقبة الحرب الباردة. ممّا شكّل نهاية دورة الثورات الماركسيّة اللينينيّة على الأقل (ولاحقاً الماويّة) التي بدأت في أكتوبر 1917. هل يظنّ أحد حقاً أنّ الأحداث والمسيرات التي حدّدتها على الأقل ثلاثة أجيال من علماء الثورة وأعداد هائلة من أجيال الثوار ستختفي؟ سيظهر العديد مثل توپاك أمارو من بين الأموات، من عمق الأدغال والأزمان، سيبرز أشخاص آخرون يحتلون النسخة ذاتها. يردّدون كلام ماركوس بأنّ الأقنعة تخفي ثواراً آخرين فيدفعون بالناس إلى النضال.

X

ثمّة قصّة تشكّل جزءاً من الواقع وهي قصّة أزليّة. تروى مراراً وتكراراً عن الأشخاص الشجعان، الأقوياء الملتزمين، وهم غالباً من الشباب الذين يدركون عدم المساواة الفاضح في وضعهم أو وضع آبائهم/ شعبهم فينهضون للمطالبة بالحريّة والمساواة والعدالة. إنّها رواية قديمة بقدر عمرنا وتمتدّ إلى الخلف وإلى الأمام أيضاً بشكل يفوق قدرتنا على التخيّل. إنّها رواية لا يرويها الأحمق أو العالِم رغم أنّ الاثنين قادران على ذلك. إنّ الأساس هو رغبة الناس في سماع قصّة يعرفونها، مع شخصيات مألوفة وأعمال يتوقعونها بخوف أو سرور (يتطرق بَيْتْس Bates إلى النقطة ذاتها 1996: 72). ومما لا شكّ فيه أنّ هناك رغبة في وجود أبطال شبه أسطوريين وبشريين أيضاً. هذه قصّة تنتقل من جيل إلى آخر، عبر سلسلة من الثقافات في أماكن مختلفة، منتشرة عبر الزمن وضمن حشود البشر. إنّها مكتوبة داخل الزمن وخارجه، داخل التاريخ وحده، لا يحدّدها أحد، مبنيّة وفقاً للبنية التي ننسبها إليها. كما قال أحد الخبراء في الأساطير «تبقى الأساطير لقرون، في سلسلة متتالية من التقمّصات، لأنّها متوافرة ولأنها آسرة» (دونيغر (Doniger) 2000: 26). تشكّل هذه الأساطير «واقعاً» يُدَافِع عنه، ويُحافِظ عليه الناس في الأغاني والمسرحيات والروايات، وطريقة عرضها هي ما يدفع الناس ولو بشكل نادر إلى المسيرة الثوريّة. فمثلاً في تشياپاس، يمكن ملاحظة أجزاء أساسيّة من السيرة: نضال متواصل ضدّ الاحتلال والقمع، في سبيل العدالة والكرامة (والخبز). قصص/ روايات/ أخبار/ أساطير حول «الغريب الآتي

من الشمال/ الجنوب/ الشرق/ الغرب» إضافة إلى رواية حول عودة الإبن الضال، الذي سيقود الشعب إلى أرض الميعاد. إنّها القصّة ذاتها التي توجد في ثقافات عديدة عبر أزمنة عديدة.

XI

إذا كانت هناك رؤيا أسطورية أساسيّة ومتينة، تتضمّن شخصيّات معتادة ومواقف مألوفة، تتضمّن معظم أحلامنا ورغباتنا الأساسيّة وهناك غموض حيال مكان وزمان وكيفيّة بروز الرواية، ومتى تتوقّف عن كونها روايات تُحكى حول نيران المخيّم أو تنتقل من الجدّة إلى الوالدة فالابنة، وأغنيات تغنّى مع الأصدقاء وأفراد العائلة الموثوق بهم. من أيّة مرحلة ومتى وأين ولماذا وكيف تتحوّل إلى قصة نضال؟ في مواجهة مجموعة الفوارق والاجحاف السياسي الاقتصادي أو الاجتماعيّ، ما الذي يجعل من اليوم، النهار الذي يستيقظ فيه شخص ما ويقرّر حمل سلاح، إذا كان يملكه، ويتجّه إلى التلال (أو الصحراء أو المستنقعات) للانضمام إلى الثوار؛ أيّ صوت وأيّ رواية يحوّلان المعوزين والمحرومين إلى صانعي عالمهم؟ في النهاية إنّ الأحداث والمسيرات المماثلة، لا يمكن استكشافها بشكل صحيح إلّا عبر اللجوء إلى السيرة، إلى القصة، لا سيما إلى القصص التي يرويها هؤلاء الأشخاص ويعيدون روايتها على مرّ الأجيال وعبر الحضارات؛ روايات يمكن فهمها بشكل أفضل بسطحيّتها، وهي تظهر مراراً وتكراراً كالعشب الذي لا يمكن التخلّص منه والخيزان الذي لا يمكن ثنيه، ومجرى النهر الجاف الذي تحوّله الأمطار البعيدة فجأة إلى نهر متدفّق. إنّ القصص تُبقي الماضي حيّاً. وتؤكّد مكان المرء ـ ونسخته ـ في ما يتعلّق بالمسيرات التاريخيّة الهامة. تقدّم لنا هذه الروايات ثروة من المعلومات وهي تُروى مراراً وتكراراً وتصقل لتلمع إلى أقصى حدّ وتخدم مجموعة من الأسياد.

XII

إنّ الدور الذي قد تلعبه هذه الروايات أو الأساطير، يطرح احتمالاً آخر. وهو احتمال إظهار الروح الداخليّة بدلاً من طردها. إنّ عمل استحضار الأرواح الشجاع، واللجوء[9] إلى أرواح الأموات بهدف التأثير في مسار الأحداث وكشف المستقبل يحمل معه خطراً كبيراً، فيما يسعى الثوار الى التنقّل بين الماضي والحاضر، الحقيقي والخيالي، «الواقع» و «الخيال». يتحوّل الافتتان بشخص ما إلى استحضار للأرواح

فيما يحاول الثوار التواصل مع الأموات تشي أو كابرال أو غيرهما ـ عبر كتاباتهم أو حتى التحدّث معهم، غالباً خلال الخطابات العامة في الأماكن العامة. من الذي يسيطر على هذه الأطياف؟ عبر من تتحدّث ومن يُسمح له بالتحدّث معها هما مسألتان معقّدتان. فالقادرون على التحدث مع الأموات «الحراس الحقيقيون لكلمات الأموات» وفقاً لحركة الزاپاتيستا EZLN في المكسيك، (ماركوس وآخرون 1995: 150) يتحدّثون بصدى خاص يتناهى إلى مسامع الأحياء ممّا يساهم في إقامة الروابط في نضال أزليّ.

بالتالي، لا شكّ في أنّ القدرة على التحدّث عن الأبطال والشهداء الثوريين هي أداة قويّة ومقنعة، يسعى إليها صانعو الثورة إضافة إلى معارضيها. فالمعارضون يتوقون إلى طرد هذه الأرواح، كما حاول البوليفيون والأميركيون وغيرهم طرد تشي فيما سعى الكوبيون والملايين غيرهم في أمكنة أخرى إلى إدخاله إلى اللعبة. والحكومة المكسيكيّة، حاولت بطريقتها الخاصة التوسط مع روح زاپاتيستا بدلاً من طردها، فيما راح آخرون يعملون على إظهارها (حتى ولو كان البعض متعادلين معه)[10]. هنا نعود إلى عالم الأسطورة والخيال، عالم تُعتبر فيه الرواية هي الأساس.

XIII

إنّ المنظور المطروح في الأعلى والذي يعكس الثقافة كمفهوم «متعدّد الوجوه، تتخلّله العقليات والإطارات الاستراتيجيّة والإيديولوجيات السياسيّة»، عرضة للاتهامات بأنّه من دون «قاعدة منطقيّة صلبة وعلاقة بالضوابط البنيويّة والمخاطر الثقافية التي توسّع نطاق النزاع بنمط هيغلي إلى أن تقع السياسات كلّها في شباك المعنى». (ماك آدم (McAdam). تارّو وتيلي 1997: 144)[11]. إضافة إلى ذلك وكما ذُكر في الأعلى، إنّ تحليل القصص والسيرة وحده لا يفسّر بشكل ملائم أصول الثورات ومسيراتها ونتائجها: فالنقص في الغذاء، والركود وتقلّبات النظام الدوليّ والتبعات المحليّة الناجمة عن ذلك ليست بنى ثقافية. لكنّ قدرة الثوار، لا سيّما القادة، على استحضار التحف والصلات الثقافية والتلاعب بها وإعادة كتابتها هي قدرة هامة. يجب أن تكون هذه الروايات آسرة، تتحدّث إلى قلوب الناس وكذلك إلى عقولهم، ومشاعرهم ـ من دون إثارة تعابير السخرية الأكاديميّة العاديّة التي تُخصّ بها هذه الكلمة ـ إضافة إلى «الحسابات» العقليّة أو غيرها التي قد يقوم بها الناس. بالتالي،

ينطلق قادة مسيرات الثورة بوعي تام إلى (اعادة) بناء السيرات المتضمّنة نواحي أزليّة من القصّة/ القصص. لكنّ الشعب ليس هامداً بانتظار حركة من الخارج، فالثوار قد يؤمّنون الزخم ويقدمون للشعب اللغة أو الإطار الفكري الذي يساهم في تنظيم تصوّراتهم وإيصالها، لكنّ القادة الثوريين لا يمكنهم بلوغ نقاط أبعد ممّا يكون الشعب قد أعدّها لهم. لدى الشعب إطاره وثقافته بشكل مستقلّ عن الثوار وهو إمّا أن يتجاوب مع قصصهم أو لا؛ ولديه أيضاً مسيرته الخاصة (ويمكن التحدث عن البيرو والمكسيك وأندونيسيا كأمثلة هنا). والأغلب من ذلك هو أنّه للناس رواياتهم ومسيراتهم المبنيّة على أساس المفاهيم الأزليّة، وإمّا أن يجد الثوّار طريقة للتوافق معها أو لا. وعندما يفعلون ذلك، يظهر على الأرجح الوضع الثوري[12].

XIV

في العام 1845، كتب ماركس ما يمكن اعتباره بأكثر عقيدة ثورية محكمة، خاتماً كتاباته المثيرة التي حملت عنوان أطروحات فويرباخ Theses on Feuerbach. وقد أعلن بأنّ «الفلاسفة فسّروا العالم بعدّة طرق أمّا النقطة الأساسيّة فهي تغييره». في الآونة الأخيرة، طوّر ثوار زپاتيستا هذه العقيدة لتتوافق مع القرن الحادي والعشرين: «ليس من الضروري غزو العالم بل يكفي أن نجعله جديداً، نحن، اليوم». ما دمنا لم نعد نسعى إلى عقيدة أو مفهوم غائيّ، فما الذي يجمع هذه المجموعات وتصوّراتها؟ بدلاً من العقيدة المشتركة فإنّ الرابط هو الحاجات اليوميّة والضرورات العمليّة داخل الاقتصاد العالمي الرأسمالي المتقدم/ المتأخر، والمطالبة المتزايدة بالعدالة الاجتماعيّة والمساواة من قبل الناس الذين لم تعكس حياتهم اليوميّة أيّاً من الاثنين. بما أنّ المساعدة التي قدّمتها الثورة الفرنسيّة لم تعد تخدمنا جيّداً ـ وربما لم تخدمنا بقدر ما ظننّا ـ فَمَنْ من بيننا على استعداد لأن يزعم أنّ الناس لن يسعوا بعد الآن إلى تحويل أنفسهم وعالمهم؟ في إطار السعي إلى المقاومة وإعادة العمل وإصلاح حياتهم هناك أسباب كثيرة تدفعنا إلى الاعتقاد بأنّ الثورة ستستمرّ، بأشكال علينا النظر فيها، فيما الناس يناضلون على مستويات مختلفة وبطرق مختلفة ـ تقليدية، جديدة، لم يسبق لها مثيل ـ لحماية حياتهم والدفاع عنها وتحسينها بما يتوافق مع تصوّراتهم وطموحاتهم، وحتى تحقيق هذه الأحلام والرغبات بغضّ النظر عن طريقة تحديدنا لها. فإنّ المقاومة والتمرّد والثورة ستستمرّ.

ملاحظات

(1) كما عرفنا، إنّ المزاعم بنهاية الثورة كثيرة. ومن بين أصحابها الأكثر أناقة هو غودوين (2001)، والأكثر صراحة سنايدر (1999) والأكثر بساطة غارتون آش (2000) ويتوافق الأخيران مع رايت (2000) ونوديا (2000). وقد أنذر بهذه المزاعم إلى درجة معيّنة قول كولبورن (1994) بأنّ موجة الثورة في الدولة التي هي في طور النمو قد وصلت إلى النهاية، وللاطلاع على وجهة نظر مختلفة راجع رادو 2000.

(2) أعرب عن تقديري لِلورا هوبغود ـ أوستر Laura Hopgood-Oster، وفيل هوبكينز وشانون وينوبْست Shannon Winnubst على مشاركتي فهمهم لكلمة «أطروحات» فيما كنت أفكّر فيها.

(3) بنظر فوينتس (Fuentes) «كلّ الأزمنة حيّة وكلّ الماضي هو حاضر». وبالنسبة إلى قائد جيش زاپاتيستا المعاصر اليوم في المكسيك وهو القائد المساعد ماركوس، قال فوينتس: «هل يعقل أن يوجد مستقبل حيّ ما دام الماضي ميتاً» (1996: 124).

(4) إنّ «الممكن» الذي يتطرّق إليه ميشليه هو قول دارنتون (Darnton) الملزم (1989: 10) إنّ قوة بقاء الثورة الفرنسية المذهلة راسخة في تجسيدها للإمكانية، والمذهل في هذا الشأن القول إنّ حركة زاپاتيستا المعاصرة في المكسيك تظهر استحالة واقعهم وإنّ الأمل موجود في هذه الاستحالة بالذات. (انظر راباسا 1997).

(5) إنّ الأسطورة التي تحوّل إليها تشيه هي ظاهرة تستحقّ دراسة أكبر. لم يُنسب تشيه إلى المستقبل فقط ـ وهو يظهر في سلسلة مواقع في أمكنة وأزمنة مختلفة ويتواجد على السلع المادية والعقائديّة. ويمكن للمرء القول إنّ تشيه نُسخ/ وأعيد دمجه مثل زيليغ/غامب Zelig/Gump في أماكن هامة من أميركا اللاتينيّة وفي الأسطورة الثوريّة: الصوت في الرواية الوهمية لسيرة حياة البطلة الأرجنتينية ايفيتا، الزعيم المصمّم لمجموعة من الراديكاليين الأجانب المعارضين لإطاحة الولايات المتحدة بالحكومة الديموقراطية في غواتيمالا عام 1954؛ مشارك مع بعض الثوار المكسيكيين في الخمسينيات، ربما لم يكن لديه وجود؛ إضافة إلى رؤيته في أفريقيا وآسيا بعد فترة طويلة على وفاته، على الأقلّ نظريّاً. وتفيد الرواية الأخيرة بأنّ الثائر الذي بات الآن في السبعين من العمر يقود وحدة في النيبال. وتستمّر الروايات التي تبرزها ملاحظة مارتين غيفارا. فيما كان شقيقه حيّاً وكان بمثابة «حصان زاپاتيستا الأبيض، وهو في كلّ مكان». (تعليق أدلى به في إطار مختلف قليلاً ويقتبس ريان هذه الملاحظة 1998: 36). ومن الأرجح أن تستمرّ هذه الروايات وهذه المشاهدات ولا تهمّ صحتّها بقدر ما يهمّ معنى هذه المزاعم بالنسبة الى المقتنعين بها وسبب انتقالها كذخائر ومشاعل تقوّي مقاومة الشعوب ونضالاتهم وتجعلها أكثر نبلاً.

(6) «إنّ الحاجة إلى سوق متوسّعة دائماً لمنتجاتها تطارد البورجوازيّة على سطح الكرة الأرضيّة ويجب أن تستقرّ وتمدّ الصلات في كلّ مكان»، (ماركس وانجلس 1978أ: 476).

(7) أشكر شانون وينوبست على هذه النقطة.

(8) لقد ناقشت في مكان آخر (سلبين 1999: 145) مفهوم «الثورات السحرية» ويقصد منها على روعتها، توسّل «الواقعية السحرية» وهي الأسلوب الأدبي الذي يسبك الواقع بالخيال. وقد عُولج هذا الموضوع بشكل وافر في هذا الكتاب. أنظر إلى الفصل الذي كتبه جون فوران.

(9) إن مفهوم استحضار الأرواح مدهش ومعقد بشكل لا يدعو إلى الدهشة وهنا يرشدني تاكر Tucker بملاحظته فيقول بأنه «عندما تواجهك مهمة تعريف استحضار الأرواح غالباً ما يفتعل العلماء تقسيمات، قد تكون مفيدة، تنحو إلى التبسيط المفرط، فينعكس دائماً على تحيزهم نحو التمركز العرقي. فإقران

استحضار الأرواح بالشعوذة والسحر والعرافة يؤدي إلى وضعه جنباً إلى جنب مع مُمارسات السحر والتنجيم والتي يُنظر إليها في التقاليد الغربية مخالفة للمسيحية وهكذا فإنها من عمل الشيطان». (تاكر: 1994: 177).

(10) وبسبب هذه الروابط مع الماضي يرى الـ «بوينا ڤيستا ـ Buena Vistans» أنفسهم المؤتمنين على ذكرى زپاتا والمقاتلين الزاپاتيستا. وكان همهم الأخص هو إبراز صور زپاتا المشرفة الموثوق بها وصور مقاتليه الثوريين وقد كانت الحكومة تحاول استيحاء هذه الصور واستخدامها للفوز بشرعيتها. ونتيجة هذه الموثوقية أصبحت حكومة موريلوس ذات أهمية، مباشرة بعد اغتيال إميليانو زاپاتا. وقد دوّن روبرت ايدفيله موريلوز عام 1926، أي بعد مضي ست سنوات على موت زاپاتا دعوى على موريلوس مثيراً قضية اغتيال «زاپاتا الحقيقي» على يد عسكر الحكومة».

وكانت نهاية الدعوى «لقد كان هذا مؤكداً لا لُبْسَ فيه، ولكنهم كانوا قد خُدِعوا بشخص زاپاتا، فهم لم يقضوا على زاپاتا» (مارتن 1992: 181-182).

[Como Che, Zapata vive ـ عاش زاپاتا كما عاش تشي]

(11) إن ماك آدم و تارّو و تيلي (2001) حساسون بالنسبة لأهمية الثقافة في صيغهم وقد عرضوها في كتابهم عن سياسات التنازع.

(12) تشياپاس هي من أهم الأمكنة الخصبة لاستكشاف مثل هذه الأمور.

8

بين ديموقراطيات السوق والعولمة الرأسماليّة: هل من احتمال للثورة الاجتماعيّة في أميركا اللاتينيّة؟

كارلوس م. ڤيلاس

إنّ الثورات الاجتماعيّة هي مسيرات تقدّميّة هائلة وتواجه هيكليّات السلطة من أدنى المستويات. إذا نجحت تتضمّن تغييرات عميقة في العلاقات الطبقيّة في ميادين الاجتماع والاقتصاد والسياسة إضافة إلى الأبعاد الماديّة والرمزيّة للحياة الفرديّة والجماعيّة. إنّ الثورات الاجتماعيّة هي النتيجة المحتملة للعوامل السياسيّة، الإيديولوجية والاجتماعيّة والاقتصاديّة على المستويين الوطنيّ والدوليّ. تجمعها معاً القوّة السياسيّة. وتميل البوادر الثوريّة إلى التطوّر عندما يساهم (1) القمع السياسيّ والحكم غير الشرعيّ (مثلاً الديكتاتوريّة، الحكم الاستبدادي والغشّ الانتخابيّ)، إضافة إلى (2) التبدّلات الاجتماعيّة والاقتصاديّة الارتداديّة التي تعزّز عدم المساواة الاجتماعيّة الجديدة أو تعمّق الحالات الموجودة؛ (3) المنظمات السياسيّة التي تلوّح بلافتات انتصار الثورة الاجتماعيّة على الدعم الناشط لجزء كبير من الشعب و (4) النزاعات الداخليّة ضمن النخبة الحاكمة، إضافة الى الظروف الدوليّة المحدّدة (أو إلى مزيج من الاثنين)، في تحسين فرص الاستيلاء على سلطة الدولة لبناء مجتمع أفضل. إنّ هذه الظروف التي هي تُنشء ما يُعرف عادة بالوضع الثوريّ، ويمكن بالتالي فهم سبب حصول الثورات الاجتماعيّة باستمرار على مرّ التاريخ.

إنّ التساؤل حول احتمالات حدوث ثورات اجتماعيّة في أميركا اللاتينيّة يتضمّن طرح أسئلة حول قدرة الديموقراطيات الحاليّة في أميركا اللاتينيّة والقوى السياسيّة التقدّميّة على التعاطي مع أكثر أبعاد التراجع الاقتصادي والحكم الرأسماليّ والعولمة شذوذاً. في الصفحات التالية سأركّز على نوعية الأنظمة الديموقراطيّة المستمرّة وتطوّرها الحديث نحو ما يُعرَف باسم «ديموقراطيات السوق». ثمّ أمضي إلى تقييم موجز لوقع العولمة الرأسماليّة الحديثة في إعادة صياغة علاقات السلطة على المستويين الوطنّي والدوليّ؛ وفي ظروف حياة شريحة كبيرة من شعب أميركا اللاتينيّة. إضافة إلى وضع استراتيجيات جديدة من التعبئة الاجتماعيّة والاحتجاجات. في النهاية، سيتم تقديم استنتاجات تمهيديّة حيال الاحتمالات الثوريّة التي يمكن توقّعها من هذه الخلفيّات المؤسّساتيّة والهيكليّة.

الخلفيّات الديموقراطيّة

في نقيض حاد لمعظم مراحل القرن العشرين، فإنّ المَعْلَم الأميركي اللاتينيّ الحاليّ هو معلم الديموقراطيات التمثيليّة، تمثّل فيه الأحزاب اليساريّة المعتدلة كأطراف تشارك بنشاط في السياسات المؤسساتيّة. لم تؤدّ السياسات الديموقراطيّة قط إلى الثورات، ولطالما أثبتت عدم فاعليّتها في تعزيز الاصلاحات التقدّمية. لكنّ الديموقراطيّة تؤمّن، على الأقلّ من الناحية النظريّة، الموارد المؤسّساتيّة لتغيير الأوضاع بسلام، ممّا يميل إلى أقناع الكثيرين بأنّهم إذا وضعوا السبل الصحيحة ـ كحزب سياسيّ تقدميّ، وبناء تحالف سياسيّ شامل بما فيه الكفاية، ووجود زعيم موهوب ونظام ضمان اجتماعيّ، يمكن تحسين الأوضاع. وحتى ولو كانت الدولة الديموقراطية الرأسماليّة، من المنظور الماركسيّ، مجرّد قناع للديكتاتوريّة البورجوازيّة، بُذلت المحاولات للقيام بالثورات، عندما اتُخذت سلطة الدولة مظهر الديكتاتوريّة، أو كان ذلك واقعها. إنّ الاضطرابات الاجتماعيّة التي تحرّكها ظروف الحياة القاسية وسياسات الحكومة ـ مثل كلفة المعيشة، التلوّث البيئي، وحشيّة الشرطة أو تقليص الخدمات الاجتماعيّة ـ منتشرة كثيراً في أميركا اللاتينيّة اليوم، وهي غالباً ما تتضمّن الأعمال العنيفة، تليها أعمال الدولة القمعيّة. غير أنّها نضالات دفاعيّة في الغالب،

مرفقة بالمفاوضات على غايات محدّدة مع الوكالات الحكوميّة. لا يُنظر إلى الثورة كضرورة أو احتمال حتى من جانب أقوى حركات المواجهة الاجتماعية[1].

لا تُعتبر الديموقراطيّة عائقاً للتغيير الهيكليّ، لا من الناحية النظريّة ولا التاريخيّة. في الواقع، إنّ العلاقة بين الأنظمة السياسيّة والتغيير الهيكليّ ضعيفة. يمكن تطبيق التغيير الهيكليّ أو محاولة ذلك من قبل الوكالات الحكومية والأطراف البيروقراطية، ليس نتيجة نضال ثوريّ ضد سلطة الدولة، كما حصل في كوستاريكا بعد العام 1948، وخلال النظام العسكريّ في البيرو من العام 1968 حتى العام 1975، وحكم الوحدة الشعبية في التشيلي (Unidad Popular) من العام 1970 حتى العام 73 وينطبق ذلك حتى على التجارب الشعبيّة أو الديموقراطيّة الاجتماعيّة كما حصل في بداية حكم بيرون في الأرجنتين أو مع حكومة مايكل مانلي في جامايكا في السبعينيات[2]. رغم أنّ بعض هذه المحاولات لم يستطع مواجهة مقاومة ضارية من تحالفات الأطراف المحليّة والأجنبيّة، أثبتت محاولات أخرى فاعليّتها القوية في تحقيق عملية إعادة الهيكلة على المدى الطويل. بالمقابل، ما من علاقة مباشرة بين الجهود الثوريّة السياسيّة والنتائج الاجتماعيّة أو الاقتصاديّة. رغم التزامه إعادة الهيكلة البعيدة المدى والتعبئة الاجتماعيّة الهائلة والعنف الذي يتضمّنه عادة بهدف الاستيلاء على السلطة وتعزيز حكمه الخاص، فإنّ الأداء الثوري لجهة التغيير الهيكليّ غالباً ما يعتمد على مجموعة مختلفة من التحالفات والموارد والقدرات وتدابير القوى التي تتخطّى تلك التي سبّبت المواجهة مع النظام القديم.

خلال التسعينيات، تعمّق الشرخ الفاصل بين الطريقة التي ينظر بها الكثير من الأميركيين اللاتينيين إلى الأنظمة الديموقراطية وطريقة أداء الديموقراطيات الموجودة حقاً في معظم الدول. ومعايير الشعب لتقييم ما إذا كانت حكومة ما شرعيّة أو ديموقراطيّة لا تجذب فقط القضايا المؤسساتيّة أو القانونيّة بل أيضاً اليوميّة. تُعتبر الديموقراطيّة الناتج المشترك للأدوات المؤسساتيّة ونتائج السياسة، وهي تشير إلى نظام مؤسساتي معيّن لاتخاذ القرارات وكذلك إلى محتوى القرارات المتّخذة. إنّ مفاهيم الشعب البسيط والطبقة الوسطى حول الديموقراطيّة يوحي ويوضح بأن الاجراءات المؤسساتيّة للحكم السياسي المقدرة على تطبيق التغييرات التقدّميّة الاجتماعيّة ـ الاقتصاديّة والسياسيّة (ألاركون غلاسيموفيتش 1992؛ فرانكو 1993؛ لاغوس 1997). على العكس، ما نشهده اليوم هو عدد من السياسات التي تخضع الاجراءات

والمؤسّسات الديموقراطية والمؤسّساتية لأهداف السوق: ما أسماه الرئيس الأميركي السابق بيل كلنتون «ديموقراطيات السوق» ـ وهي الديموقراطيات التي يُعتبر مبدأها الشرعيّ وهدفها الأساسيّ دفع الرأسماليّة إلى الأمام[3]. بالتالي فإن «ديموقراطيات السوق» تعود إلى تحديدات القرنين الثامن عشر والتاسع عشر للدولة/ رأس المال، بما أنّها تركّز على هذه النتائج المحدّدة، كضمان حقوق الملكيّة، تعزيز الظروف لتكديس رأس المال، وتوسيع نطاق تدخّل قوات السوق في تخصيص السلع العامة (البنك الدوليّ 1997).

إنّ تحوّلات السلطة منذ أواخر السبعينيات حتى الآن حثّت على إعادة هذا التفسير للديموقراطيّة. فقد عزّز رأس المال حكمه على العمالة فيما حلّ تثبيت رؤوس الأموال والتحوّل إلى أسواق عالميّة جديدة مكان تثبيت أسعار السلع في الأسواق المحليّة أو الإقليميّة. سهّلت الإصلاحات التي يرعاها البنك الدولي وصندوق النقد الدوليّ تفكيك الدول الشعبيّة/ دول الرفاه الاجتماعي الديموقراطيّ، وأضفت طابعاً مؤسّساتيّاً على العلاقة التكافلية بين السلطة الاقتصادية والسياسية (رودريغز رينا 1993؛ ڤيلاس 1995، كونشيرو-بوركيز (Concheiro-Bórquez) 1996؛ فازيو 1997؛ باسوالدو (Basualdo) 2000). في خلال أكثر من عقد بقليل، أدّت خصخصة الشركات التي تملكها الدولة، والمصالح العامة، والخدمات الصحيّة والتعليميّة، أنظمة نهاية الخدمة والتقاعد، وإزالة القيود المالية، وخفض قوّة النقابات على التفاوض، وتفكيك شبكات التضامن المؤسّساتيّة، إلى دفع إحداث تغييرات جذريّة في موارد السلطة ونوعيّة حياة العديد من الأميركيين اللاتينيين، ممّا لا يدمّر فقط الضمان الاجتماعيّ بل أيضاً الضمان الفرديّ الجسديّ.

للمرّة الأولى منذ العشرينيّات، تمكنت الطبقات الحاكمة في أميركا اللاتينيّة من التوفيق بين الحكم الرأسماليّ والديموقراطيّة البورجوازيّة. تحت رعاية «توافق واشنطن» تحوّلت الديموقراطيّة التمثيليّة إلى أداة مؤسّساتيّة لزيادة تمركز الثروة والسلطة والرفاه، مما خاطر بتأكيد أبشع صفات الدولة «كاللجنة الموجّهة» للطبقات الحاكمة. وقد أجريت إعادة الهيكلة الرأسماليّة عبر تجاوز البرلمانات المنظم تقليص قدراته المؤسساتيّة لجهة اتخاذ القرارات الاستراتيجية ـ كالخصخصة مثلاً والسياسات الاقتصاديّة وإدارة الدين الخارجي، وإصلاحات الدولة وما إلى ذلك وطُبّقت معظم الاصلاحات الموجّهة إلى السوق عبر الأوامر التنفيذيّة. بالتالي، فإنّ المبدأ

الديموقراطيّ التقليديّ المتمثّل بحكم الأغلبيّة هو بالتالي محصور بالانتخابات الدوريّة للحكومات، فيما تتم إدارة الحكم الفاعل بالتوافق مع حاملي السلطة الاقتصاديّة (فيلاس 1997؛ دينيز 2000).

القوة السياسية

إنّ ازدياد عدم المساواة والضائقة الاقتصاديّة هما شرطان غير كافيين لقيام الثورات الاجتماعيّة. فالثورات تتضمّن الوعي والتنظيم والقيادة وهي أمور لا تتطوّر بطريقة عفويّة رغم أنّ كلّ عمليّة ثوريّة تنطوي على عناصر العفويّة. يجب تطوير الوعي الثوري وتعزيز إرادة المواجهة عبر التنظيم. يعلّم الناشطون الثوريون السياسيون الشعب العاديّ على ربط تجارب القمع الشخصيّة أو الاستغلال بالمسيرات العامّة غير الشخصيّة. وهم يثنون على ميّزات التنظيم ويؤمّنون القيادة، يطرحون تفسيراً سياسيّاً لمعاناة الشعب ويقنعونهم بأنّه لا يمكن تحقيق النصر إلّا عبر تورّطهم المباشر وأنّ التورّط الوحيد المفيد والناجح هو النضال الثوريّ. وإنّ نتيجة هذه المسيرة قد لخصّها قائد في جيش زاپاتيستا: «ردّ المزارعون بطريقة سحريّة، لكن ما من سحر يتخطّى السنوات التي قضيناها في الجبال». (رويز 1980).

تراجع مشروع إعادة الهيكلة الشاملة للعلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصاديّة والثقافيّة في معظم دول أميركا اللاتينية، بحيث إنّ المشاركة في مؤسسات الدولة والحكومة حلّت مكان مواجهتها واستبدالها. في السلفادور وغواتيمالا انتهت الحرب مع الثوار إلى جولة من المفاوضات السياسيّة التي أدّت أخيراً إلى إصلاحات دستوريّة وإشراك الثوار السابقين في الحياة المدنيّة والحقل السياسيّ؛ ويبدو أنّ هذا هو المستقبل المحتم في تشياپاس. أمّا في كولومبيا فيبدو أنّ الثوار يعتمدون الحرب كوسيلة لتعزيز مواقعهم حتى تحين اللحظة التي تصبح فيها المفاوضات السياسيّة الخيار المعقول الوحيد للحكومة. في أنحاء القارة تسيطر القوى الديموقراطية المُعَصْرَنة على عشرات المدن والحكومات ـ بما في ذلك العديد من العواصم والمدن الكبرى مثل بوينوس آيرس، مونتيڤيديو، ساو باولو، بورتو اليغري، ومكسيكو سيتي. وتمكّنت أيضاً من إنشاء التحالفات الانتخابيّة التي تدير الحكومات الوطنيّة في التشيلي. إنّ احتمالات إعادة الهيكلة الاقتصادية والسياسية الواسعة النطاق تراجعت في مقابل البرامج البراغماتيّة الآيلة إلى مهاجمة أكثر الآثار الاجتماعيّة بروزاً لإعادة الهيكلة

الاقتصاديّة. ليس الوقت مناسباً لمهاجمة «قصر الشتاء» بل إعادة تعميمه وحجز بعض وسائل الراحة الجديدة فيه.

شهد العديد من الدول تمرّدات شعبيّة في العقد الماضي: غواتيمالا (1993)، الأكوادور، (1997 و1999)، البيرو (2000). وقد أُطيح بالحكومات نتيجة للأزمة الاقتصاديّة والفساد والتلاعب الاستبداديّ بالمؤسسات الديموقراطيّة. لكنّ غياب الممثلين الثوريين أو عدم فاعليتهم، منعا الحشود المفتقرة إلى الحيويّة من استغلال جهودها لملء الفراغ الذي أحدثته في السلطة. إنّ النقص في التنظيم والقيادة وعنصر آخر غير السخط على الحكومة، مما كان يمكن أن يؤدّي إلى وضع ثورّي، أدى إلى جولات جديدة من المشاركة الانتخابيّة أو الصفقات الخفيّة بين الأحزاب السياسيّة التقليديّة. لكنّ بناء السلطة الثورية وتكديس القوى هما مسيرتان طويلتان تعتمدان المقاربات البعيدة الأمد عوضاً عن الملاحظات القصيرة الأمد. وقد يساهم الفشل في تلقيننا دروساً والتوصل إلى محاولات ناجحة لاحقاً، فالثورات كالدراما قد تحتاج إلى التمارين كما قال لينين في حديثه عن الثورة في روسيا عام 1905.

العولمة الرأسمالية

تطوّرت الثورات الأميركيّة اللاتينيّة في القرن العشرين في مجموعة من الخلفيات الإقليميّة والدوليّة وتفاعلت بطرق متعدّدة مع الأطراف والمسيرات الخارجية. شقّت الثورة المكسيكيّة طريقها في وقت كانت الولايات المتحدة تبني سيطرتها في العالم الغربيّ. تنتمي ثورتا غواتيمالا وبوليفيا إلى سنوات الحرب الباردة الأولى، أمّا الثورات في كوبا، غرينادا ونيكاراغوا فحقّقت انتصاراً في ذروة نظام الحرب الباردة في أماكن خاضعة للهيمنة الأميركية الاقليميّة بلا منازع. كانت التجارة الحرة والاستثمارات عبر الحدود الميّزات الأساسية للاقتصاد العالمي خلال الثورة المكسيكيّة؛ كانت الرأسماليّة تبحث عن هندسة دولية جديدة عندما استولى الثوار الغواتيماليون على السلطة عام 1944؛ وتعود ثورتا بوليفيا وكوبا الى السنوات الذهبية للاقتصاد العالمي الخاضع لنظام بريتون وُدز ـ وهو نظام كان يتداعى تحت الضربات الأوليّة للمرحلة الراهنة من العولمة عندما بدأت حركتا «الجوهرة الجديدة» وجبهة ساندينيستا بتطبيق برامجهما الثوريّة في غرينادا ونيكاراغوا.

فيما جعلت الثورات الاجتماعيّة الحديثة في عالم الدول ـ الأمم، فإنّ نهاية

الحرب الباردة إضافة إلى استمرار إعادة الهيكلة الشاملة والاندماج التجاريّ والمالي، تطرح أسئلة حول أثر الأوضاع والأطراف الدوليّة الجديدة في احتمالات التغيير الثوريّ. وقد مهدّت التصريحات حول بروز «عالم لا حدود له» (أوماي (Ohmae) 1990) أو «نهاية الجغرافيا» (أوبراين 1991) لإظهار الثورات كأنّها تنتمي إلى الزمن الماضي. طالما أنّ الثورات تهدف إلى الاستيلاء على سلطة الدولة لتعزيز التغيّرات التقدميّة، فإنّ وقع العولمة الاقتصاديّة وتكنولوجيا المعلوماتية الجديدة على قدرات الدولة قد يجعل منها وهماً مضلّلاً مرتداً إلى الوراء. وفيما عارضت السياسات المحافظة التقليديّة الثورات من منظور طبقيّ، فإنّ اللغة المحافظة الحديثة تعتبرها من الماضي. بالأمس كانت خطيرة أمّا الآن فقد باتت قديمة الطراز.

لقد تعقّدت أوضاع الثورة من عدة نواحٍ في أميركا اللاتينية نتيجة ترتيبات السلطة المحلية في توثيق تبعيتها لرأس المال العالمي. إنّ الطرق الجديدة والمحدّثة للتغلغل الرأسمالي ووقعها ـ تغيير استخدام الأراضي، إخلاء قرى الفلاحين أو الهنود، الهجرة الى المدن، سلسلات المتاجر التي تدفع المحلات الصغيرة إلى الهامش أو إلى الإفلاس، ازدياد الفقر في المدن، انخفاض مستويات العمالة بسبب الانحياز التقني الجديد، زيادة استغلال العمالة، ارتفاع الاعتماد على استيراد الأغذية وبالتالي على الأسعار الدولية وعبء الدّين الأجنبيّ الثقيل ـ كلها أمور مرتبطة بالتغييرات في الاتصال الثانوي بالاقتصاد الرأسماليّ العالمي. بدورها، تدين هذه التغيرات بالقدر ذاته، إلى قوى السوق وإلى ترويج الدولة عبر الاصلاحات القانونيّة التي تطبقها المحاكم والإكراه الذي يمارسه الجيش والشرطة، غالباً بدعم أو إرشاد أجنبي من البحرية الأميركية إلى المنظمة الأميركية للتنمية الدولية، أو البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي. إذ تلبس يد السوق غير المرئيّة قفاز الشرطة والجيش الحديدي، إضافة إلى القفاز الأكثر تطوّراً والعائد إلى المسؤولين الحكوميين والتكنوقراطيين.

لطالما كان التعبير عن معارضة الإمبريالية ودعم الديموقراطية عنصراً دائماً في كلّ الثورات في أميركا اللاتينيّة، وهو يشير إلى فاعليّة الجاذبيّة الثوريّة في حشد المناصرين الذين يتخطون الحدود الطبقيّة. إنّ الانقسام السياسيّ بين الأطراف المستفيدة من أو الداعمة للقمع السياسيّ أو الهيمنة الأجنبية في مواجهة الثورة، حلّ مكان الانقسام الطبقي لرأس المال في مقابل العمل. في مرحلة ما أو في أخرى، تمكّنت الثورات في أميركا اللاتينيّة من حشد الناشطين والحلفاء من كلّ زوايا المجتمع، ممّا يفسّر

تزايد القوة الهائلة للتحالف الثوريّ في مواجهته مع سلطة الدولة، إضافة إلى نزاعاته الداخليّة المتعلّقة بالإصلاحات الاقتصاديّة والاجتماعيّة أو غيرها عندما يتولّى زمام الحكومة. غير أنّ التدخّل الهائل للفقراء العاملين مع مطالبهم الخاصة بالعدالة الاجتماعيّة والاقتصاديّة وتشييدهم الرمزي الخاص للديموقراطية والمساواة الاجتماعية هو الذي يدفع إلى المزيد من الراديكالية. ففي المكسيك، تحوّل التعبير عن المطالب الليبراليّة والديموقراطية بعدم إعادة انتخاب الرئيس، إلى بؤرة اجتماعية، عندما عمد فلاحو موريلوس، بقيادة اميليانو زپاتا، إلى الانضمام للثورة مطالبين «بالأرض والحرية». أو كما قال تشي غيفارا عن الوضع في كوبا: «لم تكن الثورة الزراعية من اختراعنا: كانت تحذيراً رسميّاً من الفلاحين، كانت الخطوة التي فرضوها على الثورة». (غيفارا 1970: 18).

إنّ الفرضيات التي تقيّم زوال بعضٍ من نيوليبرالية الدولة أو تطوّر طبقة رأسماليّة عالميّة حاكمة تواجه جدلاً كبيراً ولا تحظى سوى بدعم ضئيل. لا شكّ في أنّ التحوّلات في السلطة المذكورة أعلاه، إضافة إلى القبول الحكوميّ الساحق للوصفات الاقتصادية النيوكلاسيكيّة قلّصت من أدوات السياسة التقليديّة لتدخّل الدولة. لكنّنا نشهد أيضاً تطوّراً لسياسات وقدرات جديدة (مثلاً شبكات الأمان المؤسّساتيّة للاستثمار المالي، اتفاقات التجارة الاقليميّة، وكالات تعزيز الصادرات، أو شراء الدين الخارجيّ الخاص)، إضافة إلى تعزيز القدرات التقليديّة مثل قدرات الشرطة والجيش، المراقبة الالكترونية للشعب، والمراقبة الحدوديّة القاسية للعمالة المهاجرة. ليست الدول ضحايا العولمة فحسب، بل إنّها شريكة لها أو حتى إنّها المساهمة في ولادتها. إضافة إلى ذلك، لم تخفّ حدّة المنافسة على الأسواق بين المؤسسات الدولية أو صناديق الاستثمار، كما لم يتضاءل ضغطها للسيطرة على علاقات العمل أو فرض السياسات البيئية المناسبة (دوريموس 1998، ڤايس 1998؛ ماسيدو سِنترا 1999؛ غويدس 2000).

إنّ العولمة الرأسماليّة تدين إلى قوى السوق بقدر ما تدين به إلى الجيوش والبحريّة وآليات صنع القرار في الحكومة، واقتراح واشنطن الراهن باتفاق تجارة حرّة بين النصف الشمالي للقارة هو مثل ملائم على الدور الاستراتيجي لوكالات الدولة في تدعيم قوى السوق بما في ذلك مصلحة المؤسسات الأميركية المتعدّدة الجنسيات

(استاي 2001). تُعتبر المنظمات المتعدّدة الدول كميزة مميزة للرأسمالية العالميّة المتمثلة بمنظمة التجارة العالميّة أو منظمة التنمية والتعاون الاقتصاديين. وعلى الشركات التي تتأذى من جراء سياسات دولة معيّنة أن تلجأ الى حكوماتها كي تطرح شكواها على هذه المنظمات المتعدّدة الأطراف، من دون ذكر صندوق النقد الدوليّ والبنك الدولي، اللذين تتمتع حكومة الولايات المتحدة بسيطرة استراتيجيّة على توصياتهما إلى الدول التي هي في طور النمو. (غرين 1998، وايد وفينيروسو 1998؛ كوكس وسكيدمور ـ هيس 1999؛ ڤيلاس 2000؛ وايد 2001).

في بداية القرن العشرين ومنتصفه، ساهمت المسيرات والأطراف العالميّة في بناء ظروف إقليميّة ومحليّة جديدة. لعب تكنوقراطيو البنك الدولي، وبنك التنمية الأميركي وصندوق النقد الدولي الأدوار التي كانت تلعبها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية سابقاً لإصلاح مؤسسات الدولة وتعزيز اقتصاديات السوق وتوثيق العلاقات بين النخبة المحليّة التي تزداد «عالمية» والأطراف الأجنبيّة ذات الطابع «الداخلي». من الواضح أنّ «عولمة» النخبة المحليّة تطوّر الانحياز التقليديّ الظاهر للطبقات الحاكمة في أميركا اللاتينيّة. فالدخل والرفاه في الطبقات العليا للمجتمع لا ينموان فقط على حساب الفقراء العاملين أو العاطلين عن العمل، فيما «الفقر الجديد» يطارد شريحة متزايدة من الطبقات الوسطى، وإلغاء القيود والعولمة الماليّة يقودان الكثير من قطاعات العمل إلى الافلاس[4]. بدلاً من خفض عدم المساواة الاجتماعيّة فإنّ العولمة الرأسماليّة تجدّد على المستوى المحليّ، مساهمتها في التنمية غير المتساوية وتعميق الفوارق في نوعية الحياة على المقياس العالمي. انطلاقاً من هذا المنظور، يبدو أن علاقات القرابة بين العولمة في أواخر القرن العشرين والإمبريالية في بدايته ومنتصفه، تستحقّ الغوص فيهما. من المنطلق الأميركي اللاتينيّ، تقوّي العولمة المستمرّة تراتبيّة الدول التي تتعلّق أكثر بهيكليّة السلطة الرأسمالية الدوليّة الراهنة ـ التي لم تختبر تغييرات مناسبة منذ قرن تقريباً ـ وليس بالتحوّلات العالمية الحديثة، (دانينغ وحمداني 1997، غونزاليس ـ كازانوفا 1998، بانيتش 2000).

بما أنّها السلطة المهيمنة في أميركا اللاتينية في القرن العشرين، تعاطت الحكومة الأميركيّة مع الثورات كأبعاد أخرى في مواجهاتها مع الأطراف الثالثة غير المنتمية إلى القارة، كألمانيا أو بريطانيا خلال الثورة المكسيكيّة أو الاتحاد السوفياتي لجهة

الثورات التي نشأت بعد الحرب العالميّة الثانية. فخطوات السياسة المتعلّقة بالثورات كانت تعتمد إلى حدّ كبير على نظرة الحكومة الأميركية إلى التحديات التي يُتوقع أن تفرضها الثورات على الأمن الوطني، وهي نظرة تأثرت بدورها بشكل حاسم بسياسات الأطراف الثالثة تجاه المسيرات والأنظمة الثوريّة. إن الدعم التقليديّ الذي أولته غالبيّة الحكومات الأميركية إلى الحكم الديكتاتوري أو حكم الأقليّة في أميركا اللاتينيّة أقنع صانعي السياسات بأنّ تحدّي الحلفاء الأميركيين اللاتينيين قد يكون فقط نتيجة التدخل في شؤون واشنطن الداخلية من ما وراء البحار. بالتالي، فإنّ الردّ الأميركي صاغته أيضاً المميّزات الخاصة لكلّ مسيرة ثوريّة وكذلك قدرة الأطراف المحدّدة على التأثير على واشنطن في عمليّة صنع القرار الأجنبي ـ وهي أطراف أميركية أو تنتمي إلى الدولة التي تشهد الثورة.

اختفت الأخطار الحقيقيّة أو المتوقعة على السيطرة الأميركية السياسية والعسكريّة في نصف الكرة الأرضيّة، مع نهاية الحرب الباردة. غير أنّ أخصاماً عالميين جدداً أضيفوا إلى مخزون واشنطن من مخاوف السياسة الخارجيّة. وحلّ الإرهاب الدوليّ وتبييض الأموال أو انتاج المخدّرات مكان الشيوعيّة أو التدخّل السوفياتي: كما هي الحال في اجتياح باناما عام 1989، والعمليات الأمنيّة في أماكن استراتيجيّة مثل حدود البرازيل/ الأرجنتين/ الباراغواي، والتدخل الراهن في الأنديز عبر «خطة كولومبيا». أو حتى القوميّة الاقتصادية طالما أنّها تؤثر في السياسات الأميركية المتعلّقة بالموارد الاستراتيجيّة كالنفط ـ كما شاهدنا في علاقات واشنطن غير الوديّة مع فنزويلا خلال حكم شافيز. بالمقابل، يفرض التدفّق المتزايد للاستثمارات الأوروبيّة واليابانيّة، إضافة إلى نوعيّة جديدة من الرأسماليين الدوليين في أميركا اللاتينيّة، تحدّيات على المعاقل التقليديّة للمؤسسات الأميركية الدولية في العديد من القطاعات الاقتصادية كالمصارف والتأمين والسيارات والاستثمار في البنى التحتية والاتصال والتجارة بالجملة والغذاء. واحتكار رأس المال في المجالين المالي والانتاجي يبدو أكثر تنوّعاً الآن ممّا كان عليه قبل 30 سنة. وقد يعزّز ذلك من فرص الأطراف الحكوميّة والاجتماعيّة على إطلاق المفاوضات على السياسة الموجّهة نحو الاصلاح.

لا شكّ في أنّ الافلاس السوفياتي والاصلاحات الاقتصاديّة المستمرّة في الصين وكوبا حرما الاشتراكية من صفة البديل الواعد لإعادة الترتيب الهيكليّة. لكنّ الاشتراكية لم تكن العنصر المركزيّ في ثورات المكسيك وبوليفيا وغواتيمالا.

فالانتقال إلى الاشتراكية في كوبا إلى حدّ بعيد نتيجة ثانويّة لصلتها بالكتلة السوفياتيّة في مقابل المواجهة الدبلوماسيّة والعسكرية الأميركية المتزايدة ـ وهذا بُعد لسياسات قوى الحرب الباردة أكثر من كونه عنصراً في التعميم الثوري الديموقراطي القوميّ الأساسي. أمّا تحوّل غرينادا أو نيكاراغوا إلى نوع من الاشتراكية فيبقى مطروحاً للتساؤلات. أشارت فرضيّة «المسار غير الرأسمالي إلى التنمية» إلى العديد من النقاط المحدّدة ونقاط الاختلاف في هذه المسيرات، بالنسبة إلى المقاربة السوفياتية العادية أو حتى المقاربات الماركسية/ الاشتراكية الكلاسيكيّة. وتمحور في قلب هذه النقاشات «الالتزام الأخلاقي» للدول الاشتراكية المتقدّمة لدعم الدول المتأخرة، كما قال تشي غيفارا خلال اجتماع دول عدم الانحياز في الجزائر عام 1963. أو كما يقول إنجلز في العام 1894: «لتعليمهم كيفيّة القيام بذلك. لا شكّ في أنّ الظروف الدوليّة اليوم لم تعد تزوّد عدداً كبيراً من المدرّسين».

يزداد عدم الاستقرار الاجتماعي في كلّ مكان، فيما تثبت الديموقراطيات الحامية للسوق عدم قدرتها أو عدم استعدادها لفرض القيود على أحد أكثر أبعاد تكديس رؤوس المال شذوذاً. في السنوات الأخيرة، أطلقت السياسات التي ترعاها الحكومة لتعزيز نطاق الرأسمالية العالمية سلسلة احتجاجات هائلة في أنحاء القارة مع الارتباط بظواهر مماثلة في أوروبا والمحيط الهادىء. أدّى النفاذ إلى تكنولوجيات الاتصالات والمعلومات الجديدة إلى هذا الامتداد المتزايد للمطالب الاجتماعية، السياسية الاقتصادية وحتى الرمزيّة، فيما شكّلت المنظمات التقليدية لزمن ما قبل العولمة، مثل الاتحادات العمالية والمنظمات الطلابية أو الأحزاب التقدميّة حجر الزاوية الأساسي في العديد من الحالات. لهذا النوع الجديد من التعبئة الاجتماعية، فإن الجزء الكبير من التدخل الناشط يأتي من مجموعة متنوّعة من الحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكوميّة التي تُعنى بمسائل البيئة وسياسات الهوية وحقوق الانسان والاهتمامات الثقافية. غير أنّه ما من رابط مفيد بين النفاذ إلى تكنولوجيات المعلومات أو الاتصالات الجديدة أو التعبئة على المستوى العالمي ونتائج السياسة الفعالة. وتؤمّن المقارنة بين منظمات السكان الأصليين في الأكوادور وحركة زاباتيستا في المكسيك منظوراً مثيراً للاهتمام في هذا الشأن. إنَّ قدرة اتحاد السكان الأصليين في الأكوادور (CONAIE) على تعزيز موقعه في السياسة الأكوادورية أو نجاحه في مكافحة

الاصلاحات النيوليبرالية على الرغم من العزلة الدولية وعدم الاكتراث من جانب معظم الأطراف الملتزمة في النشاط التقدمي العالمي، تختلف اختلافاً جاداً عن عدم قدرة حركة زاپاتيستا على تحقيق الاصلاحات القانونية الأساسية بشأن الحقوق الاجتماعية والثقافية، بغضّ النظر عن النفاذ المميز إلى التضامن العالمي.

إلى أين ستؤدي الثورات الأميركية اللاتينية؟

إنّ السؤال حول وجود وضع ثوريّ يبقى مطروحاً على الدوام ولا يمكن الردّ عليه إلاّ متى حصلت الثورة، في حال حدوثها. بالتالي، من الخطير للغاية التقييم المسبق لاحتمال حدوث ثورة أو لفرص الحكّام للحؤول دونها. وكما قال هوبسبوم إنّ الأوضاع الثوريّة «تقوم على الامكانيات ولا يمكن التكهّن بتحليلاتها». (هوبسبوم 1986: 19).

إنّ الثورة هي استراتيجيّة خاصة، تلجأ إليها الأطراف المعنيّة عندما تُسدّ الطرق المؤسّساتيّة التقليديّة لتحقيق التغيير التقدّمي. كما هي الحال في عهود أخرى من الرأسمالية، تنطوي العولمة على فرص بقدر ما تشمل العوائق إمّا للثورة أو لأيّ نوع آخر من السياسات التقدّميّة. تلعب الأطراف والمسيرات العالمية أو الدولية دوراً غير مباشر عبر عمليّة التوسط للظروف والأطراف المحليّة. بالتالي فإنّ العلاقة بين الثورات الاجتماعيّة والبيئات الشاملة إضافة إلى فرص تطوّرات الثورات في الظرف المحلية/ العالمية الراهنة، تتضمّن عدداً من المسائل المعقّدة التي لا تتعلّق فقط بالتحليل الاجتماعي أو التاريخي بل أيضاً بمفهوم الكاتب للثورة والعولمة والدور الذي يُتوقع أن تلعبه وكالات الدولة والسلطة السياسية في الظروف العالمية.

إنّ الثورات الاجتماعيّة هي أحداث لا تقع غالباً في التاريخ أو كما قال توكفيل، إنّها أحداث نادرة. أمّا إذا كانت ستصبح أكثر أو أقلّ ندرة في فترة العولمة فهي مسألة مطروحة للجدل وفقاً لتفسير كلّ كاتب للميول التاريخية والتطوّرات المحتملة، إضافة إلى الانحيازات العقائدية الشخصية، والحدس والخوف والرغبات. إنّ الثورات الاجتماعيّة هي استراتيجيات سلطة محدّدة للوصول إلى الديموقراطية والتغيير الهيكليّ، وهما يرتبطان بفكرة المجتمع الأفضل في الخطاب الثوري، أمّا مبزتهما الخاصة فتتعلّق بنطاق المجتمع وعمقه، وكذلك بالعنف والمعاناة التي يتضمنانها لا سيّما بالنسبة إلى الشعب الداعي إلى تحقيقهما. لهذا السبب قد يشكلان الاستراتيجيّة

الأخيرة، عندما لا تتوافر أيّة استراتيجيّة ناجحة أخرى للديموقراطية والتغيير الاجتماعي الاقتصادي.

بما أنّ التغيير الهيكليّ من منظور تقدّمي ما زال مشروعاً غير مطبّق، فإنّ مؤسسات الديموقراطية الأساسية، حتى في نسختها المعقولة المدافعة عن السوق، هي الترتيبات السياسية المهيمنة في أميركا اللاتينيّة. رغم أنّه لا يمكن رفض فرضيّة الثورات الجديدة كموضوع للنقاشات الأكاديميّة، فهي لا تبدو (بعد الآن؟ ولن؟) مصدراً ملائماً يشغل بال الأطراف الناشطة السياسية أو الاجتماعية. إنّ تعزيز الديموقراطيّة التمثيليّة ومنحها القدرة على تطبيق الاصلاحات الاجتماعيّة ومواجهة الجوانب السيّئة للعولمة الرأسماليّة والمظاهر المحليّة المعبّرة عنها هو أكثر ما يمكن توقّعه من الأنشطة الاجتماعيّة أو السياسيّة التقدمية اليوم.

لكلّ حقبة تاريخيّة أنواعها الخاصة من الظلم الاجتماعي والقمع السياسي والعمل الجماعي والطموحات التحرّريّة. أمّا التحدّي الذي يواجهه المحللون السياسيون فهو الاقرار بالميزات الدائمة للثورات الاجتماعيّة وراء ظواهرها المتحوّلة، إضافة إلى الخيارات البديلة عنها، التي قد تكون متوافرة في لحظات معيّنة من الحياة السياسيّة. إنّ الثورات هي نتاج الإرادة بقدر الحاجة ـ والحاجة كالإرادة السياسية هي بناء جماعي. والسؤال حول ما إذا كانت السيناريوهات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية التي تطرحها العولمة وديموقراطيات السوق ستساهم في تفويتها أو الحؤول دونها، قادر فقط على استنباط الأجوبة المتكتّمة، وفقاً لكلّ حالة معيّنة. حتى ضمن هذه الحدود، تؤمّن العلوم الاجتماعيّة التقييمات الفرضيّة فقط حول ما إذا كانت التركيبة المحدّدة لهذه المقادير، في ظرف معيّن، قد تؤدي إلى وضع ثوريّ أو لا. إنّ النجاح السياسي، بالنسبة إلى الثورات والحكومات هو احتمال، والاحتمال مثل سحر القائد رويز يجب السعي لتحقيقه بدون كلل. وعندها قد يتجلّى لنا أو لا.

ملاحظات

(1) هذه هي حالة حركة المحرومين من الأراضي في البرازيل. لقد تمكّنت من الربط بين الاستيلاء على الأراضي والمواجهة المفتوحة مع أصحاب الأراضي والحكومات المحلية وبين العلاقة الديناميكيّة بحزب العمال ـ مع الاحتفاظ باستقلاليّة استراتيجية عنه ـ وعلاقة مساومة متوتّرة مع الحكومة الفدرالية للتوصل

إلى تطبيق قانونيّ لمطالب الفلاحين. بالمقابل، لا يمنع هذا الأمر الحكومة الفدرالية من شنّ عمليات قمع قاسية بفضل الشرطة، حينما تشعر بأن تحالفها مع مالكي الأراضي وممثليها البرلمانيين عرضة للخطر بسبب مطالب الحركة.

(2) استناداً الى بعض المراقبين، تندرج التطورات الراهنة في فنزويلا في إطار هذا النوع من النظام الديموقراطي الاصلاحي: لويز ـ مايا López-Maya ولاندر Lander 2000؛ ڤيلاس 2001.

(3) «إنّ هدفنا الأساسي يجب أن يكون توسيع وتقوية المجتمع العالمي لديموقراطيات الأسواق». هذا ما قاله كلنتون في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 27 أيلول/سبتمبر 1993. راجع أيضاً لايك 1993.

(4) استناداً إلى سيپال (Cepal) (1998) يعيش 40% تقريباً من سكان أميركا اللاتينية في الفقر. إضافة الى أنّ عدم المساواة الاجتماعية في أميركا اللاتينية هي أعمق من أيّ مكان آخر في العالم.

9

العولمة والعنف والثورات: تسع أطروحات

أدولفو غيلي

يظهر لنا تاريخ الشعوب المقموعة أنّ "حالة الطوارئ" التي نعيش فيها اليوم ليست بالاستثناء بل هي القاعدة نفسها، وعلينا أنّ نصل إلى تصوّرٍ للتاريخ ألا وهو الإبقاء على مبدأ التبصّر. لا بدّ إذاً أن ندرك أنه من واجبنا أن نحدث حالة طوارئ حقيقية مما سيعزز موقفنا في الصراع ضدّ الفاشية. إن أحد الأسباب التي تعطي للفاشية فرصةً هو أن كل الذين يقاومونها إنما يقاومونها باسم التقدّم كمبدأ تاريخي وإذا تعجّبنا اليوم لأن الأمور التي تمرّ بها "لا تزال" ممكنة في القرن العشرين، فهذا ليس بأمرٍ فلسفي وليس هذا التعجب بدايةً للادراك- إلا إذا كان الادراك بأنّه يتعذّر الدفاع عن هذه النظرة إلى التاريخ التي تحييه.
والتر بنجامين "في مفهوم التاريخ" الأطروحة 8 (257: [1940]: 1969)
الترجمة معدّلة تعديلاً بسيطاً

I

إنّ الدولة هي جماعةٌ بشريةٌ تؤيد على أكمل وجهٍ وضمن حدود منطقة معينة (وتؤدي كلمة "منطقة" دوراً أساسياً هنا) المطالبة باحتكار الاستخدام الشرعي للعنف وذلك بحسب ما جاء في التعريف الكلاسيكي الذي يقدمه ماكس ڤيبر (Weber). يملك

كل مجتمع دولةٍ أو دولة-أمة (إذا ما أردنا استخدام المصطلحات الحديثة) بالوراثة علاقة سيطرة وخضوع أعطيت للدولة عبر التاريخ وتمارس من خلالها نخبةٌ معينة احتكاراً على العنف فتسيطر على أسلوبٍ مستقرٍ في استخراج الفائض الذي يحصل في إنتاج المجتمع وتوزيعه. إنّ الثورة هي بحسب تعريفي الخاص بمثابة خرق عنيف يقوم به الشعب المقموع لمثل هذه العلاقة.

لا تمحو كل ثورة كلّلها النجاح أشكال السيطرة كلّها بل إنّها تضع أسس علاقة جديدة مع نخبةٍ جديدةٍ. لطالما كان ذلك تقليد الثورات الكبيرة كلها. إذا كانت الثورة ثورة اجتماعية، فإنّها تضع أشكالاً وتسويغات جديدة بالنسبة إلى مبدأ التقسيم والتوزيع الذي يطرأ على الفائض في إنتاج المجتمع، ابتداء من الإيجار ونتائجه الثانوية. لا تتبدل بالضرورة الطريقة التي يتم فيها إنتاج الفائض وذلك لأن الأمر منوط بإنتاج المجتمع الزراعي ومستوى النمو التكنولوجي على حد سواء. وكذلك لا تتغير العلاقات الاجتماعية والبشرية فعلاً (تلك التي تختلف عن العلاقة السياسية في الدولة) وذلك لأن هذه العلاقات إنّما تتأسس وتتحول على درب التاريخ الطويلة والبطيئة (روكس 1999: 47 - 56). إنّ استمرار الذكرى والبنية المادية وغير المادية للحضارات والحياة وتراثها تبقى وتنبت ضمن الثورات والحروب والثورات المضادة!

II

إن الأبطال الرئيسيين لثورات القرن العشرين الاجتماعية والأهلية هم شعوب الطبقات الريفية المقموعة والخاضعة، تقودها غالباً مجموعة من النخبة الريفية المثقفة التي تشكل نواة النخبة الثورية الجديدة. لم تكن وراء الظهور العنيف للشعوب الريفية والفلاحين في هذه الثورات رؤية معينة لعالمٍ مستقبلي بل كانت وراءه شروطٌ قاسيةٌ وصعبة التحمّل في العالم الحالي. كما يذكّر ليون تروتسكي في كتابه تاريخ الثورة الروسية: "لا تندفع الجماعات إلى الثورة من دون أي تخطيطٍ مسبقٍ بغية إعادة البنية الاجتماعية بل يشدها شعورٌ قويٌ بعدم القدرة على الابقاء على المجتمع القديم" أما بالنسبة إلى والتر بنجامين فيعتبر أن القوة العنيفة إنّما تغذيها وتنمّيها صورة الأجداد المستعبَدين والمقهورين أكثر منها صورة الأحفاد المحررين" (1969: 260).

لا نستطيع أن نحلّ خيوط مبادئ هذه الثورات وقوانينها بالاقتصاد أ و بالسياسة بل التاريخ وحده (في تواريخ معينة) وبشبكات تبعيّته وسيطرته. يتوافق على هذه

النظرة، وإن بطرقٍ متنوعةٍ، كلٌّ من بارينغتون مور (1978) وإ. پ. طومبسون (1991) وجايمس س. سكوت (1990) ومدرسة "الاقتصاد المعنوي" ومجموعة الدراسات التابعة وعدد من المؤرخين المكسيكيين في الولايات المتحدة وأذكر منهم اثنين قد غادرانا وهما دانيال نوجنت (جوزف و. نوجنت 1994) ووليام روزبيري (1994). إن كل هؤلاء قد رضخوا لتحذير والتر بنجامين القائل "بقلب التاريخ ضد العادات" (1969: 257)

قامت ثورات القرن العشرين الأهلية والزراعية والاجتماعية كلها في وجه النهب العالمي المتجسد في توسّع العلاقات الرأسمالية وتدمير عالمٍ إنسانيٍ أكبر قائم على العلاقات الشخصية وفي وجه تحويل العلاقات البشرية كلها إلى مجرّد سلع.

بالتالي إذا ما تنبهنا لآمال أبطال الثورات الرئيسيين عوضاً عن قوادها فإن هذه الثورات تؤكد على صحة التبصر الذي شعر به والتر بنجامين: "بالنسبة إلى ماركس تمثّل الثوراتُ القاطرةَ التي تحمل تاريخ العالم بأسره ولكن لعلّ الأمور مختلفةٌ ولعلّ الثورات هي السبيل الذي تصل به البشرية، على متن هذه القاطرة، إلى التوقف الطارئ" (1232: 1990)

ليست المسألة مسألة عودة إلى الماضي فالمتمردون يسعون إلى الانتقام للأجيال السابقة التي عانت القمع والظلم كما يسعون في الوقت عينه إلى التوغّل بعنف في مستقبلهم الخاص، ذاك المستقبل الذي بإمكانهم تصوره أو حتّى لمحه عبر أي من أشكال الأمل المنقوش من ذكرى الأجيال السابقة. أذكر في هذا السياق ما كتبه ماكس هوركايمر وثيودور ادورنو في مقدمة كتابهما «جدلية التنويرية» (1944 [1997] XV): "إن الواجب الذي يتعين تأديته ليس المحافظة على الماضي بل استرداد آمال الماضي".

في كل علاقة اجتماعية قائمة على السيطرة والخضوع، وكما تشير إليه هاتان الكلمتان، طرفان ناشطان يدرك كلّ منهما الآخر كندٌ له. بالتالي، فإنّ هذه علاقةٌ ناشطةٌ. أمّا العنصر الذي يحرّكها فهو هذه المقاومة التي يظهرها الشعب المسِيطَر عليه والتي تشكل الأساس لهذا الخلاف المتواصل والمتعدد الأشكال والمتبدل بين طرفي هذه العلاقة.

تتخذ المقاومة أشكالاً معينةً في المجتماعات الزراعية حيث تأخذ السيطرة- الواضحة والمعترف بها من قبل الكل- شكلَ قيودٍ توضع على التبعية الشخصية. في المجتمع العصري-مجتمع رأس المال ومجتمع تقييم القيمة ذاتها- تختبئ السيطرة

تحت قناع العلاقة بين الأفراد الأحرار والمتساوين أمام القانون والملكية، ضمن مجتمع يسوّي فيه المال خلافات التبادل ويخضع فيه قيمة المبادلة وقيمة الاستعمال، ليس كجوهر للحياة أو الاستمتاع بل ببساطةٍ كوسيلةٍ ماديةٍ من أجل تحولاتها الرقمية الفورية والمتواصلة. يسمي مايك دايفس مدينة لوس أنجلوس مدينة الكوارتز وذلك ليظهر ذاك المكان حيث تبدو التغييرات الزائفة التي تشهدها القيمة والتي تفوق سيطرة الإنسان وكأنها تملي شروط الحياة.

لكل شكلٍ من أشكال السيطرة والخضوع يوجد جملةُ أشكالٍ متنوعة من السيطرة (الاعتراف- المعرّض للتحديات دوماً- بشرعية السيطرة ضمن الإيديولوجية المشتركة لمجتمع وهمي أو خيالي) ترافقها أشكال متعادلة التنوّع من المقاومة العفوية كما وتلك المنظّمة. غير أن هذه المقاومة لا تبلغ أوجها فتصل إلى حالة التمرّد أو الثورة إلا في حالاتٍ إستثنائيةٍ وذلك بصدد كسر قيود التبعية المفروضة سواء كان ذلك بشكل مؤقتٍ أو دائمٍ. ففي معظم الحالات، تقود المقاومة بدرجاتٍ مختلفةٍ من الوعي من قبل الطرفين، إلى إعادة التفاوض بشأن السلطة وقوانينها وأشكال الشرعية المتعارف عليها وبشأن الطريقة الأقل ظهوراً ولكن الموجودة أبداً التي يتم بها استخراج فائض الإنتاج وتوزيعه (الإتاوة، الإيجار، الضرائب، الأسعار، الربح، وقيمة الفائض).

وهكذا نرى علاقة -هيمنة وخضوع (تتخذ شكل الشرعية والسيطرة) -يرافقها خلافٌ مكملٌ لوجودها ألا وهو المقاومة والتي تنتج عنها متغيرتان هما المفاوضة في الحالات العادية والثورة في الحالات الاستثنائية.

III

ليست الثورة تمرداً ولا مؤامرةً على الرغم من أنهما قد يُنسبان إليها في حالاتٍ معينةٍ. بل إن الثورة هي تنظيمٌ وحشدٌ فوق كل اعتبارٍ. وليست الأحزاب السياسية ولا النخب التي تقودها هي التي تنقل معالم الثورة التنظيمية الأساسية. فهذه المعالم موجودةٌ بالأصل في الممارسات اليومية التي يقوم بها الناس كما وفي حياتهم الاجتماعية وتغذيها حقائقُ موجودةٌ ونشاطات موزعةٌ ويعززها التضامن القديم الذي نشأ بين المقموعين (الذي لا يظهر في حياتهم اليومية على الرغم من أنّ ذلك بعيد كل البعد عن كونه العنصر المكون الوحيد) وكذلك الأمل العتيق بالعدالة الذي يسعى

إلى التشبه بمعتقداتهم الدينية. إنّ التمرّد الأهلي الذي بدأ سنة 1994 في تشياپاس هو خيرُ دليلٍ وذلك وفق تقديرات الناشطين الأساسيين فيه[2].

إنّ التقارير التاريخيّة للنخب الثوريّة بالنسبة إلى الثورات الأهلية والاجتماعية إما أهملت «العالم المستقل» للسياسة التابعة دائماً تقريباً- وهي لم تسجل حرفياً- وإما اعتبرت أن سياسة الطليعة هي الانعكاس الواعي لتحرّك الجماعات غير الواعي.

يفترض التمرّد تخيّلاً مشتركاً بين الذين ينوون التمرّد لكن هذا لا يقف حاجزاً أمام نظريات النخب المثقفة أو برامجها. فهذه النخب لا تستطيع تأدية هذا الدور إلا إذا كانت قادرة على رؤية هذا التخيّل التاريخي وفهمه وعلى جعله ينسجم مع أفكارها ورؤياها الخاصة في إعادة تنظيم المجتمع إن كان دينياً سياسياً أو طوباويًّا. ليس الأمر مجرد تكيّف مع الأفكار بل هو حوار ضمني ومفاوضات وعملية خلقٍ ضمن حركة الثورة الروحية والفكرية القوية. هكذا توضع الخُطب المبتكرة في كل ثورة أو حركة تمرّد القديمة منها والجديدة والمشتركة في آنٍ واحدٍ وليس بالمحافظة على الماضي بل باسترداد آماله في خطابات الثورة ونشاطها.

في سياق هذه الأفكار، لا يلمّح استرداد الأمل إلى وصول مخلّص بل إلى حلول الوقت الملائم للاسترداد- الذي لم يصل بعد- وكأنه إنجاز لكل المرؤوسين المقموعين. يدفعنا ذلك إلى التفكير أن في علاقة المقاومة- وهي ناشطة بطبيعة الحال- تحصل رؤيا معينة (إدراك حسي، تخيّل لا يمكن أن نراه) نوعٌ من المثالية العملية وغير الواضحة لعالم قُلب رأساً على عقب، يغذّي في الوقت عينه الشكاوى الجلية وصيحات الغضب والمحادثات الخفيّة: تهدف هذه الرؤيا إلى التغلّب على تلك السيطرة التي ترفضها المقاومة من دون أن تقوى على قمعها.

في تناولها للنظرة الماركسية ، كان لروزا لوكسمبرغ [1912] 1968) رأيٌ صريحٌ وواضحٌ في التفريق بين النخب الثوريّة والناس الذين يؤيدونها ولكن يُبقون في الوقت عينه على الفسحة الخاصة بهم وطرق التفاعل والانعكاس والتواصل واتخاذ القرارات والبدء بالتنفيذ. في النصف الثاني من القرن العشرين، تطرق فرانتز فانون (1959، 1961) إلى العلاقة القائمة بين المجالات فيما يتعلق بالتعايش من دون الاندماج كلياً في أوقات الحشد الثوري وبالتواجد منفصلين في أوقات الانسحاب.

فيما يختصّ بالهند، فقد جرّدت راناهيت غوها تصوير النخبة الأهلية للوطنية الهندية من عناصر الميثولوجيا وكأنّها مشروع تقود فيه النخبةُ الأهليةُ الشعبَ من

الاستعباد نحو الحرية" (38: 1988) إنّ هذا التصوير هو في الأساس الأداة عينها التي تعزّزه حكايات متنوعة من بينها بعض الحكايات اليسارية بشأن التاريخ الرسمي للثورة المكسيكية وحصيلتها كاردنيستا (Cardenista):

> غير أن كتابةً تاريخيةً من هذا النوع لا تستطيع أنّ تفسّر لنا الوطنية الهندية وذلك لأنها غير قادرة على الاعتراف، كيف بالأحرى، تفسير المساهمة التي قدمها الشعب نفسه وذلك من دون أن تتدخل النخبة بأي شكلٍ في صناعة هذه الوطنية وتنميتها. فما يبقى إذاً من هذا التاريخ غير التاريخي هو سياسة الشعب (غوها 1988: 39-40) (مزيد من التفاصيل راجع النسخة الأصلية)

وتتابع غوها حديثها فتشرح وجود مجال آخر في السياسة الهندية خلال فترة الاستعمار وهو مجال مختلف عن سياسة النخبة الوطنية حيث:

> لم يكن الناشطون الأساسيون يؤلفون جماعات المجتمع الأهلي المسيطرة أو السلطات المستعمِرة بل الطبقات والمجموعات التابعة التي تشكل مجموعة الطبقة العاملة والطبقات المتوسطة في المدينة والريف أي الشعب. شكّل ذلك مجالاً مستقلاً بحد ذاته إذ إنه لم يتحدّر من سياسة النخبة وحتى إن وجوده لم يعتمد عليها. لقد كان تقليدياً لدرجة أنّه بإمكاننا تقصّي جذوره في المراحل ما قبل الاستعمار لكنه لم يكن قديماً بمعنى أنه مستهجن... كونه عصرياً كعصرية سياسة اللجنة الوطنية، تم تصنيفه وتمييزه من خلال عمقه الأكبر نسبياً في الزمان والتركيب على حد سواء (1988: 40 لمزيد من التفاصيل راجع النسخة الأصلية)

ميّز حشدٌ عمودي تراتبي سياسة النخبة بينما تميزت سياسة التوابع ببعد أفقي. تمركز الحشد بشكل رئيسي في المؤسسات السياسيّة المستعمِرة وما قبل الاستعمار، أما البعد الأفقي فقد اعتمد أكثر على التنظيم التقليدي للقرابة وملكية الاراضي أو على الصلات الطبقية التي ترتكز على مستوى الوعي عند الأشخاص (غوها 1988: 40). حاول الحشد الذي قامت به النخبة

> أن يظهر شرعيةً وتمسكاً بالمبادئ الدستورية أكثر في الاتجاه الذي يسلكه بينما اتجه حشد الأشخاص الثانويين نحو العنف أكثر. بذلك اتصف حشد النخبة بأنه أكثر حرصاً وتحكماً بينما اتصف الحشد الثاني بالعفوية في التنظيم. تمت الحشود الشعبية خلال فترة الاستعمار بشكلها العام بصورة ثورات ريفية غير أنّه

في العديد من الأمثلة التاريخية التي تشترك بها مجموعات كبيرة من الطبقة العاملة والبورجوازية الصغيرة في المناطق المدينية أيضاً، يتحدّر شكل الحشد مباشرة من نموذج عن التمرّد الريفي (غوها 1988 : 40-41).

يهدف التنظيم التقليدي إلى تشكيل هيكلية قيادته وفقاً لقوانين الأبوَّة والعائلة أو شبكات الجماعات التي منها انبثق زعيم القبيلة في المكسيك أو القائد القوزاقي أو العرّاب كشخصية حامية وخطيرة في الوقت عينه فكان بذلك وسيطاً أساسياً في المفاوضات بين المجتمع الزراعي والدولة المدينية. قد يبدي قواد الأحزاب اليسارية المحليون تساهلاً أكبر في أشكال السلطة القائمة على التأثير الشخصي والعائلي.

متى وصلت حركة ما إلى القمة تحاول النخبة السياسية عندئذٍ تغيير مسار حشد التوابع باتجاه الحقل المؤسساتي للسياسة الانتخابية، بمعنى آخر إلى جهاز الدولة الموجود. وتمثل الدولة في الوقت عينه الحقل الخاص لتشريع هذا النوع من السياسة وكل الذين يتبعونها على أنّهم قادة الطبقات والجماعات التابعة وقد نزلت بهم العقوبات سواء كانوا يعتمدون عليها للمحافظة على حكومتهم أو شكلوا حزب معارضة يهدف إلى الحلّ محل الجماعة الحاكمة ضمن المؤسسات السياسية الموجودة. في هذه الحالة لسنا أمام علاقة سيطرةٍ جديدةٍ (تشكيل جديد للدولة) بل أمام تغيير يطرأ على العلاقة الموجودة وذلك نتيجة لحشد الفئات التابعة.

من أين تخرج أفكار هذه الحركات وتخيلاتها وتقاليدها؟ وفقاً لرناهيت غوها، بشكل عام فإن ايدلولوجيتهم الفاعلة

تعكس التنوع في بنيتها مع إشراف عناصرها القائدة التي تسيطر على العناصر الأخرى في أي وقت وأية مناسبة. لكن وعلى الرغم من وجود هذا التنوع، يبقى عنصر لا يتبدل وهو مفهوم المقاومة في وجه النخبة المسيطرة وينتج ذلك عن التبعية المشتركة للعناصر المكونة لهذا المجال (غوها: 1988: 41).

في ما يتعلق بهذه الطبقات التابعة فإنّ «تجربة الاستغلال والعمل المضني قد منحت هذه السياسة العديد من الأساليب والمبادئ والقيم التي خصّتها في فئة مستقلة عن سياسة النخبة» (غوها 1988: 41). بالطبع تلفت غوها انتباهنا إلى أنّ هذه المعالم المميّزة في سياسة الشعب لا تظهر دائماً في صورة نقية، ولكنها تساهم فعلياً برسم الحدود للحقل السياسي الخاضع في مواجهة النخبة.

في العصرنة الجديدة لرأس المال المعروفة بالعولمة قد نجد هذه المعالم الشاملة

في أكثر حركات المقاومة الثانوية تنوعاً وتعارضاً. من الممكن أن نجد هنا- وليس في حركة رأس المال العام- بعض أوجه الشبه التي قد تقرّب حركات المقاومة من بعضها البعض على الرغم من الفروقات الظاهرة خارجياً.

وكما هي الحال دوماً، تستطيع تكنولوجيا الاتصالات المتوافرة إذا ما استعملت بالطريقة الملائمة (أي الصحافة والتلغراف والهاتف والراديو والفيديو والإنترنت) أن تسهل عملية زيادة وقع الحركات الاجتماعية والتأثير في حصيلتها ولكنها لا يمكنها أن تحل مكانها. يبقى أساس الصراع والتنظيم والقوة في مواجهة الخصم في حقيقة الأشخاص الاجتماعية والجسدية والروحية التي تجد جوهرها في التركيب المطلق لحياتهم اليومية وأحلامهم. يذكرنا تمرّد جيش زاپاتيستا للتحرير الوطني (EZLN) وشعب زاپاتيستا الأصلي مرةً أخرى بهذا الواقع. من الأسهل على نخبة الطبقة الخاضعة أن تستفيد من الوسائل التكنولوجية «المنطقية» التابعة للنخبة المسيطرة أكثر من أن تتفهم النخبة المسيطرة عادات الخاضعين وعلاقاتهم الخفية وتستولي عليها".

ليس للإنترنت أية قيمة من دون هذه الحقيقة أو قد يصبح أداة لفئات النخب حتى تحلّ نزاعاتها كما قد جرى في أكثر من مناسبة مع وسائل تكنولوجيا الاتصالات في الماضي. ولكن في خضم هذا الحماس الذي يعترينا حيال الامكانية الفعلية لاستعمال هذه الوسائل الحديثة لمصلحة تحركات الحشد والتمرّد، علينا ألا ننسى أن هذه الوسائل تستخدم أيضاً من قبل القوات المسيطرة الممثلة بأصحاب المال والنفوذ والمعلومات والاتصالات والسلاح. ليس في "الحقيقة الفعلية" بل في المجال المعاكس حيث نستطيع أن نجد «ولادة قوتنا» على حد قول ڤيكتور سيرج.

IV

في بداية القرن العشرين وفي أوج أجمل حقبة (belle époque) نشرت روزا لوكسمبرغ كتابها «تراكم رأس المال» (1968 [1912]) عارضة فيه رؤيتها الحادة ما كان يجري على مرأى من الجميع ـ من منظّرين ومحلّلين وكتّاب وعلماء على السواء: الانقضاض الفظيع لرأس المال على مدى الكرة الأرضية ضدّ الاقتصادات الطبيعية (المجتمعات الفلاحية، صكوك الاعتمادات الشخصية، والمجالات الاجتماعية غير المُرَسمَلَة) وضد اقتصادات تجارية بسيطة (حرفيون ومنتجون مستقلون) وبين الرأسماليين. كان العنف الاستعماري العسكري وعبء التسليفات والضرائب والبضاعة

الرخيصة كانت الأسلحة المستخدمة في هذه الحرب في المستعمرات وفي تلك المناطق الأوروبية حيث ما زالت الاقتصاديات الطبيعية موجودة. من أجل تحقيق رأس المال وإنتاجه، كان بحاجة إلى تنشيط «تحرير» الثروة الطبيعية والقوى العاملة في هذه الأماكن المغلقة، فيطيح بذلك العقبات التي تقف حاجزاً في طريق الاندماج لدورة القيمة. كان السلاح المختار، ولا يزال، السلب بالعنف سواء كان فعلياً أو ضمنياً تماماً كما قد حصل حتّى اليوم من خلال عملية التطويق[3] الطويلة عبر القرون.

وإذ ألقت روزا لوكسمبرغ نظرة عامة على القرن كلّه من خلال سنواته الأولى، فإنّها تعتبر الحدّ من تراكم رأس المال حصرياً ضمن «منافسة سليمة» أي تبادل سلع منتظم ليس إلا وهم وخيال:

> إن التراكم بتوسعه المتشنّج لا يستطيع الانتظار بعد الآن ويرضى بالانحلال الداخلي الطبيعي للأشكال غير الرأسمالية وتحولّها إلى اقتصاد تبادل حتّى يستطيع أن ينتظر ويقتنع بالازدياد الحاصل في صفوف الشعب العامل. إنّ القوّة هي الحلّ الوحيد المفتوح أمام الرأسمالية : فتراكم رأس المال، إذا ما نظرنا إليه كعملية تاريخية، يستخدم القوة كسلاح دائم ليس في مرحلة تكوينه فقط بل لاحقاً أيضاً وحتّى يومنا الحالي. من وجهة نظر المجتمعات البدائية، يبدو الأمر مسألة حياة أو موت بالنسبة إلى هذه المجتمعات. لا وجود لموقف آخر سوى المعارضة والنضال حتّى النهاية أي حتّى الاستنزاف والانقراض الكليين. وهكذا، فإن احتلال القوة العسكرية المستمرّ للمستعمرات والثورات الأهلية والحملات التأديبية هي بنود أساسيّة في جدول أعمال كل نظام استعماري. إذاً إنّ استخدام العنف هو النتيجة الفوريّة للتصادم القائم بين الرأسماليّة وتنظيم الاقتصاد الطبيعي الذي قد يحدّ من مشكلة التراكم(369 : 1968).

كتب كارل پولانيي في سنة 1944 (60 - 159 : 1957 واقتبس عنه دايڤس 2001 : 10) «إنّ الجماعات الهندية لم تمت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر من الجوع جرّاء الاستغلال الذي عانته من قبل لانكاشير لا بل ماتت بأعدادٍ هائلة لأن مجتمع القرية الهندية قد دُمّر». وشهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر التوسّع الأوروبي الاستعماري الكبير في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط والغزو على «الغرب البرّي» في الولايات المتّحدة تغلغل النظام الرأسمالي الحديث إلى مناطق أميركا اللاتينية والعهد العنيف للجيوش الإستعمارية، الخارجية والداخلية والمجازر بحق الشعوب الاهليّة وتوسّع سكك الحديد التي فتحت الطريق للجنود والمنتوجات

والسوق الرأسمالية وصولاً إلى التطويق العنيف وتجريد الأراضي الشعبية من ملكية الأقاليم القديمة والواسعة ذات الاقتصاد الطبيعي الذي أودى بحياة عشرات الملايين جراء القوة العسكرية والجوع والكوارث الطبيعية والبيئية التي لا تحصى.

استرعى هذا العنف الذي لا يعرف حدوداً، هذا العنف الذي تمّ من خلاله توسّع نظام رأس المال العام ، انتباه العديد، أمثال جورج سوريل بينما غاب عن فكر الكثيرين من الاشتراكيين الأوروبيين والماركسيين ممّا يفسّر قلّة اهتمامهم في ثورة عظمى مثل الثورة التي شهدتها المكسيك على الرغم من أن هذه الثورة أثارت اهتمام الكثير من الثائرين على السلطة الحاكمة في الولايات المتحدة وأميركا اللاتينية وإسبانيا[6]. وفقاً لجان ماري ڤنسنت لم تدرك معظم المجموعات الاشتراكية في ذلك الوقت الدور الذي يؤديه العنف بشكلٍ كافٍ:

> لقد أعمى المظهر الطبيعي للمجتمعات الأوروبية الرأسمالية العديد من الماركسيين الإمكانية الخفية في العنف. فهم يرفضون أن يدركوا كيف أن العنف ضد الآخرين منقوش في العلاقات الاجتماعية والمواجهات اليومية بين الافراد حتّى أنهم لا يرون مدى التباس الشرعية التي تظهرها الدول في سياستها القمعية. إن حكم القانون هو بمثابة تقدم بالمقارنة مع اعتباطية السياسة الاستبدادية ولكنه في الوقت عينه أداة تستخدم لتصنيف شريحة من المجتمع بالإجرام بهدف إرضاء الطبقات المسيطرة وجعلها تتوهم بأنها أفضل شأناً. من الغريب أن يحظى الاستعمار بهذا القدر القليل من الاهتمام على الرغم من المجازر الكثيرة التي حصلت جرّاءه ومن تأثيره المدمرّ الذي يقع على أقسام كبيرة من الأرض. لا يزال عددٌ لا يستهان به من القائلين بمذهب التعديلية مقتنعاً بمهمة الاستعمار ولا يثور حتى على مواقف المستعمرين العنصريين. غالباً ما يسعى اليسار المتشدد المعارض للاستعمار والإمبريالية إلى التقليل من شأنهما (ليست هذه حالة روزا لوكسمبرغ). يشكل سباق التسلح في أوروبا والأزمات الدولية المتكرّرة بين المناطق الاستعمارية مصدر قلق للعديد من الاشتراكيين غير انهم يعتقدون أن باستطاعتهم تفادي الخطر من خلال حملات سلمية ونداءات للقادة نحو تسوية منطقية حتى إنهم يرفضون تصور العالم ينهار في جو من الهمجية أو يتحوّل إلى انغماس مفرط في العنف (ڤنسنت 2001: 16).

ومع ذلك كانت هذه الغاية من روعات حقبة ما قبل الحرب العالمية الأولى

وأمجادها وحلاوة العيش وقطاعات الرفاهية الممجدة في قصيدة ڤاليري لاربو (Valéry Larbaud) الغنائية التي لا مثيل لها

أعرني ضجيجك الفخيم وطلّتك الشامخة والغاية في العذوبة
وانزلاقك الليلي عبر أوروبا المضيئة يا قطار الرفاهية!
والموسيقى الحزينة التي تهمس في أروقتك الجلدية المذهبة
بينما ينام أصحاب الملايين خلف أبواب بإقفال نحاسية ثقيلة
شعرت للمرة الأولى بحلاوة العيش ورقّته
في حجرة على متن قطار نورثورن إكسبرس بين ويربالن وبسكو
ورحنا ننساب عبر بَرَارٍ حيث الرعاة
يَبدون كالتلال على أقدام الأشجار
وهم يرتدون جلود الخراف البسيطة والوسخة
(صباح يوم من أيام الخريف، عند الثامنة، وكانت المغنية الجميلة ذات العيون البنفسجية تغني في الحجرة المجاورة). (لاربو 1983: 196- 7).

من جهة أخرى، كان ذلك زمن الفوضوية؛ فيذكر فرنشسكو غوتشيني في أغنية له من السبعينيات قصة سائق القطار پياترو ريغوزي (Pietro Rigosi) من بولونيا (Bologna) الذي كان غير قادر على السيطرة على غضبه، اندفع بقاطرته وبسرعة قصوى فاصطدم بقطار رفاهية "قطار مكتظّ بالنبلاء". ويضيف المؤلف الإيطالي «لست أدري لِمَ فعل ذلك، ربما أعمى قلبه غضب قديم أو أجيال لا تعد ولا تحصى تنادي بإنزال عقوبات جمة»[7] تبدو كلماته هذه وكأنّها صدىً بعيد للتفسيرات التي قدمها والتر بنجامين. بعد سنوات قليلة يمكن أن نرى في أي حريق ضخم انتهت حلاوة العيش في أوروبا بنوعين طبقيين من العنف: الرفاهية في الطبقة العليا والغضب في الطبقة السفلى.

V

برزت الإمبراطوريات الاستعمارية الحديثة أول ما برزت من خلال مجازر أكثر فظاعة من أحداث الحربين العالميتين الأولى والثانية مجتمعتين وذلك بحسب ما يخبره جوزف كونراد في «قلب من ظلمة» (Heart of Darkness) ومايك دايڤس في كتابه:

«المحارق الفيكتورية الأخيرة» (Late Victorian Holocausts)، (2001). جاءت هاتان الحربان الفظيعتان على تقسيم أعمال السلب الاستعماري والسوق العامة والتي من خلال التحضير والتنفيذ لها مات بضعة ملايين إضافية بما فيهم أولئك الضحايا الذين قُضيَ عليهم في مخيّمات الإبادة النازية والكولاك الذي قضى عليهم ستالين، كلها كانت نتيجة لتراكم المجازر الاستعمارية التي أدت إلى أعمال السلب تلك.

بدأت حركات التمرّد المتزايدة من مدنيةٍ وقرويةٍ تضعف وتحتوي إمبراطوريات القرن التاسع عشر المستعمرة مع حقبة ما قبل الحرب العالمية الأولى بدءاً بثورات القرن العشرين الثلاث العظمى وهي ثورة المكسيك عام 1910 وثورة الصين عام 1911 وثورة روسيا عام 1917. بعد الحرب العالمية الثانية انهارت كل من الإمبراطوريات البريطانية والفرنسية والدانماركية والبلجيكية والألمانية والإيطالية واليابانية والإسبانية و البرتغالية. ولعلّ موازين القوى انقلبت بين عامي 1948 و 1949 عندما انسحب الإنكليز من الهند ونجحت الثورة الصينية.

أثناء النصف الثاني من القرن العشرين تغلبت موجة من الثورات الاستعمارية والزراعية على الجيوش الاستعمارية في فرنسا واليابان والبرتغال والولايات المتحدة وشكلت بالتالي دولاً وطنية جديدة. توجب على النخب الوطنية في هذه الدول أنّ تتوصل إلى شروط مع المجموعات المتمرّدة التي تعتمد عليها وأن تقبل طرقاً ملتوية وتغيّر نمط العملية الطويلة عبر القرون لتدمير الاقتصاد الطبيعي وتوسّع علاقات المال ولكنها لم تقترح وضع وجهة جديدة حتى إنّها لم تكن قادرة على ذلك.

من هذا المنظار، ليس للحرب الباردة المزعومة (1946: 90) أية صلة بالرواية الرسمية لصراع دفاعي طويل شنّته الولايات المتّحدة ضد الأنظمة الديكتاتورية والقمعية والذي إنتهى بتدمير إمبراطورية الشّر وانتصار الديموقراطية في العقد الأخير من القرن العشرين. على العكس، كانت هذه حرب العالم الرأسمالي وعلى رأسه المركز العسكري والصناعي والمالي وهو الولايات المتحدة ضد ثورات اجتماعية وقومية وشعوب مستعمَرة عبر القارات الخمس بهدف إخضاعها وتدميرها. النصر هو نصر إمبراطورية قيمة المبادلة التي تهدف إلى الغزو والسيطرة على أكثر صدوع الحياة الخفية[8] في الوقت عينه أدى ذلك إلى حلّ وتجزئة المواثيق الاجتماعية -الشيوعية أو الكينزية(*)- المفروضة فرضاً على الدولة من قبل حركات كأنّها حواجز مؤقتة في وجه

(*) نسبة إلى الاقتصادي البريطاني جون ماينارد كينز (John Maynard Keynes) 1883-1946. (المترجم).

تيار قيمة المبادلة. ويجدر الذكر أن هذه الدول اشتركت أيضاً في حلّ الاقتصادات الطبيعية تحت شعار الإيديولوجية المشتركة للتقدم التقني والعلمي، ما إنْ تمّ بلوغ مستوىً جديد للتراكم وتصنيف رأس المال حتى بدأ التحضير لموجة توسّع رأس المال التالية في التسعينيات.

أما اليوم، فيتقدم عنف المال بالسرعة والتغلل !المذين تستطيع التكنولوجيا الحديثة استيعابهما ويصونه عنف الأسلحة الحيوي والموجود أبداً فيسعى بذلك عنف المال ومن غير تأجيل إلى تحويل كل مجالات المجتمع وصدوعه إلى سلع ودمج الأعمال الجسدية والعقلية كلّها في عملية تقييم القيمة ذاته، أو الإبادة بالفقر أو الحرب كل من يقاوم هذا النهب والاحتيال أو يفشل في الانضمام إلى عالم رأس المال سواء كانوا شعوباً، مجموعات أثنية، حضارات أو أفراداً.

إن العولمة هي استفحال للنهب العالمي، وهي هجوم جديد لمالكي المال والسُلطة والمعرفة (بالتالي أصحاب التكنولوجيا والأسلحة) وذلك من أجل دمج مصدرين للثروة وهما الطبيعة والعمل البشري في عالم رأس المال اللامحدود ظاهرياً، وذلك من دون استثناء أو تحفظ (وكما توقعت لوكسمبرغ، فإن حدود هذا العالم ضمنية في علاقة رأس المال والمقاومة المستمرّة وتمرّد العمل الحي في وجه طغيان العمل الكاسد غير أنّ ذلك موضوع مختلف).

مع حلول إعادة هيكلة الرأسمالية التي بدأت في السبعينيات وازدادت تسارعاً في التسعينيات (أي في الربع الأخير من القرن العشرين) حطّم هذا الموقف الهجومي الحواجز الدفاعية للحماية التي وضعتها الشعوب المقموعة خلال أول ثلاثة أرباع القرن من خلال حركات تمرّدهم ومنظماتهم. إنّ تمرد العام 1968 وهزيمة الولايات المتّحدة في فييتنام التي لم تعرف مثيلاً لها في القرن ولا حتى في تاريخ الولايات المتّحدة العسكري بالإضافة إلى استنزاف الموجة الطويلة لتوسّع اقتصاد العالم، كل ذلك قد زاد من الموقف التكنولوجي (الرقمي) والقانوني والسياسي والاجتماعي الهجومي في مواجهة الأرباح التي يجنيها العمّال في أوروبا الغربية والولايات المتّحدة.

دقّ الانتصار العسكري للثورة الفييتناميّة مع المساندة اللّوجستية التي حصلت عليها من الاتحاد السوفياتي والصين جرس الإنذار الأخير وكان التوسّع اللاحق لصناعة الولايات المتّحدة العسكرية وتشعباتها العلمية والتكنولوجية التي تتوافق معها

هو القوّة الجاذبة والتي تحددّ استنزاف الاتحاد السوفياتي وسقوطه في سباق الحرب الباردة.

لقد تأسست مجموعة الدول السبع (G 7) عام 1975 فدخلت عملية تراكم رأس المال في البلدان القديمة في مرحلة جديدة ومختلفة عن صيغة النظام التي وُضعت أسسه بعد الحرب العالمية الثانية. كان هذا الموقف الهجومي المتمركز ضمن حدود البلدان الرأسمالية الكبيرة الخطوة التمهيدية الاجتماعية الأساسيّة لمرحلة توسّع رأس المال غير المنتظمة عبر العالم التي تلت، مع" بؤس العالم الذي لا يحتمل" المرافق له (بولين وسالاما 1998) الذي نعيش اليوم فيه وندعوه العولمة.

بإمكاننا أن نشبه التفرُّس المتمايل الحالي في السلطات المالية المسيطرة على العالم بفورة حقبة ما قبل الحرب العالمية الأولى، التي تلت «كوميون باريس» في أوج نهب الاستعمار وانتهت بمجزرة الحرب العالمية الأولى وعهد الحروب والثورات الذي تبع ذلك.

VI

لقد عانت الثورات الحديثة كلّها ضغوطات قاسية وتدخلات خارجية وذلك لأنها طالبت بتعديل وإعادة تنظيم لعلاقات السيطرة في البلدان المجاورة واستقرارها. تضم لائحة الأمثلة على ذلك المكسيك (1910) وروسيا (1917) والصين (1949) وبوليڤيا (1952) وكوريا (1953) والڤييتنام (1954) والجزائر (1954) والغواتيمالا (1954) ومصر (1956) وهنغاريا (1956) وكوبا (1959) وتشيكوسلوفاكيا (1968) وأنغولا والموزامبيق وغينيابيساو (1970-1960) والتشيلي (1973- 1970) وإيران (1979) ونيكاراغوا (1979) والسلڤادور (1980) وغرانادا (1983) هذه اللائحة تطول. وبهذا المضمار فإنّ تاريخ الثورات هو تاريخ التدخلات الخارجية الهادفة إلى منع توسّع هذه الثورات ونشر الفوضى فيها وسحقها.

يتعين علينا ان نأخذ بعين الاعتبار، في حديثنا عن العنف الخارجي، المساندة والتدّخل الصريح والعلني أحياناً من قبل جهات معينة من جهاز الولايات المتّحدة العسكري مثل جهاز الاستخبارات الأميركية سي.آي.أي في وضع الأسس والأنظمة الديكتاتورية العسكرية في جنوب أميركا اللاتينية (الأرجنتين والأوروغواي والتشيلي وبوليڤيا) كما وفي حروب الإبادة التي قادها السي.آي.أي ضدّ شبكات ومنظمات

العمّال في الريف والمدينة وضدّ الحضارات اليسارية والديموقراطية كلّها. لقد تمّت إزالة المنظمات والشبكات هذه وتدميرها بالقوّة في هذه البلدان الأربعة وقُتِل العديد من القادة خلال السبعينيات والثمانينيات مع الآلاف من منظمي القوى العاملة وسكان عاديين عرفوا السجن والتعذيب والقتل أو حتّى اختفوا في "رحلات موت جوية" (أي قد تمّ إلقاؤهم أحياء من الطائرات) أو دفنوا في مقابر جماعية. كيف باستطاعتنا أن نستثني تلك الحرب الداخلية الفظيعة التي حصلت على مساعدة ودعم خارجيين وتشكل نسخة عن «عملية كوندور» من الموقف الهجومي العام الذي قدّمه رأس المال خلال السنوات ذاتها؟ تمّ إرسال العديد من المساعدات والخطط ضدّ ثورات أميركا الوسطى في السبعينيات والثمانينيات. في الأرجنتين وبلدان أخرى قدم ضباط في الجيش الفرنسي كانوا قد تدربوا في حروب الهند الصينية والجزائر الثورية نصائحهم التقنية بصفتهم أخصائيين في التعذيب ولم يكونوا الوحيدين القادرين على القيام بهذا العمل.

لقد أصبح هذا الاتحاد بين القوّة الاقتصادية والقوّة العسكرية في زمن العولمة الحالي (ضغط اقتصادي، انتهاكات عمليات سريّة، حصارات، أو تدّخل عسكري) واقعاً مؤسساتياً: من جهة يظهر توسّع منظمة حلف شمالي الأطلسي التدريجي وكل المبادرات العسكرية التي تتصل به ومن جهة أخرى يظهر دور رجال الشرطة العالميين الذي يعهد به مجلس الأمن الدولي التابع إلى القوى المسلّحة في الولايات المتحدة وسلطاتها البديلة.

في نهاية العام 2000 أعلن الاشتراكيون الدوليون أنهم يدعمون استعمال «حق التدخّل في مجالات إنسانية» في حال حصل ذلك ضمن إطار القانون الدولي على أنّه جزء مكمل من الصراع من أجل الديموقراطية وحقوق الإنسان[9] «من يحدد كيف وفي أية حالات يجب أن يطبق هذا الحق؟» تشير الوقائع أنّ لكل من يملك السلطة العسكرية في نهاية الأمر الحق في تقرير الحالات ولأي مدى يمكن أن تمارس القوة العسكرية هذا «الحق في التدّخل» الغامض. تؤكّد أحداث تشيكوسلوفاكيا عام 1968 وأفغانستان عام 1980 وپاناما عام 1989 وحرب الخليج عام 1990 صحة هذه النقطة. لقد ابتعدنا بالتأكيد عن التعريف الذي يقدمه ماكس ڤيبر «لاحتكار الاستخدام الشرعي للعنف» على انه صفة مميزة لمجتمع الدولة. بالإضافة الى ذلك، تظهر الأحداث أن توسّع منظمة حلف شمالي الأطلسي مع أو من دون مباركة منظمة الأمم

المتحدة يعلن ترشيح قوته أي الولايات المتّحدة والبنتاغون لممارسة هذا الاحتكار وتشريعه على نطاق واسع.

VII

إن حربي القرن العشرين الكبيرتين (1914-1918 و1939-1945) قد شتّتا علاقات السيطرة بين الدول في صورة جديدة وبدلتاها ثم أعادتا شملها. لا تهدف العولمة إلى إزالة هذه العلاقات أو حلّها لا بل إعطاء تعريف جديدٍ لقواعدها. أنّ الدعامة التي يقوم عليها التعريف الجديد هو «العنف الشرعي» كما هو منظم في الجيوش الوطنية.

بمعنى آخر، لا يمكن تصوّر العولمة اليوم من دون البنتاغون وقواعده العسكرية وصناعته العسكرية وأنظمته للمعلومات والاتصالات ومستودع الأسلحة العام وهو الأساس للعنف العام.

يشكل الاحتكار الجديد لممارسة العنف الجسدي على مستوى كوكبنا الضمانةَ المطلقة لا الوحيدة على إعادة إنتاج «المجتمع الانتقالي» العصري لقيمة المبادلة والذي يصون شرعيته شكل معين من «مجتمع المال» الذي يضمّ هؤلاء المشاركين في عملية إعادة صنع القيمة، ويستثني كل الباقي أمثال المنبوذين والهمجيين والمهمّشين والحمولة الزائدة أو الأشخاص غير الضروريين. وعلى الصعيد الدُولي يرمز تصنيف بعض البلدان على أنها «دول شريرة» إلى ربط صفة إجرامية لِقطاعات كاملة من المجتمعات الوطنية (عودة «الطبقات الخطرة»).

في الوقت عينه يُولّد انتشار علاقات الأجور القوية والتي لا تنتهي الشروط العفوية والعنيفة للخلاف الذي لا مفرّ منه بين القوى العاملة ورأس المال تحت شروط يفرضها انخفاض ضخم في القوى العاملة التي لا تلقى حماية على المستوى الوطني.

قد يُنظَر إلى تشكيل هذا النوع من المجتماعات كأنه انقطاع دوري عن كل الفترات السابقة. يقول بوليڤار إيشڤيريا (Bolivar Echeverria) في هذا المضمار:

> ليس فقط لا تختفي أو تحاول أن تختفي أشكال العنف المدمر القديمة لا بل إنّها تعود فتظهر مجددة في حقل يبشر بالنجاح على نحو مضاعف ذلك المتعلّق بالندرة التي تفتقر إلى التبرير التقني وذلك يجب أن يتمّ إنتاجه ثانية تبعاً «لمنطق خاطئ». إن تواريخ الطبقات العاملة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر

والشعوب المستعمَرة والمهمشة والأقليات من حيث العرق والجنس والدين والرأي... وهذه التواريخ كلها ليست إلا بضع روايات عن الآخرين/الاعداء، وقد ارتأى المجتمع الوطني الذي بناه أصحاب الممتلكات حول تراكم رأس المال أنه من الضروري إعادة تركيبها ليعيد تأكيد موقعه. إذا روي التاريخ الذي قام ضد الأعراف- كما يعتقد بنجامين أن رجلاً مادياً يجب أن يروي التاريخ- فإنّ تاريخ عصرنة الرأسمالية وتقدّمها وتحررها سيبرز جانبه المظلم فيجب أن تظهره الروايات أولاً وبشكل رئيسي على أنه تاريخ القمع والظلم والاستغلال وتاريخ عمليات الإبادة والمجازر من كل الأشكال التي لا تحصى والتي حصلت خلال قرون هذا التاريخ وبوجه خاص في هذا القرن الذي يوشك على أن ينتهي (116- 1998)

إنّ عنف عصرنة الرأسمالية يلخص ويخفي معالمه السابقة غير أنّه ينشر أيضاً عنفاً داخلياً عبر المجتمع المعاصر وكأنّه وباء، وهو عنف كلامي وجسدي وحقيقي ومادي. ويحاول هذا العنف كالمال تماماً أن يصبح وسيلة اعتيادية ومقبولة حتّى للبشر كي يتصلوا ببعضهم كما تندمج الروابط الطبيعية بروابط قيمة المبادلة. في الوقت عينه تتمركز القدرة على إطلاق العنان للقوّة المدمّرة للإبادة العامة أو المعينة في نقطة واحدة. لعلّ هذه الوحشية التي لا تزال مقيدة ولكن على وشك أن تبرز في المجتمعات الرأسمالية العصرية، هي ذاتها التي توقعت روزا لوكسمبرغ حدوثها في المستقبل عندما قيَّمت أشكال التوسّع الهمجي للعلاقات الرأسمالية في المناطق الاستعمارية.

VIII

منذ العام 1990جرى إهمال مبادئ العلاقات بين الدول وبين سكان مجتمع الدولة التي تمّ إقرارها على الأقلّ شكلياً في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في نهاية الحرب العالمية الثانية[10]. إنّ عولمة سيطرة رأس المال تفترض وضع وشرعنة قوانين جديدة للعلاقات بين الدول والرساميل من جهة وبين رأس المال والقوى العاملة ضمن كل دولة وفي السوق العامة التي تفرض المعايير المتبعة في الأسواق المحلية.

ليست سيطرة السوق العالمية على الأسواق المحليّة بجديدة . فقد كان ذلك مظهراً حقيقياً يدل على وجود رأس المال منذ القرن السادس عشر لكن الجديد في الموضوع هو هدم كلّ الحواجز الموضوعة للحماية ضدّ هذه السيطرة وتتضمن هذه

الحواجز احتكار الدولة للتجارة الدولية التي أنشأتها الثورة الروسية منذ بدايتها أو دولة الرفاهية التي برزت بعد الحرب العالمية الثانية.

فالعولمة الرقمية الحالية لا تعرف حواجزَ ولا حدوداً وقد كانت إحدى أعظم الإنجازات التي حققها الاندماج التدريجي وللمرة الأولى في التاريخ بين أقاليم روسيا الشاسعة والاحتياط الصيني اللامحدود في القوى العاملة البشرية في السوق. أما الإنجاز الآخر فقد كان عبارة عن الخطوات الأوليّة على درب مصادرة النظام الجيني والتوالد البيولوجي للعالم الطبيعي وتحويلهما إلى سلع وهذا نوع من التراكم الوهمي الحاصل من خلال عملية طويلة عبر القرون بتطويق الأراضي المشتركة.

ها نحن أمام تغيير عهديّ ويشار أحياناً إلى هذا التحوّل الدولي والاجتماعي على أنّه «ضدّ النظام». من الصعب أنّ نتكهن بما يخفيه الأفق في هذه المرحلة المبكرة من عصرنة رأس المال الحديثة على الرغم من أنّه قد يسمح لنا التاريخ والنظريات والمنطق أن نبدأ بالتخيّل.

لا يلغي الشكل الجديد لسيطرة رأس المال المنافسة بين الرساميل المختلفة وخاصةً بين الكتل المالية التي تسيطر على السوق الرأسمالية بل أنّه يزيدها حدةً وخطورةً، وتشمل هذه المنافسة اليوم وجه كوكبنا بكامله؛ ويظهر لنا تاريخ رأس المال أنّه لطالما تمّ حلّ الخلافات المتكررة والدورية كهذه عبر الحرب. وما من سبب يجعلنا نعتقد أنّ أسلحة الدمار الشامل والتكنولوجيات الجديدة قد بدلّت معايير العلاقة بين رأس المال والصناعة العسكرية والحرب. وهذا ما يؤكده الدرع الأميركي المضاد للاسلحة البالستية الذي يشكلّ مزيجاً خطراً بين خط ماجينو والفوران النووي.

IX

إذا كان العنف عنصراً جوهرياً في المنافسة بين الرساميل فإنّ المقاومة هي أيضاً نتيجة ضرورية لسيطرة رأس المال على البشر، ومن مقاومة الطبقة العاملة الحية في عمق العلاقة الرأسمالية إلى مقاومة المناطق الواسعة التي تحوي المجتمعات البشرية (تحت سيطرة رأس المال الكونية) وإلى الأشكال المادية والروحية للاقتصاد الطبيعي لم يغلب المنطق المجرّد لتقييم القيمة ذاتها كما قد يكون ميله الداخلي على إرادة البشر وحياتهم وصولاً إلى صورهم المنعكسة الأكثر عمقاً.

مهما كانت مراحل المقاومة المنظمة التي برزت خلال القرن العشرين منهزمةً أو

منحلةً فإنّ تجربة المقاومة وتنظيم وتفكير وتخيل "عالم آخر" لن تضمحل سواء عن طريق مفاوضة أشكال السيطرة الجديدة شكلاً عندما لا يمكن تغييرها أو التمرّد ضدّها عندما تسمح بذلك صدوع المستقبل التي لا يمكن تفاديها. لطالما كان ذلك من الثوابت في جميع الثورات وحركات التمرّد التي قامت بها الشعوب التابعة والمقموعة. ما من سبب للظن أن نظام وجود البشر المتصل بالسيطرة الممارسة عليهم قد اختفى.

تستطيع القوى العاملة الهامدة وحدها أن تكون موجودة من دون أن تقاوم غير أنها لا تفكر ولا تُنَظِّم ولا تتمرد ولكنها لا تنتج فائضاً في القيمة أيضاً.

من المتعارف عليه أن كلّ مقاومة تقوم بها الطبقات والمجموعات والمجتمعات التابعة ضدّ السيطرة هي علاقة تتضمن درجات مختلفة ولكن حقيقية من العنف من قبل الجانبين. لن نستطيع أن نتكهّن أنواع المنظمات التي ستنتج عن هذه المقاومة الموجودة أبداً والتي لا يمكن تفاديها إلا بعد أن نختبر شكلاً جديداً من أشكال السيطرة. ومهما تكن أنواع المنظمات، من هذه ضمن الشروط الإنسانية الحرص على عدم خسارة أية تجربة سابقة.

يتم حالياً تشكيل علاقات جديدة في السيطرة والمقاومة والعنف ضمن العولمة. في هذه الحال تحمل العولمة بذور الحروب والثورات الجديدة التي يعيد فيها العنف تحديد هذه العلاقات. أما بالنسبة إلى أي افتراض آخر فيندرج ضمن عالم خيالي مطلق حسب معطيات الحالة السائدة للشؤون البشرية.

ملاحظات

إنّ ترجمة هذه المقالة من اللغة الإسبانية عبارةٌ عن مساهمةٍ مشتركةٍ بين لوسيرو كيروغا وج. پ. ريد وجون فوران وأدولفو جيللي ويكنّ المحرر والكاتب كل الامتنان لهؤلاء الثلاثة.

(1) في هذه الحالة يمكن تخيّل كل مجتمع دولة وكأنّه قنطرة كبيرة مبنية عبر العصور ليس بشكل متناسق ولكن من خلال صراعات وخلافات ومفاوضات مستمرّة (كوريغان وساير 1985: جيللي :1998).

(2) راجع على سبيل المثال المقابلة مع القائد ماركوس(a1995).

(3) بدأت عملية تسييج الأراضي المشتركة في إنكلترا في القرن الثاني عشر وإنتهت فعلياً في آخر القرن التاسع عشر، وذلك بحسب ما ورد في موسوعة بريتانيكا حول «التسييج». لقد طابق ذلك تهميش وإلغاء اللغات المحلية وتوحيد اللغة وفقاً للغة الدولة الامة المسيطرة: على قدر ما تشكل اللغة الرسمية الوسيلة لفرض السلطة والتبادل الثقافي والتجاري ضمن حدود دولة الوطن، تهدف اللغات الإقليمية إلى أن تصبح لغات المؤامرات و«المحادثات الخفية» التي يقوم بها المقموعون.

(4) يشدد كارل پولانيي في كتابه «التحوّل العظيم» على عملية تدمير الاقتصاد الطبيعي من خلال فرض السوق

الرأسمالية بقوّة: إنّ كارثة المجتمع الأهلي هي السبب المباشر للتمزق السريع والعنيف الذي شهدته مؤسسات الضحية الأساسية (لا يبدو مبدأ إستعمال القوة أو عدم استعمالها مناسباً). تشهد هذه المؤسسات تمزُّقاً جراء ما شهده اقتصاد السوق ضمن مجتمع منظم بشكل مختلف تماماً مع العلم أنّ العمل والأرض تحوّلا إلى سلع تمثّل صيغة مقتضبة لتصفية كلّ وأي مؤسسة ثقافية في مجتمع دستوري (1950-1957 كما اقتبسها مايك دايفس 2001: 10).

(5) من ضمنها تلك التي سببها المطرودون من أراضيهم. في الجزائر مثلاً وفي منطقة سطيف تحديداً حيث انفجر في 8 أيار/ماي 1945 التمرّد الذي أنذرت به الثورة الجزائرية، ظلّ السكان من 1880 يشعلون الغابات التي صادرتها الدولة الاستعمارية لمصلحة المستوطنين الفرنسيين (بونوا 2001 : 19).

(6) من الجدير ذكره أنّه في نهاية القرن التاسع عشر دعت منظمات الحرفيين والعمّال التي أسسها الفوضويون والنقابيون الفوضويون في الأرجنتين والأوروغواي، نفسها مجتمعات المقاومة، وهذه التسمية ليست بابتكار جديد بل لها جذور قديمة.

(7) يمكن الحصول على كلمات الأغنية في اللغتين الإيطالية والإنكليزية على صفحة الإنترنيت التالية www.ifm.liu.se/~danbi/guccini/html/ ويمكن أيضاً قراءة ما كتبه سالڤاتوري 2001.

(8) يلخص إيشيفيريا ما يشيّر إليه على أنّه «جوهر خطاب ماركس النقدي» بهذه الكلمات "في عملنا الدائم والمستمر في الحياة العصرية، نجد آلية لا تتعب تقود «منطق قيمة الاستعمال»، المعنى العفوي للحياة الماديّة والعمل والابتهاج البشري، وإنتاج السلع واستهلاكها «بمنطق» القيمة كأنها مادة عمياء، لا تبالي بكل الأشكال الواقعية وكأنّها لا تحتاج إلا إلى أن تثبت نفسها من خلال حدّ الربح ومن خلال قدرتها «كقيمة المبادلة». إنّها الحقيقة القاسية لمبدأ تحويل الملكية الذي يخضع عالم الإرادة البشرية لسيطرة «إرادة الأمور المتشابهة» الصافية لعالم السلع الذي تسكنهُ القيمة الاقتصادية الرأسمالية (1998 : 63).

(9) اجتماع مجلس الاشتراكيين الأميين في ماپوتو (Maputo) في 10-11 كانون الأول/نوفمبر 2000.

(10) وفقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة 25) «لكل فرد الحق بالحصول على معيار للحياة مناسب لصحته وسعادته وعائلته وبالأخصّ من حيث المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبيّة والخدمات الاجتماعيّة الضرورية. لكل فرد الحق في التعلّم والعمل والضمان الاجتماعي».

المناقشة الموضوعيّة الأولى

الاقتصاد السياسيّ وسياسة العولمة الطبيعيّة: ما الذي تبدّل؟ وما تعنيه لمستقبل الثورات

25 كانون الثاني/ جانفي 2001

جون فوران: يتألّف موضوع اليوم من جزئين: أولاً ما الذي تبدّل في الاقتصاد السياسي العالمي مع عناصره المتعدّدة- الاقتصاد العالمي، الدول وعلم السياسة الطبيعيّة؟ ثانياً ماذا يمكن أن يعني ذلك بالنسبة إلى مستقبل الثورات؟

في ما يتعلّق بالاقتصاد العالمي أظنّ أنّه من المفيد قضاء بعض الوقت في تقفّي حدوده إلى درجة معيّنة والتساؤل حول نقاط اختلافه الجذريّة عن الماضي في نواح مهمّة. قد نبدأ بالافتتاحية الكلاسيكيّة الأولى للسلسلة الجديدة من New left review لپيري آندرسون (2000) لأنّه يحاول فيها رغم الهفوات اختصار الظروف الراهنة المتعلّقة بالاقتصاد العالمي. فبدلاً من التحدّث عن العولمة والاقتصاد العالمي يتكلّم عن النيوليبرالية على غرار البعض منا وهو يحدّد ذلك في إطار مبدأ "ما من خيار آخر" بمعنى أنّ النيوليبراليّة هي السائدة الآن على المقياس العالمي وهذا بالضبط ما يُعتبر مختلفاً إلى حدّ كبير في عالم اليوم، وهو يذكر مجموعة من التطوّرات المتّصلة ببعضها بعضاً والتي تشكّل تمثيلاً جغرافياً لهذا الأمر.

تتعلّق ملاحظة أندرسون الأولى بتأكيد سيادة الرأسماليّة الأميركيّة في كلّ الميادين

الاقتصاديّة والسياسيّة والعسكريّة والثقافية: بمعنى أنّ أميركا تقود الاقتصاد العالمي وتفرض الشروط على الدول الباقية. ثانياً بالنسبة إلى أوروبا يتحدّث عن المفارقة المتمثّلة بوصول الديموقراطيّة الاجتماعيّة الأوروبية إلى السلطة ومن ثمّ تطبيق عمليات إزالة القيود والخصخصة بطرق كانت تخشى الحكومات التقليديّة السابقة اعتمادها. ثالثاً بالنسبة إلى آسيا يلاحظ أن الرأسماليّة اليابانية قد وقعت في هوّة عميقة وهي تتعرّض للضغوط مع كوريا الجنوبيّة للإذعان إلى معايير إلغاء الضوابط مع البطالة المتزايدة، وأنّ الصين تتوق إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بأيّ ثمن وهي بالطبع تستقبل رأس المال الأجنبيّ وتتخلص من الصناعة الرسميّة، وأنّ الهند باتت للمرّة الأولى تعتمد طوعاً على صندوق النقد الدولي. ورابعاً بالحديث عن الاقتصاد الروسي الجديد، يعتبر أنّه أضعف حلقة في نظام السوق العالمي. ويلاحظ أنّه رغم التراجع المأساويّ في الإنتاج وتوقعات الحياة لم تحصل نقمة شعبية ويشير إلى حصول عمليات الخصخصة هنا حتّى في مجال الأراضي. من المؤكّد في أنّ معظم دول العالم الثالث يغيب عن هذا البحث أيضاً. لكنّ أندرسون يقدّم لنا خدمة عبر تأمين بداية بحث في مجالات نموّ الاقتصاد العالمي، وهو يعتبر أنّها مهمّة وقد تكون فريدة وحديثة، وما أودّ القيام به إذاً هو تمهيد الطريق للملاحظات والأفكار حول طبيعة الاقتصاد العالمي، تلك الناحية من العولمة اليوم.

جيفري بيج: نادراً ما سمعنا مثل هذه الإساءة في تصوير الاقتصاد العالمي. في الواقع أظنّ أنّ العكس هو الصحيح، وسوف أتطرّق إلى المسألة لأنّها هامة. في البداية أناقش فكرة أنّ الرأسماليّة الأميركية قد حققت السيادة في العالم. هذا يصحّ على اقتباس كارلوس ڤيلاس لكلام هنري كسينجر بأنّ العولمة هي ببساطة عبارة عن هيمنة أميركية، لكنّني أظنّ أنّه ينبغي النظر بانتباه الى ذرائع جيوفاني أريغي وبيفرلي سيلفر بأنّ هذا الأمر يمثّل المرحلة الأخيرة من هيمنة متضائلة في كتابهما الأخير "الفوضى والحكم في النظام العالمي الحديث" (1999) إذ يتحدثان عن بروز القوى المهيمنة السابقة لا سيما المحاولة البريطانية، وفي نهاية كلّ هيمنة نشهد اللحظة الراهنة حيث تطوّر التكهنات الهائل وانتصار رأس المال يخفيان الضعف الجوهريّ للدول الرائدة، رغم أنّ الولايات المتّحدة قويّة جداً في هذه المرحلة. وهذا ما يطلق عليه پيتر غوان إسم اقتصاد نظام الدولار ووُل ستريت؛ فإنّ هذا الأمر يخفي حقيقة تعرّض الاقتصاد الأميركي لصعوبات جوهرية بما في ذلك البورصة التي تعاني تضخماً

هائلاً وفراغ البنية الصناعية الأميركية ورحيل رؤوس الأموال إلى الخارج. قد تتمكن الولايات المتّحدة من استخدام رافعاتها المالية الحالية للحفاظ على هيمنتها لمدّة أطول لكنّ فكرة متانة هذه الهيمنة خاطئة.

ثانياً إنّ فكرة إفراغ دول الرفاه الأوروبية غير صحيحة بكلّ بساطة. لا شكّ في أنّ الجهد يُبذل لكن لم يتمّ التوصل إلى نتيجة إلا في بريطانيا والولايات المتّحدة. في فرنسا تبرز مقاومة شديدة، وأظنّ أنّ الأمر ذاته ينطبق على ألمانيا رغم العديد من الجهود المبذولة في هذا الصدد. لدينا دول رفاه ضعيفة في العالم الثالث لكنني لا أظنّ أنّ ذلك ينطبق على دول العالم الأوّل.

إنّ آسيا مثيرة للاهتمام. نعم هناك ضغط هائل في كوريا الجنوبيّة لبيع الممتلكات وقد حصل ذلك إلى درجة معيّنة. أمّا الصين فهي التي تلفت الأنظار ففي كلّ التحليلات الانتصاريّة عن النيوليبرالية والرأسماليّة يعتبر الناس الصين من الحالات الإيجابيّة، لكنّ الصين حافظت على أكبر سيطرة للدولة على الاقتصاد. فالاستثمارات الأجنبيّة محدودة إلى درجة كبيرة وهي تهدف إلى التصدير عبر اتفاقات الإنتاج المشترك. لقد نظّم الصينيون ذلك بعناية شديدة، ولهذا السبب نافسوا بنجاح كبير. قد يكون أندرسون محقاً في اعتباره أنّ منظمة التجارة العالمية تؤدي إلى انفتاح قويّ لكنّني سأتفاجأ إذا فعل الصينيون ذلك.

من ثمّ الاقتصاد الروسي: كما قال ستيفن كوهن إنه ليس في مرحلة انتقاليّة إلى أيّ شيء، يتضاءل فيه الطابع الصناعي وفقاً لمايكل بوراوي (Burawoy) الذي يطلق على العملية اسم التدهور الصناعيّ. يعتبر كوهن أنّها أوّل دولة حديثة تتخلّص من الحداثة وتعود إلى القرن التاسع عشر؛ هذا ليس انتصار الرأسماليّة.

وهذا يوصلنا في النهاية إلى العالم الثالث، هناك مناطق كاملة من العالم الثالث تفلت من سيطرة رأس المال: معظم دول أفريقيا شبه الصحراوية، معظم أنحاء روسيا، معظم دول الاتحاد السوفياتي السابق وما إلى ذلك. يبدو أنّنا نتحرّك بازدياد نحو مرحلة من عدم الإستقرار والأزمات في البلاد، وأنا أرى عكس ما اقترحه أندرسون هنا. يرى واليرستين في ذلك فرصة هائلة، وأعتقد أنّ علينا تخطّي هذه النزعة الانتصاريّة. لماذا يصرخ الكلّ بصوت مرتفع أنّ ماركس مات وانتهت الثورة وانتصرت الرأسماليّة؟ دعونا لا نخلط بين البلاغة والواقع. ليت العالم يعمل بشكل أفضل لكنّ هذا غير ممكن وهي ليست غلطة اليسار. لا أتمنى هذا العالم الفظيع لأيّ كان،

ونحن لم نخلقه، بل خلقه المخطّطون الرأسماليون، لكنّه يقدّم فرصة للخيارات البنّاءة للناس وما علينا القيام به كمفكّرين هو التفكير في ما إذا كانت هذه الخيارات ثوريّة أو لا، إنّها لحظة مميّزة بالفعل.

ڤالنتين مُقدَّم: أعتقدُ أنّ النظام العالمي تبدّل حقاً بالطرق التي وصفها پري أندرسون. لا شك في أنّنا نواجه سيطرة الولايات المتّحدة والرأسماليّة الليبراليّة. بالنسبة إليّ، شكّل انهيار الشيوعيّة في الاتحاد السوفياتي مأساة ذات أبعاد تاريخيّة عالميّة لا سيّما وأنّ الولايات المتّحدة أصبحت القوّة المهيمنة الوحيدة وبدلاً من عالم يتمتّع بنظامين اقتصاديين وبنظامين سياسيين بحيث يمكن للدول الانتقاء والاختيار لدينا نظام نيوليبراليّ واحد تديره الولايات المتّحدة. ثمّ خوض المعركة الأخيرة من الحرب الباردة على الأرض الأفغانيّة. إنّ نتيجة معركة الإرادات بين الاتحاد السوفياتي السابق وإدارة كارتر/ريغن/بوش هي أيضاً مأساة نعاني منها كلّنا بما في ذلك الولايات المتّحدة التي خلقت وحش فرانكنشتاين بشكل الطالبان وأسامة بن لادن. أنا أوافق على مقولة انّ الولايات المتّحدة هي السلطة المسيطرة رغم آراء الكثيرين في أنحاء العالم.

أصبحت الأحزاب الديموقراطيّة الاجتماعيّة الأوروبيّة محافظة للغاية، وأنا لا أشير فقط إلى حزب العمّال في المملكة المتّحدة. لا شكّ في أنّني لم أُصَبْ وحدي بالصدمة عندما عمدت الحكومة الألمانية-المؤلفة من الديموقراطيين الاجتماعيين وحزب البيئة- إلى المشاركة في القصف الذي شنّه حلف شمالي الأطلسي ضدّ يوغوسلافيا. لقد تبدّل المعلم السياسي الكامل للديموقراطيّة الاجتماعيّة الأوروبيّة رغم أنّ النظام هذا مازال يطبّق في شمال أوروبا، وأنّ نظام الرفاه الاجتماعي يبقى مختلفاً عن ذاك الذي يُطبّق في الولايات المتّحدة؛ فهناك توافق أكثر مما كان في السابق.

أذكر عندما تحدّث بعض المحلّلين للنظام العالمي عن كون اليابان القوّة المسيطرة التالية لكنّ ذلك لم يحدث بعد، ولا شك في أنّ الصين تسلك الوجهة ذاتها؛ فالصين تحظى بحصّة الأسد من الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة التي تقدّمها الدول الثريّة إلى الدول التي هي في طور النموّ. إنّ الهند هي دولة رأسمالية نيوليبرالية جديدة وروسيا في حالة فوضى وما إلى ذلك.

أنا أوافق أيضاً جيف پيج الرأي بأنّ العامين 2000- 2001 يختلفان جداً عن العامين 1989-1990. أظنّ أنّه بوسعنا كلّنا تذكّر الانتصاريّة الرأسماليّة في تلك

الحقبة، لكنّني لا أظن أنّها الحال الآن؛ فالناس يدركون أنّ النظام في أزمة وأنّ هناك عدم استقرار خطيراً في العالم. ويفهم المسؤولون في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظّمة التجارة العالميّة هذا الواقع جيّداً، وهم يحاولون تقديم بعض التنازلات إلى نقّادهم لكن هناك أزمة بالفعل.

لهذا السبب يعتبر واليرستين أنّه عصر الانتقال وليس عصر العولمة. يظن أنّ هناك حتمالات وإمكانيات فعلية وأنا أوافقه الرأي أيضاً. ما تركه پيري أندرسون خارج هذه المعادلة هو بالطبع «العولمة من أدنى المستويات» وحركات المقاومة والمناهضة للرأسماليّة والعولمة. أمّا السؤال الأكبر بنظري فهو الشكل المحدّد الذي سيتخذه هذا الهجوم على العولمة من أعلى المستويات وعلى النظام الرأسمالي النيوليبرالي العالمي. أظنّ أننا سنشهد أنواعاً من التحالفات الاجتماعيّة العالميّة وشبكات الدعم والشبكات النسائيّة التي تتضامن أو تتحالف مع النضال المحلي والنضال القومي والنضال العمّالي الدائر في أنحاء مختلفة من العالم.

تفيد النقطة الأخرى المرتبطة بهذا الموضوع بوجود طبقة رأسماليّة عالمية أو طبقة حاكمة. إنّ صاحب أفضل نظرية في هذا الموضوع هو ليسلي سكلير (Sklair) عالم الاجتماع البريطاني الذي تطرّق إلى «الطبقة الرأسماليّة المتخطية لحدود القومية» في كتابه الأخير الذي يحمل العنوان ذاته (2001). نحن نعرف ما هي المؤسسات الكبرى، الشركات المتعددة القوميات، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالميّة وبالطبع الدول الرأسماليّة التي تتولّى أمر طبقات العمل المحليّة. ردّاً على هذه الطبقة الرأسماليّة الكوكبية نرى تشكيل منظمات حركة اجتماعيّة كوكبية ومتعددة القوميات تستخدم لغة الاشتراكيّة ومناهضة الرأسماليّة المؤسساتيّة وحركة العدالة الاقتصادية الكوكبيّة والشبكات النسائيّة المتعددة القوميات وشبكات العمل المباشر وشبكة العالم الثالث وغيرها من الحملات والمنظمات المماثلة.

دوغلاس كيلنر: يجب أن نتخطى الانتصاريّة والانهزامية لدى القوى الرأسماليّة والاشتراكية مثلما ينبغي علينا تخطّي الانقسام بين التفاؤل والتشاؤم. إذا نظرنا إلى الأمور من الناحية التاريخيّة نجد أنّه من المثير للسخرية أن يكتب پيري أندرسون «اعتبارات حول الماركسية الغربية (1979)»، مشيراً إلى أنّ كورْش ولوكاس في العشرينيات وأنصار مدرسة فرانكفورت في الثلاثينيات كانوا في الأساس يصفون انهزام اليسار. فإذا نظرت إلى تاريخ القرن العشرين ترى جدلاً متقلّباً للقوى الاشتراكيّة

والاجتماعيّة. بدا في مراحل مختلفة من العشرينيات أنّ الاشتراكيّة تتحرّك بفعل الثورة الروسيّة والثورات الأوروبية لكنّها هزمت وحلّت الفاشيّة كما قال أندرسون. لكن في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات شهدنا إعادة تنظيم رأس المال في دولة الرفاه الاجتماعي وكذلك قيامة الحركات الاشتراكيّة والرأسماليّة وتعرّضها لأزمة ثانية. بالتالي من الخطأ اتخاذ موقف انتصاريّ أو انهزاميّ بسبب تقلّب النضال.

يمكن النظر إلى إعادة هيكلة الرأسماليّة اليوم من منطلق زعزعة تنظيم الرأسماليّة وإعادة تنظيم الرأسماليّة ويمكن من جهة القول إنّها مرحلة عدم استقرار وأزمة. لكنّها أيضاً لسوء الحظ فرصة لرأس المال، وكذلك لقوى اليسار والمعارضة. في الثمانينات ظهر كتاب بعنوان «رأس المال المختل Disorganized capital» من تأليف كلاوس أوف (Klaus Offe) (1985)، وهو أحد أنصار مدرسة فرانكفورت. وكتاب آخر لسكوت لاش وجون أوري (Urry) بعنوان «نهاية الرأسمالية المنظمة (1987) The End of Organized Capitalism قد تحدّثا عن انهيار رأسماليّة دولة الرفاه الاجتماعي. ونحن نرى الوضع الآن بشكل العولمة وإعادة هيكلة الرأسماليّة وما بعد الفورديّة إعادة هيكلة عاصفة للدولة والاقتصاد والنظام العالمي بكامله. خلال التسعينيات بدا انتصار النيوليبرالية وتكنولوجيا الإنترنت الرأسماليّة كانتصار للرأسماليّة، وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكيّة بعد العام 1989 بدا انتصاراً تاماً لرأس المال. ونرى الآن أنّ الأمر صادف مقاومة منذ البداية، عولمة من أدنى المستويات.

بالتالي، فإنّ الاقتصاد السياسي العالمي هو ببساطة اقتصاد مضطرب؛ فأزمة إعادة الهيكلة وإعادة التنظيم هي حقل مفتوح. إنّ التاريخ الآن في وضع يتيح احتمالات المقاومة والنضال وربما إعادة ظهور الاشتراكيّة. هناك أيضاً مخاطر كبيرة قد تتّخذ أشكالاً عديدة. قد يشهد رأس المال انهياراً كارثياً عبر أزمة اقتصاديّة عالميّة، وهذا ما يقلقني بشأن إدارة بوش الجديدة، إذ قد نشهد مرحلة جديدة من التدخّل الفعلي. بالتالي فإنّ الحركات الأميركيّة اللاتينيّة في ڤنزويلا والإكوادور وكولومبيا وتشياپاس قد تواجه تدخّلاً من إدارة بوش الشديدة العدائية ولا نعرف الوجهة التي سيسلكها هذا الأمر، لذا من الصعب وصف لحظة قد لا تواجه إمّا الانهزاميّة أو الانتصاريّة، ويجب أن نرى ميول عدم التنظيم وإعادة التنظيم الفوضويّة للرأسماليّة فيما نناضل في سبيل الديموقراطيّة ومستقبل أكثر إيجابيّة .

فريدة فرحي: إذا كانت الدراسات المتعلّقة بالثورة قد قدّمت أيّة مساهمة إلى

العلوم الاجتماعيّة، فهي هذه الفكرة بأنّ العالم لم يكن بسيطاً، وبأنّ الثورات لا تحصل لتضارب القوى الدنيا مع القوى العليا. إنّها مسيرات أكثر تعقيداً تتضمّن الفروقات المميّزة وظرفاً معيّناً جمع العديد من المسيرات المختلفة التي يُفترض أنّ لا صلة لها ببعضها. بالتالي أواجه صعوبة في التفكير في الأمور التي تحصل في العالم اليوم، فقط، في إطار تضارب العولمة من أدنى المستويات مع العولمة من أعلى المستويات. ثمّة أمر آخر يحصل هنا، وإذا كنّا قادرين على تحليله بطريقة أكثر تفصيلاً يمكننا رؤية فرصه.

ماذا حصل في سياتل؟ لم تكن مجرّد احتجاجات في الشوارع. لا شكّ في أنّ الاحتجاجات حصلت لكنّها كشفت أمراً بغاية الأهميّة، وهو وجود نزاع ضمن منظمة التجارة العالمية بين الجنوب والشمال وبين الطبقة الحاكمة الجديدة في أوروبا والولايات المتّحدة. لا بدّ من التذكّر بأنّ أبرز مناصري العولمة مثل توماس فريدمان يقولون إنّ يد العولمة المخبّأة يجب أن تدعمها القبضة الأميركيّة، وهي قبضة يجب أنّ تعتمد على التعبئة السياسيّة الداخلية للحرب. لا شكّ في أنّني لم أعد أعرف ماذا أقول عن السياسة الأميركيّة بعد انتخابات العام 2000 . بهدف الدفاع عن عمليتها الإنتخابية لم يكن لدى الدولة التي يُفترض أن تسيطر على العالم ما تقوله لشعبها سوى «نحن أفضل من هاييتي ولنفرح بهذا الشأن». لم يقولوا قط: «نحن أفضل من السويد»، قالوا إنّهم سعداء لأنّنا أفضل من هاييتي. هكذا يبرّرون نظامهم السياسي للشعب الأميركي. وبالتالي، ثمّة خلل هنا قد يحدث شقوقاً وربما تبرز فرص جديدة. يبدو لي أنّه للتوصل إلى فهم أفضل لهذه الفرص ينبغي إدراك هذه الخطوط وكيفيّة تشابكها بشكل جيّد ولا أرى أنّ بيري أندرسون يفعل ذلك لأنّني أظنّ أن الشقوق غير بارزة.

ماري آن تيترو: أردت أن أشدّد على ضرورة اعتماد نظرة تاريخية أكثر والنظر إلى أشكال السيطرة الماضية. تشكّل العولمة في جوهرها استمراراً لحياة انتهت عام 1914 وعادت لتلملم أشلاءها قليلاً في نهاية الحرب العالمية الأولى، ثمّ انهارت مجدداً خلال الانهيار الاقتصادي ثُمَّ ظهرت العولمة مجدداً مع نظام بريتون وُدز الذي انهار بدوره، ولا تزال العولمة مستمرّة منذ أول السبعينات. نحن ننظر إذاً إلى انتشار نظام الرأسماليّة الذي لا يزال مستمراً منذ 400 سنة على الأقل، والذي شهد انهياراً بين عامي 1914 و 1945، فأنهى بذلك عهداً سابقاً حيث بدت الحياة وكأنها ستشهد

تحسناً يدوم إلى الأبد. اتخذ هذا الانهيار المخيف شكل حرب مؤلفة من مرحلتين أساسيتين، فيمكننا أن ننظر الآن إلى عدم حلّ مشاكل مشابهة. لدينا وسائل تكنولوجية أكثر اليوم كما لدينا إمكانيات شخصية أكثر، والتداعيات المؤذية لمرحلة الاستعمار الأخيرة منذ العام 1880 وما بعدها. وفي العشرين سنة الماضية، في فترة انتشرت فيها الإنتاجية في أنحاء العالم، شهدنا تقسيم هذه الإنتاجية إلى أجزاء مستقلّة وتناثرها الجغرافي لكننا عرفنا أحداثاً مماثلة، لذلك في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين من خلال استغلال العالم الثالث بينما كانت العولمة تزداد توسعاً وعمقاً.

نحن أمام نوع من إعادة هيكلة كانت قد توقفت عندما بدت أنواع التدخلات السياسيّة لدعمها غير مجديةٍ. لم يكن للسوفيات في الاتحاد السوفياتي الحق في اعتناق نظام الاشتراكية. فجلّ ما قاموا به هو قلب الرأسماليّة رأساً على عقب وإعطاء الأولوية للاقتصاد وإهمال كل شيء آخر. أعتقد أن هذا القرن هو قرن الحلول الفاشلة. ولعلّ هذا هو السبب الذي يُحبط من عزيمتنا حيال الثورة إذ ننظر إلى الثورات التي حصلت؛ وقد صرّحت فريدة أنّها عندما عادت إلى إيران شعرت بإمكانية فتح فسحة سياسيّة، وأظن أنّه لطالما شكل ذلك جزءاً مهما من الثورات. علينا أن نرى- في فترة عشرين أو ثلاثين سنة- إن كانت هذه الفسحة في الثورات المستقبلية ستنغلق بالشكل عينه كما جرى في الثورات الماضية. باعتقادي نحتاج إلى إعادة تخيّل كاملة لكيفية حصول أنواع التغيير الاجتماعي هذه.

جيف غودوين: أنا أوافق الرأي القائل إن الرأسماليّة الكوكبية في أزمة ما. لقد أنشأت بالطبع حالةً من الحرمان الفظيع لمئات الملايين من الأشخاص. وفقاً للاحصاء الأخير في عالم يضمّ ستة مليارات نسمة، يعاني 800 مليون منهم الجوع وهم متمركزون بأغلبيتهم في قارتيّ أفريقيا وآسيا. إنّها فعلاً أزمة حقيقية لكن يبقى السؤال هنا كيف ننتقل من هذه الحقيقة إلى الثورة. تبدو فريدة فرحي محقة عندما تقول إننا نحن خبراء الثورات قد تعلمنا عبر السنين أن لا اتصال مباشراً، مهما يكن بسيطاً، بين الفقر والبؤس والثورة فالاتصال بين الفقر والثورة ليس مباشراً. في التاريخ أمثلة كثيرة عن حالات من البؤس البشري الهائل لم تؤدِ إلى ثورات. والأسوأ أنّنا نجد أمثلة عديدة عن أزمات رأسماليّة ساعدت على نشوء الفاشية لذا علينا أن نتوصل إلى هذه الروابط التي تصل الفقر بالثورة وأن نسميها بأسمائها.

لا أعتقد أن هذه المجموعة تختلف في ما بينها حول الأضرار البشرية الهائلة

التي نتجت عن العولمة، لكن السؤال الأصعب متعلّق بالتداعيات السياسيّة للعولمة على الناشطين من الدول وغير الدول على حدّ سواء. أنا لا أرى كيف أن العولمة، وعلى الرغم من كل الويلات التي تسببها، تفتح فرصاً أمام الصراعات الثورية التقدميّة لا بل أظن أنّ الحقيقة أصعب وأكثر تعقيداً مما تبدو عليه.

جون فوران: دعوني أنهي حديثنا حول الاقتصاد الكوكبي. من الواضح أننا نعيش في نوع من الفوضى والاضطراب والضياع كما قال دوغ حيال تصنيف هذا الاقتصاد، لأنني أجد نفسي أوافق رأي پري أندرسون فيما اقتبستُه عنه، ورأي جيفري في النقد اللاذع الذي قدمه ودفاع ڤال عن پيري! أما أنا فأرى الأمر على الشكل التالي: ليس السؤال عما يجري في اقتصاد العالم سؤالاً بسيطاً غير أنّنا لا نزال نتكلم بالطبع عن نظام لا زال قائماً، وهذا النظام عبارة عن شبكة تضم دول العالم الأولّ وفي طليعتها الولايات المتّحدة، وإنْ لم تكن مسيطرة وتتصل بالمؤسسات المتعددة الأطراف ورأس المال والمصارف والشركات المتعددة القوميات. لا يعمل هذا النظام بشكل ممتاز بالطبع غير أنّه نظام لا يزال محتفظاً على تواصله المستقرّ الطويل مع الماضي بما أننا نرى جهات رابحة وأخرى خاسرة، فيعرف هذا النظام الفشل بأساليب معينة. إذاً من الخطأ بمكان القول إنّ نظام النيوليبراليّة هو عملية متجانسة وذلك بسبب تداخله بالأوضاع المحلية المتنوّعة لكنني أظن أن ضمن هذا التواصل تغييرات حقيقية وعلينا أن نبحث كيفية وصف هذه الشبكة القوية البارزة والتي تضم أصحاب السلطة والمصارف والدول والشركات الوطنيّة والمتعددة الأطراف.

ما هي نقاط التعارض في ذلك وكيف تؤدي هذه النقاط إلى إمكانيات حصول الثورات؟ إنّ الفكرة الأساسية والتي أتعارض فيها دوماً مع جيف هي أننا نتحدّث هنا عن اللامساواة، هذه اللامساواة المتزايدة والمتصاعدة بين العالم الأول والعالم الثالث، سواء بين مناطق هذين العالمين أو شعوبهما.أنا أعلم أنّ جيف يتفق معي على هذه النقطة ولكن ليس في ما يتعلق بالطريقة التي تقود بها هذه اللامساواة إلى الثورات بالطبع والخطوات التي تتوسط بينها. ونختلف أيضاً على فكرة أهمية ذلك كنوع من المحرّك الرئيسي. فأنا أرى ذلك كمحرّك رئيسيّ. وإذا ما تكلمنا عن اقتصاد العالم فقط فإنّ هذه الأزمة وإعادة الهيكلة والتناقضات كلّها تشكّل حجة قويّة لنشوء الثورات. يمكن الغوص في الحديث أكثر ويتوجب علينا ذلك ولكننا على الأقلّ بدأنا.

علينا الانتقال إلى الموضوع الثاني في مواضيعنا الثلاثة المترابطة فيما بينها وهو

الدول. ما المتغيرات التي تشهدها الدول في أيامنا هذه وما هي تأثيرات هذه المتغيرات على الثورات؟

فالنتين مُقدَّم: لا تفترض العولمة والحركات الاجتماعيّة المتعددة القوميّات بالضرورة اختفاء الدولة، فمصالح الدولة لا تزال مهمّة في شروط العلاقات الدولية، وتشكّل الدول دوماً الأهداف التي تصبو إليها شبكات الدفاع المتعددة القوميات. الملفت والمثير للاهتمام في المنظمات والحركات الاجتماعيّة المتعددة القوميات وبالأخصّ الشبكات النسائية المتعددّة القوميات هو أنّها تعمل على المستوى الكوكبي وعلى المستويات المحلية والوطنية والإقليميّة في الوقت عينه. على سبيل المثال تضمّ كلّ واحدة من الشبكات النسائية المتعددة القوميّات التي أدرسها نساء على نطاق فرديّ ومجموعات نسائية ومنظمات نسائيّة من مناطق مختلفة يجتمعن حول جدول أعمال مشترك. في الوقت عينه نرى أنّ هؤلاء النساء ناشطات جداً في بلادهن الخاصة ويرفعن طلبات ومطالبات قوية جداً لدى حكومات دولهن وهنّ يدركن تماماً العلاقة الديالكتيكية بين الاقتصاد الكوكبي والطبقة الرأسماليّة المتعددّة القوميّات ودولهن، كما يدركن طريقة تورط حكوماتهن في صنع الاقتصاد الكوكبي، وتنفيذ جدول الأعمال الاقتصادي النيوليبراليّ الكوكبي في مناطقهن الخاصة. فمطالب النساء، بالتالي تُوجَّه إلى الحكومات وإلى المؤسسات المالية الدولية ومنظمة التجارة العالمية.

جيف غودوين: يسود اعتقاد في ما كتب حول العولمة أنّها تعني حكماً إضعاف تدخّل الدولة في الاقتصاد، ولكن علينا أن نظهر بعض الشكّ حيال هذا الزعم. يبدو أنّ هناك اعتقاداً بأنه إذا لعبت الأسواق دوراً أكبر عندئذٍ تلعب الدولة حكماً دوراً أصغر غير أنني لست مقتنعاً البتة بوجود علاقة بين الأسواق من جهة وسلطة الدولة من جهة أخرى. علينا أن نطرح التساؤلات حيال هذا الزعم. إنطلاقاً من وجهة نظري الخاصة لم يشهد تدخّل الدولة ضعفاً في زمن العولمة، فبإمكان الدولة مثلاً أن تعيد بناء دورها الاقتصادي أو التخفيف منه حتّى وإنْ كانت تنمّي قدرات جديدة في تنظيم المجتمع ومراقبته.

ماري آن تيترو: أنا أيضاً أبدي اهتماماً خاصاً بمسألة تغيير تدخّل الدولة لطبيعة الخلاف القائم في دولة ما. إذا ما تفحَّصْتَ ما كُتِب في مجال العلوم السياسية فإنت ترى تدخلاً متزايداً من الدولة حتّى وإنّ لم تظهر هذا القدر من التدخل. بمعنى آخر إذا ما عدنا إلى كيفية استعمال پولانيي «للتحوّل العظيم» نجد أن سلطة الدولة هي التي

تفسح المجال لنمو نظام رأسمالي وتزايده من خلال سلطة الإدارة. وهذا ما يربط بين المراقبة والأسواق بقوّة لأن جلّ ما تفعله الدولة هو الوقوف جانباً ومراقبتنا والسيطرة علينا غير أنّ الدولة قد فعلت ذلك أولاً عبر تأسيس أنظمة إدارية للأسواق وعبر نظام الضرائب ووسائل تدخّل أخرى غير مباشرة.

جاين كوليه: إنّ الجديد الذي يشهده العالم حقاً هو أنّ الأشخاص الأكثر تعذيباً هم الذين يشعرون أنّ دولة الرفاهية التوسعية التي كانت تجعل الحياة قابلة للعيش قد خذلتهم. في القرن التاسع عشر تغلبت الدولة الرأسماليّة على مجتمعات كانت تملك شبكاتها الخاصّة للحماية عبر عائلاتها وغيرها، وما يجعل الحاضر مختلفاً فهو مرور قرن العائلات المفككة والمجتمعات المنحلّة التي قد توفّر شبكات الحماية هذه. كانت آمال الشعوب معلّقة على الدول التي ستوفر لهم العناية الصحية والتعليم أو المساعدات المالية حتّى يتمكّنوا من زراعة المحاصيل، أما الآن فقد سُرِقَ كلّ ذلك منهم. هذا الواقع جديد بالفعل في العالم إذ لم نره من قبل وبالتالي، يجب أن نأخذه بعين الاعتبار.

ڤالنتين مُقدَّم: يبالغ بعض ما كُتب حول العولمة في التشديد على "تدمير الدولة"، فيصور الدولة وكأنّها ضحية العولمة القليلة الحظ، لكن يمكننا أن ننظر اليوم إلى الدولة بشكل أوضح كأنّها خادمة الرأسماليّة والبورجوازية. ما الذي دُمّر إذاً؟ إنّها دول الرفاهية والتوسعية التي تمّ استبدالها بأنظمة نيوليبرالية تتوافق مع أسلوب الولايات المتّحدة في الرأسماليّة. إنّ ما يتمّ بناؤه أو إعادة هيكلته هو بالتحديد تلك الدولة الرأسماليّة الكلاسيكيّة التي انتقدها ماركس بقسوة. بالإضافة إلى ذلك نرى تفاوتاً متزايداً ضمن المناطق التي قد حقق فيها بشكل ممتاز علماء اقتصاد متمسكون بالأعراف ومحللون للأنظمة العالمية. أظنّ أن هذا الوضع قد يؤدي إلى إعادة ظهور تلك الحركات القائمة على الطبقات وتلك الثورات التي اعتقد الناس أنها أصبحت من الماضي.

أريك سلبين: أظنّ أنّه يجدر بنا التذكّر بأن توماس فريدمان محقّ في أنّها مسألة قبضات، أو بالأحرى قنابل، ورصاص ولكن حتّى هنا نرى تقسيماً في الطبقة الحاكمة.في حكومة بوش هناك حزب باول من جهة و من جهة أخرى ريشارد بيرل الذي أعطى لنفسه أسلوب أمير الظلام في حكومة ريغن، والذي يذكر دوماً في مقابلاته الأخيرة أن هذه ليست فترة انتصار، بل فترة محنة كوكبية فضيعة وأنّه علينا

التحرّك واتخاذ خطوات حيالها. إذن يدرك الناس حقاً أن النظام يمرّ في محنة وأنّ على أحدهم أن يقوم بالخطوات المناسبة. ولا شك في أننا سنكون نحن بما أننا أصحاب الحلول. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو التالي: من سيقوم بكل ذلك؟ أهي الدول التي تملك الجيوش. فهي نادٍ للمدافع بشكل كامل على العموم. وأظن أنّ أمراً من الأمور التي علينا أن نأخذها بعين الاعتبار هو دور الدولة المستمرّ وإلى أيّ مدى من الجديّة علينا أن نأخذ الدولة في حديثنا وتصورنا لمستقبل الثورات.

فريدة فرحي: في ما يتعلّق بمسألة الدولة والثورات يبدو لي أنّ السؤال الأساسيّ الذي يطرح نفسه يدور حول وجود أو عدم وجود دول لا تزال معرّضة للثورات في عالم اليوم. سواء اختفت هذه الدول المعرّضة أو لا وسواء حصل هذا النوع من العولمة أو لا فإنّ العمليات التي أنشأتها الرأسماليّة كانت خلاقة بما فيه الكفاية لتؤسس بنية للدولة هي أقل تعرّضاً للثورات من البنية السابقة. يبدو أن الكل تقريباً يقول إن الديموقرطة قد خلقت نوعاً من الحاجز أمام الثورات التي تتبع الأسلوب القديم على الأقل، كما قد تصورناها. يبقى السؤال عما إذا كانت هذه الدول قادرة أم لا على أن تمنع هذا النوع من الانهيار الذي شهدناه في الماضي في حالات ثورية، مع العلم أنّ هذه الدول ليست ديموقراطيّة فعلاً بل تحاول أن تخلق مظهراً خادعاً من الديموقراطيّة أو أن تنخرط في نوع من المنافسة بين النخب. أما أنا فأظنّ أنّ بعض الدول على الاقل لا يزال ضعيفاً في وجه الثورات وأننا لم نتخلّص منها بعد. قد لا نجد هذه الدول في معظم أميركا اللاتينية ولكن نجدها بالطبع في بقع أخرى من العالم. لا أستطيع تخيّل إمكانية قيام ثورة ذات أسلوب عظيم ولكن حتّى في روسيا تجد موقفاً سلساً جداً، ولكن غير منيع كلياً أمام الثورات. في هذه النقطة لا تقوم الثورات غالباً في الدول لأنها تمثل تجارب مأساوية جداً ولا يوّد الناس خوض هذه العملية ولكنني لا أصنف الوضع الإيراني الحالي بالمنيع قط، وبالتالي أنا أصرّ على اقتراح مقاربة تكون محورها الدولة. دعونا لا نقع في الفخ الذي يوهمنا أن العولمة هي بشكل عام قد جعلت الدول أقل مناسبة. أظنّ أنّ في بعض الدول إمكانية كبرى سواء كانت جيدة أو سيئة. إنّ الدول هي الهدف من الصراع لأنّ معظم دول العالم الثالث في نهاية الأمر لم تحلّ مشكلة القوانين الأساسية للعبة وهذا هو السبب الأساسيّ لقيام الثورات. تبدأ الثورات بأزمةٍ اجتماعية وقد تلبس طابعاً اجتماعياً أكثر. غير أنّ ذلك لم يحصل في معظم المناطق. لا تزال الثورة تمثل خياراً، أما السؤال هو

ما الشكل الذي قد تتخذه الثورات بسبب زوال الخيارات التي كانت موجودة في العالم.

أريك سلبين: ليس فقط قد لا يكون هناك دول «لا تزال معرّضة للثورات» ولكن قد يكون هناك دول توشك أن تصبح معرضة، إنْ لم تكن كذلك، وتشكّل روسيا مثالاً ممتازاً في هذا المضمار. لا أعتقد أنّ أحداً يتمنى الثورة للآخرين غير أنني أظن أننا لا نستطيع أنّ نلغي وجودها كما أعتقد أنّ الابتعاد كثيراً عن هذه الدول إنّما يفعل ذلك. أود أن أضيف أنّه لفترة طويلة من الزمن طغى طابع متعدد القوميات للثورة بين الثوار وهو يدين بالفضل للدول وحتّى للجنسيات في بعض المناسبات، في ما يتعلق بالقصص والأرقام والاستعارات من ثورة إلى أخرى. لقد شهدنا تقليداً طويلاً للمرة الأولى في «الربيع الأوروبي» للعام 1848 مع أناس يحاولون أن ينسخوا ويقتدون ببعضهم البعض «إذا استطاعوا القيام بذلك هناك فبإمكاننا القيام بذلك هنا»، و«ما هي الاستراتيجيات التي استخدموها؟ إذن يمكن استخدامها هنا». بدأت عملية تركيب ثورية أممية تتكون وهي عبارة عن توحيد بين أمور كان الناس يَعونها ومفاهيم لم تكن مقيّدة بأية دولة، وعلى الرغم من أنّ كل وضع وكل مكان هو خاص بذاته نشأت روابط عبر الزمان والمكان والثقافات، لذلك فإنّنا نرّكز كثيراً على الدولة والجانب الوطني في دراستنا للثورات. من جهة أخرى سيبقى توجّه انتباه الثوّار الذين يحاولون القيام بأمر ما، على المدى القصير بشكلٍ رئيسي، نحو الاستيلاء على سلطة الدولة. إنْ لم يكن هذا هو الغرض كما هي الحال في تشياپاس، فأظن أنّ الأسئلة تصبح شرعية: ما السبب وراءها ما الذي يبغونه وكيف يعتقدون أنّهم سيضعون هذه الأمور قيد التنفيذ أو يقومون بها بطريقة مختلفة من دون السيطرة على سلطة الدولة بشكل ما؟

جيفري پيج: إحدى المشاكل العديدة التي تتناولها دراسات العولمة هي أنّها لا تأخذ بعين الاعتبار عدم تكافؤ هذه العمليّة. فبعض الدول كالولايات المتّحدة تبدو أكثر قوّة وفعالية في المستقبل القريب على الأقلّ وتبدو الدول الأوروبية قوّية جداً والدول الأفريقية في مرحلة انحلال ولم تصل دول أميركا اللاتينية إلى هذه المرحلة، لكنها فقدت جزءاً من استقلاليتها المالية. أظنّ إذاً أنّ هناك سلسلة خيارات ولا تقتصر المسألة على عملية واحدة. وثانياً يخيّل إليّ أننا بحاجة لأن نميّز أنواع التغيير التي ندعوها العولمة أو النيوليرالية والاستعمال الفعّال لسلطة الدولة من قبل حركات شعبيّة

لمقاومة آثار اقتصاد خاضع للعولمة والحدّ منه لأن الشبكات المتعددة القوميّات التي تظهر لا تزال تبني نفسها من خلال دول موجودة أصلاً، وهي تملك إمكانية حشد مجموعات شعبية تقاوم هذه الأنواع من التغييرات.

يوصلني ذلك إلى نقطتي الأخيرة وهي مشكلة ظهرت وتظهر بشكل مستمرّ. إن ما يسميه كارلوس ڤيلاس ديموقراطيّة السوق أو مايعنيه بيل روبنسون (1996) بالحكومة المتعددّة هو ذلك المشروع الذي قدمته حكومة كلينتون والمنظمات الدولية لإعطاء مظهرٍ خادعٍ للديموقراطيّة. تعني الحكومة المتعددّة ببساطة وجود انتخابات وحريات سياسيّة محدودة. يمكن أن نجد هذه الانتخابات والحريات في مناطق عدة من أميركا اللاتينية، لكن ذلك لا يرمز إلى وجود القدرة الفعّالة لدى الشعب على ممارسة الحقوق الديموقراطيّة والمشاركة. ما الفرق في ما إذا كان الشعب فقيراً جداً للمشاركة بفعالية أو للقلق بشأن حياته اليوميّة؟ أو إذا كان الزعماء أو الرؤساء المحليون يسيطرون على السياسة؟ أو إذا أمكن استخدام العنف ضد قسم كبير من الشعب؟ ما الفرق إذا كانت كولومبيا دولة ديموقراطيّة؟ لا وجود للحقوق السياسيّة أو المشاركة الفعّالة لأحد فالناس يُقتلون على يد فرق الاعدام والقوى العسكرية في تطورٍ وتقدم ولا أظن أنّ هذه الأنواع من الديموقراطيات تكبح الثورات بأيّ شكل من الأشكال.

سأعطيكم مثلين على ذلك، تشير سينثيا ماك كلينتوك (1998) إلى نقطة تتعلق بمنظمة «الطريق المضيء» (Sendero Luminoso) كنا قد اغفلناها، فتقول إنّ هذه الحركة ثورية بلا شك، على الرغم من أنها ليست من النوع الذي يرغب الكثيرون في الانضمام إليه. كان النظام في البيرو ديموقراطياً وليس ديكتاتورية عسكرية ولكنه كان نظاماً لا يمثل الجميع لدرجة أنّ جزءاً من السكان الاصليين لم يكونوا يتمتعون بحقوقهم. في الواقع يطالب السكان الاصليون في معظم دول أميركا اللاتينية بحقوقهم الآن. أما المثل الثاني فهي ڤنزويلا التي يشير اليه الناس دوماً على أنها بلد ديموقراطيّ كبير وهذا يشكلّ تصويراً خاطئاً لڤنزويلا . لم تعن الديموقراطيّة للڤنزويليين مجموعة من الحقوق والواجبات القانونية لا بل مشاركة جماعية في دخل النفط. ليس من المدهش بالتالي، أن يتولى هيوغو شافيز الحكم ويظن الناس في الشمال أنّ هذا التغيير رائع فعلاً. ليس هذا بتغيير عظيمٍ لكنه يشير إلى أنّ هذا النوع من الديموقراطيّة معرض جداً للتغيير. ويمثل شافيز نوعاً من الارتفاع الثوري المفاجئ من الطبقة التحتية الخارجة عن القانون. وأنا لا أرى أن الحكومات المتعدّدة وديموقراطيات السوق

المحدودة منيعة أمام الضغوطات الآتية من أدنى المستويات، كما لا أظن أنّه علينا أن نؤخذ بفكرة أنّ موجة ديموقراطيّة هانتنغتن المزعومة حقيقية، فهي ببساطة ليست كذلك في معظم الأمكنة. نحن نشهد نوعاً من الديموقراطية الحقيقية حيث تملك المجموعات قوة اجتماعيّة حقيقية- نساء، أشخاص يعانون الفقر المدقع، سكان أصليون، شعب أبعد عن الطبقة العاملة المستقرّة. إذا ما اكتسبت هذه الشعوب حقوقاً ديموقراطيّة حقيقية ومشاركة فعّالة وحقيقة في السياسة، قد يشكّل ذلك قوّة هائلة للتغيير فتتصل بحركات حقوق الانسان العالمية والشبكات المتعددّة القوميات التي بدأت تحدث تأثيراً في المجتمع. إذا أردنا التكلّم عن ذلك في سياق الحديث عن الثورة، يبدو لي أنّه علينا أن نعيد النظر في مفاهيمنا للثورة لأننا قد ظهرنا من عالم مؤلف من دول أوليغاركية لم تنشر هذه الحقوق، بل غالباً ما كان الملجأ الوحيد هو النموذج اللينيني.

لكن ما الذي قد يحصل إذا ما نجحت الحركات الشعبية وحركات حقوق الإنسان في نشر مشاركة ديموقراطيّة فعّالة حيث يتمتع الفقراء والنساء ومجموعات السكان الاصليين بالحقوق؟ لدينا إذاً إمكانية تغيّر اجتماعي أساسي -أعتبره في قلب الثورة دوماً- عبر وسائل ديموقراطيّة وأظنّ أنّه علينا أن نتهيأ حتّى ننظر إلى هذه الديموقراطية الإيجابيّة الحقيقية الجديدة على أنّها إمكانية لنوع جديد من التغيير وربما نستطيع أن نتجنّب ويلات الخسائر البشرية الضخمة جرّاء الثورة التقليدية.

جيف غودوين: أنا أوافق مع بعض هذه الملاحظات لدرجةٍ معينةٍ فلنأخذ مثل البيرو. أولاً لم تقم أية ثورة في البيرو، ولقد فككت حركة الدرب المضيء إنْ لم تُدمَّر. بالإضافة إلى ذلك، أنا أعارض كلّياً ادّعاء سينثيا ماككلينتوك بأن نظام البيرو كان ديموقراطياً بعد العام 1980. أخضعت مساحات شاسعة من البيرو للقانون العرفي لعدة سنوات، لم تكن هناك أيّة حقوق مدنيّة أو سياسيّة في هذه المناطق وكانت انتهاكات حقوق الانسان التي مارسها الجيش فظيعة ولعلّها كانت الأسوأ في ذاك الجزء من الكرة الأرضية. غير أنّ ماككلينتوك تصرّ على كون النظام ديموقراطيّاً وقد استندت بشكل رئيسيّ إلى إجراء انتخابات في البلاد، ولكن الانتخابات لا ترمز بالضرورة إلى الديموقراطيّة. انظروا إلى سياسة التمييز العنصري في جنوب أفريقيا وإلى كولومبيا اليوم! علينا أن نسأل على الأقلّ «الديموقراطيّة لمن؟» نجد بعض الأنظمة السياسيّة كالنظام في جنوب أفريقيا والبيرو وكولومبيا حيث كانت ولا تزال هناك حقوق سياسية فعالة لبعض المجموعات فقط، وهي متمثلة بالبيض في جنوب أفريقيا

والنخب وبعض قطاعات الطبقة الوسطى في البيرو وكولومبيا. ولكن لا يجوز من حيث المنطق تصنيف التمييز العنصري في جنوب أفريقيا والبيرو وكولومبيا كنظام ديموقراطيّ.

إذاً إنّ محاولة ماك‌كلينتوك في تناول البيرو على أنّها حالة تبرز كيف يمكن للثوّار أنّ ينجحوا في ظل ظروف ديموقراطيّة لا تبدو مقنعة بالنسبة إليّ. نعم يستطيع الثوّار أن يحققوا نتائج جيدة حيث تُجرى انتخابات- كما في البيرو والسلفادور خلال الثمانينيات- لكن نجاحهم يضعف حيث يستطيع معظم الشعب أن يمارس الحريات المدنية والسياسيّة الأساسيّة. لا يثير دهشتنا أن نرى أن السود في جنوب أفريقيا وبعض الفقراء في البيرو وكولومبيا قد انضمّوا إلى المنظمّات الثورية أو ساندوها إثر انعدام هذه الحريّات.

أنا أوافق على أنّه يتعيّن علينا التفكير بشكل أعمق في إمكانية حصول تغيير جذري في الأنظمة الديموقراطيّة، وأنا لا أظهر موقفاً متشائماً حيال ذلك لأنّ في التاريخ أمثلة واضحة عن تطرف أعداد كبيرة من الناس (وليست الأكثرية) بينما كانت تعيش في ظلّ أنظمة ديموقراطيّة- كما في فرنسا مثلاً والولايات المتّحدة والتشيلي لاسيما في آخر الستينيات. إنّ حالات التطرف الجماعية هذه تحت شعار الديموقراطيّة هي «مسائل بعيدة» إحصائية. إنها قليلة ومتباعدة للأسباب التي ذكرتها سابقاً ويجب أنّ نتذكّر دوماً أنّ هذه المراحل من التعبئة الشعبية قد أدّت إلى تعبئة مضادة متوقعة، أظهرت پومپيدو ونيكسون وپينوشيه. مع ذلك أنا أقر بأنّه علينا أنّ ننظر أكثر إلى إمكانية أن تؤدي الطريق النيابية إلى الثورة، مهما كانت بعيدة أو محتملة أو إلى كيفية تطرف وتعبئة هذه الشعوب الواسعة ضمن جو ديموقراطيّ، لكنّني أكرر وأقول إنّنا يجب ألا نُدخِل البيرو أو كولومبيا ضمن حديثنا حول التعبئة الثورية في الجو الديموقراطي.

جون فوران: لننظر إلى الاقتراح أو الحقيقة أن الواقع الذي يقول إنّ الحرب الباردة قد انتهت، وإنّنا هنا بالتالي أمام موقف جديد والسؤال هو: كيف نصوّر الظروف الحالية في كلمات مستقاة من علم السياسة الطبيعية؟ ما معنى ذلك بالنسبة إلى مستقبل الثورات؟ وعلى وجه التحديد، ما هي السياسة التي تتبعها الولايات المتّحدة في مواجهة الثورات وما قد تؤول إليه الثورات على ضوء من هذه السياسة؟

ڤالنتين موغدام: لقد ذكرت سابقاً أنّ نهاية الاتحاد السوفياتي والشيوعية أدت إلى آثار مدمرّة. قد تكون مرحلة الحرب الباردة مرحلةً قامت فيها ثورات عديدة لكنّها أيضاً مرحلة فشلت فيها عدة ثورات ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى رد الولايات

المتّحدة. فلنستعرض الثورة الأفغانية في نيسان/أبريل 1978. كما ذكرتُ سابقاً، تشكل أفغانستان المعركة الأخيرة في الحرب الباردة. لقد عارض شاه إيران وضياء الحق في باكستان والولايات المتّحدة على الفور تقريباً جمهورية أفغانستان الديموقراطيّة. لماذا؟ لأنّها كانت حكومة يسارية صديقة مع الاتحاد السوفياتي على الرغم من أنّ برنامجها الاجتماعيّ كان تقدمياً جداً: إعادة إصلاح للأرض، حقوق المرأة، تنمية البنية التحتية، إيصال أفغانستان إلى القرن العشرين. أمّا اليوم فنحن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، بعد مضي أكثر من عشر سنوات على انهيار الاتحاد السوفياتي وقد تبدل الجو السياسي العالمي. لعلّ هذا ما سهّل إمكانية إعادة ظهور وبروز هذا الحديث الاشتراكي الذي أشار إليه جيفري بيج والذي لاحظتُه في الشبكات النسائية المتعددّة القوميات. لا شك أن الخطاب النسائي الاشتراكي للشبكات النسائية المتعددة القوميات يشكّل أمراً انتقل عبر الأجيال، بحيث إن العديد من الشخصيات القائدة هي مخضرمة في الحركات اليسارية. لكن الحقيقة أيضاً هي أنّ الأجيال الشابّة، كالتلامذة الذين ينخرطون في حملات ضد المعامل المعرّقة(*)، تستخدم أيضاً هذا الخطاب في طريقة عفوية تقريباً. لعلّ مرحلة ما بعد الحرب الباردة والجو المعادي للشيوعية الذي تلا يخلقان فرصاً على المستويين العام والمحلي لهذه الأنواع من الحركات والمنظمات، وهذا النوع من الخطاب الاشتراكي والمعادي للرأسماليّة.

جيف غودوين: أنا أوافق تماماً على أنّنا قد سمعنا خطابات اشتراكيّة ومعادية للرأسماليّة مماثلة غير أنّني لا أرى كيف أن حكومة الولايات المتّحدة قد تخلق فسحةً أمام الحركات الثوريّة. فكلّما تبيّن للولايات المتّحدة أنّ أحداً أو شيئاً أو حركةً ما تحاول أنّ تقف بوجه مصالحها وأهدافها الموضوعة فإنّها تضع حداً لذلك إلى أقصى درجة. في مرحلة ما بعد حرب الڤييتنام وما بعد الحرب الباردة، اتخذت عبارة "إلى أقصى درجة" معنًى جديداً. كان لخسارة الولايات المتّحدة في حرب الڤييتنام جانبٌ جيدٌ وهو ذلك التحوّل الهام في طريقة التفكير، ليس فقط ضمن صفوف الشعب بل أيضاً في البنتاغون وقد بات صعباً على طريقة التفكير هذه أنّ تتقبل الخسائر البشرية التي تتكبدها الولايات المتحدة في التدخلات العسكرية في الخارج. إنّ نشر الجنود على الأرض بشكل مكثف ليس قابلاً للتحقيق في الوقت الحالي. غير أنّ الأعداء

(*) المعمل المعرّق: مؤسسة صناعية صغيرة تستعمل العمال بأجور منخفضة وساعات عمل طويلة وأحوال غير صحيّة. (المترجم)

سيجابهون "بالقنابل الذكيّة" وقنابل B-52s والأسلحة العالية التقنية كالتي استُخدمت في الخليج الفارسي ويوغوسلافيا وأماكن أخرى، أو أنّ الولايات المتّحدة ستدفع ببساطة أموالاً لشركات مثل سيكورسكي وبيل حتّى ترسل المعدات العسكرية تقدر قيمتها بمليارات الدولارات إلى دول مثل كولومبيا. يخيّل إليّ أن هذا النوع من التدخّل سيستمرّ طالما أننا لا نشهد وقوع قتلى. أنا لا أرى أي ضعف أو تراجع من قبل الولايات المتّحدة عندما يتعلّق الأمر بمواجهة أعدائها أو تدميرهم بالتالي، لا أتوقع ظهور فسحة سياسية كبيرة في هذا المجال. على العكس، يخيّل إلي أنّه بانعدام وجود قوّة موازية تشبه قوّة الاتحاد السوفياتي فإنّ الولايات المتّحدة تتمتّع بمجال أكبر لتقوم بالأعمال القسرية أكثر مما كان سابقاً.

جون فوران: لقد كانت نتائج نهاية الحرب الباردة قاسيةً بالفعل على شعب روسيا لا سيما من الناحية المادية. قد تأتي هذه الحرب ببعض الفوائد للشعب الروسي على المدى البعيد غير أنّنا إذا نظرنا إلى نتائج هذه الحرب من منظار جيوسياسي أوسع، نجد أنها ترمز إلى نهاية النموذج السوفياتي في كلّ نواحيه. لقد انتهى هذا النموذج كمثل أعلى وانتهى كمصدر مساعدة مادّية للدول الثورية، وأظنّ أنّ الأمر ليس بسيءٍ بالنسبة إلى ثوّار المستقبل. أظنّ أنّ تجاوب الولايات المتّحدة سيكون رهن هويّة هؤلاء الثوّار بشكل كبير ورهن طريقة تصرفهم وعملهم في كل الأمور. قد يشهد المتمرّدون المسلحون في كولومبيا وتصلب الدولة العراقية- والخطر الإرهابي المنتشر في العالم منذ أحداث 11 أيلول 2001- مقاومة ولكن الثوّار الديموقراطيّين قد يتمتعون بفرصة. أنا متأكّد من حصول ذلك في المستقبل. قد يثبت الثوّار الديموقراطيون أنّهم أقلّ عرضة للتدخّل مما كانوا عليه في الماضي، بالطريقة عينها التي تحاول أنّ تبرهن بها الأنظمة الديموقراطيّة أنها منيعة في وجه الثورة. إنّ الأمر متعلّق بنهاية الحرب الباردة كما هو متعلّق بانعدام الهدف السوفياتي الذي يستند اليه الثوّار. قد يساعد الإنترنت في الدفاع عن الثوّار الديموقراطيين الذين قد يستخدمونه كسلاح للتفتيش عن أجوبة جديدة. يمكن أن يبقى المجتمع الدولي بمثابة يد الولايات المتّحدة في ظلّ ظروف معينة وفقاً لطبيعة هذه الحركات، لذلك ليست الأمثولة التي نستخرجها من التشيلي هي أنّ الثوّار الديموقراطيين سينهزمون دوماً لكن إذا ما سلّطنا الضوء على الأمر عبر المستقبل القائم على ظروف مختلفة، من بينها السياسة الطبيعية، وعلى جانب الثوّار المتعلّق بالاستراتيجيّة والوسائل والمقاربة فبإمكاننا أنّ

نرى شيئاً مختلفاً تماماً. أنا أعتقد أنّ يوماً ما وفي مكانٍ ما سيتمّ انتخاب حكومة ثوريّة والسؤال هو: هل ستكون النتيجة مختلفة؟ إن هذه الامكانية موجودة من الناحية الإيجابية.

أريك سلبين: إستناداً إلى سلسلة صغيرة من المحادثات مع أناس من أميركا الوسطى وجزر الكاريبي، أعتقد بأن هناك إحساساً بان النموذج السوفياتي يحتضر عندما يدلي خروشيف بخطابه حول ستالين. بالنسبة إلى بعض الثوّار حول العالم، يصبح النموذج المناسب في هذه المرحلة كوبا وليس الاتحاد السوفياتي. في الوقت الذي قد يكون فيه السوفيات في الخلفيّة وقد تبرز مفاهيم التمويل، أظنّ أنّ الكثير من الناس يفرحون بالاستغناء عن النموذج السوفياتي الذي يثير الاضطراب ويبدو كأنّه يرزح تحت عبء المفاجآت التي بدأت تظهر بشكل متزايد. لقد تلاشت فكرة تواجد كلّ هذا الدعم الدولي إلى حد كبير، فكانت فاتورة سلع بيعت لشعب الولايات المتّحدة. إنَّ انتخابات الولايات المتّحدة الأخيرة تدفع إلى اعتماد أكبر لسياسة الانعزالية، تماماً كما حصل عندما كان الناس متيمين إلى حدّ ما برونالد ريغن لأنّه كان يمثّل حقبة ميثولوجية للعشرينيات والثلاثينيات لم تكن قط موجودة. ما يثير دهشتي فعلاً هو مدى اعتقاد الجمهوريين المحافظين في المدينة الصغيرة حيث أعيش في تكساس أنه لا دخل لنا في كولومبيا. يقول بعض جيراني " لست أرى ما دخلنا ليكون لنا وجود في كولومبيا". يشعر الكثير من سكّان الولايات المتّحدة برغبةٍ في الابتعاد عما يرونه كصورة نظام عالمي معقّد يجهلون ما يفعلونه به. وبسبب ذلك سنشهد فسحةً أكبر. يصبح الأمر صعباً من دون هذا النوع من التهديد: " إذا لم نحارب الشيوعيين الفاسدين خلف كلّ شجرة في أميركا الوسطى فإنّ الأسلحة النووية ستطلق من جبال الاورال ". بينما يحاول الثوّار أن يرسموا إطاراً مختلفاً للأمور وأنّ يتعلّموا من أخطائهم السابقة، فإنهم سيتفادون الوقوع في بعض هذه الأفخاخ. فإنّهم لن يزعموا، على غرار حركة «الدرب المضيء،» أنهم النوع الرابع للماركسية ملّوحين بهذه الرايات. لكن ذلك لا يعني بالضرورة أنهم سيغيرون مخططاتهم. إذا ما جمعنا سياسة الإنعزالية المتزايدة في الولايات المتّحدة وعدم الاستعداد للتضحية بالجنود لا سيما على الأرض في صفقة واحدة فنجد أن هناك فسحة أكبر، وهذا ما يقتضيه الأمر للفوز في ظروف مماثلة.

ماري آن تيترو: عندما أنظر إلى توقعات الثورة والتحوّل الكوكبي لا أرى ذلك

من منظار الدول المنفردة فقط، بل من منظار كوكبي منظوم أيضاً. بالنسبة إليَّ ترمز نهاية الحرب الباردة إلى احتمال أكبر لتمركز السياسة حيث يمكنك أن تتمتع بسياستك المحليّة الخاصّة مع تدخّل مباشر أقلّ من قبل القوّتين العظميين.

فريدة فرحي: لم أنظر قط إلى الحرب الباردة على أنّها مساعدة لنشوء الثورات أو مقاومة لها بشكل خاص، بل حاولتُ النظر إلى أجواء دولية معينة وفترات أصبحت فيها الثورات ممكنة أكثر بسبب عمليات تفاعل معينة ساهمت في نشوء هذه الإمكانيات. في ما يتعلّق بإيران ونيكاراغوا كان وراء الثورات أعراض ڤييتنام والأحاديث عن حقوق الإنسان وهي أمور كانت تحاول إيجاد طريقة لإضفاء التماسك على سياسة الولايات المتّحدة الخارجيّة، لكنها أحدثت جموداً خلق خلافات في صفوف أقسام مختلفة في البلاد مما منعها من التدخّل مباشرة في دول كانت متورطة فيها بشكل كثيف سابقاً. لو أظهرت السياسة الأميركيّة الخارجيّة تماسكاً أكبر لكانت اتبعت في إيران اقتراح برزيزنسكي (Brzezinski) القائل «لنذهب ونقتل 30000 شخص وننهي الثورة عند هذه النقطة». غير أنّ هذه السياسة لم تُعْتَمَد. في ما يتعلّق بالثورات المستقبلية وفي حال قيام أية ثورات، علينا أن ننظر في العوامل التي قد تظهر وتسهل هذه العملية، أي نوع الخلافات التي تحصل ضمن الولايات المتّحدة بسبب الصراعات القائمة حول كيفيّة منع تحرّك مجموعة ثوريّة تستعد للسيطرة على مناطق لها صلة بأهداف الولايات المتّحدة الشاملة أو الخلافات القائمة بين الولايات المتّحدة وأوروبا وبين الولايات المتّحدة والحلفاء الإقليميين.

ما زلت أصرّ على ضرورة تصوّر الولايات المتّحدة كالجسم الأساسيّ المقاوم للثورات في العالم، وعلى ضرورة أن نخصّ بالاهتمام اللازم كل القوى المحرّكة الداخلية والدولية التي تسمح بإعطائها حرية أكبر في تحقيق أهدافها الشاملة. على سبيل المثال، إنّ أحداث الاتحاد السوفياتي وتفككه وامتناعه عن معارضة القرار جعلت قصف العراق ممكناً في بداية التسعينيات. من الواضح أنّ الولايات المتّحدة تتمتّع بحريةٍ أكبر في استخدامها للقوة منذ ذلك الحين ولكن هذه الحريّة لا تعتبر مطلقة. ففي مسألة إيران مثلاً كانت حكومة كلينتون تبحث عن ذريعة حتّى تنتقل إلى موقف المواجهة، غير أن المعارضة التي قامت في البلاد وفي أوروبا منعت الحكومة من اتخاذ هذا المسار. لا تنطبق هذه الأمثلة على الأوضاع الثورية بالطبع ولكن إذا

أردنا تصوّر الولايات المتّحدة الطرف العالمي الأساسي الذي تولّد أعماله النتائج على الصعيد المحلّي، وحتّى أن تواجده في بعض المناطق مثل الخليج الفارسي يجعله طرفاً محلّياً، أظنّ أنّه من المهمّ ألا نفكّر في السياق الدولي الأوسع وحده بل في الأزمات الخاصة أيضاً المتمثلة بالفوارق الدقيقة والخلافات القائمة ضمن الولايات المتّحدة وخارجها والتي تفسح المجال أمام قيام الثورات عوضاً عن التصريح بأن الحرب الباردة شجعت قيامها أو لم تشجع ذلك والتوصل إلى الاستنتاجات حول فترة ما بعد الحرب الباردة وفقاً لذلك.

جان راس: لقد أمضينا قسماً كبيراً من الوقت بالحديث عن الثورات العظيمة والثورات الاجتماعية العظيمة، غير أنها ثورات قامت كلّها في مناطق واحدة وكانت ثورات القرن التاسع عشر أو ثورات انطلقت من أماكن ريفية حيث سحقت العصرنة الناس فثاروا ضدّها. تكمن المشكلة في استعمالنا هذا النموذج من الثورات للحديث عن تحقيق العدالة ونوع من التطوّر الاقتصادي في هذه الفترة بالتحديد، في عالم تسوده العولمة وتسيطر القوى على مناطق واسعة وتمتلك قدرة كبيرة على دخول هذه المناطق ومتابعة العمل داخلها. من وجهة نظري الخاصّة، لم تكن ثورة تشياپاس وهماً فعلاً لكنها خضعت لتحليلات مفرطة. لقد تبع هذه الثورة سقوط الستار الحديدي وانهيار الاتحاد السوفياتي وظهرت كأنّها مثل لما يشبه الثورات الاجتماعية الأخرى التي نظن أنّنا نعلم الكثير عنها. كان لهذه الثورة وقعٌ كبيرٌ في المكسيك، ففي تلك الفترة ومنذ الثمانينيات كانت كلّ الطبقات الاجتماعيّة تعاني حالةً من الانهيار، كما كان لها وقعٌ كبير على الطبقات المدينية المتوسطة وعلى الصناعيين المكسيكيين الذين زاد من فقرهم خفض الحواجز أمام التجارة فنشأت ردّة الفعل القروية هذه في قسم من تشياپاس وكانت بمثابة ردة فعل على الشروط القاسية المفروضة على الشعب الريفي في كلّ أنحاء المكسيك منذ عدّة أجيال. تلاقي هذه الثورة استحساناً أكبر في المكسيك بسبب الحالة الراهنة في البلاد ومن ثمّ استحساناً عبر العالم، فتتخطى نطاق تشياپاس بسبب الوضع المسيطر في العالم والمتعلق بالصراع من أجل المساواة والعدالة.

يقودني ذلك إلى النظام الاقتصادي المعولم الذي نتكلّم عنه وإلى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومجموعة الدول السبع والهيئات المتعددة الأطراف الأخرى. يصعب عليّ إدراك سقوط هذه الأنظمة على يد ثورة اجتماعيّة من الطراز القديم، من

طراز القرن التاسع عشر أو بداية القرن العشرين. يقتضي الوصول إلى نظام ديموقراطيّ نوعاً آخر من الحركات، كحركة الحقوق المدنية أو الحركة المنادية بحق المرأة في الاقتراع، الحركة المناهضة للمعامل المعرِّقة. وما نتناوله هنا هو التوّصل إلى وسائل أخرى لتحقيق أهداف الثورة من دون افتعال ثورة في المعنى القديم الذي نعرفه. بصراحةٍ لا أظنّ أنّ بذور هذه الثورات متوافرة في أية بقعةٍ من المكسيك أو أميركا الوسطى، ويتعين علينا التفتيش عن نموذج جديد لهذه الاطاحة السريعة بالاقتصاد السياسي غير العادل غير أنّنا لا نستطيع الاعتماد على أتباع زاپاتيستا وتشي غيفارا لتوفير هذا النموذج لنا، لذا علينا أنّ نبحث عن نموذج جديد لطريقة العمل والتحرّك. يمثل تمرّد زاپاتيستا في تشياپاس أمراً نبيلاً وملهماً لكنّه يشكّل من جهة أخرى انعطافاً إذ إنّه لن يساعد على حلّ المشكلة الأكبر.

إريك سلبين: برأيي الشخصي أنه انعطاف بالفعل لكنه يستقطب انتباهاً كبيراً لأنّه يثير الذكريات والعواطف حتّى أنّه يبدو وكأنّه يلمّح إلى توافر إمكانيات أخرى. المشكلة التي أواجهها هي عندما أبدأ في محاولة كشف هذه الإمكانيات، فهي لا توصلني بعيداً ولا توصلني إلى نتيجة.

كارلوس ڤيلاس: فشلت ثورات كثيرة خلال الحرب الباردة على الرغم من الدعم الذي حصلت عليه من القوى العظمى، كما نجحت ثورات كثيرة على الرغم من معارضة القوى العظمى لها. تشكّل فكرة قيام الثورات في أميركا اللاتينية قبل الحرب الباردة واقعاً فعلياً ونذكر بين هذه الثورات الثورة المكسيكية عام 1910 وثورة غواتيمالا في تشرين الاول/أوكتوبر 1944. إنّ المشكلة اليوم هي أنّنا نرى توسّعاً كبيراً للحشود الاجتماعيّة من دون مبدأ واضح يربطها، مما قد يحول هذا الاضطراب الاجتماعي إلى تحدٍ سياسي؛ وما ينقص في الوقت الحالي هو هذا العنصر السياسي الرابط الذي يشمل بناء القوّة السياسيّة، بجمعه كلّ الحركات الاجتماعيّة. تدور النقطة الثانية حول الطرف الذي ستُحشَد هذه القوّة ضدّه، لأنّه من المهم جداً في السياسة أن نتقبل وجود الأعداء فمن هو عدو اليوم؟ هل هو البنك الدولي، مؤتمر دافوس، صندوق النقد الدولي أو الطبقة الحاكمة المحلية المزعومة؟ ضدّ من سنحشد هذه القوّة التي نبنيها؟

وأخيراً بعد موجة الثورات الكبيرة هذه، ناجحةً كانت أو فاشلةً، علينا أنّ نتقبّل أنّ الثورة كلمة سيئة بالنسبة إلى الكثيرين. فمن الأفضل مثلاً عدم لفظ كلمة "ثورة"

في نيكاراغوا الآن، ولا يمكننا تعبئة الشعب في أميركا الوسطى بناء لشعار الثورة، غير أنّه يمكننا ذلك وفقاً لشعار إعادة البناء، بعد الزلزال الذي هزّ السلفادور، وإن محاولة مدّ الشعب لا الجيش بالمساعدة التي يحتاج إليها والنضال في سبيل فرص العمل وعلى البيئة اللائقة وحقوق المرأة والطفل، أمور تدلّ على وجود الصراعات غير أنّها صراعات منعزلة وطائفية، وتكمن اللمسة السحرية على حد قول القائد رويز في نيكاراغوا، في القدرة على جمع الصراعات المختلفة والربط بينها ضمن حزب سياسي أو جبهة أو اتحاد منظمات، هكذا شقّت الثورات طريقها. فلنلقِ نظرةً إلى ماركوس في تشياپاس. ما هي الإنجازات التي حققها بعد سبع سنوات؟ لقد قدم بعض القصائد الجميلة وبقي حياً، وتمكنّ ثانياً من أن يبرز هذه المقترحات للعالم أجمع، لكن ذلك لم يكن كافياً حتّى يسيطر الثوار على الحكم، إذا ما كانت هذه غايتهم فعلاً، لقد استمروا وأغنوا طلبات المجتمع المكسيكي الديموقراطيّة. لن أناقش الأن مسألة ديموقراطيّة المكسيك أو عدم ديموقراطيّتها. نشهد اليوم ديموقراطيّة أكثر من التي شهدناها منذ عشر سنوات، وقد شارك مؤيدو حركة ساندنيستا في تعزيز هذه الديموقراطيّة في نيكاراغوا. لعلّ تلك لم تكن نيّتهم ولم تكن كذلك نيّة پينوشيه أن يصبح بطل العصرنة الاقتصادية، فكلّ ما أراده هو التخلّص من الشيوعية. ولم تكن كذلك نيّة لينين بأن يمهد الطريق للستالينية فقد سعى إلى تحقيق الاشتراكية والديموقراطيّة. لا تتخذ الأمور في السياسة دائماً المسار الذي نريده ويبقى السؤال هنا: كيف وأين هي المكونات الأساسية في الأحداث الراهنة التي ستؤدي أو يجب أن تؤدي أو قد تؤدي إلى الربط والجمع بين الصراعات القطاعية بغية التوصل إلى تغيير تقدمي أو مهما كان اسمه.

جون فوران: أقدّم شكري للجميع لمساهمتهم في وضع سلسلة حجج مهمة حول التغييرات الاقتصادية والسياسيّة الطبيعية الدولية التي تنتج عن العولمة وحول التأثيرات الممكنة على ثورات المستقبل سواء على المستوى الوطني أو العالمي. لا يمكن التوصّل إلى اتفاق جماعي أو خاتمة إلى هذا البحث لكننا سنتابع دراسة هذا الموضوع عندما نتناول مسائل الثقافة والقوّة في محادثتنا الرئيسية التالية.

الجزء الثالث

لغات المستقبل واستراتيجياته

ـ 10 ـ

زوال البولشيفيّة وظهور الزپاتيّة من جديد: الخيارات الثوريّة في عا ما بعد السوفيات

كريستوفر أ. ماكولي

مهما اختلفت أفكارنا المتعلّقة بالمحاولات والانجازات في الاتحاد السوفياتي السابق وفي الكتلة الشرقيّة بشكل عام ـ الاشتراكية، رأسماليّة الدولة أو التوتاليتارية (totalitarianism) ـ فإنّ زوال هذه الحكومات الثوريّة يدفعنا بالطبع إلى إعادة التفكير في مسائل عديدة منها إيديولوجيات المجتمعات الثوريّة وأهدافها ومؤسّساتها. هذا يعني أنّه مع «تلاشي وهم» اليوطوبيا الشيوعيّة ـ وهي عبارة مقتبسة عن عنوان فرانسوا فورية (1999) ـ نميل إلى إعادة تحديد وتخيّل عناصر الثورات الناجحة والدائمة التي تتفادى تعريض الكرامة البشريّة للخطر بهدف بلوغ مادّة معيّنة أو أهداف إيديولوجية. من هذا المنطلق، فإنّ «انهيار الجدار» قد يثبت فائدته وفاعليّته أكثر من الطاقة التي انفقت سابقاً على الدفاع عن النظام السياسي الاقتصاديّ الذي نجم عن الثورة الروسية وفشل في تحقيق وعوده وتوقّعاته اللاحقة. وفي هذا الإطار أيضاً، فإنّ حركة زاپاتيستا الأصليّة، التي نشأت في العصر ذاته حين استولى البولشيفيون على السلطة، قد تكون النموذج الذي تحذو ثورات المستقبل حذوه، كما تشير إليه الثورة المستمرّة في تشياپاس. سيستكشف هذا الفصل احتمالات هذه العودة ويقترح الاستراتيجيات التي قد تحتاج الحركات الثوريّة المستقبليّة إلى اعتمادها للاضطلاع بمهامها. لكن قبل

التطرّق إلى هذه المواضيع، من المفيد إعادة النظر إلى الظروف السياسية الاقتصاديّة التي كانت سائدة في روسيا والمكسيك قبل الثورة، والإيديولوجيات المتناقضة التي برزت بين أكثر الأطراف راديكالية فيهما.

ظروف لا تُحتمل

اتّفق الليبراليون والراديكاليون في البلدين على أنّ جذور مشاكلهما الاجتماعية الاقتصادية والاجتماعية السياسية هي الحكم الاستبدادي ـ عبر سلالة حاكمة في روسيا وحكم مُنشأ ذاتيّاً في المكسيك. بالنسبة إلى أصحاب الإيديولوجيات هؤلاء، لم يكن الحكم في ظلّ پورفيريو دياز ونيكولاس الثاني كيفياً، قمعيّاً وغير مبرّر أكثر فأكثر وحسب، بل أصبح غير فاعل في نهاية القرن. في تلك المرحلة، بات واضحاً بالنسبة إلى كلّ المكسيكيين (باستثناء أبرز مناصريه) أنّ الاقتصاد الذي بناه دياز، لم يكن يعتمد فقط على مستوى الطلب الأجنبي على مواد الدولة الخام، بل أيضاً على استيراد رأس المال، الغذاء، والسلع: المصنّعة لا سيّما في الشمال (هارت 1992: 99): وعلى الجيش الأميركي أحياناً؛ أمّا ضعف روسيا في ظلّ القياصرة فقد ظهرت بشكل كبير في هزيمة قوّات الأمّة المسلّحة على يد شعب غير أوروبي في العام 1905. فلا عجب إذاً أنّه في نهاية العقد الأوّل من القرن الماضي، لم يتمكّن أيّ من الحاكمين الاستبداديين من استخدام ورقته الرابحة للقضاء على الانتقادات في فترات الأزمات السياسية ـ الاقتصاديّة، بما أنّ غالبيّة المكسيكيين والروسيين وافقوا على أنّ رئيسي دولتيهما غير قادرين على تعزيز مصالح الأمّة أو غير مستعدّين للقيام بذلك. استناداً إلى وصف أدولفو غيلي لهذا الوعي الشعبيّ الجديد، فقدت الوطنيّة قدرتها على «التعتيم على علاقات الاستغلال في نظر الطبقات الثانويّة، والحؤول دون عمليّة التحديد الذاتي للطبقات والتضامن بينها، وهي تنتج عادة عن تطوير علاقات الانتاج الرأسمالية، أو تأخير هذه العمليّة». (1983: 343). واقترح الليبراليون والراديكاليون في الدولتين بأن تشكّل المؤسّسات التمثيليّة والحريات المدنيّة الأساسية ـ حرية التعبير، حريّة التجمّع والصحافة والاقتراع ـ جزءاً من النظام السياسيّ الجديد بدلاً من الاستبداديّة.

لأسباب واضحة، لا يمكن أن يكون مدى التعاون الليبرالي ـ الراديكالي عميقاً أو طويل الأمد، لأنّ لدى كلّ دولة تشخيصاً مختلفاً جداً لأمراضها السياسية وبالتالي

اقترحت كلّ واحدة علاجات مختلفة. في المكسيك، كان العديد من الليبراليين مثل فرانسيسكو ماديرو، يملكون أراضي شاسعة بحدّ ذاتهم. بالتالي لم يكن بوسعهم السعي إلى قلب المسيرات الهادفة إلى مصادرة أراضي القرى و/أو أراضي المزارعين الصغار الفرديين، ولم يفعلوا شيئاً. بدلاً من ذلك، سعوا إلى تخليص الأعمال الزراعيّة من المصالح الشخصيّة ومن تفضيل الدولة للمصالح الأجنبية. في الإطار ذاته، سعى الوزراء الروسيون الليبراليون مثل ستوليبين و ويت (Witte) إلى تحفيز العلاقات الاجتماعية الرأسمالية في الريف عبر «السماح للمزارعين الفرديين بالخروج من دائراتهم. والمطالبة بدمج أراضيهم إذا كانت منتشرة في أماكن منفصلة».

أملت الحكومة في أن يؤدّي ذلك إلى تعزيز الإنتاج الزراعيّ وإلى ظهور طبقة متوسطة ريفيّة مزدهرة، تتحوّل كما في الدول الأخرى، إلى قوة استقرار سياسي ورفاه اقتصادي للبلاد بأسرها (أولام 1981: 195). حقّقت جهودهم نجاحاً جزئيّاً: بحلول العام 1906، كان 20% تقريباً من المزارعين الروسيين قد تركوا الريف mir (بيدلو، 1985: 16). هؤلاء المزراعون العائليّون والفلاحون «المحتكرون» (لاقتراض كلمة من التاريخ الزراعي الانكليزي) الذي ظلّوا في الريف mir، اشتروا أكثرية الأراضي التي طرحها النبلاء الروسيون في السوق بعد التحرر (ولف، 1969: 63). لكن في الطرف الآخر من المقياس الريفيّ، قُدّر أنّ أكثر من نصف المزراعين في روسيا «لم يكن بوسعهم إعالة أنفسهم من حصص أراضيهم» بعد العام 1900 (رياسانوفسكي 1984: 431).

بما أنّ الليبراليّة في الريف غذّت شهيّة الصناعة المدنيّة حيال العمالة البشريّة، لم يكن بوسع الليبراليّة الصناعيّة إلاّ أن تشكّل مرآة لنظيرتها الريفيّة. بالتالي، لم يكن اهتمامها منصبّاً على رفاه العامل الصناعي ـ الذي يقيس نوعيّة حياته نظراً إلى الرواتب الأعلى والوقت الممكن المتاح للترفيه، واحترام ربّ عمله لمبدأ التفاوض على قدم المساواة ـ بل على استبدال الملكية الأوروبية والأميركية للمعامل والمناجم وسكك الحديد الروسيّة والمكسيكية برأس مال وطنيّ. بالتالي، في إطار احتجاجهم على ظلم بورفيريو، اعترض الليبراليون المكسيكيون مثلاً على تخلّي دياز عن «السيطرة على بعض أهمّ قطاعات الاقتصاد لمصلحة الشركات الأجنبيّة»، أكثر من اعتراضهم على الوسائل السياسية الاقتصاديّة التي استخدمها لجعل هذه القطاعات مربحة (كاتنر، 1981: 4). إنّ النظريّة السياسيّة وليس الممارسة الاقتصاديّة هي التي فصلت بين ماديرو وتيرازاسا.

أمّا الراديكاليون المنتمون إلى المجموعة الفوضوية النقابيّة المتنوّعة في المكسيك وإلى القالب الاشتراكي في روسيا، فأرادوا التخلّص من النظام الرأسماليّ الليبراليّ بكامله، بسبب خبثه وعدم ملاءمته على حدّ سواء. وفي تفسيرهم للمعالم الطبيعيّة الاجتماعيّة في مجتمعهم توصّل الراديكاليون إلى الاستنتاج بأنّ الليبراليين خدموا المساواة الدوليّة أمام القانون، لكنّهم كانوا مدينين لنظام اقتصاديّ وسّع نطاق عدم المساواة الاجتماعية الاقتصادية، ومكّن المال من شراء النفوذ السياسيّ إن لم نقل المنصب. وتخيّل النقابيون مكان النظام الرأسمالي الليبرالي مجتمعاً مؤلفاً من العمّال ومن المجموعات الصغيرة المسيطر عليها، فيما تخيّل الاشتراكيون مجتمعاً يسيطر عليه العمّال الصناعيون (أو ممثلوهم غير المنتمين إلى الطبقة العاملة)، أوّلاً عبر البقايا المفيدة للدولة البرجوازيّة ولاحقاً بشكل المجتمعات الصغيرة التي قد تكون مشابهة لتلك التي تصوّرها النقابيون إلاّ أنّها مركزيّة. غير أنّ هذه الإيديولوجيات تلائم أكثر المجتمعات ذات الطبقات العاملة الصناعيّة الكثيرة وليس في المجتمعات التي تشكّل فيها هذه الطبقات نسبة ضئيلة من مجموع عدد سكّان الأمّة: 600 ألف من أصل 16 مليون مكسيكي و3 ملايين من أصل 170 مليون روسي (ولف 1969: 20، 103، رياسانوفسكي 1984: 428). لكن ضمن الراديكاليين في الدولتين في فترة ما قبل الثورة، وحدهم الثوار الاشتراكيوان الروسيون ركّزوا برنامجهم السياسي الاقتصادي على أشكال التنظيم الاجتماعي الخاصة بالمزارعين، فيما اعتبر الآخرون أنّها «تعيق التقدّم الاجتماعي والاقتصادي». (أولام 1981: 38).

البولشيفيّة والتصنيع

من أكثر التطوّرات إثارة للفضول في القرن العشرين أنّ الثورة الروسيّة تمّ استيحاؤها من الماركسيّة، رغم أنّ غالبية سكان تلك البلاد كانوا يقيمون في الريف، ومن الزراعة. كما نذكر، كان ماركس يرى أنّ الطبقة العاملة الصناعيّة ستترأس التحوّل الثوريّ من المجتمع الرأسمالي إلى الاشتراكي، أوّلاً في الدولة الرأسماليّة الرائدة للقرن التاسع عشر ـ بريطانيا ـ وثمّ في الأماكن الأوسع. في الواقع، بما أنّ الطبقة العاملة الصناعيّة في روسيا كانت ضئيلة العدد، باتت الدولة مرشّحاً غير مناسب للثورة الاشتراكيّة التي تكهّن بها ماركس. إنّ الثغرة الواسعة التي فصلت بين النظرية

الماركسية والممارسة (المحتملة) للاشتراكية في ما سيتحوّل إلى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بدأت تقلق البولشيفيين وهذا يفسّر بشكل كبير سبب نظرتهم الأولى إلى حركة العمّال الألمان كحامية لثورتهم قبل إطلاق برنامج تصنيع بأنفسهم (أولام 1973: 265) وإنّ شعار ستالين «الاشتراكية في دولة واحدة» تدين بالقدر ذاته إلى الثورات الألمانية الفاشلة في الأعوام 1918، 1919، 1920 و1923، وكذلك إلى النظرية الاشتراكية الماركسيّة (فوريه 1999: 31 ـ 125).

لكن نظراً إلى كون ماركس قد اعتبر أنّ الطبقة العاملة الصناعية في أوروبا الغربيّة ستكون رائدة التحوّل الاجتماعيّ إلى الاشتراكية، شكّل بالطبع دليلاً عبر متاهة المعضلات الاقتصادية السياسية التي يواجهها الثوار الاشتراكيون في الدول الصناعيّة هامشيّاً (أولام 1973: 294). فالقرار الملحّ الذي ينبغي على هؤلاء الرجال والنساء اتخاذه هو تحديد شريحة السكان التي ستكون مضطرّة إلى تقديم أكبر التضحيات الاقتصاديّة لمصلحة متطلبات التصنيع الرأسماليّة. كان الرأسماليون في بريطانيا وغيرها من الدول في أوروبا الغربيّة يتمتعون بموارد الشعوب المحلية وتلك المقيمة ما وراء البحار وأراضيهم (إضافة إلى تلك التي يمكن إرسال الناس إليها بعدما يبعدهم تقدم الرأسماليّة في ديارهم). وهذه الموارد تتيح لهم تكديس رأس المال. على عكس هؤلاء الرأسماليين، فإنّ القادة الاشتراكيين في الدول المصنّعة هامشيّاً لا يملكون سبيل اللجوء إلى الشعوب الاستعمارية و/أو الاستعماريّة الجديدة لتأمين رأس المال. لذا عليهم النظر إلى الداخل. والخيارات محدودة في الدول التي تتميّز بعدد كبير من السكان المعتمدين على الزراعة، وبالقطاع الصناعي الصغير وكذلك القطاع التجاري. لكن كما اقترحنا سابقاً بغضّ النظر عن التركيبة الاجتماعيّة للدولة المذكورة، فإنّ الخيار بسيط بالنسبة إلى العديد من الماركسيين: بما أنّهم يعتبرون الطبقة العاملة الصناعيّة أساس الثورة الاشتراكية، فإنهم يتطلّعون بالطبع إلى القطاع الزراعي لتمويل تصنيعهم (أولام 1973: 9 ـ 247؛ 306 ـ 292). بالتالي، فإنّ قرار ستالين السريع لتنظيم الزراعة وفقاً لمبدأ الجماعيّة (الذي وصفه «بتحوّل أراضي الفلاحين الصغيرة والمنتشرة» إلى مزارع كبيرة وقوية استناداً إلى زراعة الأرض المشتركة، باستخدام تقنيات جديدة متفوقة)، قد يُعتبر جنوناً لكن من الواضح أنّ هناك وسيلة لتطبيق ذلك (كما ذكر أولام 1973!: 291). وأضاف أولام إنّ «الستالينيّة تعني الكثير من الأمور

لكنّ الأساس هو النضال المستمرّ للانتاج وللتضحية بكلّ شيء ما عدا سلطة الديكتاتور الشخصية على مذبح التصنيع» (1973: 293).

يكاد لا يبدو من الضروري القول إنّ برنامج تنمية اقتصادية من هذا النوع يقوّض المؤسسات الديموقراطية المزعومة في المجتمعات الاشتراكية. أقرّ العديد من الماركسيين بهذا الأمر بطريقة غير مباشرة عندما توقّفوا عن اعتبار الاشتراكيّة كالديموقراطيّة الوحيدة الحقيقيّة وحوّلوا انتباههم بدلاً من ذلك إلى احتمالات الاشتراكيّة الاقتصاديّة. إنّ هذا التملّص الفكريّ من المعنى الاجتماعيّ الكامل للاشتراكية، لا يغري فقط بل يبرّر في النهاية الانقسام الزائف بين الاشتراكية السياسيّة والاقتصاديّة مما يؤدّي إلى عوامل متعدّدة من بينها السماح للقادة والمفكّرين الاشتراكيين بتأجيل إضفاء طابع مؤسّساتيّ على الديموقراطيّة إلى أجل غير محدّد، زاعمين أنّ الهدف من ذلك هو إرساء الأسس الماديّة للمجتمع الاشتراكيّ. وقد قال جوزف شومپيتر (Schumpeter) عن هذه الطبيعة المفيدة ذاتياً لهذه الحجّة الاشتراكية ما يلي:

> من الواضح أنّ أيّة حجّة تؤيّد إهمال الديموقراطية في المرحلة الانتقاليّة تؤمّن فرصة ممتازة للتهرّب من أيّة مسؤولية في هذا الشأن. قد تدوم هذه التدابير المؤقتة لقرن أو أكثر فيما السبل متوافرة لمجموعة حاكمة أوصلتها ثورة ناجحة كي تطيل أمد هذه التدابير إلى ما لا نهاية أو اعتماد أشكال ديموقراطية من دون جوهر (1950: 237).

بكلام آخر، تبرز الإمكانية القويّة في الدول الصناعيّة هامشيّاً، التي خضعت لثورات اشتراكيّة، حيث سيحكم المخطّطون وليس العمّال على المدى القصير والمتوسّط والطويل. بالتالي، ورغم أنّ الحكومات الاشتراكيّة تؤسّس إسميّاً لتمثيل الطبقة العاملة الصناعيّة، فإنّها قد تعتمد في قطاع الصناعة، ممارسات إداريّة أكثر إكراهاً من تلك التي طبّقت في الأمم الرأسماليّة لزيادة الانتاج (بيديلو (Bideleux) 1985: 4، 10 ـ 11) بالتالي لا يفاجئنا أن نعرف أنّ العمال السوفياتيين غالباً ما كانوا يتقاضون أجوراً مجحفة وأنّ الحكومة السوفياتية طبّقت القوانين التي «تعاقب الغياب والتأخر والتنقل بلا إذن وغيرها من انتهاكات نظام العمل»، من دون التحقيق في أسبابها السياسيّة الأساسيّة (ماير 1965: 428).

ديكتاتورية الفلاحين

على عكس الفلسفة السياسية ـ الاقتصادية العلميّة التي ألهمت الثوار في روسيا، فإنّ الفلسفة الاجتماعيّة التي دفعت اميليانو زاپاتا ورفاقه إلى العمل الثوري كانت أبسط بكثير: وهي استعادة أراضي القرى التي سرقها أصحاب المزارع وتأمين الأراضي إلى العائلات التي حُرمت من امتلاكها بطريقة أو بأخرى. وكما قال جون وُماك (Womack)، برز عنصر ثان يوازي الأوّل أهميّة وهو إصرار الزاپاتيستا الثابت على «المشاركة المحليّة في التقدّم» (1970: 228). رغم أنّ هذه الأهداف (التي فصّلت رسميّاً في خطة أيالا عام 1911 وفي القانون الزراعي للعام 1915) تنطبق على معظم مناطق المكسيك في الوقت الذي صيغت فيه (باستثناء بعض المناطق في الشمال)، إلاّ أنّها وضعت في الأساس مع أخذ الظروف الاجتماعية الاقتصاديّة لولاية موريلوس بعين الاعتبار (كاتز 1981: 7 ـ 22، 136 ـ 45، 283 ـ 4). فهناك، كان أصحاب مزارع قصب السكّر يوسّعون نطاق زراعته على الأراضي التي تملك القرى والعديد من صغار المالكين الحقوق القانونية عليها بحيث إنّ غالبية أرباب المنازل دفعوا إلى العمل في صناعة السكر كأجراء. حقّق أصحاب المزارع نجاحاً هائلاً في حملتهم الآيلة إلى مصادرة أراضي الفلاحين لدرجة أنّهم حوّلوا موريلوس إلى ثالث أكبر منتجٍ لقصب السكر في العالم في مرحلة الثورة (وُماك 1970: 49 ـ 50). بالتالي، سعت حركة زاپاتيستا بكلمات أدولفو غيلي «إلى التصفية الثوريّة للمزارع... وهو الشكل الذي وُجدت فيه الرأسمالية في موريلوس». إضافة إلى أهداف أخرى (1983: 237).

غير أنّ حركة زاپاتيسمو كانت مسيرة سياسيّة بقدر ما كانت برنامجاً اقتصاديّاً. خلال السنوات العديدة التي استمرّت الحركة فيها رغم تعرّضها الدائم للهجمات الثوريّة المضادة، أعادت إحياء الجمعيات القرويّة المؤسّسة ديموقراطيّاً والتي أشرفت على مسح أراضي القرى المستردّة وتحديدها، وتسوية الخلافات الحدوديّة بين القرى واتخاذ القرارات العامة حول «توزيع الموارد المحليّة». (وُماك، 1970: 224). إضافة إلى ذلك، أنشأت الحركة الثوريّة أيضاً آليّة حزبيّة ـ وهو مركز الاستشارات للترويج الإعلاني الثوريّ والتوحيد ـ وكانت لديها وظائف عدّة من بينها «إلقاء الخطابات في القرى حول الموجبات المتبادلة للقوات الثوريّة... إعطاء القراءات والتفسيرات العامة لبيانات المقرّرات الرئيسيّة والمراسيم والمذكرات، و... التوسّط

في الخلافات بين الرؤساء. وبين الرؤساء وسكان القرى وبين سكان قرية وأخرى (وُماك 1970: 275). وكما يقول وُماك إنّ أهداف الحزب وغيره من مؤسسات زاپاتيستا «هو إبقاء السكان المحليين متورطين بشكل دائم ومباشر في السياسة» (1970: 280). ويختصر غيلي إنجازات حركة زاپاتيستا السياسية بالطريقة التالية:

> لم تتشكّل حكومة الزاپاتيستا كقيادة عسكريّة فقط، تبقى حتى انتصار النضال المسلّح، بل إنّها سعت لأن تصبح حكومة فعليّة في كلّ مجالات النشاط، ولتشكيل آلية دولة مركزية في موريلوس، والانصهار مع حكومة القرية الذاتية وتنشيء هيكليّة مماثلة في أنحاء البلاد. لقد اعتمدت سلسلة من المراسيم المتعلّقة بالأرض والتعليم والامدادات والتمويل والشرطة والجيش وطبّقتها وبعد تسوية مسألة توزيع الأراضي المهمّة، أصدرت العملة وأنجزت الأعمال العامة وبنت المدارس وما إلى ذلك (1983: 287).

يمكننا من دون مبالغة أن نسمّيها «ديكتاتوريّة الفلاحين».

إنّ تأييد غيلي لحركة زاپاتيستا ليس مطلقاً والطريقة التي ينتقد بها (هو وغيره) الحركة مهمّة في مناقشتنا لمستقبل الحركات الثوريّة. وهو على سبيل المثال يلوم الحركة لعدم «تطرّقها إلى مسألة سلطة الدولة المهمّة» ويعزو ذلك إلى قصر نظر الحياة الريفيّة والميول البورجوازيّة التافهة (غيلي 1983: 78). ويلاحظ أنّ

> الوسائل كانت ثوريّة والمبادرة الحاشدة شكّلت تحدياً ثوريّاً للقوة الرأسماليّة. لكنّ الفلاحين لا يمكنهم التعاطي مع الاحتمالات الاجتماعية في أنحاء البلاد أو عرض الحلول الثورية على الدولة المتمرّدة؛ فالاحتمال الثوري القومي الذي يتعارض مع أهداف البورجوازيّة لا يمكن أن يأتي إلاّ من الطبقة الأساسية الأخرى في المجتمع وهي طبقة العمّال. غير أنّ هذه الطبقة كانت تفتقر إلى قيادة مستقلّة وإلى تنظيم حزبيّ وطبقيّ. (1983: 79).

لا يمكن مخالفة القول إنّ الثورات الناجحة تتضمّن الجهود المجتمعة للعمال الزراعيين والصناعيين. لكن على ضوء أفكارنا المتعلقة بالطبيعة المعادية للفلاحين في المجتمعات الاشتراكية المصنّعة، يبدو رأي غيلي غير مضمون وهو القائل إنّ قيادة الطبقة العاملة لتحالف العمّال والفلاحين سيحسّن احتمالات التغيير الثوري الحقيقيّ (الذي «يبدّل بشكل كبير النظام الاقتصاديّ السائد ويحوّل البنية الطبقيّة إضافة إلى نماذج الصحة وتوزيع الدخل»). (ر. رويز 980: 4). استناداً إلى ملاحظاتنا السابقة عن دعائم استراتيجيّة التنمية الاقتصاديّة للاتحاد السوفياتي السابق، أظنّ أنّه من العدل الاعتقاد أنّه لو تمكنّ جزء من الطبقة العاملة المكسيكية من إعادة قولبة نفسه على

غرار البولشفييين. ولو أنّ هذا الحزب نجح، كما فعل البولشيفيون، في الاستيلاء على السلطة، من الأرجح أنّه كان سيُخضِع طبقة الفلاحين في المسكيك إلى نظام سياسي اقتصادي بقسوة ذاك الذي فرضه أصحاب المزراع في موريلوس وربما أقسى منه. وعبر اقتراح هذه النتيجة النظريّة للثورة الماركسيّة الاشتراكية، ليس في نيّتي إنكار رأي غيلي أو غيره من الذين يتخذون مواقف مماثلة، بل بالأحرى التشديد على نقطتين: أوّلاً أنّنا لم نكن نشهد في العام 1910 مثلاً على حركة ثورية صناعية ناجحة قائمة على تحالف العمّال والفلاحين، بحيث يستوحي منها الثوار المكسيكيون عقائدهم وأعمالهم؛ وثانياً إنّ الحركات الاشتراكية المستوحاة من الطبقة العاملة في المجتمعات الزراعيّة بشكل أساسي، تعاني من قصر النظر وانحياز البورجوازية التافهة. رغم أنّ الإطار كان مختلفاً. إلاّ أنّ إدراك ماركس للحدود الاجتماعية للحركات العمالية في أوروبا الغربية دفعه في سنواته الأخيرة إلى التحدّث عن احتمال بروز حركات اجتماعية مستوحاة من طبقة الفلاحين في إطار مماثل لروسيا (هيل 1986: 238-239؛ بيديلو 1985: 11-15).

احتمالات المستقبل

بعد تقديم لمحة مختصرة عن النموذجين الثوريين المتنافسين اللذين ظهرا في العقد الثاني من القرن الماضي، أظنّ أنّه بوسعي الآن تقديم ما نتوقعه من ثورات المستقبل حسب رأيي.

على غرار الكثيرين ممّن شاهدوا ذلك، أظنّ أنّ حقبة الثورات الاشتراكية المؤيدة للتصنيع/ المناهضة للفلاحين قد تلاشت مع انهيار الاتحاد السوفياتي. باختصار، يمكن للرأسماليين تحقيق النتيجة ذاتها بوقع أكبر، وأنا أشارك سمير أمين رؤياه حول ظهور الثورات المركزية الذاتية (التي يحدّدها بإخضاع العلاقات الخارجيّة إلى منطق التنمية الداخليّة)/ والثورات المؤيدة للفلاحين على طريقة حركة زاپاتيستا. على الأرجح في الدول أو المناطق التي تعاني حرباً (أهلية و/ أو احتلالاً) أو أزمة اقتصاديّة حادّة، أو في المناطق ذات الأهمية الاقتصادية المتواضعة أو الهامشيّة بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي الرأسمالي (أمين 1990: 9 ـ 158). في ظلّ هذه الظروف، قد يتوافر لهذه الحركات الثورية المحتملة مجال للمناورة أكبر مما يُتاح للمناطق الأكثر اندماجاً في الاقتصاد العالمي الرأسمالي (أمين 1990: 159). يطرح أمين ستة

متطلبات مسبقة لمتابعة هذا النوع من التنمية الاقتصادية ـ السياسية وأظنّ أنّ اثنين منها ينطبقان بشكل كبير على الحركات الثورية المستقبليّة: تطوير «الأشكال القومية والشعبية لتنظيم الإنتاج الاجتماعي»؛ والنظر إلى التصنيع «كداعم للتقدّم في الانتاجيّة الزراعيّة» (1990: 161 ـ 160). لقد وصف الشرط الأوّل بأنّه:

> سيطرة الفلاحين على المشاريع الزراعيّة، التعاونيات الحقيقيّة (التي لا تُعتبر وسائل ابتزاز للفلاحين عبر الإطارات الإداريّة التي تحرمهم من السيطرة على الانتاج)، آليّة التفاوض الجماعي على الأسعار الزراعيّة، السيطرة الوطنية على الصناعة، سياسة الرواتب الوطنية، إعادة توزيع مصادر المال على البلاد وما إلى ذلك (أمين 1990: 161).

يقضي الهدف الأساسيّ من السياسات المذكورة أعلاه باعتماد «أكثر توزيع منصف للدخل» بين الريف والمدينة، عبر مطابقة الرواتب غير الريفية «بمتوسّط الانتاجيّة الريفيّة» (أمين 1990: 160)، وحول توفير سبل الإنتاج وسلع المستهلك يلفت أمين الإنتباه إلى

> إنتاج المواد الإضافية الملائمة (كالأسمدة والمعدات). والبنى التحتيّة (الريّ، النقل وما إلى ذلك). توضيب المنتجات وفرزها، إضافة إلى أمور أخرى. ولا بدّ أيضاً من أن تؤمّن هذه الصناعة حاجات الاستهلاك غير الغذائيّة للعمال الريفيين والمدنيين، على أكبر قدر ممكن من المساواة، وعلى أساس هذا المطلب، يتمّ إنشاء سلسلة متكاملة من الصناعة المتوسطة وصناعة المعدّات، لتأمين التصنيع الفاعل لسلع المستهلكين. (أمين 1990: 160 ـ 161).

لا يحدّد أمين المؤسسات السياسيّة الضروريّة لتطبيق برنامج تنمية مركزي، لكنّه يصرّ على ممارسة «ديموقراطية المشاركة»، أو «التدخّل المباشر للمجتمعات في تحضير المشاريع الصغيرة وإدارتها» (1990: 166) لا تُعتبر ديموقراطية المشاركة ضمانة سياسية فقط «بأنّ العلاقات الاجتماعية مرتكزة على تعاون العمّال بدلاً من رضوخهم للاستغلال»، بل هي أيضاً «السبيل الوحيد ضمن المجتمع القومي والشعبي للحؤول دون اندماج علاقات الإنتاج الرأسماليّة الداخليّة في النظام الرأسمالي العالمي وتخفيف الصنف الخارجي» (أمين 1990: 181، 189). بكلام ملموس أكثر، ومن بين كلّ الأجنحة الثوريّة للثورات الروسية والمكسيكية، تُعتبر حركة زاپاتيستا الوحيدة التي عارضت بشكل حقيقيّ حكم الطغيان في هذين المجتمعين الرأسماليين السطحيين، من النواحي الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة. وأثبتت الحركة أيضاً أنّ امتلاك العامة

لرأس المال شرط ضروريّ وليس كافياً لإنشاء المجتمع الاشتراكي، على عكس ما حاول البولشيفيون إقناع الكثيرين به.

رغم أنّ هذه الآراء قد تبدو يوطوبيّة في فجر القرن الحادي والعشرين، يجب التفكير في أنّ العديد من الدول الإفريقيّة والآسيويّة تتمتّع ببنى اجتماعيّة مشابهة لتلك التي ميّزت المجتمعين المكسيكي والروسي قبل الثورة. بالتالي، ليس من المبالغ فيه القول، حسب اعتقادي إنّ الثورات التي ستظهر حتماً في العالم الأفروآسيوي ستواجه تحدّياً كبيراً، ألا وهو تفادي الأفخاخ التي أشرنا إليها سابقاً في الثورات الروسية والمكسيكيّة: أي تفضيل القطاع الصناعي على الزراعيّ، وحصر نطاق المؤسسات الثوريّة بمناطق جغرافيّة محدّدة. ولتفادي هذه الطرق المسدودة في المستقبل، أظنّ أنّ أهميّة كبرى تُعلّق على قدرة البورجوازية الصغيرة والطبقات العاملة المتحالفة مع الحركات الثوريّة المستندة إلى الفلاحين بشكل أساسي، على التخلّي عن أفكارها المستوحاة من الرأسمالية والمتعلّقة بالتقدم الاجتماعي والتنمية الاقتصادية. فمن دون هذا التحوّل الإيديولوجيّ قد ينتهي عصر الثورة بالفعل.

11

هل ينادي مستقبل الثورات بالمساواة بين النساء والرجال؟ إعادة صياغة «الجنس والثورات» في عا معو

فالنتين مُقدَّم

أعود في هذا الفصل إلى عملي النظريّ السابق حول الجنس والثورات (مُقدَّم 1993، 1997)، حيث طوّرتُ نموذجاً من المسيرات الثوريّة والنتائج المرتكزة على الجنس، وتصنّف خلالها الثورات البورجوازية، الاشتراكية والشعبيّة بالمساواتيّة (نموذج تحرّر المرأة) أو الأبويّة (المرأة في نموذج العائلة). وقد استخدمتُ هذا النموذج لتحليل ديناميكيات الجنس في الثورة الفرنسيّة عام 1789، والثورة البولشيفيّة عام 1917 والثورة الإيرانية عام 1979 والثورات الأوروبيّة الشرقيّة عام 1989. وأعيد الآن النظر إلى هذا النموذج على ضوء مسيرة العولمة المتعدّدة الأوجه، ونهاية الحرب الباردة والمعارضة للشيوعيّة وانتشار الخطابات العالمية المؤيدة للمساواة بين المرأة والرجل وظهور الحركات والمنظمات الثوريّة في أنحاء الدول والمناطق. وأفترض أنّه إذا لم تتضمن الثورات أو حركات المعارضة النساء والداعين إلى حقوقها في المساواة، فإنّ ذلك الأمر لن يفيدها وستتضاءل فرص حصولها على الدعم الوطني أو العالمي، وتُعتبر أفغانستان مثلاً معاصراً على هذا الكلام. وأفترضُ أيضاً أنّ الثورات ستحصل لأنّ العولمة ـ المرحلة الراهنة من الرأسماليّة ـ تؤدّي إلى زيادة عدم المساواة على الصعيد العالمي وضمن المجتمعات (برنامج التنمية الدولي 1999).

ومن المرجّح ظهور حركات معارضة وتحرّكها على المستويين الوطني والعالمي، كما شهدنا مع التظاهرات المناهضة للعولمة عامي 1999 ـ 2001، ويمكن تسهيل التنظيم والتعبئة عبر هيكليات التعبئة الجديدة الخاصة بالمجتمع المدني وعبر البنية التحتيّة العالميّة التي خلقتها الحركات الاجتماعية المتعددة القوميات ومنظمات المجتمع المدني العالميّة المرتبطة بالعمل والنساء وحقوق الانسان والبيئة. يوجّه العديد من المنظمات التي تتضمّن حركات اجتماعيّة متعددة القوميات انتقاداً قويّاً إلى الرأسماليّة المعولمة، بالتالي فإنّ ثورات المستقبل قد تظهر الميّزات الاشتراكية والداعية إلى مساواة المرأة بالرجل على حد سواء.

الجنس والثورات: قبل العولمة والدعوة إلى المساواة بين المرأة والرجل وبعدهما

خلال بحثي السابق طوّرتُ نموذجاً صنّفتُ الثورات على أساسه عبر نتائجها (المباشرة) المتعلقة بالجنس. وكان ذاك العمل بمثابة محاولة لسدّ الثغرات بين الأبحاث الخاصة بالنساء والثورات من منطلق المساواة بين المرأة والرجل والأبحاث الأساسيّة المتعلّقة بالثورات. في الأبحاث السابقة، فإنه قد رُفِع التعتيم التاريخيّ الجغرافي عن دور النساء في الثورات وتعزّزت أهميّة هذا الدور لمسار الثورة ونتائجها. وقد رأى العديد من دعاة المساواة بين المرأة والرجل أنّ الحركات الثوريّة تخضع مصالح المرأة إلى أهداف ثوريّة «شاملة» أو «أساسية»، وأنّ الدول الثوريّة غالباً ما همّشت النساء وأبعدتهنّ عن السلطة واعتمدت التشريعات التي تشدّد على دور النساء في العائلات.

على عكس أبحاث الدعاة إلى المساواة بين الجنسين فإنّ دراسات الاتجاه السائد المتعلقة بالثورات تميل إلى إهمال مسائل النساء والجنس؛ ويركّز وصفها وتحليلاتها للقضايا الثوريّة ونتائجها على الطبقة والدولة والنظام العالمي كعوامل أساسيّة. وتسعى المقاربة في هذا الفصل إلى المزج بين الاهتمام «بالبنية» وهي ميزة الجيل الثالث من علماء الثورة، والإدراك الحديث لظهور «العمالة» التي تُعتبر الميزة المحدّدة للجيل الرابع الجديد من دراسات الثورة (غولدستون 2001، راجع أيضاً فوران 1993، b1997).

بالتالي، كان عملي السابق حول الجنس والثورة محاولة لدمج التحليل بشأن الجنس في الدراسة الشاملة عن الثورة، لإدراك الظهور البنيويّ الاجتماعي للجنس (كالطبقة) وللتفرقة بين الثورات عبر نتائجها الجنسيّة. وقد نشأ من الملاحظة البسيطة بأنّ كلّ الثورات تتضمّن مشاركة النساء بطرق تعرقل علاقات الجنس الاجتماعية السائدة، وأنّ الدول الثوريّة منشغلة بسياسات وقوانين تتعلّق بالنساء والعائلة. في مراجعتي للثورات الاجتماعيّة الكبيرة وثورات العالم الثالث الشعبيّة المختلفة وجدت نوعين من الثورات وما يترتّب عنها للنساء والعلاقات بين الجنسين.

تقع إحدى مجموعات الثورات في نطاق نموذج «المرأة في العائلة» أو النموذج الأبدي للثورات (الثورة الفرنسيّة، الثورة المكسيكيّة، الثورة الإيرانيّة)، فيما المجموعات الأخرى تظهر تحرّر النساء أو النظام المساواتي للثورة (الثورة البولشيفيّة، وبعض ثورات العالم الثالث الاشتراكية كما هي الحال مثلاً في اليمن وأفغانستان). هذان نموذجان مثاليان. وتجدر الاشارة إلى وجود تأثيرات مختلفة على النساء في كلّ حالة، استناداً إلى الانقسامات الطبقيّة، العرقيّة/ الاثنية والإيديولوجية بين النساء، غير أنّ الخطابات الثوريّة والسياسات المتعلّقة بالنساء والعائلة والمواطنيّة تندرج في إطار هاتين الفئتين.

يقول نموذج تحرّر المرأة إنّ تحرّر المرأة هو جزء أساسي من الثورة أو مشروع التحوّل الاجتماعيّ. وهو يعتبر المرأة جزءاً من القوى البناءة والمواطنيّة، ويمكن تجنيدها لغايات اقتصاديّة وسياسيّة. ويجب تحريرها من السيطرة الذكوريّة لهذا الغرض بالضبط. ويشدّد الخطاب هنا على المساواة بين الجنسين بدلاً من الاختلافات بينهما. إنّ المثل الأوّل، من الناحية التاريخيّة، على ثورة مماثلة يتعلّق بالثورة البولشيفيّة في روسيا. وهي تبقى الثورة الرائدة بلا منازع، لا سيّما في سنواتها الأولى، وهي أكثر جرأة في مقاربتها لمسألة الجنس من أيّة ثورة سبقتها أو نشأت منذ ذلك الحين. أمّا بعض الثورات الأخرى التي تتطابق مع هذا النموذج، وبشكل واضح في بعض الأحيان ـ تتضمّن ثورات الصين، كوبا، ڤييتنام، اليمن الديموقراطية، أفغانستان الديموقراطية ونيكاراغوا (ثورات اشتراكية أو شعبيّة) والثورة الكماليّة في تركيا (ثورة بورجوازيّة).

إنّ نموذج المرأة في العائلة الثوري يستثني النساء من تحديدات الاستقلال، التحرير والحريّة ويصنّف المرأة أحياناً كمواطنة من الفئة الثانية أو قاصراً. وغالباً ما

يبني صلة إيديولوجية بين القيم الأبويّة والقوميّة والنظام الديني ويعطي للمرأة دور الزوجة والأمّ ولا يجمع بين المرأة والعائلة فحسب بل أيضاً بين المرأة والتقليد والثقافة والدين. وتُعتبر الثورة الفرنسية المثل التاريخي للنموذج الأبويّ وهي قدّمت نتائج محافظة للغاية بالنسبة إلى النساء على الرغم من خصائصها التقدّميّة العديدة. وكانت مسؤولية المرأة الفرنسيّة الأساسية في الجمهوريّة هي تربية الأولاد على الفضائل الجمهوريّة. وفي ثورات القرن العشرين التي كانت لها النتائج ذاتها بالنسبة إلى النساء ـ لا سيما في المكسيك والجزائر وإيران.

أُبعدت المرأة إلى الدائرة الخاصة على الرغم من الأدوار المهمّة التي أدّتها في الحركات الثوريّة. في هذه الحالات الثلاث، تولّى الرجال زمام السلطة وربطوا المرأة بالعائلة، والدين والتقاليد وطبّقوا القوانين التي تحدّد علاقات الجنسين الأبويّة. وأكّدت الدراسات الداعية إلى المساواة بين الجنسين في التسعينيات والتي شملت روسيا وأوروبا الشرقية والوسطى ما بعد الشيوعيّة. إنّ التغييرات السياسية والاقتصاديّة هناك أيضاً واجهت النموذج الأبوي للثورة (راجع أينهورن 1993: مُقدَّم 1993a).

ما الذي يحدّد كلّ نوع من الثورات ونتائجه على الجنسين؟ هنا تبرز الإيديولوجية والبنية الاجتماعية على قدم المساواة. بشكل عام، حينما تقود الثوار إيديولوجية اشتراكية ومعصرنة، فإنّ الثورة ستكون تحريريّة على الأرجح بالنسبة إلى الجنسين. أمّا حين تقود الثوار الإيديولوجية الدينيّة أو القوميّة، فستظهر على الأرجح النتائج الأبويّة. إضافة إلى ذلك فإنّ العلاقات القائمة مسبقاً بين الجنسين (مكانة النساء ضمن المجتمع والاقتصاد)، ومكانة المرأة ضمن الحركة الثوريّة تحدّد النتائج بالنسبة إلى الجنس بشكل كبير. غالباً ما تنتقل العلاقات السائدة سابقاً بين الجنسين إلى الأوضاع التي تلي الثورات، رغم التوقّف المؤقت خلال الثورة عندما تشارك المرأة في الاحتجاج والنضال. لكنّ احتمال حصول هذا الأمر ضئيل عندما تكون «شريحة كبيرة» من النساء قد دخلت الحقل العام في مرحلة ما قبل الثورة، وعندما تشارك أعداد كبيرة من النساء في الثورات ويضطلعن بأدوار اتخاذ القرار والقيادة. بالتالي فإنّ العناصر البنيويّة المحدّدة لنتائج الثورة المتعلقة بالجنسين هي: (1) البنية الاجتماعيّة الموجودة مسبقاً وطبيعة العلاقات بين الجنسين؛ (2) الإيديولوجية الثورية وأهداف الحركة: و(3) مدى مشاركة النساء في الحركة الثورية وفي القيادة.

لنطبّق هذا النموذج على الحالة الإيرانيّة. إنّ النتيجة المباشرة بالنسبة إلى الجنس

في الثورة الإيرانيّة كانت التسلّط الذكوري، ومردّ ذلك جزئيّاً إلى البنية الاجتماعيّة القائمة مسبقاً وإلى طبيعة العلاقات بين الجنسين. في السبعينيات كان المجتمع الإيرانيّ يعتمد العصرنة، لكنّه كان مزدوجاً للغاية. يتميّز بطبقة وسطى عصرية وطبقة عاملة إلى جانب البورجوازيّة الصغيرة المدنيّة الأكثر تقليديّة والشعوب الريفيّة. في الستينيات ونتيجة لجهود الدولة البهلوية الهادفة إلى العصرنة، تحسّن نفاذ النساء إلى التعليم والوظائف والمشاركة السياسيّة. لكن هذه التغييرات الاجتماعيّة والاصلاحات القانونيّة التي ترافقت معها، أثرّت في جزء ضئيل نسبيّاً من النساء، لا سيّما في المدن الكبرى (توحيدي 1994؛ بويا 1999) إضافة إلى ذلك، فإنّ الوجود المادي والاجتماعي الذي لم يسبق له مثيل للنساء في السبعينيات، واجهه رد فعل عكسي تجسّد بشكل الحركة الاسلامية التي سعت إلى الاطاحة بالاصلاحات واعتماد سياسات تميّز بين الجنسين وتعزيز دور المرأة كوالدة. كانت المعارضة للنظام الجديد محدودة وصدرت بشكل أساسي عن النساء اليساريات والليبراليات في الطبقة الوسطى/ العليا المدينية الصغيرة.

وتُعتبر أيضاً إيديولوجية الثوار من العوامل الكبرى المحدّدة لهذه النتيجة، ويتعلّق هذا الأمر بشكل خاص بالثوار الإسلاميين الذين كانوا القوة المسيطرة في التحالف الثوري المناهض للشاه والذين واصلوا سعيهم لبناء دولة إسلاميّة. كانت تلك إيديولوجية دينيّة وثقافية ـ وطنيّة دعت إلى إعادة إنشاء العائلة المسلمة التقليديّة ووضعت عقداً لسيطرة الرجل على أساس أنّ الرجل هو الذي يؤمّن الغذاء والمرأة هي ربّة المنزل فقط. (إنّ النتيجة الطويلة الأمد تعقّد هذه الصورة بطريقة ما، لكن من المعقول القول إنّه لو لم تحصل الثورة الإسلامية، فإنّ معدّلات نمو المشاركة النسائيّة الاجتماعية، السياسية والاقتصادية التي أصبحت واضحة في أواخر التسعينيات، كانت لتحصل باكراً وبشكل أسرع). إضافة إلى ذلك، ورغم مشاركة النساء الإيرانيات في تظاهرات الشوارع فإنهنّ قد اعتمدن شعارات التحالف الثوري الواسع النطاق، وليس تلك التي تهمّ المرأة أكثر (المساواة بين المرأة والرجل، استقلالية المرأة وحقها في تقرير مصيرها، الحقوق السياسية والاجتماعية الكاملة)، والأهم من ذلك هو أنّ المرأة لم تظهر في القيادة الثوريّة التي سيطر عليها رجال الدين (وهم ذكور بشكل حصريّ)، والقادة القوميون واليساريون وهم من الرجال.

في الواقع، حصلت مشاركة أكبر من النساء ضمن اليسار، لكن مع ذلك، كانت

النساء عبارة عن أقليّة صغرى ضمن الثوار والقيادات طرح العديد من النساء الايرانيات السؤال حول سبب تناقض آراء القوى الثوريّة حيال مسألة المرأة بعد الثورة وسبب معارضتها للمساواة بين المرأة والرجل (سنساريان 1983: يغانيه 1982؛ شاهيديان 1994: بايدار 1995؛ مُغيثي 1999) أقرّ بأنّه كان للأمر علاقة بفكرة جديدة هي الموجة الثانية من المساواة بين المرأة والرجل في السبعينيات، إضافة إلى التمييز الذي كان يتمّ في أنحاء العالم بين المساواة البورجوازيّة أو الراديكالية مقابل مساواة الطبقة العاملة أو الاشتراكيّة وبين «المساواة الغربيّة» ومساواة العالم الثالث. ثانياً، كان للأمر علاقة بالمشاركة والتمثيل: الوجود الساحق للرجال في المنظمات اليساريّة مقابل الوجود المحدود للنساء، بالطبع كان هناك بعض النساء الشيوعيات الشهيرات ضمن الثوار والأحزاب اليساريّة التي ظهرت خلال الثورة وبعدها. وفي الفترة التي تلت الثورة مباشرة تشكّل اتحاد النساء الوطنيّ ـ لكنّ ذلك حصل في غياب حركة نسائيّة اجتماعيّة وإنّ حداثة مساواة المرأة كإيديولوجية، وحداثة التنظيم النسائي المستقلّ والأهم من ذلك غياب طبقة نسائيّة عاملة كبيرة الحجم هي أمور أعاقت أيّ تأثير فعليّ في السياسة وفي مواقع منظمات اليسار (على عكس ذلك، وفي حالة الثورة الروسيّة، كان البولشيفيون، لا سيّما الكساندرا كولونتاي، ينظّمون حركة النساء العاملات منذ العام 1905).

بكلام آخر، أظنّ أنّ العديد من الثورات السابقة، بما فيها الثورة الإيرانية الحديثة نسبيّاً، تفتقر إلى القدرة على دمج النساء والاعتبارات الجنسية في إيديولوجياتها وأهدافها وبناء الدول والمشاريع القانونيّة بسبب أسباب بنيويّة ـ عدم وجود مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة أو حداثته نسبيّاً وغياب حركة نسائيّة راسخة أو حشد نسائيّ ناشط والقوة القائمة مسبقاً للإيديولوجيات والعلاقات المتميّزة بسيطرة الرجل.

لكن في عصر من العولمة والمساواة العالمية للمرأة، تبدّل الإطار الاجتماعيّ الذي ستحصل فيه ثورات المستقبل. ففي أنحاء العالم، ساهمت مجموعة كبيرة من النساء الناشطات والمنظمات النسائيّة، بما فيها الشبكات النافذة المتعدّدة القوميات. وأدى نشر خطاب حقوق المرأة، في تغيير العلاقات الاجتماعية بين الجنسين، ضمن المجتمعات وعلى الصعيد العالمي. كذلك ظهرت الدعوة إلى مساواة المرأة عالميّاً منذ العام 1985 على الأقلّ، عندما عقُد المؤتمر الدولي الثالث حول المرأة في نيروبي وتشكّلت العديد من الشبكات النافذة المتعدّدة القوميات. وازداد التحرّك منذ

العام 1995 عندما أدّى المؤتمر الدولي الرابع حول المرأة في بيجينغ إلى اعتماد منصّة عمل وإلى التزامات من الحكومات بتطبيق توصياتها بشأن مساواة المرأة ومنحها السلطة (مُقدَّم 2000). إضافة إلى ذلك، كانت مؤتمرات النساء الحزبيّة ناشطة في كلّ المؤتمرات الدوليّة في التسعينيات ـ كمؤتمر البيئة والتنمية في ريو عام 1992، مؤتمر حقوق الانسان في ڤيينا عام 1993، مؤتمر السكان والتنمية في القاهرة عام 1994 والقمة العالمية للتنمية الاجتماعيّة في كوپنهاغن عام 1995. خلال العام 2000، شاركت النساء الناشطات من أنحاء العالم، وممثلات الشبكات النافذة المتعدّدة القوميات والمتزايدة في مراجعة القمّة العالمية للتنمية الاجتماعيّة ومؤتمر بيجينغ، وعملن على كتابة الأبحاث واستمالة المندوبات والحثّ على احترام صارم لمواعيد التطبيق. تجدر الإشارة إلى أنّ العديد من النساء الناشطات في مجال الدعوة إلى المساواة بين المرأة والرجل في أميركا اللاتينيّة والشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية وأفريقيا شبه الصحراوية وأوروبا، بمن فيهنّ مؤسسات الشبكات المتعدّدة القوميات والمنادية بالمساواة، من مخضرمات في الأحزاب اليساريّة وثورات العالم الثالث. وإنّ الفحص الدقيق لخطاباتهن يظهر إعادة إحياء الخطاب الاشتراكي الداعي إلى مساواة المرأة (مُقدَّم 2001).

ساهمت هذه التغييرات الاجتماعية المحليّة والمسيرات العالميّة في إضفاء شرعيّة أكبر على المطالب بمشاركة المرأة واستقلاليّتها ومواطنيّتها. وبما أنّ أفكار المساواة بين المرأة والرجل قد انتشرت الآن وباتت حقوق المرأة مدرجة على جداول الأعمال العالميّة والوطنيّة، فمن المرجّح أن تضمّ الحركات الثورية ومشاريع بناء الدول، النساء والمطالبين بالمساواة بين المرأة والرجل.

من أبرز الأمثلة المعاصرة على الحركات الثوريّة والدول التي ضمن أهداف حقوق المرأة هو المؤتمر الوطني الأفريقي في جنوب أفريقيا، حركة الزاپاتيستا في المكسيك والحركة الجمهورية في إيرلندا الشمالية. في هذه الحالات، تُعتبر الإيديولوجية الثورية وأدوار النساء الهامة في الحركات عرضة لنتائج المساواة بين الجنسين التحريريّة. وقد أدّى ذلك في جنوب أفريقيا إلى الدمج الواعي لمطالب مساواة المرأة في إطارات الموازنة والقانون (راجع مثلاً ماكويليامز 1995؛ ماركوس 1995؛ ماينتيز (Meintjes) 1998؛ پونس دي ليون 2001). وهذه حركات ودول تُعتبر تقدّمية في أنحاء العالم. أمّا حالة أفغانستان الاسلاميّة فهي مثل على هذه

الذريعة. تجدر الاشارة إلى أنَّ نظام الطالبان كان دولة منبوذة، عزلتها الأسرة الدوليّة واعترفت بها ثلاث دول فقط. ولم يكن نظام الطالبان يتمتع بالشعبيّة محليّاً ـ فقد اضطرّ إلى فرض نفسه على الشعب الأفغاني (أي على الذين لا يعيشون في المنفى). إنّ عزلة الطالبان الدولية هي نجاح للحركة العالمية المطالبة بمساواة المرأة بالرجل. في أيلول/سبتمبر 1996، عندما تسلّم الطالبان الحكم، كانت إدارة كلنتون والحكومات في أنحاء العالم على وشك الاعتراف بالنظام الجديد. أمّا العمل الدؤوب من جانب الحركات الخارجية الأفغانية الداعية إلى مساواة المرأة في الولايات المتحدة وأوروبا وأفغانستان، إضافة إلى احتجاجات الحركات الداعية إلى المساواة في أنحاء العالم (مثلاً: حملة التمييز بين الجنسين التي شنتها الغالبية الأميركية المطالبة بالمساواة، وحركة المساواة في إيطاليا، وعريضة قدّمتها المنظمات النسائيّة في عدّة دول) حالت دون الاعتراف بالنظام حينها وبالتالي أعاقت صفقة كانت مقرّرة لمدّ خط أنابيب نفطيّة.

من السابق لأوانه تقييم التطوّرات في أفغانستان بعد الإطاحة بحكومة الطالبان ونظامها القمعي للمرأة. لكن لا بدّ من القول إنّ الحكومة التي تلت الطالبان كانت مضطرّة إلى الردّ على مخاوف المطالبين بالمساواة وإشراك النساء الأفغانيات في هيئات صنع القرار.

يبدو الدرس واضحاً. في عصر العولمة والمساواة بين الرجل والمرأة. إذا لم تشرك الحركات الثورية والمعارضة المرأة فسيكون للأمر مفعول عكسي عليها.. ولن تحظى بدعم وطني أو دوليّ قوي.

حول الثورة العالمية

في كتابهما الأخير، يميّز تيري بوسويل وكريستوفر تشايس-دان (2000) بين **الثورات الاجتماعية والثورات العالمية**. يشيران إلى أنّ الأولى هي مشاريع تحوّل سريع مرتكزة على الطبقة وهي تبني الدولة وتقوّيها. وعلى عكس ذلك، فإنّ الثورات العالمية هي مجموعة أنشطة ثوريّة وحركات اجتماعية، بما فيها الثورات الانفصالية والاستعماريّة. هذا تحديد موسّع للثورة، ليس كحدث فرديّ، عَرَضيّ، لكن كمسيرة دوريّة يجب النظر إليها من منطلق تاريخي. إضافة إلى رسم خريطة لمواقع ثورات العالم وفتراتها، يقول بوسويل وتشايس ـ دان إنّ الثورات (الاجتماعية والعالمية على

حد سواء) تتمتّع بطبيعة تقدّميّة وهي تميل إلى البقاء عبر الزمان والمكان بمطالبها وأهدافها. إنّ هذه المقاربة مفيدة فعبر تمويه الفرق بين الثورات والحركات الاجتماعية ودراسة النشاطات العامة من منظور عالمي ـ تاريخي، يمهّد بوسويل وتشايس ـ دان الطريق نحو فهم لمستقبل الثورة في حقبة العولمة.

أدّت العولمة الاقتصادية ـ أو الشكل الحالي من الرأسمالية العالمية ـ إلى الكثير من عدم الرضا والاضطراب، لا سيّما بسبب زيادة تفاوت الدخل وانخفاض معايير العمل واستمرار الصعوبات الاقتصاديّة وظهور أشكال جديدة من الحكم العالميّ الذي يبدو مهيمناً وغير ديموقراطي لكن من سيقود ثورات العالم في الحقبة الراهنة؟ هل يمكن للأحزاب السياسية اليساريّة بناء تحالفات مع النقابات العماليّة في إعادة إحياء الأمميات السابقة؟ يرى بوسويل وتشايس ـ دان أنّه «على الرغم من العولمة، لم تكن الأحزاب السياسية الدولية والنقابات العمالية من ضمن المنظمات الدولية التي تزداد قوة (2000: 196). ويختتمان كلامهما بالقول «إنّ مجموعة من الثورات في نصف الكوكب، عندما تتطابق مع مطالب الحركات الاجتماعيّة الجوهريّة والدول المتاخمة. قد تجعل فجأة مسائل المعايير العالميّة المطروحة للنقاش حلاً واضحاً. وعند النظر إلى المسألة يبدو أنّها ثورة عالمية قد تطلق حركات جديدة للتغيير العالمي». (2000: 245).

إنّ هذا الأمر يحصل إلى درجة معيّنة، ويبدو أنّه يتّخذ شكل (1) دورة الاحتجاجات المناهضة للعولمة التي حصلت منذ العام 1999، وتضمّنت مجموعات منظّمة من الشمال والجنوب: (2) انتشار الشبكات المتعدّدة القوميات الداعية إلى المساواة بين المرأة والرجل والتي تستهدف الرأسمالية والسيطرة الذكوريّة (وتدعو إلى العدالة الاقتصادية والعدالة بين الجنسين): (3) الحركة البيئيّة العالمية التي تطالب بالتنمية البشرية المطّردة بدلاً من النمو الاقتصادي المتحرّر؛ و(4) النضال المتقطّع في أنحاء العالم من أجل حقوق العمال.

يقرّ بوسويل وتشايس ـ دان بالطبيعة التقدميّة للحركة النسائيّة رغم أنّهما لا يتوسّعان في شرح طابعها ونشاطاتها أو مطالبها. وهما يأخذان على محمل الجدّ أهمية تحالف الحركات العالميّة ـ العمالية والبيئية والنسائية (2000: 245). بالفعل أرى أنّ التحالف المذهل هو الذي قد ينشأ بين الداعين إلى مساواة المرأة بالرجل وبين العمال ـ أي بين الحركة النسائية الاجتماعية والحركة النقابيّة. إنّ هذا التحالف

ممكن بشكل كامل، نظراً إلى الاهتمام العالمي باستغلال العمالة النسائيّة في الاقتصاد العالمي (وارد 1990 ـ مُقدَّم 1999). ونظراً إلى المشاركة النسائيّة المتزايدة في النقابات العمالية (هاستينغز وكولمان 1992؛ كوبل 1993؛ مارتنز وميتر 1994: تشاتشي (Chhachhi) وبيتين (Pittin) 1996؛ دانيكر 2000) وبوسع النساء النقابيات، لا سيما المطالبات بالمساواة بين المرأة والرجل، سدّ الهوّة بين الحركة الداعية إلى المساواة والحركة العمالية. غير أنّ هذا التحالف قد يدعو إلى حركة عمالية ناشطة ومتعددة القوميات أكثر من تلك التي اعتدنا رؤيتها في العقود الأخيرة (راجع مثلاً مودي 1997). في هذه الأثناء، ضمّ المطالبون بالمساواة بين المرأة والرجل قواهم إلى المنظمات البيئية وتلك التي تُعنى بحقوق الانسان، لشنّ حملات ضد تقلبات العولمة الاقتصاديّة.

في حال نشوء تحالف بين الحركات البيئية، النسائية والعمالية، قد تظهر حركة اشتراكية في أنحاء العالم. فهيكليات التعبئة قائمة الآن وقد تكون مفيدة للغاية في النشاط الثوري العالمي، وتوجد بشكل خاص بنية تحتيّة عالميّة هي نتيجة عقود ثلاثة على الأقل من تنظيم الحركات الاجتماعيّة والتفاعل في ما بينها، بفضل جهود الشبكات المتعددة القوميات والحركات الاجتماعية العالمية بما فيها حركات النساء وحقوق الانسان والبيئة (سميث، تشاتفيلد وبانيوكو 1997؛ كيك وسيكينك 1998). ويتم التخطيط للأبحاث والتأييد وإقامة مجموعات دعم والعمل المباشر، والتنسيق في ما بينها عبر استخدام تكنولوجيا المعلومات. أمّا تكاليف السفر الدولي المنخفضة نسبيّاً وقوانين تأشيرات الدخول غير الصارمة، فتسهّل المشاركة في الأحداث الهامة والتعبئة للأنشطة الاحتجاجية.

وماذا عن احتجاجات العمال؟ لقد قيل إنّ عصر الثورة انتهى ومردّ ذلك جزئيّاً إلى كون الموجة الثالثة المزعومة من الديموقراطية تمنع الثورات في العالم الثالث وتعيقها وتخفّف منها. لكن هل تضمن الموجة الثالثة من الديموقراطية العدالة الاقتصاديّة؟ على الرغم من تعميم الديموقراطية، فقد كان هنالك ازدياد في تفاوت المداخيل وعدم مساواة اجتماعية في الدول وضمن المجتمعات (برنامج التنمية الدولي 1999؛ بورنشير 2001؛ مُقدَّم 2001). ويُعزى جزء كبير من السبب إلى التحرّر والخصخصة وهما العلامتان الفارقتان للعولمة الاقتصاديّة. وشكّل هذا التفاوت أساساً للنزاعات الطبقيّة والثورات في الماضي. وهو يبقى واضحاً اليوم وفي المستقبل

المنظور. لقد حظيت النقابات الأميركية بتمثيل جيّد في الاحتجاجات المناهضة لمنظمة التجارة العالمية في سياتل في أواخر العام 1999، وفي أيار/ماي وحزيران/جوان 2000؛ نُفّذ ستة إضرابات ضد تأثيرات العولمة والنيوليبراليّة ـ في الهند والأرجنتين ونيجيريا وكوريا الجنوبيّة وجنوب أفريقيا والأوروغواي (بريتشِر وكوستيلو وسميث 2000: 20). كما نفّذ العمال إضراباً في تركيا، مطالباً بزيادة أجورهم والسماح لهم بإبداء رأي في عملية اتخاذ القرارات (فرانتز 2000). وحصل الأمر ذاته في إيران (نشرة ايران، عدة إصدارات). وفي اليونان، عمد اتحاد العمال في قطاع الاتصالات اللاسلكية، وهو يمثّل 8500، شخص من أصل 19700 عامل في منظمة الاتصالات اللاسلكية اليونانية، إلى تنفيذ اضراب استمرّ سبعة أيام في خريف العام 2000، عندما أعلنت الحكومة أنّها ستخفض حصتها في المنظمة وستدعم الخصخصة (سيمكنز 2000). إضافة إلى إثارة الاحتجاجات العمالية على المستوى الوطني، فإنّ وجود عدم المساواة، بين الطبقات والأجناس والدول ـ يشكّل أساس الاحتجاجات المناهضة للعولمة ويغذّي أنشطة الحركات الاجتماعية الكبرى المتعدّدة القوميات وأهدافها.

بالتالي، ما هي الظروف الجديدة التي قد تؤدّي إلى نشاط ثوريّ اشتراكي، عالميّ ويدعو إلى المساواة بين المرأة والرجل؟

النمو العالمي للخطاب المؤيد لمساواة المرأة ولشبكات المساواة المتعدّدة القوميات.

ظهور شبكات التأييد المتعدّدة القوميات والحركات الاجتماعية العالمية ذات القدرة على التنظيم والتعبئة بفاعلية عبر الحدود.

اتساع الهوّة والتفاوت الاجتماعي وبروز الشكاوى بسبب فشل الرأسمالية النيوليبرالية.

كانت الثورات في الماضي نتيجة للعمليات المتعلّقة بالدولة ـ الأمة وبالطبقات الاجتماعية المحليّة. لكن في القرن الحادي والعشرين وفي حقبة العولمة، قد لا تكون هذه الصفة كافية أو ضرورية للثورات. فالنشاط الثوري المنظّم والمتعدد القوميات الذي ظهر للمرّة الأولى في بداية القرن العشرين قد يصبح أكثر انتشاراً ونجاحاً في حقبة الحركات الاجتماعية العالمية ذات البنى التحتيّة المتطوّرة. وقد شهدنا في السنوات الأخيرة نموّ شبكات التأييد في دول مختلفة ومنظمات الحركة الاجتماعية.

ويتمتّع العديد منها بخطابات وأهداف اشتراكية واضحة ومعادية للرأسمالية، وهي تستهدف مؤسسات الرأسمالية الكبرى في عصرنا ـ الشركات المتعددة الجنسيات والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية. وقد تؤدّي هذه الحركات والمنظمات، بالتعاون مع حركات التمرّد الوطنيّة، إلى تحوّلات اجتماعية وسياسية كبرى، وقد تتحقّق الرؤيا الماركسية الكلاسيكية للثورة العالمية. بالتالي، عند تقييم مستقبل الثورة، لا بدّ من فهم القيود والفرص التي ترتبط بالبنية والعمل ـ تناقضات النظام العالمي الرأسمالي وقدرات الحركات الاجتماعية القائمة والنضالات الطبقيّة. في الختام أوافق إيمانويل واليرستين الرأي في تكهّن صائب وهو أنّ «النظام العالمي الحديث يعاني أزمة بنيويّة وقد دخل مرحلة السلوك الفوضويّ الذي يؤدّي إلى انقسام عام وإلى تحوّل نحو بنية جديدة ذات طبيعة غير محدّدة بعد ويستحيل تحديديها مسبقاً من الناحية المبدئيّة، لكنّها عرضة للتدخل والابداع البشري». (واليرستين 2000: 249).

12

على مفترق طرق العولمة:
ديموقراطية المشاركة كوسيلة للنضال الثوري في المستقبل

عبدالله دشتي

لعلّه من الضروري أن ننظر إلى ديموقراطية المشاركة على أنها يوطوبيا، بمعنى أنها لا تتحقق كلياً، وذلك بسبب تعدّد القيود الاجتماعية والنفسية، بل يمكن تحقيقها من خلال خطوات فقط، وهي بالطبع قيّمة في معالجة مشاكل عدة كالتعليم ..... وفي منح الناس استراتيجية لحرية الاختيار.

مارتن أوبنهايمر(1971: 280)

تبشّر عوامل عدة بنهاية عصر الثورات، فتبدو الدولة-الأمة كالموقع المعياري لنشوء الثورات وكأنها تضعف تدريجياً مع تحويل العولمة لحدودها الجغرافية والإيديولوجية إلى حدودٍ سهلة العبور أكثر فأكثر. يتساءل محلّلون عديدون لا سيما هؤلاء الذين يعكسون رغبات النخبة، عن أهمية الطبقات كوسيلةٍ تحليلية وأهمية صراع الطبقة كاستراتيجية حشدٍ للحركات الثورية. إنّ تشكيل الكتل التجارية أو النقابات المحتملة (كما في أوروبا) أو المواثيق العسكرية ينطوي على التواطؤ لمواجهة الحركات التي قد تهدد مسيرتها أو مصالحها المنشودة. فالتقليص من دور الدولة كجهازٍ قمعيٍ رسميٍ وتوسع أعضاء المجتمع المدني يقلّلان من فاعلية الهجوم المباشر على الدولة. لقد أزال انهيار "الشيوعية" الجو المنطقي الأكبر حيث تستطيع الثورات

الشعبية أن تعمل، وأخمدت خطاباتُ الرأسمالية الانتصارية إثر انهيار "الاشتراكية القائمة" التي تستعمل لإثبات عدم جدوى الثورات التي تتصورها، نارَ إيديولوجية الصراعات الثورية. تؤدي هذه النقاط الموسّعة كلها إلى سيناريو واحد ينفي إمكانية قيام الثورات. فهل ما زال هناك مستقبل للثورة؟

إنّ جواباً مختصراً لهذا السؤال لا يمكن أن يكون إلّا نعم محتملة حيث إن العديد من الأفعال الجائرة التي أشعلت فتيل الثورات الماضية لا تكتفي بالصمود في مكانها، بل إنها تزداد قوةً. تتطلب معالجة هذا السؤال أو الإجابة عنه توسيع مفاهيم معينةٍ من الناحية الجغرافية-التاريخية لهذا العالم المعاصر. غير أن قراءةً دقيقةً للعالم المعاصر الذي تسوده العولمة ولاحتمال قيام ثوراتٍ تتوقف على استيعاب شامل للثورات السابقة التي أدّت دوراً مهماً في تحديد العصر الحالي[1] نظراً إلى مرونة العولمة وغموضها يمكن إضافة سؤال آخر وهو: كيف يبدو مستقبل الثورة؟ يرسم هذا الفصل موجزاً تمهيدياً عاماً لإطار يسبر أغوار الثورات الماضية والعولمة لتقويم احتمال قيام ثورات في المستقبل.

حروب المناورات

سأضع الخطوط التمهيدية لسيناريوين ثوريين مع درجات احتمال مختلفة: يقوم السيناريو الأول على حرب المناورة التي قام بها غرامشي (1957، 1971)، أما الثاني فعلى حرب الموقع الخاصة به. انتصرت غالبية ثورات الماضي من خلال حروب المناورة كما المعارك في حربٍ ثوريةٍ ذات خطط مرسومة أكثر. وقد اعتمد نجاحها النهائي على حرب موقع معقدة أكثر بهدف تحقيق السيطرة الشعبية ودعم تشكيلٍ اجتماعيٍ ثوري، لتحسين ديموقراطية المشاركة بطريقة مثالية. تظهر حالات متعددة حيث يمكن أن ينشأ نضال من أجل الحرية والعدالة، وإن مع بعض التغييرات، ضمن ثوابت حرب المناورة فيؤدي إلى نوع من التغيير الثوري (أعني بقولي فلسطين والشيشان وأبخازيا وكوسوفو والبوسنة وتشياپاس وكولومبيا والجزائر ومصر وأفغانستان والاكراد (لا سيما في تركيا) والپاسكيين والسيخ والمسلمين في شمال غرب الصين) لكن بما أن العولمة تخفف بشكل متزايد من احتمال قيام الثورات عبر حرب المناورة، فإن الصراع على هذه الطريق في المستقبل قد لا يؤدي دوراً أساسياً كالذي أدّاه في دفع الثوار نحو السلطة؛ ستنشب معظم الثورات في المستقبل عبر حرب

الموقع. في هذا السياق يساعدنا تحليلٌ مقتضبٌ حول الثورات الماضية على تصوّر الثورات في المستقبل بشكل أفضل.

شُوّهت الثوراتُ بالسخريات تماماً كالتاريخ نفسه، فظهرت كتعليقات متذمرة حيال محاولة الإيديولوجية المعصرنة بناء العالم بطريقةٍ ما حول مفاهيم موحدة مثل المنطق والتقدم والثقافة والديموقراطية. غالباً ما كانت هذه الثورات " طريقاً نحو العصرنة" (هاليدي1999 :54)، وتدخلات دامية لحلّ التناقضات الناتجة عن عمليات العصرنة الرأسمالية غير المتساوية والمجزأة. في محاولةٍ للثورات بأن تبدد بحث العصرنة الفلسفي عن الأسس، شاءت سخرية القدر أن ينتهي بها الامر في أن تُلقى في قالبٍ غائيٍ - وهنا يُنظرالى الثورات على أنها حتمية لا يمكن تفاديها، وفي محاولةٍ للثورات لكشف تناقضات "التنمية" غير المتساوية التي لم تستطع الرأسمالية أن تلطّفها، شاءت سخرية القدر أن تساعد الرأسمالية على التوسع بدلاً من التقلص على الرغم من خطابها.

وقعت معظم تفسيرات الثورة لمنطق رأس المال كعامل للتجانس ضحية عدة عيوبٍ بما فيها: (1) فصل مجموعةٍ من العلاقات الاجتماعية عن البنية الاجتماعية الإجمالية مثلاً العلاقات الاقتصادية أو السياسية أو النفسية التي تشكل هذه البنية (2) اهمال دور الممارسات الحضارية/ الإيديولوجية حتى قيام الثورة الإيرانية عام 1979، (3) الفشل في مواجهة المواصفات الخاصة للقوات المحلية والتعاطي مع القوات المحلية والوطنية والعالمية في الوقت ذاته، (4) الافتقار إلى الحساسية تجاه العلاقة الجدلية بين القوة والبنية، (5) اعتبار الثورات مجرد لحظات أو أساليب للتغيير (كما هي الحال مثلاً مع آيا 1979، 1984) عوضاً عن عمليات تسبق لحظة الانتصار وتستمر بعدها، و(6) تحديد الثورة على أنّها تغيير مفاجئ وجذري في بنية المجتمع الاجمالية يهدف إلى تحويل سياسة المجتمع وطبقاته ونظامه الاجتماعي (مثلاً سكوكبول 1979) فيما يتمّ تدريجياً إغفال الامكانية التاريخية التي تتبدل في تركيب الطبقات والدلالات الحضارية والتركيب الإيديولوجي و"وسائل المعرفة" (أبادوراي 1986، ردي (Reddy) 1986: 261- 84). يجب أن يتضمن التعريف المتكامل للثورة رؤىً يوطوبية تظهر من خلال المساواة والعدالة اللتين تنادي وتعترف بهما الثورات.

تحتاج سلالة الثورات إلى رأيٍ علميٍ يقدم صورة عن التغييرات الثورية التي لا

تكتفي بتحليل الأسباب بل تسبر أغوار التقنيات والمسارات والانجازات المباشرة ونتائج الثورات على المدى البعيد. لا تتأتى صورة كهذه إلّا من خلال فحصٍ دقيقٍ للعمليات التاريخية الناتجة عن التفاعل بين الأعمال والإمكانات البنيوية، وبين العمليات المحلية من جهة والعالمية من جهة أخرى. تساعد نظرية حول الثورات المحللة تبعاً للتناقض الاجتماعي - التاريخي على بسط تحليل الاعتراض فوق نطاق جهاز الدولة وهذه هي نقطة النزاع الأساسية بين النظريات حول الثورات (هاليداي 1999 : 161 -5). من دون إطارٍ تحليلي يفسر التناقضات، تبقى مسائل كالاستقلالية والتضامن والتعبئة والضرر، التي لطالما أثارت اهتمام طلاب الثورات، مقولاتٍ فارغة بحد ذاتها[2].

يتطلب تصوُّرٌ كهذا تأريخاً عن تشكيل التناقض وكأنه ميدان تظهر فيه القوى الاجتماعية التي تكبحها قيود بنيوية تعاونها أو تنازعها لتروّج لانتصار ثوري أو تمنعه. تكشف نظرةٌ سريعة إلى الثورات الماضية والتغييرات التي تتبعها عبر حرب المناورة عن تشكيل خمسة تناقضات أساسية هي: سياسة ووطنية وطبقية وضمن النخبة/ اقتصادية وثقافية. سأتناول هذه الفكرة مع أمثلة قصيرة مستوحاة من حالتين هما نيكارغوا وإيران.

ينشأ التناقض السياسي عن عدم شرعية الحكم. ففي العديد من الحالات الثورية، ظهر هذا التوتر بين الدولة والمجتمع في الحكم المتطاول لأنظمة ديكتاتورية ترعاها جهات خارجية. إن فرض الولايات المتحدة لسلالة سوموزا الحاكمة في نيكاراغوا سنة 1933 وإعادة تعيين الشاه في إيران عام 1953 قد أعطيا هذه الانظمة صفة اللاشرعية، فساهما بذلك في انهيارها في النهاية. حاولت النخب المتحررة في هاتين الدولتين التخفيف من حدة الانظمة الديكتاتورية من خلال إعادة تشكيل الحكومة غير أن معظم الثوار استهدفوا بنية الدولة بحد ذاتها لإعادة تشكيل الجهاز الحاكم جذرياً. لقد جمع الديكتاتوريون تناقضات مجتمعاتهم الاساسية ضمن صورة موحدة كما هي الحال في روسيا وكوبا وإيران ونيكاراغوا. وإذ أدرك بعض الثوار أهمية هذه الصورة كنقطة التقاء، استغلوها استراتيجياً. قبل انتصار الثورة في نيكاراغوا ببضع سنوات رسمت مجموعة من ثوار ساندينستا خطةً مدروسةً وناجحةً لاغتيال الديكتاتور أناستازيو سوموزا ديبايل. ولما قصدوا كارلوس فونسيكا أمادور وهو مؤسس جبهة ساندينستا للتحرير الوطني والقائد الأعلى لقوات الثوار كي يحصلوا على موافقته،

نصحهم بشدة ألا ينفذوا الخطة. وقيل إنه زعم بأن «سوموزا كجوهرةٍ قيمة تجتمع حولها تناقضات شعبنا كلّها، ويتزاوج ضمنها التحرر القومي والتحرر من النظام الديكتاتوري وتتركز فيها التناقضات الاقتصادية مع قطاع منطقتنا البورجوازي» (مقتبس عن هـ. رويز 1980: 14).

تناول التناقض القومي تلك النظرة التي سادت بين الكثيرين، لاسيما المفكرين، وهي أن أمتهم ليست حرة تماماً لأن مصالحهم القومية مرتبطة بالمصالح الحيوية للقوى الخارجية. في رسمه خطٍّ تعارضٍ بين ما هو قومي وما هو مناهض للقومية، كان هذا التناقض أكثر فاعلية بين التناقضات، وقدم شعاره الأول القائل بالكرامة القومية إمكانية فضلى لاختراق هويات متنوعة وتوحيد عدة أشخاص في ظل السيادة الوطنية ضد السيطرة الخارجية على بلدهم. لقد أطلق اعتبار سلالة سوموزا والشاه كخدام لمصالح الولايات المتحدة موجةً ثابتةً للأحاسيس الوطنية والممارسات ضد هذين النظامين. لكن تحت غطاء سيطرة القوة الشاملة للحرب الباردة، ومن أجل التصدي لزعزعة استقرار بلدٍ معيّنٍ ضمن انقسام عام للأعمال، طُبعت الحركات القومية حول العالم بأنظمةٍ ديكتاتورية كجزء من مؤامرة شيوعية عالمية. وهكذا، فقد أدّت الحركة المناهضة للشيوعية دوراً هاماً كونها الإيديولوجية الأكثر ملاءمةً لقلبِ التناقض القومي أو نفيه.

إن التناقض في الطبقة الذي ينشأ من التفريق الحاد بين الاغنياء والفقراء ويتجسد في التناقض بين رأس المال والعمل، يشير عموماً إلى التناقض بين «الاستيلاء على الملكية الخاصة» و«الانتاج المشترك». عندما تنهار الاقتصاديات النفسية وتحل الاقتصاديات الحقيقية، ينمو دافع قوي لزيادة التناقض في الطبقة. وعندما توغلت الرأسمالية الحديثة بقوة أكبر داخل نيكاراغوا وإيران لا سيما في المرحلة الأولى من التراكم البدائي، وأزالت الاقتصاديات النفسية من دون أن تستبدلها بأي نوع من شبكات الأمان، زادت الهوة بين الاغنياء والفقراء عمقاً، فسهّلت بذلك حشد الفقراء ضد الأغنياء. بالنسبة إلى بعض الثوار المؤيدين بصلابةٍ النظرة الماركسية المادية للتاريخ، فإنَّ حلَّ التناقضات الثلاثة للامة والطبقة والدولة كان يهدف إلى تحويل المجتمع جذرياً. كان الثوار يعتزمون إزالة الطبقة الاجتماعية والدولة والأمة، وبالتالي إنشاء عالم يخلو من الطبقية والدول والحدود بما يشكل نظرة حول العولمة مختلفة عن النظرة الحالية. لقد كتب غرامشي (1957: 135) أن خلق شكل ثقافي مثالي

مماثل وكأنه إيدولوجية سياسية ميثولوجية، لا تتجسد بصورة «يوطوبيا مدروسة او إيديولوجية عقلانية بل بصورة خلق وهم حقيقي يؤثر في شعبٍ مشتتٍ ومدمرٍ بغية إثارة إرادته الجماعية وتنظيمها».

يشير التناقض الاقتصادي ضمن النخبة إلى ضغطٍ متصاعدٍ بين الفعاليات البورجوازية الماسكة بزمام السلطة السياسية والفعاليات المهمشة سياسياً من البورجوازية. في معظم الحالات، احتكرت النخبة الحاكمة الموارد الوطنية لا سيما المؤسسات المالية والعسكرية وكأنها ملكية خاصة فأدت بذلك إلى نشوء نخبة معارضة. في نيكاراغوا أصبح احتكار سلالة سوموزا للموارد العامة فاضحاً ومفرطاً حتى اتهمتها المعارضة البرجوازية بالاشتراك في «منافسة خائنة». كما عرفت إيران وضعاً مماثلاً إذ لم يكن أمام المعارضة البرجوازية الطامحة إلى إنشاء مشروع مربحٍ إلا أن تلتمس مصادقة أقرباء الشاه. إن الولايات المتحدة وبعدما اكتشفت كيف ساهمت الانقسامات ضمن النخبة نفسها في إسقاط هذين النظامين، تمكنت من تجميد الحروب الثورية في السالفادور وغواتيمالا من خلال تسوية الصراع القائم بين المجموعات البرجوازية المتعارضة في هذه المناطق. كما تمكنت الولايات المتحدة من تشكيل ائتلاف معادٍ للثورة في نيكاراغوا بهدف التغلّب على حزب ساندينيستا خلال انتخابات عام 1990 . لاشك في أن انعدام تجسّد التخيلات الديكتاتورية في شخصية واحدة قد أدى دوراً مهماً في الحؤول دون الانتصارات الثورية في هذه الدول. لقد فشل العديد من الثوار في إدراك أهمية هذا التناقض لأنهم انشغلوا في النظر إلى البرجوازية على أنها مجموعة متناغمة ومتماسكة تتميز باستراتيجيةٍ موحدةٍ لبناء الرأسمالية في بلادهم.

يشمل التناقض الثقافي مجموعة نزاعات تنتج عن الطلبات الثقافية المتنافسة والدلالات والسلطة والانتاج والاستهلاك والهوية والتمثيل. إذا اعتبرنا الثقافة عمليةً مرنةً ومجزأةً وساحةً للنزاع ولم ننظر اليها ككيانٍ مشترك ومتماسك وخالد عبر الزمن، فإنها ترتبط عن قرب بالحركات التحررية الجديدة التي تدور حول مجازات معقدة كالجنس والعرق والإثنية والبيئة. وبذلك برز التناقض الثقافي على أنه أكثر التناقضات تعقيداً وإلهاماً. إنه الأكثر تعقيداً لأنه لا يستسلم للتمارين التحليلية بسهولة كبقية التناقضات وهو الأكثر إلهاماً لأنه يلقي الضوء على كيفية فقدان بقية التناقضات قوتها في الحياة اليومية واختلاطها ببعضها البعض. لقد أدى التناقض الثقافي دوراً أساسياً

في حثّ الشعب على إسقاط النظامين في إيران ونيكاراغوا بعدما قاما على أساس الدَّين ودارا حوله. لقد تحدّى علم اللاهوت التحرري في نيكاراغوا الكنيسة في تخليده لحكم الأغنياء الفاسد على حساب الفقراء، أما في إيران فقد هاجم المسلمون الشيعة «التغريب» (Westernization) والرأسمالية الفاسدة لتدميرهما القيم الاسلامية وأسلوبهم في العيش. يتحدى استخدام التناقض الثقافي نشر «الثقافة الوطنية» أو "الثقافة المقربة من الشعب" كوحدة متماسكة ومثالية. لقد فشلت المشاريع المماثلة المقربة من الشعب في تغطية الفروقات المتناقضة (كالجنس والعرق والإثنية) التي تنشأ بين الأقسام المتنوعة ضمن الشعب. إنها ساحة سياسة البدائل الحقيقية ووسائل إنتاج المعرفة التاريخية، وتساعد القصص والممارسات المضادة على حلّ التناقضات الاجتماعية أو توليدها أو زيادة حدتها لحشد الشعب في خدمة أو مواجهة بعض المسائل الاجتماعية أو القوى أو المؤسسات.

إلى أي مدى يخدمنا إطار الثورات الماضية الناشئة عن دمج التناقضات الخمسة الأساسية في فهم العالم المعاصر وتحديد إمكانية قيام ثورات في المستقبل؟ إن الفرضية حول التناقض تشمل التناقضات الرئيسية الداخلية والخارجية للدولة -الأمّة في ناحيتين. إن التناقضات التي تفجر الثورات والشكل المعين الذي يتخذه كل تناقض والاتحاد القائم بين التناقضات والتساؤل أي تناقض (أو أكثر) يلعب الدور الأهم في إنجاز الانتصار الثوري أو بناء صورة ما بعد الانتصار، كلّها نتاج التفاعل التاريخي بين القوى المحلية والعالمية. لقد عملت التناقضات التي فجرت الثورات في مجتمع معين خلف ستارة التناقضات العالمية الأساسية المسيطرة بهذه الفترة الزمنية المعينة: حصلت معظم النضالات المناهضة للاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية وحركات التحرير الوطنية وخاصة الثورات في مواجهة الحرب الباردة والتوتر بين عمليتين تهدفان إلى العولمة وهما الرأسمالية والاشتراكية.

وهكذا، تكمن طريقة من الطرق التي أظهرت فيها التناقضات نفسها على أنها مواقع رئيسية للرابطة المحلية-العالمية في التفاعل الحيوي بين الثورات وما يقابلها، مما ساهم في تشكيل عالمنا المعاصر. تعزز الثوراتُ درجات متنوعة من التغيير فوق الحدود الوطنية وعبر سياسات الدولة أو التزاماتها الفعلية أو عبر ما يسميه فْريد هاليداي (1999: 228) «تأثير التظاهر» في الثورات (كما هي الحال في النضال ضد

الاستعمار أو أحداث ما بعد الثورة الإيرانية). لقد استخدمت الثورة المضادة جملة تقنيات لقمع الحركات الثورية أو استيعابها أو قلبها أو الإستيلاء عليها أو إسقاط الأنظمة الثورية ما إن تصبح في السلطة. في نصف الخمسينيات مثلا" تمكن رامون ماغسايساي (Magsaysay) الذي ترأس الفيليبين من العام 1953 إلى العام 1957 من قمع حركة هاك (Huk) الثورية من خلال وضع بعض برامجه قيد التنفيذ كبرنامج الإصلاح الزراعي. لعل هذا الأمر قد خدم كدراسةٍ أولية للمشروع الأكثر طموحاً وعالميةً "للتحالف من أجل التقدم" الذي كشفت عنه اللجنة الأميركية في القمة الاقتصادية التي عقدتها منظمة الدول الاميركية في پونتا ديل أستيه (Punta del Este) في الاوروغواي في آب/أوت 1961 . لقد أُسس هذا التحالف في بادئ الأمر لتقديم المساعدات لأميركا اللاتينية والعمل كحجر الزاوية في سياسة كينيدي لاستيعاب الشيوعية في كوبا ومنع قيام حركات ثورية في أميركا اللاتينية، لكنه سرعان ما شكل القاعدة الأساسية لإطلاق مجموعة من "الثورات" "غير الدامية" ولكن الغنية بالألوان من "الثورة البيضاء" في إيران وصولاً إلى "الثورة الخضراء" في جنوب شرق آسيا بهدف منع إمكانية قيام ثورات حمراء.

للعلاقة بين المحلي والعالمي جانبان إذ إن الثورات قد ساهمت في بروز العولمة بطرق عدة مما يدعو إلى السخرية. كان على رأس المال أن يصبح أكثر مرونة كي يستطيع مواجهة انقضاض الثورة، كما توجب عليه وضع أنظمة ديكتاتورية أو مساندتها مفجراً نزعة متعارضة وهي عولمة مسائل حقوق الانسان، كي يحول دون وقوع قواعده الخلفية فريسة الثورات . إن انتشار هذه الأنظمة الديكتاتورية وسيطرتها كحارسة المنطقة الرأسمالية النائية إلى جانب التوتاليتارية البيروقراطية التي تُمارس في "الأنظمة الاشتراكية الموجودة" قد أجبر الغرب على تعزيز حرياته الأساسية والديموقراطية الانتخابية، مساهماً في عولمة خطاب الديموقراطية. إن مرونة رأس المال وتحرّكه والسرعة التي يتنقل بها تجعل العالم مكاناً أصغر أكثر فأكثر. شكلت شبكة الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات نتيجة ثانوية لسباق التسلّح والعسكرية والثورة المضادة والتمرّد المضاد في عهد الحرب الباردة، وكان فيزيائيو الطاقة العليا قد طوروها في البداية، وساهمت في ضغط الزمان والمكان وطرح ادراكٍ جديد للعالم كمكان صغير على نحو استثنائي (هارڤي 1990، روبرتسون 1992).

حروب مواقع

إن السؤال حول مدى وثاقة هذه التناقضات في عهد الاستهلاك العالمي اليوم هو سؤال مفتوح، غير أن العولمة، لاسيما عولمة الديموقراطية قد خففت من التناقضات السياسية والوطنية وضمن النخبة وبدرجة أكبر التناقضات الطبقية. إن الاستراتيجية المنطقية الأخيرة التي تحاول الرأسمالية من خلالها أنْ تحتلّ أكثر زوايا العالم بعداً تتم من خلال الديموقراطية التي تتوج الرأسمالية على أنها طريقة العيش الوحيدة، فتلقي الظل على التقنيات الاستعبادية السابقة للمهمات واستثمار رأس المال والمساعدة الخارجية. لعلّ الإزالة الوقائية للأنظمة الديكتاتورية في أندونيسيا والفيليبين وفرض الانتخابات الحرة كشرط مسبق للمساعدة الدولية قد قللت من احتمال نشوء التناقضات السياسية وضمن النخبة. إن اعتماد الدول المعقد على بعضها جعل الانقسام الحاد بين الوطني والمعادي له غير واضح. لقد فتح إسقاط الأنظمة الديكاتورية صيغةً معقدةً أكثر للنضال الثوري القائم على حرب الموقع بالتعارض مع حرب المناورة عوضاً عن إقرار نهاية الثورات. أنا أتوقع أن تشنّ الثورات في المستقبل على صعيد التناقضات الثقافية أكثر من التناقضات الأخرى. قد يشكل إنشاء ممارسات ثقافية ديموقراطية ومؤسسات بديلة لا سيما في مجال التربية جزءاً متكاملاً من هكذا نضال مما قد يقلب النزعة التاريخية التي "حلّ السلوك محل العمل" فيها وحيث "يستبعد المجتمع، على مستوياتة كافة، إمكانية العمل" (آرينت 1963: 40-41).

على الرغم من أن الطبقة الرأسمالية المتعددة القوميات (سكلير 1995) تروّجُ لعولمة الديموقراطية فان عملية العولمة بحد ذاتها ليست ديموقراطية على الإطلاق. أنا أميّز ثلاث طرق لإخضاع العالم للعولمة وهي الديكتاتورية والمقربة من الشعب والشعبية. عبر منح الانطباع بأن العولمة تخدم مصالح الجميع، فإن محاولات رأس المال الاستبدادية للعولمة عبر تقديم رواية تفوضها الطبقة الرأسمالية حصرياً أو محاولات رأس المال لاعتماد العولمة المقربة من الشعب وهي محاولات تنسقها الطبقة الرأسمالية عبر دمج مجموعة منوعة من قيم الناس وهمومهم، تهدف إما إلى التعويض عن الطبقية والفروقات الأخرى بواسطة الوطنية أو الهوية الثقافية الوطنية أو حتى أحياناً الكوزموبوليتانية (أو تشويه الوطنية أو الكوزموبوليتانية إذا ما قامتا ضد المصالح) أو تحاول أن تحوِّل الفروقات الثقافية إلى سلع. ولما كان التنوع والاختلاف يُمجَّدَان على أنهما الدمغة المميزة للديموقراطية ، يتساءل المرء عما إذا كان تمجيد

الاختلاف من قِبل النزعات العصرية والعولمة ينم عن التقسيم والحكم وإن بطريقة منمقة أكثر. لا يهم إن كانت العولمة تشوش الفروقات أو تحولها إلى سلع أو تمجدها فهدفها الأساسي هو محو الماضي، غير أنَّ معظم الناس يعلمون تماماً ما يعنيه فقدان الماضي. لقد كتب برنارد كون قبل عقدين «إن القدرة على السيطرة على الماضي من خلال النظر إليه كتاريخ وعلى وضع تصنيفات تميّز الأوروبيين عن غيرهم هي رئيسية بالنسبة للثورات والتحولات». تتطلب المحافظة على الماضي أو إحياؤه أو إعادة انعاشه أو اختراعه تأسيس ديموقراطية مباشرة ورفضاً قاطعاً للاعتداءات الديكتاتورية على العولمة وانتقالاً من عولمة مشتركة إلى عولمة عمومية، أو انتقالاً من عولمة مقربة من الشعب إلى عولمة شعبية يصبح فيها الأشخاص العاديون مؤلفي العولمة.

يجب أن تُحارِبَ الثوراتُ التي تقوم ضمن مواقع ثقافية-سياسية جديدة تحددها العولمةُ الديكتاتوريةَ أو الشعبيةَ، استناداً أكثر إلى حرب الموقع مع توفير حقلٍ مهمٍ للنضال أساسه نوعية الحياة والمعاني الثقافية الخيارية وممارسات الديموقراطية التي تتخطى الديموقراطية التمثيلية من دون أن تظهر أخطاءها وتحاول أن تسيطر تدريجياً على حقل ديموقراطية المشاركة الصعب. يتوجب علينا النظر في سؤالين كخطوة تمهيدية باتجاه إطلاق حرب الموقع هذه. كيف سيتمكن الشعب من السيطرة على حقل الديموقراطية وإعادة رسمه بعد أن تبنّاه الحكام والاغنياء كتكنولوجيا للحكم وموقع محصّن أساسي للشرعية السياسية؟ إلى متى سيستطيع الأغنياء والأقوياء والحكماء الذين يتولّون وضع النظريات عنهم الاستمرار في فصل مفهوم الديموقراطية عن أبعاده الاقتصادية والثقافية؟

لقد منعت اليوطوبيا وفكرة عدم إمكانية الإنجاز المرسومة في ديموقراطية المشاركة العديد من المحلّلين من التفكير والتكهن بالامر. أنا أقترح بالتالي أن ننظر إلى الاعتداء على ديموقراطية المشاركة لا كهدفٍ أو مثال من السهل الوصول إليه بل كعملية أو استراتيجية أو ساحة نضال يدور حول مجموعة ائتلافات شعبية ومؤسسات بديلة لا سيما التعليم البديل مما يهدف إلى تقوية الحركة الشعبية بغية إحداث ثورة في المجتمع والإطاحة بالسياسة الرسمية. في التاريخ أمثلةٌ منوّرةٌ عديدة وإن محدودة، على محاولات تحقيق ديموقراطية المشاركة أذكر منها محاولة جيش زاپاتا المحافظة على طرق عيش بديلة ومحاولة نيكاراغوا تحت سيطرة ساندينيستا. لا بد من أن يوافق الملمّون بمسألة الثورة في نيكاراغوا على أن أحد أهم الأسباب وراء خطة الولايات المتحدة لتدمير هذه الثورة هو هدف الثورة الحازم لوضع نظامٍ لسلطة الشعب الذي

كان بإمكانه لو نجح أن يتحدى ميدان الديموقراطية التمثيلية في الولايات المتحدة. ليس الغرض من هذا الكلام نفي تسلّل الديكتاتورية البيروقراطية إلى الدولة الثورية، ولا معارضة تشكيل الديموقراطية الانتخابية، على الرغم من أنّ أيان بادج (Ian Budge) يحذّر فيقول "إنطلاقاً من مبدأ المشاركة، فإن فرصاً أكبر للنقاش والمشاركة تثير التزاماً أكبر، ويمكن القول إن الديموقراطية التمثيلية تسبب الجمود الشعبي عبر تقييدها الفرص المماثلة" (1993: 145-6). إن الغرض هو التشديد على ضرورة عمل الديموقراطية الانتخابية ضمن إطار ديموقراطية المشاركة كي تتسم بصفة الثورة.

إن تطوير خطة عمل لحرب موقع حول الائتلافات الشعبية والأفكار البديلة والمؤسسات وطرق العيش القائمة على محاولات إحلال ديموقراطية المشاركة التي تربط المحلي بالعالمي من خلال تكنولوجيا معلومات متقدمة، بما فيها الإنترنت، يتطلب، على الأقل، بحثاً طويلاً ويشكل موضوعاً لدراسة أخرى. بالنسبة إلى ستوارت هول «إن مفهوم النضالات المحلية بصورة حرب مواقع هو نوع صعب جداً من السياسة، فهي تشوش الأفكار ولا أحد يعلم كيف يقودها، حتى أن أحداً لا يعلم إذا كان بالامكان قيادتها. وقد يقول واحد منّا إنه «ما من لعبة سياسية أخرى لذلك علينا أن نجد طريقةً ما لنلعب هذه اللعبة» (1997: 57) على الرغم من أنني أوافق هول الرأي حول مصاعب تنظيم النضالات حول حرب المواقع فأنا أود أن أقترح إظهار جرأة أكبر في محاولة التفكير بطرقٍ يمكن أن نطلق بها نضالاً مماثلاً. يعلمنا التاريخ العالمي الكثير عن المحاولات الماضية للتدخل الديموقراطي الشعبي انطلاقاً من مجالس صنع القرارات في مجتمعات عدة إلى الأغورا (agora) ومجالس باريس وصولاً إلى حركات التمرد عام 1968 والتظاهرات ضد المؤسسات المالية العالمية والهيئات المنسّقة في سياتل وواشنطن ولاهاي وغيرها.

خاتمة

تزيل العولمة الرأسمالية السياق المنطقي الذي به يمكن تحقيق الديموقراطية الشعبية في الوقت عينه الذي توفر فيه فسحة مستقلة أكثر كي تتوسع الديموقراطية الانتخابية. سأنهي هذا الفصل بالتشديد مجدداً على أهمية ديموقراطية المشاركة كحلبة حاسمة للنضال الثوري في المستقبل . في معظم مناطق العالم حيث أصبحت الديموقراطية الانتخابية الشكل المسيطر للتنظيم السياسي، باتت تشكل العدو الأساسي

لديموقراطية المشاركة وتعتبر ديموقراطية المشاركة عدوها الأساسي. إن ديموقراطية المشاركة تتحدى حكم الديموقراطية التمثيلية في تضييق حقل السياسة في ظل الرأسمالية العالمية، وبصفتها استراتيجية ثقافية فتحت الطريق لتشكيل هويات وتخيلات جديدة. يمكن النظر إلى ديموقراطية المشاركة كطريقة متكاملة للعيش في مقابل ديموقراطية الانتخاب التي أصبحت أداة سياسية وطريقة لإعادة إنتاج الرأسمالية. إن ديموقراطية المشاركة وبتشكيلها للعلاقات الاجتماعية كعلاقات وجود أكثر من كونها علاقات تمثيلية، تهدد علاقات السلطة وأشكال الخضوع التي تؤلف نتائج الديموقراطية التمثيلية ودعائمها على حد سواء. ولا بد من الأخذ بعين الاعتبار وهو أنه لتفادي أزمة كبيرة على النخبة أن تكون مستعدة لإعادة توزيع كل شيء مؤقتاً بإستثناء القوة السياسية، وقد يكون البحث الجدّي عن ديموقراطية المشاركة طريقة لتسريع عجلة الثورات في المستقبل.

ملاحظات

إنَّ هذا الفصل هو عبارة عن نسخة معدّلة لدراسة قدمتها في مؤتمر نظمّه جون فوران عن "مستقبل الثورات في ظل العولمة" أود أن أتقدم بجزيل الشكر لجون على تنظيم هذا المؤتمر الحي وعلى التعليقات المثمرة والبنّاءة التي قدمها حول المسوّدات العديدة لهذا البحث، كما أنني ممتن لرالف أرمبراستر -ساندوفال وجيف غودوين وإريك سلبين وماري آن تيترو وخريجي جامعة كاليفورنيا في سانتا باربرا على اقتراحاتهم المجدية. أما الامتنان الأكبر فيعود إلى دوغ كيلنر لما قدمه من كلماتٍ مشجعةٍ وتعليقات واقتراحات.

(1) يقول فريد هاليداي: "إنصورة العالم المعاصر والنظام الدولي بالتحديد الذي يتجاهل جدول الأعمال غير المتمم للثورات في التاريخ العصري هي ليست غير كاملة، فقط، بل إنها مشوهة بشكل أساسي (1999:3).

(2) يتوافق هذا الانتقال التحليلي مع افتراض أنطوني غيدنز (1984: 193) بأنه على مفهوم التناقض ألا يبقى حكراً على حقل المنطق فقط، بل أنْ يوظّف كمفهوم أساسي في النظرية الاجتماعية.

13

العولمة والسياسة التقنية والثورة

دوغلاس كيلنر

يمكن تصور التوافق بين تغيّر الظروف والنشاط البشري وفهمه منطقياً فقط كممارسة تدعو إلى الثورة.

كارل ماركس

يتطور المجتمع فقط عندما يتحكم الشعب بأفكاره الخاصة.

فرانتز فانون

في فجر الالفية الثالثة، تقدم إحدى أكثر الثورات التكنولوجية والاقتصادية دراماتيكية مجموعةَ عملياتٍ تغيّر كل شيء انطلاقاً من طرق الأشخاص في العمل ووصولاً إلى طرقهم في التواصل فيما بينهم وتمضيتهم لأوقات فراغهم. تتمحور الثورة التكنولوجية حول الكمبيوتر والمعلوماتية والتواصل وتكنولوجيات وسائل الإعلام المتعددة. إنها مظاهر أساسية لإنتاج اقتصادٍ جديدٍ يُعتبر كأنه ما بعد الصناعي، وما بعد «الفوردي»، وما بعد العصري ويرافقه مجتمع متصل عبر الشبكات والفضاء السيبرني

(Cyberspace) والقوة الساحقة للعولمة. لقد نشأت بالطبع نقاشات عنيفة حول وصف التحول العظيم الذي شهدته الحقبة المعاصرة، أي حول إذا ما كان إيجابياً أو سلبياً وحول الآفاق السياسية للديموقراطية والتحول الاجتماعي الجذري[1].

سأعالج في هذا الفصل بعض المسائل المتعلقة بالعولمة والثورة التكنولوجية والنشوء المزعوم للاقتصاد الجديد والمجتمع المتصل عبر الشبكات والفضاء السيبرني وعلاقتها بمعضلة الثورة واحتمالات التحوّل الديموقراطي الراديكالي أو الاشتراكي للمجتمع. يمكن تفسير العولمة ونشوء الاقتصاد الجديد القائم على الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات من خلال ما كُتب شعبياً أو أكاديمياً على أنهما «ثورة» تغيّر من خلال التكنولوجيات الجديدة أنماط العيش كلها ابتداءً من كيفية قيام الأفراد بالأبحاث وصولاً إلى كيفية تواصلهم وتفاعلهم اجتماعياً في ما بينهم. ينطوي هذا المفهوم على بعض من الصحة، لكن الصحيح والحقيقي أيضاً هو أن الثورة التكنولوجية تعزز مصالح القوى الاقتصادية والسياسية المسيطرة وتزيد من حدة الإنقسامات بين الأغنياء والفقراء وتشكل مظهراً يحدّد شكلاً جديداً ومطوّراً للرأسمالية التقنية العالمية.

في حين تظهر ابتكارات وثغرات في الشكل الحالي للتشكيلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التي تتألف منها الحقبة المعاصرة يجدر التنبه أيضاً إلى التواصل القائم مع الأشكال السابقة للمجتمع «العصري». يعرض الاقتصاد «الجديد» مظاهر أساسية للرأسمالية «القديمة» مثل القوى المحرّكة لتراكم رأس المال، والمنافسة والتحويل إلى سلع والاستغلال ودورة الأعمال انطلاقاً من هذا المنظار، يمكن اعتبار العولمة والثورة التكنولوجية كأنهما شكلان لإعادة البناء العالمي للرأسمالية حيث يترابط فعلياً كلّ من النموّ التكنولوجي والتحول الاجتماعي الاقتصادي المضطرب.

بالنسبة إلى الفكرة القائلة إن العولمة تجعل الثورة بالية انطلاقاً من التعليم الماركسي الكلاسيكي، فأنا أحاول أن أبرهن أنه يتم تسوية الصراع السياسي الخطر اليوم لاسيما مقاومة العولمة من خلال السياسة التقنية. إن استخدام الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات يصبح مظهراً طبيعياً من مظاهر السياسة تماماً كما كانت وسائل الإعلام منذ سنواتٍ خلت. يفتح انتشار تكنولوجيا الكمبيوتر في السياسة التقنية فسحات جديدة للنضال السياسي بالنسبة إلى الأصوات والمجموعات المستثناة من الاتجاه العام لوسائل الإعلام، ويزيد بالتالي من احتمال قيام المقاومة والتدخل من

قبل مجموعاتٍ معارضةٍ. وهكذا، إذا قُدر للثورة أن تحظى بمستقبلٍ في العهد المعاصر، فعليها أن تُدخِل السياسة التقنية في استراتيجيتها معتبرةً إياها كسلاحٍ للنضال وليس كنتيجةٍ بحدِ ذاتها. بالتالي، أنا أشدد في هذا الفصل على الطرق التي يمكن فيها للسياسة المعارضة أن تستخدم وسائل تكنولوجية جديدة للتدخّل ضمن إعادة البناء العالمي للرأسمالية ترويجاً للحركات الديموقراطية والاجتماعية المناهضة للرأسمالية التي تطمح إلى تحولٍ راديكاليٍ في البنية. أعتقد أنه لا يمكن تفادي العولمة والثورة التكنولوجية في بعض الحالات- باستثناء الانهيار الكارثي للاقتصاد العالمي- غير أنه يمكن تفادي الأشكال التي تتخذانها. أظن أنّ الميول القائمة نحو اقتصادٍ وثقافةٍ عالميين أكثر ومجتمع متصل عبر الشبكات وتواصل تدفق السلع ، والصور والأشكال الثقافية والتكنولوجيا والأشخاص عبر العالم ستستمر كما ستتابع الثورة التكنولوجية القوية تقدمها. تتخذ العولمة والثورة التكنولوجية شكل ما سمّاه شامبيتر "التدمير الخلّاق" وهما تضمنان أنّ العهود المقبلة ستكون صاخبة ومليئة بالنضالات والنزاعات غير أنّ الأشكال التي ستتخذها العولمة والنمو التكنولوجي ليست محددة ولا ثابتة. بالتالي، أعتقد أنه من المنطقي معارضة العولمة الرأسمالية التي تمارسها الشركات ونموذج السوق الخاص بالمجتمع وأيديولوجيتها النيوليبرالية المتساهلة ووضعها للربح والمنافسة ومنطق السوق قبل كل نواحي الحياة الأخرى. وسأشدد على الطرق التي يمكن ويتم فيها حالياً استعمال السياسة التقنية في مناهضة الرأسمالية، مع أخذ حدود هذا التصور بعين الاعتبار.

السياسة التقنية والحركات السياسية المعارضة

تتوسط السياسة التقنية اليوم للنضالات السياسية الهامة القائمة ضد العولمة، ونعني بهذه السياسة تلك التي تستعمل وسائل تكنولوجية جديدة كأجهزة الكمبيوتر والإنترنت لتحقيق أهداف سياسية. لقد سويّت الخلافات السياسية في العصر الحديث من خلال التكنولوجيا إلى حدّ ما، مع الصحافة المكتوبة وفن التصوير والأفلام والراديو والتلفزيون التي لعبت كلّها أدواراً مهمة في السياسة وحقول الحياة الاجتماعية كلّها. وهذا ما ناقشه وبرهنه مطولاً كل من ماك لوهان وإينيس ومامفورد وغيرهم، وتسوّي التكنولوجيا مشاكل المشاركة التي تنشأ في الأنظمة الديموقراطية التمثيلية، كما

يُظهر لنا جلياً الفشل الذريع لآلات الاقتراع وعملية عد الأصوات أثناء الانتخابات الرئاسية الأميركية عام 2000، (كيلنر 2000).

يكمن العنصر الجديد في السياسة التي تعتمد على الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات في أنه يمكن إيصال المعلومات فوراً إلى أعداد هائلة من الأفراد عبر العالم من خلال شبكات الكمبيوتر التي تجمعهم، وإن الإنترنت وسيلةٌ تفاعل موجودة فعلاً، وهي تفسح المجال للمحادثات والمناقشات. لقد أصبحت شبكة الإنترنت وسيلة إعلام مسيطرة في حقلها فأتاحت المجال لنشر الصور والأصوات والفيديو وأشكال ثقافية أخرى. بالإضافة إلى ذلك يصبح استعمال تكنولوجيا الكمبيوتر وشبكاته مظهراً طبيعياً للسياسة يوماً بعد يوم، كما كانت وسائل الإعلام المرئية والمسموعة منذ عدة عهود. يفتح استخدام تكنولوجيا الكمبيوتر في السياسة التقنية فسحات جديدةً للنضال السياسي للأصوات والمجموعات المستثناة من وسائل الإعلام الأساسية ويزيد، بالتالي، من احتمال تدخّل مجموعات معارضة ويوسع بذلك مجال إحلال الديموقراطية.

إذا نظرنا إلى مدى سيطرة رأس المال ومنطقه في التحويل إلى سلع على جهاتٍ متعددة من الحياة اليومية في السنوات الأخيرة، فإننا نستغرب عدم تحول الفضاء السيبرني إلى سلعة على الأقل في الدول المتطورة جداً مثل الولايات المتحدة. من جهة أخرى، إنّ استخدام أجهزة الكمبيوتر وتحويل المعلومات إلى حزمات من المعلومات يمكن إرسالها عبر الشبكات، والتثبت بشبكات الكمبيوتر يتطلب شكلاً من النشاط المتحول إلى سلعة، وهو يدخل المستخدم في الشبكات والتكنولوجيا التي تتصدر ثورة المعلوماتية وإعادة بناء رأس المال العالمي. وهكذا تبدو شبكة الإنترنت غايةً في الالتباس إذا ما نظرنا إليها من منظار التحويل إلى سلع أو غيره.

مع ذلك، توفر الحكومة والمؤسسات التربوية وبعض المشاريع التجارية في بعض بلدان العالم استعمالاً مجانياً للانترنت، وفي بعض الحالات أجهزة كمبيوتر مجانية أو على الأقل إمكانية النفاذ إلى الشبكة في أمكنة العمل. واليوم مع فواتير الهاتف الشهرية التي لا تحد استعمال الإنترنت (لا نجد هذه الطريقة في كل العالم) يمكن للمرء أن يحظى بوفرة معلومات وتسلية مجاناً عبر الانترنت، وهي من العناصر القليلة التي لم تتحول إلى سلع في عالم من الرأسمالية التقنية قد تَحوَّل كلّه إلى سلعة بشكل كبير[2]. حتى الان، إن "طريق المعلوماتية العام الكبير" هو عبارة عن طريق

حرة على الرغم من أنَّ المصالح الكبرى تود أنْ تجعل منها طريقاً يُدفع لعبورها. بالفعل، فإن المصالح التجارية تحولّها بسرعة إلى مركزٍ تجاريٍ ضخم، فتصبح شبكة الانترنت تجارية وتتحول إلى استعراض استهلاكي ضخم (شيلير 1999).

من الواضح أنَّ قسماً كبيراً من سكان العالم لا يملكون خدمات هاتفية واجهزة الكمبيوتر وقد برزت تناقضات كبيرة بالنسبة إلى من يستطيع أن يستخدم الكمبيوتر ومن يشارك اليوم في الثورة التكنولوجية والديموقراطية السيبرنية. فنشأت جدالات حادة حول عمق ونوع "التقسيم الرقمي" بين من يملك وسائل المعلوماتية ومن لا يملكها. يردد كل ما ينتقد التكنولوجيات الجديدة والفضاء السيبرني دوماً أنّ الرجال اليانعين والبيض الذين ينتمون إلى الطبقة الوسطى أو العليا يشكلون بشكل رئيسي اللاعبين المسيطرين في عالم الفضاء السيبرني الراهن. رغم أن هذا الامر صحيح، تظهر الإحصاءات والتقارير أنَّ أعداداً أكبر من النساء والأشخاص من أعراق مختلفة والمتقدمين في السنّ والأفراد من مجموعاتٍ مهمّشةٍ تصبح ناشطة بشكلٍ متزايد[3]. بالإضافة إلى ذلك قد يصبح الكمبيوتر جزءاً من الحزمة المعيارية للاستهلاك المنزلي في العالم الفائق التطور على الرغم من أنَّ بعض الدراسات القائمة تدل على أنَّ أعداداً كبيرة تدّعي أنها لا تنوي شراء أية أجهزة كمبيوتر واستخدام الانترنت. ولكن على ضوء الأهمية المتزايدة للكمبيوتر في العمل والحياة الاجتماعية والترفيه والتربية، لا شك في أن أعداداً أكبر من الاشخاص ستتابع استخدام الانترنت. وكذلك يتم العمل على خططٍ لربط العالم بأسره عبر الأقمار الصناعية بهدف جعل الإنترنت ووسائل الاتصال التكنولوجية الجديدة متوافرة للأشخاص الذين لا يملكون خطوطاً للهاتف أو أجهزة تلفزيون أو حتى كهرباء، والجدير بالذكر أنه يتم وصف التكنولوجيات اللاسلكية المتفاعلة فيما بينها كالمرحلة المقبلة للاتصال عبر الشبكات[4].

غير أن أجهزة الكمبيوتر العامة والواسعة الانتشار والوسائل التكنولوجية الجديدة تصبح مهمةً أكثر من قبل بالنسبة إلى العمل والسياسة والتربية والحياة الاجتماعية. ومن الواضح أيضاً أنّ كل الذين يودون الانخراط في الحياة العامة والثقافية في المستقبل سيحتاجون بلا شك إلى استخدام الكمبيوتر وإلى معرفة القراءة والكتابة. على الرغم من الخطر الحقيقي في أن يزيد مجتمع الكمبيوتر من هوة اللامساواة الحالية في العلاقات بين قوى الطبقات والأعراق والأجناس، يمكن أن يوفر العالم الذي تطغى

عليه الديموقراطية والكمبيوتر فرصاً للتغلب على هذا الظلم واللامساواة. يجب النظر بالتالي إلى الديموقراطية السيبرنية والإنترنت كساحة للصراع. كما أنه على الناشطين الديموقراطيين الراديكاليين أن يتنبهوا إلى الإمكانيات التي توفرها شبكة الإنترنت للمقاومة وتحسين التربية السياسية والعمل والتنظيم السياسيين عند الدخول في نضالات حول التقسيم الرقمي. تستغل قوى الدولة والشركات المسيطرة والمجموعات المحافظة واليمينية الوسائل التكنولوجية الجديدةَ لتوسيع جدول أعمالها. إذا أرادت القوى التي تحارب من أجل الديموقراطية والعدالة الاجتماعية أن تصبح اللاعبة الرئيسية في معارك المستقبل الثقافية والسياسية، فعليها أن تبتكر وسائلَ لاستخدام التكنولوجيات الجديدة لتقديم جدول أعمال راديكالي وديموقراطي متصل بالبيئة وتحسين مصالح الشعب المقموع.

لقد أصبح لدينا أمثلة عديدة حول كيفية استخدام الحركات السياسية المعارضة للإنترنت والديموقراطية السيبرنية. وقد بدأ عدد لا يستهان به من المفكرين المتمرّدين يستخدمون التكنولوجيات الجديدة في مشاريعهم السياسية. لقد بدأ القرويون والثوار الذين شكلوا حركة زاپاتيستا في تشياپاس في المكسيك ومنذ شهر كانون الثاني/ جانفي 1994 ،يستخدمون قواعد بيانات الكمبيوتر والراديو الخاص بالثوار وأشكالاً أخرى من وسائل الإعلام، وذلك بهدف نشر أفكارهم والترويج لقضيتهم. كان كلّ بيانٍ أو بلاغٍ أو نصٍ يصدره جيش زاپاتيستا للتحرير الوطني الذي احتلّ الأرض في تشياپاس جنوب المكسيك، ينتقل إلى العالم بأسره عبر شبكات الكمبيوتر[5].

عندما قامت الحكومة المكسيكية بالاعتداء على حركة زاپاتيستا في كانون الثاني/ جانفي 1995، استخدم أعضاء الحركة شبكات الكمبيوتر لإعلام الأفراد والمجموعات عبر العالم وحشدهم كي يساندوهم في معركتهم ضد أعمال الحكومة القمعية، وقد قامت تظاهرات عدة عبر العالم لتساند المتمردين، حتى أن بعض الصحافيين البارزين والمدافعين عن حقوق الإنسان وبعض أعضاء اللجان قد سافروا إلى تشياپاس للتضامن وتقديم التقارير حول التمرد. وانهالت على الحكومتين المكسيكية والأميركية الرسائل الداعية إلى المفاوضات عوضاً عن ممارسة القمع . فأُجبرت الحكومة المكسيكية على أن تتنازل عن مطالبها وتوقف قمعها بحق المتمردين. رغم تنفيذ أشكال متنوعة من الاستعباد، استمر بالتفاوض بشكل متقطع مع حكومة ڤنسنت فوكس عام 2000 وتواصل هذا النمط من دون إيجاد حل لهذا النزاع[6].

تنبه فرانتز فانون (1967) إلى الإمكانية المتقدمة لتكنولوجيات الاتصالات المتطورة في النضال الثوري، فوصف الدور الأساسي الذي أدّاه الراديو في الثورة الجزائرية كما شدد لينين على أهمية الفيلم في نشر الإيديولوجية الشيوعية بعد الثورة البولشيفية. استُعملت الأشرطة المسجلة لتوسيع رقعة العصيان المسلح في إيران ونشر الحركات السياسية للمعلومات البديلة عبر العالم (أنظر داونينغ Downing 2000)؛ استخدمت «حركة ساحة تيانانمن الديموقراطية» في الصين ومجموعات أخرى مناضلة ضد بقايا الستالينية في الكتلة الشيوعية السابقة لوحات البلاغات على الكمبيوتر والشبكات وأشكال اتصالات أخرى للترويج لحركاتهم. لقد استغلت المجموعات المناهضة لاتفاق التجارة الحرة في أميركا الشمالية تكنولوجيا الاتصالات الجديدة بشكل مكثف (برينر 1994، فريدركس 1994). لقد فشل هذا التشبيك المتعدد الجنسيات وتوزيع المعلومات في التصدّي لاتفاق التجارة الحرة في أميركا الشمالية غير أنهما خلقا تحالفات مهمة للمستقبل. يشير نيك داير-ويذفورد (Dyer-Witheford) إلى ما يلي:

> إن الائتلافات المعارضة لاتفاق التجارة الحرة في أميركا الشمالية قد فشلت في تحقيق أهدافها المباشرة على الرغم من حشدها للمعارضة غير المتوقعة والتي قواها رأس المال. غير أنّ المحادثات التي نشأت عبر القارات قد كبحت- من دون أن تمحو- العنصر الشوفيني في معارضة شمال أميركا للتجارة الحرة. لقد خلقت الحركة بوتقةً منهجيةً قويةً حول التنظيم الشامل عبر القطاعات والحدود وفتحت أبواباً أمام روابط مستقبلية من بينها الروابط الالكترونية التي استعملها تمرّد الزاپاتيستا في وقت لاحق بشكل فاعل واستخدمت أيضاً في المبادرات المتواصلة ضد استغلال العمال (1999: 156).

بالتالي، ليس استخدام التكنولوجيات الجديدة لربط المعلومات بالممارسة وتطوير السياسة المعارضة غريباً عن المعارك السياسية وليست مجرد يوطوبيا. حتى لو لم تُحصَ أرباح مباشرة، يمكن أن تكون للمعلومات المنشورة أو التحالفات القائمة آثار مادية. بالإضافة إلى ذلك، تظهر أمثلة ملفتة حول العمل الفاعل للحملات المنظمة القائمة حول الإنترنت ضد مؤسسات العولمة الرأسمالية ومجالسها. برز في النضالات الناجحة ضد الاتفاق المتعدد الأطراف حول الاستثمار بين سنتي 1995 و1998 استخدام لمواقع الإنترنت وحملات البريد الإلكتروني في مواجهة المجهود الذي لقي

مساندة الولايات المتحدة لتطوير القوانين الملزمة حول كيفية تعامل الدول مع المستثمرين الأجانب، واستخدام أنظمة توزيع قائمة عناوين العملاء للربط ما بين المجموعات التي تحارب ضد «الاتفاق». من الواضح أنَّ الإنترنت وحده لم ينتصر على هذه المبادرة للعولمة الرأسمالية، غير أنه سمح للمنظمات غير الحكومية أن تمرر المعلومات وتجعل الموارد في متناول الكل وتربط صراعاتهم (سميث (Smith) وسمايث (Smythe) 2000).

لقد قامت حملات عدة ضد الفائض الذي تنتجه شركات رأسمالية عالمية، مثل نايكي وماك‌دونالد. فقد هاجم متسللون موقع نايكي على الإنترنت في حزيران/ جوان 2000، واستبدل شعار نايكي برسالة "عدالة عالمية"، وظهرت مواقع وحملات على الإنترنت مناهضة لماركة نايكي فساعدت المجموعات المناضلة ضد الشركة المصنعة للحذاء مما حمل شركة نايكي على تبديل ممارسات العمل التي تطبقها[7]

لاقت مجموعة بريطانية استحساناً ولفتت الانتباه إذ أنشأت موقعاً على الإنترنت ضد شركة ماك دونالد للمأكولات غير الصحية، ووزعت المعلومات عبر وسائل الإعلام الرقمية والمكتوبة. لقد اهتمّ بتوسيع هذا الموقع مؤيدو ناشطَين بريطانيَّين هما هيلين ستيل ودايف موريس اللذين لاحقتهما إدارة مطاعم ماك دونالد قضائياً واتهمتهما بتوزيع مناشير تندد بالاجور المنخفضة للشركة وبممارساتها الاعلانية وتورطها في القضاء على الغابات، والاساءة إلى الحيوانات ورعايتها لنظام غذائي غير صحي. رد الناشطان على الاعتداء وبمساندة مؤيديهما ونظمّوا حملة ماك ليبيل (McLibel) وجمعوا كمّاً هائلاً من المعلومات ضمن موقع ماك سبوت لايت (McSpotlight) على الإنترنت لانتقاد عمل الشركة وحشد الخبراء في المسألة للشهادة على هذه الانتقادات وتأكيد صحتها. انتهت المحاكمة الأطول في بريطانيا والتي دامت ثلاث سنوات في 19 حزيران/ جوان 1997 بطريقة مبهمة مع مدافعة القاضي عن بعض ادعاءات ماك دونالد ضد الناشطين على الرغم من أنه ثبّت بعض انتقادات الناشطَين (فيدال 1997: 299-315). لقد خلقت هذه القضية دعايةً سيئةً لا مثيل لها لماك دونالد، وانتشرت هذه الدعاية عبر مواقع الإنترنت والبريد الإلكتروني وحلقات الحوار في العالم بأسره. تدّعي مجموعة ماك ليبيل/ ماك سبوت لايت أنّ موقعها على الإنترنت قد شهد أكثر من 15 مليون زيارة وزار الموقع أكثر من مليوني شخص خلال شهر صدور الحُكم وحده (فيدال 1997: 326)، وأوردت صحيفة « ذي غارديان» أنَّ هذا الموقع يزعم

«أنه المصدر الاكثر شمولية للمعلومات حول شركة متعددة الجنسيات» وأنه جزء من إحدى أهم الحملات التي قامت ضد الشركة (22 شباط/فيفري 1996، (www.mcspotlight.org).

لقد قامت المواقع المناهضة لماركة نايكي ولمطاعم ماك دونالد، ومواقع أخرى مناهضة للشركات الرأسمالية العالمية بنشر كميات هائلة من المعلومات. كذلك بدأت منظمات عمل عديدة باستخدام التكنولوجيات الجديدة لمصلحتها. ساندت "حملة الثياب النظيفة"، وهي حركة بدأتها نساء هولنديات عام 1990 لمساندة عمال فيليبينا (Filipina) للملابس، الإضرابات التي شهدها العالم احتجاجاً على شروط العمل الاستغلالية. (انظر www.cleanclothes.org/1/index.html). في سنة 1997 استخدم ناشطون في إضرابات العمال الكوريين وإضراب رصيف ميرسي ساید في إنكلترا مواقع على الإنترنت للترويج للتضامن الدولي (بالنسبة للاضراب الثاني يمكن النظر إلى الموقع التالي (www.gn.apc.org/labournet/docks/) لقد اجرى جيسي درو (Drew) مقابلات عديدة مع ممثلين لمنظمات عمال أميركية مهمة لإبراز كيفية استغلالهم لتكنولوجيات الاتصال الجديدة وكيفية استخدامها في نضالاتهم، فأظهر العديد من الناشطين مدى فاعلية الرسائل الإلكترونية والفاكس ومواقع الإنترنت والإنترنت ككل في النضالات التي قادوها وأظهروا بشكل خاص كيف ساعدت السياسة التقنية في تنظيم التظاهرات أو الإضرابات لمصلحة العمال الإنكليزيين أو الأستراليين على رصيف السفن، كما حصل عندما نظم مفرّغو المراكب الأميركيون إضرابات لمقاطعة السفن التي تنقل معدّات يحمّلها عمّال الرصيف. بالتالي، تساعد السياسة التقنية القوى العاملة على تشكيل تحالفات عالمية للتصدي للشركات المتعددة القوميات المتزايدة[8].

إجمالاً تشير منظمات العمال كمجموعة الشمال والجنوب لصون كرامة العمال إلى أن شبكات الكمبيوتر مفيدة لتنظيم المعلومات وتوزيعها غير أنها غير قادرة على الحلول محل وسائل الإعلام المكتوبة المتوافرة للعديد من أعضاء المنظمات واللقاءات المباشرة والأشكال التقليدية للعمل السياسي. بالتالي، يكمن التحدي في ربط سياسة الاتصالات بالحركات والنضالات الحالية على أن تصبح السياسة السيبرنية بمثابة سلاح يستخدم في المعارك الحقيقية عوضاً عن البديلة لها. لقد تداخلت أكثر مشاريع الإنترنت فاعلية مع حركاتٍ ناشطةٍ وشملت حملات تطالب بتحرير السجناء السياسيين ومقاطعة المشاريع الخاصة بالشركات ونضالات عمالية وثورية حتى، كما قد ذكرنا سابقاً.

التحرك العالمي ضد العولمة الرأسمالية

إنّ أحد الأمثلة المعبِّرة عن استخدام الإنترنت لتقوية النضالات العالمية ضد الفائض في الرأسمالية الخاصة بالشركات ظهر في الاحتجاجات التي قامت في سياتل وعبر العالم كله ضد الجلسة التي عقدتها منظمة التجارة العالمية في كانون الاول/ ديسمبر 1999 والنشوء اللاحق للحركة المناهضة للعولمة عبر العالم في 2000-2001. ظهرت وراء هذه الأعمال حركة معارضة في العالم استخدمت الإنترنت لتنظّم مقاومة ضد مؤسسات العولمة الرأسمالية في حين أنها تدافع عن إحلال الديموقراطية. في إطار الاستعدادات لتظاهرات سياتل عام 1999 أوجدت المواقع على الإنترنت مواد مناهضة لمنظمة التجارة العالمية وقد استخدمت قائمة عناوين عديدة على الإنترنت لتوزيع مواد هامة وتنظيم الاحتجاج. نتيجة لذلك تم حشد القوافل في كل الولايات المتحدة لنقل المحتجّين إلى سياتل مع ممّثلي الناشطين في كل أنحاء العالم. لم تكن غالبية المحتجين قد التقت سابقاً بل كان قد تم انتقاؤهم عبر الإنترنت، وللمرة الأولى في التاريخ التقت المجموعات العمالية والبيئية والنسائية والمناهضة للرأسمالية والمدافعة عن حقوق الحيوان والفوضوية وغيرها وقررت أن تحتجّ على مظاهر العولمة وتشكل تحالفات وتضامنات جديدة من أجل نضالات مستقبلية. بالإضافة إلى ذلك، قامت تظاهرات عديدة عبر العالم وانتشر تكاثر للمواد المناهضة لمنظمة التجارة العالمية بفضل المجموعة السرية جداً المنتشرة عبر الإنترنت[9].

لقد أمنت شبكة الإنترنت تغطيةً حاسمة للحدث، وتحقيقات حول احتجاجات المجموعات المتنوعة ونقاشاً حول منظمة التجارة العالمية والعولمة في حين أنّ وسائل الإعلام اتجهت نحو تصوير المحتجّين على أنهم« معارضين للتجارة» وألقت الضوء على أحداث العنف الفوضوي ضد المُلْكية وخففت من وحشية رجال الشرطة تجاه المتظاهرين، قدمت شبكة الإنترنت صوراً حية وروايات عن لسان شهود عيان وتقارير حول وحشية الشرطة وطبيعة المحتجّين السلمية وغير العنيفة بشكلٍ عام. في حين أنَّ الاتجاه العام لوسائل الإعلام وضع النشاطات المناهضة لمنظمة التجارة العالمية في سياتل ضمن إطارٍ سلبيٍ وأعطى امتيازاً لناطقين مشبوهين باسم الشعب على أنهم نقاد العولمة أمثال باتريك بوكانان، قدّم الإنترنت تصويرات عدة للتظاهرات ومناقشةً تأمليةً حول منظمة التجارة العالمية والعولمة ووجهات نظر متنوعة وحاسمة.

كان للاحتجاجات في سياتل نتائج فورية. ففي اليوم التالي على إثبات

المتظاهرين نيتهم إيقاف مفاوضات منظمة التجارة العالمية، ألقى بيل كلينتون خطاباً أقر فيه بمفهوم حقوق العمل المفروض عبر العقوبات التجارية ممّا أزال كل إمكانيات التوصل إلى اتفاقٍ خلال الجلسات المنعقدة في سياتل. بالإضافة إلى ذلك، جرت محادثات في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس بعد شهر، حول ضرورة تقديم امتيازات للعمال والبيئة إذا ما تبيّن أن توافقاً حول العولمة والتجارة ممكنٌ كما تمّت مناقشة مسائل أخرى في الجلسة وفي وسائل الإعلام مثل تخطّي الإنقسام بين الأغنياء والفقراء وتحسين أحوال المقموعين والمحرومين وجعلهم يستفيدون مما تقدمه العولمة.

ما زاد الموضوع أهميةً هو هذه التحالفات والتضامنات والنضالية الجديدة التي حمّست الناشطين اكثر فاستمرّوا في تغذية الحركة المناهضة للعولمة. لحقت تظاهراتِ سياتل نضالات نيسان/أفريل 2000 في واشنطن للاحتجاج ضد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وفي ما بعد ضد العولمة الرأسمالية في براغ وملبورن. في نيسان/أفريل 2001، قام احتجاج ضخم جداً للمناضلين ضد قمة منطقة التجارة الحرة في أميركا التي عقدت في مدينة كيبيك، وتَلَتهُ تظاهرات كبيرة ودراماتيكية في جنوا في تموز/يوليو 2001. فكان من الواضح أنَّ حركةً جديدةً تتحضّر عبر العالم وهي قادرة على توحيد كل المعارضين للعولمة الرأسمالية أينما كانوا. إن الحركة المناهضة للعولمة التي تمارسها الشركات ساندت العولمة من أدنى المستويات مما قد يحمي البيئة وحقوق العمال والثقافات الوطنية والديموقراطية وأموراً أخرى من تخريب عولمة رأسمالية لا يمكن السيطرة عليها (فولك Falk 1999، وبرتشر وكوستيلّو وسميث a2000).

لقد استخدمت الحركة المناهضة للعولمة الرأسمالية الإنترنت لتنظّم تظاهراتٍ جماعية ونشر معلومات للعالم حول السياسات التي تتبعها مؤسسات العولمة الرأسمالية، وقد أظهرت الأحداث جليّاً أنَّ المحتجين لم يكونوا ضد العولمة بذاتها بل ضد العولمة النيوليبرالية معارضين سياسات معينة ومؤسسات معينة تقوم باستغلال العمال وتدمر البيئة وتزيد الإنقسام في الطبقات الإجتماعية وتضعف الديموقراطية. تضع الحركات الجديدة المناهضة للعولمة من أعلى المستويات المشاكل ضمن سياق المعارضة لإعادة بناء سوق رأسمالية نيوليبرالية على نطاق عالمي من أجل الربح الأقصى من دون مساءلة. من جهة أخرى أظهرت الحركات المناهضة للرأسمالية الحاجة الماسة للديموقراطية والتنظيم والقوانين والعولمة لمصلحة الشعب وليس للربح.

لقد وضعت الحركات الجديدة المناهضة للعولمة من أعلى المستويات مشاكل العدالة العالمية والديموقراطية والبيئة في وسط الإنشغالات السياسية في عصرنا. بالتالي، بعد فشل اتجاه وسائل الإعلام العام في مناقشة العولمة أو التحدث عنها حتى السنوات الأخيرة، وهو نادراً ما تناول نشاطات منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بصورة انتقادية، يدور حديثٌ انتقاديٌ وجدلٌ حول هذه المؤسسات. تحت تأثير الانتقادات التي يتلقونها، تعهد ممثلو البنك الدولي بشكل خاص باعتماد الاصلاح، ويتصاعد الضغط في ما يتعلق بالأدوار الخاصة وغير الخاصة للمؤسسات العالمية الرئيسية فيظهر قصور هذه المؤسسات وعجزها بوضوح وتبرز الحاجة إلى الإصلاحات كتحرير الدول التي هي في طور النمو من أعباء ديونها الثقيلة لحل بعض مشاكلها الضريبية والاجتماعية.

وهكذا، فإن الناشطين في عالم الفضاء السيبرني يحاولون أن ينفذوا العولمة من أدنى المستويات لمواجهة عولمة رأس المال من أعلى المستويات وقد شكلوا شبكات تضامن ونشروا أفكاراً وحركات معارضة عبر الأرض كلّها. ونشأ التحرك العالمي الخامس إذا أردنا استعمال جملة واترمن (1992) القائم على الكمبيوتر والشعب، وهذا التحرك مختلف من حيث النوعية عن التحركات الاشتراكية والشيوعية العالمية القائمة على الأحزاب. مثل هكذا شبكات تربط المجموعات العمالية والنسائية والبيئية والسلمية والمناهضة للرأسمالية فتشكل قاعدة لسياسة تحالف وتضامن جديدة لتخطي القيود التي تفرضها سياسة الهوية ما بعد العصرنة.

السياسة التقنية: حقل متنازع عليه

إن أساس تطوير سياسة تقنية قوية هو الترابط والتواصل بين السياسة التقنية والمشاكل والنضالات بدلاً من الأفكار المتحفظة المتعلقة بالسياسة الداخلية للإنترنت[10]. لقد جابهت حركة زاپاتيستا في تشياپاس مشاكل البقاء وتحويل الظروف الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية باستخدام التكنولوجيات الجديدة على أنها أداة للنضال السياسي. كذلك تحاول الحملات القائمة ضد الشركات الرأسمالية الرئيسية ومؤسسات العولمة الخاصة بالشركات أن تقدم جداول أعمال سياسية متقدمة وتعالج المشاكل الأساسية الراهنة.

تشير الأمثلة في هذا البحث إلى قدرة السياسة التقنية على إعادة رسم السياسة

وإعادة تركيزها على الحياة اليومية واستعمال أدوات تقنيات التكنولوجيات الجديدة للكمبيوتر والاتصالات لتوسيع مجال السياسة وحقلها. في هذه الحالة، تبدو أفكار غي ديبور (Gue Debord) وسيتيويشنيست انترناشونال (Situationist International) وثيقة الصلة بتشديدها على بناء مراكز واستخدام التكنولوجيا ووسائل الإتصال والأشكال الثقافية لترويج ثورة على الحياة اليومية وزيادة فسحة الحرية والمجتمع والسلطة[11]. إنَّ التكنولوجيات الجديدة هي بالفعل ثورية إلى حدّ ما وتشكل ثورة في الحياة اليومية غير أنها غالباً ما تكون ثورة تروّج للمجتمع الاستهلاكي الرأسمالي وتنشره وتتضمن أنماطاً جديدة من التعلق بالتمائم والاستعباد والسيطرة وإن كانت غير واضحة وغير قائمة على نظريات محددة.

من الواضح أنَّ القوى اليمينة والرجعية تستطيع هي أيضاً استخدام الإنترنت للترويج لجداول أعمالها السياسية وقد قامت بذلك فعلاً. يمكن للمرء في وقت قصيرٍ أن يطّلع على مواقع متنوعة على الإنترنت تشرف عليها كوكلاس كلان وعدد ضخم من المجموعات النيونازية بما فيها الشعب الآري وميليشيات عديدة أخرى. تُوزِّع لوائح النقاش على الإنترنت أيضاً هذه النظرات وينشط المتطرفون اليمينيون بقوة في المنتديات عبر الكمبيوتر وبرامج ومحطات الراديو وبرامج التلفزيون المتاحة للعامة وحملات الفاكس والفيديو وصولاً إلى إنتاج موسيقى الروك. ليست هذه المنظمات بريئة من الأذية إذ إنها نفَّذت عمليات إرهابية بأشكال عدةٍ من إحراق الكنائس إلى تفجير أبنية عامة. باعتمادها الخطابات والتكتيكات شبه اللينينية من أجل القضايا العادلة، نجحت هذه المجموعات بتجنيد أفراد من الطبقة العاملة بعدما تأثروا بتطورات الرأسمالية العالمية التي أدت إلى بطالة واسعة طالت الأشكال التقليدية لليد العاملة الصناعية والزراعية وغير الماهرة. بالإضافة إلى ذلك لقد أثّرت المواقع المتطرفة على الإنترنت في شباب الطبقة الوسطى المنحازة (يقدم لنا البرنامج الوثائقي H B O عام 1999 حول «ألكُرْه على الإنترنت» عدداً من الامثلة تظهر كيف عملت المواقع المتطرفة على الإنترنت على حث الشباب المتمرّد على ارتكاب جرائم الكره) في الواقع إنَّ ما شكّل تحولاً في السياسة التقنية مؤخراً هو أنَّ المجموعات "الإرهابية" تستخدم الإنترنت ومواقعه اليوم أكثر فأكثر لدعم قضاياها. ورد في مقالة في لوس انجلس تايمز (8 شباط/فيفري 2001) أنَّ حركات معينة مثل حركة حماس تستخدم موقعها على الإنترنت لنشر تقارير عن عمليات إرهابية ضد إسرائيل بدل

الاتصال بالصحف أو بمحطات البث. تعمد مجموعة واسعة من الحركات المصنّفة في خانة «الإرهابية» إلى استخدام الرسائل عبر البريد الإلكتروني ونظام توزيع قائمة عناوين العملاء ومواقع الإنترنت لتوسيع نضالاتهم وقضيتهم نذكر من هذه الحركات حزب الله وحماس ومجموعة الطريق المضيء المناصرة لماو في البيرو وحركات أخرى في آسيا وغيرها. تقوم حركة تاميل تايغرز وهي حركة تحرير في سريلانكا بتقديم تقارير حول السياسة وأخبار يومية واستخدام للبريد الإلكتروني وكل ذلك بشكل مجاني. وفقاً لصحيفة «لوس أنجلس تايمز» لا يزال الخبراء في حيرةٍ حول ما إذا كانت القدرة على الإتصال عبر الإنترنت بالعالم كلّه تزيد من العمليات الإرهابية أو تقلّصها.

في الواقع، تشترك مجموعات سياسية متنوعة في الحرب السيبرنية لأن هذه الاخيرة تساعدها في معاركها السياسية. لقد هاجم المبرمجون المتطفلون الإسرائيليون باستمرار مواقع حزب الله على الإنترنت في حين أنّ المبرمجين المؤيدين للفلسطينيين قد رفعوا طلبات وشعارات تنادي بالنضال على مواقع الإنترنت التابعة للجيش الإسرائيلي ووزارة الخارجية ومجلس النواب. كذلك، شنّ المبرمجون المتطفلون الباكستانيون والهنود حروباً إلكترونية ضد مواقع الإنترنت التابعة للقوى المعارضة خلال الصراع الدامي حول كشمير في حين تنتقد القوى المتمردة في الفيليبين الجنود الحكوميين بالاتصالات عبر الهاتف والرسائل وتهاجم مواقع الحكومة على الإنترنت.

ملاحظات ختامية

إن الإنترنت هو بالفعل حقل للصراع تستخدمه كل من جهات اليمين واليسار والوسط لدعم جداول أعمالها ومصالحها. قد تقوم المعارك السياسية في المستقبل في الشوارع والمعامل والبرلمانات ومواقع أخرى شهدت نزاعات الماضي غير أنَّ النضال السياسي تتوسطه اليوم وسائل الإعلام والكمبيوتر وتكنولوجيات المعلومات وسيزداد هذا الامر في المستقبل أكثر فأكثر. لذلك، على كل المهتمين بسياسة المستقبل وثقافته أن يعوا أهمية الدور التي تؤديه السياسة التقنية القائمة على الكمبيوتر وأن يقوموا بالخطوات اللازمة وفقاً لذلك.

يحتاج المواطنون الناشطون بالتالي إلى أنْ يكتسبوا أشكالاً جديدة من الإلمام بالتكنولوجيا لكي ينخرطوا في المجالات العامة الجديدة لوسائل الإعلام ومجتمع المعلوماتية. بالإضافة إلى المهارات التقليدية القائمة على القراءة والكتابة والكلام،

على المواطنين الناشطين والمفكرين من الشعب أن يتعلموا كيفية استخدام التكنولوجيات الجديدة للمشاركة في المناقشات الديموقراطية والنضالات السياسية[12]. توسّع التكنولوجيات الرقمية والخاصة بالكمبيوتر نطاق حقل التدخل الفكري وإمكانياته وكذلك احتمالات التدخل السياسي. خلال عهد وسائل الإعلام، تمّ تهميش المفكرين الناقدين والمعارضين بشكل كبير مما منعهم من الوصول إلى المراكز الرئيسية للاتصال الشعبي. غير أنه مع لامركزية الإنترنت، سنحت الفرص للمفكرين من الشعب ليوصلوا أصواتهم إلى جماهير واسعة، ومن مسؤولية المواطن الناشط أن يتعامل مع هذه التكنولوجيات الجديدة بشكل خلاّق وروح إبداعية، وأن يقوم بتحليلٍ نقدي للتطورات المتنوعة للثقافة الناتجة عن استخدام الكمبيوتر. يتطلب ذلك تفكيراً جدلياً يفصل ويميّز بين المكاسب والنفقات للتكنولوجيات الجديدة كما يتطلب ابتكار طرقٍ ووسائل تستعملها الثورة التكنولوجية للترويج لقيم إيجابية كالتربية والديموقراطية والتنوير والبيئة. يواجه المواطنون الناشطون إذاً تحدياً جديداً ويبدو جزءٌ من مستقبل الديموقراطية رهنَ استخدام التكنولوجيات الجديدة للسيطرة أو الديموقراطية من جهة، وما إذا كان كل فرد سيقف جانباً أو يشارك في تطوير المجالات الديموقراطية العامة من جهة أخرى.

أنا لم أتناول الأشكال التي يمكن فيها استخدام السياسة التقنية للنضال ليس فقط ضد الرأسمالية بل أيضاً في سبيل الاشتراكية. أعتقد أن الأفكار الإشتراكية لا تزال متصلة بسياسة العهد المعاصر، وأن أفكار كارل ماركس بالتحديد البعيدة كل البعد عن كونها بالية لا تزال ضرورية في تنمية النظريات حول العولمة والتكنولوجيا والرأسمالية في الوضع الحالي (راجع كيلنر 1995). قد تكون السياسة الاشتراكية هي الوحيدة القادرة على تخطي التقسيم الرقمي وفتح المجال للاستفادة من مكاسب الثورة التكنولوجية كلّها. تستطيع حكومة اشتراكية أن توفر وسائل اتصالات لاسلكية للمجتمعات المتخلفة فتفتح بالتالي المجال لاستخدام الإنترنت والتكنولوجيا الجديدة للاتصالات والمعلوماتية حتى أمام المجتمعات التي لم يتم ربطها بالأسلاك بعد أو التي ينعم فيها المميزون فقط بالخدمات الهاتفية. تجدر الإشارة إلى أن المواطنين في كوريا واليابان والفيليبين يستخدمون وسائل الاتصالات اللاسلكية أكثر من مواطني الولايات المتحدة وذلك باستعمالهم أنظمة المراسلة اللاسلكية والإنترنت التي تستغلها الطبقات العاملة كأشكال للاتصال بين الشعب.

تشير هذه الدراسة إلى أنَّ النضالات السياسية تظهر كمحلية وعالمية في آن في

عهد العولمة والإنترنت وأن هناك تواصلاً وعدم تواصل مع نضالات الماضي وحركاته، وأنه باستطاعتنا أن نستمر في رسم أكثر الأفكار تقدميةً في التاريخ الحديث فيما نطور مفاهيم السياسة الجديدة واستراتيجيات التحول الاجتماعي. على الثورة في المستقبل أن تربط ما بين نماذج الاقتصاد ما بعد الرأسمالي ومثله العليا ودولة راديكالية ديموقراطية ومجتمع يتساوى فيه الجميع وتعدد الثقافات وثقافة متنوعة حرة مفتوحة. تستطيع مُثُلُ الماضي العليا الانخراط ضمن الفكرة الثورية للمستقبل ولاشك في أنها ستفعل ذلك غير أنَّ مُثلاً عليا وقيماً وأشكالاً جديدة للحياة اليومية سوف تظهر. بالتالي إن مستقبل الثورة مفتوح ويتطلب وضع نظريات وممارسات جديدة واستيلاء على أفضل المواريث التقدمية التي خلّفها الماضي.

ملاحظات

(1) إن هذه الدراسة والمفاهيم حول العولمة والثورة التكنولوجية الموسعة هنا مذكورة في دراسات بيست وكيلنر 2001 . أنا أعني بكلمة "ثورة" هذا المفهوم حول التحول الأساسي الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي، كما قد تناوله هيربرت ماركوز في أعماله يمكنكم مراجعة كيلنر 1984 ودراسات ماركوز المجموعة في ستة أجزاء غير منشورة والتي اقوم بنشرها مع روتلدج.

(2) على الأفراد في معظم أنحاء العالم أن يدفعوا لشركات الهاتف مقابل كل وحدة زمنية يستعملون فيها الإنترنت مما أدى إلى قيام حركات تطالب بتحديد مبلغ مقبول لاستعمال غير محدد للإنترنت شهرياً. راجع ملف قسم التكنولوجيا في جريدة تايمز (لندن) في 12 كانون الاول/ديسمبر 1999 من أجل تفاصيل حول المناقشات التي قامت بها هذه الحركات في بريطانيا وحول الوعود التي قدمتها شركات الاتصالات للاستعمال غير المحدد للإنترنت في المستقبل القريب وحول التكهن بعدم إمكانية الكثيرين من استخدام الإنترنت.

(3) في آب/أوت 1999، صوّر تقرير صدر عن القسم الأميركي للاقتصاد الحالة المتزايدة «للانقسام الرقمي» المتزايد بين من يملكون وسائل المعلومات ومن لا يملكونها. غير أنَّ انتقادات وُجّهت في تشرين الثاني/نوفمبر زاعمة بأن المعلومات التي قدمها الإحصاء قديمة وأنَّ الإحصاءات الجديدة والصحيحة تؤكد أنَّ الإنقسام يخف تدريجياً، وأنَّ عدداً أكبر من النساء والأشخاص المختلفي العرق والمتقدمين في السن يستعملون الإنترنت وأن أكثر من نصف سكان الولايات المتحدة أصبحوا على شبكة الإنترنت منذ أواخر 1999. عام 2000، أظهرت عدة إحصاءات أن السبب الرئيسي في الإنقسام الرقمي هو الاختلاف الطبقي والتربية وليس العرق. ولكن يجب أن يكون المرء حريصاً حيال الإحصاءات المتعلقة بالولوج إلى الإنترنت واستخدامه إذ إن بعض المصالح القوية تتلاعب بالأرقام كما يحلو لها لتتوافق مع أهدافها الخاصة. مع ذلك، لا شك في وجود "انقسام رقمي" فعلاً وفي استغلال رجال السياسة والمجموعات والشركات المتنوعة لهذه المشكلة كلّ لمصلحته الخاصة.

(4) راجع المناقشة في بيست وكيلنر 2001 لمزيد من التفاصيل حول نمو اللاسلكي وتوسعه. لقد أُعلن في

نيسان/أفريل 1997 عن استثمار طيران بوينغ وبيل غايتس معاً في شركة اتصالات عبر الأقمار الصناعية وهي تيليديسيك (Teledesic)، وقد خططت هذه الشركة لإرسال 288 قمراً صناعياً صغيراً لتغطية معظم القارة الأميركية ومن ثم العالم بأسره بحلول سنة 2002. ويهدف هذا المشروع إلى توفير إمكانية استعمال الإنترنت عبر القمر الصناعي في اللحظة ذاتها لنحو 20 مليون شخص (يو.أس.أي تودي، 30 نيسان/أفريل 1997). في أيار/ماي 1998 انضمت شركة موتورولا إلى مشروع "الإنترنت في السماء" وأوقفت بذلك مشروعها الخاص الذي يُقدر ب 9.12 مليار دولار أميركي لبناء شبكة أقمار صناعية قادرة على إيصال شبكة بيانات للاتصالات بسرعةٍ عاليةٍ إلى أي بقعةٍ من الأرض، وفضّلت الانضمام إلى مشروع تيليديسيك فأبعدت بذلك بوينغ عن الصورة وأصبحت هي المتعاقد الرئيسي في المشروع (نيويورك تايمز، 22 أيار/ماي 1998). يفتح مشروع "الإنترنت في السماء" المجال أمام المجموعات والمناطق التي تفتقر إلى التلفون لاستعمال التكنولوجيات الجديدة، فيوسّع بذلك إمكانيات الاستخدام الديموقراطي والتقدمي للتكنولوجيات الجديدة. من جهة أخرى، تظهر تقارير أنَّ الشركات التي تقترح القيام بمشاريع مماثلة لا تتابع مسيرتها في العمل، وهكذا يبدو تدخّل الدولة مرةً أخرى ضرورياً لتطوير التكنولوجيات التقدمية التي تخدم مصالح الجميع.

(5) لمزيد من التفاصيل حول حركة زاپاتيستا، راجع كليفر 1994، ملفات مجموعة زاپاتيستا 1994، كاستلز 1997، هارفي 1998، بورباخ 2001.

(6) في أوائل سنة 1998، قتلت جماعاتٌ محليةٌ أنصارَ جيش زاپاتيستا مما فجّر من جديد ضغوطات مهمة على الحكومة المكسيكية عبر الإنترنت لملاحقة مرتكبي الجرائم. كما جرت عمليات قمع متصاعدة وعنف متقطع على الرغم من أنه تم حتى الآن تفادي القمع الجماعي للحركة التي يساندها العديد في المنشأة المكسيكية السياسية والعسكرية. يجدر بي أن أذكر في هذا السياق التفسيرات المتناقضة لحركة زاپاتيستا بين أنصارها ومعارضيها والمشكلة التي أُثيرت جراء البعد المثالي الذي تعطيه مع كل الجو الأسطوري الذي يرافقه في العهد المعاصر. بالنسبة إلى أهدافي يشكل ذلك مثلاً قوياً على استخدام التكنولوجيات الجديدة كسلاحٍ في النضال السياسي وعلى مساهمة التكنولوجيات الخاصة بالكمبيوتر في توليد شبكات دعم عالمية ونشر المعلومات حول النضالات والحركات الثورية.

(7) للمراجعة حول موضوع نايكي راجع غولدمان وپاپسون 1998: لمزيد من التفاصيل حول المواد التي تم جمعها عن ممارسات العمل في شركة نايكي والحملات ضدها، راجع الموقع المثير للإعجاب الذي صممه دافيد م. بوج على الإنترنت (cbae.mnsu.edu/~davidboje/nike/nikemain.html).

(8) للاطلاع على استخدام العمال لتكنولوجيا الإتصالات الإلكترونية، راجع الدراسات التي قام بها واترمان 1990، 1992، وبريشر وكوستيلّو 1998، ودايرـ-ويذفورد 1999، درو 1999. تتضمن مشاريع العمال التي تم استخدام التكنولوجيات الجديدة فيها شبكة العمال المتمركزة في الولايات المتحدة، والشبكة الجغرافية الأوروبية وشبكة العمال الكندية، وشبكة العمل في جنوب أفريقيا ومركز الموارد للعمال في آسيا، و«موخير آي موخير» (التي تمثل مجموعات النساء اللاتينيات) وشبكة العالم الثالث في حين أن شبكة السلام في الولايات المتحدة تتولى معالجة مجموعة من المسائل المتعلقة بالسلام التقدمي والعدالة.

(9) كما ورد في خبر نُقل عن abcnews.com في 1 كانون الاول/ديسمبر 1999 بعنوان "احتجاجات عبر الشبكات": نظمت مجموعات متباينة من شبكة العمل المباشر والاتحاد الأميركي للعمال ومجموعات بيئية ومدافعة عن حقوق الإنسان اجتماعات حاشدة واحتجاجات عبر الإنترنت ففتحت بذلك الأبواب أمام العالم كلّه للوصول إلى المعلومات مما لم يكن أبداً وارداً منذ خمس سنوات.

في آذار/مارس، هاجم الناشطون مجموعات الأخبار وأنظمة توسيع قائمة عناوين العملاء_ وهي مجموعة من رسائل البريد الإلكتروني التي يستعملها الناس كنوع من الحديث الطويل الأمد- لتنظيم الاحتجاجات والاجتماعات الحاشدة.

بالإضافة إلى ذلك، في حين طلب المنظمون من المحتجين أن يوافقوا على عدم الإنخراط في العنف، ظهر موقعٌ على الإنترنت طلب بإلحاح من المحتجين ضد منظمة التجارة العالمية أن يساهموا في تعطيل عمل مواقع منظمة التجارة العالمية على الإنترنت، كما شكلت مجموعة أخرى موقعاً مناهضاً لمنظمة التجارة العالمية يضاعف من شكل الموقع الرسمي (راجع موقع ر.ت. مارك على الإنترنت Rttp://gatt.org/، لقد صممت المجموعة ذاتها نسخة مطابقة عن موقع جورج و. بوش على الإنترنت واستخدمت الوسائل الهجائية والنقدية فنجحت في إثارة سخط حملة بوش). لمزيد من التفاصيل حول التظاهرات المناهضة لمنظمة التجارة العالمية في سياتل ولتحليل واضح وصريح للمسائل المتعلقة بها، راجع الملفات التي تم جمعها في دناهر وبورباخ 2000 وكوكبورن وسانت كلير وسيكولا 2000. وراجع سميث وسمايث 2001 لتحليل مفصل لاستعمال الإنترنت في التظاهرات ضد منظمة التجارة العالمية. لقد وجدا 4089 موقعاً على الإنترنت تحوي موادَّ خاصة بجلسات منظمة التجارة العالمية في سياتل وقد اختارا منها 513 موقعاً للفحص العميق والتصنيف.

(10) راجع على سبيل المثال ما كتبه مارك بوستر بعنوان: «الديموقراطية في الاتصال والتحكم: الإنترنت والحقل العام» (1995) الذي يتناول بشكل رئيسي سياسة العلاقات الاجتماعية ضمن الاتصال الإلكتروني (www.hnet.uci.edu/mposter/writings/democ.html) هذا الموضوع، الذي تتم مناقشته في المحادثات عبر الإنترنت والمنشورات التي لا تحصى، هو مهمٌ بحد ذاته غير أنه لا يتناول المسألة الأساسية حول كيفية ارتباط الاتصال عبر الإنترنت «بالعالم الفعلي».

(11) لمزيد من التفاصيل حول أهمية أفكار ديبور وسيتوويشنست إنترناشونال العالمي لفهم الوضع الحالي، راجع بيست وكيلنر 1997 الفصل الثالث وحول الاشكال الجديدة لمجتمع الاستهلاك المتفاعل، راجع بيست وكيلنر 2001.

(12) لمزيد من الأمثلة حول كيفية استخدام مجموعة من الحركات الاجتماعية للإنترنت في الولايات المتحدة، راجع كيلنر 1998. ولمزيد من التفاصيل حول طرق مشاركة المواطنين في السياسة الالكترونية في الولايات المتحدة، راجع هيل وهيوز 1998. أما بالنسبة إلى الأشكال الجديدة للمهارات المتعددة في القراءة والكتابة والضرورية لاستخدام التكنولوجيات الجديدة في التعليم والاتصالات والسياسية راجع كيلنر 1998، 2000.

النقاش الموضوعي الثاني
صياغة الثورات عبر الثقافة والوكالة
والعرق والطبقة والجنس

26 كانون الثاني/ جانفي 2001

جون فوران: رغم أنّ العرق والطبقة والجنس- والثقافة والوكالة- تمثّل نظاماً مختلفاً إلّا أنها تتمتع بصلة تجعلها من المواضيع المناسبة لنقاش موضوعي. وأودّ التحدّث بإيجاز عن هذا الامر. في البداية نلاحظ ازدياد تحليلات الثورات المستندة إلى مبدأ المساواة بين المرأة والرجل ومن أبرز الرائدات في هذا المجال قال مُقدَّم (1997)، كارن كامپويرث (Kampwirth) (2002)، جولي شاين (Shayne) (2000) فيما يزداد عدد مثل هؤلاء الأشخاص الآن. بالتالي، باتت العلاقات بين الجنسين تحتل مركزاً محورياً في هذا التحليل أكثر من السابق وهذه مسيرة لا يمكن قلبها في علم الثورة الاجتماعي القائم.

يمكن قول الكلام ذاته، إنّما بدرجة أدنى لسوء الحظ، عن مشروع التطرق إلى العرق والأثنيّة في دراسة الثورات. قد يتكهّن المرء حيال أسباب هذا الأمر بسبب وجود دراسات كثيرة ومتزايدة في مجال علم الاجتماع وفي الولايات المتحدة حول التداخل والترابط بين العرق، الطبقة والجنس وهي دراسات لم تجد طريقها إلى علم الثورات الاجتماعي. فقد حاولت قلّة من الناس ربط هذه الأمور معاً، لكن يمكننا التفاؤل أكثر حيال مستقبل هذا النوع من العمل، على الأقل بفضل بروز حركة زاپاتيستا. في هذا المضمار سأحاول مراجعة بعض هذه الدراسات حول العرق والجنس والطبقة وتداخلها في ما يتعلق بالثورات (فوران 2001). وقد كتب كريس

ماكولي أيضاً بشأن العرق والثورات في أحد الأبحاث القليلة التي تجري مقارنة بهذا الموضوع.

إضافة إلى ذلك، لدينا "تحوّل ثقافي" جرى بشكل كبير في العلوم الاجتماعية وتزايد في مجال علم الثورات الاجتماعي وقد ساهمتُ في هذا المجال (1997) مع أريك سلبين (1997) ج. پ. ريد (2000)، جيف غودوين (اميربابر وغودوين 1996) وفريدة فرحي (1990) وغيرهم. ويتكرر الأمر ذاته بالنسبة إلى الوكالة، ومرّة أخرى ينبغي أن نُثني على أريك سلبين وغيره من الأشخاص الذين علّقوا على هذا الموضوع بمن فيهم ليندا كلوزال وعمل جيف غودوين وآخرين (غودوين 2000).

أمّا كيفية الربط بين كلّ هذه الأمور فمشروع مطروح للجدل. برأيي هذا جزء من المواضيع البارزة في حقل علم الثورة الاجتماعي كما هو الآن وقد بدأت تستقطب الانظار وتتطوّر وسيزداد ذلك في المستقبل. بالتالي من المنطقي أن نسأل كيف تساهم العولمة في صياغة العلاقات بين الطبقات والاعراق والجنس وهو سؤال صعب للغاية. وعلينا ثانياً أن نسأل ما دور الثقافة في الظروف الراهنة وثالثاً ما هي المسائل التي ينبغي على الإئتلافات الثورية حلّها في المستقبل وكيف ستفعل ذلك؟

أقترح أن نناقش سؤالاً تلو الآخر والجزء الأول يتعلّق بسؤال غير واضح: كيف تساهم العولمة في صياغة العلاقات الطبقيّة العرقية والجنسية؟

كارلوس ڤيلاس: أنا متفائل حقاً حيال هذا السؤال المحدّد لأننا نرى تقدّم الثورات عندما نتطرّق إلى مسائل الهويّة هذه، بالتالي فإنّ الثورات اليوم أكثر ترابطاً وتعقيداً ممّا كانت عليه قبل 50 سنة. تتضمن جداول الأعمال الثورية عدداً من الأسئلة وتتعاطى مع هذه الأسئلة بطريقة أكثر إطّلاعاً على الثقافة الثورية وأكثر فهماً لها.

نحن نعرف أن أهداف الثورة والتحوّل تتخطّى المسائل الإنتاجيّة والمؤسسات السياسية وما شابه. نعرف أنّ أميركا اللاتينيّة تعاني مسألة التفرقة بين الجنسين ونعي وجود مسألة أثنية ثقافية في أميركا اللاتينية مما يتعارض تعارضاً حاداً مع طريقة النظر إلى الثورات قبل 50 سنة، وهذه هي مساهمة الثورات التي وقعت في أميركا اللاتينية خلال تلك السنوات وهذه أيضاً مساهمة قدّمتها عولمة فكرة العدالة وهي أكثر بُعدٍ تقدّمي للعولمة- تداخل المسيرات الثورية الداخلية مع الافكار والحركات الاجتماعية والمفكرين والناشطين والمنظمين في أنحاء العالم. لا يمكننا فهم الحركة الأميركية اللاتينية المطالبة بالمساواة بين المرأة والرجل من دون أن نأخذ بعين الاعتبار صلة

الحركات النسائية الأميركية اللاتينية بالحركات النسائية الاسبانية أو في الولايات المتحدة، فقد أغنت كثيراً البرنامج الثوري الأميركي اللاتيني رغم أنّ الصلات الأولى كانت نزاعيّة في العديد من الحالات.

يمكنني العودة أكثر إلى الوراء فالماركسية ليست إيديولوجية العالم الثالث، لقد أحضر أحدهم الماركسيّة إلينا، إلى أفريقيا وأميركا اللاتينيّة. في حال أميركا اللاتينية اتت الفكرة أساساً مع العمّال الذين هاجروا من أوروبا. وعند التطرّق إلى هذه المواضيع، نرى أحد أفضل أبعاد العولمة - عولمة الإدراك التقدمي. ولا شك لديّ - وهذا ليس مجرّد تكهّن أن أحاول اتباع امتداد خطي للتاريخ- في أنّنا في المستقبل سنواصل التقدّم في هذه المقاربة الأكثر تعقيداً وترابطاً واندماجاً وتوازناً حيال الثورات وكلّما تمكنا من ضمّ هذه الأبعاد زادت قدرتنا على التوصل إلى حلّ إيجابيّ للمشاكل التي نواجهها.

أنا أدعو هذا الأمر بالتضامن عبر الحدود. أطلق المفهوم الماركسيّ الأساسيّ لتضامن العمّال الدوليين في عالم الأمم وكان العمال الأوروبيون متورطين بعمق في السياسات القومية. بعد الثورة البولشيفيّة المزعومة روّج الاتحاد السوفياتي "للأممية" التي كانت في الواقع دعماً دوليّاً لسياسته الخارجيّة وفشل العديد من الحركات التقدميّة في أميركا اللاتينية فشلاً ذريعاً بسبب تحالف الأحزاب الشيوعية الوطنيّة مع السياسة الخارجيّة للاتحاد السوفياتي. نواجه الآن احتمال الأمميّة التقدميّة الفعليّة لأنّ العولمة الرأسمالية تتيح التضامن التقدمّي الفعلي عبر الحدود ربما للمرّة الأولى في التاريخ.

جيفري بيج: تخلق العولمة تناقضاً في فئتي الطبقة والجنس ممّا يولّد بعض المشاكل حيال طريقة تنظيم العالم سابقاً، وبالتالي يخلق بعض الفرص، فمثلاً مبدأ الطبقة ثمّ تحديده تقليدياً منذ مرحلة صراعات الطبقة العاملة في القرن التاسع عشر مع صورة الذكر الاوروبي المستقل الذي يكسب الأجر. وتبدأ العولمة بهدم هذا المفهوم: من هو العامل اليوم؟

قبل كلّ شيء العامل هو على الأرجح امرأة وبما أنّ الرأسمالية العالمية تستغلّ العلاقات التقليديّة بين الجنسين لفرض نظام الاستغلال المفرط للعالم الثالث مما يعني أنّ العمّال الذكور، العمّال الصناعيين في الولايات المتحدة يجب أن يتطرقوا إلى مسألة ظروف عمل النساء في مصانع شركة نايكي في ڤييتنام بالتالي فإن المفهوم الكامل الذي تفترضه السوق لهوية العامل يتعرض لهجوم اجتماعي ومفهوميّ وما إلى

ذلك ممّا يؤمّن الفرصة لإعادة صياغته بطرق قد تحقّق التضامن بين هاتين الفئتين وأظنّ أنّ الأمر ذاته ينطبق على المسألتين الوطنيّة والاثنية.

إضافة إلى ذلك فإنّ العولمة هي فكرة تطوّر الجنوب في العالم الثالث لكنّها تؤثر أيضاً في المنشأ. يكفي الذهاب إلى لوس أنجلوس لرؤية تطوّر المعامل المعرّقة التي تتكاثر بوجود العمال من أميركا الوسطى. هذا نظام استغلالي آخر لكن يُحتمل أيضاً أن يكون العديد من العمّال الذين ولدوا في الجنوب قد أحضروا سياساتهم معهم، وعند بروز حركة «إنصاف البوّابين» في لوس أنجلوس كان العديد من الأشخاص القادمين من السلڤادور ونيكاراغوا يضعون مناديل حمراء مع شعار ساندينيستا وغيرها من شعارات أميركا الوسطى.

بالتالي ثمّة إمكانيّة للتعاون عبر هذه الحدود وهي إمكانية لم تكن متاحة في الماضي حين كان الناس "الآخرون" مختلفين عنا ولم تكن مخاوفهم تهمّنا. ينطبق الأمر على مفكري حقبة ما بعد الاستعمار وعلى أشخاص من العالم الأول يقيمون في العالم الثالث فهذه الصداقات والصلات الفكريّة تتطوّر عبر هذه الحدود كي يتمكّن شخص من إيران يدرس في الولايات المتحدة أو يصبح مواطناً أميركياً من أن يصبح جزءاً من هذا المجتمع. لذا فإنّ هذه الحدود بين إيران والولايات المتحدة تنهار بطريقة تبدّل الإعتقاد السائد منذ زمن بأنّ الولايات المتحدة كانت أمّة أوروبية بروتستنتيّة رغم أنّ ذلك كان خطأ على الدوام ويتعرّض الآن لإنتقادات أساسيّة.

بالتالي فإنّ كلّ هذه المسائل التي تنطلق كمحاولات لتوفير كلفة العمل أو لاستغلال العمّال المفرط وما إلى ذلك تؤمّن في الوقت ذاته فرصاً غنية لأشكال جديدة من التضامن لم تكن موجودة سابقاً وما يحلّ بها هي مسألة وكالة سياسية يمكن ان يستخدمها شخص كپات بوكانن لتوليد الأحقاد ضد الأجانب أو قد يعتبر الناس أنّ ظروف العمّال هنا مطابقة لظروفهم في الخارج أو أن يطالب ممثلو العالم الثالث بالمزيد من التفهّم. ويبدو لي أنّ القوى التقدّمية وربما القوى الثورية تلعب دوراً هنا.

ماري آن تيترو: أظنّ أنّ هناك العديد من الأسباب التي تصعّب الوصول إلى هذا التقاطع بين العرق والطبقة والجنس وغيرها من الهويات فأحد آثار العولمة كان إحداث المزيد من الفروقات في مشروع مناهضة العولمة كوسيلة تناغم بدلاً من التخفيف منها ويتّضح هذا الأمر بالنسبة إلى المطالبين بمساواة المرأة حيث جرى

انقسام إلى أنواع مختلفة تجعل المرء مضطرّاً إلى التمتّع بخمسين صفة للتأهل إلى نوع دون الآخر ويطرح هذا الأمر إشكاليات عديدة عند النظر إلى المستوى الأساسي لحقوق الإنسان. وأظنّ أنّ العلاقات بين الجنسين تسبّب مشكلة بالطريقة التي تتقاطع بها مع فئات الهوية الأخرى. وحتى ماركس الذي كان يطالب بالمساواة بين الجنسين على أحد المستويات فقد سحق أيّة إمكانية للتحدّث وزيادة الوعي في ما يتعلّق بمسائل الجنس ولا شكّ في أنّ هذا الأمر ينطبق على العديد من الثورات الماركسية حيث يُقال للنساء "انتظرن المرحلة التالية". تبرز هذه التناقضات حتى في الحالات التي كان فيها الثوار يعملون لمصلحة النساء مثلاً في زمبابواي حيث كان الثوار يلاحقون الأزواج الذين يضربون زوجاتهم ويجمعون المال ويقومون بأمور أخرى لإعالة العائلات. فقد ارتدَّت النتيجة بطريقة سلبيّة جداً على النساء عندما انتهت الثورة أو في ڤيتنام حيث كان تحليل العلاقات بين الجنسين طريقة لفحص القمع الطبقي لكنّ الناس والعمال كانوا يشعرون بالإهانة عند مقارنتهم بالنساء اللواتي كنّ أدنى مستوى فيما كان العمّال يُعتبرون متفوّقين وذوي قدرات كاملة. في النهاية من المسائل التي تحتاج إلى حلّ بالنسبة إلى العلاقات بين الجنسين وإلى العرق إلى حدّ معين هو دور الدولة سواء كانت الدولة التي تسبق الثورة أو تلك التي تليها لجهة سنّ قوانين اللعبة التي تسمح للناس بالتنافس على الأمور القيّمة في المجتمع فغالباً ما تكون العلاقات بين الجنسين فئة استثناء وغالباً ما يكون العرق فئة استثناء وكذلك الأمر بالنسبة إلى الطبقة والترابط بين هذه الفئات يولّد مستويات أكبر من المجموعات المستثناة وهذه طريقة فرّق تَسُد. أظنّ أنّه كان بوسعنا تخطّي هذا الأمر واعتماد مقاربة ناشطة أكثر قوة حيال هذه الفروقات فإنّ قدرة الدولة على استخدام هذه الفروقات ضدّنا ستزول، وبالتالي نتمكّن من استخدام تضامننا لخدمة أنفسنا.

ڤالنتين مُقدَّم: خطرت فكرة في بالي عندما كانت ماري آن تتحدّث عن ڤيتنام: فإحدى القطع النقديّة المفضّلة لديّ هي من ڤيتنام وعليها صورة امرأة في مصنع ويبدو لي أنّ النساء كنّ يحظين بالتقدير لدورهنّ في المجتمع والاقتصاد وقد احتفظت بتلك القطعة النقديّة.

أظنّ أنّ العولمة طرحت مسائل الطبقة والعلاقة بين الجنسين إلى الواجهة بسبل لم تكن واضحة سابقاً، ولا تُقابل البيئة الاقتصادية النيوليبراليّة بالترحيب بسبب تأثيراتها المختلفة في الشعوب العاملة والنساء العاملات والعائلات العاملة والفقراء

وهذه هي الفئات التي يستخدمها الناشطون المناهضون للعولمة وقد وضع الاقتصاديّ البريطاني بول ستريتن (Streeten) (1997) لوحة مفيدة وهي عبارة عن ورقة موازنة للعولمة مع لائحة بالمجموعات الإجتماعية والمناطق الجغرافية التي تستفيد من العولمة أو تخسر بسببها، ويمكن وصف شخص مثلي بأنّه مستفيد من العولمة لكنّ ذلك لا يكفيني، وينطبق هذا الأمر على العديد من المشاركين في الحملات المناهضة للعولمة فهم يعتبرون أنّ العولمة أضرّت بالعمّال والمزارعين والنساء والفقراء وفي هذا الإطار ساهمت العولمة في إبراز مسألتي الطبقيّة والعلاقات بين الجنسين.

وإنّ رغبتي وحلمي ورؤياي وأمنيتي الآن هي أن تبدو الحركات العمّالية في المستقبل أشبه بالحركات المنادية بمساواة المرأة، وأن تتعلم الحركات العمّالية من الأسلوب التنظيمي لهذه الحركة وخلق الحركة المتعددة القوميات التي نجحت الحركات النسائية في إيجادها. فالشبكات النسائية المتعدّدة القوميات تجمع نساء من مختلف الاثنيات والثقافات والديانات والدول والمناطق وهنّ يلتئمن حول جدول أعمال مشترك رغم أنهنّ يشاركن في الصراعات المحلية أو القومية وكذلك في المسائل العالمية. أعتبر أنهنّ لسن قوميات، في الواقع غالباً ما يكون خطابهنّ معارضاً للقومية. ومن أسباب انهيار الأمميّة الأولى هو انحياز قادة النقابات والحركات العمّالية إلى البرجوازيات لكنّ النساء لا يفعلن ذلك على الأقل في إطار الشبكات النسائية المتعددة القوميات التي أشملها بدراستي.

وآمل في المستقبل أن تبدو الحركة العمالية كالحركة النسائية من الناحية التنظيميّة وكذلك من ناحية الرؤيا والإيديولوجية بحيث قد ينشأ ائتلاف أو تحالف بين الحركة النسائيّة والحركة العمّالية وقد يتألف الجسر من نساء نقابيات ومطالبات بمساواة المرأة يعملن في الحركة العمّالية وأظنّ أنّ هذا الأمر سيشكّل حركة ثورية قويّة جداً في المستقبل.

ماري آن تيترو: من الأمور التي تتبدّل في العديد من الدول المتطوّرة والتي هي في طور النموّ هو النضال داخل الدولة بين مجموعات لا تُحدَّد بناء للطبقة وهي حركات تمرّد انطلاقاً من السياسات الإثنية أو السياسات الدينيّة، وأظنّ أنّ العديد من نواحي العولمة تدعم هذا الميل، وبالتالي تحشد الدعم لاستمرار نموّ الرأسماليّة العالمية لكنّ الدول ما زالت مهمّة داخلياً. إنّ الدول تملك القنابل. ومن المفيد أن تسيطر على الدولة بغض النظر عمنّ تكون. وهذه الخلافات بين الدول تبدو عرضة

للهجوم عبر تقسيم الدول بحيث تتمكن من إدارة نزاعات المصالح ضمن الدول ليس كنزاعات طبقيّة لكن كنزاعات بين المجموعات بالتالي يمكن تشجيع الهوتو في رواندا على قتل التوتسي كي لا ينظر الناس عن كثب إلى طبقة الهوتو العليا التي تحكم البلاد والاقتصاد ولكنّها تتعرّض للقمع من الخارج بسبب الضغوط التي تمارسها العولمة على رواندا بالإجمال، وأظنّ أنّه يمكن النظر إلى إنهيار يوغوسلافيا في إطار مستويات التنمية المختلفة بين المجموعات الإثنية الإقليمية التي كان يمكن استغلالها من قبل الراغبين في الاستيلاء على الدولة لأسبابهم الخاصة ليس للقيام بثورة أفقيّة بل لفرض العديد من تكاليف العولمة على مجموعة مختلفة من الناس ليست ضمن دائراتهم وعدم عرقلة النمط الأساسي للعلاقات الطبقيّة ضمن دائراتهم.

كايت برون: من المواضيع المطروحة هنا هو إنْ كانت الطبقة قد اختفت بصفتها هويّة تنظيميّة أساسيّة أو لم تختف أو إذا كانت قد أُخضعت في الحركات التي تلت الحرب الباردة لاستبدالها بهويات دينيّة أثنية أو نسائية أو غيرها. في المراحل الأولى من حركة الزاپاتيستا كانت الوثائق الثلاث أو الأربع الأولى التي ظهرت تحتوي إلى حدّ عنيف خطاباً وحواراً طبقيين لكنّ كان هذا الأمر من الأمور التي اختفت بطريقة غامضة بعد أسبوعين أو ثلاثة أسابيع، فجأة ظهر خطاب عصري مرتكز على الهوية يتمّ التشديد فيه على هوية الحركة الإثنية إلى حدّ أبعد مما كان عليه الوضع في الوثائق الثلاث الأولى. ومع مرور الوقت برز جهد واضح من حركة الزاپاتيستا للاتصال بالمجموعات الأخرى خارج حدودها على أساس الهويات المشتركة التي ليست هويات طبقيّة كما برز في تصريحات ماركوس التالية «أنا شاذ جنسياً أنا امرأة تسير وحدها في قطار الأنفاق»، وذلك لتشبيه نفسه بكلّ الذين تمّ تهميشهم على أساس الهويات غير المرتبطة فعلاً بالطبقة، وعند النظر إلى الوضع في تشياپاس يتضّح أنّ الطبقة ما زالت تلعب دوراً لكنّها ليست الخطاب المحرّك.

جان راس: إنّ ضمّ السكان الأصليين (أو لا) لطالما كان من المسائل الكبرى في الثورات الأميركية اللاتينيّة وما أثار اهتمامي بتاريخ السكان الأصليين في المقام الأوّل كان دفتر مذكرات تشي عام 1967 حيث يكتب عن مدى غباء الهنود الذين يرفضون إعطاءه دجاجهم وخنازيرهم رغم أنّه يحرّرهم، وقد اضطّر في النهاية إلى تحرير الدجاج والخنازير كي يأكل، ولهذا السبب انقلب الهنود ضدّه. يبرز في الممارسة الثورية في أميركا اللاتينيّة هذا التقدّم من رؤية السكان الأصليين كشعوب

ينبغي ضمّها بالقوّة إلى الثورات، وحتى الثورات الشعبيّة لم تكن تضمّ عادة السكان الأصليين الذين لم يشاركوا وحتى بطريقة هامشيّة في السياسات القوميّة وننتقل بعدها إلى غواتيمالا حيث تحسّن الثوار أكثر فأكثر في تعلّم لغات السكان الأصليين، لكنّهم واصلوا السيطرة على القيادة وعلى عمليّة صنع القرارات، ويدور جدل كبير حول هذا الأمر الآن. في النهاية نصل إلى حركة الزاپاتيستا التي يُفترض بها صياغة مشروع للسكان الأصليين لكنّ الأشخاص الذين يتولّون الصياغة ليسوا من السكان الأصليين.

كتبت كارول سميث (1990) عن مدى بقاء السكان الأصليين في أميركا اللاتينيّة وعلى الأرجح في القارة الأميركية بكاملها في مجتمعات صغيرة وانغلاقهم في قوقعة رفض ثقافيّ لما يوجد في الخارج وبسبب مشاركتهم في حركات ثورية أوسع نطاقاً خُرقت هذه القوقعة التي حفظت فيها هذه الحضارات نفسها واتضّح أنّ القادة الأصليين في حركة الزاپاتيستا كانوا أشخاصاً تنقلوا في أنحاء البلاد للعمل في المصانع. وهذا البعد الثقافي غريب لأنّ المشروع الثوري وجدول الأعمال الثوري يبقى عالمياً بفضل المشاركين في الجانب الخارجي العالمي للمجتمع المحلي ولا يُحفظ في المجتمعات التقليديّة التي تقاوم.

وأخشى أنّ يتم ضمّ السكان الأصليين في أميركا اللاتينيّة إلى الثورات عند زوال المجتمعات الزراعية التي وجدوا فيها وكانت هذه المجتمعات قائمة حتى ماضٍ قريب وعندها يتمّ دفعهم إلى المشاركة في ثورات أكبر مع الآخرين فهم لم يحرّروا أنفسهم ضمن تلك الهيكليّة القديمة بالتالي، فإنّ مكان الحضارة في الثورات على الأقلّ في أميركا اللاتينيّة مرتبك ومؤلم للغاية ويمكن الانضمام إلى ثورة المجتمع الأكبر عند حصول التثاقف فقط.

جون فوران: إنّ التثاقف لا يعني بالضرورة طريقاً باتجاه واحد وفيما نفكّر في المستقبل يمكننا التفكير في التثاقف من أدنى المستويات. لنفكّر في أثر الزاپاتيستا في المناطق المدينيّة في المكسيك أو في أميركا الشمالية وأوروبا أو لنفكّر في أثر حركات الاستقلال في الأميركتين وهي حركات تربط بين أميركا الشمالية والجنوبية والوسطى وما إلى ذلك. وفي النهاية الحاجة إلى مواجهة وجود شعوب غير بيضاء في أميركا والنضال بينها لاسيما المجموعات الأفريقية الأميركية والأفريقية الأميركية اللاتينيّة في أماكن ككوبا وفي أنحاء الكارايبي بما في ذلك أميركا الوسطى والبرازيل وغيرها وكيف يندرج نضالها في إطار هذه الصور بطرق معقّدة.

جان راس: أظنّ أنّ السؤال الذي يتعلّق بالسكان الأصليين هو كيف يقومون بالثورات ويحدثون التغييرات الاجتماعيّة الخاصّة بهم والنابعة منهم؟ هل يجب أن يفتحوا آفاقهم الخاصة من دون أن يتكلم الآخرون وأنّ يتصرّفوا عنهم لكن كيف يفعلون ذلك؟ وكما في حالة المطالبات بمساواة المرأة حيث ينبغي على الرجل إفساح المجال للمرأة كيف يكتسب السكان الأصليون الحقوق من دون أن يصبحوا مثل المجتمع المهيمن أولاً؟ وكيف تصبح أنت الطرف الآخر من وجهة نظرهم؟ أظنّ أنّ المسألة تجد نظريات أكثر في حركات مساواة المرأة والكثير من السكان الأصليين- لا سيما النساء- يبحثون عن حركات مساواة المرأة كنقطة انطلاق. كيف تكتسب المساواة للفسحات المختلفة ضمن جماعة كبيرة من دون أن تبتلعك؟ تراودني الشكوك حيال العودة الرومنسية التي رسمتها حركة الزاپاتيستا للآخرين وحيال البديل الذي طرحته للغرب والذي تحوّل إلى سلعة في العالم الأوّل في الولايات المتحدة. أظنّ أنّه حدث سوء تفسير لرغبتهم في المساواة ضمن العالم الأوسع وليس في الإنعزال عنه.

جون فوران: حَرْفيّاً لا يتحدّثون باللغات ذاتها (في تشياپاس وفي أميركا الشمالية) لكن هناك نقطتين لا بدّ من التطرق إليهما. أوّلاً بروز حوار مفاجئ حتى ولو تمّ بوساطة غير كاملة وبشكل غير مباشر؛ فأنت يا جان تتوسّطين الحوار في هذا الإطار. وثانياً فإنّ الفرق بين الحقائق الميدانيّة في تشياپاس وآراء الأشخاص في مكان آخر لا تقوّض الأثر الذي قد تُحدثه هذه الثورة في مكان آخر. قد يكون لها وقع إيجابيّ حتى ولو كان سوء تفاهم أو تفسيراً خاطئاً فلديها أثر حقيقيّ أيضاً في العالم. أظنّ أنّك على حق، لا نريد أن يؤدّي ذلك إلى زيادة سوء التفاهم، لكنّ ذاك الأثر هو بحدّ ذاته تطوّر إيجابي ولا بدّ من إجراء المزيد من التفاعل والحوار على كافة الجوانب لبناء نتيجة أشدّ متانة.

جورج كوليه: إنّ أحد التطوّرات المهمّة هو طريقة اتصال المسائل الشاملة بالأمور المحليّة في الاتجاهين وأظنّ أنّ هناك حاجة فعليّة - بسبب عدم توافر كلمة أفضل- لدراسة إثنوغرافيّة لأنواع التغييرات الثقافية التي تجري في معالم كالتي تتواجد فيها حركة زاپاتيستا. هذا النوع من العمل الاثنوغرافيّ قد يكشف أموراً مفاجئة أو يلاحظ وجودها- مثل استعمال السكان الأصليين لمبدأ حقوق الملكيّة الفكريّة. وهذا أمر ظهر في تشياپاس في السنتين الأخيرتين وبرزت في الآونة الأخيرة جهود من جانب حكومة الولاية لسرقة جدول أعمال حركة زاپاتيستا التي تشرّع أستقلالية السكان

الأصليين، فالولاية راحت تروّج لمشروع قانون حول حقوق السكان الأصليين الثقافية في أحد المنتديات التي نظّمتها للاستماع إلى رأي السكان الأصليين حول الثقافة. لقد توقعت أن يتحدّث الناس عن الغناء والرقص وغيرها من الأمور التي غالباً ما تُعتبر ثقافية بدلاً من ذلك أراد عدد من أخصائيّي المعالجة بالأعشاب فهم حقوق الملكية الفكرية الخاصة بهم بالنسبة إلى أدوية الأعشاب التي قد تستخدمها شركات إنتاج الأدوية، وهناك في الواقع حركة معارضة لمشروع بيولوجي يجمع النباتات لتحديد قيمتها في مجال صنع الأدوية، وتعتبر حركة المايا المعارضة للمشروع أنّه بمثابة قرصنة بيولوجيّة وهو وصف اعتمدته التيارات المتعدّدة القوميات التي شاركت في احتجاجات سياتل. ويترافق احتجاج المايا هنا مع مفهوم خاص بالسكان الأصليين يتعلّق بالأرواح الشريرة التي غالباً ما تترافق مع الفتشيّة (fetishism). كما قال مايكل توسيغ (1980) في كلامه عن أميركا اللاتينيّة. يشير المايا إلى أنّ الباحثين عن النباتات هم أرواح شريرة ويطلبون من شعوب العالم الأول النظر إليهم بهذه الطريقة. بالنسبة إلى المايا يُستخدم مفهوم الأرواح الشريرة للتحدّث عن الرجال الآليين الذين يُستعمَلون الآن في مجال التصنيع في العالم الأول. لا شكّ في أنّ بعض السكان المايا مثل الذين تعاملت معهم جان راس وقد تنقّلوا في أوساط العمل الدوليّة وشاهدوا الرجال الآليين الصناعيين وربما اختبر البعض عمليات التصنيع التي تتمّ بفضل الرجال الآليين. إنّ المقصود هو وجود انعكاس لفكرة حقوق الملكية الفكرية المؤسساتيّة، وهي من خصائص العالم الأوّل على محاولات المايا استعمال هذا المفهوم لخدمة مشاريعهم الجماعية. في الوقت ذاته فإنّ بعض أفكار السكان الأصليين مثل فكرة الأرواح الشريرة تتسلّل إلى العالم الثالث وهذا أمر جديد، ولم نكن نشهد ذلك على الأقلّ بطريقة مباشرة بين الفئات العالمية المتعددّة القوميات والمحليّة في الإطار الذي كنّا نعمل فيه خلال الستينيات، عندما كان تدفّق الأفكار يتمّ من العالم الأوّل إلى العالم الثالث.

ڤالنتين مُقدَّم: تحدّثنا كثيراً عن تشياپاس كمثل عن حركة السكان الأصليين التي يجدها المشاركون في هذه الحلقة مشجّعة وتقدّميّة لكن هناك حركات أخرى ذات صلة بالعولمة رغم أنّ الصلة قد لا تكون واضحة كثيراً أو أنّها قد تفرض إشكاليات أكبر. ما هو ردّنا على حركات السكان الأصليين في آسيا أو أفريقيا أو الشرق الأوسط أو الاتحاد السوفياتي السابق؟ ماهي صلتها بالعولمة نظراً إلى أنّها لا تتمتّع ببرنامج النقاط

العشر الرائع الذي وصفته حركة زاپاتيستا لتحرير النساء؟ فالشيشانيون لا يتمتّعون بذلك ورغم أنّ شريحة كبيرة من نمور التاميل بما في ذلك أولئك الذين ينفذون العمليات الانتحاريّة تضمّ النساء، لكن ليس لديهم برنامج اجتماعي يراعي النساء أو برامج تحرّر النساء، فهل هي جزء من سجلّنا الثوري أمْ لا؟

أريك سلبين: لا يمكننا أن نختار فقط الحالات التي تعجبنا وتريحنا. أن نتساءل مثلاً إنّ كنّا سنتحدث عن الجنس والثورات ماذا نفعل بحالة «الطريق المضيء» حيث هناك سلسلة عوامل يمكن تصنيفها في إطار العلاقة بين الجنسين لكنّها تتبلور بطريقة تزعج الكثير من الأشخاص؟ هناك أيضاً بعض الحالات المثيرة للاهتمام في شمال أفريقيا، في الجزائر في بداية الستينيات ولاحقاً في جنوب الصحراء الأفريقيّة. في مرحلة ما من العام 1969 تولّى أميلكار كابرال السلطة في كايب فيردي وألقى خطاباً مذهلاً حول "حزبنا ويجب أن يخضع النضال لقيادة أفضل أبناء الشعب وبناته" مشيراً إلى أنّه لا يمكن تهميش الناس ببساطة وما يثير الاستغراب هو أنّ هذا الجزء من الخطاب لم يؤثّر في الحشود، والمثير للاهتمام هي محاولة إيجاد الإطار المناسب لذلك.

من ناحية ثانية قيل إنّ اجتماعاً هاماً عقده قادة منظمة شعب جنوب شرق أفريقيا في مرحلة ما لاتخاذ قرار بشأن الخطوات الضرورية لمواجهة البيض الذين استلموا المراكز القياديّة. يبدو أنّ اجتماعاً حامياً استمرّ ليومين أو ثلاثة أيّام والقرار الأساسي الذي اتخذ هو التالي: "حسناً، نحن لم نتوصّل إلى حلّ في عطلة الأسبوع فبئس الأمر" وسيكون من المثير للاهتمام أن نراجع لهجة ونبرة مجموعة من الثوار السود الأفريقيين الذين كانوا يسعون إلى إيجاد حلّ للتعاطي مع رفاقهم البيض الذين كانوا معهم منذ مدّة طويلة.

جون فوران: أنا أدرك انتقاد جون والتون لهذا السؤال وكان من الصعب عليّ إيجاد طريقة لطرحه وقد وضعت ثقتي بالنقاش الجاري في اتجاهات مختلفة كطريقة لتوليد الأفكار، وبعد أخذ الانتقاد بعين الاعتبار أنتقل إلى السؤال المستحيل حول الدور الذي تلعبه الثقافة في ظلّ الظروف الراهنة وبهدف زيادة النقاش حدة أنتقل إلى السؤال الثالث والأخير الذي أطرحه اليوم:

ما هي المسائل التي ستضطرّ الائتلافات والتحالفات الثورية في هذه الفئات وغيرها، بسبب وجود فئات أخرى من ضمنها الهوية، إلى حلّها في المستقبل وكيف

ستتوصّل إلى ذلك؟ ويمكن التطرّق إلى السؤال بطريقة ملموسة أو مجرّدة بقدر ما تريدون، وأنا أسأل بالتحديد ما هي المشاكل التي ينطوي عليها تشكيل التحالفات الثورية؟ ما هي المسائل التي ستضطرّ ائتلافات المجموعات الأخرى إلى مواجهتها لا سيما الاختلافات بينها وكيف ستواجهها؟ إنّ الموضوع بالمعنى الأوسع يتضمّن الوكالة، بناء الائتلافات وهذه الفئات التي تقسّم وتفرّق وتعارض الضمّ إلى الائتلافات الثوريّة، وتلعب الثقافة دوراً هنا بالنسبة إلى الكثير من الأشخاص.

جيفري بيج: في البداية قدّمتُ فكرة لهذا المؤتمر عن بحث بعنوان «المواضيع النظرية: الطبقة، العرق الجنس والعصرنة» وردّاً على الدعابات الكثيرة حول عبارة «ما بعد العصرنة» التي استخدمتها أقول إنّ الردّ الأكثر دقّة قد يكون "معارضة العصرنة" لأنّه على عكس مبادئ ما بعد العصرنة التي تنادي بالهويات المرنة، أظنّ أنّنا أمام مشروع ثوريّ معارض للعصرنة ولست أنا من يقسّم فئات الاقتصاد العالمي بل الرأسماليّة العالمية تفعل ذلك شرط توافر الفرصة المناسبة كما قلت سابقاً. ما يتأتّى عن هذه الأمور هو وجود صعوبات جديدة في تخطّي هذه الحركات المنفصلة وهذه الهويات المنفصلة ومعضلات سياسات الهويّة وصعوباتها ونواياها وهي سياسات تجمّدت حول واقع وجود حركات اجتماعيّة منفصلة منظّمة وفقاً للطبقة، الحركة الاشتراكية، الحركة العمالية وحركة المطالبة بمساواة المرأة المرتكزة حول الجنس والعديد من حركات حقوق الانسان والحركات الوطنيّة المستندة إلى مسألة العرق، ولا شك في أنّ هذه المسائل تتشارك الاهتمامات، لكنّني أظنّ أنّه من المهم للغاية تخطّيها والسعي وراء جدول أعمال إيجابيّ مشترك وما قاله الآخرون بمن فيهم جاين كولييه بهذا الصدد مهمّ للغاية وهو أنّ جدول الأعمال هذا لن يكون نسائياً بالضرورة لكنّه قد يساهم في تطوير أخلاقيات إنسانيّة توحّد الناس لتخطّي هذه الفئات وهنا سأجزّئ بالتأكيد.

في تراث الثورات الليبراليّة هناك مفهوم خاص حيال هويّة الموضوع بما في ذلك موضوع الثورة وهي فكرة اعتمدتها الماركسيّة. إنّه شخص تحرّكه الاهتمامات الآلية وتشغله الإنتاجيّة والأملاك والرفاه الماديّ سواء كان اهتماماً رأسماليّاً بالثروة المتزايدة أو اهتماماً اشتراكيّاً بإعادة توزيعها؛ وينصبّ التركيز في الحركة العمالية على هذه الأمور وحتى مفهوم العمل بحدّ ذاته هو بناء لموضوع آليّ معيّن، إنّه تحوّل الكائنات الحيّة إلى عمل مجرّد وتجريدهم من إنسانيّتهم الأساسيّة.

تصرّفت الحركة الاشتراكيّة كما لو أنّنا تحوّلنا إلى هذه الكميّة المجرّدة من العمل وطالبت بمزيد من الحقوق للعمل وما إلى ذلك. وبرزت حركة عمّاليّة نسيت أنّ جوهر المشكلة هو تحوّل الناس إلى العمل. هذه مسيرة تدور في مختلف أنحاء العالم فيما يتمّ ضمّ الناس إلى الاقتصاد العالمي لكنّهم يعرفون أنّهم يندمجون في أمر بعيد ومختلف لأنّهم يعيشون في عالمهم الثقافي المختلف، وهناك انزعاج متزايد في العالم المتطوّر أيضاً وهو يتميّز بتبدّل الوعي ضمن الفئة-العليا- المتوسطة من الناس الذين لا يريدون الاندماج في هذه العمليّة وخسارة إنسانيّتهم. وينطبق الأمر ذاته على النساء اللواتي اقتربن من هذا الموضوع الذكوري؛ ببعض الخوف يجب أن نتخطّى الطبقة وأظنّ أنّ الأمر ذاته ينطبق على العرق: وإحدى الصعوبات التي نواجهها هي أنّ الناس يعتقدون أنّنا نعرف ماهو العرق. نحن نستعمل كلمة نعرف أنّها خاطئة. فما من أعراق بشريّة ولا يختلف الناس على أساس بيولوجي. في الواقع ما فعلناه لسوء الحظ هو إخفاء طابع عنصريّ على الناس لأننا نقول إنّهم يتمتعون باختلافات بيولوجية. هذه كلمات خطيرة تعبّر عن الاختلافات البشريّة التي لا يمكن تبديلها، وطالما أنّنا نعتبر أنّها اختلافات لا يمكن تبديلها سيكون من الصعب علينا بناء الفروقات، وسنناقش هذه المسائل التي كان إريك يتحدّث عنها بين البيض والسود وما إلى ذلك.

تتلازم هذه الفئات بحدّ ذاتها مع أفكار حول العصرنة وحتى علماء الاجتماع لا يعرفون حقاً ماذا نعني عندما نستخدم هذه التعابير العرقيّة. أظنّ أنّنا غالباً ما نعني أنواع الاختلافات الثقافية، بكلمة "أبيض" يبدو أنّنا غالباً ما نقصد الموضوع الذرائعي الحديث والأشخاص الذين يتمتعون بميّزات يُفترض أنّها تخصّ البيض أكثر من غيرهم، ويجب أن نتخطّى هذه المسائل وأن ندرك ما نتحدّث عنه كي نبني حركة تقرّ بالاختلافات السابقة التي خلقها القمع العنصريّ، وقد كانت مفارقة الثورات الليبراليّة خلق هذا الموضوع الذرائعيّ المستقل ولا تقتصر المسألة على تحرير المرأة من هذا الأمر فلماذا يريد معظم الذكور أن يتقلّصوا إلى مواضيع ذرائعيّة؟

جاين كولييه: للتوسّع في الكلام عن أفكار الذات وما قد يعنيه ذلك إلى الكائن البشريّ، لا بد من القول إنّ ظهور الموضوع الليبراليّ العصري حصل عندما شعر مالكو الأراضي أنّ الخضوع للملك لن يسلبهم أملاكهم، وأنّ عليهم تولّي زمام الأمور بأيديهم فخلقوا هذا الموضوع الليبراليّ الذي جذب الجميع وتخيلّوا أنهم متساوون وأنشأوا هذه الأرضية المتساوية، وقد نتساءل مجدداً عن ماهيّة الموضوع وعن

الأشخاص الأشرار في هذا الإطار وقد لا تكون حياة الرأسمالي الثري مناسبة إذا إقتضى الأمر العيش وراء الجدران العالية والأسلاك الشائكة بوجود حرّاس وعدم القدرة على إرسال الأولاد إلى الخارج خشية إختطافهم، بالتالي لا يمكن للمرء أن يعيش حياته، ولذا قد يشكّل أفراد الطبقة العليا الذين يعيشون حياة مقيّدة، على الأقل في بعض أماكن العالم جزءاً من إعادة النظر في معنى البشريّة والقدرة على عيش الحياة من دون الجدران العالية والحراس والأسلحة. وسيحصل التغيير الثقافي لأنّ النخب اختبرت الحاجة إلى التغيير وقد نرغب في التفكير في ما تفعله العولمة بحياة الأثرياء الذين يضطرّون إلى العيش وراء الجدران العالية والأسلاك الشائكة.

جيفري بيج: إنّ مهمّة الثورة والبرنامج الإيجابيّ تقضي ببناء فكرة الإنسانيّة المشتركة، الإنسانيّة العالميّة التي تتخطّى هذه الفئات الاصطناعيّة، وقد ذكّرني دايفيد هارفي بأنّ فكرة الأجناس-الحيّة لدى ماركس كانت فكرة أخلاقيّةِ العناية والاهتمام البنّاء بالكائنات البشرية الأخرى ككائنات بشريّة وكجزء من الطبيعة ويبدو لي أنّه ينبغي علينا صبّ تركيزنا على هذا الأمر وتفادي الطابع الكوني الخاطئ للتنوير الذي يقول إنّ الذكر الغربي وحده هو البشريّ، وإنّ نجاح الحركة يعتمد على استبدال فكرة الإنسانية المشتركة العالمية لتخطّي فئات الجنس وفئات العرق، وأظنّ أنّ هذا البرنامج قد ينجح في الإطار الراهن بسبب التغييرات التي أحدثتها الرأسماليّة العالميّة بحد ذاتها، وقد يصبح بوسعنا التعبئة للتغيير الاجتماعيّ على أساس أخلاقية مشتركة وإيديولوجيّة مشتركة.

ماري آن تيترو: كلّ هذا جيّد لكنّني أظنّ أيضاً أنّ الأمر من نواحٍ عديدة يشبه السلام والحب والغرانولا، وعندما نحاول التعبئة عبر هذه الخطوط ننسى عمق هذه الانقسامات في كلّ البنى الاجتماعيّة والجزء الذي تحتلّه عمليّة إعادة التوزيع في حديثنا وهذه عمليّة ينبغي علينا التطرّق إليها مباشرة؛ وثمّة مثل على ذلك وهو ليس اقتصادياً: هناك اقتباس شهير عن غولدا مئير يقول إنّ السلام لن يحلّ في فلسطين حتى تحبّ الأمهات الفلسطينيات أولادهنّ بقدر ما تحبّ الأمهات اليهوديات أولادهنّ: وهذا برأيي دليل على مهمّة الذاتيّة الداخليّة الصعبة، وهذه الفروقات حقيقيّة في طريقة تصوّرها وترسيخها في أذهان الناس، نعم نحن بحاجة إلى كلام وخطاب ثوريّ لتخطّيها لكنّها ليست مسألة سهلة، وأظنّ أنّ علينا أن نتطرّق مباشرة إلى ما يمتلكه طرف ويفتقر إليه طرف آخر.

جيفري بيج: السلام والحبّ والغرانولا؟ في الواقع أنت تعطين مثلاً يدعم مثلي، فأيّ شخص يتمتّع بأخلاقيّة بشريّة لن يدلي بملاحظة عرقيّة تحطّ من قدر الآخرين كالقول الذي اقتبسته للتوّ، وهذا بالضبط ما ينبغي علينا النضال ضدّه، وأنا لم ألمح قط إلى أنّ الأمر سيكون سهلاً، ولم أقترح مهرجان حبّ بل أقترح وضع جدول أعمال سياسيّ للتخلّص من هذه الفئات وانتقاد التصريحات المماثلة وهذه الملاحظات العرقيّة الفظيعة أينما ظهرت، وليس علينا مهاجمة الدولة فحسب، بل أيضاً فئاتنا ووعينا بهدف إفساح المجال أمام التعبئة السياسيّة للتعاطي مع الاختلافات البنويّة الفعليّة القائمة بينها، بالتالي لا أريد تجاهل ذلك على الإطلاق، لم تكن تلك نيّتي، لكنّني أظنّ في البداية أنّ الناس لن يهتمّوا بتخفيف الحرمان الماديّ للفلسطينيين واليهود قبل أن ينظروا إليهم ككائنات بشريّة، تلك كانت وجهة نظري.

جون فوران: يسرّني أنّك أوضحت ذلك لأنّ ردّ فعلي كان الاعتقاد بأنّك كنت تقول إنّ "علينا اعتماد نوع من عمى الألوان". وإنّ هذا الأمر هو ذاته كمناهضة العنصريّة وهو ليس كذلك، ومن دون النضال المناهض للعنصريّة والراسخ في الثورة لن نحظى بتحالف متعدّد الأعراق سواء كان ثورياً أو غير ذلك، لذا يسرني توضيح الأمر لأنّني أظنّ أنّ سوء تفاهم قد حدث.

لنتحدّث عن التحالفات الثوريّة الفعليّة. عندما تتحالف شريحة كبيرة من الشعب بسبب وجود عدوّ مشترك وعندما تنجح في الاستيلاء على السلطة تتمحور المشكلة التالية على ما ينبغي فعله. يتمّ التخلّص من الشاه وفجأة تنقسم الآراء المختلفة حيال الخطوة التالية أمّا إبقاء تماسك هذه التحالفات فهو المشكلة، وينبغي في الواقع تعلّم الدروس من الماضي لأنّه مليء بالمحاولات الفاشلة لتحقيق ذلك.

فريدة فرحي: تظهر الائتلافات لأنّنا نكوّن صورة واضحة عن هويّة العدوّ وعندما يتبلور العدوّ إلى حدّ إنشاء هذه الائتلافات يصبح عدوّاً مشتركاً وبالطبع يكون الأمر سهلاً عندما ينحصر في شخص واحد فقط، وعندها يكفي قطع الرأس للانتهاء. إنّ الاتفاق المرحليّ الذي يتمّ قبل انهيار كلّ شيء يرتكز على أساس ذاك العدوّ المتبلور. لسوء الحظ تتيه الثورات عندما "يأسرنا العدوّ"، وهذا يعني أنّنا نصبح مهووسين بالعدوّ ولا يمكننا التخلّي عن ذلك وفي نضالنا ضدّ العدوّ ينتهي بنا الأمر إلى إبادة الآخرين من ائتلافنا، ومن الهيئة السياسيّة؛ وثمّة مثل على ذلك في إيران. ففي محاولتينا لتحرير إيران وتحقيق الديموقراطيّة فيها، أسرنا العدوّ البريطاني في المرّة

الأولى والأميركي في المرّة الثانية، وبعد 20 سنة ما زلنا نقول ذلك لأميركا ونستبعد الناس عن الهيئة السياسيّة بما أنّهم يخدمون أميركا.

بالتالي، من الصعب تخيّل سياسة إيجابيّة من دون إتخاذ الخطوة الأولى المتمثّلة بتوضيح هويّة العدوّ في ذلك الإطار المحدّد وعندها الحرص على عدم القيام بالخطوة التالية والتفكير في ما تتضمنّه هذه الأمور ومراقبة تحركاتنا باستمرار وتذكير أنفسنا بما حصل في ماضينا وهذا ما كنت أقصده لجهة الإنتباه أكثر إلى الوسائل المتّبعة.

ڤالنتين مُقدَّم: هناك خطر فعلي بانهيار التحالفات والائتلافات سواء كانت ثوريّة أو غيرها عندما لا يحظى المشاركون في هذه التحالفات والائتلافات بالفرصة للتفاوض على اختلافهم وآرائهم وتصوّراتهم أو عندما لا يكونون على استعداد لذلك لعدّة أسباب. أمّا المثل الأبرز فهو الثورة الإيرانيّة التي وصفها الكثيرون بالثورة الشعبيّة. فقد تألّف الائتلاف الثوري من مجموعات معارضة ذات جداول أعمال مختلفة لكنّها لم تجلس قط حول طاولة المفاوضات للتحدّث عن الاختلافات بينها والتوّصل إلى برنامج أو جدول أعمال مشترك. بدلاً من ذلك كان الخطاب الثوري الشعبيّ مبهماً جداً والاتفاق الوحيد كما قالت فريدة هو أنّ الهدف كان شخص الشاه.

على ضوء نتيجة الثورة الإيرانيّة قد يبدي الناس اهتماماً أكبر بمسائل الوضوح والمفاوضات والتسوية والتوافق. قد يكونون أقلّ استعداداً للمشاركة في تحالفات وائتلافات من دون حلّ الإختلافات والتفاوض عليها بطريقة أكثر وضوحاً، فمثلاً شاركت الشبكات النسائية المتعدّدة القوميات في التحالفات والائتلافات الواسعة النطاق المناهضة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية وفي الحملة الآيلة إلى إنهاء دين العالم الثالث. لكنّ حركة (DAWN) أو [بدائل التنمية مع النساء في الحقبة الجديدة] تعمّدت اختيار شعار "العدالة الاقتصادية والعدالة بين الجنسين" وهي تبدأ بيانها الرسميّ بالكلام التالي: "نحن ندعو إلى وضع حدّ لأعمال القمع على أساس الطبقة والعرق والجنس إلخ. "لكنّ حركة (DAWN) أوضحت عدم تساهلها مع المجموعات الكاثوليكيّة التي شاركت في يوبيل العام 2000 وحملة إلغاء ديون العالم الثالث، والحركة قلقة من أنّ المجموعات الكاثوليكيّة قد لا توافق على مسائل تتعلّق بصحّة المرأة وحقوقها لاسيّما الإجهاض واستعمال وسائل منع الحمل. لم يدفع هذا الإختلاف حركة (DAWN) إلى الانسحاب من هذه الحملات لكنّها أعربت عن عدم تساهلها. في المستقبل ينبغي على المجموعات أن تأخذ بعضها على

محمل الجدّ أكثر وعلى مجموعات النساء وتلك التي تُعنى بحقوق الإنسان ومسائل البيئة وحقوق العمّال وما إلى ذلك أن تتفاوض على سياساتها ورؤاها وتكتيكاتها قبل أن يتوسّع نطاق الحركة وتمضي قدماً.

يبدو لي أيضاً أنّ المستقبل سيشهد عدداً أقلّ من الثورات الذكوريّة بسبب التغييرات البنويّة الاجتماعيّة والإيديولوجية التي حصلت ونموّ الحركات العالميّة المؤيدة لمساواة المرأة وتنظيم النساء وتعبئتهنّ على النطاق العالمي. يجب ألّا ننسى أنّ عزل الطالبان هو نجاح للحركة العالمية المؤيدة لمساواة المرأة. أوشكت إدارة كلنتون على الاعتراف بنظام الطالبان في خريف العام 1996 لكنّ الجهود الدؤوبة للحركات النسائيّة الأفغانية بالتعاون مع الغالبية النسائية و(NAW) في الولايات المتحدة إضافة إلى التحذيرات والعرائض التي رفعتها الحركات النسائية في إيطاليا، إسبانيا، فرنسا، باكستان وغيرها أدّت إلى عدم الاعتراف بالطالبان إلاّ من قبل ثلاث حكومات هي حكومات المملكة العربية السعودية، باكستان والإمارات العربيّة المتحدة. وعَزْلُ الطالبان نتيجة للنشاط النسائيّ العالمي يعلّم دروساً نظريّة وسياسيّة أوسع نطاقاً.

جيف غودوين: كما ذكر العديد من الأشخاص تشكّلت الائتلافات الثورية عادة لمناهضة العدوّ الواضح غير المبهم والملموس الذي يتجسّد بصورة طاغية منفرد وكانت هذه الائتلافات "سلبيّة" إلى حدّ بعيد بمعنى أنّها تضمنّت مجموعات مختلفة جداً التقت على أساس العقيدة المشتركة أو الرؤيا السياسيّة. أظنّ أنّ جزءاً من صعوبة مواجهة العولمة والنيوليبراليّة يتمثّل في أنّ المشروع ليس مركزيّاً بل هو عبارة عن وحش متعدّد الرؤوس، وموقع هذا الوحش غير واضح فأين هو قصر الشتاء الذي سنحتاج اليه؟

هناك وكالات عديدة متورطّة في مشروع العولمة من الشركات المتعدّدة القوميات والمصارف إلى الجامعات والحكومات والمؤسسات المتعدّدة القوميات مثل منظمة التجارة العالميّة. إضافة إلى ذلك فإنّ ردّ هذه الوكالات المختلفة تجاه الضغوط والاحتجاجات تختلف بشكل كبير من مؤسّسة إلى أخرى ومن إطار قوميّ إلى آخر وهذا يعني أنّه من غير المحتمل أن نشهد على المستوى العالمي الردّ القمعي العنيف على التعبئة الشعبيّة، وهو ما ساهم في تجميد الائتلافات الثوريّة. نتيجة لذلك أنا متشائم جدّاً حيال احتمال نشوء ائتلاف ثوري متعدّد القوميات ومناهض للعولمة. وستتعرّض أحكام العولمة للمقاومة على مستويات مختلفة لكنّني لا أظنّ أنّنا سنشهد ثورة متعدّدة القوميات ضدّ الرأسماليّة العالميّة بالطريقة التي توقّعها ماركس.

بالنسبة إلى الذين تحدّثوا سابقاً عن فكرة تعميق الديموقراطيّة أو ديموقراطيّة المشاركة كأساس محتمل أو غِراء إيديولوجي للائتلاف الثوريّ ضدّ العولمة، لا بدّ لي من الإعراب عن شكوكي في جدوى هذا الكلام، نظراً إلى اختلاف الوكالات المتورّطة في هذا المشروع وإلى المسائل المختلفة التي هي على المحكّ والمطالب التي يطلقها أشخاص من مواقع مناسبة. باختصار، يراودني الشكّ حيال احتمال قيام ائتلاف ثوريّ في ظلّ الظروف الراهنة. سوف نرى ائتلافات موجّهة إلى مسائل معيّنة وتعبئة راديكاليّة أكثر بشأن مسائل أخرى، لكنّني لا أظنّ أنّنا سنشهد ائتلافاً ثوريّاً وحيداً ضدّ الرأسماليّة العالمية.

إريك سلبين: أظنّ أنّ قال محقّة بقولها إنّ الائتلافات ستدرك قدرتها على التفاوض والمساومة مع بعضها البعض لأنّ آمال الناس معلّقة على إنشاء هذه الائتلافات، وأظنّ أنّ هناك مجموعة من المسائل «الدنيويّة»: هل سيكون نضالاً مسلّحاً أم لا وإن كان كذلك فمتى سيتمّ وأين وكيف؟ من سيدفع ثمن ذلك؟ أيّة استراتيجيّة سنعتمد إن لم يكن نضالاً مسلّحاً؟ إذا تجاهلنا هذه المسائل فإنّنا نتجاهل عنصراً عالمياً فعلياً وجزءاً من المحادثة البناءة أو المفاوضات بين المجموعات المختلفة التي تحاول إيجاد سبيل للتطرّق إلى هذه المشكلة، مثل أيّ ائتلاف يحاول تصوّر ما سيكون الوضع عليه.

كارلوس ڤيلاس: بحلول نهاية العام 1958 تضمّن الائتلاف الثوريّ في كوبا كلّ شرائح المجتمع الكوبيّ تقريباً حتى البرجوازيّة العليا التي اضطرّت إلى الإنضمام إلى حركة 26 تموز/يوليو بعد فشل الإضراب العام في نيسان/أڤريل 1958. وقد شوهد الأمر ذاته في نيكاراغوا وكان من الواضح بروز ائتلافين في النضال ضد سوموزا وهو ائتلاف ساندينيستا والائتلاف البرجوازي المحافظ، وقد ارتكب سوموزا غلطة بقتل رئيس الائتلاف المحافظ. منذ ذلك الحين لم يظهر بديل على الائتلاف الثوري الذي قاده الساندينيستا وتبرز المشكلة اليوم بالنسبة إلى ائتلاف الحركات القطاعيّة-حقوق الإنسان والبيئية والعلاقات بين الجنسين وما إلى ذلك. كيف سنفكّر في ائتلاف مماثل من دون التفكير في التحوّل من الاحتجاج الاجتماعي إلى الاقتراحات السياسيّة ومن دون التفكير في نوع من القيادة؟ هذا صعب لكنّه ليس مستحيلاً.

بالتالي إنّ السؤال بالنسبة إليّ يكمن في معرفة نوع الائتلافات التي ينبغي بناؤها لمواجهة النيوليبراليّة والعولمة ومن سيقود هذه العمليّة؟ لأنّه سيكون من الصعب

التوّصل إلى حلّ منطقي ما لم يتمكّن أحد هؤلاء اللاعبين من قيادة هذه العمليّة مع بروز الائتلافات وغيابها. حتى الآن تدرّبنا على التفكير في الطبقة العاملة كاللاعب الرئيسيّ في التحوّل الثوريّ، لكنّ هذا الأمر لم يعد صحيحاً، ربما لم يكن صحيحاً قط، لكن من هم القادة المستقبليون الذين سيعلموننا كيفيّة بناء هذه الائتلافات وحول أيّة أهداف؟ ومرّة أخرى ليست لديّ أجوبة.

عبد الله دشتي: أوافق على أنّنا بحاجة إلى نوع من القيادة التي تختلف عمّا شهدناه في الثورات الماضية من كوبا إلى نيكاراغوا وحتى روسيا. أظنّ أنّ ذاك الوقت زال لأنّ تلك الثورات أدّت إلى البيروقراطيّة والتراتبيّة، لذا علينا التفكير في نوع جديد من القيادة التي تحول دون ذلك في المستقبل. أمّا السبيل فهو اعتماد نوع من الديموقراطيّة. كيف نلغي التراتبيّة من القيادة والحصول في الوقت ذاته على التوجيه؟ يجب أن تختلط عفويّة اليوم مع بعض التنظيم ومع قيادة جديدة قادرة على ضمّ المصالح المختلفة كالحركات النسائية التي تشكّل جزءاً منها، اللوطيين والسحاقيات الذين قد يشكلون جزءاً منها، والمجموعات العرقيّة المختلفة التي قد تشكّل جزءاً منها بالتالي، ليست قيادة موحدّة كالتي كنّا نشهدها في الماضي.

كارلوس ڤيلاس: إنّ هذا العنصر الاستبداديّ يتعلّق بأحكام النضال. إذا كنت متخفياً أو ذا طابع سريّ فمن الصعب جداً أن تكون ديموقراطياً في المحادثات، إضافة إلى ذلك إذا كنت ملتزماً النضال العسكريّ لأنّك تواجه دولة استبداديّة يزداد الوضع صعوبة ومن الرائع الآن بناء هذه الائتلافات وهذه القيادات في إطار قانونيّ وفي العلن لكن يبرز دائماً عنصر سلطة، غير أنّه ليس استبداديّاً بالضرورة وتتعلّق الديموقراطيّة على هذا المستوى بالمحادثات والمشاركة وبلحظة معيّنة. وبعد لحظة اتخاذ القرار، ما إنّ يُتّخذ القرار حتى يصبح كأمر.

جورج كولييه: إنّ الجواب الذي ينتج عن النظر إلى ثبات حركة زاپاتيستا هو وجود كميّة من حديد في النار وعدّة أنواع من الشبكات. وقد اعتمدت حركة زاپاتيستا عدداً من جداول أعمال مشتركة يقضي أحدها بوضع حدّ لسيطرة حزب الثورة المؤسساتي على السياسة المكسيكيّة إضافة إلى أنَّ إجراء انتخابات فاز فيها حزب العمل الوطني يخفض الدعم داخل المجتمع المكسيكيّ الذي كان ليستمرّ. على الزاپاتيستيين الآن استعادة مستوى الدعم ضمن المجتمع المكسيكيّ، لهذا السبب يعتزمون تنظيم هذه المسيرة إلى العاصمة مكسيكو وهي المسرح الذي يستحوذ على

الخيال الشعبي كما اعتمدت الحركة جدول أعمال حقوق السكان الأصليين، ويشمل ذلك الائتلافات التي تمتّد إلى أنواع مختلفة من الحركات الأميركيّة الناشئة عن حركة الخمس عشرة سنة التي لم تؤسسها مجموعة زاپاتيستا بل بنت فوقها واستعملتها؛ ولا شكّ في أنّ جدول الأعمال الآخر هو النيوليبراليّ الذي عملوا لتطويره عبر هذه الاجتماعات و«اللقاءات» الوطنيّة والأممية. هذه الأخيرة تتعلّق بالعناصر المختلفة التي يمكن للزاپاتيستيين التلاعب بها بطرق مثيرة للاهتمام بالتالي، عندما لا يكون الهدف هو الاستيلاء على سلطة الدولة إنّما العمل على عدّة جبهات لإحلال التغيير الاجتماعيّ التقدمي فإنّ أحد الأجوبة هو التحالفات الناجحة التي تتشابك معاً بطرق مثيرة للاهتمام بحيث إنّه عندما يتضاءل بُعد إحدى هذه الشبكات لسبب أو لآخر في قدراته في مرحلة ما فإنّ أبعاداً أخرى قد تبرز إلى الواجهة.

لم يكن الزاپاتيستيون يضمّون دائماً الأطراف الأخرى كما يحبّ العالم أن يراهم. لقد تمكنوا من النجاة من الانتقاد في بعض الأمور ويكمن أحد الأمثلة في التفاوض على اتفاقات سانت أندريس، فقد دعوا العديد من مجموعات السكان الأصليين للمشاركة في النقاش المتعلّق بما سيُطرح على جدول أعمال إتفاقات سان أندريس لكن عندما بلغ الأمر حدّ التفاوض مع الحكومة استثنت حركة زاپاتيستا عدداً مهمّاً من مجموعات السكان الأصليين من عملية المساومة، ومضت للتفاوض على الأمور وحدها وقد تمكّنت من القيام بذلك بسبب سلطة الأنواع الأخرى من التحالفات والشبكات التي أنشأتها والتي جعلتها الناطقة باسم حركة السكان الأصليين سواء راق الأمر للمجموعات الأخرى أم لا.

جون فوران: ما أستخلصه من هذا النقاش هو أنّ تاريخ الثورة يظهر تقدّماً من أنماط ثورة النخبة (كما ذكرت جاين) ضدّ الملوك إلى ثورات الطبقات الدنيا من مختلف الأنواع، إلى حركات نسائيّة مستقلّة ضمن الثورة في العقود الماضية، إلى ظهور حركة من السكان الأصليين، إلى جانب الحركة الثورية اليوم أو حتى على رأسها، ويجب مطابقة هذا الأمر الآن مع عدوّ متعدّد الرؤوس كما وصفه جيف غودوين؛ والسؤال أين نحن ومن دون القدرة على تقديم أيّة إجابات فإنّ ما سمعته وأوافق عليه هو وجود مجموعة من المشكلات: هناك مسألة تنظيمية ومسائل ومشاكل استراتيجيّة هناك مسألة ومشكلة رؤيا، وهناك سؤال حول جدوى تمتّع المرء برؤيا أو حول ما إذا كانت الرؤيا تحرّك الناس، وهناك سؤال جديد تتزايد حدّته حول هدف

هذه النضالات هناك أيضاً مشكلة قيادة لدينا حولها عدة وجهات نظر، وهذا طبيعي، بالتالي، نحن أمام الكثير من الأسئلة والمشاكل.

يبدو أنّنا إذا حاولنا التفكير في كلّ ذلك فإنّ الأمر صعب، وقد يتمّ التوصّل إلى أجوبة عديدة. إنّ الحركة المناهضة للعولمة في أميركا الشمالية وحركة زاپاتيستا تواجهان هذه المعضلة الآن، وهذه أسئلة تبقى معلّقة، وهي ترشدنا إلى أبحاث يوم غد، وإلى النقاش الموضوع الأخير وسنتوقّف عند هذه النقطة.

الجزء الرابع

من أفغانستان إلى الزاپاتيستا

14

العولمة والحركات الشعبية

جون والتون

الذريعة

سأناقش في الفسحة الضيقة المتوافرة ثلاث نقاطٍ متصلةً ببعضها وهي أنّ الثورة تشكل ظاهرةً متحولةً عبر التاريخ، وأن عالمَ اليوم الذي يتطورُ يمرُّ في مرحلةِ تحوّل من التنمية إلى العولمة، وأنّ التحوّل هذا يؤثر على طبيعة النضال السياسي كما يظهر ذلك في أشكالٍ متنوعةٍ بدءاً من الاحتجاجات الشعبية والحركات الاجتماعيّة وصولاً إلى التمرّدات والثورات.

لقد طرحت في "المتمردون المقاومون" (1984) فكرةَ أنّ المتمردين ضد الاستعمار وتمرّدات العالم الثالث في نصف القرن العشرين، وعلى الرغم من أنّها مختلفة في بعض النقاط عن الثورات "الكلاسيكيّة" في أوروبا والصين من أواخر القرن الثامن عشر حتى أول القرن العشرين، لم تحمل طابعاً ثورياً أقل إذا ما نظرنا إليها من خلال الحشد الواسع الذي قامت به، والنتائج المبدِّلة التي ظهرت إثرها. تدور الفكرة الأساسيّة ومن دون أن أكرر خطوات الذريعة، حول أنّ الثورات الكلاسيكيّة والمتعلّقة بالتنمية كانت أنواعاً مختلفة من "الثورات الوطنيّة" قادرةً على تقديم مقارنة مفيدة ولكنّها كانت أشكالاً متميّزة عبر التاريخ. على سبيل المثال قامت

الثورات العصرية في العالم الثالث بهدف توسيع الديموقراطيّة الشعبيّة، وناضلت ضد دولة استعمارية أو استعمارية جديدة قويّة، وتضمنت روابط مدينيّة- ريفية، وعجّلت نشوءها المحاولات الوقائية التي قامت بها الدولة لقمع الحركات السياسيّة وحققت في النهاية نتائج شبيهة بنتائج الثورات "الناجحة".

تقودني الأحداث التي درستها في السنوات التي تلت إلى استنتاج أخير وهو أنّ اقتصاداً سياسياً عالمياً جديداً قد اتخذ شكلا" منذ الثمانينيات وأنّنا نكتشف أشكالاً متبدلة للنضال السياسي وصراعات جديدة حول العولمة سوف تنعكس كما تقول الفرضية في نزاعاتٍ مستمرةٍ من ضمنها نشوء الثورات في المستقبل. ستتناول هذه المناقشة أولاً المميزات التي طبعت تغييرات السنوات العشرين الفائتة وتأثير التغييرات على أشكال النضال السياسي في البلدان التي هي في طور النمو وثم ستستنتج تبعات هذا التحوّل بالنسبة إلى الثورات في المستقبل.

التحوّل من التنمية إلى العولمة

لقد شهدت سنوات ما بعد الحرب، في أنحاء العالم النامي والاستعماريّ السابق، نشوء دول جديدة وتوسّع دول قديمة بهدف تحقيق تطوّرٍ على الصعيد الاقتصاديّ وحوّلت الدول الصناعية عبر العالم اهتمامها باتجاه التفتيش عن حلفاء جيوسياسيين وشركاء تجاريين. لقد تشكّل "العالم الثالث" بالفعل في جوٍّ من التنافس في الحرب الباردة والرعاية المتعدّدة الأطراف والمساعدة في التنمية والدمج الاقتصاديّ. بدأت حكومات الدول التي هي في طور النمو بالاستثمار في اقتصادها الخاص وبتنظيمه في مصلحة النموّ الذي تخطط له. لقد تمّ إنشاء مؤسسات مملوكة من قبل الدولة لإدارة هذه العملية وتوجيهها وتأمين تطوّر الصناعات الأساسيّة والتعامل على قدم المساواة مع الشركات المتعدّدة الجنسيات. كان الاستثمار المخطّط له يتضمن مشاريع ضخمة للبنى التحتية بما فيها إنشاء السدود والطرقات والاستصلاح وتأمين الكهرباء والمرافئ. أهمّ ما في الأمر هو أنّ "دولة التنمية" الجديدة (كاردوسو وفاليتو 1979: 143 ، ماك مايكل 2000 :39) تتميّز عن أشكال الدولة السابقة باستراتيجيتها حول التدّخل الاجتماعيّ في تأييد الأجر الاجتماعيّ والملكية العامة والتخطيط المركزي والضمان الاجتماعيّ والعناية الصحيّة وتعويضات العمّال والحد الأدنى للأجور وحقوق نقابات العمّال. لقد كانت دولة التنمية رأسماليّة تعتمد على

التجارة والمساعدات من بلدان الغرب الصناعية، غير أنّها حاولت أيضاً أنّ توفّر رأسمالاً وطنياً في مجموعة سياسات تضمنت إحلال الإنتاج الوطني محل الواردات ومراقبة رأس المال وسعر الصرف والحماية الصناعية والتعاون المشترك (كاردوسو وفاليتو 1979، روشمير وإيفانز 1985، ميغدال 1988 وايت 1988).

أظهرت دول التنمية انحيازاً مدينياً واضحاً يتلاءم مع مزاياها الاتكالية والرأسمالية (ليبتون 1977). لقد اتجّه الاستثمار العام في الصحة والتربية والهندسة والبنية التحتية والمشاريع بنسبٍ متفاوتةٍ نحو المدن الكبرى التي تقع بجانب المقرات الرسمية والشركات. وتحقق هذا الانحياز المديني من خلال شبكة غنيّة من السياسة والتشريع. على سبيل المثال، غالباً ما قوّمت دول التنمية سعر الصرف بأكثر من القيمة في سياسة تدعم استهلاك السلع المستوردة (بما فيها الغذاء) والصادرات غير المتوافرة (المواد الأولية بشكل خاص). قُدمت الإعانات للمستهلكين المدينيين لإظهارالتنمية العامة والتخفيف من الضغوطات المتزايدة حول الأجور والتحسينات في مستوى المعيشة (جانفري 1981). ثم إنشاء ميثاق إجتماعي بين الدولة والمجموعات ذات الدخل المنخفض وهو قائم على التبادل بين صاحب المؤسسة والزبون، وهذا نظام دعم لمجموعة سلع وخدمات جماعية مدينية بدءاً من الأرض والمأوى وصولاً إلى إعانات التغذية والعمالة العامة (كورنيليوس 1975، روس 1975). لقد طورت دولة التنمية، بالطبع، أشكالاً أخرى للرعاية المربحة لجماعات الدخل المرتفع غير أنّ استراتيجيتها كانت قائمة على ميثاق إجتماعيّ جديد مع الأعداد المتزايدة للجماعات المدينية وإمكانياتها السياسية.

لقد صانت البلدان التي هي في طور النمو بجدارةٍ جهاز دولة الرفاه خلال فترات النموّ الاقتصاديّ والمساعدات الدولية الوافرة. نذكر مثلاً العديد من دول أميركا اللاتينية التي اعتمدت برامج الصحة الوطنية والضمان الإجتماعي. لقد قاومت الدول صدمات اسعار النفط والركود الاقتصاديّ في السبعينيات من خلال الاقتراض المكثف لدعم الخدمات العامة والاستهلاك الشعبي، وقد ارتفعت نسبة الدين الخارجي مما تطلّب قروضاً جديدةً لتسديد القروض القديمة. في أوائل الثمانينيات، عندما أدرك النظام المالي الدولي أزمة الدين، كانت المجموعات المدينية قد اعتادت على ضمانات الدولة الأساسيّة. لقد نشأ "اقتصاد الفقراء النفسي" (طومبسون 1966) في سياق جيلٍ كامل على الاعتقادِ بأنّ العمل المضني والولاء السياسي يكافآن بمنزلٍ في

المدينة وفرص عملٍ. وقد طغى الميثاق الاجتماعيّ على معظم الاقتراحات على الرغم من أنّ دول التنمية لم تكن تبتعد عن القمع متى تخطت الطلبات القدرة على إرضاء عدد كبير من المقومات في الوقت عينه. لقد احتملت الغالبية الفقيرة اللامساواة الاجتماعيّة والعجرفة الرسميّة بفضل مزيجٍ بين القوّة والمصلحة، غير أنّ النظام كان مبنياً على التبادل بين المشاركين، وكان ثابتاً في ظلّ الشروط الموضوعة، ولكنّه كان أيضاً بغاية الدقة.

لقد عملت السياسات المثيرة للنزاع في فترة دولة التنمية ضمن إطار صاحب المؤسسة والزبون، ويناسب هذا النموذج منطق دولة التنمية وممارساتها لسببين إثنين، أولاً تقدّم "الزبونيّة" بديلاً أقلّ كلفةً للتعويض عن المظالم مما يتلاءم مع أهداف كل من الدولة والفقراء في المدينة. ثانياً إنها تعمل بشكل فاعل في أوقات النموّ الاقتصاديّ وتوسّع الدولة والتحرك الاجتماعيّ. تلقي جوان نيلسون الضوء في كتابها الشامل بعنوان "السياسة والفقراء المدينيون في البلدان التي هي في طور النمو" على أربعة "نماذج للمشاركة" وهي الجمعيات الاثنية والأحزاب السياسيّة ومجموعات المصالح الخاصّة والروابط بين صاحب المؤسسة والزبون ويعتبر النموذج الأخير النموذج "الأكثر انتشاراً في العالم" (1979: 383) توصل جيلبرت وغاغلر (1992: 180) في مراجعة حديثة لهذا البحث إلى استنتاج وهو أن "الموضوع المتكرّر" هو سياسة اختيار العضو الموجود أصلاً زميلاً لهم. ويشير براين روبرتس إلى أنّ عوامل عدّة أدّت إلى التخفيف من بروز النزاع السياسي والنزاع حول الحقوق المدنيّة في أميركا اللاتينيّة خلال فترة التصنيع لاحلال الإنتاج الوطني محل الواردات، وهي فترة امتّدت من الأربعينيات حتى السبعينيات؛ والعامل الأهمّ بين هذه العوامل بنظري هو هذا التحرك الاجتماعي الذي رافق التمدّن والتطوّر الاجتماعيّ (1995: 194).

ينشأ النضال السياسي بالفعل في دولة التنمية لا سيما في النضالات حول السلع الجماعية والخدمات العامة كسند الملكيّة والمسكن والتنقل والتعليم والصحة والبنية التحتية (شوارع ومجارير وكهرباء). يتأتّى المنطق الكامن وراء هذه المقترحات من شروط التطوّر التابع. يبلغ الرفاه الماديّ درجاته الأسمى عندما يعمل لمصلحة الشعوب المهاجرة والممدّنة بسرعة كبيرة.تواجه أقسامٌ كبيرة من الشعب في مدن المجتمعات التي هي في طور النمو مشكلة الفقر المزمن مع فرصٍ محدودةٍ للتحرّك (على المستوى الجغرافي وضمن الجيل أكثر من المستوى الفردي). لقد غاصت هذه المجموعات في

الاقتصاد الحضري، وحصل ذلك من خلال القطاع الثالث غير الرسمي الذي يعاني نقصاً في العمالة، وحيث تنتفي المنظمات المحتجّة (كنقابات العمّال) والاساليب (كالاضرابات). تشكل الاحياء والمجتمعات المكان الأكثر عمومية للعمل الحاشد، وتشكّل الخدمات الحضرية العملة التي يتمّ بها التبادل السياسي- وهي السلع العامة كالمياه والكهرباء والنقل التي تحسّن وضع الأُسر المادي من خلال تقليص نفقاتها.

تؤيد الدلائل المقارنة هذا الاستنتاج، ويلاحظ پيل (Peil) وسادا أنّ العمّال الصناعيين في أفريقيا محافظون وأنّ العمل الجماعي سريّ وأنه «على الرغم من تفجّر بعض النشاطات الراديكالية غير أنها نادرة» (1984: 265). تستخدم المشاركة السياسية صيغاً أخرى: "لعلّ الأفراد والمجموعات أكثر نشاطاً على مستويي الدفاع والتخصيص، وتأييد عمل الحكومة أو العمل المقترح أو معارضته (مثلاً المطالبة بإنشاء سوق جديدة أو معارضة هدم المستوطنات)" (1984: 342). في أميركا اللاتينيّة:

> يمكن مقارنة نموذج الشعب الحضري الذي تقدمه المستوطنات بالذي تقدمه مثلاً نقابات العمّال. في الاقتصاديات الانتقالية في أميركا اللاتينيّة يشكّل العمّال في الصناعة والبناء والنقل- لاسيما الذين ينتمون إلى النقابات- قطاعاً محدوداً أكثر... لا تمثل مستوطنات الطبقات الاجتماعية الدنيا المقتطف النموذجي الأكثر تنوعاً وتمركزاً للفقراء في المدن فقط، بل الأهم من ذلك أنها تتضمن المظاهر الأكثر حيوية للنشاط السياسي. تشكّل الغزوات المنظّمة للأراضي أمثلةً حيّة على النضال السياسي، هذا إذا ما أردنا ذكر الحالة الأكثر رواجاً... إنّ المطالبة بالمسكن هي ما سيّس الفقراء بشكل فاعل أكثر من الحاجات المهنية أو المتعلّقة بالدخل (بورتس و والتون 1976 : 74).

لاحظ دراكاكيس- سميث أنّ الحركات السياسية للفقراء في المدن تتخذ عادة أشكالاً غير مؤسساتيّة على غرار الاضرابات من أجل الإيجار أو احتلال الاراضي عوضاً عن استخدام الوسائل المؤسساتيّة التي توفرها نقابات العمّال والأحزاب السياسيّة

> كلّما كانت الخيارات المؤسساتية أكثر كلّما شكّل العمل الأقل فاعلية ... فنقابات العمّال قد تكون وسائل نقل غير فعّالة بالنسبة إلى حركة الاحتجاج السياسي للفقراء الذين يتمتع القليل بينهم بنوعية عملٍ قد تقودهم إلى الانضمام

إلى النقابة.... نتيجة لعدم الفاعلية هذه، يلجأ العديد من الفقراء في المدن إلى طرق تدخل مقبولة بدرجة أدنى. . . لعل أكثر أنواع النشاط وضوحاً في هذا السياق هو مصادرة الأراضي من قبل محتلّيها عن غير حق (1987: 51-2).

في الختام، يشير جيلبرت وغاغلر إلى ثلاثة نماذج للنزاع السياسي من بينها «حركة عمال واسعة مدركة للطبقات الاجتماعيّة وهي تشكّل الاستثناء» في حين أنّ النضال من أجل الأرض هو «النشاط السياسي الأكثر وضوحاً للجماعات الحضرية». وتؤدي تظاهرات الشوارع، وأعمال الشغب والعصيان المسلّح دوراً مهماً (1992: 192- 200). إذا ما قارنّا أول مرحلتين، نرى أنّ النزاعات قليلة في ظل نظام الليبراليّة المعصرنة، وأنّ الاعتراض السياسي يسير عبر الآليات المؤسساتيّة النامية، وأنّ الاعتراض متمركز حول السلع الخاصة كالأجور أو الإيجارات. إنّ النزاع في دول التنمية معتدل تسيّره آليات العلاقة بين صاحب المؤسسة والزبون مع ظهورٍ عرضيّ للتمرّد الشعبي ويرتكز هذا النزاع على السلع الجماعية.

العولمة والحركات المضادة

إن العولمة النيوليبراليّة هي عملية بدأت جدياً حوالى سنة 1980 أكثر من كونها واقعاً أنجز في نهاية القرن . وكما توحي العبارة، إنه نظامٌ دوليٌّ جديد يرعى بدرجات متنوعة من النجاح العلاقات الاقتصادية والسياسية بين دول العالم وشعوبه. يتألّف النظام من ثلاثة مكونات: أولاً إنّه مركبٌ مؤسساتيٌّ منسّق يتألّف من منظمات متعددة الأطراف أبرزها صندوق النقد الدولي والبنك الدوليّ ومنظمة التجارة العالمية، وتتصل هذه المنظمات بالحكومات الأعضاء والمصارف الدوليّة والجمعيات الخاصة، نذكر منها المنتدى الاقتصاديّ العالمي. ثانياً، تنسق هذا النظام مجموعة سياسات تروّج لاقتصاديات السوق والتجارة الحرّة وتدفق الرساميل والاستثمارات وإزالة كلّ الحواجز أمام الأسواق الحرّة كقوانين العمل والحماية البيئية وإعانات الدولة (الغذاء مثلاً). تختلف أحياناً الحكومات والمؤسسات التي تشكّل النظام العالمي بشدّة حول جوهر السياسة النيوليبراليّة وتطبيقاتها غير أنّ هذه الاختلافات تدور حول كيفية تعزيز العولمة وليس حول إمكانية حصول ذلك. وثالثاً إنّ العولمة، كما التطوّر الذي سبقها، هي عملية متفاوتة في الزمان والمكان فهي تتقدم على نحو غير منتظم. تندمج الدول في

أشكال ودرجات مختلفة وتظهر السياسة المثيرة للنزاع في هذه الظروف المتفاوتة. يمكن فهم الصورة الإجمالية المتحوّلة جيداً من خلال "مقارنات متكاملة" حول كيفية تلاؤم المكونات وتماسكها وصراعها مع بعضها البعض (ماك مايكل 1990 راجع مناقشتي أدناه).

تولّد العولمة النيوليبراليّة صورة بارزة مؤلفة من رابحين وخاسرين. تتجه السلطة نحو المؤسسات والشركات المتعدّدة الجنسيات ويبرز بين الرابحين أصحاب المصارف الدولية والمصدّرون والمشاريع التجارية المختلفة والمندمجة اقليمياً والخدمات المالية الإلكترونية. أما الأطراف الخاسرة المحتملة فهي دول الرفاه والبلدان المصدّرة الضعيفة والقوى العاملة والمصالح البيئية والطبقات الوسطى في المؤسسات الوطنية ولا سيما الفقراء في المدن الذين يندمجون ضمن دولة التنمية. قد تظهر السياسة المثيرة للنزاع في أيّ من هذه الأوضاع بحسب مجموعة ظروف مجتمعة نقترح أن نلقي الضوء عليها.

لقد وسعتُ ومريدولا يوداياغيري (Mridula Udayagiri) هذه الحجة مع ربطها بمجموعة دراسات خُصّصت لـ (1) الاحتجاجات ضد التقشف العالمي (أو أعمال الشغب ضد صندوق النقد الدولي) و (2) الحركات الاجتماعيّة التي جاءت كردٍّ على الإصلاحات النيوليبراليّة في الهند و(3) إحلال الديموقراطية في المكسيك و (4) الموجة المتصاعدة حديثاً للاحتجاجات المناهضة للعولمة من منظمة التجارة العالمية وصولاً إلى المعامل المعرّقة (والتون و يوداياغيري 2000). نقارن في هذا البحث الأشكال المتنوعة للنضال ضد العولمة، ونكتشف الآليات العامة التي تحيط بها وننظر في نماذج الأسباب المتصلة في ما بينها. نستهلّ بمطالبةٍ واسعة النطاق: لقد شهد العالم الذي هو في طور النمو تغيّراً هائلاً في دور الحكومة وأهداف التطوّر والرابحين والخاسرين فيه وسياساته المتميّزة ومؤهلاته الشعبية وفي الاقتصاد النفسي الذي يغمر هذا العالم. لقد برز مظهرٌ جديد في العالم الذي تسيطر عليه العولمة كذلك في المفاهيم الكامنة لدى الأشخاص حول الوضع الذي يتواجدون فيه.

يمكن اختصار النقاش بعدّة مسائل مترابطة. نقول أولاً إن شكلاً جديداً ومتنامياً للسياسة المثيرة للنزاع اجتاح النظام الدولي خلال السنوات العشرين الفائتة كنتيجة لعدد من الميول المترابطة نحو إعادة هيكلة اقتصادية وسياسية. تتضمن هذه الميول والأحداث أزمات الدّين التي شهدها العالم الثالث وبرامج التعديل البنيوية المنسّقة

دولياً، وتوسّع التجارة والإستثمار في ظلّ شروط عدم تدّخل الحكومة ونشوء الوكالات الإدارية والإتفاقات الدولية والردّ الشعبي الدولي على هذه التطورات. إنّه باختصار عهد السياسات النيوليبراليّة والحركات العالمية المضادة، ولا يعني ذلك أنّ نظام السياسة الدولي هو الشكل المهم الوحيد للنزاع في العالم العصري ولا أنّ الحركات العالمية المضادة هي بجديدةٍ من نوعها، لا بل يعني ذلك أنّ أشكالاً جديدة للاحتجاج قد ظهرت انطلاقاً من أشكال سابقة محدودة وأنّ الحركات العالمية المضادة تلقى يوماً بعد يوم أهمية أكبر في الأمور اليومية المتعلّقة بشعوب العالم لا سيما شعوب البلدان المتقدمة التي كانت في الماضي في مأمن عن اللامساواة والتخلّف الدوليين.

إذا صحّت المسألة الأولى، يجب بالتالي أن تتبدّل طرق البحث والتفسيرات النظريّة التي نتّبعها مع الأشكال الجديدة البارزة للنزاع وتتكيّف معها. يجب أن تُطرح التحاليل على المستوى العالمي، وهذه حجة طرحتها نظرية الأنظمة الدولية منذ زمن بعيد غير أنها لم تتحقق بالكامل حتى اليوم. يتعين على الدراسة حول الحركات العالمية المضادة أن تبدأ أول الأمر بالاقتصاد السياسي الدولي وتدرس الشروط والقيود التي تضعها، من ثم تنتقل إلى الظاهرة الإقليمية والوطنية والمحلية على أن تفترض دوماً أن مستويات النظام تؤثر في بعضها بشكل متبادل. بتعبير بليغ أكثر، يمكننا أن نفهم النظام العالمي ومكوناته البارزة من خلال "مقارنات دامجة" (ماك مايكل 1990). ليس الهدف التقليل من شأن الدول والمراكز أو شأن القوى السياسية والثقافية، ولكن التحذير بالفعل من النزعة المشتركة لطلاب السياسة المثيرة للنزاع للجوء إلى النماذج والمفاهيم التابعة للسياسة الوطنية والنزاع ضمن المجتمع، حيث يتم التعاطي مع "المتغيّرات الدولية" المختارة في مقاربات تقليديّة تتمحور حول الامة. تركزّ المقارنة الدامجة في المقابل على النظام الدولي وكيف يتطوّر ويتغيّر من خلال إنشاء ميادين وقطاعات جديدة، وكيف تتغير المجتمعات الوطنية والمحلية مع تطويق الروابط بالنظام وكيف تفرض هذه المجتمعات تباعاً الشروط على النظام (نذكر على سبيل المثال كيف عجّلت المكسيك نشوء أزمةٍ مالية دولية في سنة 1982 فنتجت عنها عواقب أثرت في النظام في المكسيك وعددٍ من البلدان التي هي في طور النمو).

يقدّم لنا بحثنا أمثلة حول المقارنات الدامجة. نحن نناقش فكرة وجود سلسلة قوى بارزة تؤثر بدرجات مختلفة في هذه المجموعات والطبقات الاجتماعيّة للنظام

الدولي وشعوبه. إن القوى البارزة هي مرة أخرى التي تُضفي الطابع الدولي على رأس المال وتحرير الرفاه من الضوابط وحمايات دولة التنمية في كل مظاهرها الخاصة (مثلاً قوة الشركات المتعددة الجنسيات والمنافسة في حقل التجارة وخفض الإعانات وخصخصة الخدمات الأساسية وتخفيف المعايير البيئية والمتعلّقة باليد العاملة وغيرها). تؤثر هذه القوى في طرق مختلفة وأمكنة مختلفة على مجموعات متنوعة كالمزارعين الهنود والمقيمين في أحياء الفقراء في أميركا اللاتينيّة والطبقات الدنيا من الأوروبيين ونقابات العمّال الأميركية. لا تختلف الجماهير التي أصابتها العولمة بشكل كبير فحسب بل تتنوّع مخازين الاحتجاج بدءاً من أعمال الشغب والتظاهرات في الشوارع وصولاً إلى الحركات الاجتماعيّة المطّردة والائتلافات الدولية التي تربط بينها شبكة إتصالات ذات تكنولوجيا عالية. يعكس خط الإتجاه هذا فروقات يمكن التنبؤ بها على مستوى المهارات السياسية والموارد والفرص بين مدن الأكواخ في العالم الثالث مثلاً بالتعارض مع المحافظين على البيئة الأميركيين والأوروبيين، غير أنّ الضعفاء يتحركون تدريجياً والفقراء في الريف الهندي والمدينة الهندية يترأسون حركات اجتماعيّة جدية، في حين يقوم الناخبون في المكسيك بعملية تعبئة للاطاحة بحكومة فاسدة. تدور الفرضية الأكثر احتمالاً بالنسبة إلى مخازين الحركات المضادة حول هيكلتها اجتماعياً بدلا' من اختيارها بوعي كامل. يساند إحلال الديموقراطية في المكسيك هذا التفسير (لاسيما الاحتجاجات النادرة ضد التقشف). في زمن الأزمة الاقتصاديّة والإضطراب السياسي، قامت عناصر من مجتمع المكسيك المدني المتطوّر (من ضمن مبادرات أخرى) بالاتجاه نحو السياسة الانتخابية وذلك بسبب شموليتها وتساهلها الرمزيّ في ظلّ دولة يحكمها حزب واحد.

نصل أخيراً في خضم هذه السلسلة المتداخلة من العوامل التفسيرية إلى نقطة التقاطع بين اللاعبين والشروط، والمحتجين وعناصر معاناتهم. يقترح هذا البحث نموذجاً في هذه الحركات العالمية المضادة. يواجه اللاعبون بقوّةٍ تهديدات تمسّ صالحهم، وهي بالأخص تهديدات اقتصاديّة (المهن، الأجور، الإعانات والحمايات) وتهديدات بيئية وسياسيّة ورمزيّة نهب البيئة والأجسام المعدلّة جينياً (GMO) وقوّة الشركات والعمليات المخالفة للممارسات الديموقراطيّة). إنّ القيمة المهدّدة في كلّ حالةٍ هي عبارة عن امتيازٍ سابقٍ (سين 1981)، أيّ شكل من أشكال الحماية التي تؤمنها الدولة (مثلاً الإعانات الغذائية وقوانين العمل والحماية البيئية). إنّ ضمانة الدولة

للامتيازات إلى حد ما يرمز إلى أنّ هذه الحقوق قد اكتُسبت في نضالات ومفاوضات سابقة وأنها قد انخرطت في الميثاق الاجتماعيّ بين الدول والمواطنين، وأنّها تشقّ طريقها باتجاه الاقتصاد النفسيّ لمجتمعات معيّنة. إنّ الامتيازات هي أكثر من مجرّد مصالح أو مطالب يجوز ألا تتحقق في العملية السياسيّة يمكن النظر إلى هذه الامتيازات على أنّها حقوق وإلى خسارتها الممكنة على أنّها ظلم وَجور.

تتحدّر هذه الامتيازات من الدول ولها في هذه الأمثلة جذور محدّدة في دول الرفاه في البلدان المتقدمّة ودول التنمية في العالم الثالث السابق. وكما يظهر بحثنا، تتنازع امتيازات الدولة القومية أحياناً مع منطق النيوليبراليّة العالمية: ويبرز ذلك في قوانين منظمة التجارة العالمية التي تلغي الأجناس المعرّضة للخطر أو قوانين العمل في الولايات المتحدة، وفي مشاريع التعديل البنيوي لصندوق النقد الدولي التي ترفع الأسعار بالنسبة إلى المستهلكين من الطبقة الوسطى، وتوقف الإعانات الغذائية في العالم الذي هو في طور النمو، وكذلك في القيود الضريبية التي يفرضها الاتحاد الأوروبي، والتي تعاقب عمال النقل الفرنسيين. في خضم عالم تسيطر عليه العولمة بسرعة كبيرة وتسوده التجارة والاستثمارات المحررتين من الضوابط والمنظمات السياسيّة الأولية المولجة تطبيق السياسات النيوليبراليّة تظهر حقوق الشعوب الدولية على أنّها غير محدّدة وغير ممثّلة وبحاجة إلى إصلاح.

يمثّل هذا الوضع المنتشر للأعمال تناقضاً كبيراً. إنّ الإصلاحات الاقتصاديّة النيوليبراليّة تفترض لا بل تتطلّب القيام بإصلاحات سياسيّة. إذا ما نظرنا عبر التاريخ رأينا أنّ الرأسماليّة تجد جذورها في اليد العاملة الحرّة والأسواق التنافسية التي تنظمها الدولة والحكم البرجوازي الديموقراطيّ. تتطلّب الرأسماليّة العالمية هي أيضاً أسواقاً مفتوحة ترعاها السياسات النيوليبراليّة والمنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية وغيرها) إضافة إلى حكومات تمثيلية تنشئ مواطنين مستهلكين وتلغي المستبدين. وكما قال قائد المعارضة التقدمّية في المكسيك پورفيريو مونيوز ليدو (Porfirio Muñoz Ledo) «على هذه الحكومة أن تدرك أنّها لا تستطيع المضي قدماً من خلال فتحة اقتصادية للبلد من دون فتحةٍ سياسيّة أيضاً». يقوم الميثاق الاجتماعيّ الجديد الذي حلّ محل رعاية دولة التنمية على وعدٍ بتحقيق الديموقراطية وببذل جهدٍ منظم على الصعيد الدولي للترويج للدول التي تحكمها أحزاب متعدّدة ولحقوق الإنسان الأساسيّة. لمزيد من التأكيد، إن هذه الإصلاحات بعيدة كل البعد عن كونها

آمنة حتى مع الهيئات العالمية الحاكمة الجديدة مثل منظمة التجارة العالميّة. تظهر مطالبة سياتل باضفاء طابع ديموقراطي على منظمة التجارة العالمية (من ثم إدراك الرئيس كلينتون لمفهومها) التناقض الذي برز على مستويات عدّة من النظام العالمي. ولا تتعلق النقطة الأساسيّة بتحقيق سلسلة جديدة من الامتيازات الديموقراطيّة بل بكونها تواجه نزاعاً.

إن العِبْرَة الأهم التي نستخلصها هي نشوء وعيٍ سياسي عالمي جديد مع الاقتصاد العالمي الجديد (يتكاملان ويتعارضان ويتفاوضان). نحن نجهل إلى أين يتجه هذا الحوار بالضبط ونجهل إن كانت إيديولوجية التجارة الحرّة والأسواق الجديدة ستثبت أنها ملزمة أكثر من نظيرتها التي تحاول أن تحدد مجموعة مبادئ متماسكة للعدالة العالمية تشمل السكان الأصليين والمزارعين والفقراء في المدن واليد العاملة والديموقراطيين والدلافين. من جهة، شهدت السنوات العشرون الأخيرة التوسّع الأكثر قوّة ونشاطاً على الأرجح للرأسماليّة الدولية وإطارها السياسي الذي يرافقها عبر التاريخ. من جهة ثانية شهدت السنوات نفسها نموّاً لافتاً لمجموعات كفؤة جداً تعمل من أجل حقوق الإنسان والمحافظة على البيئة وحماية الشعب، وتتجلى إذاً فسحةٌ جديدة للسياسة المثيرة للنزاع حيث الرهانات أعلى والوعود أعظم.

تبعات الثورة

تتزايد الثورات في البلدان التي هي في طور النمو كما الاقتصاد السياسي الذي تترسخ فيه وتساعد على نموّها المتزايد قوى العولمة لا سيما سياسة النظام النيوليبراليّ الدولي وكلّ الردود عليه. إنّ تبعات هذا الواقع متعدّدة الجوانب ومباشرة. ستعجّل القوى المعولمة نشوء أحداث ثوريّة وستؤدي دوراً أكبر في تطويرها وستساهم التغييرات البنيوية في التجارة الدولية وإدارة الدين ومسؤوليات دولة الرفاه في نشوء حركات سياسية، وهذا ما حصل بالطبع في آونة سابقة. غير أنّ الأمر اتخذ حديثاً طابعاً شاملاً وهاماً أكثر. تمثل برامج التعديل البنيوي المرسومة دولياً مثلاً مستوى جديداً للتدّخل في سياسة الدولة التي هي في طور النمو. لقد أصبحت النشاطات التي تُعاقب عليها منظمة التجارة العالمية مسائل متقلّبة للمجموعات الناشطة والمؤلفة من المزارعين والعمّال الهنود.

ينطبق الأمر ذاته على الحركات الاجتماعيّة والثورية في العالم الذي هو في طور

النمو. فهذه الحركات تتنازع مع لاعبين دوليين يتخذون أشكال منظمات متعدّدة الجوانب (كصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية) ودول (مجموعة الدول السبع) وشركات متعددة الجنسيات (كشركة مونسانتو في ولاية كارناتاكا الهندية) ومنظمات شعبية (العمل الشعبي العالمي والتبادل العالمي وغيرهما).

يقدم اللاعبون الدوليون والسياسات الدولية إيديولوجيات جديدة. إنّ العقيدة النيوليبراليّة التي تمجّد تأثيرات قوى السوق هي الأقوى من بين هذه العوامل المؤثرة لأنّها تدعم إطاراً مؤسساتياً عالمياً وتعمل من خلاله، غير أنه يتم تطوير وسنّ عدد لا يستهان به من العقائد الشعبية في حقل حقوق الإنسان والمعايير البيئية وحقوق المرأة ومجموعة القوانين الدولية المتعلّقة بالعمل والاعتراف بالسكان الأصليين، وتجري أيضاً محادثات حول قانون دولي للعدالة. تقوم الحركات المناهضة للعولمة بتطوير هذه المبادئ في حين أنّها تنشئ تحالفات حول عقائدها الشاملة.

إذا ما قلبنا العدسة ونظرنا إلى الأحداث الثورية ميدانياً نكتشف عندها طرقاً جديدة تؤثر بها العولمة في هذه الحركات خلافاً لما سبقها من ثورات كلاسيكيّة، هذه هي على الأقل نظريتي. قد يعتبر الخبراء أن الذريعة تلائم حالات معينة مثل تشياپاس والحركة الهندية الحديثة في الاكوادور. نحن نشهد يوماً بعد يوم، أشكالاً دولية جديدة لتغيّر الدولة، ويمكن أن نسميها "إنتخابات ثورية". إنّ الحركات الشعبية وبالتعاون مع التدّخل الإصلاحي الدولي تفرض بنجاح إجراء الإنتخابات وإستبدال الأنظمة القمعية. تشكّل أندونيسا المثل الأفضل في الفترة الأخيرة على هذه الظاهرة التي تشبه أيضاً "الثورة الصفراء" في الفيليبين، ويبقى السؤال مطروحاً حول ظهور شكل جديد لثورة عالمية. ولكن نظراً لتأثير العولمة المبيّن في الحركات الشعبية، يبدو السؤال ملزماً.

15

السير مع الطالبان
أو الرقص مع الزپاتيستيين؟
الثورة بعد الحرب الباردة

كارن كامبويرث

تجسد سنة 1994 ظهور أول حركتين للمتمردين المسلحين بعد الحرب الباردة، في نقطتين معاكستين من الأرض. أول حركة هي جيش زاپاتيستا للتحرير الوطني(*) وقد استولى هذا الجيش على سبع مدن في إحدى زوايا المكسيك الأكثر فقراً وخضوعاً وهي ولاية تشياپاس الجنوبية وذلك خلال الساعات الأولى من فجر السنة الجديدة. كانت أهمّ المدن التي استولى عليها المتمردون مدينة سان كريستوبال دي لاس كازاس وهي عاصمة تشياپاس الأصلية ومدينة شهدت عهداً استعمارياً ولا تزال تتميّز بسياسة العهد الاستعماري. قادت عملية الاستيلاء على سان كريستوبال امرأة هي الرائد أنا ماريا وقد وصف ماركوس مساعد القائد والناطق باسم المتمردين ما حصل:

> يشهد الرجال والنساء من السكان الأصليين الذين كانوا تحت قيادتها فقط على اللحظة التي أخذت فيها الرائد وهي امرأة متمردة من قبيلة التزوتزيل الأصلية، العلم الوطني وأعطته لقادة التمرّد ... وقالت عبر اللاسلكي : "لقد استعدنا

(*) Ejército Zapatista de Liberatión Nacional (EZLN).

العلم 10- 23 أنتهى" ... لقد كانت الساعة الأولى من السنة الجديدة بالنسبة إلى بقية العالم غير أنّها انتظرت مدة عشر سنوات كي تتفوّه بهذه الكلمات. وصلت إلى جبال أدغال لاكاندون في كانون الأول/ديسمبر سنة 1984، ولم تبلغ العشرين من العمر بعد غير أنّها كانت تحمل على جسمها آثار تاريخ بأكمله يخبر عن الإذلال الذي عرفه الشعب الأصلي. في كانون الأول/ديسمبر 1984 قالت هذه المرأة السمراء: "يكفي ما جرى!". غير أنّها لفظتها بنعومةٍ شديدةٍ لدرجة أنّها هي وحدها سمعت عبارتها. في كانون الثاني/جانفي 1994، انضمّ الآلاف من السكان الاصليين إلى هذه المرأة لا ليقولوا بل ليهتفوا بأعلى صوتهم: "يكفي ما جرى" حتى سمعهم الكون بأجمعه (ماركوس 1996).

ظهر في تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه نوع مختلف من المتمردين المسلحين وكان يضمّ الرجال فقط. ظهرت حركة الطالبان (وتعني طلاب الدين حرفياً) للمرة الأولى علناً عندما انقذت قافلة تقل رسميين باكستانيين كان قد أوقفها قطّاع طرق وهي تسافر بالقرب من مدينة قندهار في أفغانستان.

ذهب حوالى 2000 طالب سمّوا أنفسهم طالبان إلى قندهار وحرّروا الموكب من قطّاع الطرق. تفيد اسطورة مؤيدة للطالبان، وقد تكون حقيقية بأن لاجئتين سجينتين عند القائد المحلّي الذي يسيء معاملتهما قد حررهما الطالبان ثم استولى أعضاء الحركة على قندهار... لقد تصرّف الطلاب بشكل نموذجي فعلاً بالمقارنة مع العصابات المسلّحة الماضية التي عرفها شعب قندهار. عندما أخلى الطلاب الطرقات من الرجال المسلّحين من الطريق، كل ما قاموا به هو تجريدهم من السلاح عوضاً عن القضاء عليهم ثم أخلوا سبيلهم وقالوا لهم إذهبوا في طريقكم فحسب ولا ترتكبوا الآثام بعد اليوم (كولي 1999: 143).

إذا كانت المجموعات المتمردة المسلحة العديدة التي عرفها القرن العشرون نتاج الحرب الباردة التي دبرّها الاتحاد السوفياتي والدول التابعة له فقد كان على هذه المجموعات أن تتوقف عن الظهور والعمل بعد نهاية الحرب الباردة كما تسكت الدمى المتحرّكة بعد موت محرّكها. من الواضح أن أحداً لم يشرح تلك النظرية لا لأنصار زاباتيستا ولا للطالبان. انطلاقاً من قاعدة أساسية فإنّ نشوء حركة زاباتيستا وطالبان يظهر لنا جلياً أنّ الحركات الثورية ممكنة في عالم ما بعد الحرب الباردة .

تتشابه حركتا الطالبان وزاباتيستا بنقاط متعددة. لقد حملت الحركتان الأسلحة

للترويج لجداول أعمال ثوريّة[1] مما تطلّب تحوّلاً (أكثر منه إعادة تشكيل) في الحياة الاقتصادية والسياسية وفي العلاقات العرقية وبين الأجناس، كما قامت هاتان الحركتان في أمكنة خارجية يقودها التمرّد على التهميش الذي يمارس ضدها، غير أنّها كانت حرة بتنظيم نفسها بحكم هذا التهميش. بالنسبة إلى حركة زاپاتيستا كان المكان الخارجي أدغال لاكاندون في الجانب الشرقي من ولاية تشياپاس. أما بالنسبة إلى طالبان فكانت هذه الأمكنة الخارجية متمركزة في مخيمات اللاجئين الأفغان في باكستان وبالأخص "المدراسا" أو المدارس التي تعلّم القرآن والمتصلة بهذه المخيمات. لقد تلقت الحركتان مساعدات من قبل قوى دولية: فساعد المجتمع المدني الدولي حركة زاپاتيستا كما ساعدت قوى إقليمية لا سيما باكستان، والمملكة العربية السعودية حركة الطالبان. غير أنّ هاتين الحركتين اللتين تلتا الحرب الباردة مختلفتان بشدة في ما يتعلّق بالأهداف وأشكال التنظيم التي تتبعانها. ففي حين عمل جيش زاپاتيستا للتحرير الوطني من أجل الديموقراطة الوطنية لسكان المكسيك الأصليين واستقلالهم، عمل الطالبان لإحلال الفاشستية الإسلامية ومنح الحكم للمجموعة الاثنية الغالبة وهي البشتون. وفي حين نشأت الحركتان في مناخين نما فيهما الدين المتشدّد (حركة اللاهوت التحريرية في تشياپاس والإسلام السنة المنخرطون في السياسة في مخيمات اللاجئين) تعتبر حركة جيش زاپاتيستا للتحرير الوطني منظمة غير دينية بينما يغلب الطابع الديني المتشدّد على حركة الطالبان. كانت حركة زاپاتيستا منفتحة حيال منظمات المتمردين المسلحين بينما اتسمت حركة الطالبان بالسرّية والكتمان. وعلى الرغم من أنّ الحركتين خصّصتا مسيرتهما للاستيلاء المسلّح على المدن، إلّا أنّهما اختلفتا في الاتجاه من حيث استخدام العنف. تطبق حركة زاپاتيستا وقف إطلاق النار بعد أقلّ من أسبوعين على بدء القتال وتمضي بعدها سنوات من المفاوضات مع الحكومة في حين أن حركة الطالبان تزداد حدة وعنفاً تدريجياً، وإذ لم يعد قادة الطالبان يكتفون بتجريد الخاطئين من السلاح، اعتمدوا عقوبات جديدة نذكر منها رجم الذين لم يقتدوا بقوانين الشريعة الإسلامية بالحجارة أو بتر أعضائهم أو قطع رؤوسهم.

سألقي الضوء في هذا الفصل باختصار على الجذور المحليّة والوطنية والدولية لهاتين الحركتين وعلى أهدافهما المنشودة[2] انطلاقاً من اعتقادي بأنهما تحملان مفاتيح الثورات في المستقبل غير أنّهما ليستا النموذجين الوحيدين الممكنين لحركات

المتمردين المسلحين المستقبليّة. إذا كان خلف قيام حركات في المستقبل أسباب وطنية ومحلية كما جرى مع حركة زاپاتيستا وبدرجةٍ أقل مع حركة الطالبان، فيخيّل إلينا أنّ المستقبل يخبّئ لنا أشكالاً عديدةً للثورة بقدر ما يحمل الظلم المحلي من أشكال.

لقد غذّت السياسة الدولية في فترة الحرب الباردة نشوء الثورات ونمّتها، غير أنّ الحرب الباردة لم تكن السبب الوحيد أو الأهمّ الذي أدى إلى قيام الثورات. هل لعبت العلاقات الدولية دوراً في تشكيل ورسم نتائج الثورات خلال الحرب الباردة؟ الجواب هو حتماً نعم. هل ستستمرّ العلاقات الدولية بلعب دورٍ في رسم نتائج الثورات في عالم ما بعد الحرب الباردة؟ إذا ما نظرنا إلى حالتي الطالبان وزاپاتيستا يكون الجواب هنا أيضاً نعم: إلى حدّ بسيط بالنسبة إلى حركة زاپاتيستا ولكن إلى حدّ أبعد وأهمّ بالنسبة إلى الطالبان. غير أنّ القول إنّ العلاقات الدوليّة قد رسمت ولا تزال ترسم نتائج الثورات مختلف تماماً عن الإدعاء بأنّها السبب الرئيسي للأوضاع الثورية. إنّ نسبة النجاح الضئيلة للثورات وثمن الفشل المرتفع لها (الموت في غالبية الاحيان) قد قلّلا من عدد الأفراد الذين يربطون مصيرهم بحركات ثورية من أجل غايات مجرّدة وبعيدة المنال ودولية، بل إنّهم يتعلقون بحركات ثورية لأسباب عينيّة واقعية وجوهرية وشخصية أكثر، ولأسباب يختبرونها أولاً وبشكل رئيسي على المستوى المحلّي. تقترح حالتا حركتي زاپاتيستا والطالبان أنّنا بالكاد شاهدنا نشاط الحركات الثورية الأخيرة. غير أنّهما تفترضان أن يختلف الأسلوب المتّبع في نضال حركات التمرد المسلح في القرن الحادي والعشرين عن أسلوب القرن العشرين. لم تختر أية حركة من الحركتين أن تضع معاناتها في إطار الماركسيّة - اللينينية كما فعلت عدة مجموعات من المتمردين المسلحين خلال الحرب الباردة.

الطالبان

عام 1996 أي بعد سنتين على ظهورهم الأول في مدينة قندهار الجنوبية، فرض جنود الطالبان سيطرتهم على العاصمة كابول. بحلول صيف عام 1998 كانوا قد بسطوا سيطرتهم على أكثر من 90 في المئة من أفغانستان. في عام 2001 اضطُرَّ الطالبان إلى التراجع عن السيطرة على البلد بحكم حملة القصف الجوي التي قادتها الولايات المتحدة الأميركية كردٍّ على اعتداءات الحادي عشر من أيلول/سپتمبر 2001.

خلال سنواتِ سيطرةِ الطالبان اعترف عدد قليل من البلدان بهم كالحكام

الشرعيين لأفغانستان. غير أنّ عدم الاعتراف الدولي بهم لم يمنعهم من وضع جدول أعمال ثوري، فألغوا كلّ وسائل الترفيه من الطائرات الورقية إلى امتلاك حيوانات أليفة وفرضوا عقوبات عنيفة ومفاجئة على المجرمين المشبوهين، وأمروا الرجال بأنّ يتركوا لحاهم مهددينهم بالضرب أو السجن وأخرجوا النساء والفتيات من المدارس ومنعوا النساء من تلقي خدمات صحية إلّا من عاملات قليلات في حقل الطب، كما أبعدوا النساء عن معظم المهن، وفرضوا عليهن أن يحجبن أنفسهنّ عن أنظار الرجال غير المقربين إليهن (كنّ يلبسن في الشارع البرقع الذي يشبه الخيمة وكنّ يطلين شبابيك البيوت في الطابقين الأول والثاني). انقلبت الحياة اليومية رأساً على عقب تحت حكم الطالبان.

على الرغم من أنّ بعض النقاط الواردة في جدول أعمال الطالبان تجد مصادرها في حياة الباشتون، فإنّ الطالبان لم يحيوا الممارسات القديمة فقط بل فرضوا ممارسات جديدة باسم الماضي. تشكل عملية سيطرة الطالبان على أفغانستان وتأسيسهم لماضٍ كانوا يتخيلونه قصةً ذات عناصر دولية قديمة ومثلاً رمزياً عن الحرب الباردة وما بعدها. من هذا المنطلق اختلف تاريخ الطالبان بشكلٍ كبيرٍ عن تاريخ زاپاتيستا. في حين أنّه كان بإمكان جيش زاپاتيستا للتحرير الوطني أن يظهر بسهولة حتى لو لم تندلع الحرب الباردة، يستحيل تصوّر وصول الطالبان إلى ما هم عليه ضمن سياق دولي سلميّ أكثر.

لرواية قصة الطالبان، على المرء أن يأخذ بعين الاعتبار محاولة سابقة للثورة وكذلك تورّط الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة السريع في هذه الثورة. عام 1965، أسس طلاب في جامعة كابول حزب أفغانستان الديموقراطيّ الشعبي بهدف تعجيل نمط الإصلاح الذي يشهده المجتمع الأفغاني التقليدي. عام 1978، استلم هذا الحزب الذي يطغى عليه الباشتون الحكم على الأرجح بمساعدة الاتحاد السوفياتي وأنشأوا ما سميّ بثورة نيسان/أڤريل فقاموا بحملة لتعليم القراءة والكتابة للرجال والنساء من مختلف الأعمار ومنعوا الزواج بالقوّة وحدّوا من دفع المهر للعروس وقلّصوا من امتلاك الأراضي والديون الريفية.

لم يقدّر الكثيرون محاولات القادة الحضريين لحزب أفغانستان الديموقراطي الشعبي لتحويل الحياة الحضرية، حتى أنّ البعض نظر إلى الحملة البريئة لتعليم القراءة والكتابة على أنّها قلّة احترام لا مثيل لها. فقد شعر المتقدمون في السن بالإهانة لفكرة

أنّ أشخاصاً أصغر منهم سناً يتولون تعليمهم، في حين اعترض العديد على مسألة استخدام أساتذة من الرجال لتعليم النساء والفتيات[3]. في خضمّ المقاومة الإسلامية المتزايدة في وجه هذا الحزب والنزاعات الداخلية ضمن الحكومة الثورية، اغتيل الرئيس نور محمد تركي في أيلول/سبتمبر 1979. في محاولة للرد على عملية الاغتيال، اجتاح الاتحاد السوفياتي أفغانستان في كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه فأعلن بذلك بداية عقد من الحرب الأهلية بين الحكومة الثورية التي يساندها الاتحاد السوفياتي من جهة والمجاهدين من جهة أخرى، يساندهم عدد من القوى الإقليمية والولايات المتحدة.

جمعت بين الفصائل المتعددة للمجاهدين كراهية مشتركة للسوفيات والتزام الحكم الإسلامي في أفغانستان. غير أن الجغرافيا فرّقت في ما بينها (سواء كانت الفصائل متمركزة في أفغانستان أو في مخيمات اللاجئين في باكستان وإيران) فقد قُسّمت هذه الفصائل إلى ثماني منظمات على الأقل، ورمزت هذه الانقسامات الداخلية بعد انسحاب السوفيات في العام 1989 إلى عدم قدرة المجاهدين على تشكيل حكومة متماسكة ومتناسقة. وبالنتيجة استمرّت حرب الثمانينيات الأهلية حتى التسعينيات عندما ظهرت حركة الطالبان. فرحّب العديدون بالجهود التي كان الطالبان يبذلونها لفرض النظام على المجتمع الأفغاني بعدما كان الشعب قد تعب من سنوات الحرب.

رغم أنَّ بعض أعضاء الطالبان حاربوا مع المجاهدين أو حتى مع الحكومة التي يدعمها الاتحاد السوفياتي نادراً ما تعتبر حركة الطالبان استمرارية للمجاهدين وليست أبداً استمرارية لحكومة حزب أفغانستان الديموقراطيّ الشعبي. من جهة أخرى استمدّ معظم أعضاء الطالبان جذورهم من "المدراسا"، وهي المدارس التي تدرّس القرآن. أنها مؤسسات متمركزة في باكستان، تؤمن تعليماً دينياً لصبية مخيمات اللاجئين. يتضمن هذا التعليم سنوات من حفظ القرآن في اللغة العربية عن ظهر قلب (قلّة من الطلاب كانوا يفهمون معانيه)، بعيداً عن تأثير النساء المفسد. في هذا الجوّ المنعزل، يتحضر شبان يكنّون الكره للسلطات التي أرسلت عائلتهم إلى المنفى ويستعدون للعودة إلى البلد الذي لا يتذكّرونه لكي يفرضوا قيماً اعتقدوا أنَّ القرى التي لم يعرفوها يوماً تتحلى بها.

ربما كانت حرب الثمانينيات وأوّل التسعينيات لتستمرّ وقتاً أقلّ وتتسم بوحشية أقلّ لولا تدخّل الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة والقوى الإقليمية، وإذا اعتبرنا

أن الطالبان قد ظهروا جرّاء هذا النزاع، فإن قصتهم هي إذاً قصة الحرب الباردة. غير أنّ الحرب الباردة كانت قد انتهت رسمياً عندما ظهرت حركة الطالبان للمرة الأولى ولم تكن الحركة بالفعل ممولّة بشكل رئيسي من القوة العظمى التي بقيت وهي الولايات المتحدة بل من قبل باكستان والمملكة العربية السعودية.

على الرغم من أنّ الحرب الباردة انتهت في منتصف التسعينيات، من الواضح أنّ العلاقات الدولية لم تنته معها. وقد أظهر الطالبان أنّ القوى الإقليميّة قادرة على مساندة الحركات الثوريّة لتروّج لمصالحها الوطنية والدولية الخاصة بقدر ما أثبتت القوى العظمى قدرتها على ذلك. لقد استغلّ الطالبان أيضاً التنافس بين شركات النفط الدولية التي أملت بمدّ أنابيب النفط عبر أفغانستان. أشرف على هذا التحوّل الهادئ ظاهرياً بين سياسة الحرب الباردة وسياسة ما بعد الحرب الباردة أحد أبرز المشاركين في الحرب الباردة وهو هنري كسنجر وزير الخارجية الأميركي السابق الذي حضر مراسم توقيع اتفاق بين الطالبان وشركة النفط الأميركية UNOCAL، وكان هنري كسنجر مستشاراً لهذه الشركة مما فتح له المجال لكسب بعض المال ليدّخره لتقاعده.

قد تفسر مصالح الشركات الأميركية في أفغانستان قبول حكومة كلينتون بحكومة طالبان في بادئ الأمر، ومن خلال الإجماع المؤيد من قبل الطرفين على أنّ المصالح الأميركية في الأعمال قد تطغى على مسائل الديموقراطيّة وحقوق الإنسان، بدا لنا أنّ سياسة الولايات المتحدة الخارجية لفترة ما بعد الحرب الباردة ستكون مشابهة للسياسة الخارجية التي اعتمدتها خلال الحرب الباردة ومع ذلك فإنّ العالم قد تبّدل. بحلول التسعينيات، أكدت التكنولوجيات الجديدة كالإنترنت وظهورالمنظمة الدولية لحقوق الإنسان والقدرة المهمة على تشكيل منظمات نسائية بأنّه يستحيل على الطالبان استمالة القوّة العظمى المتبقية لوقت طويل. في حين بقيت حكومة كلينتون صامتة حيال معاملة الطالبان للنساء خلال سنة 1996، بدأ العالم يسمع صوت الحكومة عندما تحرّكت حركة النساء الأميركيات والعديد من أهمّ مؤيدي كلينتون في هوليوود. بحلول سنة 1999 "بدت سياسة الولايات المتحدة وكأنّها تبدلت بنسبة 360 درجة، من القبول اللامشروط لحركة الطالبان إلى معارضة لا مشروطة لها" (رشيد 2000: 182).

لقد أظهرت النشاطات التي قامت بها حكومة كلينتون أنّ الحرية المطلقة في عالم تسوده العولمة لن تعطى لمجموعات مثل الطالبان حتى تروّج للثورات اليمينية. تؤكد حرب حكومة بوش ضد الطالبان في الأشهر التي تلت الاعتداءات على مبنى

التجارة العالمية والبنتاغون أنّ الثوار اليمنيين سيواجهون أوقاتاً صعبة في عالم ما بعد الحرب الباردة. مع ذلك لم يتحرك جورج بوش ضد الطالبان حتى 11 أيلول/سبتمبر. لو لم يحاول الطالبان أن يوسّعوا انتشار الثورة اليمينية إلى الخارج ولو لم يؤيّدوا مجموعات كالقاعدة لكانوا حافظوا على حرية فرض نسختهم الخاصّة للحكم الإسلامي على شعبهم. وحتى في عالم تسوده العولمة قد يحظى الثوار الأكثر تطرّفاً بأكبر فسحة ممكنة للمناورة طالما أنّ أعمالهم هذه تؤثر في مواطني بلدهم فقط.

حركة زاپاتيستا

بحلول أواخر القرن العشرين، لم تكن حركة زاپاتيستا تسيطر على أية أرض بشكل رسمي، ومن هذا المنطلق بدت حركة الطالبان أكثر نجاحاً منها، على الرغم من أنه يجب قياس النجاح بالنظر إلى الأهداف الأصلية. لقد عرفت حركة زاپاتيستا بعض النجاحات خلال السنوات الأولى لظهورها، فبحلول بداية القرن الحادي والعشرين، شهدت الحياة اليومية في المكسيك ككل ولا سيما في تشياپاس تغييراً بطرق مهمة: فمع التشجيع الذي قدمته حركة زاپاتيستا نمت الحركة النسائية وازدادت قوة وظهرت حركة لحقوق السكان الاصليين على نطاق وطني وأعلنت 80 في المئة من البلديات الأصلية في تشياپاس استقلالها عن الحكومة الفيدرالية. وفي سنة 2000 فاز بالرئاسة مرشح من حزب المعارضة للمرة الأولى منذ أكثر من سبعين سنة[4].

من الناحية السلبية، كانت سنوات التمرّد العام فترة تزايد فيها الطابع العسكري في ولاية تشياپاس. وترافق مع ذلك نشوء مجموعات شبه عسكرية وشبه سريّة نفذت نوعاً من أشدّ أنواع العنف خلال التسعينيات. لكن على الرغم من الحرب الخفيفة التي شُنّت ضد حركة زاپاتيستا ومؤيديها في التسعينيات، وعلى الرغم من أن حركة زاپاتيستا لم تربح الكثير في المسائل السياسيّة الأساسيّة، فإنّ الدعم للحركة ازداد في أرجاء تشياپاس الريفية خلال سنوات العقد الأخيرة[5]. في حين أنّ الطالبان لم يكونوا ليظهروا بالطريقة التي ظهروا فيها في غياب القوى المسيطرة في الحرب الباردة والعلاقات الدولية ما بعد الحرب الباردة، فإن حركة زاپاتيستا قد ظهرت من جرّاء أسباب محليّة بحتة. كانت الساحة مهيأة في أول الأمر وبشكل غير متعمّد لإنشاء الحركة من قبل الحكومة المكسيكية نفسها عندما قامت الشخصيات الرسمية في الحكومة، ابتداءً من الخمسينيات، وكردّ على طلبات إصلاح الأراضي بتشجيع

استعمار أدغال لاكاندون في الجهة الشرقية لولاية تشياپاس. في أواخر القرن، هاجر أكثر من 150 000 باحث عن الأراضي إلى لاكاندون وأتوا بشكل رئيسي من هضاب تشياپاس التي يقطنها السكان الأصليون بغالبيتها، وكذلك من كل ولايات الإتحاد المكسيكي. وفي هذه الأدغال أنشئت مجتمعات متعددة اللغات وهي مجتمعات تترك للمقيمين فيها الحرية كي يقتاتوا من أرض الأدغال بأنفسهم مع دعم بسيط جداً من الدولة المكسيكية. وهذا النوع من التخلّي قد أدى إلى بعض الاستياء. وخلافاً لأي مكان آخر في المكسيك حيث كان للدولة حضور قوي عبر شبكات مترابطة لم يكن الحضور المؤسساتي الرئيسي في أدغال لاكاندون للدولة بل للكنيسة الكاثوليكيّة.

منذ أواخر الستينيات قامت أبرشية سان كريستوبال بقيادة رئيس الأساقفة ساموبل رويز، بخدمة مجتمعات السكان الأصليين بشكل كبير بما في ذلك مجتمعات الأدغال. لقد شملت نشاطات السكان الأصليين في تشياپاس الطقوس التقليدية من تلاوة القداس وتقديم القرابين، وتخطت هذا الحد أيضاً. لقد تأثر عمل الأبرشية بأفكار حركة اللاهوت للتحرير إذ إن مفهوم المسيحية الحقيقي قائم على تحدّي الظلم الاجتماعي في هذا العالم أكثر من مجرّد انتظار حلول العدالة في العالم الآخر. وأصبح العديد من آلاف الرجال والنساء الذين حشدتهم الكنيسة ناشطين في سلسلة مجموعات لحقوق الريفيين والسكان الأصليين التي كانت ناشطة في الربع الأخير من القرن العشرين، ولعلّ قلة منها انتهى بها المطاف بالانضمام إلى جيش زاپاتيستا للتحرير الوطني. لم تشارك الكنيسة في تأسيس هذه الحركة أكثر مما فعلت الدولة المكسيكية لكنها مهدت لها الساحة.

تمّ تأسيس المجموعة التي سبقت جيش زاپاتيستا للتحرير الوطني في مدينة مونتيري الشمالية عام 1969 وسُميت قوات التحرير الوطني. كان الناشطون في قوات التحرير الوطني يمثلون نموذجاً حياً للمتمردين المسلحين في تلك الحقبة. "كان الناشطون كلّهم رجالاً في العشرين من العمر ومناهضين بقوّة للسوفيات (بالتالي مناهضين للحزب الشيوعي المكسيكي) ومساندين للكوبيين ولغيفارا وكانت الغالبية منهم تتحدر من عائلات محترمة محلياً ومتخرّجة من جامعة نويفو ليون" (وماك 1999: 190).

عام 1980 وبعد تشكيل خلايا ناشطة في ست ولايات (بما فيها تشياپاس) وفي مكسيكو سيتي، كتب قائد قوات التحرير الوطني ونشر 42 صفحة تتضمن قوانين

"لتنسيق قواته السرية الجديدة وتنظيمها ضمن ما سمي بجيش زاپاتيستا للتحرير الوطني" (وماك 1999: 191). تظهر لنا القوانين أنّ قوات التحرير الوطني رأت نفسها كمجموعة متمردة مسلحة نموذجية في ذلك الوقت. فقد وقفت ضد "الإمبريالية الأميركية والبورجوازية المكسيكية» ومحركيها الذين يشكلون الدولة البورجوازية المكسيكية وعلى جماعات المتمردين المسلحين في أميركا اللاتينية وعدت باستخدام استراتيجية "سياسية- عسكرية" تتضمن "إنشاء منظمات شعبية" تحت إشراف وقيادة مجموعة متمردة مسلحة تكون في "طليعة جيش الثورة"، ورُسمت هذه الثورة في إطار "علم التاريخ والمجتمع» وهو الفكر الماركسي - اللينيني الذي اثبت فاعليته في كل ثورات القرن الناجحة" (وُماك 1999: 192- 4).

في قوانين عام 1980، كان الفرع الريفي من قوات التحرير الوطني قد سُمّي بجيش زاپاتيستا للتحرير الوطني. وعندما ظهرت المجموعات المتمردة المسلحة علناً عام 1994، كانت تسمية "قوات التحرير الوطني" قد اختفت. غير أنّ التسمية لم تكن وحدها التي تغيرت. فمن بين الأمور التي اختفت كانت الصلة بالماركسية- اللينينية، واعتبار البورجوازية بمثابة العدوّ والعلاقة بالحزب الذي يقود الثورة. لماذا تحوّلت قوات التحرير الوطني الماركسية الكلاسيكية إلى جيش زاپاتيستا للتحرير الوطني غير التقليدي؟ من جهة، كان هذا التحوّل ضرورياً. لم يكن بإمكان جيش زاپاتيستا للتحرير الوطني الذي ظهر في جوٍ من التعدد السياسي والديني الهامّ أن يكون عقائدياً إذا ما أراد أن يستمرّ. عندما وصل الدخلاء على قوات التحرير الوطني إلى أدغال لاكاندون عام 1983، لم يكن أمامهم خيار ألا ان يتأقلموا مع الحاجات والعادات المحليّة. أراد السكان المحليّون تعلّم القراءة والكتابة وأخذ دروس في تاريخ المكسيك والمساهمة في تشكيل دوريات مسلّحة للدفاع عن النفس. هذا ما قدمه منظمو قوات التحرير في الأساس، على الرغم من أنّ أياً من هذه البنود لم يكن وارداً في جدول أعمالهم. في الوقت عينه، رفض السكان المحليون بوضوح أن يقدم الدخلاء على ما يهدّد عاداتهم الخاصة. عندما كان أنصار حركة زاپاتيستا يتصرفون بطريقة تليق باعضاء جماعات المتمردين المسلحين السّرية- كتحضير الغذاء والأسلحة في الظلام، ظن العديد أنهم يمارسون أعمال الشعوذة. وكان قادة قوات التحرير الوطني يأملون في تجنيد الناس في تلك المنطقة، لذا كان عليهم تفادي نشر الذعر في نفوسهم والتصرف بشكل أكثر وضوحاً ضمن المجتمع. نظراً إلى مجموعة القوانين التي سنّتها قوات

التحرير الوطني قبل ثلاث سنوات، يبدو جلياً أن أعضاء جيش زاپاتيستا الذين بدأوا بتنظيم أنفسهم في الأدغال لم يكونوا ليختاروا بشكل مستقل جدول أعمال واستراتيجيات تنظيمية غير تقليدية إلى هذه الدرجة. لكنّهم لم يكونوا مجبرين على قبول جدول الأعمال الجديد والاستراتيجيات الجديدة. كان بإمكانهم أن يرفضوا تولّي قيادة المحليين، إما بمحاولة فرض جدول أعمالهم على المقيمين في الأدغال أو بالرحيل والتفتيش عن مكان جديد لتنظيم أنفسهم فيه. غير أنّهم فضّلوا البقاء وأصبحوا أقل ماركسية وأكثر تمسكاً بخصائص السكان الاصليين في خلال هذه العملية.

قد تفسّر الحاجات المحلية للحياة اليومية في الأدغال هذا التحوّل من قوات التحرير الوطني إلى جيش زاپاتيستا للتحرير الوطني. وقد نجد بعض التفسيرات أيضاً في السياسة المكسيكية على الصعيد الوطني وعلى صعيد الولاية على حد سواء. في حين كانت حركة الطالبان حركة وطنية (على الرغم من أنها لقيت دعماً أكبر في مناطق معينة من مناطق أخرى) فإن جيش زاپاتيستا للتحرير الوطني هو حركة تتمتع بقاعدة قوية جداً في ولاية واحدة من دول المكسيك الواحدة والثلاثين، وحتى لو ساند كل المقيمين في تشياپاس المتمردين (ما لم يحصل فعلاً) فلم يكن أعضاء حركة زاپاتيستا ليحلموا بقلب الحكومة المكسيكية وحدهم ومن دون أية مساعدة.

وجّهت حركة زاپاتيستا (على غرار حركات المتمردين المسلحين الباقية) سلسلة مطالب للدولة حتى لو لم تهدف إلى قلب الدولة والنظام بشكل صريح. كان الحزب الحاكم في الدولة المكسيكية وهو حزب الثورة المؤسساتي محصّناً جيداً وقادراً على المطالبة بإرث ثوري لنفسه. لقد نشأ حزب الثورة المؤسساتي من الثورة المكسيكية 1910- 1917، وعندما بدأت حركة زاپاتيستا بالظهور في الساحة العامة كان حزب الثورة المؤسساتي عندها يتولّى قيادة السياسة الوطنية منذ سبعين سنة من دون انقطاع. إذا كان حكم حزب الثورة المؤسساتي حكماً ديكتاتورياً، كما يدّعي البعض، فإنّه عبارة عن ديكتاتورية شاملة تفرض السلطة وتحافظ عليها من خلال اعتماد سياسة الترهيب والترغيب.

غير أنّ العناصر الديموقراطيّة الحقيقية ضمن النظام المكسيكي (لا سيما منذ الانتخابات المثيرة للجدل عام 1988) وتفضيل حزب الثورة المؤسساتي للتضمين المراقب على الإقصاء والاستثناء تساعد على فهم سبب اختيار حركة زاپاتيستا لوضع أسس نوع جديد من حركات المتمردين المسلحين. إنّ حركة زاپاتيستا هي قوّة مسلّحة

بالطبع، غير أنّها أقل نظرية وأكثر شمولية من الطالبان أو من أي حركة ثورية في أميركا اللاتينية، وهذا منطقي للغاية مع العلم بأنّ جيش زاپاتيستا للتحرير الوطني قد ظهر ضد نظام استخدم مزيجاً من التكتيكات الديكتاتورية والديموقراطيّة لكي يصون قوته وسلطته. ولم تكن منظمة عسكرية تقليدية لتحظى بالمساندة الشعبية التي كانت حركة زاپاتيستا بحاجة إليها كي تنجح.

رغم أن جذور حركة زاپاتيستا كانت محلية أكثر من جذور الطالبان، تأثر أنصارها بالعوامل الدولية إلى حدّ ما. فاليوم الذي قررت فيه حركة زاپاتيستا الظهور على الساحة الوطنية والدولية- في تاريخ 1 كانون الثاني/جانفي 1994- يصادف مع يوم بدء تطبيق اتفاق التجارة الحرة في أميركا الشمالية. إفترض العديد أنّ هذا دليل واضح على أنّ اتفاق التجارة الحرة في أميركا الشمالية كان أحد أهم مشاغل حركة زاپاتيستا، وأنَّ هذا الإتفاق قد أدى إلى التمرّد، إذ إنّه يحدد شروط العولمة الاقتصادية في أميركا الشمالية. غير أنّ همّ حركة زاپاتيستا الرئيسي لا يتمركز حول اتفاق التجارة الحرة في أميركا الشمالية نفسه؛ فلو كان الأمر كذلك لكانت حركة زاپاتيستا قد ظهرت قبل عدة أشهر، أي قبل انتهاء الإقتراع في الكونغروس الأميركي. كانت حركات متمردين مسلحين قديمة الطراز في المكسيك العصرية لتدمر بسرعة القصة الخيالية التي نُسجت حول كون المكسيك عضواً من دول العالم الأوّل، وكانت لتدمر أيضاً فرص اتفاق التجارة الحرة في أميركا الشمالية وفي الكونغروس الأميركي. كان اختيار الأول من كانون الثاني/جانفي لإعلان ولادة التمرّد أكثر أهمية لاستقطاب التغطية الإعلامية الدولية (ما حصل فعلاً وبنجاح)، وليس للتوجه إلى أعضاء جيش زاپاتيستا للتحرير الوطني. ليس المغزى من الموضوع القول إنّ الاقتصاد السياسي الذي تسوده العولمة بشكل متزايد لم يلعب أيّ دور في إنشاء التمرّد. غير أنّ النقطة الحسّاسة الحقيقية والتي يكرّرها أنصار حركة زاپاتيستا مراراً لا تتعلق باتفاق التجارة الحرة في أميركا الشمالية بحد ذاته بل بجزء من التحضيرات لتطبيق الاتفاق وهو قرار الرئيس سالیناس بتعديل المادة 27 من الدستور لوضع حدّ للوعد بمواصلة إصلاح الأراضي، مما كان مصدراً مهماً لشرعية الحزب الحاكم منذ بداية القرن العشرين.

يبدو في هذا السياق أن جيش زاپاتيستا الذي كان واحداً من أهمّ حركات المتمردين المسلحين بعد الحرب البادرة قد تشكل إثر ظهور هذا العالم الجديد. بالنسبة إلى حركة زاپاتيستا، لم تعد خطابات الماركسية- اللينينية ملزمة كما كانت

الحال مع حركات المتمردين المسلحين السابقة التي كانت تطمح لكسب الدعم الماديّ والعقائدي من كوبا ومن الإتحاد السوفياتي، ربما عَبْرَ اعتماد خطابات وتحليلات ماركسية. خلال الحرب الباردة، كانت محاولة الحصول على دعم الثوار من خلال استخدام لغتهم خطوة ذكية وضرورية (مهما كانت معتقدات حركات المتمردين المسلحين الفعلية) وذلك لأنّ هذه الحركات في أميركا اللاتينية كانت تستطيع الاعتماد على معارضة الحكومة الأميركية السريعة والعنيفة، وحتى على الإصلاح المعتدل والشرعي أحياناً.

لن تؤثر عوامل خارجية مماثلة على الأرجح في رسم خطوات الثوار الذين سيأتون بعد حركة زاپاتيستا في أميركا اللاتينية إذا ما لاحظوا وأخذوا بعين الإعتبار عدم اكتراث حكومة كلينتون بتمرّد زاپاتيستا. إنّ نشوب الحرب الباردة وانتهاءها خير دليل على أنّ الثوار سيواجهون أوقاتاً أصعب في إيجاد حلفاء حكوميين خارجيين غير أنّهم سيقفون في وجه أعداء أقلّ. إذن، تساعد التحالفات الدولية على تفسير طبيعة الزاپاتيستا من العام 1994 حتى الآن بشكل سلبي: وذلك في غياب المعارضة الشديدة من قبل الحكومة الأميركية وفي غياب النموذج الاشتراكي الذي رسم إطار سياسة المعارضة خلال عهد الحرب الباردة. غير أنّ التحالفات الدولية قد ساعدت أيضاً على تفسير ظاهرة الزاپاتيستا بشكل إيجابي إذ إنّ التوجه إلى اليسار الدولي من خلال مواقع حركة زاپاتيستا على الإنترنت أو الجمعيات الدولية المتعددة التي تُعقد على أرض زاپاتيستا يتطلب استخدام لغة دولية، وكانت إحدى هذه اللغات هي المساواة بين الرجل والمرأة.

وكما تبين لنا، رسمت هذه المطالبة الدولية مصير كل من حركة الطالبان وجيش زاپاتيستا للتحرير الوطني. فقد ظهرت قوّة الحركة النسائية الدولية بوضوح في فجر القرن الجديد حين رأت حكومة كلينتون نفسها مجبرة على التراجع عن دعمها السابق للطالبان. كان للمطالبين بالمساواة تأثير مباشر قليل في حركة زاپاتيستا، لكنه لم يكن بالضرورة أقل عمقاً، وقد ساهمت، على الأقل ضمنياً، في صياغة أهدافها المحددة المختلفة عن أهداف الناشطين السابقين المؤيدين للماركسية- اللينينية؛ إنها أهداف لا يربطها الكثير بأهداف الثوار المسلمين المتطرفين أمثال الطالبان. ولا يعني هذا بالضرورة أنّ كل المنادين بالمساواة بين الرجل والمرأة قد انخرطوا في جيش زاپاتيستا للتحرير الوطني. فقد عارض بعض المكسيكيين منهم جيش زاپاتيستا للتحرير الوطني

لكونه منظمة عسكرية يتولّى القيادة فيها الرجال بشكل غالب. ومع ذلك، ساند العديد من المطالبين المكسيكيين بالمساواة بين الرجل والمرأة جيش زاپاتيستا للتحرير الوطني إذ شاركهم العديد من أهدافهم بترويجه لحقوق المنبوذين كالسكان الاصليين والنساء وحتى الأقليات الجنسية (في بعض البلاغات الرسمية على الأقل).

خاتمة:

بالعودة إلى السؤال الذي شكل عنوان هذا البحث: هل سيسير الثوار في عالم ما بعد الحرب الباردة (كما فعل الطالبان) أم أنّهم سيرقصون (كما فعل أعضاء حركة زاپاتيستا)[6]، الجواب، بنظري هو أنّهم سيقومون بالأمرين وإن لم يكن ذلك في الوقت عينه بالتأكيد، ولا في المكان ذاته على الأرجح، وذلك لأن القليل من عملية العولمة أو تحوّل العالم الثنائي القطب يتطلب مجموعة معينة من الطلبات الثورية أو أسلوباً واحداً منفرداً للسياسة الثورية.

في المقابل، أظهر التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة أن أسلوباً معيناً للثورة يصبح مهماً جداً مع استخدام حركات المتمردين المسلحين في العالم الثالث خطاب الماركسية- اللينينية وتخيلاتها (كولبرن 1994). قد يجد جيش زاپاتيستا للتحرير الوطني جذوره في حركة متمردين مسلحين وهي قوات التحرير الوطني التي تأسست في قالب الماركسية - اللينينية. ومع ذلك، فقد تنوعت حركات المتمردين المسلحين التي اعتمدت مفهوم الماركسية- اللينينية، هذا المفهوم الذي لم يتقيّد به كل الثوار خلال الحرب الباردة. فالثورة التي بدأت في إيران عام 1979 اندرجت في إطار ثورات حقبة الحرب الباردة، بقدر تلك التي تمثلت بالماركسية اللينينية.

كانت نقطة الاهتمام بالنسبة إلى المجموعات الثورية متمركزة حول وجود إيديولوجية لها قدرة على تعبئة الشعوب. تستطيع الماركسية- اللينينية أن تستمرّ في تأدية هذا الدور على الرغم من أن حركات المتمردين المسلحين لن تكسب الكثير اليوم، من منطلق مادي، إذا ما استخدمت هذه اللغة. بالنسبة إلى الحركتين اللتين ظهرتا بعد الحرب الباردة واللتين قومتهما في بحثي، خدم الدين كإيديولوجية حاشدة على الأقل في بعض مراحل التنظيم. إنّ الدين والوطنية مهمّان ومفيدان (لا سيما في بلدان لها عادات ثورية كالمكسيك) لعملية الحشد والتعبئة وذلك لأنهما يحاولان عبور سلسلة من الإنشقاقات الإجتماعية الأخرى وتخطّيها.

إنّ العزلة الاجتماعية- بمعنى الإقصاء السياسي الواعي من جانب الحكومات الحاكمة أو القوى الخارجية- هي عاملٌ آخر شجع قيام حركتي زاپاتيستا والطالبان كما ساهم في قيام حركات المتمردين المسلحين في عقود سابقة. لقد كان للعزلة في أدغال لاكاندون في تشياپاس وفي المدارس الدينية ضمن مخيمات اللاجئين الأفغان في باكستان تأثير ذو شأن في طريقة تفكير الأشخاص المقيمين في هذه الأمكنة الخارجية فهي إما بسّطت طريقة التفكير هذه أو زادت من حدّتها (وفقاً لنظرة كل طرف)، ووضعتها في فئات واضحة: الصواب والخطأ، والمظلوم والظالم ونحن وَهُم. لقد سمحت العزلة للثوار بتطوير حلول لمظالم هذه العالم والترويج لها وهي حلول تتطلب تحولات وليس إصلاحات، كما سمحت العزلة بتطرف الحس المنطقي.

بالنسبة إلى حالتي زاپاتيستا والطالبان، برزت مسألة الجنس بأسلوب لم تشهده معظم حركات حقبة الحرب الباردة التي تأثرت بإيديولوجية الماركسية اللينينية حيث وضعت العلاقات بين الجنسين في فئة متخلّفة. يبدو أنّ العالم لم ير آخر المجموعات المناهضة للمساواة بين الرجل والمرأة مثل الطالبان بما أن مقاومة هذه المساواة قد تكون منفذاً جيداً للرجال الذين يشعرون بأنهم مستثنين: إنّ النساء موجودات في كل المجتمعات ويتحملن أحياناً العواقب ويصبحن كبش المحرقة وذلك لأنهن غالباً ما يكنّ أقل قوّة من الرجال. في المقابل، من غير المرجح أن نرى حركات متمردين مسلحين تنادي بالمساواة أو أية حركة تضع المساواة بين الجنسين في محور جدول أعمالها (عوضاً عن وضعها في مكان ما في أسفل اللائحة كما سبق وفعلت حركة زاپاتيستا) فمفهوم المساواة بين الرجل والمرأة لا يشبه التفكير الصارم القائل بمبدأ "نحن وَهُم " الذي كان يمثل طريقة تفكير حركات المتمردين المسلحين المتأثرة بالماركسية- اللينينية أو الوطنية أو الدين المُسيّس. لا مجال أمام دعاة المساواة بين الرجل والمرأة لفرض جدول أعمالهم بالكامل باستخدام القوّة، باستثناء أولئك الساعين وراء الفصل الجنسي التام (وهم على الارجح غير موجودين). في حين أنّ الدولة قد تؤدي دوراً مهماً في الدفاع عن المساواة بين الجنسين، فإنّ هذه المساواة تحتاج إلى حدّ ما إلى التفاوض بين النساء من جهة ورفاقهن وزملائهن في العمل وآبائهن وإخوتهن وأزواجهن وأحبائهن من جهة أخرى. ولعلّ هذا النوع من المفاوضات المعقدة هو الموضوع الذي لا تنجح فيه حركات المتمردين المسلحين. إذن، ستتابع النساء في القرن الحادي والعشرين الانضمام إلى هذه الحركات التي

ستستقبلهن، غير أنّهن لن ينخرطن في هذه الحركات بشكل رئيسي للترويج لجداول أعمال المساواة بين الرجل والمرأة (على الرغم من أنّ الدفاع المنظم عن المساواة بين الجنسين قد يظهر إثر حركات مماثلة كما حصل في نيكاراغوا والسلڤادور).

في حين لا تتوافر لنا أسباب لنتوقع قيام حركات متمردين مسلحين تدافع عن المساواة، فعلينا أن نتوقع أنّ تشكّل تفاصيل الحياة اليومية الصغيرة وليس المفاهيم المجازية لعلم السياسة الطبيعية العوامل الرئيسية التي تحرّك الثوار المستقبليين في القرن الحادي والعشرين. يمكن تفسير إمكانية أو عدم إمكانية نجاح هؤلاء الثوار جزئياً من خلال العلاقات الدولية: عبر دور المجتمع المدني المتعدد الجنسيات أو دور حكومات الدول الأخرى. غير أنّ مسألة النجاح هذه لا تكتسب مغزىً وأهمية إلا متى تقرر جماعات كبيرة من الناس أن تربط مصيرها بمشروع ثوري معين. ستحدد هذه الخيارات وبشكل كبير العوامل المحلية والوطنية، أي التجارب التي عاشها الشعب والمعنى الذي يعطيه للمظالم التي يعانيها. إذاً، علينا أن نتوقع قيام حركات متمردين مسلحين في المستقبل على غرارالطالبان وحركة زاپاتيستا وربما على غرار مجموعات جديدة لم نتصورها بعد. سيستمر الثوار بالظهور طالما ان الرأسمالية والعولمة وفقر الديموقراطيّة ما زالت توّلد الظلم، كما هو مرجح.

ملاحظات

(1) وفقاً لبعض التحليلات حول الثورة، يمكن اعتبار أعضاء حركة زاپاتيستا وليس الطالبان ثواراً إذ تروّج حركة زاپاتيستا لعملية تغيير المجتمع بهدف زيادة ودعم المساواة الاجتماعية بينما يرفض الطالبان المساواة الاجتماعية كقيمة. بمعنى آخر، يُعتبر أعضاء حركة زاپاتيستا ثواراً لأنهم تقدميّون بينما يعتبر الطالبان مقاومين للثوار لأنّهم رجعيون. أظنّ أنّ هذا الاعتراض قابل للجدل لأنه يشير دوماً إلى أننا نستطيع اعتبار حركة ما ثائرة إذا ما وجد المحلل أهدافها سائغة أو أن نعتبرها مقاومة للثورة إذا ما كانت أهدافها بغيضة. لكن طالما أن العلماء اعتبروا أنّ الثورة قد حققت انتصاراً في إيران عام 1979 وهي ثورة لم تروّج حتماً للمساواة الاجتماعية، أظن أنه علينا النظر إلى الطالبان على أنّهم ثوار أيضاً بغض النظر عن مدى كرهنا لهم.

وفقاً لتحليلات أخرى حول الثورة، لا يمكن اعتبار أي من حركتي زاپاتيستا والطالبان من الثوار وذلك لأسباب عديدة. لا يمكن اعتبار أعضاء حركة زاپاتيستا من الثوار لأنهم لم يستولوا على سلطة الدولة (ولا يطمحون لذلك حتى). أما الطالبان الذين أستولوا على الدولة الأفغانية، فلا يمكن اعتبارهم من الثوار لأنهم استولوا على الدولة لأسباب معارضة للثورة (لإنهاء وقلب الحركة الثورية التي يقودها حزب أفغانستان الديموقراطيّ الشعبي ذو النزعة الماركسية، في أواخر السبعينيات وفي الثمانينيات.) يجد هذا الاعتراض جذوره في تحليل ماركس للثورة: إنها تمرد عنيف يؤدي إلى نشوء مرحلة جديدة من التاريخ

يرافقها ميزان جديد لقوّة وسلطة الطبقات كما يرافقها أسلوب جديد في الإنتاج. يرتكز تحليله على رؤية تقدم التاريخ، فمن دون مفهوم التقدم في الحركة لا معنى لمقارنة ثورة متقدمة إلى الأمام بثورة مضادة.
نظراً إلى أنّه يجب تحليل حركتي زاباتيستا والطالبان كحركتين ثوريتين، أنا أرفض معيار التفضيل الشخصي الذي أعتقد أنّه يضمّ ضمنياً أعضاء زاباتيستا وليس الطالبان إلى صفوف الثوار كما أرفض فكرة أنّ التاريخ هو حركة متقدمة، فهذه الفكرة تضمّ ضمنياً الطالبان إلى صفوف المقاومين للثورة.

(2) أكاد لا أستطيع أن أفي قصص جيش زاباتيستا للتحرير الوطني أو الطالبان حقها في بحث صغير. لمزيد من التفاصيل حول حركة زاباتيستا، يمكنكم مراجعة كوليه 2000 ،1994 وغويين Guillén 1995 وهارفي 1994، 1998 وكامبويرت 2002 وليغوريتّا دياز 1998 ولويد وبيرس روزاليس 1995 وتيجيرا غاونا 1996 و وماك 1999 . بالنسبة إلى الطالبان بإمكانكم الإطلاع على كولي 1999 ومالي 1998 ومارسدين 1999 وماتينودن 1999 ومُقدَّم a1999، و رشيد 2000 . لقد اطّلعت على كل هذه المراجع لكتابة هذا الفصل الذي تطلب عملاً ميدانياً في تشياپاس في 1994 و1995 و 1997 و2000.

(3) في أماكن أخرى اظهرت حملات محو الأمية العطف والاستياء حيال الثوار في آن واحد. خلال العمل الميداني في نيكاراغوا، كان مؤيدو ساندنيستا (وبعض المعارضين أيضاً) يشيرون إلى هذه الحملة دوماً على أنّها أجمل فترة في الثورة. غير أنّ بعض المعارضين لساندنيستا اعتبروا حملة محو الأمية كمثل عن تدمير الثورة للقيم التقليدية ورأوا أنّها مرحلة فقد فيها الشباب الاحترام تجاه أهلهم وعانى فيها الشعب الريفي الذل على يد المقيمين في المدن الذين فرضوا جدول أعمال غير مرّحب به على حياتهم.

(4) من المبالغ فيه أنّ نفترض بأن جيش زاباتيستا للتحرير الوطني كان وراء انتخاب ڤيسنتي فوكس في تموز/يوليو 2000 . في الواقع، ساند المتمردون بشكل غير مباشر مرشح المعارضة الآخر كواتيموك كارديناس غير أنّ الأزمة في جنوب شرق المكسيك والانقسامات الداخلية ضمن حزب الثورة المؤسساتي كانت من العوامل التي عززت قرار الرئيس إرنستو زيديّو دعم الإصلاحات الإنتخابية مما جعل انتصار فوكس ممكناً.

(5) عندما زرت تشياپاس في نيسان/أفريل 2000 توقعت أن أجد الدعم لجيش زاباتيستا للتحرير الوطني قد تضاءل إذ إنّ الولاية كانت ذات طابع عسكري أكثر مما كانت عليه خلال زيارتي السابقة عام 1997، وبنظري، كانت الحياة قد أصبحت أكثر صعوبة على مؤيدي زاباتيستا. غير أنّني دُهشت بعدم موافقة أي من الذين قابلتهم على هذه الفرضية. على العكس، فقد تبيّن لهم أنّ جيش زاباتيستا للتحرير الوطني قد اكتسب عدداً أكبر من المؤيدين. ولعل أحد الأسباب هو أنّ هذه الحركة قد بذلت جهوداً كبيرة لتجنيد الأفراد في مجتمعات جديدة والسبب الآخر كان السهولة الأكبر في الاستيلاء على الأراضي في المناطق التي تسيطر عليها حركة زاباتيستا أكثر من سهولة الاستيلاء على أراضٍ في مناطق خاضعة لحزب الثورة المؤسساتي. في حين كان حزب الثورة المؤسساتي قادراً على تقديم المنافع، كانت هذه المشاريع تَنفد في النهاية، أما الأرض فتبقى على الدوام.
أخبرتني امرأة قامت بأعمال تنمية في مجتمعات السكان الاصليين لمدة عقودٍ إنّها خلال عامي 1994 و1995 تعرفت إلى أشخاص بدوا وكأنهم يمرّون في أوقات عصيبة. فبسبب ضغوطات الحرب لم يستطيعوا تأمين المأكل أو الملبس لأنفسهم ولأولادهم كالسابق. غير أنّه بعد سنة 1995، بدا العديد منهم في حالة أفضل، حتى مما كانوا عليه قبل سنة 1994. على الرغم من أنّهم لم يكونوا أغنياء، كان

العديد منهم يعيشون برفاهية وراحة ويحتملون المزيد من سنوات الحرب. كان السبب الأخير لمساندة النساء للمتمردين هو أنّ الرجال المؤيدين لجيش زاپاتيستا للتحرير الوطني رأوا أنهم مجبرون على السماح لنسائهم بالمشاركة في اجتماعات المنظمات الفرعية لحركة زاپاتيستا. لقد نظر العديد من النساء إلى فرص زيارة أماكن جديدة بما فيها المحيط في بعض الحالات وإلى الاستقبال المفعم بالاحترام والعطف الذي يلقينه عند وصولهن كعوامل تحسين لحياتهن.

(6) في حين رقص أعضاء حركة زاپاتيستا بمعنىً مجازي بالمقارنة مع حركات المتمردين المسلحين ذات الطابع المتزمت مثل الطالبان، فإنّهم رقصوا أيضاً بمعنى حقيقي في العديد من تجمعاته.

16

تمرّد حركة زاپاتيستا
في اطار العولمة

جورج أ. كولييه وجاين ف. كولييه

يستحق تمرّد حركة زاپاتيستا بجدارةٍ لقب اقوى سلطة لإحلال الديموقراطية في المكسيك. منذ العام 1994 تقدّم الإصلاح الانتخابي الذي بدأ خلال رئاسة سالیناس من العام 1988 حتى العام 1994 بشكل كبيرٍ وانهارت السيطرة التي كان يفرضها حزب الثورة المؤسساتي الحاكم لمدة عقود متتالية. لقد ربحت أحزاب المعارضة في الإنتخابات الرئاسية والفدرالية في تموز/يوليو 2000 عندما حقق كل من ڤيسنتي فوكس انتصاراً في رئاسة حزب العمل الوطني وپابلو سالازار منديغوشيا في حاكميّة تشياپاس بعد مضي شهر في إطار ائتلاف من مجموعات المعارضة. شهد المجتمع المدني تطوّراً ملحوظاً تلبية لنداء حركة زاپاتيستا لإعادة إنعاش الحياة الديموقراطيّة والتنظيم الاجتماعي في المكسيك وقد نمّى أعضاء حركة زاپاتيستا اهتماماتهم ووجّهوها نحو حقوق الجنسين، وتطوّرت حركة العمال المستقلة التي كان أعضاء حركة زاپاتيستا يرتبطون بها قبل التمرّد وتم إنعاش الفلاحين والسكان الأصليين في المكسيك، بعدما كانوا قد وصلوا إلى حافة الإنقراض إثر "إصلاح" للقانون الزراعي عام 1992 وذلك عبر حركةٍ وطنية جديدة لحقوق السكان الأصليين واستقلالهم (يمكنكم مراجعة كوليه وكوراتيللو 1999 للاطلاع على تحليل لخلفية التمرّد وتطوره منذ 1994).

الجدير بالذكر هو أن أعضاء حركة زاپاتيستا وجهوا تحديات جذرية للعولمة، وقد دعا المتمردون إلى عقد اجتماعات دولية في مناطق نائية من تشياپاس بهدف درس الخيارات البديلة للنيوليبرالية، وقد شاركوا في توجيه انتقادات قاسية طالت مؤسسات داعية للعولمة كمنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي. ومع ذلك، فإن مسيرة إحلال الديموقراطية ومعارضة حركة زاپاتيستا للنيوليبرالية قد نتجتا عن عمليات العولمة التي قاومتها حركة زاپاتيستا.

على الرغم من أنّ توقيع المكسيك لاتفاق التجارة الحرة في أميركا الشمالية لم يكن السبب وراء تمرّد حركة زاپاتيستا الذي تفجّر في تشياپاس في اليوم الذي كان مقرراً فيه أن يدخل الاتفاق حيّز التنفيذ، فإنّ توقيت التمرّد وسير عملياته يعكسان مسيرات عالمية. تعود أسباب التمرّد، بنظرنا، إلى الثمانينيات عندما فرض المخططون الماليون في العالم التقشّف وتفكيك اقتصاديات العالم الثالث المحميّة كحلّ لقروض البترودولارات الطويلة الأجل والمتعددة القوميات. إن تخفيضات الخدمات الاجتماعية التي تتطلبها سياسات التعديل الهيكلي قد حرّكت المعارضة السياسية التي واجهتها الحكومة المكسيكية بزيادة التسلح. بحلول التسعينيات عندما ظهر تمرّد زاپاتيستا، كان المخططون الماليون في العالم قد بدّلوا اتجاه التركيز في سياساتهم من هدم الحواجز أمام التجارة عبر الاتفاقات الدولية وسياسات التعديل الهيكلي إلى تعزيز الحمايات القانونية اللازمة لحماية الأجانب من الإضطراب الإجتماعي الذي تسببت به إعادة الهيكلة الاقتصادية وذلك من دون أن يبتعد المخططون عن هدفهم الرئيسي بتسهيل عملية التدفق العالمي لرؤوس الأموال والسلع. على الرغم من أن قادة العولمة قد استمرّوا في الضغط على الدول التي اعتبروها قوية جداً أو متقيدة جداً بمفهوم الحمائية، فإنّهم منشغلون اليوم بكيفية تقوية الدول التي يعتبرونها ضعيفة وفاسدة وعاجزة عن تأمين الحمايات القانونية للأفراد والصفة اللازمة لتدفق رؤوس الأموال المتعددة القوميات. لقد أمِل المخططون الماليون في العالم من خلال هذا التحوّل في الإتجاه- أو هذه الإضافة للمزيد من الدقة في التعبير - في نقاط الإهتمام والتركيز أن يعززوا قانون الدولة حتى يؤمنوا وسائل قانونية - وبخاصة انتخابات ديموقراطيّة ولجان للدفاع عن حقوق الإنسان- بهدف التخفيف من حدّة الاحتجاجات الإجتماعية التي تطلقها إعادة الهيكلة الاقتصادية والانتهاكات العسكرية. إذا افترضنا أن إعادة الهيكلة

العالمية في الثمانينيات كانت "السبب" الرئيسي وراء تمرّد حركة زاباتيستا فإنّ سير عمليات الحركة وإمكانيات نجاحها قد تحدّدت بفعل الخطابات الدولية حول الديموقراطية وحكم القانون في التسعينيات.

المطالب الأولى لحركة زاباتيستا

نظراً لاستخدام تمرّد زاباتيستا الجديد لوسائل الأعلام والإنترنت فقد صوّره العالم على أنّه أول ثورة بعد العصر الحديث (ما قد يثبت فعلاً)[1]. ما يدعو هنا إلى السخرية هو أنّ تمرّد زاباتيستا بدأ نشاطه من نواح عدة بالمطالبة بالعودة إلى الماضي. كان أعضاء حركة زاباتيستا الذين قاموا بالتمرّد المسلّح في الأول من كانون الثاني/ جانفي من العام 1994 يتمتعون بحس وطني قوي. ناشدت القيادة في بياناتها الرسمية الأولى الشعب المكسيكي بالمساهمة في إحياء السيادة التي فقدوها لما اعتمد المكسيك إعادة الهيكلة الإقتصادية واتفاق التجارة الحرة في أميركا الشمالية. وشددت القيادة في هذه البيانات على مسؤولية الدولة المكسيكية تجاه الحقوق الإجتماعية التي يتوقع المواطنون الحصول عليها من حكوماتهم في كل البلدان. وأخيراً، احتجّ أعضاء الحركة على الإستخدام المتزايد للأسلحة من أجل الحفاظ على الأمن الاجتماعي، على الرغم من أنّ هذا المظهر من التمرّد لقي اهتماماً أقلّ من قِبل وسائل الإعلام. يمكن اعتبار هذه المظاهر الثلاثة لوطنية حركة زاباتيستا التي هدفت بالطبع إلى عكس هموم ومشاكل المكسيكيين الآخرين بمثابة ردود فعل على تفكك دولة التنمية في المكسيك ، بعد أزمة الدين عام 1982.

من جهتهم، انتقد الزاباتيستيون الحكومة بقسوة لتعريض موارد البلد للنهب الخارجي. جرّاء إعادة الهيكلة التي تلت أزمة الدين المكسيكي الخارجي عام 1982، قامت الحكومة بخصخصة الصناعات الوطنية وبيعها وألغت الحمايات التاريخية التي نصّ عليها دستور 1917، كما ألغت تطبيقها خلال رئاسة لازارو كارديناس منذ 1934 حتى 1940 للحدّ من الملكية والمنافسة الأجنبيتين. إنّ القرار بإنهاء الإصلاح الزراعي وبالسماح بخصخصة الموارد الزراعية التي كانت تعتبر سابقاً بمثابة "ملكية اجتماعية"[2] لم يثر فقط استياء المجموعات القروية التي لم تجد حلاً لمطالباتها بالاراضي بل هدد هذا القرار أيضاً بفتح الريف أمام استغلال الصناعة الزراعية الغذائية التحويلية المتعددة القوميات. بالإضافة إلى ذلك، ومن خلال وقف القروض ودعم

البنية التحتية الزراعية ومن خلال إنهاء تدريجيّ لأسعار الدعم وفق شروط اتفاق التجارة الحرة في أميركا الشمالية بدت الحكومة مصممة على التضحية بالمنتجين الريفيين في ظلّ منافسة غير عادلة مع المحاصيل المستوردة من الولايات المتحدة لاسيما الذرة.

لقد نادى الزاپاتيستيون في الوقت نفسه بتنفيذ صادق وغير زائف للميثاق الاجتماعي الذي وحّد المكسيك لمدة نصف قرن- حتى قام التقشف المفروض دولياً واعتماد الحكومة للسياسة االنيوليبرالية بشلّ قدرة الدولة وإرادتها على تأييده. مع النظام السياسي الذي يمنح حق التمثيل التشريعي للصناعات والذي نتج عن التصنيع لإحلال الإنتاج الوطني محل الواردات في المكسيك في منتصف القرن العشرينيات، شغلت القطاعات ذات المصالح المضادة على الأقلّ أماكن معترفاً بها ضمن حزب الثورة المؤسساتي المسيطر. يمكن أن يتوقع أصحاب المعامل والعمال على حد سواء في القطاع الرسمي أو في بيروقراطية الدولة، وكذلك المزارعون القرويون وأصحاب المزارع في الريف أن تلقى مطالبهم آذاناً صاغية في المستقبل إن لم تحظ باهتمام في الحاضر. وعلى الرغم من أنّ برامج الدولة للتعليم والصحة والمسكن والتنمية بالكاد بلغت الريف لاسيما المناطق الريفية الطبيعية على غرار تشياپاس، فقد حصلت الشعوب المهمّشة على وعود بأنّ تصل إليها يوماً هذه الخدمات. غير أنّ هذه الآمال كلها تبددت مع إعادة الهيكلة الاقتصادية. وإذ أغرقت المداخيل الحقيقية المتدنية 50 في المئة من الشعب المكسيكي تحت خط الفقر، أدى التقشف إلى انحلال أو إتلاف العديد من الخدمات العامة. في تشياپاس مثلاً، حيث بدأت خدمات الصحة العامة بتطوير كادرات عمال للعناية الأولية في القرى الصغيرة، تقلّصت الأجور الرمزية لهؤلاء العمال بعد عام 1983 وانهار برنامج العناية الأولية. بالإضافة إلى ذلك، فقد تمّ توزيع الموارد القليلة التي استمرّت بالتدفق إلى تشياپاس غالباً بشكل أموال لمكافأة أنصار الحكومة ومعاقبة معارضيها (راجع كوليه 1994)، مما يوسع بالتالي من رقعة الهوة المتزايدة بين المزارعين الأغنياء والمزارعين الفقراء نتيجة للفرص غير العادلة لتزويد الإنتاج الزراعي بدخل خارجي.

وأخيراً، لفت الزاپاتيستيون الانتباه إلى عملية التزويد بالأسلحة والذخائر التي تشهدها تشياپاس وذلك من خلال اعتدائهم على قاعدة الجيش في رانشو نويفو وعملية خطفهم لأبسالون كستيلاّنوس دومنغير وهو قائد الجيش السابق الذي انتُخب حاكماً

على تشياپاس في 1982، في الوقت نفسه الذي أعلن فيه ريغن حدود المكسيك الجنوبية منطقة ذات أهمية استراتيجية وضاعف من التدريب الأميركي للضباط العسكريين المكسيكيين ومن تأمين المعدات اللازمة للمراقبة والتصدّي لأي تمرّد (راجع شولتز 1997 وهارفي 1998 وكوليه 1998 وكوليه وكواراتييللو 1999). على الرغم من أنّ الحكومة المكسيكية قد نظرت إلى إنشاء فرق الجنود وتعزيزها في تشياپاس كردة فعل على الحرب الأهلية في غواتيمالا وعلى تدفق اللاجئين إثرها عبر حدود المكسيك الجنوبية، فقد تمّ حشد الفرق أكثر فأكثر ليس من أجل حماية حدود المكسيك من أعداء الخارج فقط بل والأهم لقمع المعارضة الداخلية وحماية مالكي الأراضي. لقد توسّع استخدام الجيش ضد المزارعين المتهمين بغزو الأراضي بشكل درامي في تشياپاس بعد عام 1980 (اطلع على بورغيتي كل إي مايور Burguete Cal) (y Mayor 1987). عام 1993 مثلاً قام الجيش باعتداء على قاعدة تدريب للزاپاتيستيين وبمضايقة الهنود في مجتمعين اثنين حيث قُتل العديد من الجنود. لقد أمل الزاپاتيستيون من خلال لفت الانتباه إلى الانتهاكات العسكرية التي تطال المواطنين المكسكيين، في أن يخلقوا نوعاً من الدعم والمساندة حتى تسترجع القوات المسلّحة الدور الذي يفترض بها أن تؤديه في الدفاع عن الدولة والتصدي للأعداء الخارجيين عوضاً عن استخدام هذه القوات ضد المواطنين.

إذا قام تمرّد الزاپاتيستيين كردّ على الوعد المتردّي بدولة مكسيكية تكون أقوى تاريخياً من أي بلد في الجنوب، فقد اختلف هذا التمرّد أيضاً عن الثورات السابقة في أميركا الوسطى والجنوبية من خلال تفاديه بعضاً من الأخطاء الواضحة التي ارتكبها سابقاً الثوار في غواتيمالا والسلڤادور والأنديز. لم يسمح الزاپاتيستيون لأنفسهم بأن يُشبّهوا بحركة صارمة أيديولوجياً أو طليعية وبحركة تقصي كل من لا يتوافق معها. على العكس، نجح الزاپاتيستيون بتصوير تمرّدهم على أنّه شامل ومفتوح أمام كل من يشارك أعضاء الحركة أهدافهم بغض النظر عن الفروقات الاجتماعية والثقافية. على سبيل المثال، لم يكتف انصار زاپاتيستا بالسماح للنساء بالانضمام إلى الحركة (كما فعلت حركة ساندنيستا في نيكاراغوا) بل منحوهنّ حقوقاً خاصة وضمّوا مشاكلهن إلى مطالبهم، والجدير بالذكر أن الزاپاتيستيين لم يفرضوا على الأعضاء القرويين الجدد أن يتخلّوا عن الثوب التقليدي كما رحبّوا بالهجناء في صفوفهم معاملينهم على أساس أنّهم سكان أصليون حُرموا ثقافتهم كما صنّف الزاپاتيستيون حركتهم على أنّها غير

هرميّة تحرص على المسؤوليات المتوجبة عليها حيال الريف وتصمم على أن "تحكم عبر الطاعة". على سبيل المثال، أعطى الناطق باسم الحركة وهو القائد المساعد ماركوس لنفسه دور الخاضع لقادة القيادة العليا للثورة، حتى وإن اعتبرت الحركة بكاملها نفسها بمثابة المستجيبة لإرادة الشعب التي يتمّ التعبير عنها في الاجتماعات العامة. وأخيراً، لقد استخدم أعضاء حركة زاپاتيستا وسائل الإعلام لمصلحتهم منذ البداية وقد نظر العالم إلى استعدادهم وقدرتهم على أن يحملوا قضيتهم ويعرضوها في الصحف والتلفزيون وعبر الإنترنت كالمظهر الأكثر ابتكاراً الذي تميّز به التمرّد.

التفاوض على مطالب حركة زاپاتيستا

رغم ان حركة زاپاتيستا التي اصدرت بياناتها مطالبة بان تفي الحكومة بوعودها بتأمين الأراضي والمساكن والعمل والخدمات الصحية والتعليم، إضافة إلى العدالة والتمثيل الديموقراطي، كانت تتطرق إلى بعض التوقعات القديمة، فقد سمعت مطالبها في إطار التسعينيات، عندما انتقلت المؤسسات المالية المتعددة القوميات من محاولة تفكيك دول الحماية للتصدي للاضطرابات الشعبية التي ولدتها سياسات التعديل الهيكلي. وبعد الموافقة على المفاوضات، وجد أعضاء الحركة أنفسهم بالتالي أمام "حلّين" إثنين يؤيدهما رأس المال المتعدد القوميات وهما "انتخابات عادلة" لاستبدال اتفاق الحكومة و"حماية حقوق الإنسان" لاستبدال خدمات الحكومة ولمواجهة الانتقادات حول الدور العسكري في قمع الإضطراب المحلي.

خسر الزاپاتيستيون المعركة العسكرية واضطرّوا إلى التراجع والعودة إلى الأدغال التي كانوا قد خرجوا منها قبل بضعة أيام. كما شهدوا خسارة أكبر في المعركة التي شنّوها ضد تزويد الريف بالأسلحة والذخائر وقد أعطت هذه الثورة في الواقع حجة للحكومة المكسيكية كي تضاعف من نشر فرق الجيش. تشير التقارير إلى أن حوالى 40 في المئة من جنود المكسيك اليوم يتمركزون في تشياپاس؛ فالوجود العسكري حاضر في كل مكان وفي جميع الأوقات. غير أنّ الزاپاتيستيين حققوا انتصاراً في المعركة الإعلامية فقد استقطبت المجموعة الصغيرة من الجنود المقنّعين والمزوّدين بالقليل من الأسلحة الانتباه والتعاطف على الصعيدين الوطني والدولي. يكمن سبب من أسباب نجاح استراتيجية الزاپاتيستيين باللجوء إلى وسائل الإعلام في أنّ تشياپاس قد غدت تستقبل المنظمات المستقلّة وغير الحكومية التي تتعاطف مع وضع المزارعين

والفقراء من السكان الاصليين. قامت الكنيسة الكاثوليكية، التي نظمت تحت إدارة الاسقف صاموئيل رويز مؤتمراً عام 1974 للسكان الاصليين، بتأمين سبل للعمل للمجموعات الأخرى الآيلة إلى مساعدة المجتمعات المهمّشة. عندما فرض المجتمع المالي الدولي التقشف على الحكومة المكسيكية بعد أزمة الدين عام 1982، أتاح تخلي الدولة عن الخدمات الاجتماعية الفرصة أمام الكنائس والمجموعات غير الحكومية لنشر أخبار الثورة حول العالم.

إنّ التعاطف الوطني والدولي الذي حصدته قضية حركة زاپاتيستا بالإضافة إلى خوف الحكومة المكسيكية من أن تُتهم بإرتكاب المجازر قد منعا الحكومة من استخدام القوة العسكرية للتخلّص من الزاپاتيستيين. بالتالي وافقت الحكومة على التفاوض ولكن عندما دخل الزاپاتيستيين في المفاوضات مع ممثلي الحكومة، وجدوا أنفسهم مجبرين على المناقشة في ساحة جديدة أنشأها رأس المال المتعدد القوميات. غير أنّ العديد من الزاپاتيستيين والمتعاطفين معهم أرادوا أن يعيدوا إحياء دولة الحماية الملتزمة بالتنمية، وقد جعلت عولمة التجارة والخدمات المالية بالإضافة إلى "زوال الشيوعية" ذلك الأمر غير ممكن. فتغيّر بالتالي محور النقاش نحو كيفية تفسير الخيارات البديلة التي يقدمها رأس المال الدولي وهي "الانتخابات العادلة" و"حقوق الإنسان".

بحلول العام 1994، كانت الحكومة المكسيكية قد أعلنت "الإصلاحات الإنتخابية". بعد انتخابات عام 1998 التي أعتبر الجميع تقريباً أنها "سُرقت" من الرابح الحقيقي كيوواتيموك كارديناس وهو رئيس الحزب الثوري الديموقراطي لمصلحة المرشح عن حزب الثورة المؤسساتي كارلوس ساليناس دي غورتاري، حاول الحزب الحاكم أن يحيي الثقة الوطنية والدولية في الحكومة المكسيكية من خلال وضع شروط "لانتخابات عادلة" في المستقبل. غير أنّه كان للزاپاتيستيين عدة مبرّرات كي يشكوا في حسن نيّة الحكومة. لعلّ تشياپاس قد شهدت أكثر عمليات الإنتخاب فساداً في الوطن كما أن التزويد المتزايد للمنطقة بالأسلحة قد قلّص من الآمال بأن يصل مؤيدو حركة زاپاتيستا إلى مراكز الإقتراع أو أن تُحسب أصواتهم في حال وصلوا. وهكذا، فقد صدّ الزاپاتيستيون كيوواتيموك كارديناس عندما طلب إليهم بإلحاح أن يمنحوا ثقتهم للعملية الإنتخابية. ولم يكتفوا برفض "الإصلاحات الإنتخابية" المحدودة التي قدمتها الحكومة بل رفضوا أيضاً نظام الحزب السياسي الحالي بكامله. لقد عقدوا أول لقاء

للمجتمع المدني للدعوة لعقد مؤتمر دستوري جديد لإعادة صياغة الدستور. بعدما ربح حزب الثورة المؤسساتي الحاكم في المكسيك في الانتخابات الرئاسية عام 1994، في أقل انتخابات فساداً حتى تلك الفترة، نصح الزاپاتيستيون أنصارهم بمقاطعة الانتخابات المستقبلية (ساهمت عملية التسلح في تشياپاس بعد العام 1994 في الامتناع عن التصويت من قبل مجموعات كانت تخشى الانتقام إذا ما صوتت ضد حزب الثورة المؤسساتي). يسود اعتقاد أن المقاطعة التي قام بها أنصار الزاپاتيستيين قد ساعدت حزب الثورة المؤسساتي على تحقيق انتصار في الإنتخابات المحلية في تشياپاس عام 1995، ولاحقاً عندما كان باستطاعة الحزب الثوري الديموقراطي أن يتقدم (فيكييرا وسونليتنر 2000).

غير أن الزاپاتيستيين لم يُبدوا أي أسف أو ندم. بحلول عام 1994، كانت الحكومة المكسيكية قد ردّت أيضاً على الضغط الدولي «لحماية حقوق الإنسان» بتشكيل لجنة وطنية لحقوق الإنسان" عام 1990 (راجع كيك وسيكينك 1998 للاطلاع على مناقشة حول دور المجتمع المدني في تطوير الدفاع عن حقوق الإنسان وللنظر في التطورات التي تربط حقوق الإنسان بالنشاط القائم حول الدفاع عن حقوق السكان الاصليين في المكسيك) وقامت الولايات، بما فيها تشياپاس، بتشكيل لجانها المحلية الخاصة. وأصبحت ولاية تشياپاس مركز استقبال لأكثر من 13 منظمة غير حكومية كرّست نفسها لحماية حقوق الإنسان والدفاع عنها (راجع المنظمات المذكورة في كوليه a2000، بما يظهر السرعة والمدى اللذين اندفع بهما الجدل حول الحقوق حتى إلى مناطق ريفية مثل تشياپاس). لقد مال مفهوم "حقوق الإنسان" الذي دافعت عنه هذه المؤسسات إلى حصر تركيزه على حقوق الأفراد المدنية والسياسية. نددت معظم نشاطات الدفاع عن حقوق الانسان بالتعذيب وعمليات السجن غير القانونية التي تقوم بها قوات الأمن التابعة للدولة. لقد استغلّ الزاپاتيستيون والعديد من أنصارهم المتعاطفين معهم مسألة حقوق الإنسان حتى يحلّلوا بشكل أوسع وأوضح اتفاقيات الأمم المتحدة التي وقّع عليها المكسيك بهدف توجيه بعض الاهتمام إلى حقوق المواطنين الاقتصاديّة والاجتماعيّة. وعلى الرغم من أنّ معظم المطالب الأولية لحركة زاپاتيستا والمتعلّقة بخدمات الدولة اعتمدت في اتفاق الأمم المتحدة الدولي حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1996)[4]، فقد لاقت جهود حركة زاپاتيستا

لإعادة صياغة حقوق الإنسان في قالب إقتصادي وإجتماعي المقاومة الصامتة نفسها التي أصابت المحاولات الأخرى من الناحية الظاهرية.

غير أنّ الزاپاتيستيين صادفوا دعماً واسع الإنتشار حين بدأوا بالدفاع عن حقوق السكان الاصليين واستقلالهم وتلّقت حركة حقوق السكان الأصليين التي تشهد نموّاً منذ عقدين أو ثلاثة عقود دفعة قوية نحو الأمام بفضل احتجاجات عام 1992 في ذكرى مرور 500 سنة على اكتشاف القارة الأميركية وذلك بفضل الاعتراف في المكسيك بأنّ ضحايا القمع القروي ليسوا إلا السكان الأصليين. بحلول عام 1994، كان السكان الأصليون في أنحاء العالم وفي تشياپاس ينشطون ويتحرّكون من خلال محاولة الضغط على المجتمع الدولي حتى يعترف بحقوقهم بما فيها حقّهم في الاختلاف الثقافي. بعد الإنتصار الذي حققه حزب الثورة المؤسساتي في الرئاسة عام 1994 وحين بدأت تخف حماسة الدعم لاقتراح الزاپاتيستيين بالدعوة إلى عقد مؤتمر دستوري جديد، وضع الزاپاتيستيون عندها حقوق السكان الأصليين وثقافتهم و«استقلالهم» على قمة مطالبهم. وهكذا، فإنّ الاتفاقات الأولى، والوحيدة، التي توّصل إليها الزاپاتيستيون وممثلو الحكومة كانت متعلّقة بمسائل «حقوق السكان الأصليين وثقافتهم».

المأزق الحالي

على الرغم من أن ممثلي الحكومة وقّعوا اتفاقات سان أندريس حول حقوق السكان الأصليين وثقافتهم، رفضت الحكومة الوطنية التصديق عليها مما أدّى إلى مأزق حقيقي. وبرز مأزق عسكري لأن الطرفين لا يتحملان توجيه الضربات. على الرغم من أنّ الزاپاتيستيين رفضوا الاستسلام وتسليم أسلحتهم، كان من الواضح أن عدد جنود الحكومة يفوق عدد جنودهم بأشواط كبيرة. ومارست الحكومة بدورها ضبط النفس لأن قدرة الزاپاتيستيين على حشد التعاطف الدولي معهم بالإضافة إلى خوف الحكومة من أنّ تضطرّ إلى مواجهة حرب إبادة، كانا يضمنان بأنّ أي اعتداء قد يتحوّل إلى كابوس من العلاقات العامة.

ولكن المأزق الأكبر والأهم سياسي. عندما بدأ الزاپاتيستيون بتشكيل البلديات المستقلّة في المناطق التي يسيطرون عليها، ردّت حكومة الولاية بإعلان عدم قانونية هيئات حركة زاپاتيستا وبتشكيل بلديات جديدة تحمل توقيع الحكومة نفسها. على

الرغم من أنّ الحكومة الوطنية رفضت التصديق على اتفاقات سان أندريس، طلب الرئيس زيديّو بإلحاح من الحكام الخارجين التابعين لحزب الثورة المؤسساتي أن يطبقوا قوانين الولاية المتعلقة بحقوق السكان الأصليين قبل أنّ يتوقفوا عن تأدية مهامهم. في العام 1999 مثلاً قام الحاكم المؤقت لحزب الثورة المؤسساتي في تشياپاس بوضع مسوّدة لقانونه الخاص حول حقوق السكان الأصليين وثقافتهم وقد ضم هذا القانون إلى مجموعة تشريعات الولاية على الرغم من المعارضة الصريحة التي عبّرت عنها أحزاب الأقليات. إدّعى الطرفان بتطبيق اتفاقات سان أندريس إلا أن قانون الحاكم أفسد الاتفاقات على الأقلّ من عدة جهات أساسية. في حين تناشد الإتفاقات الحكومة «بالاعتراف» بحقوق «السكان» الأصليين، فإنّ القانون الذي وضعه الحاكم «يؤمن» هذه الحقوق "للمجتمعات" الأصلية. وفي حين تدعو اتفاقات سان أندريس ممثلي السكان الأصليين للمشاركة في وضع مسوّدة القوانين المتعلّقة بتنفيذ الاتفاقات، فقد قام محامو الحاكم التابع لحزب الثورة المؤسساتي بوضع المسوّدة كما تشاوروا مع مجموعات من الهنود الذين دُعيوا لهذا الصدد (راجع سپيد وكوليه 2000 لمزيد من التفاصيل حول المناقشة التي دارت حول استخدام حكومة تشياپاس للجدل القائم حول حقوق الإنسان لكي تقيّد استقلال السكان الأصليين). لقد جعل المأزق العسكري والسياسي في تشياپاس من نصف الولاية على الأقلّ مكاناً غير قابل للحكم، وبالتالي غير قابل لإستقبال رأس المال المتعدد القوميات[5]. إذا كان أحد أهداف حركة زاپاتيستا هو منع رأس المال الدولي من الإستيلاء على الموارد المحليّة، فيمكن الاعتبار إذاً أنّها نجحت في تحقيق هذا الهدف. إنّ الكتاب الذي كان الحاكم التابع لحزب الثورة المؤسساتي قد حضّره لجذب المستثمرين الدوليين يبدو اليوم أشبه بدعابة- وإن كانت دعابة سيئة- لأن الكتاب يتجاهل المزارعين والسكان الأصليين الذين يشكلون نصف الولاية المتعاطفة مع مطالب الزاپاتيستيين. غير أن الزاپاتيستيين فشلوا حتى الآن في تحقيق الهدفين الآخرين فلا يزال مستوى الخدمات الحكومية منخفضاً لا سيما في المناطق الأكثر فقراً حيث يبرز الدعم الأقوى لحركة زاپاتيستا. في الواقع، لقد حظّر الزاپاتيستيون على أنصارهم أن يقبلوا مال الحكومة وعلى الرغم من أنهم يقبلون المساعدات من المنظمات غير الحكومية، شنّت حكومة حزب الثورة المؤسساتي حملة ضد الأجانب مما جعل الأمر صعباً لا بل مستحيلاً على الأجانب (والمكسيكيين المتعاطفين) أن يساهموا في بناء المدارس والمستشفيات

التي كان الزاپاتيستيون بأمسّ الحاجة إليها. وأخيراً، ساهم الزاپاتيستيون في عملية تزويد المنطقة بالأسلحة والذخائر أكثر مما كبحوها. ويستحيل اليوم السيطرة على نصف الولاية وذلك بسبب العنف المستوطن فيها.

إنّ العنف مستفحل في تشياپاس لأن أحد ردود حكومة حزب الثورة المؤسساتي على الإنتقادات للانتهاكات العسكرية كان متمركزاً حول تسليح القوات شبه العسكرية ودعمها في مجتمعات تضمّ العديد من المتعاطفين مع الزاپاتيستيين (هارفي 1998: 232- 6). كانت غالبية المجتمعات منقسمةً إلى مجموعات متعارضة جرّاء العمليات الاقتصادية عام 1980 ، ولم يؤدّ ذلك فقط إلى زيادة الهوة بين المزارعين الأغنياء والفقراء، بل جعل الثروة مرتبطة بمساندة مسؤولي حزب الثورة المؤسساتي أكثر من السعي وراء الأتباع المحلّيين. نتيجة لذلك، وجدت الحكومة حلفاء لها كان العديد منهم قد جمعوا أسلحة بأنفسهم وكانوا متأهبين للأشتراك في سياسة ظاهرية لمواجهة محدودة النطاق للتمرّد بهدف إضعاف الزاپاتيستيين والمتعاطفين معهم وشلّ قدرتهم.

الإمكانيات

ليس أفق مستقبل المنطقة بقاتم وغامض كليّاً وتظهر دلالات مشّجعة على المستويين المحلّي والإقليمي بأن مجموعات السكان الأصليين تبتعد عن النزاعات المسببة للانشقاق من خلال تشكيل الائتلافات عبر الإنقسامات الدينية والسياسية حتى يحكموا أنفسهم بأنفسهم. على المستوى الوطني، قدمت خسارة حزب الثورة المؤسساتي في الانتخابات الرئاسية لعام 2000 الفرصة للرئيس الجديد ڤيسنتي فوكس وهو رئيس حزب العمل الوطني لوضع حدّ للمأزق الذي وقعت فيه تشياپاس من خلال معاودة المفاوضات الحقيقية مع الزاپاتيستيين، وكانت هذه المفاوضات متوقفة منذ العام 1996، وقد أعلن فوكس رغبته في البحث عن تسوية مع الزاپاتيستيين لتطبيق اتفاقات سان أندريس. كما تعهد پابلو سالازار منديغوشيا الذي ربح منصب حاكمية الولاية بدعم من الائتلاف الذي ضمّ أحزاب المعارضة بوضع قرار يفي بأحكام شروط الاتفاقات. ومع ذلك، استهلّ الكونغرس المكسيكي في نيسان/أڤريل 2001 إصلاحات دستورية لمصلحة حقوق السكان الأصليين، وهي إصلاحات تجاهلت أحكام اتفاقات سان أندريس المتعلّقة بالاستقلالية. قد دفعت هذه العقبة بالزاپاتيستيين إلى قطع ارتباطهم بالحكومة. غير أنّ الضغط الذي تجدد من قبل المدافعين عن حقوق السكان

الاصليين قد يؤدي إلى تعديل الإصلاحات الدستورية. أما استراتيجية مخرج الزاپاتيستيين فقد تنتج عن اعتراف الحكومة بمطالب الزاپاتيستيين المتعلّقة بالاستقلالية والحقوق الثقافية، بالإضافة إلى انسحاب الجيش المكسيكي وتخفيض عديده وتخلي الزاپاتيستيين عن أسلحتهم. مهما يكن القرار المتعلّق بتشياپاس الذي سيتمكن قادة المكسيك الجدد من تشكيله ورسمه، فإنّه لا يتمتع بفرص نجاح كبيرة في تغيير مسار المكسيك الملتزمة إعادة الهيكلة والعولمة. في حين تثبت تعيينات حكومة ڤيسنتي فوكس إرادة قوية لبناء ائتلاف حاكم واسع النطاق، تتابع الحكومة التشديد على أعمال سلفه من حزب الثورة المؤسساتي وسياسات الاستثمار الخارجي التي اعتمدها. نظراً لهذا الإلتزام، يبدو وعد فوكس بتأمين «فرص متساوية لكل فرد للتغلّب على الفقر بجهده الخاص» ساذجاً في أحسن الأحوال (نيويورك تايمز، 25 تشرين الأول/نوڤمبر 2000: a 6). كانت حكومة فوكس تحضّر «خطة باناما» لربط جنوب المكسيك بأميركا الوسطى من خلال مبادرات التجارة الحرّة حتى بعدما أعلن الزاپاتيستيون أن الخطة لن تمرّ عبر مناطق السكان الأصليين. كل ما يستطيع الزاپاتيستيون والمتعاطفون معهم أن يأملوا به في المرحلة الراهنة هو أن يحصلوا على الاستقلال حتى يحموا أوطانهم من الزوال إثر العولمة.

يبقى السؤال المطروح هو إن كان السكان الأصليون في تشياپاس سيتمكنون في النظام العالمي الجديد من تشكيل تحالفات مع مجموعات من أماكن أخرى لإنشاء كتل قادرة على التفاوض في الأسواق العالمية حول الغابات والموارد الزراعية وحقوق الملكية الثقافية والفكرية وربما الحقوق المستقلّة باللجوء إلى الخدمات المالية. لقد سبق وطالبت مجموعات السكان الأصليين في تشياپاس بتولّي السيطرة على المواقع الأثرية (بما فيها موقع بالنكي المشهور عالمياً)[6] وتحالفت مع الكنديين لمواجهة عملية جمع العينات البيولوجية لصنع أدوية من الأعشاب وقد اعتبرتها "قرصنة بيولوجية" وذلك بالائتلاف مع المحتجّين الآخرين على جلسات منظمة التجارة العالمية في سياتل. تقدم التحالفات مع مجموعات الأميركيين الأصليين إمكانيات مماثلة. في عالم تعمّه الحقائق المتوازية - الرسمي مقابل غير الرسمي والقانوني مقابل السري- هل يعقل ألا يكون لحقيقة السكان الأصليين المستقلّين مكان؟

ملاحظات

يقوم هذا الفصل على البحث الذي قام به ج. كوليه بالإضافة إلى الدعم الذي قدمته مؤسسة جون د. وكاترين ت. ماك أرثر في برنامج السلام والتعاون الدولي وكذلك على البحث حول «التمييز والراديكالية وقيام تمرّد حركة زاباتيستا في تشياباس» بالإضافة إلى دعم مؤسسة العلوم الوطنية. نشكر المشاركين في مؤتمر ولسلي كولدج حول «تمرّد حركة زاباتيستا في تشياباس» و«حقوق الإنسان والعولمة» لما قدموه من مناقشات ساهمت في تطوير وتوسيع هذا الفصل. كما نشعر بالامتنان للنصائح التي قدّمها كل من جون فوران وتيم هاردنغ وجان راس والمشاركين الآخرين في مؤتمر «مستقبل الثورات في إطار العولمة» مما أدّى إلى صدور هذا الكتاب.

(1) قدم بورباخ (1994) الحجة الاولى لاعتبار الزاباتيستيين ما بعد عصريين. يؤكد رونفيلدت (1998: 9) إن تمرّد حركة زاباتيستا تضمّن نوعاً جديداً من «الحرب الاجتماعية عبر الشبكات» وقد سهّلت الثورة المعلوماتية ذلك من خلال استخدام «الشبكات كأشكال للتنظيم» وحشد الدعم من مجموعات متفرقة بطريقة متداخلة عوضاً عن العمليات العسكرية التقليدية أو الوسائل المستخدمة من قبل حركات المتمردين المسلحين. يناقش كاستلز (1997) مسألة تمرّد حركة زاباتيستا على أنّه ظهور هوية ما بعد عصرية في ظلّ النظام العالمي.

(2) إنّ «إصلاح» سالیناس للمادة 27 من الدستور قد أنهى الإصلاح الزراعي في المكسيك وأثار سخط المزارعين في تشياباس الذين كانوا مسؤولين عن 30 في المئة من مطالب البلد الزراعية البارزة. كما تندرج أيضاً في درجة الأهمية نفسها الجهود التي بُذلت ضمن برنامج procede لإكمال سجل المساحة الوطني ولدعم حق سند الملكية العقارية بالوثائق كما طلب المستشارون الدوليون بإلحاح كشرط أساسي للاستثمار في الريف . في حين اختارت بعض مجموعات المزارعين في المناطق الأخرى خصخصة الممتلكات الجماعية ومنحها صفة فردية، لم تجر الأمور على هذا النحو في تشياباس. فمنذ العام 1994، تعمل الحكومة على ربط المفاوضات مع مجموعات المزارعين لحلّ المطالبات غير المنجزة المتعلّقة بالأرض، من خلال شراء الأرض وتسليمها للمطالبين كممتلكات خاصة بشكل أساسي. لقد تجاهلت الحكومة حتى الآن نداء حركة زاباتيستا بإحياء الإصلاح الزراعي.

(3) بعد الإنتخابات الأخيرة على مقعد الرئاسة والحاكمية في تشياباس والتي بلغت نسبة الامتناع عن التصويت فيها 50 في المئة، أعلنت مجموعة الدعم للزاباتيستيين وهي Enlace y Contacto por la Consulta Nacional Zapatista.

انّ الانتخابات غير شرعية ومعارضة للديموقراطيّة والسبب يعود بشكل رئيسي إلى خطة فوكس وسالازار بالإستمرار في ممارسة السياسات النيوليبرالية على الرغم من كسب 15 في المئة من دعم المخوّلين الاقتراع من الشعب (تقرير وفقاً لخدمات ميليل كزوجوبال للإنترنت في 26 أيلول/سبتمبر 2000 كما صدر أساساً في «إكسيلزيور»).

(4) وثيقة الأمم المتحدة أ/ 6316 (بلوستين 1987: 20- 27). تقرّ المادة الأولى من الفقرة الثانية حول مطلب حركة زاباتيستا بالأرض بأنه «يحق لكل الشعوب أن تتصرف بحرية بمصادر الغنى والموارد الخاصة بها لتحقيق أهدافها ولا يجوز أن يُمنع أي شعب من وسائل التعيّش الخاصة به» ، وتقرّ المادة 11 من الفقرة الأولى حول المطلب المتعلّق بالمسكن والمأكل بـ«حق الجميع بالتمتّع بمستوى معيشة مناسب له ولعائلته من مأكل مناسب وملبس ومسكن مناسبين». وحول المطلب المتعلّق بالصحة، تنصّ

المادة 12 من الفقرة الأولى على «حق الجميع بالتمتّع بأعلى مستوى ممكن من الصحة الجسدية والعقلية». وحول المدارس، تنص المادة 13 من الفقرة الأولى على «حقّ الجميع بالتعلّم». وحول المطلب المتعلّق بالعمل تنصّ المادة 6 من الفقرة الأولى على «حق الجميع بالحصول عل فرصة لكسب عيشه من خلال العمل الذي يختاره أو يقبله بحرية» اما المطلبان بالعدالة والتمثيل الديموقراطي فقد ذُكرا في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (إعلان الأمم المتحدة أ/ 810) وفي الاتفاقية الدولية حول الحقوق المدنية والسياسية (وثيقة الأمم المتحدة أ / 6316).

(5) في حين لم يبد المستثمرون المتعددو القوميات أي اهتمام بتطوير المناطق التي تتواجد فيها حركة زاپاتيستا، فقد خططوا المشاريع في مناطق أخرى من تشياپاس. على سبيل المثال، أبرمت الشركة الأميركية جينيسي ووايومنغ وحاكم تشياپاس الجديد پابلو سالازار اتفاقاً في الآونة الأخيرة تقوم الشركة بموجبه باستثمار 50 مليون دولار أميركي في تحديث سكك الحديد لتوسيع ساحل تشياپاس وتسهيل التطوّر الاقتصادي وإدخال صناعة المؤسسات المكسيكية (كما نُقل عن خدمات ميليل كزوجوبال للإنترنت في 29 كانون الثاني/ جانفي 2001)

(6) لقد صدرت المطالبة باستلام إدارة المواقع الأثرية عن مجموعات طالبت أيضاً بالحصول على مراكز ومقاعد في حكومة سالازار، وذلك بحسب ما جاء في نشرة ميليل كزوجوبال عبر الإنترنت في 25 أيلول/ سپتمبر 2000 وكما ورد أساساً في اكسبرسو.

17

الإطاحة بالآباء: إمكانيات تحوّل ثوري في الأنظمة الملكية في الخليج العربي

ماري آن تيترو

ليس التمرد ضد الحكام الاستبداديين بالأمر الجديد (كروسان 1998، تيلي 1975) إلا أنّ الثورة هي ظاهرة عصرية حديثة (غودوين 1997). تشمل الثورة الاحتجاج المرتكز على الشعب ومتى نجحت بذلك، تقدم تسويات اجتماعية جديدة وتنتج "رجالاً جدداً". لقد قال الثوّار الناجحون في أميركا الشمالية خلال القرن الثامن عشر " بدأ العصر الجديد الآن" وكان نظراؤهم السوفيات في القرن العشرين يعتزمون إنشاء رجل سوفياتي جديد. لقد تبّدلت الأزمنة فعلياً عندما تمّ إصلاح الروزنامات و/ أو إعادة وضعها في فرنسا في القرن الثامن عشر وكمبوديا في القرن العشرين كما ظهرت مؤسسات جديدة (أرينت 1963، سكوكبول 1979). وهكذا، فإنّ القيام بثورة لا يعني ببساطة الاحتجاج على الظلم من خلال نشاط اجتماعي عنيف. يقوم الثوار ضد النظام الحالي انطلاقاً من الفكرة القائلة إنّ التغيير الجوهري ضروري وممكن (أندرسون 1991 و ريست 1977 وسكوت 1998) ثم يحدثون هذا التغيير عندما ينهزم النظام القديم. كانت نظرة أرسطو للتغيير السياسي متمحورة حول تطوّر الأنظمة وانحلالها في نوع من أنواع دورة الحياة، فاعتبر الثورة بمثابة دوران العجلة.

لا تقوم رؤية الثوار العصريين على تحريك عجلة أرسطو- أو نيتشه- فحسب، بل أيضاً على تولّي القيادة وتوجيه مسار دولهم ومجتمعاتهم نحو كون سياسي جديد.

كان الكون السياسي على هذا الكوكب منظماً في ظلّ إطارين لمدة طويلة خلال القرن العشرين. بعد نجاح الثورة السوفياتية، قام حزب استبدادي رسمي يتميّز باقتصاد مُخطط له، في الإمبراطورية الروسية القديمة وأصبح قالب الثورات الشيوعية من أعلى المستويات وأدناها في شرق أوروبا وآسيا ومناطق أخرى في طور النمو. استمرّت العولمة الرأسمالية بعد الحرب العالمية الأولى في أماكن أخرى بين الدول التي تمثل مجموعة واسعة من أشكال الأنظمة غير أنّها توقفت بفعل الإنهيار الإقتصادي الكبير. في نهاية الحرب العالمية الثانية، خفف تنفيذ نظام معدّل الصرف الثابت والسياسات الكينيزية الاقتصادية في الولايات المتحدة وحلفائها من معدّل نموّ العولمة، غير أن التأرجح العنيف في أسعار المنتجات وانهيار نظام سعر الصرف وأزمات الدين المتكرّرة أشارت إلى تآكل جدران النار هذه. لقد زادت سرعة نموّ العولمة بشكل لافت خلال السبعينيات وتسارعت أكثر فأكثر بعد سقوط حائط برلين عام 1989 الذي أعلن نهاية الحرب الباردة. فيما حاول المستثمرون في الغرب بجهد أن يخترقوا الاقتصاديات التي كانت سابقاً مغلقة في وجههم، فَسَحَتْ صورة التحالفات المتينة التي تُميِّز تفسيرات القوى الكبرى لسياسة العالم خلال تلك الفترة (درابر 1984) المجال أمام التصورات بأن بعض السياسات على الأقل قد تكون محليةً. تشكل الملكيات في الخليج الفارسي جزءاً من منطقة انخرطت بعمق في سياسة الحرب الباردة إلّا أنّها حافظت على مركزها كمنطقة من العالم تسودها العولمة بشدة خلال القرن العشرين. يضمّ الشرق الأوسط ككل دولاً عديدة تشكلت إثر حرب القرن العشرين والثورة وإنهاء الاستعمار (أيوبي 1995، فرومكين 1989، جاكسون 1990). غير أن موقعها الاستراتيجي وسيطرتها على جزء كبير من احتياطي العالم في الهيدروكربون قد ضمنا تدخل القوى الرئيسية المستمرّ في الترتيبات المحلية والسياسية والاقتصادية التابعة في الدول المصدرة للنفط. وعلى الرغم من أنّ الخليج الفارسي تأثر بالإمبريالية الأوروبية منذ أيام البرتغاليين فإن علاقة الزبائن غير الرسمية هي العلاقة الرئيسية التي جمعت بين دول الخليج من جهة والقوى الخارجية من جهة أخرى لأكثر من 100 سنة (غازيوروفسكي 1991 وتيترو 1991). إنّ العلاقة بين الزبائن هي استراتيجيّة بشكل رئيسي، وهي، بالتالي، علاقة تبادل على الأقل جزئياً،

بمعنى أنّ كل طرف يسيطر على الموارد التي تُعتبر مهمة وأساسية لبقاء الطرف الآخر واستمراره. تكمن القيمة الاستراتيجيّة لصناعة الهيدروكربون في العالم بالنسبة إلى قوى الغرب في الدور الذي تؤديه هذه الصناعة كمحرّك لآلاتها العسكرية واقتصادياتها المحلية. لقد أقامت هذه الدول شراكات مع الدول المصدرة للنفط والتي تعتمد على العملات الصعبة والحماية العسكرية واستخدام الأسلحة والتكنولوجيا للمحافظة على توازن أنظمتها واستقرارها. لا يكفي المال والأسلحة لصدّ التحديات الثورية كما يظهر مثل إيران بالتأكيد. ولكن بشكل عام، قامت الأسلحة والمال ، بالإضافة إلى الحكّام الكفوئين والأمثلة التحذيرية الناجمة عن خبرات وتجارب الشعوب المجاورة ما بعد الثورة بتغيير مسار معظم الحركات السياسية الثورية في دول الخليج وتخفيف حدتها (غوز 2000 وتيترو 2000) مما أثار تعجّب الخبراء والناشطين على حدّ سواء (كوستنر 2000).

نماذج عن الاستقرار والتغيير في الخليج الفارسي

أنا أعرّف الثورة على أنّها تغيير سريع في المؤسسات والعقائد المسيطرة التي ترعى العلاقات بين الشعب والدولة فتتبدّل بشكل أساسي القواعد القانونية والاجتماعية والثقافية للطبقات الحاكمة ووضع الخاضعين/ المواطنين والعلاقات العرفية بين أعضاء المجتمع. يتوسط عامل القوّة دائماً تغييرات كهذه بغضّ النظر عما إذا كانت قد حصلت بوسائل عنيفة أو لا. إنطلاقاً من هذا التعريف، فإنّ الثورتين، الثورة المجيدة عام 1688 والثورة المخملية اللتين ترمزان إلى انتقال أنظمة شيوعية عديدة إلى ما بعد الشيوعية في نهاية الثمانينيات وأوائل التسعينيات- تشير التسمية الأصلية إلى تشيكوسلوفاكيا- تندرجان في هذا الاطار رغم مستوى العنف المنخفض نسبياً الذي تضمّنتاه.

أركّز اهتمامي على إمكانيات قيام الثورة في دول الخليج الفارسي التي لم تشهد بعد ثورة للتحديث، وهي دول يسيطر فيها أعضاء ووكلاء الأسر الحاكمة على الحكومة، والأنظمة فيها استبدادية، بمعنى أنّ قرارات الحكام تتغلب على المعارضة الشعبية بغض النظر عما إذا تقدمت هذه المعارضة ضمن إطار مؤسسات محلية مشكّلة بحسب القانون أو لا. وفقاً لهذا التعريف، حتى الكويت التي تتمتع بدستور ليبرالي وهيئة تشريعية منتخبة، تعتمد نظام ما قبل العصر الحديث (غوز 1994 وهيرب 1999

وتيترو 2000). ما هي إمكانيات أنّ تشهد هذه الأنظمة التقليدية- بما فيها المملكة العربية السعودية والبحرين والإمارات العربية المتحدة وقطر وعُمان- تغييراً سريعاً وأساسياً واجتماعياً تتوسطه القوة بالتعارض مع التغيير التدريجي والسياسي الذي يتوسطه القانون في القرن الحادي والعشرين؟ تقدم لنا نظرية الدولة ذات الدخل جواباً من الأجوبة الممكنة.

> يشكّل صاحب الدخل وظيفة اجتماعية أكثر من فئة اقتصادية. تكمن الميزة اللافتة في صاحب الدخل في غياب أو إنتقاء المظهر المنتج في سلوكه. (في ما يتعلّق بالدولة ذات الدخل) لا وجود لاقتصاد يعتمد على دخل بشكل تام... ثانياً..... أنّ الاقتصاد القائم على دخل هو اقتصاد يعتمد على "دخل خارجي" جوهري.... وثالثاً ، في الدولة القائمة على دخل- التي تعتبر حالة خاصة من الاقتصاد المعتمد على دخل- تقوم القلّة فقط بتوليد هذا الدخل (الغنى) فيما تقوم الغالبية بعملية التوزيع والاستخدام... ورابعاً، وكنتيجة للدور الذي تؤديه القلّة، تشكّل الحكومة في الدولة القائمة على دخل المتلقّي الرئيسي للدخل الخارجي (بيبلاوي 1990: 86- 8، المزيد من التفاصيل في النسخة الأصلية).

تعتبر الدولة ذات الدخل الخارجي ناجحة في فصل جهاز الدولة عن الاختبارات المحلية حول السلوك الاستبدادي (آرتس 1992، آرتس وغيره 1991، وشودري 1997 وميغدال 1988 والنقيب 1990). وحتى في ما يتعلّق بالنخب التقليدية، فإنّ الأسر التي تحكم أنظمة الخليج الملكية تسيطر على موارد كافية لرشوة غالبية شعوبها وحملها على الهدوء. إنّ الميثاق الذي وُضع بين الحكّام الكويتيين وجماعات التجّار التي اعتبرت الطبقة المسيطرة في الوطن أعطى الحكام سلطة أساسية في السياسة مقابل إنشاء محميات اقتصادية لمصلحة التجّار (كريستال 1990). تعمل آليات السيطرة السياسية لأنظمة الخليج الملكية الأخرى بالطريقة نفسها ويدعمها ويزيد من قوّتها كل من الدِّين والممارسات الثقافية التقليدية (غوز 1994). وهكذا، فإنّ الدولة ذات الدخل الخارجي تشبه الدول العصرية الأولى في أوروبا القائمة على العلاقات بين الحكّام الذين يحتكرون القوّة من جهة والزبائن المختارين الذين يقدمون خدمات أخرى مقابل "دخل الحماية". من جهة ثانية (تيلي 1985). يتضمن أصحاب الدخل في الخليج عناصر جديدة كأصحاب العمل والزبائن الأجانب مما يشمل

قطاعات أساسية من الطبقات الشعبية. إنّ تجسيداً مماثلاً مفيد بشكل خاص بالنسبة إلى الطبقات الشعبية. مع الاختلافات التي نشأت عن النسب المختلفة بين الشعوب الوطنية ومداخيل النفط، استعملت أنظمة الخليج الملكية مداخيل النفط لإنشاء بروليتاريا خارج الدولة. خلافاً للخطاب الإشتراكي المحيط بالثورة التي أنشأت جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية، يخفي الخطاب حول امتيازات المواطنين الإنقسامات الطبقية ضمن رعايا دول الخليج فيُخمِد الحماسة والاندفاع للثورة ويشجّع الولاء إلى الأسر الحاكمة وإلى أنظمتها (كريستال 1990، لونغفا 1997).

إنّ الخلل الأساسي لنموذج الدولة ذات الدخل الخارجي هو أنّه مستقر. إذ تُعتبر مصالح الحكّام ومجموعات الشعب مستقرّة ويُعتبر استمرار الأنظمة ذات الدخل الخارجي متعلقاً بالحفاظ على تدّفق المدخول إلى زبائن النظام فحسب. ولكن، وكما سأبرهن أدناه، يبسّط الإثنان الحقيقة بشكل مبالغ فيه. تواجه الأسر الحاكمة تغييرات دنيوية في تركيبتها نذكر مثلاً التغييرات في عدد الحكّام والوزراء المحتملين وصفاتهم، ويضمّ البعض إلى ذلك تفريقاً داخلياً معبّراً قد يؤدي هو نفسه إلى عدم الإستقرار. إنّ مجموعات الشعب تتغيّر أيضاً ليس فقط بالنسبة إلى الموارد التي تستحقها وقدراتها السياسية بل أيضاً في بنية المصالح التي تؤدي إلى تشكيل ائتلافات ضمن المجموعات الاجتماعية وبين الزبائن والحكّام. تتمّ معالجة بعض المشاكل المتعلّقة بنموذج الدولة ذات الدخل الخارجي في النموذج الثاني الذي يصوّر أنظمة الخليج الملكية على أنّها شركات عائلية (هيرب 1999).

يقترح نموذج «ملكية السلالة الحاكمة» بأنّ انظمة الخليج الملكية هي مرنة خلافاً للعادة إذا ما قارنّاها بالملكيات الأخرى وذلك بسبب بُنية المصالح داخل الطبقة الحاكمة. يتمّ اختيار الحكّام في ملكيات السلالة الحاكمة بالإجماع من بين الأعضاء الأقوياء في الأسرة الحاكمة، في حين يتسلّم الآخرون مراكز استراتيجيّة في جهاز الدولة ويتمّ تصحيح الأخطاء في الحكم التي تؤدي إلى ظهور حاكم غير كفؤ بالفعل عبر اعتماد الإجراءات نفسها ولكن بالطريقة المعاكسة. إنّ سيطرة الأسرة الحاكمة على المراكز الرئيسية في جهاز الدولة تصدّ القواعد الهيكلية للثوار المحتملين. يفسح كل ذلك المجال أمام نشوء تنافس ضمن النخبة للوصول إلى مراكز القوّة والسلطة مع المحافظة على مستوى أساسي من كفاءة الحاكم مما يزيد الأمن بشكل مباشر والشرعية بشكل غير مباشر. إنّ الممارسات التقليدية مثل الشورى (مشاورة مع حكماء

المجتمع الذين يختارهم الحاكم)، والمجلس (جمعية يمكن أن تكون غير رسمية وإرادية أو رسمية ومنتخبة) والديوانية (اجتماعات منتظمة تعقد بين الرجال في المنازل حيث يستطيع الحكّام والنواب عنهم أن يستطلعوا الآراء من خلال مقتطف نموذجي واسع للرأي الشعبي)، تدفع بالشرعية إلى الأمام في حين تؤمن معلومات ذات شأن وفرصاً بنيوية لتغيير مجرى المعارضة (غوز 1994، وهيرب 1999 وتيترو 2000). على الرغم من أنّ هذا النموذج لا يمثل مصالح متفاوتة ضمن الطبقة الحاكمة نفسها، فإنّه، خلافاً لنموذج الدولة ذات الدخل الخارجي، يرسم ويختصر الوسائل المقبولة ظاهرياً لمقاومة التأثيرات المعاكسة لتحول قواعد الدعم الشعبية لهذه الأنظمة.

يقدّم جون فوران (1997) نموذجاً عالمياً للثورة الاجتماعية وهو نموذج يدخل تحسينات على القوّة التفسيرية لنموذجي الدولة ذات الدخل الخارجي وملكية السلالة الحاكمة اللذين يصوران استقرار النظام من خلال إبراز دور الثقافة وأهمية الأفكار في تنشيط حركة التغيير الاجتماعي الثوري. ويشير فوران إلى أنّ العوامل السببية الخمسة المتداخلة في ما بينها ترافق كل الثورات الاجتماعية الناجحة، وأربعة من هذه العوامل هي هيكلية: تنمية تابعة، ودولة قمعية وتستثني الآخرين وينحصر فيها الحكم بيد شخص واحد، وانكماش اقتصادي وإعادة ترتيب القيود على السياسة الخارجية. أمّا العامل الخامس فيجمع ما بين الإيديولوجية والثقافة تحت عنوان «إنشاء ثقافات سياسية قوية وفاعلة للمقاومة» (فوران 1997: 228). تكمن ثلاثة من هذه العوامل البنيوية في طابع الدخل الخارجي الذي تتمتع به أنظمة الخليج الملكية. إنّ التنمية التابعة متممة لعملية ضمّ جميع دول الخليج الفارسي ذات الدخل الخارجي المعتمد على تصدير الهيدروكرون إلى الرأسمالية العالمية حيث تُحدد المداخيل القومية بالكامل تقريباً من قبل أسواق النفط والغاز العالمية (أيوبي 1995، وشودري 1997 ولوك 1985 والنقيب 1990 وتيترو 2000، a2000). إن هذه الدول ضعيفة سياسياً في وجه الإنشقاق خلال فترة الإنكماش الاقتصادي الناتج عن انخفاض الأسعار أو انخفاض الطلب على النفط والغاز إذ إنّ التعديل الهيكلي الذي فرضته مداخيل الدولة المنخفضة يكشف عن أخطاء الإستثناء والإقصاء التي كانت مخبأة وراء برامج التوزيع الوافرة. لقد ضاعف انهيار أسعار النفط في منتصف الثمانينيات من حدة المنافسة حول موارد الدولة بين مواطني الخليج وكذلك بين الموطنين والمقيمين الفلسطينيين الذين كانوا يشكلون حينها مجموعة مهاجرين ذوي مطالب تتخطى مطالب رعايا الدول الأخرى

وحتى العربية منها (هانتر 1986). لقد ظهرت تأثيرات انهيار أسعار النفط في المملكة العربية السعودية ليس فقط على السياسة الداخلية للمملكة العربية بل أيضاً على السياسة الداخلية لليمن. إنّ الانخفاض الحاد في المساعدات الخارجية السعودية واستخدام المواطنين اليمنيين فرض تعديلات أدّت مباشرة إلى «إعادة توحيد» شمال وجنوب اليمن ومن ثم إلى امتصاص النظام الاستبدادي والقَبَلي لعناصر الجنوب «العصرية» والإشتراكية (شودري 1997). سيّس التعديل أيضاً الإنقسامات ضمن شعوب الدول ذات الدخل الخارجي نفسها وقد اتخذ العديد من هذه الإنقسامات شكل صراعات تخفي تنافسات قطاعية واضحة وتنافس بين الطبقات وعدائية متزايدة بين النيوليبراليين من جهة والإسلاميين ذوي المعتقدات السياسية والاقتصادية المتنوعة من جهة أخرى. (شودري 1997، تيترو 1999، 2000).

يبتعد نموذج ملكية السلالة الحاكمة عن نموذج فوران في اقتراحه بأنّ احتكار السلطة الذي تفرضه الأسرة الحاكمة على مسألة اختيار رئيس الدولة والسيطرة على المؤسسات الحاكمة الرئيسية هو ضروري وكافٍ للتغلّب على الثوار الذين قد يظهرون في المستقبل. وهنا، يعتبر «نظام الحكم الإقصائي» الذي تفرضه السلالة الحاكمة وكأنّه يتمتع بفوائد بنيوية لمنع قيام الثورة بحيث تتخطى السلبيات التي تنتج عن طابعها الاستبدادي، وهو موقف يتعارض والإجماع العام بين علماء الإجتماع المختصّين بالثورة بأنّ الحكّام الذين يتبعون سياسة الإقصاء هم الأكثر عرضة للانقلابات (راجع المناقشة في فوران 1997a: 793 وفي مراجع الأعمال المذكورة هنا). يقوم هذا التأكيد على افتراضين. يدور الإفتراض الأول حول فكرة أنّ التهديد الأعظم لاستقرار النظام يعود إلى ممارسات الإقصاء داخل الأسرة الحاكمة لا خارجها والجدير بالذكر أنّ الأعضاء الأقوياء في ملكيات السلالة الحاكمة ليسوا مستثنين من ممارسة السلطة السياسية أو من الوصول إلى الدخل الذي تولده الدولة[2]. أما الافتراض الثاني فيقوم حول فكرة أنّ الآليات التي رُسمت أعلاه تشكّل وسائل قويّة لحشد الدعم من قبل الطبقات الشعبية. وعلى الرغم من أنّ ضعف النخب في وجه الادعاءات المنمّقة محدود، فإنّ النخب التي تعاني انشقاقاً مقيّدة بمسألة اختيار الجماهير للحاكم من حشد «التحالف المتعدد الطبقات والواسع ضد الدولة» (فوران 1997a: 793) الذي يعدّ ضرورياً للقيام بثورة ناجحة.

تقوم استبدادية الدولة على الدخل الخارجي أيضاً لأنّ المداخيل الخارجية تُجنّب

الحكومات ضرورة التوصّل إلى تفاهم مع القوى الاجتماعية المحليّة (آرتس 1991 وكريستال 1990 وتيترو 2000 وتيلي 1985) بالإضافة إلى ذلك ، هناك صلة بين وضع الدولة ذات الدخل الخارجي والضعف تجاه الفرص العالمية النظامية. تشكّل العلاقة بين صاحب المؤسسة والزبون نوعاً من أنواع التبعية الاستراتيجيّة المتبادلة ويجعل ذلك الزبائن ضعفاء وعرضة للتأثر بفشل صاحب المؤسسة كما حدث حين فشلت الولايات المتحدة بمنع غزو العراق للكويت عام 1990 (سميث 1992). يمكن أنّ يوفر شكل مماثل من أشكال الفشل فرصة أساسية لنجاح الثورات، ويفترض البعض أنَّ ذلك حصل في إيران (مثلاً فوران 1993 ومانسون 1988).

لا يضمّ نموذج الدولة ذات الدخل الخارجي ولا نموذج ملكية السلالة الحاكمة الإيديولوجية أو الثقافة بشكل خاص كعنصر مكوّن لاستقرار النظام. ومع ذلك، في كل بلد من بلدان الخليج، تشكّل ثقافة مقاومة سياسية واحدة على الأقلّ قوّة اجتماعية فاعلة، ظهرت سلطتها ومواردها وانتشارها في العقد الماضي. إنه الأصولية (الحديثة) الإسلامية. يشكّل الإحياء الديني ظاهرة منتشرة عبر العالم تقوم بحشد الملايين نحو النشاط السياسي في البلدان المتطورة والتي هي في طور النمو. تتحدث الحركات الإسلامية الراديكالية والمحافظة بلغات متشابهة "لربط ما بين تجارب ... أقسام كبيرة من عدة مجموعات وطبقات و(إنتاج) تحليلات فاعلة ومرنة قادرة على حشد قواتها الخاصة وتشكيل ائتلافات مع المجموعات الأخرى" (فوران 1997: 229). يتضمن ما يتحدث به الأصوليون الإسلاميون (الجُدُد) في أنظمة الخليج الملكية، لا سيما منذ الثورة الإيرانية، بعض "المرارة" جرّاء الفشل المعنوي والمادي الذي شهدته حكوماتها.

لقد نمت الحركات الإسلامية حجماً وقوّةً منذ انهيار أسعار النفط في نصف الثمانينيات وظهور الوسائل المتنوعة التي اختارتها الدول المصدّرة للنفط للتعامل في الأزمات النقدية الناجمة عن ذلك (شودري 1997: وهانتر 1986 وتيترو 1999). لقد ساهمت حرب الخليج الثانية (1990-1991) في زيادة شرعية الحركات الإسلامية في دول الخليج العربية، ليس فقط لأنها حرّضت العرب ضد العرب، فدمّرت بذلك الخرافة الكبرى التي كانت قد وضعت الوطنية العربية في قلب الحركات الداخلية للمعارضة بل وأيضاً لأن الحرب نفسها قد دفعت بالولايات المتحدة وقوات الائتلاف الأخرى إلى أرض المملكة العربية السعودية. وهذا بالتحديد ما حثّ الإسلاميين

المتشددين على اتهام آل سعود بالتنازل عن سلطتهم كحرّاس على موقعين مقدسين من خلال تسليمهم مسؤولية الحماية للأجانب (روي 1999).

في الوقت عينه، قامت الحكومات عبر الشرق الأوسط بالترويج لمزايا الإسلاميين من خلال جهودها الخاصة لإضفاء طابع إسلامي على الدولة . وقد بدأ ذلك في السبعينات وجاء جواباً على المطالبات الداخلية بإحلال الديموقراطية (تيترو والمغني 1995) وكردة فعل على تشدد الثورة الإيرانية (روي 1999). خلال الثمانينيات، كانت عملية إضفاء الطابع الإسلامي تُستخدم للتخفيف من حدّة المعارضة الشعبية ضد خفض الامتيازات (شودري 1997 وهانتر 1986). لم تبحث حكومات الشرق الأوسط عن حلفاء ضمن رجال الدين فحسب بل استخدمت هي نفسها الخطابات والرمزية الدينية لدعم أنظمتها. على الرغم من استحالة تشكيل "إسلام رسمي" من الصفر فإن دول الشرق الأوسط كلّها سعت للتعاون مع علماء تقليديين من خلال استبدال الدعم السياسي بالإسلام المحافظ واعتماد الشريعة وتقوية الرقابة الدينية (روي 1999: 114) وكذلك من خلال تشريع قيود تُفرض على حقوق المرأة (تيترو 2000).

غير أنّ الحكّام بدوا عاجزين عن احتكار المنافع السياسية الناتجة عن التدين الشعبي المفرط والمتزايد. وبالفعل، فقد ضاعفت العملية من سلطة رجال الدين كما عززت المعارضين الإسلامين للمؤسسات السياسية. فقام الإسلاميون ورجال الدين بالبحث عن حلفائهم ضمن القبليين المحافظين. إنّ النتائج المندمجة في الكويت بين التدين المدعوم رسمياً- وعملية ضم القيم القبلية إلى الاتجاه السياسي والاجتماعي السائد عبر تجنيس البدو منذ أول الثمانينيات ومنحهم حق الإقتراع- وسّعت القاعدة السياسية للمعارضة الدينية. وأدى ذلك إلى تآكل قاعدة الليبراليين الذين كانوا قد استطاعوا تأمين قوّة مقابلة لقوّة الإسلام المتزايدة (غبرا 1997) التي ظهرت من خلال النجاحات التي حققها الإسلاميون في السيطرة على وكالات الدولة. أصبح الإسلام في انحاء الشرق الأوسط الوسيلة الرئيسية لحشد المجموعات الاجتماعية المهمّشة وجذبها بإتجاه السياسة وقد ساهم ذلك في تنوّع الحركات الدينية وأحياناً في تطرّفها (روي 1994، 1999 وتيترو 2000). غير أنّ التجزئة الناتجة للسلطة الدينية، إضافة إلى ذكرى استيلاء رجال الدين المتشددين على ثورة إيران، يحدّان من قدرة القوى

التي يقودها الإسلاميون على حشد الائتلاف الواسع ضد أنظمة الخليج العربي كالذي استطاع الثوار الإيرانيون حشده ضد الشاه.

إمكانيات قيام الثورة في دول الخليج الفارسي

أقوم في هذا السياق بتحديد إمكانيات قيام الثورة في دول الخليج الفارسي من خلال استخدام الفئات المذكورة في نموذج فوران العالمي وتقويم كل منها انطلاقاً من ملاءمتها لأنظمة الخليج الملكية. أختم بحثي بمناقشة حول عوامل معينة والأهمّ بينها ديموغرافية، يُحتمل أن تؤثر في التوقيت والهدف وطريقة تحوّل النظام وتركّز على المظاهر الفريدة لهذه الحالات أكثر من الكونية.

التنمية التابعة والضعف في فترات الانكماش الاقتصادي

تشكّل انظمة الخليج الملكية كلّها أمثلة كلاسيكية عن التنمية التابعة، فقد أصبحت جميعها، منذ ثورة النفط في أوّل السبعينيات، أكثر تبعية لمداخيل النفط وليس أقلّ على الرغم من تراكم الأصول المالية الذي سعت اليه الكويت والإمارات العربية المتحدة للحماية والوقاية من تقلّبات سعر النفط من خلال تأمين مصدر دخل خارجي لما بعد الهيدوكربون (تيترو 1995، a2000). تقدّم السياسة الداخلية لانظمة الخليج الملكية أمثلة متكرّرة عن الإنشقاق الداخلي الذي يحصل عندما تركد مداخيل النفط أو تنخفض (غوز 1994، 2000) يمكن ربط الاضطراب الداخلي في الكويت بمداخيل النفط المنخفضة وعمليات النهب المالي التي يقوم بها أعضاء الأسرة الحاكمة وهي عواقب المداخيل المحدودة للدولة. برزت فاعلية مجموعة أنصار النظام الأساسيين في مقاومة المحاولات إعادة هيكلة برامج التوزيع في المملكة العربية السعودية بعد انهيار أسعار النفط في منتصف الثمانينيات (شودري 1997). بذلت كلّ أنظمة الخليج جهوداً ضخمة خلال فترة انهيار سعر النفط التي تلت حرب الخليج الثانية لتهدئة المجموعات الاجتماعية التي تطالب بانفتاح ومشاركة أكبر (غوز 1994). لعلّ المثل الأوضح قد حصل في البحرين حيث كانت إعادة الهيكلة الاقتصادية متحيّزة جداً ضد الغالبية الشيعية لدرجة أن حركة معارضة تضمّ أعداداً كبيرة من سنة الطبقة الوسطى نشطت وطالبت بإعادة البرلمان إلى ما كان عليه. ولا يعزى الميثاق الوطني

البحريني الجديد وإمكانيات عودة التمثيل الانتخابي إلى وفاة الحاكم القديم الذي اتخذ موقفاً قاسياً تجاه المعارضة فقط، بل أيضاً إلى مكانة مالية حسّنتها الزيادات في أسعار مصادر الطاقة (كاتزمان 2000).

دولة قمعية، شخصانية، إقصائية

إنّ دول الخليج مختلطة في ما يتعلّق بطابعها القمعي الإقصائي. تتجه دولة قطر بسرعة نحو إحلال الديموقراطية برئاسة أمير خلع أباه المتمسّك بالتقاليد عام 1995 في ظلّ جو من الحزن شعرت به الحكومات المجاورة التي كانت تواجه صعوبات في التعامل مع الانشقاق الداخلي. وفي أنحاء المنطقة، نادراً ما تتمّ تصفية العناصر المنشقة غير العائلية التي قد تشكّل خطراً وغالباً ما تُنفى- وتتضمن الأمثلة على ذلك السعودي أُسامة بن لادن والكويتي عبدالله النفيسي. ويرحل بعض المنشقين بملء إرادتهم. بالإجمال، إنّ القمع غير متماسك ويتمّ تنفيذه بشكل غير متماسك. يبقى الانتخاب الديموقراطي الطريقة الفضلى للتخفيف من حدّة الإنشقاق.

تعمل الصحافة المكتوبة المحلّية بدرجات متنوعة من الرقابة الذاتية وأحياناً في ظل رقابة رسمية. ويزداد تغلغل وسائل الإعلام غير المحلّية، بشكل رئيسي عبر الأقمار الصناعية والإنترنت. إن محطة التلفزيون القطرية الجديدة، الجزيرة، تثير مواضيع سياسة الخليج بقوّة عبر بث برامج جدل عبر الأقمار الصناعية. غير أنّ هذه المجادلات والمناقشات مدروسة بشكل فائق ليس فقط لأنّ صاحب المحطة من الأسرة المالكة بل أيضاً لأنّ إيديولوجية مضيفي البرامج ومنفذيها تطغى على مضمون البرنامج حتى في برامج الحوار والإتصالات (فاندي 2000). لقد ضاعفت الأعداد المتزايدة لمحطات التلفزيون الفضائية وإمكانية الوصول إليها من تزويد المشاهدين بالمعلومات ووسائل الترفيه الصادرة من خارج بلدهم إلا أنّها لم تبرهن عن كونها الوسائل الثورية التي كان المراقبون الأجانب قد توقعوها أولاً[3]. يمكن أن تتمتع برامج الترفيه بتأثيرات بعيدة عن التوقعات. على سبيل المثال، إنّ الأهالي الكويتيين الذين يشاهدون التلفزيون مع أولادهم يستغلون البرامج الغربية لتقوية القيم المحلّية وتعزيزها (وِيلر 2000).

تقدّم وسائل الإعلام البديلة فرصاً للحشد الديني ونقاط تركيز للمعارضة الإسلامية[4]. غير أنّ أهداف الإعتداءات الإسلامية هم الأفراد: شعراء، كتّاب،

معلّقون - وحتى وزراء الإعلام - أكثر من وسائل الإعلام بحد ذاتها. يستمرّ مخزون وسائل الإعلام بالاتساع على الرغم من أنّ أشخاصاً فرديين قد يُعاملون بقسوة. إنّ هذه الاعتداءات البشعة على الأشخاص تغيّر مسار الانشقاق الديني وغير الديني بعيداً عن الأنظمة وتعيق أيضاً التحالفات بين المدنيين «العصريين» والمتدينين «التقليديين» وهي تحالفات تستطيع أنّ تشكّل تحديات حقيقية للحكومات.

ثقافات المقاومة

يشكّل الإسلام قلب ثقافات المقاومة في وجه الدولة في أنحاء المنطقة إلا أنّ فاعلية الحشد الديني في هذا الجزء من العالم قد تكون محدودة. وفقاً لبينيدكت أندرسن (1991)، تنتشر الثورة وتتوسّع عبر الأمثلة وقد خشي العديد أن يوحي مَثَلُ إيران الثورات القائمة على الدين في الأنظمة التقليدية الأخرى في الخليج العربي. ومع ذلك، وكما قلت سابقاً، عارض العديد من مواطني دول الخليج العربي التطرف العنيف للإسلاميين الإيرانيين الشيعة خلال فترة تعزيز الثورة والعنف الذي تميّز به مقلّدوهم السنّة في الجزائر وأفغانستان. وقد أدّى الاشمئزاز المماثل سابقاً إلى الحدّ من قدرة القوميين العرب على حشد الثوار وليس المنشقّين فقط. وقد قال لي أحد هؤلاء المنشقّين في ربيع عام 1990: "أود لو نتّحد كلنا في وطن عربي واحد. إلا أن هذا التوحيد يجب أنّ يتمّ بإرادة الكلّ وعبر التصويت وليس كما حصل في العراق أو سوريا". يتحدث الإسلاميون الكويتيون الذين قابلتهم بالأسلوب نفسه عن مسألة اعتماد الشريعة إراديا"، ليس وفقاً للدعابة القديمة حول تعريف الحزب الإسلامي في الجزائر للديموقراطية (رجل واحد، صوت واحد، مرة واحدة) بل وفق انعكاس التوقعات بضرورة اختيار التغيير السياسي الأساسي وليس فرضه.

يُظهر هذا التركيز على الاختيار تأثيرات القيم الليبرالية على الأطر الأخلاقية لبعض مواطني الخليج، بغض النظر عما إذا كان هذا التركيز قائما على المبادئ أو تكتيكياً. إنّ العصرنة هي أكثر من مجرّد «تنمية»، فهي تبدّل أفكار العقول من خلال تحريك الرغبات باتجاه الحقوق الخاصة والاستقلال الفردي والحرية السياسية على حد سواء (عزراحي 1997، وتايلور 1999). يشكّل هذا الاتجاه الخطر الرئيسي الذي تمثله العصرنة للثقافات «التقليدية» والمنظمات الاجتماعية وكذلك للأنظمة السياسية التقليدية (وعصرية). إنّ جداول الأعمال الإسلامية وأساليب المواجهة بغيضة بنظر

العديد من «الخليجيين» العصريين. إنَّ اللجوء إلى الإسلام كاتجاه سياسي هي الأقوى لدى الأشخاص الذين يصنّفون أنفسهم «كتقليديين»؛ من جهة بالنسبة إلى الشباب المتحدرين من عائلات مرموقة، وحتى ثرية في أوروبا الإمبريالية، وقد أرسلوا إلى المستعمرات لجمع المال ومن جهة أخرى بالنسبة إلى الذين يتعرضون للتمييز- العديد من الشباب في الطبقات الشعبية الذين يرون إمكانيات مستقبلهم معرضة للخطر من جرّاء التحرر الاقتصادي.

تحدّ الطائفية من اللجوء إلى الإسلاموية في الدول التي يحكمها السنة والتي تضمّ غالبية من الشيعة. إنّ بروز الشريعة في برامج الإسلامويين يدعو إلى التساؤل عن أي تفسير من تفسيرات الشريعة سيُنفّذ بعد تحقيق انتصار إسلامي. قد تحشد الأقليات الطائفية، على غرار الغالبية، الشعوب لمصلحة دمج أكبر للقيم الدينية ضمن قانون الدولة وسياستها إلا أنّ مقاربتها تتضمّن الخصخصة. إنّ الأقليات الدينية، كالمدنيين العصريين تهدف إلى اعتبار بعض عناصر الدين على الأقل كلغات شرعية للخطاب السياسي (تيترو 2000). تشكّل المبادئ الدينية قاعدة قوية ومتينة لثقافة المقاومة في دول الخليج. ولكن، ما يثير السخرية هو أنّ فاعلية الدين محدودة من جرّاء النجاحات السابقة للحركات الدينية التي هي قمعية، إقصائية وتتمحور حول شخص واحد في بعض الحالات.

فرصة عامة عالمية

إنّ هوية انظمة الخليج الملكية كتابعة للدول القوية عسكرياً خارج المنطقة تفترض، ولكن لا تضمن، تدخلاً خارجياً إذا هددت القوى المتشددة بالاطاحة بهذه الانظمة. تتخذ المساعدة الجديرة بالثقة والمتوفرة من الاطراف الخارجية شكّل أصول عسكرية وأمنية منقولة من الدول الرئيسة إلى الدول الزبونة (غازيوروفسكي 1991). تُمكّن اليوم المداخيل المالية الكبيرة وإضفاء طابع الأسواق على العلاقات الدولية هذه الدول من الحصول على " أدوات للعلاقات بين الزبائن" في الأسواق، مما يشكّل مصدراً يمكن الوثوق به أكثر من أصحاب الأعمال ويقدّم احتمالاً أقلّ لفرض الشروط السياسية. يُشار غالباً إلى حرب الخليج الثانية على أنّها برهان بأنّ انظمة الخليج الملكية تستمرّ وتبقى بسبب التدخل الخارجي فقط، خاصة إذا كانت هذه الدول الزبائن مهددة بالثورة أكثر من الغزو. حتى خلال حرب الخليج الثانية، استلزمت عملية

إنهاء احتلال العراق للكويت ستة أشهر ومليارات من الدولارات على دفعات لتنظيم القوات ونشرها (تيترو 1993a 1995 و2000). في الوقت عينه، قامت القوات الصربية والكرواتية بغزو البوسنة وقتل المدنيين وإحراق منازلهم على مرأى من كاميرات التلفزيون. كما عذبتهم واغتصبتهم في معسكرات الاعتقال وقد ملأت هذه الصور الصفحة الأولى لصحيفة نيويورك تايمز. ثم نفذت مجموعات الهوتو في رواندا، لاحقاً عام 1994 ، حملة إبادة جماعية ضد كل معارضيهم من الهوتو والأقلية من التوتسي وقتلوا مليون شخص وثلاثة أرباع المليون في مدّة ثلاثة أشهر فقط. خلافاً للغزو العراقي للكويت، يمكن تصوير هاتين الحالتين كصراعات داخلية وقد صوّرتا كذلك بالفعل مما أدّى إلى نشوء جدل طويل حول شروط التدّخل الخارجي في شؤون دولة ذات سيادة في هيئات الأمم المتحدة ومجالس الحكومات الغربية. يدفعني ذلك إلى التفكير بأنه يجب ألا يُنظر إلى التدّخل المباشر من قبل أرباب الأعمال الخارجيين لدول الخليج على أنه ردّ تلقائي أو فاعل على الحركات الثورية في المنطقة. إذا صدف أن استلم منشق عن الأسرة الحاكمة قيادة حركة، سيكون بالتالي من الصعب على الأطراف الخارجية التمييز بين محاولة ثورة وانقلاب على الحكم. يثير تمرّد جماعي معارضة داخلية في الولايات المتحدة وأمكنة أخرى على قرار التدّخل ضد حركة اجتماعية تسعى إلى إحلال الديموقراطية. مما سيؤدي إلى التخفيف من تعبئة ونشر القوى الخارجية التي ستواجه في كل الحالات معارضة ذات شأن في البلد المستهدف. وهكذا، فإنّ احتمال المحافظة على النظام وقاعدته الداخلية هو ضئيل للغاية. بالفعل، يحتمل أن تساعد الهيئات المحلية والإقليمية الحركات الثورية في دول الخليج العربي أو تكبحها أكثر مما تفعل القوى الخارجية. ولقد أظهرت حرب الخليج الثانية غياب المشاعر الثورية في الكويت على الرغم من مرور أكثر من سنة من الحشد الشعبي الكثيف والحماسي ضد النظام (تيترو 2000). لعلّ صدام حسين قد توقع عملية استيلاء سهل على الكويت لأنّه خلط بين الانشقاق والثورة. في المقابل، إنّ التدّخل السعودي الفوري في البحرين بشكل مساندة الشرطة بأشكال متنوعة قد دعم النظام في وجه حركة محلية تدعم الديموقراطية مما أعطى الأسرة الحاكمة الوقت لتطوير استراتيجيات للتعامل مع المنشقين ولوضع سياسات لتسوية الخلافات (كاتزمان 2000). تعتبر أنظمة الخليج الملكية الانشقاق الحاصل بين الشيعة كدليل على التدخّل الخارجي من قبل إيران. لا شك في أنّ الفساد الإيراني قد هزّ بقوّة كلاً من الأسرة

الحاكمة في البحرين وحلفائها السعوديين. ولكن، وكما يظهر هذا المثل، يُرجّح أن يكون التدخّل الفاعل الذي ترعاه الدولة مؤيداً للحكومة أكثر من كونه مؤيداً للثورة.

عوامل أخرى

تزيد القوى الديموغرافية من الضعف النسبي لأنظمة الخليج الملكية أمام الثورة، فأكثر من نصف الشعب في هذه الدول لا تتعدى أعمارهم الـ25 سنة. إنّ الشريحة الكبيرة من العمّال الأجانب في القوة العاملة الخليجية تخفي بالفعل فقدان صمام الأمان الذي كانوا يمثلونه منذ عشرين سنة لأن العديد منهم يتولون اليوم وظائف ذات مستوى منخفض وأجور متدنية. إنّ التدفق المتزايد للمواطنين الشباب المهيئين باعتدال نحو أسواق العمل التي تقدم لهم فرص أعمال أقلّ يستطيعون تأديتها أو يقبلون بها يشكّل نذيراً بالبطالة الهيكلية التي ستوزع بنسب غير متساوية بين المجموعات الاجتماعية بسبب الوضع غير المتساوي والموارد الاقتصادية. يقوم القادة الإسلامويين بجذب مؤيديهم عبر المطالبة بتقديم فرص عمل أكثر ومسكن، وإعانات أوسع ومنح مساعدات عائلية وعبر عرض نظرية لافتة تشرح أسباب الظلم الذي يعيشه الشباب. إن مطالباتهم بالتمييز بين الجنسين في الدول الليبرالية كالكويت أو الوعود التي قدموها في دول محافظة كالمملكة العربية السعودية للإبقاء على النساء منعزلات حتى لا ينافسن الرجال على الفرص النادرة في التعليم والعمل قد جذبت الشبان الغاضبين الذين لا يملكون فرصاً كبيرة (المغني 1993، 2000). تشكّل أعداد كبيرة من الشباب العاطلين عن العمل خطراً في أية منطقة وليست أنظمة الخليج الملكية باستثناء عن القاعدة. لكن إمكانية دمج هؤلاء الشباب ضمن ائتلاف ثوري هي مسألة قابلة للنقاش طالما أنّ مداخيل الدولة كافية لتأمين حاجاتهم وطالما انهم يحظون من حين إلى آخر بفرصة المشاركة في أعمال إنتقامية والإفلات من العقاب- لكن ليس ضد انظمة الدولة.

إنّ انفجار الشعب واضح أيضاً ضمن النخب، التي تمثل لها الكفاءة والطموح "حجرا" ذهبياً (1986): انهم مرشحون كفؤون كثيرون يطالبون بمراتب عالية محدودة ومداخيل عالية محدودة و/ أو مناصب مهمة محدودة. يغادر بعض أعضاء الأسرة الحاكمة دولهم ليبنوا حياة مهنية بتوجيه الانتقادات إلى سياسات من هم أعلى شأناً في الوطن. لقد حاول الأعضاء الأدنى في أسرة آل صباح أنّ يتولوا مناصب عديدة في

البرلمان إلا أنّ الأمير صدّهم، ويرضي أعضاء الأسرة الباقون دوافعهم التنافسية والتملكية في تصرفات مالية غامضة، يؤدي كشفها إلى إضعاف الدعم لأسرهم التي تتولى زمام الحكم. يعكس أول مسارين للعمل عصرية الجيل الصاعد وحدود جاذبية الاسرة الحاكمة . ويظهر الثالث صعوبة الحدّ من الأضرار التي يتسبب بها التقليديون عندما لا يؤدون الأدوار المخصصة لهم بشكل صحيح. من الضروري تأمين أعضاء كفوئين وجديرين بالثقة من الأسر الحاكمة إذا كانت هذه الأخيرة حريصة على حماية سلطتها وقوتها. إنّ الحكم الطويل للسلطان قابوس قد أدّى إلى ازدهار عُمان إلّا أنّ غياب من يحلّ محله من الأسرة الحاكمة الصغيرة قد يؤدي إلى نشوء مشاكل عند وفاة الحاكم. إنّ تركيز السلطان في السنوات الأخيرة على تشكيل مؤسسات تمثيلية أوسع في عمان، بالإضافة إلى القرار الذي اتخذه بترك رسالة يحدد فيها اختياره لمن سيخلفه في الحكم إذا لم تستطع أسرته أن تختار مرشحاً ضمن فترة الأيام الثلاثة التالية لوفاته، يظهر قدرة السلالة الحاكمة على التكيّف واعتمادها على القيادة الحكيمة المتميّزة ببعد النظر (كيشيشيان 2000). في الكويت، حيث كان التجار رّواداً في استخدام النساء كشاغلي مناصب (المغني 1993)، فان الاعتقاد بان قادة أسرة حاكمة كبيرة يعتزمون تنفيذ الاستراتيجية نفسها تهزّ إيمان الفرد وثقته في استقرار ملكية السلالة الحاكمة.

تتمثل الفرصة الضائعة الأخرى لعملية الاستقرار السياسي في الكويت بتهمش المنشقين من الطبقة العليا. ونجمت عن التخلّص من الإسلامويين والمنشقين الطائفين عن الطبقات الوسطى أو نفيهم نتائج مختلطة ومتفاوتة. لقد شهدت محاولات تشويه سمعة التجار المرتبطين بالمعارضة السياسية في الكويت نجاحاً أكبر، غير أنّ انتخاب شباب من عائلات التجار لاستلام مناصب في البرلمان قد يشوش التناقضات التقليدية بين النخبة وغير النخبة من الكويتيين. ليس من غير المعقول تصوّر المنشقين عن الطبقة العليا متواجدين على مساحة واحدة مشتركة مع نظرائهم من الطبقة المتوسطة، خاصة إذا كان النظام يسعى إلى مواجهة مشاكله الحالية من خلال زيادة سياسة الإقصاء عوضاً عن التخفيف منها ومن خلال قمع نقاده الإسلامويين بشكل يبعد قاعدته الشعبية. إنّ الثورة ممكنة في ظل ظروف مماثلة غير أنّ تمتع هذه النخب بميّزات كثيرة تحميها تجعل من الإصلاح مجرى العمل الأكثر احتمالاً، خاصة إذا كانت هذه النخب تستطيع أن تتحالف مع الطبقة الوسطى التقدمية لصدّ التحدّي الإسلامي.

استنتاجات

لقد أدهشت الملكيات العربية في الخليج العربي المراقبين لسنوات عدة بمثابرتها الجريئة (أندرسن 2000). إنّ فرضيّتيَ الدولة ذات الدخل الخارجي وملكية السلالة الحاكمة تستكشفان الشروط التي قد تصبح هذه الأنظمة في ظلّها عرضة للثورات الهادفة إلى إحلال العصرنة، على الرغم من أنّ أياً من الفرضيتين لا تدرس تأثير العصرنة في بنية المصالح الداخلية أو أهلية الدولة. يمكن للظروف التي تؤدي إلى انخفاض مداخيل الدولة وإظهار الضعف أو الانقسامات ضمن الطبقة الحاكمة في الوقت ذاته من أنّ تؤمن فسحة سياسية للتحوّل الثوري. غير أنّ الخطر الأعظم يكمن خارج حدود الدول المستقلّة، بوجود بلدان قوية عسكرياً تشتهي ثرواتها وبسيطرة وضع متردّ في إسرائيل - فلسطين يمكن أن ينشر العنف والاضطراب السياسي في كلّ الشرق الأوسط.

بالنتيجة، في حين أعتقد أنّ الحرب إمكانية موجودة باستمرار، تبدو الثورة أقلّ ترجيحاً، وأنا أفترض أن إمكانية قيام الثورات، وإن كانت قليلة ولكنّها موجودة حقاً، ستتضاءل في المستقبل لا سيما مع الأجيال الصاعدة التي تحل مكان الأكبر منها سنّاً الذين تساهم أفكارهم ونظرتهم إلى أنفسهم على أنّهم الشاغلون الملائمون للأمكنة الثابتة في الهرمية الاجتماعية والسياسية في تشجيع المواقف المتصلّبة وتبرير التصرفات الإستفزازية. إنّ إعادة تشكيل مراكز القوى والحدود الوطنية التي تتحضر عالمياً قد تؤدي وحدها أو بالانضمام إلى حركات اجتماعية ثورية، إلى إعادة تنظيم عنيف لدول الخليج العربي. ولكن في حال عدم حصول ذلك، قد تستطيع أنظمة الخليج الملكية اليوم أن تنتقل بطريقة سلمية نسبياً من هوياتها التقليدية في الحاضر إلى مستقبل ما بعد العصر الحديث من دون أن تضطرّ إلى أن تصبح هي نفسها عصرية.

ملاحظات

(1) إنّ «التقليد» و«التقليدي» هما كلمتان حافلتان بالمعاني في الخليج العربي. فهما تصفان الممارسات الاجتماعية والسياسية التي تدعم الهرميات الحاضرة في القوّة والممارسات التي تتحداها وتواجهها كمطالب الإسلامويين بتنفيذ الشريعة. إنّ النموّ الذي شهدته الحركة الإسلامويّة جعل من «التقليدي» قانوناً «لمعارضة الغرب» وبالتالي لمعارضة إحلال الديموقراطية والعولمة على حد سواء. ومع ذلك، فإنّ التنوع في التقليد يجعله متوافراً لمجموعة كبيرة من الناشطين الذين يجادلون لصالح التغيير السياسي والاجتماعي

أو ضده. على سبيل المثال، يستخدم السلطان قابوس في عُمان التقليد ليعاقب الذين عارضوا تعيينه النساء في المجلس وهم نقاد احتكموا أيضاً إلى التقليد في مطالبهم بأنّ تُحبس النساء في المنازل (كيشيشيان 2000 : 206).

(2) عملياً، ليس الأمر صحيحاً كلياً لأنّ مجال الحصول على فرص العمل الفضلى محدود ومخصّص لأسر معينة. في الكويت مثلاً، إنّ المتحدّرين مباشرة من مبارك (الذي حكم من 1896- 1915) هم المؤهلون الوحيدون دستورياً للانتخاب واستحقاق لقب الأمير وقد ضيّقت التحالفات والتنافسات ضمن الأسرة من عدد المرشحين.

(3) مثلاً، يركز فاندي (2000) على استمرار مبدأ "في كل مكان إلّا هنا" الذي ينتقد الحكومات والثقافات الأجنبية من خلال وسائل الإعلام الوطنية وعدم الثقة في الأنظمة الخبيرة عبر أنحاء كبيرة من الشرق الأوسط مما يجعل النشاط السياسي عبر وسائل الإعلام الإلكترونية والمكتوبة أقلّ أهمية من المواجهات المباشرة. في الكويت، يشير ويلر (2000) إلى أنّ الخطابات المنقولة إعلامياً أو لا، تحدث في الوقت عينه ويذكر الإرتفاع المفاجئ في استخدام الإنترنت في الوقت ذاته الذي تبلغ فيه زيارات الديوانية أوجها.

(4) يشير فاندي (2000: 388) إلى أنّ قناة الجزيرة تمثل تحالفاً جديداً في الشرق الأوسط بين البعثيين القوميين والإسلاميين.

الجزء الخامس

هل سيكون المستقبل أفضل؟

18

الواقعيّة السحريّة: كيف سيكون لثورات المستقبل نتائج (نهايات) أفضل؟

جون فوران

ركّز معظم المساهمين في هذا الكتاب على الأسئلة المطروحة في البداية: هل انتهى عصر الثورات في ظل الظروف البارزة للعولمة الرأسماليّة؟ إذا كان الوضع كذلك فلماذا؟ وإن لم يكن كذلك، كيف ستبدو ثورات المستقبل؟ لقد قلت في المقدّمة وغيرها (فوران 1997) إنّني أتوقّع حصول ثورات في المستقبل وهي ستظهر في المستقبل غير البعيد. ويطرح هذا الفصل السؤال التالي: كيف سيكون لثورات المستقبل ـ بغضّ النظر عن الشكل الذي تتّخذه ـ نتائج أفضل؟ بمعنى آخر، ماذا تعلّمنا من السجلّ الثوريّ حتى الآن ويمكن أن يفيد الثوار في المستقبل القريب (لنقل في نصف القرن التالي)؟ لعلّ من الخطير التوغّل في هذا الحقل. فهو ينطوي على أسئلة مثل: لماذا يحاول خبير يُفترض أنّه محايد مساعدة الثوار؟ لماذا يصغي الثوار إلى مفكّر مزيّف في برجه العاجيّ (حسناً الاسمنتيّ) في العالم الأوّل؟ أليس هذا تمريناً في الرومنسيّة الثوريّة ـ أو الأسوأ ـ الغرابة؟ والسؤال المشؤوم هو: ألا يمكن للدول استخدام هذه المعلومات ضدّ الثوار؟ سوف أعود إلى هذه المسائل في الخاتمة. والآن لنستعرض سجلّ ثورات القرن العشرين لنرى الدروس التي قد يتضمّنها.

ملاك التاريخ ودروس الماضي

كان القرن العشرون الذي نودّعه عصراً للثورات بالمعنى الذي أعطته سكوكبول وهو «تحوّل سريع وأساسيّ في حالة مجتمع ما وهيكليّاته الطبقيّة، وهو يترافق مع تمرّدات طبقيّة من أدنى المستويات، وهي تنجز جزئيّاً هذا التحوّل (1979: 4؛ وهذا هو برأيي التعريف المفيد للثورة). من الأحداث الروسية التي هزّت العالم بعمق في العام 1917 إلى الثورات الاجتماعيّة الكبرى في العالم الثالث، في كوبا والصين (والثورات الأصغر نطاقاً ـ لجهة التحوّلات التي أحدثتها ـ في نيكاراغوا وإيران وغيرهما من الأماكن) والثورات المناهضة للاستعمار في الجزائر، ڤييتنام وجنوب أفريقيا؛ من الثورات القصيرة الأمد لكن ذات الطابع الديموقراطيّ الملحوظ في التشيلي بقيادة ألّيندي وفي أيار/ماي 1968 في فرنسا، والثورات الراسخة أكثر في أوروبا الشرقية في العام 1989؛ إلى النضال الحاليّ في تشياپاس، فإنّ السجلّ التاريخيّ حافل بالتجارب الدراميّة للأشخاص العاديين الذين يقومون بأعمال جماعيّة مميّزة.

ذكرت في عمل سابق أنّه ينبغي توافر خمسة عوامل مسبّبة مرتبطة ببعضها بعضاً في ظرف معيّن لإحداث قدرة اجتماعيَّة: (1) التنمية المعتمدة على طرف آخر؛ (2) دولة قمعية وشخصانية وإقصائية؛ (3) صياغة ثقافات المقاومة السياسية الفاعلة والقويّة؛ وأزمة اقتصاديّة قائمة على (4) انكماش اقتصاديّ و(5) ثغرة عالميّة (توقّف في السيطرة الخارجيّة). إنّ تضافر العوامل الخمسة في مكان واحد يؤدّي إلى نشوء ائتلافات ثوريّة واسعة النطاق نجحت في الاستيلاء على السلطة في المكسيك. الصين، كوبا، إيران، نيكاراغوا، كذلك في الجزائر، ڤييتنام، زمبابواي، أنغولا والموزمبيق. وإلى ثورات تمّ قلبها في النهاية في غواتيمالا، بوليڤيا، التشيلي وغرينادا[1]. ما هي بعض الدروس التي قد نستخلصها من السجلّ الثوريّ على ضوء نظريّة الأسباب هذه؟ سوف أقترح البعض منها:

1ژ لقد وجّهت الثورات نموذجيّاً ضدّ نوعين من الدول، في الطرفين المتقابلين للطيف الديمقراطي: النظام الإقصائي والشخصاني الديكتاتوري والنظام الاستعماري من جهة، والمجتمعات المنفتحة حقاً، حيث يحظى اليسار بفرصة عادلة في الانتخابات.

1ژ لقد سبّبها عادة عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية الذي أوجدته العواقب

القصيرة والمتوسطة الأمد «للتنمية المعتمدة على الآخر» ـ وهي مسيرة للنموّ تزدهر خلالها مجموعة من المحظوظين، تاركة غالبيّة الشعب في حالة من الحرمان (وتختلف حالة كلّ مجموعة نسبة لموقعها الاجتماعيّ).

ژ1 لقد تضمّنت عنصراً ثقافياً هاماً، بمعنى أنّه ما من ثورة استمرّت من دون مجموعة حيوية من الثقافات السياسيّة للمقاومة والمعارضة وقد وجدت أرضيّة مشتركة هامّة على الأقلّ لبعض الوقت.

ژ1 لقد حصلت عندما كانت الفرصة مناسبة على الساحة العالميّة ـ أي عند إلهاء القوى التي قد تعارض الثورة أو عندما كانت مرتبكة وغير فاعلة في الحؤول دونها.

ژ1 في النهاية، تضمّنت دائماً الائتلافات الواسعة النطاق للمجموعات الثانويّة والطبقات الوسطى والنّخب، والنساء والرجال أيضاً إلى حدّ متزايد، والأقليات والأكثريات العرقيّة والاثنيّة إلى درجة أقلّ.

عند استلامها السلطة، برزت سلسلة من الصعوبات النموذجيّة الناجمة عن الأهميّة المستمرّة للأنماط المذكورة أعلاه بالنسبة إلى التحوّل الثوري:

ژ1 كان من الصعب إنشاء البنى الديموقراطيّة الحقيقيّة إثر الثورات ضد الأنظمة الديكتاتوريّة، فيما الثورات الديموقراطيّة كانت ضعيفة أمام المناهضين غير الديموقراطيين، على الصعيدين الداخليّ والخارجيّ.

ژ1 تتمتّع التنمية المعتمدة على الآخر بجذور تاريخيّة عميقة يصعب عكسها، مهما كان من الممكن تحسين الوضع المادي للغالبيّة على المدى القصير والمتوسّط.

ژ1 غالباً ما أخفق بسرعة تحدّي إنشاء ثقافة سياسيّة ثوريّة لبناء مجتمع جديد بسبب تعدّد التيارات الفرعيّة التي ساهمت في النصر الأوليّ إضافة إلى العراقيل البنيويّة التي واجهتها الثورة كلّها.

ژ1 كانت ثورات قليلة قادرة على تحمّل الاهتمام الثوري المعارض والمتجدّد للقوى الخارجيّة المسيطرة وحلفائها الاقليميين.

ژ1 نظراً إلى ما ذُكر أعلاه، فإنّ الائتلافات الواسعة النطاق التي كانت شديدة الفاعليّة في صنع الثورات، لم يعد بالإمكان الحفاظ على تماسكها بسبب الآراء المختلفة حيال كيفيّة إعادة صنع المجتمع وقدراتها غير المتكافئة على بسط تصوّراتها؛ فيما شهدت الأقليّات النسائيّة والاثنيّة باستمرار تبديلاً محدوداً في السيطرة الذكوريّة والعرقيّة بعد الثورات.

سيتمكّن القارىء من تقديم العديد من الأمثلة الملموسة التي تبيّن الاقتراحات المذكورة أعلاه (إضافة إلى التفكير في الأمثلة المضادة والاقتراحات الأخرى بكلّ تأكيد).

إضافة إلى هذه المسائل المسبّبة والناتجة المرتبطة ببعضها، يبدو أنّ هناك تناقضات متكرّرة في السجلّ الثوريّ أيضاً. فمثلاً مشاركة الأعداد الهائلة التي تتعارض مع حاجة القيادة إلى اتخاذ إجراءات حاسمة للتعاطي مع مختلف أنواع المشاكل عندما تصبح في السلطة، وهذا يفسّر جزئيّاً التضييق الدامي للفسحات الديموقراطية. رغم أنّ العديد من أعضاء المجتمع الذين فقدوا امتيازاتهم يحظون الآن بحقوق وفرص جديدة. عندما كانت الحركات ديموقراطية جذريّاً، كما في فرنسا عام 1968 وفي التشيلي في بداية السبعينيات، عانت صعوبات في صياغة برنامج مقبول من كلّ الأحزاب خلال النقاشات، إضافة إلى بروز أعمال مخرّبة غير شرعيّة من اليمين. من المنطلق ذاته، تربط سلسلة تناقضات اقتصاديّة بالعديد من الثورات، لا سيّما في العالم الثالث: فالأرباح الهائلة في العمالة والأجور والصحة والإسكان والتعليم محتها بعد فترات قصيرة التناقضات الاقتصاديّة الداخليّة (التضخّم بسبب الطلب والموارد البشريّة والماديّة المحدودة وعدم التوازن في قطاع العمل) والدفعات المضادة القويّة الدولية (المقاطعة والحظر على التجارة والمعدّات والقروض). وكما لو أنّ هذه التناقضات الاقتصاديّة ليست صعبة كفاية، فإنّ العنف الخارجيّ الهائل لطالما تطبّق سواء كانت طبيعته عسكريّة خفيّة أم علنيّة، مما يقوّض أكثر احتمالات الديموقراطية والنمو.

أنتجت هذه الوقائع المنمَّطة نتائج مخيبة للآمال بما في ذلك الاشتراكية المستبدّة والفقيرة نسبيّاً في روسيا، الصين، كوبا وڤييتنام (وهي الثورات الوحيدة التي دامت أكثر من جيل باستثناء إيران، حيث كانت درجة التغيير الاقتصادي محدودة)؛ عمليات الاطاحة العنيفة بالثوار في غواتيمالا، التشيلي وغرينادا؛ خنق التغيير البطيء الذي أدّى إلى انقلابات سياسية في المكسيك (1940)، بوليڤيا (1960)؛ في جامايكا بقيادة مانلي ونيكاراغوا في ظلّ ساندينيستا؛ وإقفال الطريق إلى السلطة في فرنسا 1968؛ السلڤادور قي الثمانينيات، الصين عام 1989 والعراق عام 1991، إضافة إلى أماكن أخرى. هذا من دون ذكر احتواء الثورة الاجتماعيّة بشكل ثورات سياسية محدودة أكثر في أماكن مثل الفليبين عام 1986، زائير عام 1996، وبطريقة مختلفة

ومعقّدة في إطار الثورات الرأسماليّة الاصلاحيّة في أوروبا الشرقيّة والإطاحة المذهلة بنظام التمييز العنصري في التسعينيات. ما من حركة ثوريّة في القرن العشرين اقتربت إلى هذا الحدّ من تحقيق الأحلام المشتركة للعديد من صانعيها: حكم سياسيّ يضمّ الجميع ويتيح لهم المشاركة؛ نظام اقتصاديّ بشريّ قائم على المساواة؛ وجوّ ثقافي لا يتيح للأفراد والمجتمعات المحليّة بلوغ حدّ التعبير البنّاء الكامل، بل يساهمون بتقديم الحلول غير المتوقعة إلى المعضلات التي يواجهها المجتمع. بهذا المعنى، فإنّ صورة بنجامين(*) عن ملاك التاريخ الذي تجتاحه إلى الأمام عاصفة التقدّم وصولاً إلى المستقبل فيما يدير وجهه إلى حطام الماضي الكارثي تبدو صورة ملائمة. لكنّ الماضي قد يحمل رسائل أخرى إلى المستقبل إذا عرفنا كيفيّة قراءتها.

الواقعيّة السحريّة: كيف يمكن أن يكون المستقبل مختلفاً؟

ما الذي ينبغي القيام به إذاً؟ مع معرفتي بأنّ الردّ الحاسم على سؤال مماثل قد يكون جريئاً (حتى ولو كان ممكناً). أودّ اقتراح ما أعتبره كبدائل عن سجلّ المقارنة التاريخيّة حتى الآن. تستعيد هذه الملاحظات عدة نواحٍ من السجل التاريخي الحالي وتقدّم بعض الممارسات الظاهرة ـ لا سيما من تشياپاس ـ وهي تجتمع في مسيرة جماعيّة بناءة عرضة لأن تتوسّع وتستمرّ.

سحر الثقافات السياسية

في الظروف التي تلت العامين 1989 ـ 1991، لا شك في أنّ أزمة برزت لدى اليسار. في الوقت ذاته، كما قال فوريست كولبرن بمنطق وتفاؤل، فإنّه بعد العام 1989 فقط يمكن «ظهور ثقافة سياسيّة ثوريّة جديدة، قد تثبت قدرتها أكثر على تحقيق وعودها» (1994: 17). لقد قدّم الزاپاتيستا لثوار المستقبل طرقاً راديكالية جديدة لتطبيق السياسات. يقول خاڤيير إلورياغا (Eloriaga)، عضو اللجنة المنسّقة لجبهة زاپاتيستا للتحرير الوطني (الجناح السياسيّ المدنيّ غير المسلّح لحركة زاپاتيستا) إنّهم

(*) بنجامين أو بنيامين ابن يعقوب الأصغر وذراعه الأيمن وهو المفضل عنده من بين أولاده، ويُطلق أيضاً على العشيرة الإسرائيلية المتحدرة من سلالته! (المترجم).

«يعتبرون أنّنا حالمون أو متعصّبون، يواصل اليسار المؤسساتي النظر إلى السياسة كفنّ الممكن، لكنّ حركة زاپاتيستا لا تفعل ذلك. علينا تطبيق السياسات بطريقة جديدة. لا يمكن قبول ما هو ممكن فقط لأنّه سيوصلنا إلى أيدي النظام، هذا نضال صعب للغاية، إنّه صعب جداً، جداً» (اقتباس عن زوغمان 2001: 113، هذا القسم من رأي الزپاتيستا الخاص يفيد هذا العمل الملحوظ).

يطرح سيرجيو رودريغيز عضو جبهة زپاتيستا للتحرير الوطني (وقبل ذلك في حزب العمال الثوري) سؤالاً حول ما إذا كان بالإمكان تنظيم هذا الشكل الجديد من العمل السياسي (حتى عندما يتحدّث ببلاغة عن سلطته التحوليّة):

> عندما وصل الزاپاتيستا إلى مدينة مكسيكو [في مرحلة التشاور الوطنيّ في العام 1999]، وجالوا في أنحاء البلاد، أذكر أنّني كنت في زوكالو حين كان الناس يودّعون الزاپاتيستا. كان هناك أمهات مع أولاد وأطفال قد رافقوا الزاپاتيستا إلى الحافلات وأدركت أنّ ثمّة شيئاً ما صُنع في تلك اللحظة. لا أعرف ماذا أسميّه، لا أعرف كيف يمكن تنظيمه ولا أعرف كيف يمكن التعبير عنه سياسيّاً، لكنّ هذه العلاقة أقوى من آلاف الخطابات والترويجات الإعلامية، هذه علاقة حياة فقد كانوا يعيشون معاً، هناك جاذبيّة يستحيل القضاء عليها، وأظنّ أنّه ينبغي أن يكون المرء أعمى كليّاً أو أن يتمتّع بمرارة كبيرة كي لا يرى ذلك. قال لويس هرنانديز ذات مرة أنّ الزپاتيسمو هي حالة وجود. لأنّه في بداية القرن، عندما كان الاشتراكيون والفوضويون ينظمون النوادي والاضرابات، قالوا إنّ الاشتراكية هي نمط حياة، والزپاتيسمو هي كذلك أيضاً، إنّها طريقة للتعبير عن الذات وهي ليست فقط اقتصاديّة أو اجتماعيّة أو سياسيّة أو ثقافيّة. إنّها أكثر من ذلك وتنظيمها صعب للغاية وقد يكون مستحيلاً. إنها موجودة وهي عبارة عن علاقة سريّة بين المجتمعات، وهي تولّد قوّة هائلة لا توجد في دول عديدة قوّة بهذا الحجم. إنّها ليست ما حلمنا به في الستينيات، ليست صافية ومستقيمة، لكن برأيي هذا أفضل في الطريقة التي هي عليه (اقتباس عن زوغمان 2001: 124).

تتضمّن مبادىء الزاپاتيستا الأساسيّة ما يلي: «manadar obedeciendo» (أو «الحكم والإطاعة» بمعنى أنّ الحكّام يخدمون مصالح المجتمع ونضاله مبتهجين وليس العكس)، para todos todo, nada para nosotros («كلّ شيء للجميع ولا شيء لنا»)؛ «السير بإيقاع أبطأ» (أي الإقرار بأنّ التغيير هو مسيرة طويلة وبطيئة، لا يضمنها مجرّد الاستيلاء على السلطة أو الفوز في الانتخابات)، و «عدم الطموح للحصول على

السلطة السياسيّة»، ويطرح المبدأ الأخير سؤالاً محيّراً يدفعنا إلى التفكير. وكما ذكر إعلان غابة لاكندون الثاني في العام 1994: «لا تنتهي هذه الثورة بإيصال طبقة أو فئة أو مجموعة جديدة إلى السلطة، بل بإيجاد فسحة حريّة وديموقراطيّة للنضال السياسي» (جيش زاپاتيستا للتحرير الوطني 1994، اقتباس وارد لدى زوغمان 2001: 74؛ ويمكن إيجاده أيضاً لدى ڤازكيز مونتالبان 2000). لكن ما معنى ذلك وكيف يمكن إنجازه؟ بالنسبة إلى القائد المساعد ماركوس. «تتمتّع هذه الفسحة الديموقراطية بثلاثة عناصر أساسيّة غير منفصلة تاريخيّاً: الحقّ الديموقراطيّ بتحديد المشروع الاجتماعيّ المهيمن، حريّة الاشتراك بمشروع أو بآخر، وضرورة أن تشير المشاريع كلها نحو العدالة» (ماركوس 1995: 85). لا شكّ في أنّ إبعاد الحزب الثوريّ المؤسساتيّ الذي يمثّل «الديكتاتورية الكاملة» في المكسيك منذ 70 سنة. في انتخابات تموز/يوليو 2000 يتضمّن العديد من الدروس منها نجاح الزاپاتيستيين في تغيير المعلم السياسيّ للمكسيك. رغم أنّ العديد من المراقبين يرى أنّ دورهم ضئيل في الحدث التاريخيّ، سيكون من الصعب تخيّل انهيار الاستبداديّة من دون أن تقوّض الثورة في تشياپاس شرعيّة الحكومة. وقد عرضت حكومة ڤيسنتي فوكس على الفور استئناف المفاوضات فوافق الزاپاتيستيون بسرعة، وانهارت المحادثات ثانية في فترة قصيرة بعدما أثبت الحزبان المحافظات المهيمنان في المكسيك وهما الحزب الثوري المؤسساتي وحزب العمل الوطني بقيادة فوكس شدّة عنادهما. ويواجه الثوّار الآن تحدّيات جديدة لكن يبدو لي أنهّم في موقع أفضل لدفعها في مناخٍ سياسيّ أكثر ديموقراطية أو أكثر سلاسة على الأقلّ. (راجع روس 2000، و2000a، واينر 2000).

هذا وتتمثّل ممارسة جديدة للزاپاتيستا بجملة dar su palabra (وتعني حرفيّاً «أعطه حق التكلم»). ويشير ذلك إلى حوار يشارك فيه كلّ الموجودين، وتُقدّر خلالها نقاط الأفضليّة الفريدة لكلّ عضو في المجتمع وما تنطوي عليه من تصوّرات. وغالباً ما يعني ذلك أخذ وقت أطول للتوصّل إلى قرار جماعيّ. لكنّه يضمن أن تشهد القرارات المتخذة مساهمة أكبر من المجتمعات التي ستؤثر فيها وأن تحظى بتوافق أكبر (أو على الأقل بحسّ منفتح أكثر حيال الاختلافات). وكما يقول الزاپاتيستا، يقضي الهدف ببناء «عالم مناسب لعدّة عوالم». (زوغمان 2001: 110). في هذه الأثناء، ربما أمّن الفنان والمفكّر المكسيكيّ مانويل دي لاندا بداية الإجابة على المسألة التنظيمية الصعبة، عَبْرَ مراقبته ممارسات الزاپاتيستا: إنّه يستخدم كلمة «شبكات» التنظيم الذاتي،

والشبكات المختلطة غير الخاضعة لتراتبيّة معيّنة (دي لاندا 1997، كتاب مهم لفت نظري إليه اسكوبار وهاركورت 2000). يستحقّ الأمر عناء تقصّي أثر هذه الفكرة، وقد تبلور الأمر في الولايات المتحدة حول التظاهرات المناهضة لمنظمة التجارة العالمية ومجموعة الدول الصناعيّة الثماني في سياتل وفي العاصمة واشنطن في تشرين الثاني/ نوڤمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر عام 1999، ونيسان/ أڤريل 2000، وتلت ذلك التظاهرات في خريف العام 2000 في براغ وملبورن وفي صيف العام 2001 في جنوا (وهذه اللائحة ستزداد) ويتمتّع المزيج بين «الرأي الخاص» وتنظيم الشبكات بسابقة هامة في الولايات المتحدة، وهي حركات العمل المباشر التي حاربت في الثمانينيات الأسلحة النوويّة والتورّط الأميركيّ في أميركا الوسطى وسجن المجمّع الصناعيّ وغيرها. من الوسائل وتكتيكات اللاعنف والتوافق على القرارات المتخذة والقيادة السلسلة كانت فاعلة للغاية على المستوى المحليّ في المراحل الأوليّة من التعبئة الراديكاليّة، لكنّها صادفت صعوبات معقّدة عندما حان وقت إنشاء حركة على المستوى الوطني، تشمل المجموعات المختلفة، وقد أدّى ذلك إلى توتّر على المستوى المحليّ ضمن المجموعات، بين الناشطين القدامى والجدد، مما أحدث ابتعاداً عن السلطة وتخلّياً عن العضويّة (بورجرز 2000 نقلاً عن أپشتاين 1988).

ينبغي مواجهة هذه القيود في المستقبل، إذا كان للثورات النجاح. قد يكون الثوار في موقع مناسب يخوّلهم التفاوض على مشكلة «مستويات» النضال، فيما يتنقّلون عبر الحدود بين عامة الشعب والنزاع العالميّ. يطرح هذا الأمر السؤال حول تضاؤل أهميّة الدولة ـ الأمّة في الظروف العالميّة الجديدة: فيما تتعرّض سلطاتها وكفاءاتها إلى ضغط قويّ من المؤسسات الماليّة والشركات المتعدّدة القوميات، تبقى من أحد المواقع المحتملة للنشاط الثوريّ حيث تلتقي الديموقراطية السياسيّة، التنمية الاقتصاديّة والائتلافات المعارضة وتشكّل تكنولوجيات الاتصالات الجديدة حلبة تربط بين المستويات، وقد ظهر ذلك بوضوح عبر استخدام الزاپاتيستا للفاكس والإنترنت. كانت الاحتجاجات المناهضة للعولمة في العاصمة واشنطن في نيسان/ أڤريل 2000 منظّمة جزئيّاً عبر موقع الكترونيّ انشأته المجموعة A16 قبل عدة أشهر على التعبئة[2]. وبغضّ النظر عن إمكانياتّها تعزيز القوى القمعيّة للدول والمؤسسات، تمثّل هذه التكنولوجيات أدوات لتعليم القوى الاجتماعيّة من أدنى المستويات والتواصل بينها لتعزيز الشبكات التي تربط بين «مواطني الشبكات» (وهو تعبير وارد لدى هوبن وهوبن

1997)، ومن الضروري بالنسبة إلى ثوار المستقبل التفكير بوضوح وعمق في هذه المسائل (راجع الآراء الحكيمة حول احتمالات التكنولوجيا الجديدة التي قدمها دوغلاس كيلنر في هذا الكتاب).

أخيراً وتحت عنوان الثقافات السحريّة نصل إلى حدود العواطف لنسأل، ما الذي نعرفه عن علم النفس الاجتماعي للتحرير؟ هنا، تتمتّع نساء أربع أميركيات ناشطات في المجال الثقافي برؤى تدركن قوّة هذا البُعد للتغيير الاجتماعيّ بشكل أفضل من معظم أصحاب النظريات. تحتفي المصوّرة بولا ألن والكاتبة المسرحيّة إيف إنسلر في «مشروع الذاكرة النسائية» بالقوة التي يمكن استمدادها من هذا المصدر: «إنّ كون المرء ناشطاً يعني أن يعي ما يدور من حوله وأن يكون على اتصال بمشاعره حياله ـ غضبه حزنه، حماسه، فضوله، شعوره بعدم الفائدة ورفضه الاستسلام. كون المرء ناشطاً يعني امتلاكه رغباته (ألن وإنسلر 1998: 425). وتكتب أليس وُكَرْ في كتابها الذي يحمل عنوان: «يمكن إنقاذ كلّ ما نحبّه: نشاط كاتبة: فعالية كاتبة» ما يلي:

> هناك دائماً لحظة في أيّ نوع من النضال حين يشعر المرء بالقوة الكاملة والحيويّة والنشاط. قد يُفتَّتُ المرء إلى أشلاء في هكذا لحظة وينعم بالسلام رغم ذلك. مارتن لوثر كينغ الابن على قمة الجبل، غاندي الذي يلفظ أنفاسه واسم الله على شفتيه. سوجورنر تروث، تكشف عن ثدييها في مؤتمر لحقوق النساء في العام 1851... أن تكون هذا المرء أو أن تشاهد شخصاً في هذه المرحلة من الوجود المتسامي يعني أن تعرف أنّ البشريّ مرتبط بالإلهيّ عبر التعاطف الجريء. خلال سنوات تقرّبي من الناس الساعين إلى تغيير العالم، شاهدت الخوف يتحوّل إلى شجاعة. والحزن إلى فرح والدفن إلى احتفال لأنّ الناس الواقفين جنباً إلى جنب، بغضّ النظر عن العواقب، أظهروا حقيقتهم وأثبتوا في النهاية أنهّم يثقون بحبّ العالم وبحبّ بعضهم البعض ـ وهذا أساس الفعاليّة (1997 ـ 23).

تحذّر الشاعرة أدريان ريتش من أنّ هذه القوّة التي تظهر لدى الأفراد يجب أن تتحوّل إلى قوة اجتماعيّة شخصيّة متفاعلة بهدف بلوغ قدرتها على هزّ العالم:

> عندما نتصرّف، نفكّر ونشعر بأمور مختلفة سرّاً. وعلى انفراد، وحتى عندما يفعل الناس هذه الأمور ويفكرون فيها ويتهامسونها سرّاً وعلى انفراد، لا نتمتّع بفهم عام وجماعيّ نتحرّك من خلاله. فكلّ شخص يواجه مخاطره الخاصة في العزلة. قد نعتبر أنفسنا ثواراً فرديين وقد يتم إسكات الثوار الفرديين بسهولة. والعلاقة بين المشاعر المتعدّدة تبقى غير واضحة. لكن هذه الأفكار والمشاعر

المقموعة والمخزّنة والمهموسة تنطوي على عنصر ناريّ، لا يمكن أن نعرف متى وكيف تحتكّ وتنتشر تحت الأرض من جذر إلى آخر حتى تشتعل كلّ عشبة تلو الأخرى. هذه هي «العفويّة» التي يخشاها «قادة» الأحزاب وتخافها الحكومات السريّة والأنظمة المقفلة[3].

كان ثوار الماضي والحاضر خلاّقين ومعبّرين للغاية في الظروف الحاسمة. كما ظهر في شعار أيار/ماي 1968 وهو «السلطة للخيال». وفيما نحن بعيدون عن ثقافة معارضة مهيمنة جديدة، فإنّ ثوار المستقبل سيشكّلون على الأرجح خليطاً متعدّداً جديداً من الأفكار والمبادىء والإيديولوجيات القديمة والجديدة بأفضل معنى. ولقد قلت إنّه لا بدّ من حياكة الحب والأحلام ضمن نسيج هكذا ثقافات سياسية معولمة للمقاومة. (فوران 2002).

«وقائع» الاقتصاديات السياسيّة

يبدو أنّ صياغة بديل اقتصاديّ للنيوليبراليّة هو سعي غبيّ في هذه الأيّام. لكنّ اختيار الإحتمالات السحريّة لثقافة التحرير السياسيّة قد يساهم في إحراز تقدّم في هذه العودة، وأحد مبادىء الاقتصاد السياسيّ هذا يمكن دعوته ببساطة اقتصاديات «العدالة الاجتماعيّة» واستناداً إلى مبدأ «كلّ شيء للجميع ولا شيء لنا». تقول امرأة ناشطة في جيش زاپاتيستا للتحرير الوطني:

في حركة الزاپاتيستا، يعمل الناس لتحقيق هدف أوسع نطاقاً من نطاقهم وهو تغيير سيفيد الجميع. لا يملك الزاپاتيستا ما يقدّمونه للناس، وما من مساكن أو مناصب سياسيّة قويّة يطمحون إليها. لا يخدمون مصالحهم الخاصة بل مصلحة البلاد بأسرها، ولمصلحة الناس الذين قمعوا طويلاً مثل السكان الأصليين. (مقابلة لزوغمان مع إحدى أعضاء جيش زاپاتيستا 2001: 126).

كانت العدالة الاجتماعيّة أساس الجانب الاقتصاديّ للثقافات السياسيّة الثوريّة في أنحاء العالم، وقد اكتسبت عدّة تعابير محليّة ـ «الأرض والحريّة» في المكسيك عام 1910؛ «الخبز والأرض والسلام»، في روسيا عام 1917، «المساواة»، من فرنسا عام 1789، إلى جنوب أفريقيا في التسعينيات، «الاشتراكية بوجه إنساني»، في تشيكوسلوفاكيا عام 1998، «الكرامة» في تشياپاس، «التجارة العادلة» و«الديموقراطية» في سياتل. بالتالي فإنّ تعريف معنى ذلك يجب أن يكون خاصاً بأوقات وأزمنة معيّنة. أمّا استعراض هذه الحالات وتقييم المعاني المشتركة للعدالة الاجتماعية خلالها هو

مشروع ملحّ بالنسبة إلى الناشطين والمفكّرين في مجال الثورة، وعمل هام ينبغي على الآخرين مواصلته.

أمّا الحاجة الثانية فهي حماية الثورات في نظام عالمي عدائيّ. يصعب تحمّل وقع الظرف العالميّ الجديد بشكل كامل، لكنّه لا يثبط العزيمة. لعلّ نهاية الحرب الباردة قد أتاحت في الواقع فرصاً جديدة للثوار في حال توافر العناصر الأربعة الأخرى، لا سيّما وأنّه لم يعد بالإمكان اعتبار الدول المعنيّة كبيادق في النضال الجيوسياسي الواسع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وقد يجد الثوار الديموقراطيون وأعضاء حركات اللاعنف فسحات جديدة للمناورة، وقد خسرت الولايات المتحدة شيئاً أيضاً في نهاية الحرب الباردة: لم تعد (أو ليست بعد) متأكدة من أسس رؤيتها الاستراتيجيّة السياسية ـ الاقتصاديّة العالمية، وقد يكون من غير المستحسن التدخّل في النزاعات في بعض أماكن العالم الثالث، الأقلّ بقوّة عسكريّة ساحقة. سعت الولايات المتحدة بقيادة كلنتون إلى توسيع نطاق السلطة المؤسّساتيّة عبر اتفاقات التجارة الحرّة ومساعدة الجيوش الأجنبيّة لخوض «حروب المخدرات» (التي استهدفت الثوار في كولومبيا وغيرها). وهذه «رؤيا استراتيجيّة» من نوع ما. لا شكّ في أنّ إدارة بوش ـ تشيني التي تلت مع السياسيّة الواقعيّة كوندوليزّا رايس كمستشارة للأمن القومي والمحارب البارد دونالد رامسفلد كوزير للدفاع، ووحده كولن پاوَيل كوزير للخارجية لإضفاء بعض الاعتدال، لا شكّ في أنّ هذه الإدارة ترغب في أن تكون أكثر عدائيّة عسكريّاً. لكن هل ستحمل الوزن المطلوب، محليّاً أو دوليّاً، لاستهداف المتحدّين الديموقراطيين غير العنيفين للمنطق العالمي للاجحاف الاقتصاديّ؟ (للاطلاع على تحليلات مبكرة للوجهة المبهمة (أو المشؤومة) للاستراتيجيّة الأميركيّة العالميّة راجع برليز 2001؛ ليمان 2001). تجدر بي الإشارة إلى أنّ هذا الفصل أُنجز قبل أحداث 11 أيلول/سپتمبر 2001 ويبدو لي منطق هذا القسم وتحليلاته دقيقاً، بما أنّ الطالبان لم يستوفوا متطلّبات الثوار الديموقراطيين غير العنيفين. لا شكّ في أنّ خطر الخطاب الأميركي الجديد هو في أن تتحوّل كلمة «إرهابيّ» بديلاً لكلمة «شيوعيّ» في عالم ما بعد الحرب الباردة، وأن ينصبّ التركيز على أهداف فعليّة ـ الثوار الوطنيين (والعالميين الآن).

إنّ السعي الأميركي لإنشاء نظام دفاع صاروخيّ مكلف للغاية يشير إلى أنّ نيّة العظمة ما زالت قائمة، لكنّ هذا الأمر يبعد الحلفاء والأعداء في الوقت ذاته، وقد

يشير إلى استعداد أكبر للتعبير الرمزيّ عن السلطة العالميّة أكثر ممّا يعبّر عن قدرة فعليّة على وقف التمرّدات المحليّة بفاعليّة عند ظهورها. وإنّ ارتباك دول العالم الأوّل الرائدة في وجه الاحتجاجات الخلاّقة المناهضة للعولمة منذ العام 1999 قد يدلّ أيضاً على حدود السلطة الأميركية، ويحتاج هذا الزعم أيضاً إلى التحديث، بما أنّ قرار منظمة التجارة العالميّة عقد اجتماعاتها في تشرين الثاني/نوفمبر 2001 في قطر جعل التظاهرات في موقع الاجتماع مستحيلة. لكنّ خيال التحرّك سيلحق بهذا المخطط، إضافة إلى أنّ جدوى وجود المنظمة أبرزه الموفدون الذين أدركوا بأنّ الفشل في الاتفاق على المناقشات سيؤدّي إلى نهاية المنظمة. وكان معنى وشرعيّة معركة سياتل على المحكّ أيضاً. بعدما أعلن المندوب الأميركيّ أنّ الاجتماع «أزال لطخة سياتل». وحتى صحيفة «نيويورك تايمز» شكّكت في هذا الزعم بعنوانها «قياس النجاح: على الأقل لم تتداع المحادثات»، وعلّقت بأنّ «سياتل والاحتجاجات التي تلت ذلك خلال الاجتماعات الدوليّة، أظهرت قدرة ونطاق حركة معارضة التجارة الحرة ومفهوم العولمة» (15 تشرين الثاني/نوفمبر 2001). لا شكّ في أنّني قد أكون مخطئاً في رؤية فتحات هنا، وقد يؤمّن ثوار المستقبل القريب بأنفسهم إرشادات إلى الجواب؛ وأظنّ أنّ أعمالهم ستؤثّر بلا شكّ في درجة التدخلات التي يواجهونها ونوعها.

إنّ أحد السبل إلى الأمام يقضي بتعزيز دروس الثورات الديموقراطيّة الجذريّة العائدة إلى الماضي. خلافاً لرأي جيف غودوين بأنّ «صندوق الاقتراع هو مقبرة الثوار» (1998: 8)، قد تصبح الديموقراطية بأشكالها المتعدّدة أحد أفضل أسلحة الثوريين في المستقبل، رغم أن أيار/ماي 68، وألّيندي وتياننمن ومصدّق وأربنز ومانلي شهدوا الهزيمة، ألاّ أنهم أعطونا شكلاً يسعى المصلحون الراديكاليون اليوم والثوار في تشياپاس وإيران والأوروغواي والبرازيل وجنوب أفريقيا وسياتل وغيرها تملّكه وتعميقه[4]. نجد ضمن هذه الحركات الجديدة أهدافاً وتكتيكات جديدة وإمكانيات ائتلافيّة إضافة إلى ثقافات سياسية خلاّقة ومناهضة للتراتبيّة، وهذا رسالة معيّنة إلى المستقبل. كما قال ألن تورين «كانت حركة أيار/ماي كصاعقة تنذر بنضالات المستقبل الاجتماعيّة. وقد قضت على الوهم بأنّ التحسّن في الانتاج والاستهلاك سيؤدّي إلى مجتمع يحلّ فيه التوتّر مكان النزاعات والخلافات مكان التمزّق والمفاوضات مكان الثورة (تورين 1971: 79 ـ 80) اقتباس وارد في پوستر

1975: 371). قد تعطي جميع هكذا حركات ثورية ديموقراطية دروساً قيّمة في محاربة «هيكليّة معيّنة». رغم أنّ هذا الأمر أصعب من الإطاحة بديكتاتور. ومن رماد الفشل السابق قد تنمو بذور انتصارات المستقبل.

الأفكار الختاميّة (الآن)

إنّ «الواقعيّة السحريّة» هي إذاً طريقة شاعريّة للإشارة إلى القدرة الخلاّقة الهائلة للناس في العالم على بناء ما أسماه پيري آندرسون سابقاً «باليوطوبيّة الملموسة» والاعتماد على هذه القدرة (إليوت 1998: 168)، أو ما أسماه دايفيد هارڤي مؤخراً «باليوطوبيّة الجدليّة» (2000)، ودانيال سينغر «باليوطوبيّة الواقعيّة» (1999)[5]. وثمّة ضرورة ملحّة بأن يكون هذا الأمر شاملاً اجتماعيّاً أكثر مما كان عليه في السابق كما تقول ممثلة جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني لورينا پينيا، في الاطار السلڤادوريّ: «إنّ أيّ اقتراح من اليسار لا يشمل عناصر الطبقة والجنس والعرق ليس حيويّاً أو موضوعيّاً ولا يعالج جذور مشكلتنا»، (إقتباس في پولاكوف 1996: 22). ويجب أن يكون قادراً على التوصل إلى توافق قويّ وخلاّق بشأن المسائل المعقّدة، مما يجعل المهمّة أكثر ضخامة. والردّ المناسب على أصحاب عبارة «ما من بديل آخر (TINA)». هو بالطبع «هناك آلاف البدائل (TANA)[6]. يبدو لي أنّ المسيرة العميقة التي يشارك فيها الجميع هي وحدها القادرة على توحيد هذه الأبعاد المتعدّدة، إبلاغ الثقافات السياسية السحريّة، إظهار اقتصاديات العدالة الاجتماعيّة و (ربما) نزع سلاح الولايات المتحدة وغيرها من القوى العالميّة المتدخّلة.

ننتهي إذاً بطرح مجموعة جديدة من التناقضات والتحديات:

- إيجاد لغة قادرة على توحيد القوى المختلفة والسماح بالتعبير الكامل عن رغباتها التي ليست متطابقة بالضرورة.
- إيجاد الأشكال التنظيميّة القادرة على تغذية هذا التعبير والنقاش وإتاحة المجال أمام التدخّل الحاسم عند الحاجة، على الصعيد المحليّ وعبر الحدود.
- صياغة بديل اقتصادي للنيوليبرالية والرأسماليّة بحيث يكون قادراً على الصمود أمام ثقل الماضي والأثر العدائيّ للنظام الاقتصادي العالمي الحالي.
- تحقيق كلّ ذلك في أماكن عديدة وعلى مستويات مختلفة (محلية، وطنية، «عالمية»)، والتعاطي مع قوة وضعف تجارب وعواطف التحرير البشري.

عند التفاوض على تيارات المستقبل المتناقضة، يجب أن نتحلّى بالسحر وكذلك بالواقعيّة، وإيجاد طريق محفوف بالملذات وكذلك بالمخاطر.

أمّا بالنسبة إلى حقّ الأكاديميين في التدخّل في تحوّل العالم، أوافق رأي جون دوي (Dewey) الذي شعر أنّه ليس من واجبنا فقط رسم أنماط انتظام المسيرات الاجتماعيّة بل ممارسة سيطرة أذكى عليها ـ وذلك بهدف المساهمة في حلّ المشاكل[7]. يبدو أنّنا نبتعد عن المقصود عندما نبالغ في القلق حيال التخلي عن الموضوعيّة، أو عندما نقلق حيال إضفاء طابع رومنسيّ على العنف الثوري أو عندما نتردّد في مشاركة أفكارنا مع الآخرين، وأنا لا أخشى أن يصل هذا الحديث إلى الأشخاص الخاطئين، فخوفي الأكبر هو ألاّ يصل إلى الأشخاص المناسبين. بأيّة حال، وكما قال ماركس قبل 150 سنة، عام 1852 (وهي حقبة أخرى رأت فيها قلّة مستقبلاً زاهراً للثورات)، دعونا «نجد مرّة أخرى روح الثورة بدلاً من ترك شبحها يسير من جديد (ماركس 1972 [1852]: 438). كالعادة، كان ماركس شبه محق: فثمة حاجة إلى الأرواح والأشباح غداً.

ملاحظات

أشكر المشاركين في مشروع ورشة عمل «مستقبل الثورات على آرائهم بهذا النصّ، لا سيّما إريك سلبين على تعليقاته المفصّلة وقد تحسّن البحث أيضاً عبر مناقشته مع طلاّبي في جامعة سميث في خريف العام 2000 وكذلك خلال مناقشات اللجان في مؤتمر الماركسية عام 2000 ولقاء جمعية علم الاجتماع الأميركية واجتماعات جمعيّة الدراسات الأميركية اللاتينيّة عامي 2000 و2001.

استوحي عنواني من سلبين (a 1997) الذي يتوسّع في موضوع «الثورات السحريّة» (سلبين 1999: 145). وعلى غرار سلبين أستخدم هذا التعبير هنا كاقتراح حول الوسائل أو الأساليب الممكنة للعمل في العالم. كما أنّه يدين بشيء إلى فكرة بيري آندرسون عن الواقعيّة الأخلاقيّة: «ما تحتاج إليه الاشتراكية الثورية أكثر من أيّ شيء آخر اليوم هي الواقعية الأخلاقيّة ـ مع التشديد المتساوي على كلّ من الكلمتين». (1980: 206).

تكريماً لكتابات الراحل دانيال سينغر السياسية الرائعة والمتفائلة ووقعها على نقاط الحساسيّة الراديكاليّة لديّ أودّ إهداء هذا البحث إلى ذكراه.

(1) إنّ الصياغة الكاملة لهذه الذريعة حتى الآن موجودة في بحثي a 1997، ويُناقش فيه التكافؤ الوظيفيّ الغريب بين الديكتاتوريّة والديموقراطيّة لشرح حالات غواتيمالا بقيادة أربنز وأريفالو (Arévalo)، والتشيلي بقيادة أليندي وجامايكا بقيادة مانلي.

(2) تعلّمت ذلك من إحدى طالباتي وهي سارا ماكدونالد في جامعة سميث في خريف العام 2000 ويمكن مراجعة عدة مواقع على الإنترنت من بينها .www.a16.org

(3) وجدت هذا الاقتباس لأدريان ريتش معبّراً بما فيه الكفاية، كعنوان لكتاب عن الزاپاتيستا: كاتزنبرغر 1995.

(4) إنّ النضال الحاد لأجل الديموقراطية في إيران يستحقّ المتابعة، كذلك الحظوظ الانتخابية لائتلاف جبهة أمبليو واللقاء التقدمي في الأوروغواي: راجع مُقدَّم 1999 b، إضافة إلى أبحاث أخرى نشرت في العدد الخاص الإيراني، بالنسبة إلى الموضوع الأوّل، وزيبيشي بالنسبة إلى الموضوع الثاني. أمّا القضيّة الأساسيّة الأخرى فتتعلّق بالحكومة البلديّة اليساريّة في بورتو أليغري في البرازيل.

(5) يميل المرء إلى معارضة رأي أندرسون المتشائم في العام 2000 «إن نقطة الانطلاق الوحيدة لليسار الواقعي اليوم هي الإقرار الواعي بالهزيمة التاريخية»، (أندرسون 2000: 16) ـ بفضل خاتمة كتاب هارڤي، وهي عبارة عن رؤية خلاّقة ليوطوبيا ما بعد الرأسمالية والمعروفة باسم «إيديليا» (2000: 257 ـ 81).

(6) سمعت العبارة في البداية عندما استخدمها روبرت واير خلال المؤتمر الماركسي للعام 2000 في آمهرست. ماساشوستس في أيلول/سپتمبر 2000، وهو سرعان ما أشار إلى أنّه لم يبتكر هذا الجواب الرائع.

(7) نقل إليّ مصطفى اميربابر فكرة دوي هذه (2000).

المناقشة الموضوعيّة الثالثة

كيف يمكن أن تؤدّي ثورات المستقبل إلى نتائج أفضل؟

27 كانون الثاني/ جانفي 2001

جون فوران: في هذه المحادثة الأخيرة أودّ طرح السؤال الذي يبرز رغبتي في القيام بهذا المشروع معكم. بالنسبة إليّ السؤال هو: هل يمكن بناء عالم أفضل؟ وإن كان ذلك ممكناً فإلى أيّ درجة سيكون أفضل؟ ما هو الممكن وما هي حدود التغيير؟ إضافة إلى النظرة إلى المستقبل هناك مسائل الاستراتيجيّة اللازمة للوصول من هنا إلى هناك: كيف سيحصل ذلك وما هو النطاق الزمني لتحقّق ما تقترحونه؟

أنا على قناعة بأنّه يمكننا بالطبع العيش في عالم أفضل وآن الأوان للأكاديميين المهتمين بالحركات الاجتماعية والثورات لتكريس طاقة أكبر من التي لدينا للتوصل إلى هذا الهدف. ورغم أنّني لا أثق بأنّ الأكاديميين هم المهندسون الأساسيون لعالم أفضل، لكن، يحق لهم كغيرهم المساهمة في هذا المشروع.

لمَ أنا متفائل؟ في البداية، إنّ الاقتصاد العالمي الراهن غير ناجح وسيزداد سوءاً بدلاً من أن يتحسّن إذا تُرك إلى قوى العولمة من أعلى المستويات، وأنا واثق من أنّ المستقبل سيكون على هذا النحو. ثانياً: إنّ الناس يقاومون وسيتعلّمون أيضاً كيفيّة التصرّف بشكل مختلف في مكان ما وفي زمان ما في المستقبل، فنحن نتعلّم من الماضي. في النهاية ستظهر الفرص وستجد حركة أو حركات السبيل لاجتياز

المصاعب وصولاً إلى عالم أفضل. هذه اقتراحات نابعة من الإيمان بقدر التحليل لكنّ جذورها راسخة في التحليل بقدر الإيمان أيضاً.

إلى أيّ درجة قد تتحسّن الأمور؟ يمكنني أن أتخيّل مستقبل نصف قرن، أي 50 سنة إلى الأمام. وأشكّ في أنّنا سنصل إلى العالم الذي أتخيّله في تلك الفترة لكنّه ليس بأمر مستحيل. أنا أتحدّث عن التحوّل الاجتماعيّ الأساسيّ، وعن العدالة الاجتماعيّة والاقتصاديّة التي ذكرتها في فصلي، أي إعادة التوزيع الجديّة على كلّ المستويات، عالم الاستمراريّة البيئيّة والمساواة والكرامة والحبّ وأنا أستوحي بعض هذه الأفكار من دعاة المساواة بين المرأة والرجل ومناهضة العنصريّة. نحتاج إلى عالم ديموقراطيّ يشارك فيه الجميع، وعلينا التفكير بالطبع في كلمة «ديموقراطيّ» وإيجاد كلمات أفضل إذا لم يكن يعجبنا ما تتضمنّه من معانٍ خفيّة، ونحتاج إلى عالم محرّر ثقافيّاً.

هذه هي التي أتخيّل أنّها ممكنة، لكن كيف سيحصل ذلك؟ لن أحلّ هذا السؤال بقدر ما أودّ أن يفعل الآخرون ذلك. من الواضح أنّ الهدف سيتحقّق خلال وقت طويل وسيتضمّن سلسلة خطوات من مناورات غرامشيّة وتكدّس صبور للقوى التي «حرّرت نفسها من العبوديّة الفكريّة»، كما يقول بوب مارلي في «أغنية التحرير». ويستمرّ في تلك الأغنية قائلاً «إلى متى سيحتفظون بأرباحنا فيما نقف جانباً ونتفرّج؟» وأنا على قناعة «بوجود آلاف الخيارات البديلة» وأظنّ أنّه ليس عليّ حلّ هذه المشاكل بمفردي. بل أنا على ثقة بوجود مسيرة جماعيّة. آمل أن نساهم فيها كلّنا مع العديد من الأشخاص لبلوغ تلك النقطة أينما كانت.

كارلوس ڤيلاس: بعد هذه الأيام القليلة من النقاش الحاد، أرى أنّ الثورة هي استراتيجيّة سياسية محدّدة تُعتمد لتحقيق بعض الأهداف. إنّها استراتيجيّة مؤلمة للثوار، والثوار المعارضين والأشخاص العالقين في الوسط، لهذا السبب نوافق كلّنا على أنّها استراتيجيّة اللحظة الأخيرة، عندما لا يتوافر خيار بديل. ويشير هذا الكلام إلى عدم وجود سبيل واحد فقط لتحقيق النتائج. ولا علاقة بالضرورة بين الجهود الثوريّة والنتائج الثورية، وليس النجاح محتوماً كما أنّه ما من علاقة بين كلفة الاستيلاء على الحكومة ونتيجة التحوّل الاجتماعيّ الفاعل. إنّ نطاق بناء ائتلاف للسيطرة على السلطة لا يتطابق بالضرورة مع نطاق إجراء التغيير الاجتماعيّ لاحقاً بسبب بروز آراء مختلفة. في اليوم التالي للثورة يبدأ النقاش حول الديموقراطية. والنقطة الثانية التي أودّ

توضيحها هي ضرورة الانتباه إلى الظروف المؤسساتيّة، السياسية، الاجتماعيّة والعقائديّة التي تتطوّر فيها الثورات وتُنفّذ. ستواجه ثورات المستقبل المعارضة العسكريّة الأميركيّة، هذه هي التجربة التي عاشتها الثورات الشعبيّة ولسوء الحظ لا أرى كيف سيكون المستقبل مختلفاً.

هل سنشهد حقاً ثورات أخرى في المستقبل؟ أظنّ أنّنا سنرى مزيداً من التعبئة وحركات التمرّد والاحتجاج التي قد تؤدي أو لا تؤدي إلى ثورات. وإذا لم يحصل ذلك، أظن أنّنا سنعيش في أسوأ عالم ـ حيث يزداد الانحطاط الاجتماعي، وعدم المساواة والغضب. وهناك جملة معبّرة في الكتاب المقدّس «وألقيوا في الليل حيث الظلام وصرير الأسنان». أظنّ أنّ هذا محتمل: إذا لم تحدث ثورات فاعلة، سنشهد زيادة في العنف ضد الفقر بسبب النيوليبراليّة ولا يروقني هذا السيناريو بل أفضّل السابق. نعم، قد تحدث ثورات إضافية في المستقبل بنتائج مختلفة.

جورج كولييه: في نهاية مساهمتنا أنا وجاين، تكهّنت بأنّه من الممكن أن يكون أحد نتائج ثورة الزاپاتيستا إقراراً من الدولة بدرجة معيّنة من الاستقلالية وترك هذه المعالم لاحقاً للسكان الأصليين كي يهتموّا بأنفسهم رغم أنّنا نتحدّث أيضاً عن إمكانية بروز عالمين متوازيين أو كونين متوازيين. هل ستحصل تحالفات بين مناطق مستقلة مختلفة، ليس بالضرورة في إطار أيّ دولة قوميّة، بل عبر الدول؟ وهل يقدّم ذلك أيّ فسحات تتبلور فيها بدائل النيوليبراليّة؟ نحن نميل إلى التفكير في سبل المستقبل ضمن إطار أزمنتنا حيث الدولة/ الأمّة هي مثال الأمور. لكنّها ليست النموذج الوحيد لتنظيم المجتمعات.

تيم هاردينغ: أظنّ أنّ علينا التطرق إلى السؤال حول كيف يمكن أن يكون للثورات الاجتماعية في المستقبل نتائج أفضل وكيف يمكننا تسهيل هذه النتائج. إنّ أحد الأمور التي تجعل الثورة قمعيّة هو الحاجة إلى البقاء في عالم عدائيّ في مواجهة التدخّل المسلّح. وما يسهّل على الثورة استلام السلطة هو صدّ التدخّل الأجنبيّ المسلّح والماليّ بهدف هذه الثورة. بالتالي يمكن للمقيمين في الولايات المتحدة لعب دور في الانضمام إلى الحركة الآيلة إلى منع الولايات المتحدة من دعم القمع والسعي إلى إلغاء «مدرسة الأميركيتين» الشهيرة (وهذه التسمية أطلقت عليها حديثاً). يمكننا دحض الترويج الإعلاميّ القائل إنّ النيوليبراليّة محتّمة وإنّها السبيل الوحيد، ويمكننا التصدّي للمزاعم التي تفيد بأنّها تحقّق الديموقراطيّة والحريّة للشعوب في أنحاء

العالم. وإذا نجحنا في العمل داخل الولايات المتحدة، سنساهم في تغيير مسار الثورات ونساعدها لتكون ديموقراطية أكثر.

من جهة أخرى، ما يظهر الآن، وأظنّ أن الحال ستستمرّ هكذا لبعض الوقت، هو أنّ الحركات الاجتماعية الراديكالية التي تواجه النيوليبراليّة ـ نابعة من الشعوب التي تجد نفسها مهمّشة للغاية من جراء هذه المسيرة ومن أفقر الشعوب كالفلاحين والعمّال الريفيين والسكان الأصليين. لكن على عكس وضع هذه النضالات في الماضي، يبدو أنّ هذه المجموعات اتخذت رؤيا عالميّة ذات تكلّف لم يكن موجوداً في السابق. والمنظمات مثل حركة الشعوب التي تملك الأراضي في البرازيل وجيش زاپاتيستا في المكسيك وحركة السكان الأصليين في الأكوادور (CONAIE) تربط مطالبها المحدّدة بمطالب الغالبيّة الواسعة في المجتمع. ويشير أعضاء هذه الحركات إلى أنّ التحدّيات التي يفرضونها على إعادة الهيكلة النيوليبراليّة لن تنجح إلاّ عبر إعادة هيكلة المجتمع بما في ذلك مصلحة الجميع. بالتالي إنّهم يمدّون يدهم ويؤمّنون القيادة لتحالف وطنيّ لتغيير المجتمع. وأحد أسباب حصول ذلك هو أنّ العديد من الشباب المنتمين إلى أسفل هذه الحركات، عندما حصلوا على التعليم أو التدريب وعلى فرصة الانتقال إلى خارج مجتمعهم بدأوا العودة إليه ليحدّدوا هوياتهم وفقاً له. فالسكان الأصليون الذين يحملون شهادات جامعيّة لم يكفّوا عن اعتبار أنفسهم سكاناً أصليين. يدعو الفلاحون والسكان الأصليون شعوب الدول الأخرى إلى المشاركة في برامجهم التثقيفيّة والتعرّف إلى بعضهم البعض في المؤتمرات الدوليّة الخاصة بالفلاحين والسكان الأصليين. ويمنحهم كلّ ذلك التكلّف الدولي ومجموعة من الحلفاء في أنحاء العالم وهذا تطوّر إيجابي، ويسهل علينا لقاؤهم والتعلّم منهم وهذه المسيرات الايجابيّة تتيح لنا ترقّب الكثير.

جيف غودوين: حتى الحديث عن المستقبل القريب نسبيّاً ـ السنوات العشر أو العشرون المقبلة ـ صعب. فهناك دائماً إمكانية أو احتمال ظهور أحداث غير متوقعة أو غير منتظرة بحيث إنّها تبدّل كليّاً حِسَّنا حيال ما سيحصل لاحقاً وما هي الإمكانيات. لكن استكمالاً للنهج الراهن، أتوقّع أمراً كالتالي: أظنّ أنّنا سنشهد انتشاراً للحركات ـ ليس فقط حركة واحدة ـ لمواجهة الرأسمالية العالمية ولا سيما النسخة النيوليبراليّة للرأسماليّة العالميّة. هذا تكهّن سهل لأنّ هذه المسيرة قائمة بعدّة طرق ومستمرّة منذ عشر سنوات أو عشرين سنة. ولا أرى سبباً للاعتقاد بأنّ معارضة

النيوليبراليّة ستتوقّف أو تعكس نفسها. أظنّ أنّنا سنشهد أشكالاً محليّة، وطنيّة ومتعدّدة القوميات في هذه النضالات. وأظنّ أنّ الاحتجاجات ستتراوح بين العَرَضية والعفويّة إلى الطويلة والمنظمّة وأظنّها ستكون متعدّدة ومتنوّعة جداً من الناحية الإيديولوجية. سيتّخذ العديد من هذه الحركات أشكالاً وطنيّة أو إثنيّة، سيكون بعضها نسائيّاً فيما ينصبغ البعض الآخر بطابع دينيّ. سيكون الأكثر منها شعبيّاً والقليل اشتراكياً. لكنّ البعض من هذه الحركات سيكون أيضاً استبدادياً ولا أظنّ أنّه يمكننا استبعاد احتمال أن يكون العديد من الردود على العولمة من هذه الطبيعة. لكنّني أظنّ أن غالبيّة هذه الحركات ستكون تحرّرية واشتراكية ضمنيّاً بمعنى أنّها ستطالب بالسيطرة الشعبيّة أو الاجتماعية على الشؤون الاقتصادية أو تنظيمها على الأقل. قد تكون هذه النضالات عنيفة أحياناً وغير عنيفة في أحيان أخرى. والقليل فقط من هذه الحركات سيشتمل على نضال ثوري من أجل الاستيلاء على سلطة الدولة، وسيحصل ذلك في حالات العوز والقمع القصوى وكملاذ أخير عندما تنتفي السبل الأخرى. لكنّني أظنّ أنّ معظم الحركات ستركز على مسائل أو مجموعة مسائل تتعلّق مثلاً بحقوق العمل والمرأة والأقليات الإثنية والبيئة والعناية الصحيّة وما إلى ذلك، وستحاول بمعظمها إرغام أصحاب السلطة، بمن فيهم مسؤولو الدولة، إمّا على الانسحاب من بعض الميادين أو على إعادة نشر السلطة بطرق مختلفة يُفترض أن تكون ديموقراطية وتتيح محاسبتهم على تصرّفاتهم.

أظنّ أنّ هذه النضالات ضدّ العولمة ستعتمد على التغييرات في الوعي الشعبي والثقافة الشعبيّة وستعزّزها في آن واحد. وسيحصل ذلك بسرعة أحياناً. لكنّ الأمر يقتضي عادة مسيرة طويلة وبطيئة نسبيّاً من التحوّل الثقافي. والأهم من ذلك، أظنّ أنّ هذه النضالات ستثير مقاومة حادة ـ مقاومة ليست فقط من جانب الدول وأصحاب السلطة، بل من الحركات الشعبية أو المنحازة إلى الشعب التي ستسعى إلى إعاقة التغيير الاجتماعيّ باسم التقليد أو الدين أو الإرادة الشعبيّة.

وما أراه في المستقبل العاجل هو انتشار للنزاعات السياسية والثقافية المتمحورة أكثر فأكثر حول مسائل الرأسمالية العالمية وعدم المساواة، بالتالي تزايد النزاعات المتعدّدة القوميات وغالباً ما ستؤدي هذه النزاعات إلى تنازلات من أصحاب السلطة لكنّها لن تكون قادرة على تدمير الرأسمالية على مستوى عالمي.

آمل أن أكون مخطئاً في هذا الصدد، لكنّني سأتفاجأ وأسرّ إذا تخطّى الأمر حدّ التنازلات المتواضعة نسبياً في المستقبل القريب.

ميساغ پارسا: يبدو لي حصول ثلاثة أنواع من النزاعات في خلال الحضارة البشريّة: النزاعات الاقتصاديّة التي حدّدها ماركس، النزاعات السياسية التي تحدّث عنها آخرون ونوع ثالث يتعلّق بالوضع ونمط الحياة الثقافي. بالنسبة إلى مسألة النزاعات الاقتصاديّة التي تنطوي عليها العولمة، نحن نسلك الوجهة الخاطئة بالتأكيد. فعدم المساواة يظهر في كلّ مكان وينمو التفاوت، ليس فقط بين الديانات والدول التي هي في طور النمو والدول المتطورة، لكن أيضاً بين المناطق وضمن الدول. ولا يمكن القيام بشيء بهذا الصدد في الوضع الراهن. سوف نعالج هذه المسائل في السنوات ـ ربما في القرون أو حتى الألفيات، المقبلة.

أمّا المجموعة الثانية من المسائل فيبرزها ما حصل في أوروبا الشرقية حيث تمّ تجاهل الديموقراطية السياسية بالكامل، وحين أملى أصحاب السلطة السوفياتيون على الدول ما عليها القيام به. في هذا الإطار، تسلك الانسانية وجهة أفضل لكنّ انهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة يتركان هذا الوحش الكبير وهو الولايات المتحدة الأميركية. رغم أنّني استفدت كثيراً من حضوري إلى هنا، لا يمكنني أن أتجاهل أو أنسى ما فعلته هذه الدولة بباقي العالم. انظروا إلى الديكتاتوريين ـ من سوهارتو إلى ماركوس إلى الشاه وأل سيلڤادور وساموزا ومدرسة الأميركيتين وغواتيمالا وتورط وكالة الاستخبارات المركزيّة والپيرو ـ لقد كانت الولايات المتحدة شريكاً هاماً في الجرائم ضد البشريّة. على الأقل عند الإطاحة بسوهارتو التزمت الولايات المتحدة الصمت وقالت أخيراً «آن الأوان لرحيلك»، وكان الأمر نجاحاً كبيراً للانسانيّة. ربما لم يعد لدى الولايات المتحدة أخيراً بعض الأسباب القديمة لقمع شعوب العالم الثالث. قد تقول: «حسناً لسوء الحظ تورّطنا في غواتيمالا وشاركت وكالة الاستخبارات المركزية بقوة في كلّ الجرائم التي ارتُكبت». لقد أقرّت الولايات المتحدة بتورّطها في بعض الحالات ـ حتى في الانقلاب الذي حصل في إيران عام 1953 تقول «حسناً، لقد لعبنا دوراً وكان سيّئاً ولم يكن لطيفاً». تحصل بعض التغييرات الإيجابية وقد يساعد ذلك الاشتراكيين الديموقراطيين في المستقبل، إذا تخطّوا مرحلة النيوليبراليّة هذه.

في النهاية، هناك مجموعة أخرى من النزاعات التي تتعلّق بخلفيّتي الخاصة وهي

كوني أنتمي إلى أقليّة دينيّة في بلد كإيران، مما لا يساهم فقط في فهم الأقليات الدينيّة أو الاثنيّة. بل أيضاً المسائل المتعلّقة بالنساء واللوطيين والسحاقيات وما إلى ذلك. ونحن نشهد تقدّماً في هذه الناحية في بعض أنحاء العالم وليس في العالم بكامله. بالتالي ينبغي إنجاز عمل كثير، هذه الموجة الجديدة من الديموقراطية وإضفاء طابع ديموقراطي، إضافة إلى السوق النيوكلاسيكيّة وفكرة توسيع حجم الفطيرة لتكون متوافرة للجميع لا أظنّها ستحلّ المشاكل. أظنّ أنّه ستبرز نزاعات في المستقبل وأعمال عنف أو ربما الثورات لكنّني آمل ألاّ يتجاهل الاشتراكيون المهتمون بتحويل العالم مسألة الديموقراطية.

ڤالنتين مُقدَّم: لا شكّ في أنّ هذه الأوقات مثيرة للاهتمام. إنّها أوقات الأزمة وعدم الاستقرار والكثير من الاحتمالات. بدأت أتساءل إن كانت مفاهيم الديموقراطيّة وحقوق الانسان وحقوق العمال والنساء ستصبح الشعارات الثوريّة الموحّدة في المستقبل، في تحوّل من مفهوم ديكتاتوريّة البروليتاريا. بالنسبة إلى الأميركيين كانت «الحرية» ترتبط باليمين ووكالة الاستخبارات المركزية ومنزل الحرية. لكنّ شيئاً ما حصل في السنوات الخمس عشرة أو العشرين الماضية عندما ابتكر جيمي كارتر فكرة السياسة الخارجيّة الأميركية المرتكزة على حقوق الانسان حيث ساورت الشكوك الكثيرين من أصحاب الميول اليساريّة. بدا في الأمر الكثير من النفاق، لكن في السنوات العشرين الماضية، أعطى اليسار معنى فعليّاً إلى مبدأ حقوق الانسان والمفاهيم المماثلة في الواقع. نجح اليسار في إظهار مدى فراغ هذه المفاهيم والكلمات عندما يستخدمها المحافظون واليمينيون. هذه المفاهيم كما تستخدمها اليوم شبكات الدعم المتعددة القوميات والنقابات والمنظمات النسائية ومنظمات حقوق الانسان والبيئة تتمتع بمعنى حقيقي وقد تدفع إلى الاصلاح وتحرّك بعض الثوار في أنحاء العالم. ربما يحصل ذلك.

تتعلّق نقطتي الثانية بأنواع الحركات التي سنشهدها في المستقبل. أظنّ أنّ مجموعة أنواع مختلفة من الحركات ستظهر. لن استبعد الثورات الاجتماعيّة ـ أي الثورات ذات الأساس القوميّ ـ لأنّه ما زال لدينا دولاً وعدم المساواة والطبقات الحاكمة على المستوى الوطنيّ. لكنّ الثورات الاجتماعيّة في المستقبل قد تستخدم مفاهيم حقوق الانسان وحقوق المرأة وما إلى ذلك، كما لم تستخدمها من قبل. إضافة إلى ذلك، قد تتشابك هذه الثورات بشكل أفضل مع حركات ومنظمات التضامن

الدوليّ. مثل منظمات ومؤسسات الحركة الاجتماعية المتعدّدة القوميات في المجتمع المدنيّ العالمي. بكلام آخر، قد يكون النشاط الثوري في بلد معيّن أقلّ عزلة وضعفاً ممّا كان عليه في الماضي، ومردّ ذلك جزئيّاً إلى تشابكه وارتباطه الأفضل بمنظمات المجتمع المدني الدوليّة وبحملات التضامن التي قد تدعم هذا النشاط بشكل أفضل من السابق. وما سيختلف برأيي في الثورات الاجتماعية في المستقبل هو أنّها قد تتضمّن عنفاً أقلّ. وهذا يعتمد بالطبع على تجاوب الدولة والطبقة الحاكمة مع هذا النوع من الحركات والثورات. من المحتمل أن تشبه ثورات المستقبل الاجتماعية ثورات العام 1989 في أوروبا الشرقية وروسيا من دون الطابع الأبوي، فقد كانت الثورات المخمليّة خاضعة للنظام الأبوي وقد أدّت إلى خسارة كبيرة للسلطة السياسية وانهيار الوضع الاقتصادي للنساء في تلك الدول. قد تبدو ثورات المستقبل أيضاً مثل مجيء ألّيندي إلى السلطة باستثناء الجيش التشيلي وتدخّل وكالة الاستخبارات المركزيّة. من واجبنا التمتّع برؤيا وهذا ما أستغلّه، وأظن أنّه ينبغي التمتّع ببعض اليوطوبيّة والحفاظ على بعض النماذج المثالية والطموحات لكنّني أجد أساساً مادياً لما أتصوّره.

في النهاية، أعتقد أنّنا نتحمّل مسؤوليّة خاصة كتقدميين في الولايات المتحدة لأن الولايات المتحدة وحزبيها لعبت أدواراً مهمّة على الساحة الدوليّة بطرق سلبيّة جداً ومثيرة للمشاكل، لقد حزنت كثيراً عندما انقسم اليساريون ومناصرو مساواة المرأة خلال انتخابات العام 2000، وعندما تعرضنا للانتقادات واتُهمنا بتقويض حظوظ غور بسبب دعمنا لنادر. لقد بدت المسألة سخيفة للغاية ولا أعرف كيف يمكن لأيّ تقدميّ التصويت لمرشّح رئاسيّ من الحزب الديموقراطي. من مسؤوليّة التقدميين الأميركيين الضغط لإنشاء حزب ثالث ورابع وخامس وبديل للديموقراطيين والجمهوريين لإحداث تغيير حقيقيّ في البلاد ولإفساح المجال أمام الاحتمالات الأكبر للتغيير الفعليّ في أنحاء العالم. ونحن نحتاج إلى إعادة توزيع جديّة للثروات وإعادة تخصيص للموارد والأولويات وفي النهاية نزع سلاح الولايات المتحدة، ولم يكن غور قادراً على التوصّل إلى ذلك.

جون والتون: سوف يكون الأمر مزعجاً بعد ذاك الحين. كنت على وشك القول إنّنا عندما نُسأل عمّا يمكننا القيام به، يجب أن نكون واقعيين حيال ماهية مواقعنا المؤسّساتية ومهاراتنا الخاصة وما إلى ذلك. بكلام آخر، إنّ الأمور التي يمكن القيام

بها واقعياً محدّدة أكثر ضمن الظروف التي نعمل فيها. ومن المفيد لو يتخلّى العديد منا عن أفخاخ الجامعة وخطط طبابة الأسنان للانضمام إلى الحركات الثوريّة، لكن باستثناء ذلك، ثمّة أمور ملموسة يمكن القيام بها.

إذا أولي اهتمام أكبر إلى الثوار وإلى النتائج الأخرى الناجمة عن أشكال الاعتراض السياسي ـ أي النظر إلى الصورة الشاملة لكيفيّة حدوث التغييرات الجيّدة والسيّئة ـ قد نتمكن من أن نوسّع كثيراً نطاق معرفة كيفيّة التوصل إلى النتائج المرغوب بها. لطالما كانت هذه نقطة خلافي مع علم الاجتماع الثوري الذي يستبعد التمرّد المحض من دون درس مسألة مدى هشاشة فكرة الثورة الناجحة. وبوسعي الإشارة إلى الكثير من الثورات التي كانت ناجحة بقدر ثورات خدمة المصلحة العامة المزعومة. إذا بدأنا بتوسيع نطاق حلبة التفكير في النتائج قد يكون للأمر آثار مفيدة.

أرى من جهة أخرى أنّه يمكننا القيام بالكثير من العمل المُلْهِم والتحرري. إليكم رواية موجزة في أواخر السبعينيات، كنت أشارك في اجتماع حيث تحدّث ريتشارد مولر (Muller) المشارك في تأليف كتاب «الامتداد العالمي» عن عمله للمرّة الأولى. كان الكتاب قد صدر للتو وتحدّث في جامعة تكساس في أوستن أمام حشد كبير تضمّن العديد من الأميركيين اللاتينيين الملتزمين في الجهود التنمويّة بطرق مختلفة. كانت تلك المناسبة مذهلة، ففجأة أدرك العديد منا للمرّة الأولى كيف تعمل الشركات المتعدّدة الجنسيات. تطرّق مولر في كلامه عن تحويل التسعير وقال: «هكذا يحصل الأمر: يضعون قيمة معيّنة على علبة ويرسلونها إلى پاناما حيث يأخذون الأغراض من العلبة ويرسلون العلبة الفارغة مع الأغراض ذات القيمة المضخمّة ويعيدون إرسالها، بهذه الطريقة يتفادون التعرفات ويخفون حجم رأس المال الذي يُعاد ترحيله». لقد أدركت آلية عمل هذا النظام وأظنّ أنّ العديد من الأميركيين اللاتينيين عادوا إلى ديارهم مع درس حول كيفيّة التفكير في سياسات تنظيم المؤسسات المتعدّدة الجنسيات. قد يؤمّن عملنا أحياناً هذا النوع من المعلومات الكاشفة والاستراتيجيّة لدرجة أنّه يمكننا تضمينها في تحليلاتنا الخاصة. بالتالي يجب عدم التقليل من شأن المساهمات التي قد تتأتّى عن عمل مماثل.

جيفري پيج: السؤال المطروح في هذا المؤتمر هو: هل للثورات مستقبل؟ أودّ طرح سؤال آخر. هل لدينا مستقبل من دون ثورات؟ والجواب هو لا وسأشرح لكم السبب. في البداية أظنّ أنّنا أمضينا الكثير من الوقت بالتركيز على الثورات الشخصيّة.

يشير جيف غودوين إلى نشوب ثورة واحدة في الفترة الممتدة من العام 1789 حتى العام 1848 وهو محق. لكن الأهم من ذلك هو أنّ مفهوم الثورة الديموقراطية في تلك الحقبة حرّك الشعوب في كلّ مكان. حتى ولو لم تحصل كانوا يناضلون من أجلها وكانوا يشاركون في مشاريع التحرير البشري.

ينطبق الأمر ذاته على الحركة الاشتراكية الثوريّة التي بدأت بعد العام 1848 وازدادت حدّتها بعد العام 1917. نحن مستعدون جداً لقبول البنيّة الليبراليّة لهزيمة هذه الحركات. إنّ الحركة الاشتراكية بفضل نضالها الديموقراطيّ من أجل دولة الرفاه الاجتماعي حسّنت وضع معظم الناس بشكل واسع. والحركة الشيوعيّة أيضاً نشرت الذعر في صفوف الطبقة الرأسمالية في العالم وأرغمتها على تقديم التنازلات في كلّ مكان. لم تذهب هذه النضالات هباء، وأظنّ أنّ التمتّع بمشروع من هذا النوع يحرّك النضالات من مختلف الأنواع ويقودها إلى الأمام.

أنا متفائل أيضاً حيال المستقبل. لقد بدأ عصر آخر من الثورات في العام 1968 عندما شهدنا بداية تفكّك العديد من الفئات التي خلّفتها الثورات السابقة ـ مثل فئات التمييز بين الجنس والأعراق والتوجه الجنسي والاختلاف الثقافي والحضارة في مواجهة البربريّة. أظنّ أنّ ذلك بحدّ ذاته هو خطوة إلى الأمام. ويتطلّب الأمر نضالاً إضافيّاً وعملاً مباشراً لكنّه يؤمّن أيضاً إمكانيات مباشرة. هناك العديد من الحركات والنضالات في الوقت الراهن: الحركة البيئية في أنحاء العالم، الشبكات النسائية في أنحاء العالم والحركة العمالية المتجدّدة التي لا تضمّ فقط أفقر العمّال بل الحركات العمّالية في الولايات المتحدة، حركات حقوق الانسان، تمرّدات السكان الأصليين، الاحتجاجات المناهضة لمنظمة التجارة العالميّة وما إلى ذلك. في الواقع هناك بداية تنسيق عالميّ لهذه الأحداث وقد تجلّى ذلك في الاحتجاجات المعارضة لمنظمة التجارة العالميّة. لم تظهر معاً في مشروع واحد لكنّه أمر يمكن إنجازه وعلينا المساهمة فيه. يجب ألّا نترك الجامعات ونخرج إلى الشوارع، بل علينا الاستيلاء على أماكن مثل كليّة دارتماوث (Dartmouth) واستخدامها للأغراض الثوريّة عبر بناء صورة المجتمع المتساوي أكثر.

ما أساس هذا الاقتراح؟ أظن أنّ هدف هذه الثورة يجب أن يكون خلق صورة للكائنات الحيّة تشمل كلّ شخص على الأرض من السكان الأصليين في تشياپاس إلى الناس في كلية دارتماوث ـ الكلّ من دون استثناء. لا أظنّ أنّ هناك أيّ أساس آخر

لأية حركة ثوريّة لا تستثني فئة خاصة من الأشخاص كأعداء للدولة أو أعداء عرقيين وما إلى ذلك. أظنّ أنّ هذا الأمر سيجذب الكثيرين ولا شكّ في أنّه علينا النضال لبلوغ هذه الغاية لأنّنا منقسمون بطرق مختلفة وعلينا النضال ضد كلّ أشكال الانقسام، والنظر إلى الجميع في العالم ككائنات حيّة. نحن مشتركون في هذا الأمر معاً مما يقتضي وعياً عالمياً.

في النهاية أظنّ أنّنا سنكون بحاجة إلى إعادة هيكلة الرأسماليّة العالميّة. في الواقع، أجد أنّ الرأسمالية العالمية في تجسّدها النيوليبراليّ الراهن قد انتهت. لقد خرجت عن السيطرة وهي تنهار إلى عالم الفوضى في كلّ مكان تقريباً، وأظنّ أنّ الرأسماليين الأذكياء سيدركون ذلك، إن لم يكونوا قد فعلوا بعد. أحد الأمور التي لم نناقشها هنا في هذا المؤتمر الخاص بالثورات هي الرأسمالية وأنا أستغرب ذلك. في التجسّد السابق للثورة كنّا سنتخلّص من ذلك. سأقول كلاماً قد يبدو راديكالياً هنا: لا أظنّ أنّ أحداً يفكّر بهذه الطريقة بعد الآن. إنّ المثير للاهتمام بشأن الرأسمالية هو أنّه نظام مرن للغاية. لقد تأقلم مع دول الرفاه الاجتماعي وبرامج منافع العمّال وبرامج عدم تخصيص منافع للعمال، وعلينا التفكير في طريقة إعادة هيكلة هذا النظام بحيث يسيطر عليه البشر. يمكن تطبيقه على المستهلكين في تشياپاس وكذلك على الفقراء الذين يعملون في المزارع. وأظنّ أنّنا نتمتّع بالأدوات الفكريّة للقيام بذلك. بالتالي وكردّ على هذا المؤتمر جزئيّاً، لا أظنّ أن هناك أيّ أمل باستثناء التحوّل الثوريّ المماثل المستوحى عالمياً.

عبدالله دشتي: هل ستكون ثورات المستقبل أفضل؟ سأقول نعم لكن هذا ليس مؤكداً، وإلى أيّ مدى ستكون أفضل؟ هذا يعتمد على الاستراتيجيات والائتلافات وغيرها من المسائل العديدة الأخرى. أمّا بالنسبة إلى زمن حصولها فأنا أقلّ تفاؤلاً من جيفري پيج. أظنّ أنّ الأمر سيستغرق وقتاً أطول لأنّ رأس المال ليّن كما قال. إذا كان هدفنا النهائيّ يقضي بإزالة الرأسمالية ـ وأنا هنا أعارضه الرأي لأنّ هذا هو السبيل الوحيد للتمتّع بنظام محرّر كامل مع الديموقراطية التي أفكّر فيها ـ فإنّ الأمر يبدو يوطوبياً جداً في هذه المرحلة. وأنا لست قادراً على استبعاد احتمال ظهور فاشية، قد لا تكون مماثلة لتلك التي رأيناها قبل الحرب العالمية الثانية. لكن عندما تشهد الرأسماليّة أزمتها التالية ماذا سيحصل عندها؟ بالتالي ينبغي أن يتمحور جزء من استراتيجيّتنا حول كيفيّة الحؤول دون حدوث ذلك. في كلّ ثورات الماضي كانت

الديموقراطية الهدف النهائيّ وأظنّ أنّها ينبغي أن تشكّل جزءاً من الأساليب. فالديموقراطية هي من المؤسسات التي تستخدمها الرأسمالية للسيطرة على العولمة في هذه المرحلة. لا أقصد أنّه علينا رفض الديموقراطيّة الانتخابيّة التقدميّة؛ وموطن السخرية هو أنّ الاشتراكية التي كانت الديموقراطيّة جزءاً لا يتجزّأ منها أصبحت مرادفاً للاستبداد والتوتاليتاريّة. لقد تحوّل الأمر برمّته تاريخيّاً في إحدى المراحل، وبالتالي علينا بناء الاستراتيجيات والمؤساست البديلة مثل وسائل الإعلام لإعادة الاستيلاء على ذلك المفهوم. وأخشى أنّني لست متفائلاً حيال إمكانيّة تحقيق ذلك في غضون خمسين سنة لأنّ المعركة التي ننتظرنا صعبة للغاية.

ماري آن تيترو: أوافق على أنّ أحد الأمور التي يحتاج الأميركيون إلى القيام بها هي التركيز على الولايات المتحدة وتنظيم أنفسهم هنا. أظنّ أنّ هناك أعداداً هائلة من الأشخاص غير المتأثرين الذين باتوا أكثر استعداداً للتحرك الآن مما كانوا عليه قبل تشرين الثاني/نوفمبر 2000. يجب أن نبدأ من الديار، وليس فقط لمنع الولايات المتحدة من العبث بثورات الآخرين بل أيضاً لرؤية ما يمكننا القيام به هنا. من الأمور الصعبة مد اليد إلى المجموعات التي لا نتعاطف معها كثيراً. كيف يُعقل أن نتمتّع بالديموقراطية التي نتحدّث عنها والتي لا تستثني أحداً إذا كنّا عاجزين عن التحدّث مع أشخاص مماثلين وإذا لم تجمعنا أرضيّة مشتركة على الاطلاق؛ إنّ التقنيات المستعرضة ـ كما كانت النساء الإيرلنديات الشماليات يسعين إلى وضعها ـ ضرورية للغاية ويجب أن نطوّرها كأفراد في عقولنا وحياتنا وألّا نفترض أنّ «الناس هناك» سيجدون الأرضية المشتركة وينموّنها. نحن نتحدّث عن خطة للعمل الشخصي.

أنا لست متفائلة وأظنّ أنّه علينا الاستعداد لأنني واثقة من حصول أزمة، وأنا قلقة من جراء احتمال اندلاع حرب عالميّة أخرى، وهذه فكرة غير جميلة. آمل ألاّ أعيش لأشهد ذلك، لكنّ الفكرة تطاردني منذ عشر سنوات أو خمس عشرة سنة. قد نكون محظوظين ولا تندلع حرب عالميّة قد نشهد فقط كارثة بيئيّة هائلة، وهي على الأقلّ لن تفكّكنا ولن تؤثر فينا بالطريقة ذاتها كما لو أنّها كانت تتمتّع بالقدرة نفسها على القتل. أظنّ أنّ علينا الاستعداد للتحرّك في حالة الأزمة والاستفادة من الوضع، وتوقّع تلك الأزمة مهما كانت بشعة عبر التخطيط المسبق.

في النهاية، لا أظنّ أنّ هناك حداً للثورة. وأظنّ أنّ طبيعة البشر تملي علينا تكرار الأمور عدّة مرّات. من المثير للاهتمام التواجد هنا مع الكثير من الأشخاص

الذين شاركوا في حركات في أماكن عديدة. عندما نموت، كم شخصاً شارك في هذه الحركات سنترك وراءنا؟ ربما لهذا السبب يحتاج الناس إلى القيام بالأمور مراراً وتكراراً.

ما نريد إنجازه بطريقة ملموسة قد لا يشبه ما يريده أولادنا، لذا يجب ألاّ نفكّر في أنّ الثورات انتهت بل في أننا سنترك إرثاً لجعل الثورات دائمة أكثر، وفكرة البحث عن العدالة الاجتماعية ليست أمراً واقعاً بل ينبغي السعي لتحقيقه طوال الوقت وإلى الأبد وهذا في الواقع جوهر الكائنات البشريّة.

فريدة فرحي: لقد قيل كلّ شيء تقريباً وأنا أريد التشديد على أمر ردّاً على كيفيّة حصول ذلك. ويبدو لي، وفقاً لما قالته جاين وڤال سابقاً وما قاله جيف الآن، أنّ هناك العديد من الأفكار المطروحة منذ زمن لدرجة أنّها تُعتبر جزءاً من مشروع العولمة وقد اعتمدتها الرأسماليّة لذا رفضناها. وتتم الآن إعادة استمالة هذه الأفكار وتحويلها إلى أمر آخر. لا شكّ في أنّ الديموقراطيّة هي في الوسط: نحن ندخل حقبة حيث يمكن لهذه اللغة جمع العديد من التقدميين من أنحاء العالم. ولا يفاجئني عودة اللغة ذاتها إلى الولايات المتحدة. بعد الانتخابات في فلوريدا، بدأنا نكتشف أنّ الولايات المتحدة ليست دولة ديموقراطية كبيرة وأنّ الكثير من الأصوات لا يُحتسب، ولا أرى سبباً يمنع الشعب بالإجمال والتقدميين بشكل خاص من المشاركة في عملية إعادة صياغة القوانين بهدف إشراك المزيد من الأشخاص في عمليّة الاقتراع. وهذا هو الأمر ذاته الذي يحدث في عدة دول. لذا أشعر ببعض القلق عندما يقترح أحدهم ببساطة أن ننسى ما حصل في أندونيسيا أو أن نقلّل من شأن ما جرى في الفليپين. رغم أنّ هذه الانتخابات لا تؤدّي بعدّة طرق إلى النتائج التي نريدها، أظنّ أنّه من المهم أن تساهم التعبئة التي تشهدها تلك المسيرة إلى خلق العديد من الشبكات التي قد تتحوّل إلى أمر آخر. قد لا تكون النتائج فوريّة لكن الناس يستوحون الكثير من فكرة زيادة الشفافية والمشاركة في المسيرة السياسية والتمتّع بقوّة أكبر في عملية المفاوضات الخاصة بمسائل محدّدة. هناك إمكانيات ثورية أو تقدّمية في كلّ هذا. وتولّد هذه التعبئة إمكانيات للتنظيم أو واقعاً للتنظيم لم يكن موجوداً سابقاً.

إريك سلبين: دعوني أحاول تأكيد بعض ما أُفصح عنه بشكل جيّد حتى الآن. يجب التطرق إلى المسؤولية الخاصة للولايات المتحدة ويجب ألاّ نبحث عن خلاصنا في الأماكن التي نتسبب بانحطاطها ونستغلّها. وعلينا تحمّل مسؤولية سلوك الولايات

المتحدة في الخارج وكذلك مسؤولية إنقاذ أنفسنا. وذلك بسبب عدم وجود كلمة أفضل. تحدّث الآخرون عن مدى ذكاء الرأسماليين وعن احتمال وجود طبقة رأسمالية عالمية تمارس الضغوط أولاً. لقد أثبت رأس المال قدرته على الثبات والتكيّف أكثر ممّا توقّع الكثير من الأشخاص. على المدى القصير، إنّ أفضل ما يمكننا أن نأمل في رؤيته، مع استمرار تفاقم الوضع وتحوّل الحالة في باقي العالم إلى الحالة البرازيلية، هو تنقّل قصير الأمد لرأس المال لمحاولة مواجهة بعض التفاوت الفاضح استناداً إلى النموذج السكنيدنافي. سيثير هذا الاقتراح نقاطاً مهمّة لأنّه يقتضي البحث عن رأس المال للحؤول دون انهيار الأمور. وأظنّ أنّه ينبغي تنفيذ أمر بهذه الأهميّة عاجلاً وليس آجلاً.

أنا أشارك قال رأيها بأنها ليست نهاية الثورات الاجتماعيّة. أنا أرى العديد من قصص النضال من أجل العدالة والأمل. في الصين وبلاد فارس القديمتين، وفي بعض ثقافات جنوب الصحراء الأفريقية، في إسبارطة وروما في الإنجيل إستناداً إلى كيفيّة قراءته وتفسيره. ويبدو لي أنّه مهما كانت الثورات التي نتحدّث عنها مليئة بالشوائب، فإنّ ما يميّز عدداً من هذه الحالات ويشكّل جزءاً من قدرتها على البقاء هو عنصر الأمل. وأظنّ أنّ عدم استعدادي للتخلّي عن مفهوم الثورات الاجتماعيّة نابع من الأمل الذي أتمتّع به لنفسي ولأولادي، وهو أمل موجود لدى العديد من الأشخاص الذين تحدّثت معهم في أميركا الوسطى والكاريبي. وإنّ افتتاني بهذا الأمل يبقيني متمسّكاً بمفهوم الثورة الاجتماعيّة.

جان راس: أردت قول شيء كأميركية شمالية أنظر إلى الولايات المتحدة من المكسيك. إنّ أغرب ما يتردّد هنا طوال الوقت هو مدى الراحة التي يؤمّنها هذا المكان: الرأي بأنّ شيئاً لا يتبدّل وأنّ الاستقرار طبيعيّ وهو قوّة من الطبيعة وأنّ الدستور هو بمثابة قانون الجاذبيّة ـ إنّ هذه الأمور لا تتبدّل. وأنا أفكّر في ما شعر به تشاوشسكو عندما خرج إلى الشرفة فأطلق أحدهم صيحة استهجان، ثمّ خيّم الصمت وفارق الحياة بعد يومين. قد تتغيّر الأنظمة الاجتماعية فجأة، عندما أنظر عميقاً أرى كمّاً هائلاً من عدم الاستقرار والفوضى تحت هذا الاستقرار الظاهر الذي يقبله الناس برضا.

سمعت أنّ ما يساوي إجمالي الناتج المحليّ في الولايات المتحدة يطرح في الأسواق المالية العالمية كلّ يومين، هذه قوة مالية، قوة نقدية خارجة عن السيطرة.

وهناك أيضاً احتمال حدوث كارثة مناخيّة أو بيئيّة؛ أذكر الشعار الذي ظهر في السبعينيات «حالة، حالتان حالات عديدة كڤييتنام». عند التفكير في قدرة الولايات المتحدة على قمع العالم، فإنّ احتمالات حدوث تطورات كثيرة عندما تخرج الأمور عن السيطرة واردة أيضاً. إنّ اليساريين والتقدميين في زماننا، على الأقلّ بعد الحرب العالمية الثانية، عاشوا عبر هذه المرحلة من الاستقرار الكبير نسبيّاً، رغم عدم الاستقرار في باقي العالم، وبقيت السياسة التقدميّة حيّة بسبب الإيمان وليس بسبب وجود مكان أو فرصة لتطبيقها. وأظن أنّ هناك فرصاً كبيرة قادمة.

قد تكون فرصاً سلبيّة بطريقة ما، ولعلّ بعض المستقبل مرئيّ في أميركا اللاتينيّة والمكسيك مثلاً، حيث كانت شريحة صغيرة من السكان بعمر يتيح لها العمل، أي ما يوازي نسبة 30% في السنوات العشرين الماضية بسبب الإنفجار السكاني الهائل، وباتت الآن تتمتع بأكبر نسبة سكان بعمر يتيح لهم العمل وستبلغ النسبة 65% بحلول العام 2015. لدينا تضاؤل التصنيع في الولايات المتحدة، مع انتقال التصنيع إلى دول أخرى. بالتالي هناك حالتان مقيّدتان، الأولى هي تضاؤل سلطة النيوليبراليّة والهيمنة الأميركية ببطء. لأنهما لن تصمدا أمام اضطراب السكان. أمّا الحالة الثانية فتتضمّن ظهور الأزمات، وفي الحالتين سيكون الألم كبيراً. إذا حصل ذلك ببطء سيكون هناك ألم بسبب القتال النقابيّ والعمالي والمحلي، وإذا حصل بسرعة قد يبلغ الألم حدّ تصوّر ماري آن للحروب الكبرى. في الحالتين، ستكون الحرب الباردة مرحلة استقرار بالنسبة إلى الشعوب في هذه الدول المميزة. وأظنّ أنّنا على استعداد لأن نُرمى في المحيط مع الآخرين.

رالف آرمبروستر: كيف نحقّق التغيير الاجتماعي الآن في عالم مُعَوْلَم؟ بكلام آخر، كيف يُقاتل الناس في أنحاء العالم؟ أظنّ أنّ الكثيرين يفترضون أحياناً وجود وحش كاسر يُعرَف بالعولمة، وهي بنية تحدّد كلّ نتيجة ولا يمكننا القيام بشيء بل علينا رفع أيدينا والاستسلام لعدم قدرتنا على تحقيق أيّ تغيير كان.

في الأيام الغابرة، في اللحظات الثورية الماضية، كانت حرب المناورة موجهة ضد الدولة الأمة: فحركات التحرير القومية، والحركات الاشتراكية وغيرها كانت تستولي على الدولة. لكنّ الدولة لا تُعتبر الآن مكاناً فاعلاً لمحاولة تحقيق التغيير الاجتماعي وذلك لأسباب متعدّدة: بسبب تحرّك رأس المال، بسبب العولمة. إذا لم تكن الدولة ـ الأمة موقع النضال بعد الآن فأين هو موقع النضال؟ من هو العدو؟ هل

لدينا أعداء متعدّدون أو أنّ العدو واحد؟ في السابق كانوا يقولون «دعونا نستولي على الدولة ونُحدث ثورة ونحقّق الاشتراكية والمجتمع المتساوي فيزول الإجحاف»، والآن يسأل «ماذا سنفعل حقّاً لأنّ الدولة ـ الأمة لم تعد كما هو مفترض وحدة فاعلة للنضال». من هو العدو الآن؟ أهي الرأسمالية؟ أهي منظمة التجارة العالمية؟ أهي الشركات؟ أهي متاجر «غاب»؟ أو «نايكي»؟ أهو فيل نايت أو بيل غايتس؟ عمّن نتحدّث؟ من نقاتل؟ ليس واضحاً في حرب المواقع هذه من يخوض المعارك. هذان الأمران مرتبطان ببعضهما: إذا لم نكن نعرف ما هي حرب المناورة لن نعرف كيف نخوضها ولن نعرف كيف نشنّ حرب المواقع.

يتم التحدّث عن معركة سياتل بعبارات تكهّنيّة: «تذكروا ما حصل في سياتل»، هذا ما ستكون عليه الأمور بعد عشرين سنة وهذا أمر مهم. لا شكّ في أنّ الحدث كان مهمّاً. إنّ الثورة اليوم هي أشبه «بحديث القمر» إلى حدّ ما. أسأل الطلاب في صفّي «ماذا تريدون؟»، يجيبون «نريد ثورة». هل تريدون أن تقصدوا الناس للقول ماذا تريدون؟ هل تريدون خلق مجتمع ثوريّ؟ لا معنى لهذا الأمر بالنسبة إليهم. لذا لا بدّ من التمتّع بخطاب ثوريّ حيال كيفيّة تحقيق التغيير الاجتماعي. من الأمور المثيرة للاهتمام والناتجة عن أحداث سياتل هو هذا الخطاب عن الديموقراطية. «هكذا هي الديموقراطية»، لقد أُنشِدَتْ هذه العبارة كثيراً في التظاهرات وهذه الأناشيد رائعة لأنّها تحتوي عناصر خفيّة ومنطقيّة إلى حدّ معيّن. أعني أنكم عندما تخرجون لإنشادها فإنها تبدو رائعة، وأنتم بالطبع لا تفكرون في هذه الأمور النظريّة، بل في كيفيّة محاربة العدو. نعم، نحن نحارب العدو بالفعل. «ما من قوة كقوة الشعب لأنّها لا تتوقف». بالتالي لا شيء مخبّأ في هذا الأمر. يتمتع الناس بالقدرة على تحقيق هذه التغييرات الاجتماعية، وما يكتنفه ذلك هو تعبير ديموقراطي حول كيفيّة تحقيق التغيير الاجتماعي. لا يدور الحديث حقاً عن الثورة أو الاشتراكية بل عن خطاب الديموقراطية.

بالتالي إنّ حرب المواقع هنا في الولايات المتحدة هي التي جمعت بين المجموعات المنفصلة ـ النقابات العمالية، المجموعات البيئية، اللوطيين، السحاقيات، الطلاب، المتدينين، تجمّع هؤلاء الأشخاص معاً وبلغ عددهم خمسين ألف نسمة وكان الزاباتيستا حاضرين، وهذه المجموعات المنفصلة لا تستطيع عادة توحيد عملها، لكنّ العمل الجماعي لهذه القوى المختلفة ضمّته راية الديموقراطية. لم

تكن البنى تحدّد نتائج العمل. كان الناس يقاتلون وقد أوقفوا عمل منظمة التجارة العالمية لخمس ساعات وباتت المنظمة الآن في حالة ارتباك إلى درجة معيّنة.

أنا أعتبر الديموقراطية بمثابة صرخة تجمّع. وهذا ينطبق مع الخطاب الأميركي إلى درجة معيّنة، والناس يدركون ذلك. وهم يعرفون أنّ ما حصل في فلوريدا هو إهانة للديموقراطية. لقد أوقف التصويت هناك ولم يحظ الناس بحق الادلاء بأصواتهم ولم تُحتسب الأصوات كلها. لقد صدم هذا الأمر الناس. «ثمّة خلل هنا، ليس لدينا مجتمع ديموقراطي حتماً». يجعلني هذا الأمر أفكّر في ما حصل في الستينيات: بدأت الاضطرابات لأنّ بعض الطلاب في بركلي أدركوا أنّه لا يحق لهم التجمّع حول طاولة للقول «نحن قلقون بسبب الحرب»، وعندها قالت إدارة جامعة كاليفورنيا «لن نعطيكم طاولة». بالتالي تحوّلت تلك المعركة الصغيرة حول الطاولة إلى معركة حول حريّة الكلام. وأصبحت معركة حول الحريّة، ونشيداً عن ديموقراطية المشاركة. وقد استُخدم تعبير مجازيّ في الستينيات عن ديموقراطية المشاركة: كيف سنحاول إضفاء طابع راديكاليّ على كلّ مؤسساتنا الاجتماعيّة للحرص على تمتّع الكل بصوت في عملية اتخاذ القرار؟ ما الذي نناضل من أجله بعد ثلاثين سنة؟ أيّ قوم يتجمعون من أجل الديموقراطيّة وكيف نجابه العولمة؟ إذا لم يكن بوسعنا تحديد هذا العدو عبر حرب المناورة، قد نتمكن من القيام بذلك عبر حرب المواقع. ولعل النضال متاح عبر النضال الثقافي أو الإيديولوجي لتحديد ما نقصده بالديموقراطية. نقول إنّ لدينا مجتمعاً ديموقراطياً، لكن هل هذا صحيح؟ كيف سنخلق الديموقراطية حقاً هنا في الولايات المتحدة وفي الخارج؟

جون فوران: أظنّ أنّنا مستعدون لاختتام النقاش بهذه الأسئلة الهائلة. لا أعرف كيف أشكركم جميعاً فأنا لا أدري ماذا أقول. أنا أستوحي الكثير مما فعلتموه وأستوحي الكثير منكم ومن أفكاركم ولطفكم وأتجرّأ على القول إنّنا أوجدنا في هذه الأيام الثلاثة مجموعة تخطّت كلّ التوقعات مهما كانت عالية. وأنا سأحاول بالطبع وضع الكتاب الذي يجسّد هذا اللقاء ويبرز روحه ويجمع الأفكار معاً مهما كانت مختلفة وذلك لإنصافها كلّها، أشكركم مجدداً وبهذا ننهي اجتماعنا.

خاتمة

الواقعيّة اليوطوبيّة: تحدّي «الثورة» في أزمنتنا

فريد هاليداي

جون فوران: وافق فريد هاليداي بلطف على كتابة خاتمة هذا الكتاب وسيلاحظ القارىء درجة الالتزام والحذر المفيد والانتقاد الصريح المبيّنة هنا، مما يجعلني آسفاً أكثر لأنّه لم يكن قادراً على حضور مناقشاتنا بالإضافة إلى أدولفو غيلي وكارين كامبويرث ونويل باركر، لأنّ حضورهم كان سيؤدّي إلى مبادلات حيويّة أكثر للآراء بلا شك؟ في النهاية، لست واثقاً من أنّ اختلافاتنا كبيرة بقدر ما يبدو، رغم التعبير عن عدّة وجهات نظر وعدم القدرة على تمثيل الآراء كلّها كما هو متوقّع، وأنا ممتنّ لفريد لإطلاقه المناقشات الإضافية للمسائل التي يطرحها هذا الكتاب: إنّ أفكاره هي عبارة عن أجوبة استفزازيّة ـ ومحرّضة ـ وآمل أن نحظى بالمزيد من الأفكار المماثلة فيما نتّجه نحو المستقبل الذي نتحدث عنه ولعلّها تكون أولى النتائج العديدة.

إنّ الفصول التي يتألّف منها هذا الكتاب قد تولّد ردّين متناقضين لدى القارىء الذي لم يشارك في المناقشات الممهدّة له، لكنّه يسعى منذ بعض الوقت إلى معالجة مسألة الثورة في زمننا. إنّ الردّ الأوّل هو عبارة عن اهتمام مشترك، تحليليّ لجهة علم الاجتماع السياسي الخاص بالثورات، وأخلاقيّ بالنسبة إلى رفض ما تعرضه الحداثة الرأسماليّة المعاصرة. غير أنّ هذا الجواب العادي يترافق مع ردّ آخر يعبّر عن عدم الراحة حيال القبول السهل للغاية، للصلة الوثيقة المستمرّة للمشروع الثوري، والهروب السريع من مناقشة دروس القرن الماضي السلبيّة المتمثّلة بالعنف والتمرّد وسوء الادارة

وهي أمور ارتبطت بالثورات. بالنسبة إلى قارىء أوروبي يواجه تاريخاً من الثورة والديموقراطية الاجتماعية الراديكاليّة يعزّز هذا القلق بسبب الصمت المريب حيال ما تقدّمه السياسة الراديكالية والاصلاحيّة في الوقت ذاته في الدول النامية كما في مناطق كأميركا اللاتينيّة، حيث التقاليد الديموقراطيّة الثابتة وحركات المجتمع المدنيّ غير ظاهرة. في ما يلي أودّ التطرّق إلى الردّين والتوتّر الذي يُحتمل أن يكون خلاّقاً بينهما.

كما ذَكَّرَنا العديد من المساهمين في هذا الكتاب، ليس التغيير الجذريّ مجرّد طموح، بل هو نتاج التوتّرات التي يحتويها المجتمع حيث نعيش. لنبدأ من نقطة بداية كلّ انعكاس للثورة والتزام فيها، أي تحليل العالم المعاصر: إنّ نقطة بداية تحليل الثورات وغضب الذين يتحمّلون مخاطر التمرّد ويضحّون من أجله هي رفض الحاضر. لم يركّز ماركس في كتاب «رأس المال» على تخيّل نظام جديد ـ ولم يركّز عمله بالإجمال على أشكال الإيديولوجيّة أو التنظيم الخاصة بالنشاط الثوري ـ لكن على المجتمع والاقتصاد حيث يعيش. أولى لينين اهتماماً أكبر إلى مسائل الثورة. لكنّ اقتراحاته كانت غير متماسكة حيال مسألة الدولة أو السياسة الخارجيّة للنظام الثوري. وتبقى مساهماته الأساسيّة تحليليّة ـ «تطوّر الرأسماليّة في روسيا» (1900)، «الإمبرياليّة، أعلى مراتب الرأسماليّة» (1916). تركّزت التحليلات الثوريّة للعالم بعد العام 1945 على الاقتصاد الدوليّ والامبرياليّة والاتكاليّة والعالم غير المتساوي هيكليّاً الذي كان يتمّ إنشاؤه. تضمّ هذه التحليلات أيضاً أفكاراً متعدّدة الجهات وغنيّة ومحقّة وصعبة بشأن العالم المعاصر و «العولمة» بكلّ مظاهرها. بالتالي، لا بد من أن يكون العالم الذي نعيش فيه نقطة الانطلاق لتحليل الثورات ومستقبلها: إنتقاد الإيديولوجيّة، هيكليات الاستغلال، توازن القوى الاجتماعية والسياسية، أشكال التنظيم والسلطة المتوافرة لكلّ جانب. وكما قال إي. أتش كار، يجب أن يكون الأمر يوطوبياً في الطموح وواقعياً في التحليل والبرنامج: وإنّ إبقاء هذين المطلبين نصب الأعين هو من أكبر تحدّيات أيّ إنتقاد لما ورد أعلاه (لقد فصّلت هذا الأمر أكثر في هاليداي 2000: الفصل 10، «من أجل كونيّة راديكاليّة»، وفي هاليداي 2000 أ).

تُبرِز نقطة البداية هذه عنصرين ثابتين محوريين في أيّ تحليل للثورة، وهما واضحان في هذه الصفحات. يتطلّب الأمر عدم توازن ضروريّ ومتكرّر. في البداية نحن واثقون من الهيكليات والتفاوت المتلازم معه في النظام الحالي أكثر من ثقتنا

بالخيارات البديلة وسبل تحقيقها. ثانياً، في تقويم المستقبل وكيفيّة إنتاج المجتمع المعاصر لنظام بديل، ننهمك في سعي قد لا يكون دقيقاً. وإنّ قدرتنا على التكهنّ بالثورات غير دقيقة وذلك ليس عَرَضيّاً ـ أي لأنّنا لا نملك معلومات كافية أو نظرية أو لسنا أذكياء بما فيه الكفاية لما يقتضي تاريخ العالم ـ بل إنّه ضروري لأنّ تكهّن المسيرات التاريخية العريضة وتلك التي تتضمن تضارباً للجماعات والمصالح غير دقيق. سعى الثوار، لا سيما ماركس وأنجلز، إضافة إلى أتباع الفلسفة الوضعيّة غير الثوريّة التي هيمنت على العلم الإجتماعي في أواخر القرن العشرين إلى وضع مقاربة آمنة و «علميّة» لحركات المجتمع، لكنّ هذا السعي بقي غير مُجْدٍ بالنسبة إلى اليمين واليسار على حد سواء. إنّ الأزمة المتعلّقة بالقدرة الأكيدة والتكهنيّة لمعظم ما يُسمّى بالعلم «الطبيعيّ» يجب أن تجعلنا أكثر حذراً، نحن لا نعرف نظراً إلى تعقّد العوامل ولأنّ الارادة البشريّة محوريّة في هذا المجال وفي مجالات أخرى.

غير أنّ هذه العناصر المتكرّرة في تحليل الثورة تتعارض مع درجة التغيير في طريقة النظر إلى الثورات في أزمنة أخرى. فقارىء الأبحاث التي يحتويها هذا الكتاب سيلاحظ مثلاً عدداً من النقاط المتّصلة بما كتبته مجموعة مماثلة من الناس قبل أربعين سنة مثلاً، إضافة إلى بروز نقاط منقطعة. بالنسبة إلى الأفكار المتواصلة هناك حسّ عميق وموثّق بإجحاف الرأسمالية وبالطابع الدوليّ لنظامها الاستغلاليّ. ومن الناحية الأخلاقيّة هناك غضب يرتبط بالإيمان بقدرة الكائنات البشريّة الجماعية على مقاومة القمع في المجتمع والأساطير والخيالات والاستغلال الجوهريّ الذي يمارسه ذلك النظام. ويشكّل الطابع الدوليّ للاطار التحليليّ والتضامن نقطة مشتركة في الزمانين.

من جهة أخرى، تبرز نقاط اختلاف كبيرة، أولاً، قبل جيل أو جيلين كان النقاش الأكاديميّ للثورة في مرحلة أوليّة جداً. ويتضمّن النقاش حول الثورة اليوم إدراكاً للنقاش المتعلق بالدولة والايديولوجيّة والبنى العالميّة للسلطة والثروة. ممّا يعزّز فهمنا على نحو كبير. إنّ علم الاجتماع السياسيّ الخاص بالثورة كحقل تحليليّ هو نتاج السنوات العشرين الماضية. وإذا كنّا قد ربحنا، ربما نكون قد خسرنا أيضاً بعض الأمور، أحدها الحسّ بدراميّة الأحداث بحدّ ذاتها؛ في إطار احترامنا للتقارير «العلميّة» و «البنيويّة»، نميل إلى رفض عمل المؤرخين حيال الثورة، لكنّ هذا التصرّف جريء فعملهم يستحوذ عل الكثير من الحيرة والتوتّر والجوّ الأخلاقي إضافة

إلى آمال التمرّد السياسي. ومن المنطلق الاجتماعيّ والمقارن، علينا تعزيز هذه الروايات سواء كانت لدى توكفيل أو تروتسكي. وهذا غالباً ما حصل.

ونشهد الآن تفكيراً أقلّ مما كانت عليه الحال قبل جيل حول هويّة العملاء التاريخيين الذين سيحدثون التغيير الثوري. كان الجواب التقليديّ يتعلّق بالشكل التنظيميّ أو الطبقة: الحزب الثوري أو الطليعي، الطبقة العاملة وغيرها وربما حلفاء من الفلاحين والمفكرين كما في حال ثورة الصيادين في اليمن. غير أنّ النقاش اليوم يبتعد عن هذه العناصر: فالحزب قد استبدل بذكر مبهم للحركات والائتلافات الاجتماعيّة وأُعطيت الطبقة مكاناً ثانويّاً في الخطاب الراديكالي، في الحالات السيّئة أو الجيدة. وقد تقلّص تطوّر التحليلات المتعلّقة بالعرق والجنس بسبب الطابع غير المحدّد، وأحياناً المركّب، للعناصر الراديكاليّة. إضافة إلى ذلك، ما من آراء مؤكّدة حول الحلّ البديل الذي قد يكون التحرّر. من السذاجة أو التواطؤ مع الأنظمة الاستبداديّة، وقد يلبّي الحاجة إلى الحيرة التكهّنية المعرّف عنها في ما سبق، لكنّه يتيح التهرّب حيال القدرة العمليّة للأنظمة البديلة ومدى الرغبة فيها، وهذا هو الأهم. وإنّ الافتراض بأنّ أيّ تصوّر أو تصوّرات للحلّ البديل قد تكون أفضل من الوضع القائم هو افتراض عرضة للتحديات في حياة المجتمعات والأفراد على حد سواء.

هنا تجدر الاشارة إلى أنّ جزءاً مهمّاً من اليسار الذي تشكّل في الستينيات في أوروبا وأميركا الشمالية بقي عالقاً في مشروع رفضيّ عقيم. بغضّ النظر عن تعقيداته الجماليّة: يمكن للمرء التمييز بالفعل بين الذين نضجوا من جيل العام 1968 والذين لم ينضجوا. إنّ التنديدات الطنّانة «بالاصلاحيّة» و «الخيانة» التي يطلقها المفكرون الراديكاليون المتصلّبون والمجلات قد تكون مثيرة أحياناً، لكنّها لا تشكل أسس التنديد بكلّ الانتقادات البديلة للعالم الحاليّ أو الحلول المقترحة بهذا الصدد. إنّ نقاش الثورة الذي لا يواجه مطلب الواقعيّة ويرفض البدائل الراديكاليّة وغير الثوريّة الراسخة قد يكون طائفيّاً. ومن بين كلّ عبارات الثورة والحرب الباردة التي تخلّصنا منها، تحتّل المرتبة الأولى بنظري كلمة «صحيح».

تترافق هذه التحوّلات في وجهة النظر التاريخيّة والتحليليّة كالتي تعكسها هذا الصفحات، مع ميل آخر في انتقادات الناشطين المعاصرة للنظام الرأسماليّ، وهو ميل يظهر أحياناً في العلوم الاجتماعيّة والسياسات المعاصرة وكذلك في النقاشات المتعلّقة بالثورة، لا سيما الابتعاد عن المنطقيّة الراديكاليّة التي تبرز المناقشات السابقة عن

الثورة. وقد أشار العديد من المساهمين في هذا الكتاب إلى هذه المشكلة. قبل جيل أو ثلاثة أجيال، كان النظر إلى الثورات على أساس مشروع معصرن يُعتبر من المسلّمات. في الواقع، إنّ القضية الجوهريّة للثورة، من العام 1789 حتى العام 1989، هي أنّ المجتمع الحديث بحدّ ذاته أنتج تناقضات مفادها بأنّ نظاماً جديداً مرغوباً فيه هو شيء ممكن: وسيتم إنتاجه بفعل نزاعات النظام القائم. لقد حقّقت الثورة المشروع الاقتصادي والاجتماعي والسياسيّ للعصرنة بدلاً من معارضته، ويتعرّض هذا الأمر اليوم لانتقادات بطرق مختلفة. ويتمّ التشكيك بالعصرنة بحدّ ذاتها كهدف وكسيرة تاريخيّة هامّة. تتخّذ التحديّات الراديكاليّة للنظام العالمي القائم شكل مجموعة متنوّعة من الحركات، وقد منح الكثير منها الشرعيّة لنفسها عبر الإشارة إلى القيم الاجتماعيّة والى الدين والتقليد وكذلك إلى الالتزام اليوطوبيّ مع الطبيعة والحيوانات والروحيات وما إلى ذلك. يتفاجأ من شهد مناظرات سابقة بكيفيّة عودة ما كان يُعرف سابقاً «بالفوضويّة»، بطرق مقبولة كما يبدو. وضمن الطابع الدوليّ الذي يتمّ التطرّق إليه في التيارات الراديكالية والثوريّة في العالم، ستبرز بقوّة عناصر الوطنيّة، النسبيّة واللاعقلانيّة. لعلّه من الممكن الدفاع عن هذه النقطة (مع أنّني أرى شخصيّاً أنّ ذلك مستحيل). لكنّها تمثّل انفصالاً واضحاً عن الإطار الفكريّ الذي قاد التفكير الثوريّ والدوليّ من الثورة الفرنسيّة حتى هذا الحين. وهنا يمكننا بالفعل إيجاد إحدى أبرز تبعات 11 أيلول/سبتمبر المقلقة: مثّلت القاعدة صورة متطرّفة عن العنف والعنصريّة ورد الفعل الاجتماعي، لكن بموقفها الغاضب وتنديدها الإرهابيّ أحياناً بالغرب، لا سيما الولايات المتحدة، تحدّثت عن أفكار منتشرة في معظم أنحاء العالم اليوم.

لا شكّ في أنّ كلّ ذلك حصل في إطار تاريخيّ تبدّل بشكل عميق. أمّا البعدان الأكثر وضوحاً لهذا الإطار المتغيّر فهما انهيار المشروع السوفياتي وزوال الأنظمة الاشتراكية المتبقية لا سيّما في الصين من جهة، وانتشار ما يُعرف «بالعولمة» من جهة أخرى. وغالباً ما يتمّ التأكيد بسهولة على اتّصال هاتين المسيرتين، رغم أنّه لا يمكن إثبات ذلك بسهولة: فجذور الانهيار السوفياتيّ راسخة في التغيّرات الطويلة الأمد ضمن ذلك المجتمع، مردّها جزئيّاً إلى النجاح في حقل التعليم، وإلى الواقع المحدود للثورة البولشيفيّة في العالم ككلّ. أمّا العولمة فهي نتيجة التغييرات ـ التنظيميّة، الانتاجيّة والتكنولوجيّة ـ التي نضجت في المجتمع الرأسماليّ المتطوّر في التسعينيات.

غير أنّ هذه التغييرات تشكّل معاً ظرفاً عالميّاً جديداً ـ وهو ظرف خلق عالماً غير متكافىء أكثر من السابق، كما أظهر واضعو هذا الكتاب بشكل جيّد. ولن يُتاح لنا أبداً أن نحدّد بشكل مؤكد إلى أي مدى يمكن اعتبار العولمة مفهوماً جديداً أو استمراراً لأشكال سابقة من التفاوت العالمي، تمتدّ عبر الاستعمار الرسميّ إلى توسّع السوق العالميّة منذ العام 1500 لكن ما يبدو واضحاً ـ نظراً إلى تدفّق الرساميل والتجارة، فقدان الضوابط وتكنولوجيا المعلومات، هو أنّ العولمة لا تستند فقط إلى أشكال التفاوت البنيويّ في العالم، بل أيضاً إلى المواقف وهيكليات الدولة المحليّة وقدرات التكيّف ضمن كلّ مجتمع من المجتمعات الـ 200 في العالم أو انعدام هذه القدرات. نحن أكثر دراية من لينين ولن نقول إنّ كلّ شيء هو «الحالة العليا» لكلّ شيء آخر: ولا مجال للجدل بأن العولمة هي المرحلة الحديثة للرأسمالية العالميّة.

يقودنا هذا الإطار المتغيّر، الفكريّ والتاريخيّ إلى سلسلة من الأسئلة حول الثورة واحتمالات التغيير في العالم المعاصر. ويتمّ التطرّق إلى كلّ سؤال في الأبحاث السابقة، وستبقى محوريّة لأيّ نقاش مستقبليّ لهذه المسألة. إنّ السؤال الأوّل الذي يبدأ به التحليل الثوريّ يتعلّق بالاجتماعيات السياسيّة للمجتمع الحديث. فالرأسماليّة هي نظام يتبدّل باستمرار، وينطبق هذا الأمر على العناصر التي يتألّف منها أيّ تحليل للثورة، البنية الطبقيّة، الإيديولوجيات، تشكيلات الدولة والتكنولوجيات الموجودة في هذا النظام. يمكن التطرّق إلى «الثورة» كإمكانيّة دائمة في القرنين الماضيين، لكن يجب أن تعتمد على أشكال مختلفة من التنظيم والمشاركين ولا بدّ من تنفيذها تحت غطاء إيديولوجيّ مختلف. يتحدّث بعض المساهمين في الكتاب عن علاقة التغيير التكنولوجي، لا سيّما تكنولوجيا المعلومات بالحركات الراديكاليّة: وكما يقولون إن السؤال مطروح حول ما إن كانت هذه الحركات تفيد مناوئي الرأسماليّة أكثر من المستفيدين منها. يمكن للمحتجيّن الاتصال في ما بينهم، وكذلك حال الدول التي عزّزت كثيراً قدرات المراقبة والعمل المضاد لديها. إنّ تحليل أثر الاتصالات ووسائل الإعلام يتطلّب أيضاً تحليلاً لكيفيّة تأثير الثقافة والمقاربة الذهنيّة اللتين يحدّدان أشكال الاتصال في القدرة على مواصلة التفكير الناقد: إنّ الاستهلاكيّة الفارغة، والتدخّل الفرديّ بعيدان عن أشكال العمل الجماعي الذي يرتبط تقليديّاً بالثورة. وإحدى أكثر النواحي المحبطة في المجتمع المعاصر هي الفرديّة الراديكالية والنرجسية التي ترفض المسؤوليّة الجماعيّة أو التدخّل الجماعي.

تتطلّب الاجتماعيات السياسيّة للمجتمع المعاصر أيضاً تحليلاً ناقداً للديموقراطيّة بحدّ ذاتها: يؤكّد العديد من المساهمين في هذا الكتاب بأنّ المجتمعات الديموقراطيّة تقاوم الثورة، وهم محقّون في كلامهم. غير أنّ هذا الانتقاد للديموقراطيّة يتساهل مع هذه الأخيرة كثيراً، لأنّه لا يتحدّى بشكل ملائم أحد الأوهام الثابتة لليبراليّة الحديثة، وهو وهم تطابق مع الأوهام التاريخيّة للشيوعيّة، لا سيما الاعتقاد بأنّه لا يمكن قلب النظام. إنّ ديموقراطية أوروبا وأميركا الشمالية ليست مليئة بالشوائب وأوليغاركيّة بسبب طبيعتها الرأسماليّة، حيث يحدّد المال الممارسة الانتخابيّة إلى درجة كبيرة، فحسب بل قد تكون غير مستقرّة على المدى الطويل. ويتوهّم مناوئو الديموقراطية الرأسماليّة ومناصروها على حدّ سواء بأنّ النظام الديموقراطي الموجود لدينا سيدوم إلى الأبد، فهذا الأمر قد لا يحصل. وهنا لا يدرك النقّاد المعاصرون أمراً كان راسخاً للغاية في أذهان نقّاد الجيل السابق، وهو قدرة مجتمعاتنا على عدم إنتاج تحدّ جذريّ من اليسار، بل على توليد حركات استبداديّة من اليسار. هذه القدرة التي تغذّيها الوطنيّة وعدم الاستقرار الاقتصاديّ ويقوّيها الطامحون إلى الحكم الاستبدادي لم يخبو قط وقد تعود بشكل جديد وأكثر بروزاً. وقد عزّزت الأحداث الأخيرة هذا الاحتمال، وساهمت أيضاً في ذلك المشاعر المعادية للمهاجرين في أوروبا وردود الفعل الاستبداديّة والأحاديّة الجانب في الولايات المتحدة بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر.

إنّ المسألة المحوريّة الثانية في النقاش المتعلّق بالثورة اليوم هي مسألة الإرث التاريخيّ للثورات. يحبّ المؤلّفون المختصّون بالثورة التطرق إلى ملاحظة ماركس حول ثقل الأجيال الماضية الذي يرزح على أذهان الحاضر؛ ولطالما قيل إنّ الثورات كلّها تتطرّق إلى رموز ومزاعم مستقاة من الماضي، سواء كانت حقيقيّة أو خياليّة.

إنّ كلّ ثوار القرن العشرين نظروا إلى الخلف إلى درجة معيّنة: فلينين وتروتسكي نظرا إلى العام 1789؛ ماو وهُو إلى 1917، وكاسترو إلى الثمانينيات، والخميني إلى القرن السابع. يبدو للوهلة الأولى أنّ النقاش الحاليّ للثورة لا يفعل ذلك، فعلماء الاجتماع السياسيون ينظرون إلى الثورات السابقة لكن من دون أيّة أهميّة عمليّة، ويبدو أنّ النقاش لاحتمال التغيير، لا سيما ذاك المرتبط بالحركة المناهضة للعولمة غير تاريخيّ.

لكنّ الثمن لا يقتصر فقط على القضاء على الاستيحاء من الماضي، بل يؤدّي إلى عدم تعلّم الدروس. ويبدو هنا أنّ أمراً مثيراً للفضول قد حصل منذ انهيار

الشيوعيّة: إنّ فقدان الذاكرة الذي يميّز النقاش النيوليبرالي، يرمي كلّ ما ارتبط بالتجربة الشيوعيّة في سلّة المهملات، ويبدو أنّه تكرّر في حالة الحركات الراديكاليّة اليوم. لكنّ القيام بذلك مسألة مثيرة للشكوك. ففي هذا السياق، هناك خطر بأن يكون فقدان الذاكرة طويلاً حيال الحماس وقصيراً حيال المسؤوليّة والواقعيّة. فالواقع هو أنّ تاريخ الثورة في العصور الحديثة لا يقتصر فقط على المقاومة والبطولة والمثاليّة، بل ينطوي على معاناة فظيعة وكارثة بشريّة هائلة وفوضى وعدم كفاءة تحت قناع التحوّل الثوريّ، وتشويه أروع الأمثلة على يد القادة الفاسدين والمجرمين، وإيجاد مجتمعات أكثر قمعاً وعدم فاعليّة من تلك التي تسعى إلى الإطاحة بها. إنّ الحركة المناهضة للعولمة تستفيد كثيراً من الأممية الثوريّة: فهي ليست بدواء عام بسيط، بل هي ممارسة معقّدة متعدّدة القوميات وغالباً ما يتمّ انتهاكها (هاليداي 1999).

يتطلّب كلُّ هذا الأمر مواجهة واقع لطالما افترضه الثوار لكنّهم غالباً ما فشلوا في مناقشته وهو أخلاقيات الثورة. إنّ التنديد بالمسلّمات والتحدّث عن طرف آخر مثالي ليسا بكافيين (جيراس 1989). وإنّ تفهّم الأمر يتطلّب تحوّلاً يتخطّى الاجتماعيات السياسيّة للثورات وسعياً أكاديميّاً يركّز كثيراً على الثورات مع تحليل العواقب والسجلاّت الطويلة الأمد للدول الثوريّة. في خلال السنوات الأخيرة وفي سياق وضعي لكتابي الخاص عن الثورات، ولأسباب لدي زرت العديد من المدن التي خدمت كمراكز لثورات عالميّة وإن لم تكن لثورةٍ ما فلراديكاليّة مناهضة للإمبرياليّة، وهذه المدن هي بيجينغ، هافانا، طرابلس وطهران. وقد كانت تلك ذروة التمرّدات التي انتجت أنظمة ثوريّة بتوافق عددي غريب في الأعوام التالية: 1949، 1959، 1969، 1979. ويمكن للمرء في كلّ حالة أن يستشفّ مخطّطات المشروع الثوريّ الأصلي: رفض الاستغلال الأجنبي والمحليّ، الالتزام بتغيير المجتمع ومنح الدعم الدوليّ بالكلمات والأفعال للذين يقاومون القمع في أماكن أخرى. لكنّ كلّ هذا الأمر اضمحّل في التسعينيات: لم تكن تلك موجة المستقبل. إضافة إلى ذلك لم يكن بالإمكان القول إنّ المشروع الثوريّ الأساسيّ كان في حالة جيّدة: فقلّة من الناس في تلك الدول كانت مقتنعة بالمشروع الإيديولوجيّ الذي أدّى إلى الثورة، كان الفساد وعدم الفاعلية متفشّيين. كانت هناك رغبة ثابتة للتغيير نحو مجتمع أكثر انفتاحاً وليبراليّة، فتلاشت الدعوات الدوليّة الأوليّة. في الواقع باتت الثورة متعبة، والرأسماليّة

هي التي صاغت الرؤية العامة للمستقبل في التسعينيات وليس الاشتراكية الثوريّة أو العالم الثالث.

يجب أن يترافق هذا الجواب العرضيّ مع التفكير في الإرث الشامل لقرن من الثورات: فأشكال فقدان الذاكرة ـ المعارضة للثورة والثورية ـ غير مقبولة. إنّ فقدان الذاكرة يدعو إلى تكرار قول شائع يتعلّق بالثورات وهو أنّ الذين يتجاهلون التاريخ سيكرّرونه لا محالة. وهنا يبرز أحد أكثر النواحي المثيرة للقلق في الحركة الراديكاليّة المعاصرة، سواء على الصعيد الوطني أو العالمي: إنّه الفشل في التفكير في السجلّ السابق للحركات الثورية. يتعلّق هذا الأمر بنماذج الأنظمة السياسية والاجتماعيّة وبالمخاطر الكامنة في أيّة حركة شعبيّة يوطوبيّة متشدّدة، تفتقر إلى أشكال واضحة من السلطة وصنع القرار. ويتضمّن أيضاً الأنظمة الاجتماعيّة البديلة المناصرة لقضيّة معينة والمنذرة بالسوء في الوقت ذاته. وقد تنجح فقط إذا فرضتها دولة استبداديّة. يتجسّد المثل المعاصر الأبرز بالحركة البيئيّة الراديكالية: إنّ برامج التخفيف من الصناعة وحدّ الاستهلاك والسفر، وهي برامج تتضمّنها هذه الأفكار لا يمكن أن تُفرض إلاّ بالقوة في دولة قمعيّة. على الصعيد الدوليّ، غالباً ما يخفي التطرّق إلى التضامن، مصالح القوّة والتلاعب. في أيّام الأحزاب الشيوعيّة الاستبداديّة وكذلك في الحركة الوطنية والشعبيّة اليوم، قد يتعارض التضامن غير المشروط والمنظمات القمعيّة مع أيّ التزام بمبادىء التحرير.

ينطبق هذا المبدأ أيضاً على الأفراد الذين يتمّ ذكرهم لخدمة الأغراض المعاصرة: كان لينين رجلاً ذا رؤيا لكنّه كان أيضاً قاسياً ومتعصباً مغروراً، كان تشي مثال البطولة والتضامن، لكنّ برامجه الاقتصاديّة كانت كارثيّة ورومنسيّته القاسية أدّت أحياناً إلى الوحشية، حرّر ماو ربع البشريّة من الامبرياليّة، لكنّه أسقط مجتمعه مراراً في نزاع بربري ومحن اجتماعية؛ أطاح الخميني بالشاه، لكنّ برنامجه الاجتماعيّ والسياسيّ كان رجعيّاً وقمعيّاً. ويمكن تطبيق هذه الفكرة أيضاً على بعض العناصر المزعومة المناوئة للعولمة اليوم: قد تدافع قلّة عن صدّام حسين وكيم يونغ إيل آو آية الله الخميني، لكن لا تحوم شكوك كبيرة حول القيم التحريريّة لحزب العمال الكردستاني في تركيا، وحركة الدرب المضيء، والقوات المسلحة الثورية في كولومبيا، والثوار الشيشانيين. أصبحت حركة زاپاتيستا رمزاً للأمل بالنسبة إلى الكثيرين، لكن كما أوضح المساهمون في هذا الكتاب، لا تشكّل الحركة، دائماً

مثالاً للممارسة الديموقراطية. والأهم من ذلك هو أنّه ينبغي علينا طرح السؤال عمّا إذا كانت هذه أبرز تجربة تستحقّ الدرس في أميركا اللاتينيّة في التسعينيات: هذا جزء فقط من أزمة واسعة النطاق لنظام حزب الثورة المؤسساتي، ممّا أدّى من جهة إلى نشوء حزب الثورة الديموقراطيّة وإلى انتخاب فوكس عام 2000 من جهة أخرى. أمّا التقويم الصريح للتحدّيات، السياسات الاستبداديّة والنيوليبراليّة في أميركا اللاتينية في التسعينيات، فلا بدّ من أن يشمل أيضاً مسيرتي إحلال الديموقراطيّة في البرازيل والتشيلي، وتجارب الحركات الاجتماعيّة، سواء كانت خاصة بالنساء أو العمال أو السكان الأصليين وهي حركات أرادت إحلال دول إصلاحيّة.

غير أنّ هذه الحاجة إلى نظرة خلفيّة ناقدة للإرث التاريخي للثورات، ترتبط بمسألة أكثر إلحاحاً. تنتشر على مدى صفحات هذا الكتاب، وهي علاقة الثورة بالديموقراطية الليبراليّة بالإجمال. يشير العديد من المؤلفين إلى أنّ الثورة تُمحى عن جدول الأعمال حين تؤسّس الديموقراطية الليبراليّة. لكن لا بدّ من الذهاب إلى أبعد من ذلك وطرح السؤال حول النتيجة الفضلى من بين الاثنين. في حال كان الخيار متاحاً. لقد ألمحت معظم الكتابات «الثوريّة» في القرن الماضي إلى أنّه ينبغي التنديد بالديموقراطيّة الليبراليّة وأنّ الذين يرتبطون بها هم إصلاحيون، مخادعون و «خونة للطبقة» وفقاً للغة القديمة، وما زال هذا الرأي قائماً لدى بعض المساهمين في الكتاب وفي بعض فرق اليسار. غير أنّ هذا التناقض بين الإصلاح والثورة ليس كاملاً وأزليّاً، وينبغي وضعه أيضاً في إطار تاريخيّ ورؤيته على حقيقته، كنتيجة لذلك الإطار الخاص للقرن العشرين، بدءاً بالانقسام بين الفصائل المعتدلة والثوريّة للحركة الاشتراكيّة في العام 1914. إنّ تكاليف هذا الإنقسام واضحة بما فيه الكفاية، ومن المفضّل إعادة النظر فيه، إثر انهيار النماذج الاشتراكية الثورية (ثيربورن 1989).

يتضمّن جزء من إعادة النظر هذه، التشكيك في التناقض التلقائي بين الاصلاح والثورة، وهذا ما ورد في الكثير من الكتابات المعاصرة والحديثة، وفي العلاقة المتناقضة المفترضة بين الأفكار الثوريّة والميل الآخر المهمّ والدوليّ الذي تولّده العصرنة: وهو الليبراليّة. ولهذا الأمر تبعات مباشرة على النقاش في هذا الكتاب. يتعلّق الأمر بشكل خاص بمسألة حاضرة على نحو واسع في الناقش الأكاديميّ والسياسيّ المعاصر، لكنّ المؤلّفين الذين يكتبون عن الثورة يميلون إلى تفاديها وهي مسألة الحقوق. لطالما ندّد اليسار بالحديث عن الحقوق، وبالجزء الثوري المرتبط بها

واعتبر أنّها أسطورة برجوازيّة، باستثناء الحالات التي كان من المناسب استعمالها لغايات تكتيكيّة، كما هي الحال بالنسبة إلى حقوق العمّال أو حقّ الأمم بتقرير مصيرها. إنّ سجلّ التقليد الثوري متنوّع للغاية عند بلوغ السلطة: التزام قويّ ببعض الحقوق الاجتماعيّة والاقتصاديّة يأسف الكثيرون على إلغائه بسبب السياسات النيوليبراليّة في الدول الشيوعيّة السابقة؛ ونفي عقيديّ مستمرّ وقاس للحقوق السياسيّة الجماعيّة والفرديّة. لكنّ برنامج الحقوق الذي تتضمّنه القوانين الوطنية، الاقليميّة والدوليّة، هو بمثابة انتقاد وبرنامج على حدّ سواء، وهو يواجه العالم المعاصر بقدر أيّ راديكاليّة متّقدة. في مواجهة سجلّ التقاليد الشيوعيّة الخاصة بالحقوق من جهة، وطموحات الليبراليّة من جهة أخرى، لا بدّ من طرح أسئلة حول احتقار الحقوق هذا والميل إلى التنديد بالإصلاح والليبراليّة. أمّا التحدّث عن العام 1968، أو عن حالات أجمل من النضال المسلّح، أو عن سياتل قد يكون مناسباً للتعبئة، لكنّه لا يشكّل ردّاً جديّاً على مشاكل العالم المعاصر.

وفي هذا النطاق يمكن التقاء التفكير النظري والتغيير الاجتماعي العالمي، كما هو غرض هذا الكتاب. لا يمكن الإنكار بأنّ نظام السلطة والثروة القائم في العالم استغلاليّ وقاس، وكذلك لا يمكننا إنكار انتشار الغضب واستمرار انتشاره في المستقبل، لكنْ يبقى علينا أن نعرف ما هي أفضل وسيلة للتعاطي مع الأمر من الناحية الأخلاقية والواقعيّة. إنّ الافتراض بأنّ الثورة محتّمة، عرضة للشكوك بقدر الافتراض بأنه مرغوب فيها، بالفعل، قد يتّضح بأنّ «الثورة» الطنّانة هي نتاج مرحلة معيّنة من العصرنة، مرتبطة بالقرنين اللذين تليا الثورتين التوأمين، السياسية والإيديولوجية، في أواخر القرن الثامن عشر. ما يرتكز عليه هذا النقاش هو قدرة الانتقاد الجذريّ على انتزاع المبادرة ضمن عالم من اللامساواة والحقد المتزايدين، وعلى الإيفاء بالوعود في ما يتعلّق بالتوزيع الاقتصاديّ وتطبيق الحقوق، كما اقترحت العصرنة على الدوام. إنّ النتيجة غير مؤكدة على الإطلاق، لكن من الخطأ الافتراض بأنّه كلما كان الخيار راديكالياً كان أفضل.

تعريف بالمشاركين

رالف آرمبروستر . ساندوڤال هو أستاذ مساعدف في شيكانو للدراسات، جامعة كاليفورنيا، سانتا باربرا، محرر منسّق لمجلة *Latin American Perspectives* عضو هيئة شهود السلام Witness for Peace. وله ردود فعال حركة العدالة العالمية وقد أنهى مخطوط كتابه بعنوان «العولمة وتنظيم العمل خارج الحدود: حركة مقاومة المعامل المعرّقة والنضال من أجل العدالة الاجتماعية».

كَيت بْرون: أستاذة مشاركة في العلوم السياسية في جامعة كاليفورنيا، سانتا باربرا. وهي مؤلفة:

Taking n Goliath: The Emergence of a New Left Party and the Struggle for Democracy in Mexico (Pennsylvania State University, 1997)

والمشاركة مع دانيال س. لَيڤي في كتاب

Mexico: The Struggle for Democratic Development (California University Press, 2001).

وقد كتبت مقالات وفصول من كتب عن اليسار المكسيكي وعن حوارات إيديولوجية لحركات المقاومة المكسيكية المسلحة.

جورج أ. كولييه: أستاذ فخري في الأنثروبولوجي في جامعة ستانفورد. لقد درس الفعالية الفلاحية والبلدية في مجال التغيير الزراعي في تشياپاس، المكسيك منذ الستينات وفي الريف الأسباني. وهو مؤلف:

Socialists of Rural Andalusia: Unacknowledged Revolutionaries of the Second Republic (Stanford University Press, 1987),

و *Basta! Land and the Zapatista Rebellion in Chiapas* (Food First Books, 1994, 1999).

جين ف. كولييه: أستاذه فخرية في الأنثروبولوجي في جامعة سانفورد. وهي أخصائية في دراسات وإسهامات الأنثروبولوجي في القانون والمجتمع وهي مؤلفة كتاب:

Law and Social Change in Zinacantan (Stanford University Press, University Press, 1989),

ومشاركة في التأليف مع جون ستار
History and Power in the Study of Law, (Cornel University Press 1989).
ومشاركة في تحرير كتاب *Sanctionedl Identities*
Identities (vol. 2, nos 1-2, 1995).

وقد أدارت بحثاً في تشياپاس منذ 1960.

عبدالله داشتي: عالم مستقل بشهادة دكتوراة في جامعة ميشغان. واشتغل في عمل ميداني في نيكاراغوا وإيران وطاجيكستان. وتمركز بحثه على تفاعل الثورات الاجتماعية والحروب الأهلية، من ناحية، وتشكّل الوعي التاريخي وهُويّات الثقافة القومية، من الناحية الأخرى. وهو يستكشف في الوقت الحالي، من ضمن مشرع بحثه الواسع عن الثورة الإيرانية، النظريات الشعبية عن السرية والتآمر والطرق المتبعة في إعادة المفاوضات بين السلطة الثقافية والهوية الإسلامية. ومشروعه الآخر لملاحظة الهويات المتنافسة والحرب الأهلية وبناء الأمة في طاجيكستان. ومخطوط كتابه وهو حالياً تحت المراجعة يحمل العنوان:

'The Forbidden Revolutions: Pariticipatory Democracy and the Cultural Politics of Identity in Nicaragua'.

فريدة فرحي: باحثة مستقلة وقد درَّست السياسة المقارنة في جامعة كولورادو في بولدر وجامعة هاوايي في مانوا (حيث كانت أستاذة مشاركة حتى 1994)، وجامعة طهران وجامعة شهيد بَهَشتي في طهران. وهي مؤلفة:

States and Urban-Based Revolutions: Iran and Nicaragua (Illinois University Press, 1990),

وتأملات مقارنة عن الثورات ظهرت في المجلات وهي التالية: *Comparative Political Studies, Journal of Development Studies, Theory and Society,* the *Iranian Journal of International Affairs,* the *Brown Journal of World Affairs.*

ومشروعها الحالي يتركّز على الديناميكية السياسية في إيران ما بعد الثورة، وطريق إعادة صياغة المجال الشعبي.

جون فوران: أستاذ علم الاجتماع في جامعة كاليفورنيا، سانتا باربرا، حيث يشارك أيضاً في برامج دراسات عن أميركا اللاتينية وإيبريا، ودراسات الشرق الأدنى والدراسات العالمية والأممية، ودراسات عن المرأة والثقافة والتنمية. وقد كان أستاذاً زائراً في علم الاجتماع في كلية سميث من 2000 حتى 2002. وهو مؤلف:

Fragile Resistance: Social Transformation in Iran from 1500 to the Revolution. (Westview Press, 1993),

ومحرر لكتاب: *A Century of Revolution: Social Movements in Iran* (Minnesota University Press, 1994)

وكتاب *Theorizing Revolution* (Routledge, 1997), ومؤلف مشارك مع كوم ـ كوم بهاڤناني Kum-Kum Bhavnani وپريا كوريان Periya Kurian لكتاب:

Feminist Futures: Re-imagining Women, Culture and Development (Zed Books, 2002). وهو الآن بصدد إتمام كتاب عن أصول الثورات.

أدولفو جيلي: أستاذ في دائرة العلوم السياسية في الجامعة الوطنية المكسيكية (UNAM) وقد كان أستاذاً زائراً في جامعات: شيكاغو وكولومبيا وميريلاند وستانفورد: لقد كان سجيناً سياسيًّا في المكسيك ما بين 1966 و1972. ومن بين كتبه:

Inside the Cuban Revolution (Monthly Review Press, 1964); *The Mexican Revolution (Verso, 1983); El Cardenismo: una utopia mexican* (Cal y Arena, 1994), و *Chiapas: la razón ardiente* (Era, 1997),

والتي ظهرت باللغة الانكليزية بالعناوين التالية: 'Chiapas and the rebellion of the enchanted world', in Daniel Nugent, ed., *Rural Revolt in Mexico: U.S. Intervention and the Domain of Subaltern Politics* (Duke University Press, 1998).

جيف غودوين: يدرِّس علم الاجتماع في جامعة نيويورك. وهو مؤلف دراسة مقارنة جديدة عن الثورة

No Other Way Out: States and Revolutionary Movements, 1945-1991 (Cambridge University Press, 2001),

والعديد من المقالات عن الثورات والحركات الاجتماعية والعمل الجماعي. وهو محرر مشارك مع جيمس م. جاسپر Jasper وفرانشيسكا پوليتّا Francesca Polletta لكتاب:

Passionate Politics: Emitions and Social Movements (University of Chicago Press, 2001) ومؤلف مشارك مع جيمس جاسپر لكتاب

وكتاب: *The Social Movements Reader: Cases and Concepts* (Blackwell, 2003), *Rethinking Social Movements* (Rowman & Littlefield, 2003).

فريد هاليدَي: أستاذ العلاقات الدوَلية في كلية لندن للاقتصاد London School of Evonomics ومؤلف أعمال عديدة عن الثورات وأجددها كتاب

Revolution and Wold Politics: The Rise and Fall of the Sixth Great Power (Duke University Press, 1999), بالإضافة إلى كتاب *The Ethiopian Revolution* (Verso, 1982), وكتاب *Iran: Dictatorship and Development* (Penguin, 1978).

تِم هاردينغ: أستاذ فخري في التاريخ في جامعة كاليفورنيا التابعة للولاية California State University في لوس أنجليس وأستاذ زائر في جامعة كاليفورنيا، سانتا باربرا لدراسات أميركا اللاتينية والإيبيرية. وهو المحرر المنسق لمجلة Latin American Perspective حيث يختص في الحركات الاجتماعية في أميركا اللاتينية. وحالياً يحرر مع جيمس بيتراس إصدارات خاصة لهذه المجلة بالمواضيع: 'Democratization and Class Struggle' (summer 1998) 'Radical Left Responses to Global Impoverishment' (September 2000).

كارين كمپويرث: أستاذة مشاركة في العلوم السياسية وصاحبة كرسي في برنامج

دراسات أميركا اللاتينية في كلية نوكس Knox. وقد نشرت مقالات عن تنظيم المرأة وحركات ثورية في كلٍّ من:

Bulletin of Latin American Research, Latin American Perspectives, Political Science Quarterly, Women's Studies International Forum, Social Politics.

وهي محررة مشاركة مع فكتوريا غونزليز لكتاب

Radical Women in Latin America: Left and Right (Penn State University Press, 2001),

ومؤلفة كتاب *Women and Guerrilla movements in Latin America: Nicaragua, El Salvador, Chiapas, Cuba* (Penn State University Press, 2002).

دوغلاس كيلنر: أستاذ فلسفة في أوكلا UCLA. وهو مؤلف ومحرر لكتب عديدة من بينها

Critical Theory, Marxism, and Modernity (Johns Hopkins University Press, 1989),

وبمشاركة آن سفيتكوفيتش Cvetkovich كتاب: *Articulating the Global and the Local: Globalization and Cultural Studies* (Westview, 1987).

كريستوفر أ. ماكولي: يدرِّس اقتصاد سياسي في دائرة دراسات السود في جامعة كاليفورنيا، سانتا باربرا. وتناولت أطروحته أصول العنصرية العرقية في الرأسمالية العالمية. ومن بين كتاباته الأخر:

The Mind of Oliver C. Cox (University of Notre Dame Press, 2003).

فالنتين مُقدَّم: مديرة برنامج دراسات المرأة واستاذة مشاركة في علم الاجتماع في جامعة الولاية إلينويز Illinois State University. وُلدت في إيران وقد نشرت بشكل واسع في مواضيع الثورة في إيران وأفغانستان وعن الجنس والاقتصاد السياسي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وهي محررة عددٍ من الكتب ومؤلفة كتاب:

Modernizing Women: Gender and Social Change in the Middle East (Lynne Rienner, 1993).

وقد كان عملها عن الثورة الايرانية يبحث في طبيعة التحالف الشعبي وتفككه في الصراع السياسي لما بعد الثورة، وعملية الأسلمة وتوترها مع عملية البرجزة (embourgeoisement) وحدودها الجنسية. وقد حاولت تنظير الطبيعة الجنسية للتوراة. أما اهتمامات أبحاثها الحالية فتشمل العولمة، الجنس والحركات النسائية عبر الأمم.

جيفري بيج: أستاذ علم الاجتماع في جامعة ميتشيغان. وخلال مسيرة عمله كانت الثورة مركز اهتماماته الفكرية. وفي كتابه الأول: *Agrarian Revolution* (Free Press, 1975), طوّر نموذجه عن الحركات الثورية للعالم الثالث القائمة على الأساس الزراعي عبر الأمم في القرن العشرين وطبق ذلك على نموذج ثورة الفلاحين في كل من ڤيتنام وأنغولا وپيرو. وأحدث كتاب له هو

:

Coffee and Power: Revolution and the Rise of Democracy in Central America (Harvard University Press, 1997),

يطوّر فيه نموذج ديموقراطية كنتيجة غير مقصودة لفشل الثورات الإشراكية في أميركا الوسطى. ويقارن الكتاب الأزمة الثورية في الثمانينات مع تلك في الثلاثينات والتي اعتمدت على بحث ميداني مكثّف في كوستاريكا ونيكاراغوا والسيلڤادور في خضم النزاعات الثورية في الثمانينات. عمله الحالي عن الطبقة والعِرق والجنس كمظهر لعصرنة الرأسمالية النامي عن الاهتمام النقدي المصاحب لفشل الماركسية التقليدية من الناحيتين: النظرلية السوسيولوجية والممارسة الثورية.

نويل پاركر: أستاذ مشارك في العلوم السياسية في جامعة كوپنهاغن ومؤلف العديد من الدراسات عن الثورة ومظاهر التغيير الأوروبية الحديثة وبشكل بارز:

Revolutions and History: An Essay in Interpretation (Polity, 1999),

Margins in European Integration (Macmillan, 2000).

ميساغ پارسا: أستاذ علم اجتماع في كلية دارتماوث ومؤلف:

Social Origins of the Iranian Revolution (Rutgers University Press, 1989)

States, Ideologies, and Social Revolutions: A Comparative Analysis of Iran, Nicaragua, and the Philippines (Cambridge University Press, 2000).

جان راس: وهو مدير مشروع مايا للنشر (INAREMAC) في سان كريستوبال، تشياپاس منذ 1985 والمحرر المنسّق لمجلة: *Latin American Perspectives*. ودراسته لنيل Ph.D. في الأنثروبولوجي هي طور التحضير في جامعة كاليفورنيا، في ريڤيرسايد. واهتمامه في بحثه الطويل يشمل تاريخ التستسيل والتسيلتال من قبائل المايا في مرتفعات الشياپاس منذ منتصف القرن الثامن عشر وعمله الأخير يهتم في تأثير الأزمة الاقتصادية والسياسية على سكان الأرياف في السبعينات. وتشمل منشوراته:

'The «Comunidad Revolucionaria Institucional»: The Subversion of Native Government in High-land Chiapas, 1936-1968' (1994); 'Local Adaptation to Global Change: The Reordering of Native Society in Highland Chiapas, 1974-1994' (1995); 'The First Two Months of the Zapatistas' (1996); 'Las voces idigenas del mercado de San Cristóbal (2000).

محرر مشارك مع روزالڤا آيدا هيرناندیز كاستيلّو وشانك ماتياس لكتاب سيصدر قريباً:

The Indigenous People of Chiapas and the State in the Wake of the Zapatista Movement

وكتاب بالاشتراك مع ديان راس وسيلڤادور فوزمان وأندري أوبري:

Vision literaria de los Tzotzile.

أريك سلبين: أستاذ باحث متميز في براون وأستاذ مشارك في العلوم السياسية في جامعة ساوثويسترن حيث هو صاحب كرسي في برنامج الدراسات الدولية. وأعماله حتى وقته

تتركز في المقام الأول على أدوار الآلية والثقافة في العمليات الثورية مع الاهتمام الخاص في التماسك المعارض لاخضاع العمليات الثورية للمؤسساتية وأرجحية مستقبل الثورات. أما عمله الحالي فيتوجه إلى ما قد يُعْتَقَد بأنه المسألة السابقة لِـ: كيف حدثت الثورات هنا وليس هناك، الآن وليس بعد ذلك مع التركيز الخاص على الأسطورة والذاكرة والعصرنة.

مؤلف كتاب: *Modern Latin American Revolutions* (Westview, 1993, 1999). وعدد من فصول ومقالات عن هذه المواضيع.

ماري آن تيترو: أستاذة متميزة في أُوناتشاپمان كوكس في الشؤون الدُوَليَّة في جامعة سانت أنطونيو، تكساس. وكتاباتها تتكثّف على صناعة النفط الدولية وبالأخص تأثيرها على سياسات ومجتمعات أمم الخليج العربي. محررة:

Women and Revolution in Africa, Asia, and the New World (South Carolina University Press, 1994),

ومحررة بمشاركة روبين ل. تيسك: *Conscious Acts and the Politics of Social Change* (South Carolina University Press, 2000).

ومؤلفة: *Stories of Democracy: Politics and Society in Contemporary Kuwait* (Columbia University Press, 200).

وقد نشرت العديد من المقالات عن المرأة والثورة، عن السياسة والجنس والثقافة في الكويت وسلوڤاكيا وغيرها من المواضيع.

كارلوس م. ڤيلاس: مختص في العلوم السياسية والاقتصاد السياسي وصاحب كرسي في المعهد الأرجنتيني للتنمية الاقتصادية. مؤلف:

The Sandinista Revolution: National Liberation and Social Transformation (Monthly Review Press, 1985),

والذي فاز بجائزة كازادي لاس أميريكاس. وكتاب: *Between Earthquakes and Volcanoes: Market, State and the Revolutions in Central American* (Monthly Review Press, 1995).

بالإضافة إلى العديد من المقالات في ثورات أميركا الوسطى عن الثمانينات.

جون والتون: أستاذ علم الاجتماع في جامعة كاليفورنيا، ديڤيز. من بين كتبه الذي فاز بجائزة:

Western Times and Water Wars: State, Culture, and Rebellion in California (California University Press, 1992)

Free Markets and Food Riots: The Politics of Global Adjustment (Oxford و *Reluctant Rebels: Comparative Studies of Revolution and* و University Press, 1994), *Underdevelopment* (Columbia University Press, 1989),

بالإضافة إلى عدد من المقالات عن الحركات الاجتماعية والاحتجاج السياسي. كتابه الجديد الذي سيصدر عن جامعة كاليفورنيا:

Reclaiming History: Community and Memory in Monterey.

كان القرن العشرين عصر ثورات بتفوّق ـ في المكسيك وروسيّا والصين وكوبا وعديد من الدول الأخرى ـ والتي حوّلت بشكل جوهري طبيعة الترتيبات السياسية والاجتماعية. وها نحن نلج قرناً جديداً، فهل أصبح من الصعب أن تحصل ثورة في عالم تتقاذفه سلاسل من شركات وسلع وأشكال من ثقافة عالمية واتصالات فورية ونظام قوة جديدة وحيد القطبية؟

في هذا الكتاب تأملات وأبحاث لعدد من المؤرخين وعلماء اجتماع وعلوم سياسية، بارزين صرفوا معظم حياتهم يدرسون العمليات الثورة، يحاولون الإجابة عن السؤال المطروح.

تنصبُّ تأملاتهم في حالة من فن التقييم للعوامل التي تتحكّم في صياغة ومدى تأثير الأشكال الجديدة الممكنة للتغيير السياسي الراديكالي في عهد العولمة.

"وقد تعدّى المشتركون في هذا العمل مع جون فوران، وهم الواسعو الإطّلاع، حدود مهمتهم ألا وهي مستقبل الثورات، إذ لا يعتقد أحدٌ منهم أن تظهر ثورة كالثورة الفرنسية أو الروسية في المستقبل المنظور.. ومع ذلك فإن هؤلاء الكتّاب يتوقعون، دون التخلّي عن معرفتهم بتجاربهم التاريخية، أشكالاً من التحوّل الاجتماعي وسبل أخرى من أجل تحسين أوضاع البشرية، وأنماط جديدة من مقاومة الاضطهاد المحتمل حصوله في الواحد والعشرين.

ويردّ "مستقبل الثورات" صدى نغمات الأمل المدهشة، بالرغم من الفكرة السائدة بأن العولمة قد قدمت عملاً جماعيّاً لمصلحة الناس المستغَلّين، غير مُجدٍ".

تشارلز تيلي، أستاذ علم اجتماع، جامعة كولومبيا.

"هذا الكتاب هو محاورة جدُّ شيقة، حول إنْ كانت الثورة ما زالت فكرة مناسبة لتحليل عالمنا المعاصر، وإذا ما كانت كذلك فتَحتَ أيّ شروط ستحدث الثورات؟ إنّها محاورة مقنعة وبارعة ومُلحّة ستزيدنا دراية في التحليل والممارسة".

إيمانويل وُليرشتاين، جامعة يال.

المحررٌ هو جون فوران، أستاذ علم الاجتماع

جامعة كاليفورنيا، سانتا باربرا

1097029
45.00

ISBN 978-9953-438-96-2
9 789953 438962